

أصول السير الخسري

للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي بكر محمد بن
أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠
من الهجرة النبوية رضى الله عنه

الجزء الأول

حق أصوله

أبو الوفاء الأفعاني

رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف العمانية

مُنِيَتْ بِنَشْرِ لَجْنَةِ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ الْعُمَانِيَّةِ
بميدان آيات الدكن بالهند

مطابع دار الكتاب العربي بمصر

١٣٧٢

ع
٢٩٤٥١١١
سرخ
١٥

أشرف على طبعه

رضوان مجتهد، رضوان

بمارة على خليل ٢ بميدان السيدة زينب — القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشَّاكرين . والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ . وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ .

وَيَعْدُ فَإِنَّ عِلْمَ الْأُصُولِ مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ وَأَنْفَعِهَا حَيْثُ يُتَعَرَّفُ بِهِ طَرُقُ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ أَدَلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةُ عَلَى صَعُوبَةِ مَدَارِكِهَا ، وَدَقَّةِ مَسَالِكِهَا ، فَمَنْ أَلَمَّ بِهِ يَكُونُ مُلِمًّا بِمَدَارِكِ الْمُجْتَهِدِينَ ، ذَا بَصِيرَةٍ فِي أَحْكَامِ الْاسْتِنْبَاطِ . وَأَمَّا أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ — فِيمَا نَعْلَمُ — فَهُوَ إِمَامُ الْأُتَمَّةِ ، وَسَرَّاجُ الْأُمَمِ أَبُو حَنِيفَةَ النَّعْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ يَبَيِّنُ طَرُقَ الْاسْتِنْبَاطِ فِي « كِتَابِ الرَّأْيِ » لَهُ ، وَتَلَاهُ صَاحِبَاهُ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ ، وَالْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ، ثُمَّ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَنَّفَ رِسَالَتَهُ ، وَأَلْفَ بَعْدَهُمْ إِمَامُ الْهُدَى أَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ كِتَابَهُ « مَأْخَذُ الشَّرَائِعِ » ثُمَّ صَنَّفَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْسَنِ الْكَرْخِيِّ ، ثُمَّ صَنَّفَ تَلْمِيذُهُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ كِتَابَهُ الْمَعْرُوفَ « بِأُصُولِ الْجَصَّاصِ » ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ وَصَنَفُوا كَثِيرًا ، كَالْإِمَامِ أَبِي زَيْدٍ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَيْسَى الدَّيْلَمِيُّ فَإِنَّهُ صَنَّفَ « تَقْوِيمَ الْأَدِلَّةِ » وَ « تَأْسِيسَ النَّظَرِ » ثُمَّ بَعْدَهُ صَنَّفَ نَفَرٌ الْإِسْلَامَ الْبَزْدَوِيُّ ، وَشَمْسُ الْأُتَمَّةِ السَّرَخْسِيُّ كِتَابَيْهِمَا الْجَلِيلَيْنِ ، فَهَذَا هَذَا الْفَنُّ وَتَقْجَاهُ فِيهِمَا فَصَارَا مَعَوَّلَ الْفُقَهَاءِ بَعْدَهَا حَتَّى إِذَا اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ يَقُولُونَ اتَّفَقَ الشَّيْخَانُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَبِهِمَا شَرَحْتَ كِتَابَ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، صَرَحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ السَّرَخْسِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ هَذَا .

وَإِنْ لَجَنَةُ إَحْيَاءِ الْمَعَارِفِ كَانَتْ أَدْخَلَتْ أُصُولَ السَّرَخْسِيِّ فِي قَائِمَةِ الْكُتُبِ الَّتِي تَرِيدُ نَشْرَهَا ، لَكِنْ لَمْ تَظْفَرْ بِهِ فِي خَزَانَاتِ الْهِنْدِ فَتَأَخَّرَ نَشْرُهُ إِلَى أَنْ كُتِبَ إِلَى الْفَاضِلِ الْجَلِيلِ وَالْعَلَامَةِ النَّبِيلِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ رَاغِبِ الطَّبَاخِ أَغْدَقَ اللَّهُ جَدُّهُ مِنْ حَلَبِ الشَّهْبَاءِ بِأَنْ عِنْدَنَا نَسَخَتَيْنِ مِنْهُ ، إِحْدَاهَا فِي الْمَكْتَبَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ وَالْأُخْرَى بِالْمَدْرَسَةِ

العثمانية ، وإنا نؤثركم على أنفسنا إن أردتم نشره وإشاعته ، وأنا أتولى لكم نسخه على الأصل ومقابلته بالنسخة الثانية ، فلبينا دعوته وكتبت إليه أن ينسخ لنا الكتاب حتى نسخ وقوبل على الأصلين ثم أرسله إلينا جزاء الله عنا جزاء الأبرار المحسنين وغفر له ورفع درجاته عنده في أعلى عليين آمين . وكان على هامش النسخة العثمانية فوائد فكلف الناسخ أن ينسخها أيضاً عند المقابلة ، ثم وجدنا له نسخة أخرى هنا في حيدر آباد في مكتبة الفاضل العلامة مولانا المفتي محمد سعيد المدراسي رحمه الله فقابلناه عليها أيضاً فوجدتها توافق كثيراً النسخة العثمانية إلا أنها ناقصة من الأول وفي مواضع منها ، فصحيحته حين مقابلتي له بمقدار الوسع وكتبت على الهامش اختلاف النسختين العثمانية والهندية ، وزدت الفوائد التي كانت على هامش الهندية أيضاً ، وزدت ما بدالى من الفوائد في بعض المواضع وليس لها رمز .

وأما اسم الكتاب فلم يذكر في أصل الأحمديّة وكذا في الهندية بل وجدنا زيادة في العثمانية هكذا : وسميته بلوغ السؤل في الأصول ، وذكر المصنف في المجلد الرابع من شرح السير الكبير في آخر باب ما يتلى به الأسير ص ٢٢٥ طبع دائرة المعارف « وقد استقصينا هذا في تمهيد الفصول في الأصول » وهذا يرشد إلى أن اسم الكتاب تمهيد الفصول دون بلوغ السؤل ، فيظهر أن تسميته باسم بلوغ السؤل في الأصول من تصرف بعض ناسخي الكتاب ، وحيث لم يشتهر الكتاب بين جمهور أهل العلم على توالي القرون إلا باسم « أصول السرخسي » جعلناه عنوان الكتاب دون التسمين السالف ذكرها . وللكتاب نسخ عدة في دار الكتب المصرية وخزانات الآستانة لكن لم يتيسر لنا — بكل أسف — أن نقابل نسختنا بتلك النسخ ، بيد أننا راجعنا نسخ دار الكتب المصرية في مواضع بقينا في حاجة إلى المراجعة فيها .

وأما المصنف فهو : الإمام الكبير الفقيه الأصولي النظّار شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله ، نسبة إلى سرخس بفتح السين والراء بلد عظيم بخراسان كما يقوله المجد في قاموسه ، ولم يضبطها السمعاني في الأنساب ولا ابن الأثير في اللباب . وقال القرشي في أنساب الجواهر : رأيت بخط الشيخ تاج الدين بن مكتوم : والأعراف فيها فتح الراء وإسكان الخاء ، ويقال أيضاً بإسكان الراء وفتح الخاء المعجمة ، وفي خط ابن مكتوم قال ابن الصلاح : ولما دخلتها سمعت شيخها ومفتيها يذكر

أنها بفتح الراء فارسية ويأسكانها معربة ، وقال : سمعت ذلك من المعتمدين الثقات ،
والسين على كل حال مفتوحة .

وقال أبو سعد السمعاني : سرخس اسم رجل من الدار في زمن كيكافس سكن
هذا الموضع وعمره وأتم بناءه ذو القرنين ، وقد ذكرت قصته وسبب بنائه في كتاب
النزوع إلى الأوطان وفتحها عبد الله بن حازم السلمي الأمير من جهة عبد الله بن عامر
ابن كريز زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه دخلها غير مرة وكتبت بها عن جماعة .

وقال الشهاب بن فضل الله العمري في مسالك الأبصار في ترجمة السرخسي : استمد
من شمس الأئمة (أي الحلواني^(١)) حتى كان بديراً تماماً ، وصدرأ إماماً ، تفقه على شمس
الأئمة أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني ولقب بلقبه ، وكان إماماً فاضلاً متكلماً
فقيهاً أصولياً مناظراً يتوقد ذكاء ، لزم شمس الأئمة وتخرج به حتى صار في النظر فرد
زمانه ، وواحد أقرانه ، وأخذ في التصنيف والتعليق ، وناظر وشاع ذكره ، وصنف
كتاب « المبسوط » في الفقه في أربعة عشر مجلداً إملأ من خاطره من غير مطالعة
كتاب ولا مراجعة تعليق ، بل كان محبوساً في الحب بسبب كلمة نصح بها ، وكان يعلو
على الطلبة من الحب وهم على أعلى الحب يكتبون ما يعلو عليهم ، وحكى عنه أنه كان
جالساً في حلقة الاشتغال قليل له : حكي عن الشافعي رحمه الله أنه كان يحفظ ثلاثمائة
كراس . فقال : حفظ الشافعي زكاة ما أحفظ ، فحسب ما حفظه فكان اثني عشر ألف
كراس ، وله عدة مصنفات كلها معتمد عليها ، وحكى عنه أنه لما خرج من السجن
كان أمير البلد قد زوج أمهات أولاده من خدامه الأحرار ، فسأل العلماء الحاضرين
عن ذلك فكلهم قال نعم ما فعلت . فقال شمس الأئمة : أخطأت لأن تحت كل خادم حرة
فكان هذا تزويج الأمة على الحرية . فقال الأمير أعتقتهن ، فجددوا العقد فسأل العلماء
فكلهم قال نعم ما فعلت . فقال شمس الأئمة أخطأت لأن العدة تجب على أمهات الأولاد
بعد الإعتاق فكان تزويج المعتدة في العدة ولا يجوز ، فألبس الله جواب هذه المسألة
على العلماء في موضعين من مسألة واحدة ليظهر فضل شمس الأئمة على غيره .

(١) قلت هو نسبة إلى الحلواء قلبت همزته نونا - أبو الوفاء

فماذا يطلب من شاهد على سعة حفظه وتوقد ذكائه أصدق من إملائه « المبسوط »
ذلك الكتاب الضخم الفخم المطبوع في ثلاثين جزءاً من الجب عن ظهر القلب كما
أطبقت على ذلك كلمات المترجمين لهذا الإمام العظيم الذي هو من مفاخر السلف
علماً وورعاً .

وقال الحافظ عبد القادر القرشي في الجواهر المضية عن صاحب الترجمة : أحد
الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون ، كان إماماً علامة حجة متكلماً فقيهاً أصولياً
مناظراً ، لزم الإمام شمس الأئمة أبا محمد عبد العزيز الحلواني حتى تخرج به وصار أنظر
أهل زمانه ، وأخذ في التصنيف ، وناظر الأقران فظهر اسمه وشاع خبره ، ثم ذكر كيف
أملى المبسوط في خمسة عشر مجلداً وهو محبوس في أوزجند^(١) بسبب كلمة كان فيها من
الناصحين ، ثم سرد مقاله السرخسي في آخر العبادات والطلاق والعنق والإقرار من
المبسوط من كلمات تدل على التوجع من حبسه في محبس الأشرار . ثم قال : تفقه عليه
أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري ، وأبو عمرو عثمان بن علي بن محمد البيكندی ،
وأبو حفص عمر بن حبيب جد صاحب الهداية لأمه ، وتقدم كل واحد في بابه ، مات
في حدود التسعين وأربعمائة .

وقال الشهاب القريري في تذكرته : تخرج بعبد العزيز الحلواني ، وأملى المبسوط
وهو في السجن ، تفقه عليه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري وغيره ، مات في حدود
الخمسمائة وكان عالماً أصولياً مناظراً .

وترجم له العلامة قاسم بن قُطلوبغا في تاج التراجم ونقل من المسالك بعض ما سبق
نقله ، وذكر كلمة القريري ثم قال : ورأيت له كتاباً في أصول الفقه جزءان ضخمان
وهو هذا الكتاب ، وشرح السير الكبير في جزأين ضخمين أملاهما وهو في الجب
فلما وصل إلى باب الشروط حصل الفرج فأطلق فخرج في آخر عمره إلى فرغانة فأنزله
الأمير حسن بمنزله فوصل إليه الطلبة فأكمل الإملاء في دهليز الأمير ، وهو مطبوع
في دائرة المعارف ، وشرح مختصر الطحاوي رأيت قطعة منه^(٢) ، وشرح كتاب الكسب

(١) معرب أوزكند بضم الهمز وسكون الواو والزاي وفتح الكاف الفارسي بلدة
في فرغانة — أبو الوفاء .

(٢) هذا قول العلامة المرحوم مولانا الكوثرى سقاه الله من الكوثر .

لمحمد بن الحسن جزء لطيف^(١) وهو محفوظ بخزانة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة .
وقال الكفوي في الكتاب : كان إماماً علامة حجة متكلماً مناظراً أصولياً
مجتهداً ، عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل ، وذكر بعض ما سبق .

وترجم له التيمي في طبقات الحنفية ونقل نص ما ذكره القرشي وزاد من ابن مكتوم
قوله : رأيت بخط من يعتمد عليه : شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي بكر سهل
السرخسي ، والشهور في كتب أصحابنا أنه ابن أبي سهل وزاد أشعاراً في مدح المبسوط
ومؤلفه أضربنا عنها هنا .

وترجم له العلامة الشيخ عبد الحى اللكنوي أيضاً في الفوائد البهية ونلخص ما في
الكتاب ومدينة العلوم ثم قال : وفي طبقات القارى : أملى المبسوط نحو خمسة عشر
مجلداً وهو في السجن بأوزجند محبوس بسبب كلمة كان فيها من الناصحين ، وهو من
كبار علمائنا بما وراء النهر صاحب الأصول والفروع ، ومات سنة ثمان وثلاثين
وأربعمئة .

ولعل فيما ذكره القارى من تاريخ وفاته سبق فلم صوابه ثلاث وثمانين وأربعمئة
فلا يبعد هذا كل البعد مما ذكر القرشي ، ولا يظن تأخر وفاته إلى ما ذكر المقرئ
وهو كثير الأغلاط في الوفيات .

وله من المصنفات سوى ما تقدم شرح الجامع الصغير للإمام محمد ، وشرح الجامع
الكبير له أيضاً ، والمجلد الرابع من الثاني موجود بدار الكتب المصرية^(٢) ،
وشرح الزيادات له ، وشرح زيادات الزيادات له أيضاً ، والثاني موجود في بعض مكاتب
الآستانة وقد طلبنا تصويره الشمسي لأن اللجنة تريد نشره ، وبمبسوطه المطبوع بمصر
شرح لكتاب الكافي تأليف الحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد الروزي وهو
يقول في أوله : « أودعت كتابي هذا معاني محمد بن الحسن في كتبه المبسوطة ، ومعاني
جوامعه المؤلفة مع اختصار كلامه وحذف المكررات من كلامه » وللسرخسي

(١) قلت وهو أيضاً من مبسوطة موحود في آخر جزء ٣٠ منه ، ولعله أفرزه بعض العلماء
منه ليعم نفعه - أبو الوفاء .

(٢) وكذلك بعض أجزاءه موجودة ببعض مكاتب الآستانة .

أيضاً شرح كتاب النفقات للخصاف ، وشرح أدب القاضي للخصاف ذكرهما الصدر الشهيد في شرحى الكتاين ، وله أيضاً أشرط الساعة ، والفوائد الفقهية ، وكتاب الحيض ، وذكر هذه الكتب الثلاثة صاحب كشف الظنون .

هذا وإن أكثر ما فى ترجمة هذا الإمام الجليل هو بقلم العلامة المحقق المدقق الفقيه الكبير والمحدث الشهير مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله ورضى عنه رضا الأبرار المحسنين . والحمد لله أولاً وآخراً كثيراً ، وصلاته على نبيه الكريم بكرة وأصيلاً .

أبو الوفا الأصفهاني

ربيع الأول سنة ١٣٧٢

رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية
بجلال كوجه بميدى آباد الدكن (الهند)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي
إملاء في يوم السبت سلخ شوال سنة تسع وسبعين وأربعمائة في زاوية من
حصار أوزجند :

الحمد لله الحميد المجيد ، المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، ذي البطش الشديد ،
والأمر الحميد ، والحكم الرشيد ، والوعد والوعيد .

نحمده على ما أكرمنا به من ميراث النبوة ، ونشكره على ما هدانا إليه بما هو أصل
في الدين والروية ، وهو العلم الذي هو أنفس الأعلاق^(١) ، وأجل مكتسب في الآفاق .
فهو أعز عند الكريم من الكبريت الأحمر ، والزمرد الأخضر ، وثارة الدر والعنبر ،
ونفيس الياقوت والجوهر ، من جمعه فقد جمع العز والشرف ، ومن عدمه فقد عدم
بجامع الخير واللفظ ، يقوى الضعيف ، ويزيد عز الشريف ، يرفع الخامل الحقير ،
ويعمّل العائل الفقير ، به يطلب رضا الرحمن ، وتستفتح أبواب الجنان ، وينال العز
في الدين والدنيا ، والمحمدة في البدء والعقبى ؛ لأجله بعث الله النبيين ، وختمهم بسيد
المرسلين ، وإمام المتقين : محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين .

وبعد فإن من أفضل الأمور ، وأشرفها عند الجمهور ، بعد معرفة أصل الدين ،
الاقتداء بالأئمة المتقدمين ، في بذل المجهود لمعرفة الأحكام ، فيها يتأتى الفصل بين الحلال
والحرام ، وقد سمي الله تعالى ذلك في محكم تنزيله الخير الكثير فقال : « ومن يؤت
الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » فسر ابن عباس رضي الله عنهما وغيره الحكمة بعلم
الفقه ، وهو المراد بقوله عز وجل : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة »
أي بيان الفقه ومحاسن الشريعة ، فقال صلى الله عليه وسلم برواية ابن عباس رضي الله
عنهما : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وقال عليه السلام : « خياركم
في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا »^(٢) وإلى ذلك دعا الله الصحابة الذين هم

(١) العلق : النفيس من كل شيء . كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : إذا فقهوا .

أعلام الدين ، وقدوة المتأخرين فقال : « قلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ما عبد الله بشيء أفضل من الفقه في الدين ، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » وقال صلى الله عليه وسلم « قليل من الفقه خير من كثير من العمل ^(١) » .

غير أن تمام الفقه لا يكون إلا باجتماع ثلاثة أشياء : العلم بالمشروعات ، والإتقان في معرفة ذلك بالوقوف على النصوص بمعانيها وضبط الأصول بفروعها ، ثم العمل بذلك . فتمام المقصود لا يكون إلا بعد العمل بالعلم ، ومن كان حافظاً للمشروعات من غير إتقان في المعرفة فهو من جملة الرواة ، وبعد الإتقان إذا لم يكن عاملاً بما يعلم فهو فقيه من وجه دون وجه ، فأما إذا كان عاملاً بما يعلم فهو الفقيه المطلق الذي أرادته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « هو أشد على الشيطان من ألف عابد » وهو صفة المتقدمين من أئمتنا : أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم ، ولا يخفى ذلك على من يتأمل في أقوالهم وأحوالهم عن إنصاف . فذلك الذي دعاني إلى إملاء شرح في الكتب التي صنفها محمد بن الحسن رحمه الله ، بآكد إشارة وأسهل عبارة . ولما انتهى المقصود من ذلك رأيت من الصواب أن أئين للمقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب ، ليكون الوقوف على الأصول معيناً لهم على فهم ما هو الحقيقة في الفروع ، ومرشداً لهم إلى ما وقع الإخلال به في بيان الفروع . فالأصول معدودة ، والحوادث ممدودة ، والمجموعات في هذا الباب كثيرة للمقدمين والمتأخرين ، وأنا فيما قصدته بهم من المقتدين ، رجاء أن أكون من الأشعباء ^(٢) نخير الأمور الاتباع ، وشرها ^(٣) الابتداع ^(٤) .

(١) وفي الثمانية : خير من كثير العمل .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة والظاهر أنه الأشيع يدل عليه السجع . أبو الوفاء .

(٣) وفي الثمانية : وشر الأمور .

(٤) كذا في الأصل والهندية ، وفي الثمانية هنا زيادة : وسميته بلوغ السؤل في علم الأصول .

وقال المصنف في شرح السير الكبير : كما شرحت في تمهيد المصول في علم الأصول . فهذا — كما ترى — يرشدك أن اسمه التمهيد دون البلوغ ، والله أعلم . أبو الوفاء

وما توفيقى إلا بالله عليه أنكل ، وإليه أبتهل^(١) ، وبه أعتصم ، وله أستسلم ، وبحوله أعتضد ، وإياه أعتمد ، فمن اعتصم به فاز بالخيرات سهمه ، ولاح في الصعود نجمه .

فأحق ما يبدأ به^(٢) في البيان الأمر والنهي ؛ لأن معظم الابتلاء بهما ، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام ، ويتميز الحلال من الحرام .

باب الأمر

قال رضى الله عنه : اعلم أن الأمر أحد أقسام الكلام بمنزلة الخبر والاستخبار ، وهو عند أهل اللسان قول المرء لغيره افعل ، ولكن الفقهاء قالوا هذه الكلمة إذا خاطب المرء بها من هو مثله أو دونه فهو أمر ، وإذا خاطب بها من هو فوقه لا يكون أمراً ، لأن الأمر يتعلق بالمأمور . فإن^(٣) كان المخاطب ممن يجوز أن يكون مأمور المخاطب كان أمراً ، وإن كان ممن لا يجوز أن يكون مأموره لا يكون أمراً ، كقول الداعى : اللهم اغفرلى وارحمنى ، يكون سؤالاً ودعاء لا أمراً . ثم المراد بالأمر يعرف بهذه الصيغة^(٤) فقط ولا يعرف حقيقة الأمر بدون هذه الصيغة في قول الجمهور من الفقهاء .

وقال بعض أصحاب مالك والشافعى يعرف حقيقة المراد بالأمر بدون هذه الصيغة . وعلى هذا يبتنى الخلاف في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها موجبة أم لا ؟ واحتجوا في ذلك بقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » : أى عن سَمِّته وطريقته في أفعاله ، وقال تعالى : « وما أمرُ فرعون برشيد » والمراد فعله وطريقته ، وقال تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » : أى أفعالهم ، وقال تعالى : « وتنازعهم في الأمر » : أى فيما تقدمون عليه من الفعل ، وقال تعالى : « قل إن الأمر لله »

(١) أبتهل إلى الله : أى أنضرع . كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي الهندية : يبدأ به .

(٣) وفي العثمانية : فإذا كان .

(٤) ولا يقال بأن الوجوب يثبت بصيغة الإخبار كقوله تعالى « يرضع أولادهن » وقوله « يتربصن بأنفسهن » لأنما نقول بالإخبار يثبت وجود الاستحقاق ، واستحقاق الوجود لا يثبت الوجود إلا بالوجوب ، فدل الإخبار على الأمر بهذه الرابطة . كذا بهامش العثمانية .

المراد الشأن والفعل ، والعرب تقول : أمر فلان سديد مستقيم : أى حاله وأفعاله ، وإذا ثبت أن الأمر يعبر به عن الفعل كان حقيقة فيه ، يوضحه أن العرب تفرق بين جمع الأمر الذى هو القول فقالوا فيه : أوامر ، والأمر الذى هو الفعل فقالوا فى جمعه : أمور ، ففى (١) التفريق بين الجمعين دلالة على أن كل واحد منه حقيقة ، ومن يقول إن استعمال الأمر فى الفعل بطريق المجاز والاتساع ، فلا بد له من بيان الوجه الذى اتسع فيه لأجله (٢) ، لأن الاتساع والمجاز لا يكون إلا بطريق معلوم يستعار اللفظ بذلك الطريق لغير حقيقته مجازاً . وفى قوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني مناسككم » و « صلوا كما رأيتموني أصلي » تنصيص على وجوب اتباعه فى أفعاله .

وحسبنا فى ذلك أن المراد بالأمر من أعظم المقاصد (٣) فلا بد من أن يكون له لفظ موضوع هو حقيقة يعرف به اعتباراً بسائر المقاصد من الماضى والمستقبل والحال ، وهذا لأن العبارات لا تقصر عن المقاصد ، ولا يتحقق انتفاء القصور إلا بعد أن يكون لكل مقصود عبارة هو مخصوص بها ، ثم قد تستعمل تلك العبارة لغيره مجازاً بمنزلة أسماء الأعيان ؛ فكل عين مختص (٤) باسم هو موضوع له وقد يستعمل فى غيره مجازاً نحو أسد فهو فى الحقيقة اسم لعين وإن كان يستعمل فى غيره مجازاً ، يوضحه أن قولنا أمر مصدر والمصادر لا بد أن توجد عن فعل أو يوجد عنها فعل (٥) على حسب اختلاف أهل اللسان فى ذلك ، ثم لا تجد أحداً من أهل اللسان يسمي الفاعل للشيء أمراً ، ألا ترى أنهم لا يقولون للآكل والشارب أمراً ، فهذا تبين أن اسم الأمر لا يتناول الفعل حقيقة ، ولا يقال الأمر اسم عام يدخل تحته المشتق وغيره ؛ لأن الأمر مشتق فى الأصل ، فإنه يقال : أمر يأمر أمراً فهو أمر ، وما كان مشتقاً فى الأصل لا يقال إنه يتناول المشتق وغيره حقيقة ، وإنما يقال ذلك فيما هو غير مشتق فى الأصل

(١) وفى العثمانية والهندية : وفى .

(٢) وفى العثمانية والهندية . اتسع لأجله .

(٣) لأن الإنسان خلق للابتلاء والابتلاء إنما يتحقق بالأمر — هامش الهندية .

(٤) وفى الهندية : يختص .

(٥) وفى العثمانية والهندية : تؤخذ عن فعل أو يؤخذ عنها فعل .

كاللسان^(١) ونحوه ، وفي قول القائل : رأيت فلانا يأمر بكذا ويفعل بخلافه دليل ظاهر على أن الفعل غير الأمر حقيقة .

فأما ما تلوا من الآيات فنحن لا ننكر استعمال الأمر في غير ما هو حقيقة فيه ؛ لأن ذلك في القرآن على وجوه : منها القضاء قال الله تعالى : « يدبر الأمر من السماء إلى الأرض » وقال تعالى « ألا له الخلق والأمر » ومنها الدين قال الله تعالى : « حتى جاء الحق وظهر أمر الله » ومنها القول قال الله تعالى : « يتنازعون بينهم أمرهم » ومنها الوحي قال الله تعالى : « ينزل الأمر بينهن » ومنها القيامة قال تعالى : « آتى أمر الله » ومنها العذاب قال الله تعالى : « فما أغنت عنهم آلهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادوهم غير تنبيء » ومنها الذنب قال الله تعالى : « فذاقت وبال أمرها » فيما أن تقول : كل ذلك يرجع إلى شيء واحد وهو أن تمام ذلك كله بالله تعالى كما قال تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ثم فهمنا ذلك بما هو صيغة الأمر حقيقة فقال : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » وكما قال تعالى : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » أو تقول ما كان حقيقة لشيء لا يجوز نفيه عنه بحال ، وما كان مستعملاً بطريق المجاز لشيء يجوز نفيه عنه كاسم الأب فهو حقيقة للأب الأدنى فلا يجوز نفيه عنه ، ومجاز للجدة فيجوز نفيه عنه بإثبات غيره ، ثم يجوز نفي هذه العبارة عن الفعل وغيره مما^(٢) لا يوجد فيه هذه الصيغة ، فإن الإنسان إذا قال ما أمرت اليوم بشيء كان صادقاً وإن كان قد فعل أفعالاً ، فعرفنا أن الاستعمال فيه مجاز ، وطريق هذا المجاز أنهم في قولهم : أمر فلان سديد مستقيم أجروا اسم المصدر على المفعول به كقولهم : هذا الدرهم ضرب الأمير ، وهذا الثوب نسج اليمن ، وأيد ما قلنا ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خلع نعليه في الصلاة خلع الناس نعالهم ، فلما فرغ قال عليه السلام : « ما حملكم على ما صنعتم ؟ » ولو كان فعله يوجب الاتباع مطلقاً لم يكن لهذا السؤال منه معنى . ولما واصل صلى الله عليه وسلم واصل أصحابه فأنكر عليهم وقال : « إني لست

(١) أى لفظ اللسان فإنه غير مشتق ويتناول العضو الذى يحصل به النطق ويتناول الكلام ، يقال لسان العرب ولسان الفرس ، وأما ما كان مشتقاً فى الأصل فلا يتناول المشتق وغيره لأنهما يختلفان فلا يتناولهما لفظ واحد أما إذا لم يكن مشتقاً يتناول المشتق وغيره — هامش العثمانية والهندية .

(٢) وفى الهندية : بمن وكذا فى الأصل

كأحدكم ، إني أيت يطعمني ربي ويسقيني » وفي استعمال صيغة الأمر في قوله :
« خذوا عني مناسككم » و « صلوا كما رأيتموني أصلي » بيان أن نفس الفعل لا يوجب
الاتباع لا محالة فقد كانوا مشاهدين لذلك ، ولو ثبت به وجوب الاتباع خلا هذا
اللفظ عن فائدة وذلك لا يجوز اعتقاده في كلام صاحب الشرع فيما يرجع إلى
إحكام البيان^(١).

فصل في بيان موجب الأمر لدى ذكر في مقدمة هذا الفصل

اعلم أن صيغة الأمر تستعمل على سبعة أوجه : على الإلزام كما قال الله تعالى :
« آمنوا بالله ورسوله » وقال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وعلى الندب
كقوله تعالى : « وافعلوا الخير » وقوله تعالى : « وأحسنوا » وعلى الإباحة كقوله
تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » وعلى الإرشاد إلى ما هو الأوثق كقوله تعالى :
« وأشهدوا إذا تباعتم » وعلى التقرير كقوله تعالى : « فأتوا بسورة من مثله » وعلى
التوبيخ كقوله تعالى : « واستغفر من استغفر من استغفر من بصوتك^(٢) » وعلى السؤال
كقوله تعالى : « ربنا تقبل منا » .

ولا خلاف أن السؤال والتوبيخ والتقرير لا يتناول اسم الأمر وإن كان في صورة
الأمر ، ولا خلاف أن اسم الأمر يتناول ما هو للإلزام حقيقة ، ويختلفون فيما هو
للإباحة أو الإرشاد أو الندب^(٣) فذكر الكرخي والجصاص رحمهما الله أن هذا
لا يسمى أمراً حقيقة وإن كان الاسم يتناوله مجازاً ، واختلف فيه أصحاب الشافعي
فمنهم من يقول : اسم الأمر^(٤) يتناول ذلك كله حقيقة ، ومنهم من يقول : ما كان
للندب يتناوله اسم الأمر حقيقة لأنه يثاب على فعله ونيل الثواب يكون بالطاعة
والطاعة في الائتمار بالأمر ، وهذا ليس بقوى فإن نيل الثواب بفعل النوافل من الصوم

(١) وفي الهندية : إلى بيان الأحكام .

(٢) استغفره : أي أزعه وحركه — هامش الهندية .

(٣) الندب في اللغة عبارة عن : الدعاء ، وفي الشريعة : عبارة عما يثاب على إتيائه ولا يعاقب

بتركه — هامش الهندية .

(٤) وفي العثمانية : إن اسم الأمر .

والصلاة لأنه عمل بخلاف هوى النفس الأمارة بالسوء على قصد ابتغاء مرضاة الله تعالى كما قال تعالى : « وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى » وليس من ضرورة هذا كون العمل مأموراً به . والفريق الثانى يقولون : ما يفيد الإباحة والندب فهو جبه بعض موجب ما هو الإيجاب لأن بالإيجاب هذا وزيادة ، فيكون هذا قاصراً لا مغايراً ، والمجاز ما جاوز أصله وتمدها . وبهذا يتبين أن الاسم فيه حقيقة ، وهذا ضعيف أيضاً ؛ فإن موجب الأمر حقيقة الإيجاب وقطع التخيير ، لأن ذلك من ضرورة الإيجاب وبالإباحة والندب لا ينقطع التخيير . عرفنا أن موجب غير موجب الأمر حقيقة وإنما يتناوله اسم الأمر مجازاً . والدليل عليه أن العرب تسمى تارك الأمر عاصياً وبه ورد الكتاب قال الله تعالى : « أف عصيت أمرى ؟ » وقال القائل : أمرتك أمراً جازماً فعصيتنى وكان من التوفيق قتل ابن هاشم وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّعَّةِ :

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشداً إلا ضحى الغد
فلم أعصونى كنت فيهم وقد أرى غوايتهم فى أننى^(١) غير مهتدى
وتارك المباح والمندوب إليه لا يكون عاصياً ، فعرفنا أن الاسم لا يتناوله حقيقة ، ثم حد الحقيقة فى الأسمى ما لا يجوز نفيه عما هو حقيقة فيه ، ورأينا أن الإنسان لو قال : ما أمرنى الله بصوم ستة من شوال كان صادقاً ، ولو قال : ما أمرنى الله بصوم رمضان كان كاذباً ، ولو قال : ما أمرنى الله بصلاة الضحى كان صادقاً ، ولو قال : ما أمرنى الله بصلاة الظهر كان كاذباً . فى تجويز نفي صيغة الأمر عن المندوب دليل ظاهر على أن الاسم يتناوله مجازاً لا حقيقة .

فأما الكلام فى موجب الأمر ، فالذهب عند جمهور الفقهاء أن موجب مطلقه الإلزام إلا بدليل . وزعم ابن سريج من أصحاب الشافعى أن موجب الوقف حتى يتبين المراد بالدليل وادعى أن هذا مذهب الشافعى ، فقد ذكر فى أحكام القرآن فى قوله : « فأنكِحُوا ما طابَ لكم مِنَ النِّسَاءِ » أنه يحتمل أمرين ، وأنكر هذا أكثر أصحابه وقالوا مراده أنه يحتمل أن يكون بخلاف الإطلاق ، وهكذا قال فى العموم إنه يحتمل الخصوص بأن يرد دليل يحصه وإن كان الظاهر عنده العموم ،

وزعموا أنه جزم على أن الأمر للوجوب في سائر كتبه . وقال بعض أصحاب مالك : إن موجب مطلقة الإباحة ، وقال بعضهم : موجب الندب . أما الواقفون فيقولون قد صح استعمال هذه الصيغة لمعان مختلفة كما بينا فلا يتعين شيء منها إلا بدليل لتحقيق المعارضة في الاحتمال ، وهذا فاسد جدا فإن الصحابة امتثلوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعوا منه صيغة الأمر من غير أن اشتغلوا بطلب دليل آخر للعمل ، ولولم يكن موجب هذه الصيغة معلوماً بها لاشتغلوا بطلب دليل آخر للعمل ، ولا يقال إنما عرفوا ذلك بما شاهدوا من الأحوال لا بصيغة الأمر لأن من كان غائباً منهم عن مجلسه اشتغل به كما بلغه صيغة الأمر حسب ما اشتغل به من كان حاضراً ، ومشاهدة الحال لا توجد في حق من كان غائباً ، وحين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب رضي الله عنه فأخر المجيء لكونه في الصلاة فقال له : أما سمعت الله يقول « استجيبوا لله وللرسول » فاستدل عليه بصيغة الأمر فقط ، وعرف الناس كلهم دليل على ما قلنا ، فإن من أمر من تلزمه طاعته بهذه الصيغة فامتنع كان ملاماً معاتباً ، ولو كان المقصود لا يصير معلوماً بها للاحتمال لم يكن معاتباً . ثم كما أن العبارات لا تقصر عن المعاني فكذلك كل عبارة تكون لمعنى خاص باعتبار أصل الوضع ، ولا يثبت الاشتراك فيه إلا بعارض ، وصيغة الأمر أحد تصاريف الكلام ، فلا بد من أن يكون لمعنى خاص في أصل الوضع ، ولا يثبت الاشتراك فيه إلا بعارض مغير له بمنزلة دليل الخصوص في العام . ومن يقول بأن موجب مطلق الأمر الوقف لا يجد بدا من أن يقول موجب مطلق النهي الوقف أيضاً للاحتمال ، فيكون هذا قولاً باتحاد موجبهما وهو باطل ، وفي القول بأن موجب الأمر الوقف إبطال حقائق الأشياء ولا وجه^(١) للمصير إليه ، والاحتمال الذي ذكره نعتبره في أن لا نجعله محكماً بمجرد الصيغة لا في أن لا يثبت موجبها أصلاً ، ألا ترى أن من يقول لغيره : إن شئت فافعل كذا^(٢) وإن شئت فافعل كذا كان موجب كلامه التخيير عند العقلاء ، واحتمال غيره وهو الزجر قائم كما قال الله تعالى : « فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ » .

(١) وفي الهندية : فلا وجه .

(٢) أي الأوامر الواردة من العباد — هامش العثمانية .

وأما الذين قالوا موجه الإباحة اعتبروا الاحتمال لكنهم قالوا من ضرورة الأمر ثبوت صفة الحسن للمأمور به ، فإن الحكيم لا يأمر بالقبيح فيثبت بمطلقه ما هو من ضرورة هذه الصيغة وهو التمكين من الإقدام عليه والإباحة ، وهذا فاسد أيضاً ، فصفة الحسن بمجرد تثبت بالإذن والإباحة ، وهذه الصيغة موضوعة لمعنى خاص ، فلا بد أن تثبت بمطلقها حسناً^(١) بصفة ، ويعتبر الأمر بالنهي ، فكما أن مطلق النهي يوجب قبح النهي عنه على وجه يجب الانتهاء عنه فكذلك مطلق الأمر يقتضى حسن المأمور به على وجه يجب الاتجار .

والذين قالوا بالندب ذهبوا إلى أن الأمر لطلب المأمور به من المخاطب وذلك يرجح جانب الإقدام عليه ضرورة . وهذا الترجيح قد يكون بالإلزام وقد يكون بالندب فيثبت أقل الأمرين لأنه المتيقن به حتى يقوم الدليل على الزيادة ، وهذا ضعيف فإن الأمر لما كان لطلب المأمور به اقتضى مطلقه الكامل من الطلب ، إذ لا قصور^(٢) في الصيغة ولا في ولاية التكلم ، فإنه مفترض الطاعة بملك الإلزام .

ثم إما أن يكون الأمر حقيقة في الإيجاب خاصة فعند الإطلاق يحمل على حقيقة ، أو يكون حقيقة في الإيجاب والندب جميعاً فيثبت بمطلقه الإيجاب لتضمنه الندب والزيادة ، لا يجوز أن يقال : هو للندب حقيقة وللإيجاب مجازاً ؛ لأن هذا يؤدي إلى تصويب قول من قال : إن الله لم يأمر بالإيمان ولا بالصلاة ، وبطلان هذا لا يخفى على ذى لب . وما قالوا يبطل بلفظ العام فإنه يتناول الثلاثة فما فوق ذلك ، ثم عند الإطلاق لا يحمل على المتيقن وهو الأقل وإنما يحمل على الجس لتكثير الفائدة به ، وكذا^(٣) صيغة الأمر ، ولو لم يكن في القول بما قالوا إلا ترك الأخذ بالاحتياط لكان ذلك كافياً في وجوب المصير إلى ما قلنا ، فإن المندوب بفعله يستحق الثواب ولا يستحق بتركه العقاب ، والواجب يستحق بفعله الثواب ويستحق بتركه العقاب ، فالقول بأن مقتضى مطلق الأمر الإيجاب^(٤) وفيه معنى الاحتياط من كل وجه ، أولى .

(١) أى الحسن الزائد على أصل الحسن الثابت بالإذن والإباحة كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي الهندية : لأنه لا قصور .

(٣) وفي العثمانية : فكذلك .

(٤) وفي العثمانية : فالقول بأن مقتضى مطلق الأمر الإيجاب فيه معنى الاحتياط من كل وجه .

ثم الدليل على صحة قولنا من الكتاب قوله تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » ففي نفي التخيير بيان أن موجب الأمر الإلزام ، ثم قال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله » ولا يكون عاصياً بترك الامتثال إلا أن يكون موجبه الإلزام ، وقال : « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك » : أى أن تسجد ، فقد ذمه على الامتناع من الامتثال والذم بترك الواجب ، وقال تعالى « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة » وخوف العقوبة في ترك الواجب ، ولا معنى لقول من يقول ترك الائتار لا يكون خلافاً فإن المأمور في الصوم هو الإمساك ولا شك في أن ترك الائتار بالفطر من غير عذر يكون خلافاً فيما هو المأمور به .

ثم الأمر يطلب المأمور بآكد الوجوه ؛ يشهد به الكتاب والإجماع والمعقول . أما الكتاب فقوله تعالى : « ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره » فإضافة الوجود^(١) والقيام إلى الأمر ظاهره يدل على أن الإيجاد^(٢) يتصل بالأمر ، وكذلك قوله : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » فالمراد^(٣) حقيقة هذه الكلمة عندنا لا أن يكون مجازاً عن التكوين^(٤) كما زعم بعضهم^(٥) فإننا نستدل به على أن كلام الله غير محدث ولا مخلوق ، لأنه سابق على المحدثات أجمع ، وحرف الفاء للتعقيب .

فهذا يتبين أن هذه الصيغة لطلب المأمور بآكد الوجوه ، والإجماع دليل عليه ، فإن من أراد أن يطلب عملاً من غيره لا يجد لفظاً موضوعاً لإظهار مقصوده سوى قوله افعل ، وبهذا يثبت^(٦) أن هذه الصيغة موضوعة لهذا المعنى خاصة كما أن اللفظ الماضي موضوع للمضى ، والمستقبل للاستقبال ، وكذلك الحال . ثم سائر المعاني التي وضعت

(١) أى وجوده بالأمر فيكون الأمر سبباً لوجوده وإلا يقع ذكره هامش العثمانية والهندية .

(٢) وفي الهندية : الإيجاب .

(٣) المتكلمون لا يقولون الله طالب ، والفقهاء يقولون ويعنون به الدعوة — هامش العثمانية .

(٤) قال الإمام أبو منصور عبارة الأمر وهو قوله « كن » عبارة عن سرعة الإيجاد ، وعند عامة

الفقهاء المراد حقيقة هذه الكلمة ، فإن الله تعالى أجرى سنته في الإيجاد بعبارة الأمر من غير تشبيه ولا تعطيل — هامش العثمانية .

(٥) هو إمام الهدى أبو منصور الماتريدي ، وهو يقول إن كلمة « كن » مجاز عن التكوين لأنه

قادر بغير واسطة — هامش الهندية .

(٦) وفي الهندية : ثبت .

الألفاظ لها كانت لازمة لطلقها إلا أن يقوم الدليل بخلافه ، فكذلك^(١) معنى طلب المأمور بهذه الصيغة ، ولأن قولنا أمر فعل متعد لازمه ائتمر والمتعدى لا يتحقق بدون اللازم ، فهذا يقتضى أن لا يكون أمراً بدون الائتار ، كما لا يكون كسراً بدون الانكسار ، وحقيقة الائتار بوجود المأمور به إلا أن الوجود لو اتصل بالأمر ولا صنع للمخاطب فيه سقط التكليف ، وهذا لا وجه له ؛ لأن في الائتار للمخاطب ضرب اختيار بقدر ما ينتفى به الجبر ويستحق الثواب بالإقدام على الائتار ، وذلك لا يتحقق إذا اتصل الوجود بصيغة الأمر ، فلم تثبت حقيقة الوجود بهذه الصيغة تحرزاً عن القول بالجبر ، فأثبتنا به أكد ما يكون من وجوه الطلب وهو الإلزام ؛ ألا ترى أن بمطلق النهى يثبت أكد ما يكون من طلب الإعدام وهو وجوب الانتهاء ، ولا يثبت الانعدام بمطلق النهى ، وكذلك بالأمر ، لأن إحدى الصيغتين لطلب الإيجاد والأخرى لطلب الإعدام .

ومن فروع هذا الفصل الأمر بعد الحظر ، فالصحيح عندنا أن مطلقه للإيجاب أيضاً لما قررنا أن الإلزام مقتضى هذه الصيغة عند الإمكان إلا أن يقوم دليل مانع . وبعض أصحاب الشافعى يقولون : مقتضاه الإباحة لأنه لإزالة الحظر ومن ضرورته الإباحة فقط فكان الأمر قال : كنت منعتك عن هذا^(٢) فرفعت ذلك المنع وأذنت لك فيه . فاستدلوا على هذا بقوله تعالى : « فإذا قُضِيَت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » ويقول تعالى : « وإذا حلتم فاصطادوا » ولكننا نقول : إباحة الاصطياد للحلال بقوله : « أحل لكم الطيبات » الآية لا بصيغة الأمر مقصوداً به ، وكذلك إباحة البيع بعد الفراغ من الجمعة بقوله : « وأحل الله البيع » لا بصيغة الأمر ، ثم صيغة الأمر ليست لإزالة الحظر ولا لرفع المنع ، بل لطلب المأمور به ، وارتفاع الحظر وزوال المنع من ضرورة هذا الطلب فإنما يعمل مطلق اللفظ فيما يكون موضوعاً له حقيقة .

(١) وفى الثمانية : وكذلك

(٢) وفى الهندية : عن كذا .

فصل في بيان مقتضى مطلق الأمر في حكم التكرار

الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله ،
ولكن الأمر بالفعل يقتضى أدنى ما يكون من جسسه على احتمال الكل ولا يكون
موجباً^(١) للكل إلا بدليل . وقال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن معلقاً بشرط^(٢)
ولا مقيداً بوصف فإن كان فقنصاه التكرار بتكرر ما قيد به .

وقال الشافعي مطلقه لا يوجب التكرار ولكن يحتمله والعدد أيضاً إذا اقترن به
دليل . وقال بعضهم مطلقه يوجب التكرار إلا أن يقوم دليل يمنع منه ، ويحكي هذا عن
الزنى ، واحتج صاحب هذا المذهب بحديث أفرع بن حاس رضى الله عنه حيث سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج أفى كل عام أم مرة ؟ فقال : « بل مرة ولو قلت
فى كل عام لوجب ولو وجبت ما فهم بها » فلو لم تكن صيغة الأمر فى قوله حجوا
محتماً للتكرار أو موجباً له لما أشكل عليه ذلك فقد كان من أهل اللسان ولكن
ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤاله عما لبس من محتملات اللفظ ، فحين
اشتغل ببيان معنى دفع الحرج فى الاكفاء بمرة واحدة عرفنا أن موجب هذه
الصيغة التكرار .

ثم المره من التكرار بمنزلة الخاص من العام وموجب العام العموم حتى يقوم دليل
الخصوص . وبيان هذا أن قول القائل افعل طلب الفعل بما هو مختصر من المصدر
الذى هو نسبة^(٣) الاسم وهو الفعل ، وحكم المختصر ما هو حكم المطول ، والاسم يوجب
إطلاقه العموم حتى يقوم دليل الخصوص فكذلك الفعل ؛ لأن للفعل كلا وبعضاً كما
للمفعول ، فمطلقه يوجب الكل ويحتمله ، ثم الكل لا يتحقق إلا بالتكرار . واعتبروا
الأمر بالنهى فكما أن النهى يوجب إعدام النهى عنه عاماً فكذلك الأمر يوجب
إيجاده تماماً حتى يقوم دليل الخصوص وذلك يوجب التكرار لا محالة .

(١) أى لا يكون التكرار موحداً للأمر بطريق الحقيقة — هامش الثمانية .

(٢) نحو قوله : « وإن كنتم حناً فاطهروا » وقوله « إذا قمتم إلى الصلاة » الآية —

هامش الثمانية

(٣) وى الثمانية والمندية : يشبه .

وأما الشافعي رحمه الله فاحتج بنحو هذا أيضاً ولكن على وجه يبين به الفرق بين الأمر والنهي ويثبت به الاحتمال دون الإيجاب ، وذلك أن قوله افعل يقتضي مصدراً على سبيل التنكير أى افعل فعلاً . بيانه في قوله طلق : أى طلق طلاقاً ، وإنما أثبتناه على سبيل التنكير لأن ثبوته بطريق الاقتضاء للحاجة إلى تصحيح الكلام وبالمسك يحصل هذا المقصود فيكون الثابت بمقتضى هذه الصيغة ما هو ذكره في الإثبات والنكرة في الإثبات تخص كقوله تعالى : « فتحرير رقبة » ولكن احتمال التكرار والعدد فيه لا يشكل ؛ لأن ذلك المنكر متعدد في نفسه . ألا ترى أنه يستقيم أن يقرن به على وجه التفسير ، وتقول طلقها اثنتين أو مرتين أو ثلاثاً ويكون ذلك نصباً على التفسير ، ولو لم يكن اللفظ محتملاً له لم يستقم تفسيره به بخلاف النهي فصيغة النهي عن الفعل تقتضي أيضاً مصدراً على سبيل التنكير أى لا تفعل فعلاً ولكن النكرة في النفي تعم . قال الله تعالى « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » ومن قال لغيره لا تصدق من مالى يتناول النهي كل درهم من ماله ، بخلاف قوله تصدق من مالى فإنه لا يتناول الأمر^(١) إلا الأقل على احتمال أن يكون مراده كل ماله ، ولهذا قال إن مطلق الصيغة لا توجب التكرار لأن ثبوت المصدر فيه بطريق الاقتضاء ولا عموم للمقتضى ، يوضحه أن هذه الصيغة أحد أقسام الكلام فتعتبر بسائر الأقسام . وقول القائل : دخل فلان الدار إخبار عن دخوله على احتمال أن يكون دخل مرة أو مرتين أو مراراً ، فكذلك قوله ادخل يكون طلب الدخول منه على احتمال أن يكون المراد مرة أو مراراً ، ثم الموجب ما هو المتيقن به دون المحتمل .

وأما الذين قالوا في المعاق بالشرط أو المقيد بالوصف إنه يتكرر بتكرر الشرط والوصف ، استدلوا بالعبادات التي أمر الشرع بها مقيداً بوقت أو مال^(٢) وبالعقوبات التي أمر الشرع بإقامتها مقيداً بوصف^(٣) أن ذلك بتكرر بتكرر ما قيد به . قال رضي الله عنه : والصحيح عندي أن هذا ليس بمذهب علمائنا رحمهم الله ؛ فإن من قال لامرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق لم تطلق بهذا اللفظ إلا مرة وإن نكرر منها الدخول

(١) لفظة الأمر ساقطة من الهندية والعثمانية .

(٢) نحو قوله « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » كذا هامش العثمانية .

(٣) نحو قوله « الزانية والزاني » هامش العثمانية .

ولم تطلق إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ، وهذا لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالنجز ، وهذه الصيغة لا تحمل العدد والتكرار عند التجيز فكذلك عند التعليق بالشرط إذا وجد الشرط ، وإنما يحكى هذا الكلام عن الشافعى رحمه الله فإنه أوجب التيمم لكل صلاة واستدل عليه بقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة » إلى قوله « فتيمموا » وقال ظاهر هذا الشرط يوجب الطهارة عند القيام إلى كل صلاة غير أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى صلوات بوضوء واحد ترك هذا في الطهارة بالماء لقيام الدليل بقى حكم التيمم على ما اقتضاه أصل الكلام . وهذا سهو ؛ فالمراد بقوله : « إذا قمتم إلى الصلاة » : أى وأنتم محدثون ، عليه اتفق أهل التفسير ، وباعتبار إضمار هذا السبب يستوى حكم الطهارة بالماء والتيمم ، وهذا هو الجواب عما يستدلون به من العبادات والعقوبات ، فإن تكررها ليس بصيغة مطلق الأمر ولا بتكرار الشرط بل بتجدد السبب الذى جعله الشرع سبباً موجباً له ؛ ففى قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » أمر بالأداء وبيان للسبب الموجب وهو دلوك الشمس ، فقد جعل الشرع ذلك الوقت سبباً موجباً للصلاة إظهاراً لفضيلة ذلك الوقت بمنزلة قول القائل : أد الثمن للشراء والنفقة للنكاح يفهم منه الأمر بالأداء والإشارة إلى السبب الموجب لما طول بأدائه . ولما^(١) أشكل على الأقرع بن حابس رضى الله عنه حكم الحج حتى سأل فقد كان من المحتمل أن يكون وقت الحج هو السبب الموجب له بجعل الشرع إياه لذلك بمنزلة الصوم والصلاة ، ومن المحتمل أن يكون السبب ما هو غير متكرر وهو البت والوقت شرط الأداء والنبي عليه السلام بين له بقوله : « بل مرة » ، أن السبب هو البت^(٢) وفى قوله عليه السلام « ولو^(٣) قلت فى كل عام لوجبت » دليل على أن مطلق الأمر لا يوجب التكرار ؛ لأنه لو كان موجباً له كان الوجوب فى كل عام بصيغة الأمر لا بهذا القول منه ، وقد نص على أنها كانت تجب بقوله لو قلت فى كل عام . . .

ثم الحجة لنا فى أن هذه الصيغة لا توجب التكرار ولا تحتمله أن قوله افعل

(١) وفى العنابية : ولهذا أشكل .

(٢) أى بيت الله هو سبب لوجوب أداء الحج .

(٣) وفى الأصل والمندية ولو وفى العنابية ولو .

لطلب فعل معلوم بحركات توجد منه وتنقضى ، وتلك الحركات لا تبقى ولا يتصور عودها إنما المتصور ^(١) تجدد مثلها ، ولهذا يسمى تكراراً مجازاً من غير أن يشكل على أحد أن الثاني غير الأول . وبهذا تبين أنه ليس في هذه الصيغة احتمال العدد ولا احتمال التكرار ، ألا ترى أن من يقول لغيره اشترى عبداً لا يتناول هذا أكثر من عبد واحد ، ولا يحتمل الشراء مرة بعد مرة أيضاً ؟ وكذلك قوله زوجني امرأة لا يحتمل إلا امرأة واحدة ، ولا يحتمل تزويجاً بعد تزويج إلا أن مابه يتم فعله عند الحركات التي توجد منه ^(٢) له كل وبعض فيثبت بالصيغة اليقين الذي هو الأقل للتيقن به ، ويحتمل الكل حتى إذا نواه عملت نيته فيه ، وليس فيه احتمال العدد أصلاً فلا تعمل نيته في العدد ، وعلى هذا قلنا إذا قال لامرأته طلق نفسك أو لأجنبي طلقها إنه يتناول الواحد إلا أن ينوى الثلاث فتعمل نيته ؛ لأن ذلك كل فيما يتم به فعل الطلاق ، ولو نوى ثنتين لم تعمل نيته لأنه مجرد نية العدد إلا أن تكون المرأة أمة فتكون نيته الثنتين في حقها نية كل الطلاق ، وكذلك لو قال لعبده تزوج يتناول امرأة واحدة إلا أن ينوى ثنتين فتعمل نيته لأنه كل النكاح في حق العبد لا لأنه نوى العدد ، ولا معنى لما قالوا : إن صحة اقتران العدد والمرات بهذه الصيغة على سبيل التفسير لها دليل على أن الصيغة تحتمل ذلك ؛ لأن هذا القران ^(٣) عمله في تغيير مقتضى الصيغة لا في التفسير لما هو من محتملات تلك الصيغة بمنزلة اقتران الشرط والبدل ^(٤) بهذه الصيغة . ألا ترى أن قول القائل لامرأته أنت طالق ثلاثاً لا يحتمل وقوع الثنتين به مع قيام الثلاث في ملكه ، ولا التأخير إلى مدة ، ولو قرن به إلا واحدة إلى شهر أو ثنتين كان صحيحاً وكان عاملاً في تغيير مقتضى الصيغة لا أن يكون مفسراً لها ؟ ولهذا قلنا إذا قرن بالصيغة ذكر العدد في الإيقاع يكون الوقوع بلفظ العدد لا بأصل الصيغة ^(٥) حتى لو قال لامرأته طلقك ثلاثاً أو قال واحدة فماتت المرأة قبل ذكر العدد لم يقع شيء .

(١) وفي الهندية : يتصور

(٢) أي من الفاعل وله أي للفعل كل وبعض كذا بهامش العثمانية قلت : وفي الأصل وكذا في الهندية له منه .

(٣) وفي العثمانية : الاقتران . (٤) وفي الهندية : التبديل .

(٥) وفي نسخة كانت بهامش الهندية : بنفس الصيغة .

فهذا تبين أن محلهما القرآن في التفسير والتفسير يكونان للمفرد والجمع لا منفرداً ، يحقق ما ذكرناه أن قول القائل اضرب أى اكتسب ضرباً ، وقوله طلق أى أوقع طلاقاً ، وهذه صيغة فرد^(١) فلا تحتمل الجمع ولا توجبها ، وفي التكرار والجمع جمع لاحالة والمغايرة بين الجمع والفرد على سبيل المضادة ، فكما أن صيغة الجمع لا تحتمل الفرد حقيقة ، فكذا^(٢) صيغة الفرد لا تحتمل الجمع حقيقة بمنزلة الاسم الفرد نحو قولنا زيد لا يحتمل الجمع والعدد ، فالبعض^(٣) مما تناولوه هذه الصيغة فرد صورة ومعنى ، وكل^(٤) فرد من حيث الجنس معنى ، فإنك إذا قابلت هذا الجنس بسائر الأجناس كان جنساً واحداً وهو جمع صورة فعند عدم النية لا يتناول إلا الفرد صورة ومعنى ، ولكن فيه احتمال الكل لكون ذلك فرداً معنى بمنزلة الإنسان فإنه فرد له أجزاء وأبعاد ، والطلاق أيضاً فرد جنساً وله أجزاء وأبعاد فتعمل نية الكل في الإيقاع ولا تعمل نية الثنتين أصلاً ؛ لأنه ليس فيه معنى الفردية صورة ولا معنى فلم يكن من محتملات الكلام أصلاً ، وعلى هذا الأصل تخرج أسماء الأجناس ما يكون منها فرداً صورة أو حكماً . أما الصورة فكالماء والطعام إذا حلف لا يشرب ماء أو لا يأكل طعاماً يحث بأدنى ما تناولوه الاسم على احتمال الكل حتى إذا نوى ذلك لم يحث أصلاً . ولو نوى مقداراً من ذلك لم تعمل نيته لخلو المنوى عن صيغة الفردية صورة ومعنى ، والفرد حكماً كاسم النساء إذا حلف لا يتزوج النساء فهذه صيغة الجمع ولكن جعلت عبارة عن الجنس مجازاً ؛ لأننا لو جعلناها جمعاً لم يبق لحرف اللام الذى هو للمعهود فيه فائدة ، ولو جعلناه جنساً كان حرف العهد فيه معتبراً فإنه يتناول المعهود من ذلك الجنس ويبقى معنى الجمع معتبراً فيه أيضاً باعتبار الجنس ، فيتناول أدنى ما ينطلق عليه اسم الجنس على احتمال الكل حتى إذا نواه لم يحث قط ، وعلى هذا لو حلف لا يشتري العبيد ، أو لا يكلم بنى آدم ، أو وكل وكيلاً بأن يشتري له الثياب فإن التوكيل صحيح بخلاف ما لو وكله بأن يشتري له أثواباً على ما بيناه في الزيادات^(٥) .

(١) كذا في الأصل والظاهر أن قوله وهذه ليس بصواب ، والله أعلم .

(٢) وفي المثانية : فكذلك . (٣) وفي الأصل : والبعض .

(٤) وفي الهندية : كله . (٥) أى في شرح الزيادات .

وحكي عن عيسى بن أبي نعيم رحمه الله أنه كان يقول : صيغة مطلق الأمر فيما له نهاية معلومة تحمل التكرار وإن كان لا يوجب الإلزام بالدليل ، وفيما ليست له نهاية معلومة لا تحمل التكرار لأن فيما لانهاية له يعلم يقيناً أن المخاطب لم يرد الكل فإن ذلك ليس في وسع المخاطب ولا طريق له إلى معرفته ، وهذا نحو قوله : صم وصل ، فليس لهذا الجنس من الفعل نهاية معلومة وإنما يعجز العبد عن إقامته بموته ، فعرفنا يقيناً أن المراد بهذا الخطاب الفرد منه خاصة ؛ وأما فيما له نهاية معلومة كالطلاق والعدة فالكل من محتملات الخطاب ، وذلك تارة يكون بتكرار التطبيق ، وتارة يكون بالجمع بين التطبيقات في اللفظ فيكون صيغة الكلام محتملاً له كله . وخرج على هذا الأصل قول الرجل لامرأته : أنت طالق للسنة أو للعدة فإنه يحتمل نية الثلاث في الإيقاع جملة واحدة ، ونية التكرار في أن ينوي وقوع كل تطليقة في طهر على حدة . وفيما^(١) قررناه من الكلام دليل على ضعف ما ذهب إليه إذا تأملت . والكلام في مقتضى صيغة الفرد دون ما إذا قرن به ما يدل على التغيير من قوله للسنة أو للعدة .

واستدل الجصاص رحمه الله على بطلان قول من يقول إن مطلق صيغة^(٢) الأمر تقتضي التكرار فقال : بالامتنال مرة واحدة يستجيز كل أحد أن يقول إنه أتى بالمأمور به ، وخرج عن موجب الأمر وكان مصيباً في ذلك ، فلو كان موجب التكرار لكان آتياً ببعض المأمور به ، ولا معنى لقول من يقول : فإذا أتى به ثانياً وثالثاً يقال أيضاً في العادة أتى بالمأمور به ؛ لأن فائل هذا لا يكون مصيباً في ذلك في الحقيقة ، فإن المخاطب في المرة الثانية متطوع من عنده بمثل ما كان مأموراً به لا أن يكون آتياً بالمأمور به ، بمنزلة المصلي أربع ركعات في الوقت بعد صلاة الظهر يكون متطوعاً بمثل ما كان مأموراً به إلا أن الذي يسميه^(٣) آتياً بالمأمور به إنما يسميه بذلك توسعاً ومجازاً ، فلهذا لانسميه كاذباً ، والله أعلم .

(١) وفي العثمانية والهندية : وما قررناه من الكلام .

(٢) نسخة العثمانية لفظ صيغة ساقط .

(٣) وفي الهندية : تسميه .

فصل في بيان موجب الأمر في حكم الوقت

الأمر نوطان : مطلق عن الوقت ، ومقيد به ، فنبدأ ببيان المطلق :

قال رضى الله عنه : والذي يصح^(١) عندى فيه من مذهب علمائنا رحمهم الله أنه على التراخى فلا يثبت حكم وجوب الأداء على الفور بمطلق الأمر ، نص عليه في الجامع فقال فيمن نذر أن يعتكف شهراً : يعتكف أى شهر شاء ، وكذلك لو نذر أن يصوم شهراً . والوفاء بالنذر واجب بمطلق الأمر . وفي كتاب الصوم أشار في قضاء رمضان إلى أنه يقضى متى شاء ، وفي الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب معلوم في أنه لا يصير مفراطاً بتأخير الأداء وأن له أن يبعث بها إلى فقراء قرابته في بلدة أخرى . وكان أبو الحسن الكرخى رحمه الله يقول مطلق الأمر يوجب الأداء على الفور ، وهو الظاهر من مذهب الشافعى رحمه الله فقد ذكر في كتابه : إنا استدللنا بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج مع الإمكان على أن وقته موسع ، وهذا منه إشارة إلى أن موجب مطلق الأمر على الفور حتى يقوم الدليل . وبعض أصحاب الشافعى يقول^(٢) هو موقوف على البيان لأنه ليس في الصيغة ما ينبىء عن الوقت فيكون مجملأ في حقه ، وهذا فاسد جدا فإنهم يوافقونا^(٣) على ثبوت أصل الواجب^(٤) بمطلق الأمر ، وذلك يوجب الأداء عند الإمكان ولا إمكان إلا بوقت فثبت بدليل الإشارة إلى الوقت بهذا الطريق . ثم بهذا الكلام يستدل الكرخى فيقول : وقت الأداء ثابت بمقتضى الحال^(٥) ومقتضى الحال دون مقتضى اللفظ ، ولا عموم لمقتضى اللفظ فكذلك لا عموم لما ثبت بمقتضى الحال ، وأول أوقات إمكان الأداء مراد بالاتفاق حتى لو أدى فيه كان ممثلاً للأمر فلا يثبت ما بعده مراداً إلا^(٦) بدليل ، يوضحه أن التخيير بتنقي بمطلق الأمر بين الأداء والترك

(١) وفي العثمانية والهندية : صح .

(٢) وفي العثمانية : قال .

(٣) وفي الهندية : توافقوا .

(٤) وفي الهندية : أصل الوجوب .

(٥) مقتضى الحال ما يكون دليل ثبوته الحال كقول الرجل لامرأته طلق نفسك فقالت فعلت

يصير بدلالة الحال كأنها قالت طلقت — هامش العثمانية .

(٦) وفي العثمانية والهندية : بالدليل .

فيثبت هذا الحكم وهو انتفاء التخيير في أول أوقات^(١) إمكان الأداء كما ثبت حكم الوجوب ، والتفويت حرام بالاتفاق ، وفي هذا التأخير تفويت لأنه لا يدرى أيقدر على الأداء في الوقت الثاني أو لا يقدر ؟ وبالإحتمال الثاني^(٢) لا يثبت التمكن من الأداء على وجه يكون معارضاً للمتيقن به فيكون تأخيره عن أول أوقات الإمكان^(٣) تفويتاً ، ولهذا استحسن ذمه^(٤) على ذلك إذا عجز عن الأداء ، ولأن الأمر بالأداء يفيدنا العلم بالمصلحة في الأداء ، وتلك المصلحة تختلف باختلاف الأوقات ، ولهذا جاز النسخ في الأمر والنهي ، وبمطلق الأمر يثبت العلم بالمصلحة في الأداء في أول أوقات الإمكان ولا يثبت المتيقن به فيما بعده . ثم المتعلق بالأمر اعتقاد الوجوب وأداء الواجب ، وأحدهما وهو الاعتقاد يثبت بمطلق الأمر للحال فكذلك الثاني ، واعتبر الأمر بالنهي ، والانتفاء الواجب بالنهي يثبت على الفور فكذلك الائتبار الواجب بالأمر . وحجتنا في ذلك أن قول القائل لعبده^(٥) افعل كذا الساعة يوجب الائتبار على الفور ، وهذا أمر مقيد ، وقوله افعل مطلق وبين المطلق والمقيد مغايرة على سبيل المناقاة فلا يجوز أن يكون حكم المطلق ما هو حكم المقيد فيما يثبت التقييد به^(٦) ؛ لأن في ذلك إلغاء صفة الإطلاق وإثبات التقييد من غير دليل ، فإنه ليس في الصيغة ما يدل على التقييد في وقت الأداء ، فأثباته يكون زيادة وهو نظير تقييد المحل ؛ فإن من قال لعبده تصدق بهذا الدرهم على أول فقير يدخل ، يلزمه أن يتصدق على أول من يدخل إذا كان فقيراً ، ولو قال تصدق بهذا الدرهم لم يلزمه أن يتصدق به على أول فقير يدخل وكان له أن يتصدق به على أى فقير شاء ، لأن الأمر مطلق فتعيين المحل فيه يكون زيادة ، والدليل عليه أنه يتحقق الامتثال بالأداء في أى جزء عينه من أوقات الإمكان في عمره ، ولو تعين للأداء الجزء الأول لم يكن ممثلاً بالأداء بعده ، وفي اتفاق الكل

(١) وفي الهندية : أول وقت .

(٢) لفظ (الثاني) ساقط من العثمانية .

(٣) عبارة نسخة العثمانية والهندية : أحوال الإمكان .

(٤) كذا في الأصول والظاهر أنه استحق التزم ، والله أعلم .

(٥) وفي العثمانية : لغيره .

(٦) وفي الهندية : ثبت التقييد فيه .

على أنه مؤدى^(١) الواجب متى أدام لإيضاح إسنائنا . وبهذا تبين فساد ما قاله إمامنا في المصلحة في الأداء غير معلوم إلا في أول أوقات الإمكان فإن المطالبة بالأداء وإمتثال الأمر لا يحصل إلا به ؛ ألا ترى أن بعد الانساح لا يبقى ذلك ؟ فمرقتنا أن بمطلق الأمر يصير معنى المصلحة في الأداء معلوماً له في أى جزء أداء من عمره ما لم يظهر فاسخه ، والتقويت حرام كما قال إلا أن الفوات لا ينحقق إلا بموته وليس في مجرد التأخير تقويت لأنه متمكن من الأداء في كل جزء^(٢) يدركه من الوقت بعد الجزء الأول حسب تمكنه في الجزء الأول ، وموت الفجأة نادر ، وبناء الأحكام على الظاهر دون النادر .

فإن قيل : فوقت الموت غير معلوم له وبالإجماع بعد التمكن من الأداء إذا لم يؤد حتى مات يكون مفرطاً مفوتاً آثماً فيما صنع فيه يتبين أنه لا يسهه التأخير . قلنا الوجوب ثابت بعد الأمر ، والتأخير في الأداء مباح له بشرط أن لا يكون تقويتاً ، وتقييد المباح بشرط فيه خطر مستقيم في الشرع كالرمي إلى الصيد مباح بشرط أن لا يصيب آدمياً ، وهذا لأنه متمكن من ترك هذا الترخص بالتأخير ولا ينكر كونه مندوباً للمسارعة^(٣) إلى الأداء . قال الله تعالى « فاستبِقُوا الخيرات » فقلنا بأنه يتمكن^(٤) من البناء^(٥) على الظاهر من التأخير مادام يرجو أن يبقى حياً عادة ، وإن مات كان مفرطاً لتمكنه من ترك الترخص بالتأخير . ثم هذا الحكم إنما يثبت فيما لا يكون مستغرقاً لجميع العمر فأما ما يكون مستغرقاً له فلا يتحقق فيه هذا المعنى ، واعتقاد الوجوب مستغرق لجميع العمر ، وكذلك الانتهاء الذي هو موجب النهي يستغرق جميع العمر . فأما أداء الواجب فلا يستغرق^(٦) جميع العمر فلا يتعين للأداء جزء من العمر إلا بدليل ؛ فإن جميع العمر في أداء هذا الواجب بجميع وقت الصلاة لأداء الصلاة وهناك لا يتعين الجزء الأول من الوقت للأداء فيه على وجه لا يسهه التأخير عنه ، فكذلك ههنا .

ومن أصحابنا من جعل هذا الفصل على الخلاف المشهور^(٧) بين أصحابنا في الحج

(١) وفي العثمانية مؤد للواجب ، وفي الهندية أن مؤدى الواجب متى أدام كان ممثلاً لإيضاح .

(٢) وفي الأصل هنا ويدركه بزيادة واو وليست في الهندية وهو الصواب ولنا بحيت من الأصل .

(٣) وفي العثمانية والهندية : إلى المسارعة .

(٤) وفي العثمانية : متمكن .

(٥) وفي الهندية : من الأداء على الظاهر في التأخير

(٦) وفي العثمانية والهندية : لا يستغرق . (٧) وفي العثمانية والهندية : المعروف .

أنه على الفور أم على التراخي ؟ قال رضى الله عنه : وعندى أن هذا غلط من قائله ؛ فالأمر بأداء الحج ليس بمطلق بل هو موقت بأشهر الحج وهى شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، وقد بينا أن المطلق غير المقيد بوقت ، ولا خلاف أن وقت أداء الحج أشهر الحج . ثم قال أبو يوسف رحمه الله : تتعين أشهر الحج من السنة الأولى للأداء إذا تمكن منه ، وقال محمد رحمه الله لا تتعين ويسعه التأخير ، وعن أبي حنيفة رضى الله عنه فيه روايتان : فمحمد يقول الحج فرض العمر ووقت أدائه أشهر الحج من سنة من سنى العمر وهذا الوقت متكرر فى عمر المخاطب فلا يجوز تعيين أشهر الحج من السنة الأولى إلا بدليل ، والتأخير عنها لا يكون تقويتاً بمنزلة تأخير قضاء رمضان . وتأخير صوم الشهرين فى الكفارة ، فالأيام والشهور تتكرر فى العمر ولا يكون مجرد التأخير فيها تقويتاً فكذلك الحج ، ألا ترى أنه متى أدى كان مؤدياً للمأمور . وأبو يوسف يقول أشهر الحج من السنة الأولى بعد الإمكان متعين الأداء^(١) لأنه فرد فى هذا الحكم لا مزاحم له ، وإنما يتحقق التعارض وينعدم التعيين باعتبار المراحة ، ولا يدرى أنه هل يبقى إلى السنة الثانية ليكون أشهر الحج منها من جملة عمره أم لا ؟ ومعلوم أن المحتمل لا يمارض المتحقق ، فإذا ثبت انتفاء المراحة كانت هذه الأشهر متعينة للأداء فالتأخير عنها يكون تقويتاً كتأخير^(٢) الصلاة عن الوقت ، والصوم عن الشهر إلا أنه إذا بنى حياً إلى أشهر الحج من السنة الثانية فقد تحققت المراحة الآن وتبين أن الأولى لم تكن متعينة فلهذا كان مؤدياً فى السنة الثانية وقام أشهر الحج من هذه السنة مقام الأولى فى التعيين ؛ لأنه لا يتصور الأداء فى وقت ماض ، ولا يدرى أبقى بعد هذا أم لا ؟ وهذا بخلاف الأمر المطلق فبالتأخير^(٣) عن أول أوقات الإمكان لا يزول تمكنه من الأداء هناك ، وههنا يزول تمكنه من الأداء بمضى يوم عرفة إلى أن يدرك هذا اليوم من السنة الثانية ولا يدرى أبدره أم لا ؟ وبخلاف قضاء رمضان فتأخيره عن اليوم الأول لا يكون تقويتاً أيضاً لتمكنه منه فى اليوم الثانى ، ولا يقال بمجىء الليل يزول تمكنه ، ثم لا يدرى أبدره اليوم الثانى أم لا ؟ لأن الموت فى ليلة واحدة قبل

(١) وفى الهندية : متعين للأداء .

(٢) وفى الهندية : كتأخير الصلاة .

(٣) وفى الأصل : فالتأخير عن .

ظهور علاماته يكون فجأة وهو نادر ولا يبنى الحكم عليه ، وإنما يبنى على الظاهر ، بمنزلة موت المفقود ، فإنه إذا لم يبق أحد من أقرانه حياً يحكم بموته باعتبار الظاهر ؛ لأن بقاءه بعد موت أقرانه نادر ، فأما موته في سنة لا يكون نادراً ، فيثبت احتمال الموت والحياة في هذه المدة على السواء ؛ فلهذا كان التأخير تفويتاً ، وعلى هذا صوم الكفارة ، والتأخير هناك لا يكون تفويتاً لأن تمكنه من الأداء لا يزول بمضي بعض الشهور .

فأما النوع الثاني^(١) وهو الموقت فإنه ينقسم على ثلاثة أقسام : فالأول ما يكون الوقت ظرفاً للواجب بالأمر ولا يكون معياراً ، والثاني ما يكون الوقت معياراً له ، والثالث ما هو مشكل مشتبه .

فنبداً ببيان القسم الأول وذلك وقت الصلاة فإن الله تعالى قال : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » ثم الوقت يكون ظرفاً للأداء وشرطاً له وسبباً للوجوب ؛ وبيانه^(٢) أنه ظرف للأداء لصحته في أي جزء من أجزاء الوقت أدّى ، وهذا لأن الصلاة عبادة معلومة بأركانها ، فإذا لم يطوّل أركانها يصير مؤدياً في جزء قليل من الوقت ، فإذا طوّل منها ركناً يخرج الوقت قبل أن يصير مؤدياً لها ، فعرفنا أن الوقت ليس بمعيار ولكنه ظرف للأداء وهو شرط أيضاً . فالأداء إنما يتحقق في الوقت والتأخير عنه يكون تفويتاً ، ومعلوم أن الأداء بأركان يتحقق من المؤدى قبل خروج الوقت ، فعرفنا أن خروج الوقت مفوت باعتبار أنه يفوت به شرط الأداء . وبيان أنه سبب للوجوب أنه لا يجوز تعجيلها قبله ، وأن الواجب تختلف صفته باختلاف الأوقات ، فهذا علامة كون الوقت سبباً لوجوبها ، فأما ما هو الدليل على ذلك نذكره في بيان أسباب الشرائع في موضعه ، ثم لا يمكن جعل جميع الوقت سبباً للوجوب ؛ لأنه ظرف للأداء ، فلو جعل جميع الوقت سبباً لحصل الأداء قبل وجود السبب أولاً بتحقق الأداء فيما هو ظرف للأداء ؛ فإن شهود جميع الوقت لا يكون إلا بعد مضي الوقت ، فلا بد أن يجعل جزء من الوقت سبباً للوجوب ؛ لأنه ليس بين الكل^(٣) والجزء الذي هو أدنى

(١) وفي الأحمدية : والنوع وفي الهندية الواو ساقطة وفي العثمانية : فأما فأثبتناه في الأصل .

(٢) كذا في النسخ الثلاثة والظاهر أنه بيان ، والله أعلم .

(٣) وفي الهندية : ليس من الكل .

مقدار معلوم ، وإذا تقرر هذا قلنا الجزء الأول من الوقت سبب للوجوب فبادراكه يثبت حكم الوجوب وصحة أداء الواجب .

هذا معنى ما نقل عن محمد بن شجاع رحمه الله : أن الصلاة تجب بأول جزء من الوقت وجوباً موسعاً وهو الأصح . وأكثر العراقيين من مشايخنا ينكرون هذا ويقولون الوجوب لا يثبت في أول الوقت وإنما يتعلق الوجوب بآخر الوقت ، ويستدلون على ذلك بما لوحضت المرأة في آخر الوقت فإنها لا يلزمها قضاء تلك الصلاة إذا طهرت ، والمقيم إذا سافر في آخر الوقت يصلي صلاة المسافرين ، ولو ثبت الوجوب بأول جزء من الوقت لكان المعتبر حاله عند ذلك ، وكذلك لو مات في الوقت لقي الله ولا شيء عليه ، ولو ثبت الوجوب في أول الوقت لكانت الرخصة في التأخير بعد ذلك مقيدة بشرط ألا يفوته كما بينا في الأمر المطلق .

ثم اختلف هؤلاء في صفة المؤدى في أول الوقت ، فمنهم من يقول هو نفل يمنع لزوم الفرض إياه في آخر الوقت إذا كان على صفة يلزمه الأداء فيها بحكم الخطاب ، قال لأنه يتمكن^(١) من ترك الأداء في أول الوقت لا إلى بدل ، وهذا حد النفل ولكن بأدائه يحصل ما هو المطلوب وهو إظهار فضيلة الوقت فيمنع لزوم الفرض إياه في آخر الوقت ، أو يغير صفة ذلك المؤدى حين^(٢) أدرك آخر الوقت ، بمنزلة مصلي الظهر في بيته يوم الجمعة إذا شهد الجمعة مع الإمام تتغير صفة المؤدى قبلها فيصير نفلاً بعد أن كان فرضاً ، وهذا غلط بين ، فإنه لا تتأدى له هذه الصلاة إلا بنية الظهر ، والظهر اسم للفرض دون النفل ، ولو نوى النفل كان مؤدياً للصلاة ، ولا يمنع ذلك لزوم الفرض إياه في آخر الوقت ، ولا تتغير صفة المؤدى^(٣) إلى صفة الفرضية ، وهذا لأن باعتبار آخر الوقت يجب الأداء ، وليس لوجوب الأداء أثر في المؤدى فكيف يكون مغيراً صفة المؤدى ومن يقول بهذا القول لا يجد بداً من أن يقول إذا أدت الجمعة في أول الوقت كان المؤدى نفلاً والتنفل بالجمعة غير مشروع ، وفي قول النبي^(٤) صلى الله عليه وسلم

(١) وفي الثمانية : متمكن .

(٢) وفي الهندية : حتى أدرك .

(٣) لأن وجوب الأداء ثابت بطريق الخبر والمؤدى حاصل بفعله — كذا بهامش الثمانية .

(٤) وفي الثمانية : رسول الله عليه السلام .

« وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ » ما يبطل ما قالوا ؛ لأن المراد وقت الأداء ووقت الوجوب ، فعلى ما قال هذا القائل لا يكون هذا وقت الوجوب ولا وقت أداء الظهر فهو مخالف للنص .

ومنهم من قال المؤدى فى أول الوقت موقوف على ما يظهر من حاله فى آخر الوقت ، وهكذا القول^(١) فى الزكاة إذا عجلها قبل الحول ، واستدل عليه بما قال محمد رحمه الله فى الزيادات : إذا عجل شاة أربعين^(٢) ودفعها إلى الساعى ثم تم الحول وفى يده ثمان وثلاثون فله أن يسترد المدفوع من الساعى ، وإن كان الساعى نصدق به كان تطوعاً له ، ولو تم الحول وفى يده تسع وثلاثون وجبت عليه الزكاة إذا كان المؤدى قائماً فى يد الساعى بعينه وجاز عن الزكاة ، وهذا ضعيف أيضاً ، فالأداء لا يصح إلا بنية الظهر والظهر اسم للفرض خاصة ، ولو نوى الفرض صحت نيته ، ولو نوى النقل لم تصح نيته فى حق أداء الفريضة ، فلو كان حكم المؤدى التوقف لاستوت فيه النيتان ، ولتأدى بمطلق نية الصلاة ، والقول بالتوقف فى فعل قد أمضاه لا يكون قويا فى الصلاة والزكاة جميعاً ، وكان الكرخى رحمه الله يقول : المؤدى فرض على أن يكون الوجوب متعلقاً بآخر الوقت أو بالفعل ؛ لأن الوجوب إنما لا يثبت بأول الوقت لانعدام الدليل المعين لذلك الجزء فى كونه سبباً وبفعل الأداء يحصل التعيين ، فيكون المؤدى واجباً ، بمنزلة مالو باع قفيزاً من صبرة يتعين البيع فى قفيز بالتسليم ، ولو أدى شاة من أربعين فى الزكاة تتعين المؤدى واجباً بالأداء ، والحائث باليمين إذا كفر بأحد الأشياء يتعين ذلك واجباً بأدائه ، وهذا فى الحقيقة رجوع إلى ما قلنا ، ففى هذه الفصول الوجوب ثابت بأصل السبب قبل تعين الواجب بالأداء فكذلك هنا الوجوب ثابت بإدراك الجزء الأول من الوقت والتعيين يحصل بالأداء ، وهذا لأنه لا يمكن إثبات حكم الوجوب بعد الأداء مقصوراً على الحال ؛ لأنه إنما يجب على المرء ما يفعله لا ما قد فعله ، وإذا تقدم الوجوب على الفعل ضرورة يتحقق به ما قلنا أن الوجوب وصحة الأداء يثبت بالجزء الأول من الوقت . ثم قال السافعى رحمه الله : لما تقرر الوجوب لزمه الأداء على وجه لا يتغير بتغير حاله بعد ذلك بعارض من حيض أو سفر ، وقلنا

(١) وفى العناية : يقول .

(٢) كذا فى الأصل وكذا فى العناية وسقطت من الهندية هنا ورقة والطاهر أنه من

أربعين فسقطت من ، والله أعلم .

نحن : الأداء إنما يجب بالطلب ، ألا ترى أن الرمح إذا هبَّت بثوب إنسان وألقته في حجر غيره فالثوب ملك لصاحبه ولا يجب على من في حجره أدائه إليه قبل طلبه ، لأن حصوله في حجره كان بغير صنعه ؟ فكذلك ههنا الوجوب تسببه كان جبراً إذ^(١) لا صنع للعبد فيه وإنما يلزمه أداء الوجوب عند طلب من له الحق وقد خيره من له الحق في الأداء ما لم يتضيق الوقت ، يقرره أن وجوب الأداء لا يتصل بثبوت حكم الوجوب لا محالة ، فإن البيع بثمن مؤجل يوجب الثمن في الحال ، إذ لو كان وجوب الثمن متأخراً إلى مضي الأجل لم يصح البيع ، ثم وجوب الأداء يكون متأخراً إلى حلول الأجل فههنا أيضاً وجوب الأداء يتأخر إلى توجه المطالبة ، وذلك باعتبار استطاعة تكون مع الفعل^(٢) قبل فعل الأداء لم تثبت المطالبة على وجه ينقطع به الخيار ، والدليل عليه أن النائم والمنعم عليه في جميع الوقت يثبت حكم الوجوب في حقهما ، ثم الخطاب بالأداء يتأخر إلى ما بعد الانتباه والإفاقة .

والحاصل أنه يتعين للسببية الجزء الذي يتصل به الأداء من الوقت ، فإن اتصل بالجزء الأول كان هو السبب وإلا تنتقل السببية إلى آخر الجزء الثاني ثم إلى الثالث هكذا لمعنيين : أحدهما أن في المجاوزة عن الجزء الذي يتصل به الأداء في جعله سبباً لا ضرورة^(٣) وليس بين الأدنى والكل مقدار يمكن الرجوع إليه ، والثاني أنه إذا لم يتصل الأداء بالجزء الذي تتعين به السببية يكون^(٤) تفويتاً ، كما إذا لم يتصل الأداء بالجزء الأخير من الوقت يكون تفويتاً حتى يصير ديناً في الذمة ولا وجه لجعله مفوتاً ما بقي الوقت^(٥) ؛ لأن الشرع خيره في الأداء ، فعرفنا أن هذا المعنى تخيير له في نقل السببية من جزء إلى جزء ما بقي الوقت واسعاً يبقى هذا الخيار له فلا يكون مفراطاً ؛ ولهذا لا يلزمه شيء إذا مات ، ولا إذا حاضت المرأة ، لأن الانتقال يتحقق في حتمها لبقاء خيارها ، والجزء الذي تدركه من الوقت بعد الحيض لا يوجب عليها الصلاة ، والجزء الذي يدركه المسافر بعد ما صار مسافراً لا يوجب عليه إلا ركعتين .

(١) وفي العثمانية بدون إذا .

(٢) لأن وجوب الأداء لا يكون بدونه القدرة لكونه تكليف العاجز والقدرة لا تكون إلا مع العمل فلم يكن قبل فعل الأداء مطالبا به على وجه يقطع الخيار — كذا بهامش العثمانية .

(٣) وفي العثمانية بدون لا فإنها مشطوبة من الخط بعد كتابتها .

(٤) وفي العثمانية : كان .

(٥) كذا في العثمانية ، وفي الأصل : الواجب بدل الوقت .

إِذَا قُلْنَا زُكُورًا فَهِيَ اأُنثَىٰ : إِذَا تَضَيَّقَ الْوَقْتُ عَلَىٰ وَجْهِ لَا يَعْضِلُ عَنِ الْإِدَاءِ تَتَعَيَّنُ السَّبَبِيَّةُ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ خِيَارُهُ وَلَا يَسْمَعُ التَّأْخِيرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِمَا يَعْثُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ ؟ وَقُلْنَا نَحْنُ إِنَّمَا لَا يَسْمَعُ التَّأْخِيرَ كِي لَا يَفُوتَ شَرْطُ الْإِدَاءِ وَهُوَ الْوَقْتُ عَلَىٰ مَا بَيْنَا أَنَّ الْوَقْتَ ظَرْفٌ لِلْإِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ صَالِحٌ لانتقال السببية إليه فيحصل الانتقال بالطريق الذي قلنا إلى آخر جزء من أجزاء الوقت فتتعين السببية فيه ضرورة إذا لم يبق بعده ما يحتمل انتقال السببية إليه ، فيتحقق التفويت بمضيه ويعتبر صفة ذلك الجزء وحاله عند ذلك الجزء حتى إذا كانت حائضاً لا يلزمها القضاء ، وإذا طهرت عن الحيض عند ذلك الجزء وأيامها عشرة تلزمها الصلاة ، نص عليه في نوادر أبي سليمان ، فإذا^(١) أسلم الكافر أو أدرك الصبي عند ذلك الجزء يلزمهما الصلاة ، وإذا كان مسافراً عند ذلك الجزء يلزمه صلاة السفر ؛ ولهذا قلنا إنه إذا طلعت الشمس وهو في خلال الفجر يفسد الفرض ؛ لأن الجزء الذي يتصل به طلوع الشمس من الوقت سبب صحيح تام فثبت الوجوب بصفة الكمال فلا يتأدى في الأداء^(٢) مع النقصان ، بخلاف ما إذا غربت الشمس وهو في خلال صلاة العصر فإن الجزء الذي يتصل به الغروب من الوقت في المعنى^(٣) سبب فاسد^(٤) للنهي الوارد عن الصلاة بعد ما تحمر الشمس ، فيثبت الوجوب مع النقصان بحسب السبب وقد وجد الأداء بتلك الصفة ، ولا يدخل على هذا ما إذا انعدم منه الأداء أصلاً ثم أدى في اليوم الثاني بعد ما احمرت الشمس فإنه لا يجوز ؛ لأنه إذا لم يشتغل بالأداء حتى مضى الوقت فحكم السببية يكون مضافاً إلى جميع الوقت وهو سبب صحيح تام ، وإنما يتأدى بصفة النقصان عند ضعف السبب إذا لم بصر ديناً في الذمة ، واشتغاله بالأداء يمنع صيرورته ديناً في ذمته ، فأما إذا لم يشتغل بالأداء حتى تحقق التفويت بمضى الوقت صار ديناً في ذمته فيثبت بصفة الكمال ، وهذا هو الانفصال^(٥) عن الإشكال الذي يقال على هذا ، وهو ما إذا أسلم الكافر بعد ما احمرت الشمس ولم يصل ثم أداها في اليوم

(١) وفي العثمانية : وإذا أسلم . (٢) وفي العثمانية : بالأداء .

(٣) وفي العثمانية : في معنى سبب بدون تعريف .

(٤) كذا هنا وكذا في العثمانية . وفي الهندية هنا سقوط والظاهر أنه ناس ، والله أعلم .

(٥) لأن النقصان كان بسبب الوقت وقد فات الوقت ويرتفع النقصان فثبت صفة الكمال لأن

الوجوب في الذمة لا نقصان فيها — كذا بهامش العثمانية .

الثاني بعد ما احمرت الشمس فإنه لا يجوز لأنه مع تمكن النقصان في السببية إذا مضى الوقت صار الواجب ديناً في ذمته بصفة الكمال .

وما ذهب إليه زفر ضعيف ؛ فإن من تذكر صلاة الظهر وقد بقي إلى وقت تغير^(١) الشمس مقدار ما يمكنه أن يصل في ركعة أو ركعتين يمنع من الاشتغال بالأداء^(٢) وإن كان وقت التذكر وقتاً للفائتة بالنص ؛ لأنه لا يتمكن من الأداء قبل تغير الشمس وإذا تغيرت فسدت صلاته ، فكذلك عند تضيق الوقت يؤمر بالأداء ولا يسهه التأخير ، لا باعتبار أن السببية تتعين في ذلك الجزء ، ولكن ليمكن من الأداء فيما هو ظرف للأداء وهو الوقت ، وهذا التمكن يفوت بالتأخير بعدها .

ومن حكم هذا الوقت أن التعيين لا يثبت بقوله حتى لو قال عينت هذا الجزء ، إن لم يشتغل^(٣) بالأداء بعده لا يتعين ، لأن خياره لم ينقطع وله أن يؤخر الأداء بعد هذا القول ، والتعيين من ضرورة انقطاع خياره في نقل السببية من جزء إلى جزء وذلك لا يتم إلا بفعل الأداء كالكفر إذا قال عينت الطعام للتكفير به لا يتعين ما لم يباشر التكفير به ، ولا معنى لقول من يقول إن^(٤) نقل السببية من جزء إلى جزء تصرف في المشروعات وليس ذلك إلى العبد ، لأن الشرع لما خيره فقد جعل له هذه الولاية فثبت له حق التصرف بهذه الصفة ، لأن الشرع قد ولاه ذلك كما ثبت له ولاية الإيجاب فيما كان مشروعاً غير واجب بنذره .

ومن حكمه أنه لا يمنع صحة أداء صلاة أخرى فيه ؛ لأن الوقت ظرف للأداء ، وللواجب أركان معلومة يؤديها بمنافع هي حقه وبعد الوجوب بقيت^(٥) المنافع حقاً له أيضاً فكان له أن يتصرف فيها بالصرف إلى أداء واجب آخر ، بمنزلة من دفع ثوباً إلى خياط ليخيطه في هذا اليوم فإنه يستحق على الخياط إقامة العمل ولا يتعذر عليه خياطة ثوب آخر في ذلك اليوم ؛ لأن منافعه بقيت حقاً له بعد ما استحق عليه خياطة الثوب بالإجارة .

(١) وفي العثمانية والهندية : إلى تغير بدون وقت .

(٢) أي يمنع من الاشتغال بالفائتة وإن كان وقت التذكر وقتاً له بالنص - كذا بهاءش العثمانية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : ولم يشتغل .

(٤) وفي العثمانية والهندية بدون إن .

(٥) كذا في العثمانية والهندية وفي الأصل : يثبت .

ومن حكمه أنه لا يتأدى إلا بالنية لأن صرف ما هو حقه من المنافع إلى أداء الواجب عليه لا يكون إلا بالنية .

ومن حكمه اشتراط تعيين النية فيه ، لأن منافعه لما بقيت على صفة يصلح لأداء فرض الوقت وغيره من الصلوات بها لم يتعين فرض الوقت ما لم يعينه بالنية ، واشتراط تعيين الوقت لإصابة فرض الوقت حكم ثبت شرعاً فلا يسقط ذلك بتقصير يكون من العبد في الأداء حتى إذا تضيق الوقت على وجه لا يسع إلا لأداء الفرض أو لا يسع له أيضاً لا يسقط اعتبار نية التعيين فيه بهذا المعنى ^(١) .

وأما القسم الثاني وهو ما يكون الوقت معياراً له كصوم رمضان ، لأن ركن الصوم هو الإمساك ومقداره لا يعرف إلا بوقته فكان الوقت معياراً له بمنزلة الكيل في المكيلات .

ومن حكمه أن الإمساك الذي يوجد منه في الأيام من شهر رمضان لما تعين لأداء الفرض لم يبق غيره مشروعاً فيه ؛ إذ لا تصور لأداء صومين بإمساك واحد ، وما يتصور في هذا الوقت لا يفضل عن المستحق بحال فلا يكون غيره مشروعاً فيه مستحقاً ولا متصور الأداء شرعاً ^(٢) .

ثم قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يستوى في هذا الحكم المسافر والمقيم ؛ لأن وجوب صوم الشهر يثبت بشهود الشهر في حق المسافر ولهذا صح الأداء ، إلا أن الشرع مكنه من الترخص بالفطر لدفع المشقة عنه ؛ فإذا ترك الترخص كان هو والمقيم سواء فيكون صومه عن فرض رمضان قتلغو ^(٣) بيته لتطوع أو لواجب آخر .

وأبو حنيفة رحمه الله يقول : إذا نوى المسافر واجباً آخر صح صومه عما نوى ؛ لأن انتفاء صوم آخر في هذا الزمان ليس من حكم الوجوب واستحقاق الأداء بمنافعه فذلك موجود فيما كان الوقت ظرفاً له ، بل هو من حكم تعيينه مستحقاً للأداء فيه ولا تعين في حق المسافر فهو مخير بين الأداء أو التأخير إلى عدة من أيام آخر ، فلا تنفي صحة أداء صوم آخر منه بهذا الإمساك ؛ ولأن الوجوب وإن ثبت في حقه ولكن الترخص بتأخير أداء الواجب ثابت في حقه أيضاً وهو ما ترك الترخص حين

(١) وفي العمالية : لهذا .

(٢) وفي العمالية : ولا يتصور الأداء شرعاً .

(٣) وفي العمالية : وتلغو .

ما صرف^(١) الإمساك إلى ما هو دين في نية فإن ذلك أهم عنده ، وإذا كان هو بالفطر مترخصاً لأن فيه رقماً يدينه فلأن يكون في صرفه إلى واجب آخر مترخصاً لأنه نظر منه لدينه كان أولى ، وعلى الطريق الأول إذا نوى النفل كان صائماً عن النفل ، وعلى الطريق الثاني يكون صائماً عن الفرض لأنه في نية النفل لا يكون مترخصاً بالصرف إلى ما هو الأهم^(٢) ، وفيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله . فأما المريض إذا صام كان صومه عن صوم رمضان وإن نوى عن واجب^(٣) آخر أو نوى النفل ؛ لأن الرخصة في حق المريض إنما تثبت إذا تحقق عجزه عن أداء الصوم ، وإذا صام فقد انعدم دليل سبب الرخصة في حقه فكان هو كالصحيح ، وأما الرخصة في حق المسافر ، باعتبار سبب ظاهر قام مقام العذر الباطن وهو السفر ، وذلك لا ينعدم بفعل الصوم فيبقى له حق الترخيص وهو في نيته واجباً آخر مترخص^(٤) كما بيناه .

وقال زفر رحمه الله : ولما تعين صوم الفرض مشروعاً في هذا الزمان وركن الصوم هو الإمساك فالذي يتصور فيه من الإمساك مستحق الصرف إليه فلا يتوقف الصحة على عزيمة منه ، بل على أى وجه أتى به يكون من المستحق ، كمن استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً بعينه بيده فسواء خاطه على قصده الإعانة أو غيره يكون من الوجه المستحق ، ومن عليه الزكاة في نصاب بعينه إذا وهبه للفقير يكون مؤدياً للزكاة وإن لم ينو لهذا المعنى . ولكننا نقول مع تعين الصوم مشروعاً^(٥) منافعه التي توجد في الوقت باقية حقا له وهو مأمور بأن يؤدي بما هو حقه ما هو مستحق عليه من العبادة ، وذلك بأداء يكون منه على اختيار^(٦) فلا يتحقق ذلك بدون العزيمة ؛ لأنه ما لم يعزم على الصوم لا يكون صارفاً ماله إلى ما هو مستحق عليه فإن عدم العزم ليس بشيء ، وإنما لا يتحقق منه صرف منافعه إلى أداء صوم آخر لأنه غير مشروع في هذا الوقت ، كما لا يتحقق منه أداء صوم بالليل لأنه غير مشروع فيه ، بخلاف الأجير ففي أجير الواحد المستحق منافعه بعينه وفي الأجير المشترك^(٧) المستحق هو الوصف

(١) وفي العثمانية والهندية : حين صرف . (٢) وفي العثمانية والهندية : إلى ما هو أهم .

(٣) وفي العثمانية والهندية : وإن نوى واجباً .

(٤) وفي الهندية : وهو نية واجب آخر فيترخص .

(٥) يعنى بالمنفعة المصاحبة القائمة بالملك لأداء ما عليه — كذا بهامش العثمانية .

(٦) وفي العثمانية والهندية : عن اختيار . (٧) وفي العثمانية : وفي أجير المشترك .

الذى يبحث في الثوب بعمله وذلك لا يتوقف على عزم يكون منه ، وبخلاف الزكاة فالمستحق صرف جزء من المال إلى المحتاج ليكون كفاية له من الله تعالى وقد تحقق ذلك ، فالهبة صارت عبارة عن الصدقة في حقه مجازاً ؛ لأن المبتغى بها وجه الله تعالى دون العوض من المصروف إليه .

وقال الشافعي : لا يتحقق صرف ماله إلى ما هو مشروع في الوقت مستحقاً مالم يعينه في عزيمته ؛ لأن معنى القرية معتبر في الصفة كما هو معتبر في الأصل ، فكما تشترط عزيمته في أداء أصل الصوم ليتحقق معنى العبادة يشترط ذلك في وصفه ليكون له اختيار في الصفة كما في الأصل ، ومن قال بنية النفل يصير مصيباً للمشروع فقد أبعد ؛ لأنه لو اعتقد هذه الصفة في المشروع في هذا الوقت كفر بربه فكيف يصير بهذه العزيمة مصيباً للمشروع ؟ ولكننا نقول : لما كان المشروع في هذا الوقت من الصوم الذي يتصور أدائه منه واحداً عيناً كان هو بالقصد إلى الصوم مصيباً له ، فالواحد المعين في زمان^(١) أو مكان يصاب باسم جنسه كما يصاب باسم نوعه ، وكان هذا في الحقيقة منا قولاً بموجب العلة أن تعيين المستحق في العزيمة لا بد منه ، ولكن هذا التعيين يحصل بنية الصوم ، لا أن قول التعيين غير معتبر ولكن لا يشترط عزيمته في الوصف مقصوداً ، لأن بعد وجود أصل الصوم منه في هذا الزمان لا اختيار له في صفته ، ولهذا لا يتصور أدائه بصفة أخرى شرعاً ، فأما إذا نوى النفل فهذا الوصف من نيته لغو ؛ لأن النفل غير مشروع فيه كما تلغو نية أداء الصوم في الليل لأنه غير مشروع فيه ، وكما تلغو نية الفرض خارج رمضان ممن لا فرض عليه ، وإنما يعتر من نيته عزيمة أصل الصوم وهو مأمور بأن يعتقد في صوم المشروع^(٢) أنه صوم ، فيه يكون مصيباً للمشروع ، وعلى هذا نقول فيمن نذر الصوم في وقت بعينه خارج رمضان إنه يتأدى منه بمطلق النية ونية النفل ؛ لأن المشروع في الوقت قبل نذره عين وهو النفل وقد جعل له الشرع ولاية جعل المشروع واجباً بنذره ، فبمطلق النية يكون مصيباً للمشروع وهو المنذور بعينه ، ونية النفل منه بعد النذر لغو ؛

(١) في الزمان بأن قال نويت أن أصلي في الوقت وهو في وقت الظهر ، أما المكان إذا كان في الدار يصاب باسم جنسه بأن قال يا رجل كما يصاب باسم نوعه بأن قال يا زيد . كذا بهامش العثمانية (٢) وفي العثمانية : بأن يعتقد صوم المشروع .

لأنه لما صار واجباً بنذره لم يبق نقلاً في حقه ، فأما إذا نوى واجباً آخر كان عن ذلك الواجب ، لأن المشروع في الوقت قبل نذره كان صالحاً لأداء واجب آخر به إذا صرفه إليه بعزمه ، وتلك الصلاحية لا تنعدم بنذره ؛ لأن تصرف الناذر صحيح في محل حقه ، وذلك في جعل ما كان مشروعاً له نقلاً واجباً بنذره ، فأما نفي الصلاحية فليس من حقه في شيء فلا يعتبر تصرفه فيه ، وإذا بقيت الصلاحية تأدى الواجب الآخر به عند عزمه^(١) بخلاف شهر رمضان فقد اتنى فيه صلاحية الإمساك لأداء صوم آخر سوى الفرض شرعاً فتلفو نيته لواجب آخر كما تلفو نية النفل .

وقال الشافعي : صرف الإمساك الذي يتصور منه في نهار رمضان إلى صوم الفرض مستحق عليه من أول النهار إلى آخره ولا يتحقق هذا الصرف إلا بعزمته ، فإذا انعدمت العزيمة في أول النهار لم يكن ذلك الجزء مصروفاً إلى الصوم ، وهو بالعزيمة بعد ذلك إنما يكون صارفاً لما بقي لا لما مضى ، والصوم منه^(٢) لا يتحقق فيما مضى ؛ ولهذا لو نوى بعد الزوال لا يصح ، ولا صحة لما بقي بدون ما مضى^(٣) ، ألا ترى أن الأهلية لأداء الفرائض تشرط من أول النهار إلى آخره فرجحت ، المفسد على الصحيح إذا انعدمت النية في أول النهار أخذاً بالاحتياط في العبادة ، بخلاف النفل فهو غير مقدر شرعاً ، وأداؤه موكول إلى نشاطه فيتأدى بقدر ما يؤتيه ، مع أن هناك لو رجحنا المفسداته الأداء لا إلى خلف^(٤) فرجحنا المصحح لكيلا يفوته أصلاً وههنا^(٥) يفوته الأداء إلى خلف ، وهذا بخلاف ما إذا قدم النية فإن ما تقدم منه من العزيمة يكون قائماً حكماً إذا جاء وقت الأداء ، وفي هذا المعنى أوله وآخره سواء ، فتقترن العزيمة بأداء الكل حكماً^(٦) ، ألا ترى أن صوم

(١) وفي الهندية : عزمته .

(٢) وفي الهندية والثمانية : والتصرف منه لا يتحقق .

(٣) ما ذكره الشافعي ترجيح من حيث الحال لأن الصحة والفساد وصف الصوم ، وما ذكرنا ترجيح من حيث الذات ، لأننا رجحنا الوجود على عدم وهذا ترجيح من حيث الذات — كذا بهامش الثمانية .

(٤) لأن المشروع عنده غير ملزم كذا بهامش الثمانية .

(٥) وفي الثمانية : وهنا يفوته .

(٦) إذ التفل عنده متجزئ لكن بعرض ألا يفطر من أول اليوم إلى وقت النية وبعد النية يصير ما في اليوم صوماً عنده لا كل اليوم — كذا بهامش الثمانية .

الصوم في حكم شيء واحد فإنه لا يخلع الجزى في الأداء ، ولا تنادي ، ولا تنادي ،
 اقتران النية بأداء جميعه ، فإنه لو أعمى عليه بعد الشروع في الصوم يتأدى صومه ،
 ولا يشترط اقترانه بأول حالة الأداء ؛ فإنه لو قدم النية تأدى صومه وإن كان غافلاً عنه
 عند ابتداء الأداء بالصوم ، فأما أن يكون ابتداء حال الصوم في أنه يسقط اعتبار العزيمة
 فيه بمنزلة الدوام في الصلاة^(١) أو يكون حال الابتداء معتبراً بحال الدوام وكان ذلك
 لدفع الحرج ، فوقت الشروع في الأداء^(٢) ههنا مشتبه بحرج المرء في الانتباه في ذلك
 الوقت ، ثم لا يندفع هذا الحرج بجواز تقديم النية في جنس الصائمين ،
 ففيهم صبي يبلغ ومجنون يفيق في آخر الليل ، وفي يوم الشك هو ممنوع
 من نية الفرض قبل أن يتبين ، ونية النفل عنده لا تنادي إذا تبين ، وإذا بى
 معنى الحرج فلما : لما صح الأداء بنية متقدمة وإن لم تقارن حالة الشروع
 ولا حالة الأداء فلأن نصح نية متأخرة لا اقترانها بما هو ركن الأداء كان أولى .
 وتبين بهذا أن الوجود من الإمساك في أول النهار لم يتعين للمطر ؛ لأنه بقى منعك
 من جعل الباقي صوماً بعزمته^(٣) ، والواحد الذي لا تجزى في حكم لا ينمصل بعينه
 من بعض^(٤) ، فمن ضرورة بقاء الإمكان فيما بقى بقاءه فيما مضى حكماً بأن تسند
 العزيمة إليه لتوقف الإمساك عليه ولكن هذا إذا وجدت العزيمة في أكثر الركن ؛
 لأن الأكثر بمنزلة الكمال من وجه ، فكما أنه ما بقى^(٥) الإمكان في صرف جميع
 الركن إلى ما هو المستحق بعزمته يبقى حكم صحة الأداء ، فكذلك إذا بقى الإمكان
 في صرف أكثر الركن إلى ما هو المستحق عليه^(٦) بعزمته^(٧) ؛ لأن الكل من وجه
 يحوز إقامته مقام الكل من جميع الوجوه حكماً ، وفيه أداء العبادة في وقتها فكون

(١) لا يشترط دوام الية في الصلاة للتعذر فكذا لا يشترط في ابتداء الصوم للتعذر لأنه
 مشتهر — كذا بهامش العثمانية . (٢) وفي العثمانية : هنا .

(٣) بأن نوى العمل عند الحصر — كذا بهامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية : عن بعض . (٥) وفي الهدية : إذا بقى

(٦) وفي العثمانية : إلى ما هو المستحق بعزمته ، بدون عليه .

(٧) بمعنى إذا نوى من الليل بقى الإمكان بالصرف إلى ما هو المستحق عليه وكذا إذا بقى
 الإمكان بصرف الركن إلى ما هو المستحق عليه — كذا بهامش العثمانية .

المصير إليه أولى من المصير إلى التفويت لانعدام صفة الكمال من جميع الوجوه ، وهذا الترجيح أولى من الترجيح بصفة العبادة ، فهي حالة تبتنى على وجود الأصل ، والترجيح بإيجاد أصل الشيء أولى بالمصير إليه من الترجيح بالصفة ، والصفة تتبع الأصل ولا يتبع الأصل الصفة ، وعلى هذا نقول في المنذور في وقت بعينه إنه يتأدى بمثل هذه العزيمة ؛ لأنه بهذه العزيمة ^(١) يكون مؤدياً للمشروع قبل نذره ، والمشروع في الوقت بعد نذره على ما كان عليه من قبل فيصير مؤدياً له بهذه العزيمة أيضاً وفي أدائه وفاء بالمنذور ، وكذلك في صوم القضاء يصير مؤدياً للمشروع في الوقت بهذه العزيمة وهو النفل . وأما القضاء ^(٢) فهو مستحق في ذمته لا اتصال له بالوقت قبل أن يعزم على صرف المشروع في الوقت إليه فلم يتوقف إمساكه في أول النهار عليه ولم يزل تمكنه من أداء ما في ذمته بعزيمة تقترن بالجميع من كل وجه ؛ ولهذا لا نصير إلى اعتبار الكل من وجه واحد فيه ؛ ولهذا شرطنا الأهلية في جميع النهار لأن مع انعدام ^(٣) الأهلية في أول النهار لا يثبت استحقاق الأداء ، والمصير إلى طلب الكمال من وجه لتقرر استحقاق الأداء ، فإذا لم توجد ^(٤) تلك الأهلية في أول النهار لم نشتغل بطلب الكمال من وجه ، ألا ترى أنه يشترط وجود الأهلية للعبادة عند النية وإن سبقت وقت الأداء ولم يدل ذلك على اشتراط افتران النية بركن الأداء ؟ وعلى هذا الأصل قلنا في صوم النفل إنه لا يتأدى بدون العزيمة قبل الزوال ؛ لأن الركن الذي به يتأدى الصوم كما لا يتجزى وجوباً لا يتجزى وجوداً ولا يتصور الأداء إلا بكماله ، وصفة الكمال لا تثبت بالنية بعد الزوال حقيقة ولا حكماً ، وثبت بالنية قبل الزوال حكماً باعتبار إقامة الأكثر مقام الكل ، ولم يرد على ما قلنا الإمساك الذي يندب إليه المرء في يوم الأضحي إلى أن يفرغ من الصلاة فإن ذلك ليس بصوم ، وإنما ندب إليه ليكون أول ما يتناوله في هذا اليوم من القربان والناس أضياف الله تعالى يتناول

(١) أى العزيمة في أكثر النهار — كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية : فأما القضاء .

(٣) لو لم يكن الأهلية في أكثر النهار قائماً مقام الكل لانعدام استحقاق الأداء في حق غير

الأهل في أول الوقت كالصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم — كذا بهامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية : فإذا لم يوجد ذلك بدون انعدام الأهلية في أول النهار .

القربان في هذا اليوم وإلا حسن أن يكون أول ما يتناول منه الضيف طعام الضيافة ؛
ولهذا ثبت هذا الحكم في حق أهل الأمصار دون أهل السواد فلهم حق التضحية
بعد طلوع الفجر ، وليس لأهل مصر أن يضحوا إلا بعد الصلاة .

ومن هذا الجنس صوم الكفارة والقضاء ، فالوقت معيار له على معنى أن مقداره
يعرف به ولكنه ليس بسبب لوجوبه ، بخلاف صوم رمضان فالوقت هناك معيار
وسبب الوجوب^(١) على ما نلينه في باب ، ولهذا لا يتحقق قضاء صوم يومين في يوم
واحد ، وأداء كفارتين بالصوم في شهرين ؛ لأن الوقت معيار بمنزلة الكيل للمكيل
فكما لا يتحقق قفيزان في قفيز واحد في حالة واحدة ، لا يتحقق صوم يومين
في يوم واحد .

ومن حكم هذا النوع أنه لا يتأدى بدون العزيمة منه على الأداء في جميع الوقت
وأنه لا يتحقق الفوات فيه ما بقي حيا ، وقد قررنا هذا فيما سبق .

وأما القسم الثالث ، وهو الشكل فوق الحج ، وبيان الإشكال فيه أن الحج
عبادة تتأدى بأركان معلومة ، ولا يستغرق الأداء جميع الوقت ، فمن هذا الوجه [يشبه
الصلاة ولا يتصور من الأداء في الوقت في سنة واحدة إلا حجة واحدة فمن هذا
الوجه^(٢)] يشبه الصوم الذي يكون الوقت معياراً له وفي وقته اشتباه أيضاً ، فالحج
فرض العمر ووقته أشهر الحج من سنة من سني العمر ، وأشهر الحج من السنة الأولى
تتعين على وجه لا تفضل عن الأداء ، وباعتبار أشهر الحج من السنين التي يأتيها
الوقت تفضل عن الأداء ، وكون ذلك من عمره محتمل في نفسه فكان مشتبهاً ،
ثم يترتب على ما قلنا^(٣) حكان : صحة الأداء باعتبار الوقت ، ووجوب التعجيل بكون
الوقت متعيناً ، وفي أحد الحكمين^(٤) اتفاق حتى إنه يكون مؤدياً في أي سنة^(٥) أداه
للتيقن بكون ذلك من عمره ولاتساع الوقت بإدراكه ، وفي الحكم الثاني اختلاف ،
فعند أبي يوسف رحمه الله الوقت متعين قبل إدراك السنة الثانية فلا يسعه التأخير ،
وعند محمد رحمه الله الوقت غير متعين ما بقي حيا فيسعه التأخير بشرط أن لا يفوته .

(١) وفي العثمانية والهندية : للوجوب ، (٢) زيادة من العثمانية .
(٣) وفي العثمانية : على ما قررنا . (٤) وفي الهندية : في أحد الحكمين .
(٥) وفي هامش الكتاب : وفي نسخة : أية سنة .

ومن حكمه أنه بعد ما لزمه الأداء بالتمكن منه يصير مفوتاً بالموت قبل الأداء حتى يؤمر بالوصية بأن يحج عنه ، بخلاف الصلاة فإن هناك^(١) بعد التمكن من الأداء لا يصير مفوتاً إذا مات في الوقت قبل الأداء ؛ لأن الوقت هنا مقدر بعمره فبموته يتحقق مضي الوقت وقد تمكن من الأداء فإذا أخر حتى مضى الوقت كان مفوتاً ، وهناك الوقت مقدر بزمان لا ينتهى ذلك بموته فلا يكون هو مفوتاً بتأخير الأداء وإن مات لبقاء الوقت فلهذا لا يلزمه شيء ، ويكون آتماً هنا إذا مات بعد التمكن بتأخير الأداء . أما عند أبي يوسف رحمه الله فلا ن وقت الأداء كان متعيناً فالتأخير عنه كان تفويتاً ، وعند محمد رحمه الله إباحة التأخير له كان مقيداً بشرط وهو أن يؤديه في عمره ، فإذا انعدم هذا الشرط كان آتماً في التأخير ، لأنه تبين بموته أن الوقت كان عيناً وأن التأخير ما كان يسعه بعد التمكن من الأداء . ومن حكمه أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل . أما عند محمد رحمه الله فلا ن وقت الأداء من عمره متسع يفضل عن الأداء فهو كوقت الصلاة ، وعند أبي يوسف رحمه الله وقت الأداء وإن كان متعيناً فالأداء يكون بأركان معلومة فيكون بمنزلة الصلاة بعد ما تضيق الوقت بها ، ثم وقت أداء النفل ووقت أداء الفرض في الحج غير مختلف فتصح منه العزيمة على أداء النفل فيه وبه تنعدم العزيمة على أداء الفرض ، وبدون العزيمة لا يتأدى ، بخلاف الصوم فلا تصور لأداء النفل هناك في الوقت المعين لأداء الفرض ، فتلغو نية النفل هناك ويكون مؤدياً للفرض بعزيمة أصل النية^(٢) .

وقال الشافعي : أنا ألقى نيته النفل منه أيضاً^(٣) لأنه نوع سفه ، فالج لا يتأدى إلا بتحمل المشقة وقطع المسافة ، ولهذا لم يجب في العمر إلا مرة ، فنية النفل قبل أداء الفرض تكون سفهاً والسفيه عندي محجور عليه فتلغو نية النفل بهذا الطريق ولكن بإلغاء نية النفل لا ينعدم أصل نيته الحج لأن الصفة تنفصل عن الأصل في هذه العبادة ، ألا ترى أن بانعدام صفة الصحة لا ينعدم أصل الإحرام ، بخلاف الصوم فالصفة هناك لا تنفصل عن الأصل ، ألا ترى أن بانعدام صفة الصحة ينعدم أصل الصوم مع أن الحج قد يتأدى من غير عزيمة كالغنى عليه يحرم عنه أصحابه فيصير هو محرماً ،

(٢) وفي الثمانية : أصل الصوم

(١) وفي الثمانية : فهناك

(٣) وفي الثمانية : النفل منه هنا لأنه .

والرجل يحرم عن أبيه فيصبح وإن لم توجد العزيمة منهما . ولكننا نقول : الواجب عليه أداء ما هو عبادة والتؤدى يكون عبادة وقد بينا أن هذا الوصف لا يتحقق بدون اختيار يكون منه بالعزم على الأداء ، وإعراضه عن أداء الفرض بالعزم على أداء النفل يكون أبلغ^(١) من إعراضه عن أداء الفرض بترك أصل العزيمة ، وفي إثبات الحجر بالطريق الذى قاله انتفاء اختياره وجعله مجبوراً فيه وهذا يناقى أداء العبادة فيمورد هذا القول على موضوعه بالنقض ، وأما الإحرام^(٢) فعمدنا شرط الأداء بمنزلة الطهارة للصلاة ؛ ولهذا جوزنا تقديمه على وقت الحج ، أو أقمنا هناك دلالة الاستعانة مقام حقيقة الاستعانة عند الحاجة استحساناً ، فيصير العزم به على أداء الفرض موجوداً حكماً ، وهذا المعنى ينعدم عند العزم على النفل .

ومن حكمه أنه ينادى بطلو نية الحج لا باعتبار أنه يسقط اشتراط نية التعين فيه فإن الوقت لما كان قابلاً لأداء الفرض والنفل فيه لا بد من تعيين الفرض ليصير مؤدى ، ولكن هذا التعيين ثبت بدلالة الحال فإن الإنسان في العادة لا يتحمل المشقة العظيمة ثم يستغل بأداء حجة أخرى قبل أداء حجة الإسلام ، ودلالة العرف يحصل التعيين بها ولكن إذا لم يصرح بغيرها ، فأما مع التصريح يسقط اعتبار العرف ، كن اشترى بدراهم مطلقة بتعين نقد البلد بدلالة العرف ، فإن صرح باشتراط نقد آخر عند الشراء سقط اعتبار ذلك العرف ونعقد العقد بما صرح به .

فصل فى بيان حكم الواجب بالأمر

وذلك نوعان : أداء ، وقضاء . فالأداء نسليم عين الواجب بسببه إلى مستحقه ، قال الله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » وقال عليه السلام : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » والقضاء إسقاط الواجب بمثل من عند المأمور هو حقه ، قال عليه السلام : « خبركم أحسنكم قضاء » وقال : « رحم الله امرأ سهل البيع والشراء ، سهل القضاء ، سهل الاقتضاء » وينبىن هذا فى المفسوب

(١) كقوله تعالى « حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم » هذا سالفة فى النى بإثبات الملكية كذا ها الإعراس بنية النفل أبلغ - كذا بهامش العثمانيه .
(٢) وفى العثمانيه : فأما الإحرام عمداً شرط .

رد الغاصب عينه تسليم نفس الواجب عليه بالنصب ، ورد المثل بعد هلاك العين إسقاط الواجب بمثل من عنده ، فيسمى الأول أداء والثاني قضاء لحقه ، وقد يدخل النفل في قسم الأداء على قول من يقول مقتضى الأمر النذب أو الإباحة ، لأنه يسلم عين ما ندب إلى تسليمه ، ولا يدخل في قسم القضاء ؛ لأنه إسقاط الواجب بمثل من عنده ولا وجوب هناك ، وقد تستعمل عبارة القضاء في الأداء مجازاً لما فيه من إسقاط الواجب ، قال الله تعالى : « فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ » وقال تعالى : « فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ » وقد تستعمل عبارة الأداء في القضاء مجازاً لما فيه من التسليم إلا أن حقيقة كل عبارة ما فسرناها به ، ففي الأداء معنى الاستقصاء وشدة الرعاية في الخروج عما لزمه وذلك بتسليم^(١) عين الواجب ، وليس في القضاء من معنى الاستقصاء وشدة الرعاية شيء ، بل فيه إشارة إلى معنى التقصير من الأمور وذلك بإقامة مثل من عنده مقام المأمور به بعد قوائمه .

واختلف مشايخنا في أن وجوب القضاء بالسبب الذي وجب به الأداء أم بدليل آخر غير الأمر الذي به وجب الأداء ؟ [فالعراقيون يقولون وجوب القضاء بدليل آخر غير الأمر الذي به وجب الأداء^(٢)] لأن الواجب بالأمر أداء العبادة ولا مدخل للرأي في معرفة العبادة ، فإذا كان نص الأمر مقيداً بوقت كان عبادة في ذلك الوقت ، ومعنى العبادة إنما ينحقق في امتثال الأمر ، وفي المقيد بالوقت لا تصور لذلك بعد فوات الوقت ، عرفنا أن الوجوب^(٣) بدليل مبتدأ وهو قوله تعالى في الصوم « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر » وقوله عليه السلام في الصلاة « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا^(٤) » يوضحه أن الأداء بفعل من المأمور والفعل الذي يوجد منه في وقت غير الفعل الذي يوجد منه في وقت آخر فإذا كان الأمر مقيداً^(٥) بوقت لا يتناول فعل الأداء في وقت آخر ، كمن استأجر أجبراً في وقت معلوم لعمل فمضى ذلك الوقت لا يلزمه تسليم النفس لإقامة العمل بحكم ذلك العقد ، وهذا لأن في التنصيص على التوقيت إظهار فضيلة

(١) وفي الهدية : تسليم .

(٢) زيادة من العثمانيّة والهنديّة .

(٣) كذا في العثمانيّة والهنديّة وفي الأصل : الواجب .

(٤) فإن ذلك وقتها لا وقت قصاتها وإلا لزم التناقض - كذا بهامش العثمانيّة

(٥) وفي الهدية : المقيد .

الوقت وذلك لا يحصل بالأداء بعد مضي الوقت ، فعرفنا أنه إن فات بمضي الوقت فإنما يفوت على وجه لا يمكن تداركه ، فلا يجب القضاء إلا بدليل آخر .

وأكثر ما يشايخنا رحمهم الله على أن القضاء يجب بالسبب الذي به وجب الأداء عند فواته وهو الأصح ؛ فإن الشرع لما نص على القضاء في الصلاة والصوم كان المعنى فيه معقولا وهو أن مثل المأمور به في الوقت مشروع حقا للمأمور بعد خروج الوقت ، وخروج الوقت قبل الأداء لا يكون مستقلاً لأداء الواجب في الوقت بعينه بل باعتبار الفوات فيتقدر بقدر ما يتحقق فيه الفوات وهو فضيلة الوقت ، فلا يبقى ذلك مضموناً عليه بعد مضي الوقت إلا في حق الإثم إذا تعدد التفويت ، فأما في أصل العبادة التفويت لا يتحقق بمضي الوقت لكون مثله مشروعاً فيه للعبد متصور الوجود منه حقيقة وحكماً ، وما يكون سقوطه للعجز بسبب الفوات يتقدر بقدر ما يتحقق فيه الفوات فيبقى هو مطالباً بإقامة المثل من عنده مقام نفس الواجب بالأمر وهو الأداء في الوقت ، وإذا عقل هذا المعنى في المنصوص عليه نعدى به الحكم إلى الفرع وهي الواجبات بالنذر الموقت من الصوم والصلاة والاعتكاف ، وهذا أشبه بأصول علمائنا رحمهم الله فإنهم قالوا : لو أن قوماً فاتتهم صلاة من صلوات الليل فقضوها بالنهار بالجماعة جهراً إمامهم بالقراءة ، ولو فاتتهم صلاة من صلوات النهار فقضوها بالليل لم يجهر إمامهم بالقراءة ، ومن فاتته صلاة في السفر فقضوها بعد الإقامة صلى ركعتين ، ولو فاتته حين كان مقياً فقضوها في السفر صلى أربعاً ؛ وهذا لأن الأداء صار مستحقاً بالأمر في الوقت ، ونحن نعلم أنه ليس المقصود عين الوقت ، فمعنى العبادة في كونه عملاً بخلاف هوى النفس ، أو في كونه تعظيماً لله تعالى وثناء عليه ، وهذا لا يختلف باختلاف الأوقات ، وبعد ما صار مضمون التسليم لا يسقط ذلك عنه بترك الامتثال بل يتقرر به حكم الضمان إلا أن بقدر ما يتحقق العجز عن أدائه بالمثل الذي هو قائم مقامه يسقط^(١) ضرورة وما وراء ذلك يبقى ؛ ولهذا قلنا : من فاتته صلاة من أيام التكبير فقضوها بعد أيام التكبير لم يكبر عقيبها ؛ لأن الجهر بالتكبير دبر الصلاة غير مشروع للعبد في غير أيام التكبير بل هو منهي عنه لكونه بدعة ، فبمضي الوقت يتحقق الفوات فيه فيسقط ، وأصل الصلاة مشروع له بعد أيام التكبير فيبقى الواجب

(١) وفي الهنذية : سقط .

باعتباره ، وكذلك من فاتته الجمعة لم يقضها بعد مضي الوقت ؛ لأن إقامة الخطبة مقام ركعتين غير مشروع للعبد في غير ذلك الوقت ، فبمضي الوقت يتحقق العجز فيه وتلزمه صلاة الظهر ؛ لأن مثله مشروع للعبد بعد مضي الوقت .

ومن نصر القول الأول استدل بما ذكره محمد رحمه الله في الجامع أن من نذر أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف ثم قضى اعتكافه في رمضان الثاني لا يجزيه عن المنذور ، ولو كان وجوب القضاء بما وحب به الأداء وهو الأمر بالوفاء بالنذر لجاز ؛ لأن الثاني مثل الأول في كون الصوم مشروعاً فيه مستحقاً عليه وصحة أداء الاعتكاف به ، فعرفنا أنه إنما لم يحز لأن وجوب القضاء بدليل آخر وهو تفويت الواجب في الوقت عند مضيه على وجه هو مقدور فيه^(١) ، وهذا السبب يوجب الاعتكاف ديناً في ذمته فيلتحق باعتكاف يجب بالنذر مطلقاً عن الوقت ، فلا يتأدى بالاعتكاف في رمضان . ولكننا نقول : أصل النذر أوجب عليه الاعتكاف ، ولو وجب الاعتكاف أثر في وجوب الصوم باعتبار أنه شرط فيه وشرط الشيء تابع له فموجب الأصل يكون موجباً لتبعه إلا أنه امتنع وجوب الصوم به لعارض على شرف الزوال وهو اتصاله بوقت لا يجوز أن يجب الصوم فيه بإيجاب من العبد ، فبمضي الوقت قبل أن يعتكف زال هذا الاتصال وتحقق وجوب الصوم لوجوب الاعتكاف في ذمته ، ثم الصوم الواجب في الذمة لا يتأدى بصوم رمضان ، وإنما لم يجب عليه الصوم لاتصال حكم الأداء بصوم رمضان وقد انقطع ذلك حين صام في رمضان الأول ولم يعتكف حتى إنه لو لم يصم ولم يعتكف ثم اعتكف في قضاء الصوم خرج عن عهده^(٢) المنذور لبقاء الاتصال حين لم يصم في رمضان وإن تحقق مضي الوقت ، وبهذا تبين فساد ما ذهبوا إليه لأن وجوب القضاء لو كان بدليل آخر كان سبباً آخر ، والنذر بالاعتكاف ما كان متصلاً به^(٣) فلا يتأدى باعتباره كما لا يتأدى في رمضان الثاني وإن صامه ، يقرره أن امتناع وجوب الصوم عليه بالنذر لمعنى شرف الوقت المضاف إليه النذر ، وقد بينا أن شرف الوقت يفوت بمضيه على وجه لا يمكن تداركه ، فبفواته ينعدم ما كان متعلقاً به وهو امتناع

(١) وفي الثمانية زيادة : أو غير معذور .

(٢) سقط لفظ عهده من الثمانية والهندية .

(٣) أي بالصوم بالقضاء — كذا بهامش الثمانية

وجوب الصوم بالنذر بالاعتكاف ، حتى قال أبو يوسف رحمه الله في رواية : **يعطل المعتكف** لأنه يعطى اعتكافاً بغير صوم وذلك لا يكون واجباً . وقلنا يجب الصوم لوجوب الاعتكاف لأن بانعدام التبع لا ينعدم الأصل ، وبوجوب الأصل يجب التبع عند زوال المانع .

قال رضى الله عنه : واعلم بأن الأداء في الأمر الموقت يكون في الوقت ، وفي غير الموقت يكون الأداء في العمر ؛ لأن جميع العمر فيه بمنزلة الوقت فيما هو موقت ، وهو أنواع ثلاثة : كامل ، وقاصر ، وأداء يشبه القضاء حكماً . فالكامل هو الأداء الم شروع بصفته كما أمر به ، والقاصر بأن يتمكن نقصان في صفته ، وذلك ^(١) مثل الصلاة المكتوبة بالجماعة فهي أداء محض ، والأداء من المنفرد يكون قاصراً لنقصان في صفة الأداء فإنه مأمور بالأداء بالجماعة ؛ ولهذا لا يكون الجهر بالقراءة عزيمة في حق المنفرد في صلاة الليل ؛ لأن ذلك من شبه الأداء المحض ، ومن اقتدى بالإمام من أول الصلاة وأداها معه كان ذلك أداء محضاً ، ولو اقتدى به في القعدة الأخيرة ثم قام وأدى الصلاة كان ذلك أداء قاصراً ؛ لأنه يؤديها في الوقت ولكنه منفرد فيما يؤدي ؛ لأن اقتدائه بالإمام فيما فرغ الإمام من أدائه لا يتحقق فكان منفرداً في الأداء وإن كان مقتدياً في التحريم لأنه أدركها مع الإمام ؛ ولهذا لا يصح افتداء الغير به وتلزمه القراءة وسجود السهو لو سها لكونه منفرداً وأداء المنفرد قاصر ولهذا لا يجهر بالقراءة . ولو اقتدى بالإمام في أول الصلاة ثم نام خلفه حتى فرغ الإمام أو سبقه الحدث فذهب وتوضأ ثم جاء بعد فراغ الإمام فهو مؤد يشبه أدائه القضاء في الحكم ؛ لأن باعتبار بقاء الوقت هو مؤد ، وباعتبار أنه التزم أداء الصلاة مع الإمام حين تحرّم معه كان هو فاضياً لما فاته بفراغ الإمام ؛ ولهذا جعلناه في حكم المقتدى حتى لا تلزمه القراءة ، ولو سها لا يلزمه سجود السهو ؛ لأن القضاء بصفة الأداء واجب بما وجب به الأداء ^(٢) فإن قيل هذا على العكس فصاحب الشرع جعل المسبوق فاضياً بقوله عليه السلام : « وما فاتكم فافضوا » فكيف يستقيم جعل المسبوق مؤدباً وجعل اللاحق فاضياً حكماً ؟ قلنا : قد بينا أن استعمال

(١) أى الكامل - كذا بهامش العثمانية

(٢) وفي العثمانية : عما به وجب الأداء .

إحدى العبارتين مكان الأخرى مجازاً جائز ، وإنما سمي المسبوق قاضياً مجازاً لما في فعله من إسقاط الواجب ، أو سماه قاضياً باعتبار حال الإمام ، وإليه أشار في قوله « وما فاتكم فاقضوا » ونحن إنما نجعله مؤدياً أداء قاصراً باعتبار حاله ، وعلى هذا الأصل قلنا لو أن مسافراً اقتدى بمسافر ونام خلفه ثم استيقظ ونوى الإقامة وهو في موضع الإقامة أو سبقه الحدث فرجع إلى مصره وتوضأ ، فإن كان ذلك قبل فراغ الإمام من صلاته صلى أربع ركعات ، وإن كان بعد فراغه صلى ركعتين إلا أن يتكلم فحينئذ يصلي أربعاً ؛ لأنه بمنزلة القاضي في الإتمام حكماً ، ووجوب القضاء بالسبب الذي به وجب الأداء فلا يتغير إلا بما يتغير به الأصل ، وقبل فراغ الإمام نية الإقامة [ودخول موضع الإقامة^(١)] مغير للفرض في حق الأصل وهو الإمام ، فيكون مغيراً في حق من يقضي ذلك الأصل ، وبعد الفراغ نية الإقامة ودخول المصّر غير مغير للفرض في حق الأصل ، فكذلك لا يغير في حق من يقضي ذلك الأصل إلا أن يتكلم فحينئذ ينعدم معنى القضاء لخروجه بالكلام من تحريم المشاركة وهو المؤدى^(٢) لبقاء الوقت فيتغير فرضه بنية الإقامة ، ولو كان مسبوقاً صلى أربعاً في الوجهين لأنه مؤد إتمام صلاته أداء قاصراً ، سواء تكلم أو لم يتكلم ، فرغ الإمام أو لم يفرغ ، كانت^(٣) نية الإقامة مغيرة للفرض لكونه مؤدياً باعتبار بقاء الوقت .

وأما القضاء فهو نوعان : بمثل معقول كما بينا ، وبمثل غير معقول كالفدية في حق الشيخ الفاني مكان الصوم ، وإحجاج الغير بماله عند فوات الأداء بنفسه لعجزه فإن ذلك ثابت بالنص ؛ قال الله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » : أى لا يطيقونه ، هكذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وفي الحج حديث الخثعمية حيث قالت : يا رسول الله إن فريضة الله تعالى على عباده في الحج أذركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة أفيجزى أن أحج عنه ؟ فقال : « أرأيت لو كان على أهلك دينٌ فقضيته أكان يقبل منك ؟ » فقالت : نعم ، فقال عليه السلام : « الله أحق أن يقبل » ثم لا مماثلة بين الصوم وبين الفدية صورة ولا معنى ،

(١) زيادة من العثمانيّة .

(٢) وفي العثمانيّة والهنديّة وهو مؤد .

(٣) وفي الهنديّة : وكانت .

وكذلك لا مماثلة بين دفع المال إلى من ينفق على نفسه في طريق الحج وبين مبالغة أداء الحج وسقوط الواجب عن الأمور باعتبار ذلك ، فأما أصل الأعمال ^(١) يكون من الحج دون المصجوع عنه فهو قضاء بمثل غير معقول وما يكون بهذه الصفة لا يتأتى تعدية الحكم فيه إلى الفروع فيقتصر على مورد النص ؛ ولهذا قلنا : إن النقصان الذي يتمكن في الصلاة بترك الاعتدال في الأركان لا يضمن بشئ سوى الإثم ؛ لأنه ليس لذلك الوصف منفرداً عن الأصل مثل صورة ولا معنى ؛ ولذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله فيمن له مائتا درهم جواد فأدى زكاتها خمسة زيوفاً : لا يلزمه شيء آخر لأنه ليس لصفة الجودة التي تحقق فيها الفوات مثل صورة ولا معنى من حيث القيمة ، فإنها لا تقوم شرعاً عند المقابلة بجنسها . وقال محمد رحمه الله : يلزمه أداء الفضل احتياطاً ؛ لأن سقوط قيمة الجودة في حكم الربا للحاجة إلى جعل الأموال أمثالا منساوية قطعاً ^(٢) ، ومعنى الربا لا يتحقق فيما وجب عليه أداءه الله تعالى بمثله ^(٣) في صفة المالية حقيقة ويقوم مقامه في أداء الواجب به احتياطاً ، وعلى هذا نقول : رى الجمار يسقط بمضى الوقت لأنه ليس له مثل معقول صورة ولا معنى ^(٤) فإنه لم يشرع قرينة للعبد في غير ذلك الوقت .

فإن قيل : كيف يستقيم وقد أوجبتم الدم عليه باعتبار ترك رى الجمار ^(٥) ؟ قلنا : إيجاب الدم عليه لا بطريق أنه مثل للرى فأثم مقامه ، بل لأنه جبر لنقصان تمكن في نسكه بترك الرى ، وجبر نقصان السك بالدم معلوم بالنص ؛ قال الله تعالى : « فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » .

فإن قيل : فقد جعلتم الفدية مشروعة مكان الصلاة بالقاس على الصوم ولو كان ذلك غير معقول المعنى لم يجوز تعدية حكمه إلى الصلاة بالرأى ؟ قلنا لا تعدى ذلك الحكم

(١) وفي الهدية : أصل أداء الأعمال .

(٢) ولو لم تحمل كذلك لكان لا يتحقق الربا أصلاً إذ ما من كيلين ولا وزين إلا ويكون بينهما تفاوت من حيث القدر ولو بحجة أو بدرة أو من حيث الجودة والربا واقع فيهدر ذلك تتحقق الوقوع — كذا بهامش العثمانية .

(٣) أى مثل ماوجب عليه — كذا بهامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية والهدية : صورة ومعنى .

(٥) وفي العثمانية : ترك الرى .

إلى الصلاة بالرأى ، ولكن يحتمل أن يكون فيه معنى معقول وإن كنا^(١) لا نقف عليه والصلاة^(٢) نظير الصوم في القوة أو أهم منه ، ويحتمل أنه ليس فيه معنى معقول فإن مالا نقف عليه لا يكون علينا العمل به ، فلاحتمال الوجه الأول يفدى مكان الصلاة ولاحتمال الوجه الثانى لا يجب الفداء وإن فدى لم يكن به بأس فأمرناه بذلك احتياطاً ، لأن التصديق بالطعام لا ينفك عن معنى القرية ، وقال عليه السلام : « أتبع السيئة الحسنة تمحها » ولهذا لا نقول في الفدية عن الصلاة إنها جائزة قطعاً ولكننا نرجو القبول من الله فضلاً . وقال محمد في الزيادات : يجزيه ذلك إن شاء الله ، وكذلك قال في أداء الوارث عن المورث بغير أمره في الصوم : يجزيه إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا الأصل حكم الأضحية ، فالتقرب بإراقة الدم عرف بنص غير معقول المعنى فيفوت بمضى الوقت ؛ لأن مثله غير مشروع قرينة للعبد في غير ذلك الوقت .

فإن قيل : فعندكم يجب التصديق بالقيمة بعد مضي أيام النحر وما ذاك^(٣) إلا باعتبار إقامة القيمة مقام ما يضحى به وقد أثبتتم ذلك بالرأى ؟ قلنا : لا كذلك ، ولكن يحتمل أن يكون المقصود بما هو الواجب في الوقت إيصال منفعة اللحم إلى الفقراء إلا أن الشرع أمره بإراقة الدم^(٤) لما فيها من تطيب اللحم وتحقيق معنى الضيافة فالناس أضياف الله تعالى بلحوم الأضاحى في هذه الأيام ، ويحتمل أن يكون المقصود إراقة الدم الذى هو نقصان للمالية عند محمد رحمه الله ، وتقويت للمالية^(٥) عند أبي يوسف رحمه الله ، يتبين ذلك بالشاة الموهوبة إذا ضحى بها الموهوب له ؛ فإن الواهب لا يرجع فيها عند أبي يوسف رحمه الله ، وله أن يرجع فيها عند محمد رحمه الله ؛ لأنها^(٦) نقصان محض إلا أن الاحتمال ساقط الاعتبار في مقابلة النص ، ففي أيام النحر هو قادر على أداء المنصوص عليه بعينه فلا يصار إلى الاحتمال بإقامة القيمة مقامه ، وبعد مضي أيام النحر قد تحقق المعجز عن أداء المنصوص عليه ، فجاء أوان اعتبار الاحتمال ،

(١) وفي العثمانية : ولكننا .

(٢) وفي الهدية : فالصلاة .

(٣) وفي العثمانية والهندية : ذلك .

(٤) وفي العثمانية : نص على إراقة الدم .

(٥) وفي العثمانية : وتقويت المال .

(٦) وفي العثمانية والهدية : لأنها .

واحتمال الوجه الأول يلزمه التصديق بالقيمة ؛ لأن ذلك قرينة مشروعة له في غير أيام النحر والمعنى فيه معقول والأخذ بالاحتياط في باب العبادات أصل ، فلا اعتبار هذا الاحتمال ألزماء التصديق بالقيمة لا ليقوم ذلك مقام إراقة الدم ، وعلى هذا الأصل قال أبو يوسف رحمه الله : من أدرك الإمام في الركوع في صلاة العيد لا يأتي بالتكبيرات في الركوع لأن محلها القيام وقد قلت ، ومثل الفائت غير مشروع له في حالة الركوع ليقينه مقام ما عليه بطريق القضاء فيتحقق الفوات فيه . وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : حال الركوع مشبه بحالة القيام لاستواء النصف الأسفل في الركوع ، وبه يفارق القائم القاعد ، فباعتبار هذا الشبه لا يتحقق الفوات ، وتكبير الركوع محسوب من تكبيرات العيد وهو مؤدى في حالة الانتقال ، فإذا كانت هذه الحالة محلا لبعض تكبيرات العيد نعملها عند الحاجة محلا لجميع التكبيرات احتياطاً ، وعلى هذا لو ترك قراءة الفاتحة والسورة في الأوليين قضاها في الآخرين وجهر ؛ لأن محل أداء ركن القراءة القيام الذي هو ركن الصلاة ، إلا أنه تعين القيام في الأوليين لذلك بدليل موجب للعمل وهو خبر الواحد ، والقيام في الآخرين مثل القيام في الأوليين في كونه ركن الصلاة ، ولهذا المشابهة لا يتحقق الفوات ويقضى القراءة في الآخرين . ولو قرأ الفاتحة في الأوليين ولم يقرأ السورة قضى السورة في الآخرين لاعتبار هذا الشبه أيضاً ، والقيام في الآخرين غير محل لقراءة السورة أداء وهو محل لقراءة السورة قضاء بالمعنى الذى بينا . ولو قرأ السورة في الأوليين ولم يقرأ الفاتحة لم يقض الفاتحة في الآخرين لأن القيام في الآخرين محل للفاتحة أداء ، فلو قرأها على وجه القضاء كان مغيراً به ما هو مشروع في صلاته مع وجود حقيقة الأداء ، وذلك ليس في ولاية العبد ، فيتحقق فوات قراءة الفاتحة بتركها في الأوليين لا إلى خلف ، فلا بد من القول بسقوطها عنه ؛ إذ لا مثل لها صورة أو معنى ليقام^(١) مقامها .

وهذه الأقسام كلها تتحقق في حقوق العباد أيضاً . أما^(٢) بيان الأداء المحض فهو في تسليم عين المصوب إلى المصوب منه على الوجه الذى غصبه ، وتسليم عين المبيع إلى المشتري على الوجه الذى اقتضاه العقد ، ويتفرع عليه ما لو باع الناصب المصوب

(١) وفي الهندية : يقام .

(٢) وفي الثمانية : فأما .

من المنصوب منه أو وهبه له وسلمه فإنه يكون أداء العين المستحق بسببه ويلغو ما صرح به ، وكذلك لو أن المشتري شراء فاسداً باع المبيع من البائع بعد القبض أو وهبه وسلمه يكون أداء العين المستحق بسبب فساد البيع ، وعلى هذا قلنا لو أطمع الغاصب المنصوب منه الطعام المنصوب أو ألبسه الثوب المنصوب وهو لا يعلم به فإنه يكون ذلك أداء للعين المستحق بالغصب ، ويتأكد ذلك بإتلاف العين فلا يبقى بعد ذلك للمنصوب منه عليه شيء . والشافعي أبى ذلك في أحد قوليهِ ؛ لأن أداء المستحق مأمور به شرعاً والموجود منه غرور فلا يجعل ذلك أداءاً للمأمور ، ولكن يجعل استعمالاً منه للمنصوب منه في التناول ، فكأنه تناول لنفسه فيقرر عليه الضمان ، وهذا ضعيف ، فالغرور في إخباره أنه طعامه^(١) وأداء الواجب في وضع الطعام بين يديه وتمكينه منه وهما غيران ، وبالقول إنما جاء الغرور بجعل المنصوب منه لا لتقصان في تمكينه فلا يخرج به من أن يكون فعله أداء لما هو المستحق ، كما لو اشترى عبداً ثم قال البائع للمشتري أعتق عبدي هذا وأشار إلى المبيع فأعتقه المشتري وهو لا يعلم به فإنه يكون قابضاً وإن كان هو مغروراً بما أخبره البائع به ولكن قبضه بالإعتاق ، وخبر البائع وجهل المشتري غير مؤثر في ذلك فبقى إعتاقه قبضاً تاماً .

ومن الأداء التام تسليم السلم فيه وبديل الصرف فإن ذلك أداء المستحق بسببه حكماً بطريق أن الاستبدال متعذر فيه شرعاً قبل القبض ، فيجعل كأن المقبوض عين ما تناوله العقد حكماً وإن كان غيره في الحقيقة ؛ لأن العقد تناول الدين والمقبوض عين .

وأما الأداء القاصر وهو رد المنصوب مشغولاً بالدين أو الجناية بسبب كان منه عند الغاصب ، ومعنى القصور فيه أنه أداء لا على الوصف الذي استحق عليه أداؤه ، فلوجود أصل الأداء قلنا إذا هلك في يد المالك قبل الدفع إلى ولي الجناية برئ الغاصب ، ولقصور في الصفة قلنا إذا دفع إلى ولي الجناية أو بيع في الدين يرجع^(٢) المالك على الغاصب بقيمته كأن الرد لم يوجد ، فكذلك^(٣) البائع إذا سلم المبيع وهو

(١) أى طعام الغاصب — كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : رجع .

(٣) وفي العثمانية والهندية : وكذلك .

مباح الدم ، فهذا أداء قاصر ؛ لأنه سلبه على غير الوصف بالشهر هو مقتضى العقد ، فإن هلك في يد المشتري لزمه الثمن لوجود أصل الأداء ، وإن قيل بالسبب القبيح صار مباح الدم ورجع بجميع الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن الأداء كان قاصراً فإذا تحقق القوات بسبب يضاف^(١) إلى ما به صار الأداء قاصراً جعل كأن الأداء لم يوجد .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : الأداء قاصر لعيب في المحل ، فإن حل الدم في المملوك عيب ، وقصور الأداء بسبب العيب يعتبر ما بقي المحل قائماً ، فأما إذا فات بسبب عيب حدث عند المشتري لم ينقض به أصل الأداء وفد تلف هنا بقتل أحده القاتل عند المشتري^(٢) باختياره ، ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال : استحقاق هذا القتل كان بالسبب الذي به صار الأداء قاصراً فيحال بالتلف على أصل السبب .

ومن الأداء القاصر إيفاء بدل الصرف أو رأس مال السلم إذا كان ريوفاً فإنه قاصر باعتبار أنه دون حقه في الصفة ؛ ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : له أن يرد المقبوض في المجلس ويطالبه بالجياذ ، ولو هلك المقبوض في يده قبل أن يرده لم يرجع بشيء ؛ لأن باعتبار الأصل كان فعله أداء فما لم يفسخ ذلك الفعل لا ننعدم معنى الأداء فيه ، وبعد هلاكه نعتذر فسخ الأداء في الهالك ، ولا يمكن إيجاب مثله لأن المقبوض ملك القابض فلا يكون مضموناً عليه ، وصفة الجودة منفردة عن الأصل ليس لها مثل لا صورة ولا معنى في أموال الربا فسقط حقه . وقال أبو يوسف رحمه الله : أستحسن أن يرد مثل المقبوض [لأن حقه في الصفة مرعى وتعتذر رعايته بمصلا عن الأصل فيرد مثل المقبوض^(٣)] حتى تقام ذلك مقام رد العين عند نعتد رد العين ، وينعدم به أصل الأداء فيطالبه بالأداء المستحق بسببه . قال : وهذا بخلاف الزكاة فيما قبض الفقر هناك لا يمكن أن يجعل مضموناً عليه ؛ لأنه في الحكم كأنه قبضه كفاية له من الله تعالى لا من المعطى^(٤) ، وبدون رد المثل يتعذر اعتبار الحوذة منفردة عن الأصل ، ألا ترى أن المقبوض وإن كان قائماً في يده لا يتمكن من رده ؟

(١) وفي العنابة والهندية : مضاف .

(٢) وهو قتل وبالجناية بالسبب الذي وحد عند المشتري — كذا هامش العنابة .

(٣) زيادة من العنابة .

(٤) ولا يمكن رده إلى المعطى لأنه ما أخذه منه لأن الصدقة تقع في كف الرحمن أولاً

كذا بهامش العنابة .

ومن الأداء الذي هو بمنزلة القضاء حكماً أن يتزوج امرأة على عبد لغيره بمبيته ثم يشتري ذلك العبد فيسلمه إليها فإن ذلك يكون أداء للعين المستحق بسببه وهو التسمية في العقد ؛ ولهذا لا يكون لها أن تمتنع من القبول ، وهذا لأن كون المسمى مملوكاً لغير الزوج لا يمنع صحة التسمية وثبوت الاستحقاق بها على الزوج ، ألا ترى أنه تلزمه القيمة إذا تعذر تسليم العين ؟ وما ذلك إلا لاستحقاق الأصل ، غير أن هذا أداء هو في معنى القضاء حكماً ؛ فإن ما اشتراه الزوج قبل أن يسلم^(١) إليها مملوك له حتى لو تصرف فيه بالإعتاق ينفذ تصرفه ، ولو أعتقته المرأة قبل التسليم إليها لا ينفذ^(٢) عتقها ، ولو كان أباه لم يعتق عليها ، فهذا التسليم من الزوج أداء مال من عنده مكان ما استحق عليه ، فمن هذا الوجه يشبه القضاء . ولو قضى القاضي لها بالقيمة قبل أن يملكه الزوج ثم تملكه فسلمه إليها لم يكن ذلك أداء مستحقاً بالتسمية ولكن يكون مبادلة بالقيمة التي تقرر حقها فيه^(٣) حتى إنها إذا لم ترض بذلك لا يكون للزوج أن يجبرها على القبول ، بخلاف ما قبل القضاء لها بالقيمة .

وأما القضاء بمثل معقول فبيانه في ضمان النصب والتلفات ، فإن الغاصب يؤدي مالاً من عنده وهو مثل لما كان مستحقاً عليه بسبب النصب ، وهو نوعان : مثل صورة ومعنى كما في المكيل والموزون ، ومثل معنى لا صورة ، والمقصود جبران حق المتلف عليه ، وفي المثل صورة ومعنى هذا المقصود أتم منه في المثل معنى ، فلا يصار إلى المثل معنى لا صورة إلا عند الضرورة ، كما لا يصار إلى المثل إلا عند تعذر رد العين ، فلو أراد أداء القيمة مع وجود المثل في أيدي الناس كان المنصوب منه أن يمتنع من قبوله ، وإذا انقطع المثل من أيدي الناس فحينئذ تتحقق الضرورة في اعتبار المثل في معنى المالية وسقط اعتبار المثل صورة لتحقيق فوائده . ثم قال محمد رحمه الله : تعتبر قيمته في آخر أوقات وجوده ؛ لأن الضرورة تتحقق عند انقطاعه من أيدي الناس . وقال أبو حنيفة رحمه الله : تعتبر وقت الخصومة ؛ لأن المثل قائم بالذمة حكماً وأداء المثل بصورته موهوم بأن يصبر إلى أوانه ، فإنما تتحقق الضرورة

(١) وفي العثمانية والهندية : يسلمه .

(٢) وفي العثمانية والهندية : لم ينفذ .

(٣) كذا في الأصول والظاهر أنه فيها لأن الضمير يرجع إلى القيمة لا إلى العبد - أبو الوفاء .

عند المطالبة وذلك وقت قضاء القاضى . وقال أبو يوسف رحمه الله : بالانقطاع بتحقيق الفوات وذلك غير موجب للضمان إنما الموجب أصل النصب فتعتبر قيمته وقت النصب ، وهذا لأن القيمة خلف عن رد العين ، ولهذا كان قضاء والخلف إنما يكون واجباً بالسبب الذى به كان الأصل واجباً ، وفيما ليس له مثل صورة يجب قيمته وقت النصب ويكون ذلك قضاء بالمثل معنى^(١) لما تعذر اعتبار المثل صورة ، حتى إن فيما يتعذر اعتبار المثل صورة ومعنى بتحقيق الفوات غير موجب شيئاً سوى الإثم ، وذلك بأن ينصب زوجة إنسان أو ولده فإن الأداء مستحق عليه ، ولو مات في يده لم يضمن شيئاً لتحقق الفوات بانعدام المثل صورة ومعنى .

وعلى هذا الأصل^(٢) قلنا : النافع لا تضمن بالمال بطريق العدوان المحض ؛ لأن ضمان العدوان مقدر بالمثل نصاً ، ولا مماثلة بين العين والمنفعة صورة ولا معنى ؛ لأن من ضرورة كون الشيء مثلاً لغيره أن يكون ذلك الغير مثلاً له ، ثم العين لا تضمن بالمنفعة بطريق العدوان قط ، فعرفنا أنه لا مماثلة بينهما ، وكذلك المنفعة لا تضمن بالمنفعة ، فإن الحجر المبنية على تقطيع واحد وتؤاجر بأجرة واحدة^(٣) لا تكون منفعة إحداها مثلاً لمنفعة الأخرى في ضمان العدوان مع وجود المشابهة صورة ومعنى في الظاهر فلأن لا يضمن المنفعة بالعين ولا مشابهة بينهما صورة ولا معنى كان أولى ، وانتفاء المشابهة صورة لا ينحى . وأما المعنى فلأن النافع أعراض لا تبقى وقتين والعين تبقى ، وبين ما يبقى وبين ما لا يبقى تفاوت عظيم في المعنى ، وبهذا تبين أنه لا مالية في المنفعة حقيقة ؛ لأن المالية لا تسبق الوجود وبعد الوجود تثبت بالإحراز والتمول وذلك لا يتصور فيما لا يبقى وقتين ، وبهذا تبين أيضاً أن الإتلاف والنصب لا يتحقق في المنفعة ؛ فإن المعدم ليس بشيء فلا يتحقق فيه فعل هو نصب أو إتلاف ، وكما يوجد يتلاشى ، وفي حال تلاشيه لا يتصور فيه النصب والإتلاف ، إلا أن الشرع في حكم العقد جعل المعدم حقيقة من المنفعة كالموجود ، أو أقام العين المنتفع به مقام المنفعة للحاجة إلى ذلك ، وهذه الحاجة إنما تتحقق في العقد

(١) كالكمارات في باب العين — كذا بهامش العنابية .

(٢) لفظ الأصل ، ساقط من العنابية .

(٣) وفي العنابية : بأجرة معلومة واحدة .

فيثبت هذا الحكم فيما يترتب على العقد من الضمان جائزاً كان أو فاسداً ؛ لأن الفاسد لا يمكن أن يجعل أصلاً بنفسه ليعرف حكمه من عينه فلا بد من أن يرد حكمه إلى الجائز ، ثم ضمان العقد فاسداً كان أو جائزاً يبتنى على التراضي لا على التساوى ^(١) نصاً ، والتراضي يتحقق مع انعدام المائلة ، فلهذا كان مضموناً بالعقد فاسداً كان أو جائزاً ، ووجوب الضمان يلزمه الخروج عنه بالأداء فيكون ذلك بحسب الإمكان ، يوضحه أن قوام الأعراض بالأعيان والعين يقوم بنفسه ، ولا مماثلة بين ما يقوم بنفسه وبين ما يقوم بغيره ، بل ما يقوم بنفسه أزيد في المعنى لا محالة ، ولكن هذه الزيادة يسقط اعتبارها في ضمان العقد لوجود التراضي فاسداً كان العقد أو جائزاً ، ولا وجه لإسقاط اعتبار هذه الزيادة في ضمان العدوان ؛ لأن بظلم الغاصب لا تسقط حرمة ماله ، فلو أوجبنا عليه هذه الزيادة أهدرناها في حقه ، ولو لم نوجب الضمان لم يهدر حق المصوب منه بل يتأخر إلى الآخرة ، وضرر التأخير دون ضرر الإهدار ، وإذا ألزمناه أداء الزيادة كان ذلك مضافاً إلينا ، وإذا لم نوجب الضمان لتعذر إيجاب المثل صورة ومعنى لا يكون سقوط حق المصوب منه في حق أحكام الدنيا مضافاً إلينا ، بمنزلة من ضرب إنساناً ضرباً لا أثر له أو شتمه شتيمه لا عقوبة بها في الدنيا .

وعلى هذا الأصل قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا قطع يد إنسان عمداً ثم قتله عمداً قبل البرء يتخير الولي ؛ لأن القطع ثم القتل مثل الأول صورة ومعنى ، والقتل بدون القطع مثل معنى ، فالرأى إلى الولي في ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : القتل بعد القطع قبل البرء تحقيق لموجب الفعل الأول والقتل به من الولي يكون مثلاً كاملاً فلا يصار إلى القطع . وقال أبو حنيفة رحمه الله : هذا باعتبار المعنى فأما من حيث الصورة المثل الأول هو القطع ثم القتل ، والقتل بعد القطع تارة يكون محققاً لموجب الفعل الأول وتارة يكون ماحياً أثر الفعل الأول ، حتى إذا كان القاتل غير القاطع كان القصاص في النفس على الثاني خاصة فلا يسقط اعتبار المائلة صورة بهذا المعنى .

فأما القضاء بمثل غير معقول فهو ضمان المحترم المتقوم الذي ليس بمال بما هو مال

(١) لأنه حينئذ يضاف إلى الشارع وهو فاسد في نفسه والشارع عينه — كذا بهامش الثمانية .

معنى (١) ضمان النفس والأطراف بالمال في حالة الخطأ ، فإنه ثابت بالنفس على من هو أن يعقل فيه المعنى ؛ لأنه لا مماثلة بين الأدى والمال صورة ولا معنى ، فالأدنى مال له للمال والمال مخلوق لإقامة مصالح الأدى به ، ثم الشرع أوجب الدية في القتل خطأ فما عقل من ذلك إلا معنى النية على القاتل بتسليم نفسه له لعذر الخطأ ، ومعنى النية على المقتول لصيانة دمه عن الهدر وإيجاب مال يقضى به حوائجه أو حوائج ورثته الذين يخلفونه ، ولهذا لا يوجب مع إمكانه إيجاب المثل بصفته وهو القصاص ؛ لأنه هو المثل صورة ومعنى ، فالمعنى المطلوب هو الحياة وفي القصاص حياة لا في المال ، فإذا لم تكن هذه الحالة في معنى المنصوص عليه من كل وجه بتعذر إلحاقها به وإيجاب المال .

وعلى هذا الأصل لو قتل من عليه القصاص إنسان آخر لا يضمن لمن له القصاص شيئاً ؛ لأن ملك القصاص الثابت له ليس بمال فلا يكون المال مثلاً له لا صورة ولا معنى ، وكذلك لو قتل روجة إنسان لا يضمن للزوج شيئاً باعتبار ما فوت عليه من ملك النكاح ؛ لأن ذلك ليس بمال فلا يكون المال مثلاً له صورة ومعنى ، وهذا لأن ملك النكاح مشروع للسكن والسل ، والمال بدله لإقامة المصالح فكيف يكون بينهما مماثلة ! وإذا تحقق اعدام المثل تحقق العوات .

وعلى هذا الأصل فلنا شهود العفو عن القصاص إذا رجعوا لم يضمنوا شيئاً ، وكذلك المكره للولى على العفو بغير حق (٢) لا يضمن شيئاً ؛ لأنه أُلِفَ عليه ما لبس بمال منقوّم ولا وجه لإيجاب الضمان هنا صيانة للملك في القصاص ، والعفو مندوب إليه شرعاً وإهدار مثله لا يوجب . وكذلك فلنا شهود الطلاق بعد الدخول إذا رجعوا لم يضمنوا للزوج شيئاً ، والمكره على الطلاق بعد الدخول كذلك ، والمرأة إذا ارتدت لا تضمن للزوج شيئاً ، ولو جامعها ابن الزوج لا يضمن للزوج شيئاً ، لأنه أُلِفَ عليه ملك النكاح (٣) وذلك ليس بمال منقوّم فلا يكون المال مثلاً له صورة

(١) وفي العثمانية والهندية : يعنى .

(٢) أى يكون العفو بغير حق بأن يكون دعوى القصاص بحق — كذا بهامش العثمانية .

(٣) أى في الإكراه والارتداد والشهود في الطلاق إذا رجعوا — كذا بهامش العثمانية .

ولامعنى ، والصيانة^(١) هنا للمحل المملوك لا للملك الوارد عليه ، ألا ترى أن إزالة هذا الملك بالطلاق صحيح من غير شهود وولى وعوض ؟ ولهذا قلنا إن البُضْع لا يتقوم عند الخروج من ملك الزوج وإن كان يتقوم عند الدخول فى ملكه ؛ لأن معنى الحظر للمحل ووقت التملك وقت الاستيلاء على المحل بإثبات الملك فيكون متقوماً لإظهار خطره ، فأما وقت الخروج فهو وقت إطلاق المحل وإزالة الاستيلاء عنه فلا يظهر حكم التقوم فيه ، ولا يدخل على ما قلنا شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا فإنهم يضمنون نصف الصداق للزوج ؛ لأنهم لا يضمنون شيئاً من قيمة ما أتلفوا وهو البُضْع بقيمته مهر المثل ، ولا يضمنون شيئاً منه ، ولكن سقوط المطالبة بتسليم البُضْع قبل الدخول يكون مسقطاً للمطالبة بالعوض المسمى إذا لم يكن ذلك بسبب مضاف إلى الزوج ، فهما بالإضافة إلى الزوج بشهادتهما على الطلاق كاللزمين له نصف الصداق حكماً ، أو كأنهما فوتا عليه يده فى ذلك النصف بعد فوات تسليم البُضْع فيكونان بمنزلة الغاصبين فى حقه .

ومن القضاء الذى هو فى حكم الأداء ما إذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه فأتاها بالقيمة أجبرت على القبول وكان ذلك قضاء بالمثل المسمى من عنده وهو فى معنى الأداء ؛ لأن العبد المطلق معلوم الجنس مجهول الوصف ، فباعتبار كونه معلوم الجنس يكون أداء للمسمى بتسليم العبد ، ولهذا لو أتاها به أجبرت على القبول ، ومن حيث إنه مجهول الوصف بتعذر عليها المطالبة بعين المسمى فيكون تسليم القيمة قضاء فى حكم الأداء^(٢) فتجبر على قبولها ، بخلاف العبد إذا كان بعينه [أو المكيل أو الموزون إذا كان موصوفاً أو معيناً لأن المسمى معلوم بعينه^(٣)] ووصفه فتكون القيمة بمقابلته قضاء ليس فى معنى الأداء ، فلا تجبر على القبول إذا أتاها به إلا عند تحقق العجز عن تسليم ما هو المستحق كما فى ضمان الغصب على ما قررنا ، والله أعلم .

(١) وفى العثمانية : والصيانة .

(٢) وفى العثمانية والهندية : فتكون القيمة قضاء هو فى حكم الأداء .

(٣) ما بين المربعين زيادة من العثمانية والهندية .

فصل في بيان مقتضى الأمر في صفة الحسن للمأمور به

قال رضى الله عنه : اعلم أن مطلق مقتضى الأمر كون المأمور به حسناً شرعاً ، وهذا الوصف غير ثابت للمأمور به بنفسه ، فإنه أحد تصاريف الكلام فيتحقق في القبيح والحسن جميعاً لغة كسائر التصريفات ، ولا نقول إنه ثابت عقلاً^(١) كما زعم بعض متاينينا رحمهم الله ؛ لأن العقل بنفسه غير موجب عندنا . وبيان كونه ثابتاً شرعاً أن الله تعالى لم يأمر^(٢) بالفحشاء كما نص عليه في محكم تنزيله ، والأمر طلب إيجاب المأمور به بأبلغ الجهات ؛ ولهذا كان مطلقه موجباً شرعاً ، والقبيح واجب الإعدام شرعاً ، فما هو واجب الإيجاب شرعاً تعرف صفة الحسن فيه شرعاً .

ثم هو في صفة الحسن نوعان : حسن لمعنى في نفسه ، وحسن لمعنى في غيره . والنوع الأول قسمان : حسن لعينه لا يحتمل السقوط بحال ، وحسن لعينه قد يحتمل السقوط في بعض الأحوال . والقسم الثاني نوعان أيضاً : حسن لمعنى في غيره وذلك مقصود في نفسه^(٣) لا يحصل منه ما لأجله كان حسناً ، وحسن لمعنى في غيره بتحقيق بوجوده ما لأجله كان حسناً .

وأما النوع الأول من القسم الأول فهو الإيمان بالله تعالى وصفاته ؛ فإنه مأمور به ؛ قال الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله » وهو حسن لعينه ، وركنه التصديق بالقلب والإقرار باللسان ، فالتصديق لا يحتمل السقوط بحال ، ومتى بدّله بغيره فهو كفر منه على أى وجه بدّله ، والإقرار حسن لعينه وهو يحتمل السقوط في بعض الأحوال . حتى إنه إذا بدّله بغيره بعذر الإكراه لم يكن ذلك كفراً منه إذا كان مطمئن القلب بالإيمان ، وهذا لأن اللسان ليس بمعدن التصديق ولكن يعبر اللسان عما في قلبه ، فيكون دليل التصديق وجوداً وعدماً ، فإذا بدّله بغيره في وقت يكون متمكناً من إظهاره يكون كافراً وإذا زال تمكّنه من الإظهار بالإكراه لم يصر كافراً ؛ لأن سبب الخوف على نفسه دليل ظاهر على بقاء التصديق بالقلب ، وأن الحامل له على هذا التبديل حاجته إلى دفع الهلاك عن نفسه لا تبديل الاعتقاد ؛

(١) بل العقل طريق يعرف به حسن الأشياء وقبحها — كذا بهامش العثمانيّة .

(٢) وفي الهدية : لا يأمر .

(٣) وفي الهدية : نفسه لا يحصل به ما لأجله .

فأما في وقت التمكن تبديله دليل تبديل^(١) الاعتقاد فكان ركن الإيمان وجوداً وعدمياً ، وإن كان دون التصديق بالقلب لاحتماله السقوط في بعض الأحوال .

ومن هذا النوع الصلاة ؛ فإنها حسنة لأنها تعظيم لله تعالى قولاً وفعلاً بجميع الجوارح ، وهي تحتل السقوط في بعض الأحوال فكانت في صفة الحسن نظير الإقرار ولكنها ليست بركن الإيمان في جميع الأحوال ، فالإقرار دليل التصديق وجوداً وعدمياً والصلاة لا تكون دليل التصديق وجوداً وعدمياً ، وقد تدل على ذلك إذا أتى بها على هيئة مخصوصة ، ولهذا قلنا إذا صلى الكافر بجماعة المسلمين يحكم بإسلامه .

ومما يشبه هذا النوع معنى : الزكاة والصوم والحج . فالزكاة حسنة لما فيها من إيصال الكفاية إلى الفقير المحتاج بأمر الله ، والصوم حسن لما فيه من قهر النفس الأمارة بالسوء في منع شهوتها بأمر الله تعالى ، والحج حسن بمعنى شرف البيت بأمر الله تعالى ، غير أن هذه الوسائط لا تخرجها من أن تكون حسنة لعينها ، فحاجة الفقير كان يخلق الله تعالى إياها على هذه الصفة لا بصنع باشره بنفسه ، وكون النفس أمارة بخلق الله تعالى إياها على هذه الصفة لا لكونها جانية بنفسها ، وشرف البيت يجعل الله تعالى إياه مشرفاً بهذه الصفة ، فعرفنا أنها في المعنى من النوع الذي هو حسن لعينه ؛ ولهذا جعلناها عبادة محضة ، وشرطنا للوجوب فيها الأهلية الكاملة ، وحكم هذا القسم واحد وهو أنه إذا وجب بالأمر لا يسقط إلا بالأداء أو بإسقاط من الأمر فيما يحتمل السقوط .

وبيان القسم الثاني في السعي إلى الجمعة فإنه حسن لمعنى في غيره ، وهو أنه يتوصل به إلى أداء الجمعة ، وذلك المعنى مقصود بنفسه لا يصير موجوداً بمجرد وجود الأمور به من السعي ، وحكمه أنه يسقط بالأداء إذا حصل المقصود به ولا يسقط إذا لم يحصل المقصود به حتى إنه إذا حمله إنسان إلى موضع مكرهاً بعد السعي قبل أداء الجمعة ثم خلى عنه كان السعي واجباً عليه ، وإذا حصل المقصود بدون السعي بأن حمل مكرهاً إلى الجامع حتى صلى الجمعة سقط اعتبار السعي ولا يتمكن بانعدامه نقصان فيما هو المقصود ، وإذا سقط عنه الجمعة لمرض أو سفر سقط عنه السعي .

(١) وفي الهندية : تبديل .

ومعنى هذا النوع الوضوء فإنه حسن لمعنى في غيره وهو التمكن من أداء الصلاة ، وما هو المقصود لا يصير مؤدى بعينه ؛ ولهذا جوزنا الوضوء والاحتسال بغير النية ، ومن ليس بإهل للعبادة أداء وهو الكافر ، ولا ينسکر معنى القرية في الوضوء ، حتى إذا قصد به التقرب وهو من أهله بأن توصاً وهو متوضئ كان مثاباً على ذلك ، وكذلك إذا توضأ وهو محدث على قصد التقرب فإنه تطهر والتطهر حسن شرعاً كتطهر المكان والثياب ؛ قال الله تعالى : « أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ » وقال تعالى : « وَبَانَكَ فَطَهَّرْ » إلا أن ما هو شرط أداء الصلاة نتحقق بدون هذا الوصف وهو قصد التقرب ، لأن شرط أداء الصلاة أن يقوم إليها طاهراً عن الحدث ، وبدون هذا الوصف يرول الحدث ، وهو معنى قولنا : إنه يتمكن من أداء الصلاة بالوضوء وإن لم ينو ولكنه لا يكون مثاباً عليه ، ثم حكمه حكم السعى كما بنينا ، إلا أن مع انعدام السعى يتم أداء الجمعة ، وبدون الوضوء لا يجوز أداء الصلاة من الحدث ؛ لأن من شرط الجواز الطهارة عن الحدث .

وبيان النوع الآخر : في الصلاة على الميت ، وقال المشركين ، وإقامة الحدود . فالصلاة على الميت حسنة لإسلام الميت وذلك معنى في غير الصلاة مضاف إلى كسب وإختيار كان من العبد قبل موته وبدون هذا الوصف يكون فيجاً منها عنه ، معنى الصلاة على الكفار والمنافقين ؛ قال الله تعالى : « وَلَا نَصْلٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا أَبَدَا » وكذلك القتال مع المشركين حسن لمعنى في غيره وهو كفر الكافر أو قصده إلى محاربة المسلمين ، وذلك مضاف إلى إختياره . وكذلك القتال مع أهل البغي حسن لدفع فتنهم ومحاربتهم عن أهل العدل . وكذا إقامة الحدود حسن لمعنى الزجر عن المعاصي ، وتلك المعاصي تضاف إلى كسب وإختيار ممن تقام عليه ولكن لا يتم إلا بحصول ما لأجله كان حسناً ، وحكم هذا النوع أنه يسقط بعد الوجوب بالأداء وبانعدام المعنى الذي لأجله كان يجب ، حتى إذا تحقق الانحرار عن ارتكاب المعاصي ، أو تصور إسلام الخلق عن آحرم لا يبقى فرضه إلا أنه حلاف للخير ؛ لأنه لا ينحقق انعدام هذا المعنى في الظاهر . وكذلك الصلاة على الميت يسقط معارض مضاف إلى إختياره من نفي أو غيره ، وإذا قام به الولي مع بعض الناس يسقط عن الباقي . وكذلك القتال إذا قام به البعض سقط عن الباقين لحصول المقصود ، وإذا

محقق صفة الحسن للمأمور به قد ذهب بعض مشايخنا إلى أن عند إطلاق الأمر يثبت النوع الثاني من الحسن ولا يثبت النوع الأول إلا بدليل يقترب به ؛ لأن ثبوت هذه الصفة بطريق الاقتضاء وإنما ثبت بهذا الطريق الأدنى على ما نبينه في باب الاقتضاء ، والأدنى هو الحسن لمعنى في غيره لا لعينه . قال رضى الله عنه : والأصح عندي أن بمطلق الأمر يثبت حسن المأمور به لعينه شرعاً فإن الأمر لطلب الإيجاد وبمطلقه يثبت أقوى أنواع الطلب وهو الإيجاب فيثبت أيضاً أعلى صفات الحسن ؛ لأنه استبعاد فإن قوله : « أقيموا الصلاة » و « اعبدوني » هما في المعنى سواء ، والعبادة لله تعالى حسنة لعينها ، ولأن ما يكون حسناً لمعنى في غيره فهذه الصفة له شبه المجاز لأنه ثابت من وجه دون وجه ، وما يكون حسناً لعينه فهذه الصفة له حقيقة وبالمطلق تثبت الحقيقة دون المجاز ، وإذا ثبت هذا قلنا : اتفق الفقهاء على ثبوت صفة الجواز مطلقاً للمأمور به كما قررنا أن مقتضى الأمر حسن المأمور به حقيقة وذلك لا يكون إلا بعد جوازه شرعاً ؛ ولأن مقتضى مطلقه الإيجاب ولا يجوز أن يكون واجب الأداء شرعاً إلا بعد أن يكون جائزاً شرعاً ، وعلى قول بعض المتكلمين بمطلق الأمر لا يثبت جواز الأداء حتى يقترب به دليل . واستدلوا على هذا بالظان عند تضايق الوقت ^(١) أنه على طهارة فإنه مأمور بأداء الصلاة شرعاً ، لا يكون جائزاً إذا أداها على هذه الصفة ، ومن أفسد حجه فهو مأمور بالأداء شرعاً ولا يكون المؤدى جائزاً إذا أداها ، وهذا سهو منهم ، فإن عندنا من كان عنده أنه على طهارة فصلى جازت صلاته ، نص عليه في كتاب التحرى فيما إذا توضأ بماء نجس فقال صلاته جائزة ما لم يعلم فإذا علم أعاده . فإن قيل : فإذا جازت صلاته كيف تلزمه الإعادة والأمر لا يقتضى التكرار ؟ قلنا : المؤدى جائز ^(٢) حتى لو مات قبل أن يعلم لقي الله ولا شيء عليه ، فأما إذا علم فقد تبدل حاله ووجوب الأداء بعد تبدل الحال لا يكون تكراراً ، وتحقيقه أن الأمر يتوجه بحسب التوسع ^(٣) ؛ قال الله تعالى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » فإذا كان عنده أنه على طهارة يثبت الأمر في حقه على حسب ما يليق بحاله ، ومن ضرورته

(١) وفي العثمانية : تضيق الوقت .

(٢) أى جائز ظاهراً — كذا بهامش العثمانية .

(٣) وفي الهندية : التوسع .

الجواز على تلك الحالة ، وإذا تبدل حاله بالعلم ثبت الأمر بالأداء^(١) كما يليق بحالته ، وليس كذلك لما كان له طريق يتوصل به إلى هذه الحالة إذا تحرز وأحسن النظر لم يسقط الواجب في هذه الحالة بالأداء الأول وإن كان معذوراً فيه لدفع الحرج عنه ، والحج بمنزل مما قلنا ، فالثابت بالأمر وجوب أداء الأعمال بصفة الصحة ، وأما بعد الإفساد فالثابت وجوب التحلل عن الإحرام بطريقه ، وهذا أمر آخر سوى الأول ، والمأمور به في هذا الأمر مجزئ ، فإن التحلل بأداء الأعمال بعد الإفساد جائز شرعاً . ويحكي عن أبي بكر الرازي رحمه الله أنه كان يقول : صفة الجواز وإن كانت تثبت بمطلق الأمر شرعاً فقد تتناول الأمر على ما هو مكروه شرعاً أيضاً ، واستدل على ذلك بأداء عصر يومه بعد تغير الشمس فإنه جائز مأمور به شرعاً وهو مكروه أيضاً^(٢) وكذلك قوله سبحانه وتعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » يتناول طواف المحدث عندنا حتى يكون طوافه ركن الحج ، وذلك جائز مأمور به شرعاً ، ويكون مكروهاً .

قال رضى الله عنه : والأصح عندي أن بمطلق الأمر كما تثبت صفة الجواز والحسن شرعاً يثبت انتفاء صفة الكراهة ؛ لأن الأمر استبعاد ولا كراهة في عبادة العبد لربه ، وانتفاء الكراهة تثبت بالإذن شرعاً ومعلوم أن الإذن دون الأمر في طلب إيجاد المأمور به فلأن يثبت انتفاء الكراهة بالأمر أولى ، فأما الصلاة بعد تغير الشمس والكراهة ليست للصلاة ولكن للتشبه بمن يعبد الشمس والمأمور به هو الصلاة ، وكذلك الطواف الكراهة ليست في الطواف الذي فيه تعظيم البيت بل لوصف في الطواف^(٣) وهو المحدث وذلك ليس من الطواف في شيء .

ثم تكلم مشايخنا رحمهم الله فيما إذا انعدم صفة الوجوب للمأمور به لقيام الدليل هل تبقى صفة الجواز أم لا ؟ فالعراقيون من مشايخنا يقولون : هو على هذا الخلاف عندنا لا تبقى ، وعلى قول الشافعى تبقى ، فيشتتون هذا الخلاف في قوله عليه السلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر بيمينه ثم ليأت بالذى هو خير » فإن صيغة الأمر بهذه الصفة توجب التكفير سابقاً على الحنث وقد انعدم هذا الوجوب

(١) أى على الطاهر — كذا بهامش العثمانية .

(٢) لفظ أيضاً ساقط من العثمانية .

(٣) وفي العثمانية : في الطائف .

بدليل الإجماع فبقى الجواز عنده ولم يبق عندنا ، وحجته في ذلك أن من ضرورة وجوب الأداء جواز الأداء والثابت بضرورة النص كالتنصوص ، وليس من ضرورة انتفاء الوجوب انتفاء الجواز فيبقى حكم الجواز بعد ما اتقى الوجوب بالدليل ، واستدل عليه بصوم عاشوراء فبانتساح وجوب الأداء فيه لم ينتسخ جواز الأداء ، ولكننا نقول : موجب الأمر أداء هو متعين على وجه لا يتخير العبد بين الإقدام عليه وبين تركه شرعاً ، والجواز فيما يكون العبد مخيراً فيه ، وبينهما مغايرة على سبيل المناقاة ؛ فإذا قام الدليل على انتساح موجب الأمر لا يجوز إبقاء غير موجب الأمر مضافاً إلى الأمر .

قال رضى الله عنه : والأصح عندى أن بانتفاء حكم الوجوب لقيام الدليل ينتسخ الأمر ويخرج من أن يكون أمراً شرعاً والمصير إلى بيان موجبه ابتداء وبقاء في حال ما يكون أمراً شرعاً ، فأما بعد خروجه من أن يكون أمراً شرعاً فلا معنى للاشتغال بهذا التكليف ، وبعد ما انتسخ الأمر بصوم عاشوراء لا نقول جواز الصوم في ذلك اليوم موجب ذلك الأمر ، بل هو موجب كون الصوم مشروعاً فيه للعبد كما في سائر الأيام ، وقد كان ذلك ثابتاً قبل إيجاب الصوم فيه بالأمر شرعاً فبقى على ما كان ، حتى إذا بقى الأمر يبقّى حكم الجواز عندنا ؛ ولهذا قلنا : الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة جازت صلاته ، والواجب عليه في المصر أداء الجمعة بعد ما شرعت الجمعة ولكن بقى أصل أمر أداء الظهر ولهذا يلزمه بعد مضي الوقت قضاء الظهر ، ولو شهد الجمعة بعد الظهر كان مؤدياً فرض الوقت ، فيه تبين أن الواجب أداء الجمعة دون أداء الظهر ، إذ الواجب إسقاط فرض الوقت بأداء الجمعة ؛ فكذلك يجب نقض الظهر المؤدى بأداء الجمعة ولهذا سويننا بذلك بين المذخور وغير المذخور ؛ لأن جواز ترك أداء الجمعة للمذخور رخصة فلا يتغير به حكم ما هو عزيمة ، والله أعلم .

فصل في بيان صفة الحسن لما هو شرط أداء اللازم بالأمر

قال رضى الله عنه : اعلم أن من شرط وجوب أداء المأمور به القدرة التي بها يتمكن المأمور من الأداء ، لقوله تعالى : «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» ولأن الواجب أداء ما هو عبادة ، وذلك عبارة عن فعل يكتسبه العبد عن اختيار ليكون معظماً فيه ربه فينال الثواب وذلك لا يتحقق بدون هذه القدرة ، غير أنه لا يشترط وجودها وقت الأمر لصحة الأمر ؛ لأنه لا يتأدى المأمور بالقدرة الموجودة وقت الأمر بحال ،

وإنما يتأدى بالموجود منها عند الأداء وذلك غير موجود سابقاً على الأداء ^(١) .
 الاستطاعة لا تسبق الفعل وانعدامها عند الأمر لا يمنع صحة الأمر ولا يخرج من أن
 يكون حسناً بمنزلة انعدام المأمور ، فإن النبي عليه السلام كان رسولاً إلى الناس كافة ؛
 قال الله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » وقال تعالى : « نذيراً للبشر » ولا شك
 أنه أمر جميع من أرسل إليهم بالشرائع ثم صبح الأمر في حق الذين وجدوا بعده ويلزمهم
 الأداء بشرط أن يبلغهم فيتمكنون من الأداء ؛ قال تعالى : « لأنذركم به ^(٢) ومن بلغ »
 وكما يحسن الأمر قبل وجود المأمور به يحسن قبل وجود القدرة التي يتمكن بها من
 الأداء ولكن بشرط التمكن عند الأداء ؛ ألا ترى أن التصريح بهذا الشرط لا يعدم
 صفة الحسن في الأمر ؛ فإن المريض يؤمر بقتال المشركين إذا برىء فيكون ذلك حسناً ،
 قال تعالى : « فإذا أطعتم ستم فأقيموا الصلاة » وهذا الشرط نوعان : مطلق ، وكامل .
 فالطلق أدنى ما يتمكن به من أداء المأمور به ما ليا كان أو بدياً ؛ لأن هذا شرط وجوب
 الأداء في كل أمر فضلاً من الله تعالى ورحمة ^(٣) خصوصاً في حق هذه الأمة فقد رفع
 الله عنهم الحرج ووضع عنهم الإصر والأغلال ، وفي لزوم الأداء بدون هذه القدرة
 من الحرج والثقل ما لا يخفى ، وعلى هذا وجوب الطهارة بالماء فإنه لا يثبت في حال
 عدم الماء لانعدام هذه القدرة ، وكذلك في حال العجز عن الاستعمال إلا بحرج بأن
 يخاف زيادة المرض أو العطش ، أو يلحقه نوع حرج في ماله بأن لا يباع منه بثمن
 مثله ، وكذلك أداء الصلاة لا يجب بدون هذه القدرة ؛ ولهذا كان وجوب الأداء
 بحسب ما يتمكن منه فائماً أو فاعداً أو بالإيماء ، وكذلك وجوب أداء الحج لا يكون
 إلا بهذه القدرة بملك الزاد والراحلة ؛ لأن التمكن من السفر الذي تنوصل به إلى الأداء
 لا يكون إلا به ، وكذلك وجوب أداء الصدقة المالية لا يكون إلا بهذا الشرط ؛
 فإنه لا يمكن من الأداء ^(٣) عبادة إلا بملك المال ؛ ولهذا لا يصح التمكن منه
 بمال غيره وإن أدن له في ذلك في وجوب الأداء ، بخلاف الطهارة فصفة العبادة
 هناك عر مفصودة وهنا مقصودة ، ومع ذلك صفة الغنى في المؤدى معتبر هنا ؛

(١) أي بالوحي — كذا بهامش العثمانية

(٢) مكه من الأداء ليصير سبباً للشواب فيكون فصلاً وممة — كذا بهامش العثمانية .

(٣) وهو التمكن من الأداء من مال نفسه — كذا بهامش العثمانية .

قال عليه السلام « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » وبدون ملك المال لا تثبت صفة الغنى ؛ ولهذا قال زفر والشافعي رحمهما الله : إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو طهرت الحائض في آخر الوقت بحيث لا يتمكنون من أداء الفرض فيما بقى من الوقت لا يلزمهم الأداء لانعدام الشرط وهو التمكن ، ولكن علماءنا رحمهم الله قالوا : يلزمهم أداء الصلاة استحساناً ؛ لأن السبب الموجب جزء من الوقت وشرط وجوب الأداء كون القدرة على الأداء متوهم الوجود لا كونه متحقق الوجود فإن ذلك لا يسبق الأداء وهذا التوهم موجود ههنا لجواز أن يظهر في ذلك الجزء من الوقت امتداد بتوقف الشمس فيسع الأداء كما كان لسليمان صلوات الله عليه فيثبت وجوب الأداء به ، ثم العجز^(١) عن الأداء فيه ظاهر لينتقل الحكم إلى ما هو خلف عن الأداء وهو القضاء ، بمنزلة الحلف على مس السماء تنمقد موجبة للبر لتوهم الكون فيما خلف عليه ، ثم بالعجز الظاهر ينتقل الواجب في الحال إلى ما هو خلف عنه وهو الكفارة ، وكذلك الحدث في وقت الصلاة ممن كان عادماً للماء يكون موجباً للطهارة بالماء لتوهم القدرة عليها ثم تتحول إلى التراب باعتبار المعجز الظاهر في الحال ، غير أن في فصل الحائض بشرط حقيقة الطهر في جزء من الوقت بأن تكون أيامها عشرة ، أو الحكم بالطهر بدليل شرعي بأن تكون أيامها دون العشرة فينقطع الدم والباقي من الوقت مقدار ما يمكنها أن تغتسل فيه وتحرم للصلاة ، وهذا لأن في أوامر العباد صفة الحسن ، ولزوم الأداء يثبت بهذا القدر من القدرة ؛ فإن من قال لا مري^(٢) اسقني ماء غداً يكون أمراً صحيحاً موجباً للأداء فلا يتعين للحال ؛ فإنه يقدر على ذلك في غدٍ ، لجواز أن يموت قبله أو يظهر عارض يحول بينه وبين التمكن من الأداء ، فكذا في أوامر الشرع وجوب الأداء يثبت بهذا القدر . ثم هذا الشرط يختص^(٣) بالأداء دون القضاء فإنه شرط الوجوب ولا بتكرر الوجوب في واجب واحد فلا يشترط بقاء هذا التمكن لبقاء الواجب ولكن إن كان الفوات بمضى الوقت لا عن تقصير منه بقى الأداء واجباً على أن يتأى بالخلف وهو القضاء ، وإن كان عن تقصير منه

(١) وفي الثمانية : ثم بالعجز عن الأداء فيه ظاهراً ينتقل عن الحكم .

(٢) وفي الثمانية : لم يده .

(٣) وفي الثمانية : يختص .

يعتمد في ذلك وباعتبار تعديه يجعل الشرط كالتقائم حكماً ؛ ولهذا قلنا إذا هلك
 المال بغير وجوب الحج وصدقة الفطر لا يسقط الواجب عنه بذلك^(١) ؛ لأن التمكن
 من الأداء بملك المال كان شرط وجوب الأداء فيبقى الواجب وإن انعدم هذا الشرط .
 وأما الكامل منه فالقدرة الميسرة للأداء وهي زائدة على الأولى بدرجة كرامة
 من الله تعالى ، وفرق ما بينهما أنه لا يتغير بالأولى صفة الواجب فكان شرط الوجوب
 فلا يعتبر بقاؤها لبقاء الواجب^(٢) والثانية يغير صفة الواجب فيجعلها سمحاً سهلاً ليناً ،
 ولهذا يشترط بقاؤها بقاء الواجب ؛ لأنه متى وجب الأداء بصفة لا يبقى الأداء واجباً
 إلا بتلك الصفة ، ولا يكون الأداء بهذه الصفة بعد اعدام القدرة الميسرة للأداء
 وبيان هذا أن الزكاة تسقط بهلاك المال بعد التمكن من الأداء ؛ لأن الشرع إنما
 أوجب الأداء بصفة اليسر ولهذا خصه بالمال النامي ، وما أوجب الأداء إلا بعد مضي
 حول ليتحقق النماء فيكون المؤدى جزءاً من الفضل قليلاً من كثير وذلك غاية في
 اليسر ، فأما أصل التمكن من الأداء يثبت بكل مال ، فلو بقي الواجب بعد هلاك المال
 لم يكن المؤدى بصفة اليسر بل يكون بصفة الغرم فلا يكون الباقي ذلك الذي وجب
 ولا وجه لإيجاب غيره إلا بسبب منجدد ، ولهذا لو استهلك المال بغيره وجوب
 الأداء ؛ لأنه^(٣) صار النصاب مشعولاً بحق المستحق للزكاة ، فلا استهلاك بعد منه
 على محل الحق بالتفويت وذلك سبب موجب للغرم عليه ، كالعبد الجاني إذا استهلكه
 مولاه وهو لا يعلم بجنائه بصبر عارماً لقيمته ، وإن صادف فعله ملكه باعتبار هذا
 المعنى ، فوجود سبب آخر أمكن إيجاب الأداء لا بالصفة التي بها وجب ابتداء ،
 ولا يدخل على هذا ما إذا هلك بعض النصاب فإن الواجب يبيى بقدر ما بقي منه
 وإن كان كمال النصاب شرط الوجوب في الاستداء ؛ لأن اشتراط كمال النصاب
 ليس لأجل اليسر حتى يتغير به صفة الواجب ، فإن أداء درهم من أربعين وأداء خمسة
 من مائتين في معنى اليسر سواء ؛ إذ كل واحد منهما أداء ربع العشر ، ولكن شرط
 كمال النصاب ليثبت به صفة الغنى فيمن يجب عليه ، فالملطوب بالأداء إعناء المحتاج وإنما

(١) أي أثره يظهر في حق الإثم - كذا بهامش العنابية .

(٢) بخلاف الثانية فإنه يتغير به الواجب من الممكنة إلى الميسرة - كذا بهامش العنابية .

(٣) وفي الهندية : لأنه لما صار .

يتحقق الإغناء بصفة الحسن من الغنى كما يتحقق التملك من المالك ، وأحوال الناس تختلف في صفة الغنى بالمال فجعل الشرع لذلك حدا وهو ملك النصاب تيسيراً ، ثم هذا الغنى شرط وجوب الأداء بمنزلة أدنى التمكن الذي هو شرط وجوب الأداء من غير أن يكون مغيراً صفة الواجب ، فلهذا لا يشترط بقاء الواجب ولكن بقدر ما بقي من المال يبقى الواجب بصفته لبقاء صفة اليسر فيه ، وعلى هذا قلنا يسقط العشر بهلاك الخارج قبل الأداء ؛ لأن القدرة الميسرة شرط الأداء فيه ، فالعشر مؤونة الأرض الثامية ولا يجب إلا بعد تحقق الخارج ، فإنما يجب قليل من كثير من النماء فيكون الأداء بصفة اليسر وذلك لا يبقى بعد هلاك الخارج ، وكذلك الخراج لا يبقى إذا اضطلم الزرع آفة ؛ لأن وجوب الأداء باعتبار القدرة الميسرة ؛ ولهذا يتقدر الواجب بحسب الربع ، حتى إذا قل الخارج لا يجب من الخارج أكثر من نصف الخارج إلا أن عند التمكن من الزراعة إذا لم يفعل جعلت القدرة الميسرة كالوجود حكماً بتقصير كان منه في الزراعة ، وذلك لا يوجد فيما إذا اضطلم الزرع آفة ، فلو بقي الخراج كان غرمًا ؛ ولهذا^(١) قلنا لا يسقط العشر بموت من عليه مع بقاء الخارج ؛ لأن القدرة الميسرة لأداء المال تكون وهو باق بعد موته فيجعل هو كالحى حكماً باعتبار خلفه ويكون أداء الواجب بالصفة التى ثبت بها الوجوب ابتداء ، وكذلك الزكاة لا تسقط بموته فى أحكام الآخرة ؛ ولهذا يؤمر بالإيصاء به وتؤدى من ثلث ماله بعد موته إذا أوصى لبقاء القدرة الميسرة ، وباعتبار حياته حكماً وبقاء المحل الذى هو خالص حقه وهو الثلث فيكون الأداء منه بصفة اليسر إلا أنه إذا لم يوص لا يبقى فى أحكام الدنيا بعد موته لأن الواجب أداء العبادة ، وباعتبار الخلافة التى تثبت بعد موته لا يمكن تحقيق هذا الوصف لأن ذلك يثبت من غير اختيار له منه^(٢) وفى العشر معنى العبادة لما لم يكن مقصوداً بقى بعد موته وإن لم يوص به ، وكذلك الخراج إذا حصل الخارج ثم هلك قبل أدائه ، وعلى هذا قلنا إن الحائث فى يمينه إذا عجز عن التكفير بالمال يجوز له أن يكفر بالصوم ؛ لأن وجوب الكفارة باعتبار القدرة الميسرة ، ألا ترى أنه ثبت التخبر شرعاً فى أنواع التكفير

(١) وفى الثمانية : وعلى هذا .

(٢) وفى الهندية : اختيار إليه فيه .

بالمال والواجب أحد الأنواع عند أهل الفقه ، بخلاف ما يقوله بعض المشركين أن
الكل واجب لاستواء الكل في صيغة الأمر والتخيير لإسقاط الواجب بما يصينه
منها ، ويجعلون الأمر مثل قياس النهي ؛ فإن مثل هذا التخيير في النهي لا يخرج حكم
النهي من أن يكون متناولاً لجميع ما تناواه الصيغة فكذلك الأمر ، ولكننا نقول :
في النهي يتحقق وجوب الانتهاء في الكل مع ذكر حرف أو ؛ لأن ذلك في موضع
النفي وحرف أو في موضع النفي يوجب التعميم ؛ قال الله تعالى : « ولا تطع منهم آثماً
أو كفوراً » فأما في باب الكفارة ذكر حرف أو في موضع الإثبات فإنما يفيد الإيجاب
في أحد الأنواع ، ألا ترد أنه لو كفر بالأنواع كلها لم يكن مؤدياً للواجب في جميعها
ويستحيل أن يكون واجباً قبل الأداء ، ثم إذا أدى يكون المؤدى نفلاً لا واجباً
ويتأدى الواجب بنوع واحد ، وهذا النوع منصوص عليه فلا يكون خلفاً عن غيره ،
ولو كان الكل واجباً لم يسقط الواجب في البعض بدون أدائه أو أداء ما هو حلف
عنه ، فمرقنا أن الواجب أحد الأنواع ، والتخيير ليكون الأداء بصفة البسر ؛ ولهذا
تحول إلى الصوم عند العجز عن الأداء بالمال ، والمعتبر فيه العجز للحال لا تحقق
العجز بعجز مستدام في العمر ؛ فإن في قوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام » ما يدل على
أنه يعتبر العجز في الحال ؛ إذ لو اعتبر العجز في جميع العمر لم يتحقق أداء الصوم بعد
هذا العجز ، وكذلك التكفر بالطعام في الطهار يعتبر العجز في الحال عن التكفر
بالصوم ؛ ولهذا لو مرض أناماً فكفر بالإطعام جاز . فتبين بهذا كله أن المعتبر
في الكفارة القدرة الميسرة للأداء ، وبعد هلاك المال لا يبقى ذلك لوقوع التكفر
بالمال عنأ فحوزا له التكفر بالصوم ، ولا تفصيل هنا بين أن يهلك المال بصنعه
أو بغير صنعه ؛ لأن الواجب لا يصادف المال قبل الأداء ولا يجعل المال مشغولاً به
فلا تكون الاستهلاك تعدياً على محل مشغول بحق المستحق ، ولهذا لا يسقط هلاك
المال حتى إنه ^(١) إذا أيسر بمال آخر بلزمه التكفر بالمال ؛ لأن القدرة الميسرة تثبت
بملك المال ولا تختص بمال دون مال ، فكان المال المستفاد به والمال الذي عنده
سواء ؛ ولهذا لا يعتبر فيه كون المال نامياً ولا يعتبر صفة الغنى فمن يحب عليه ؛ لأن

(١) لفظ (لأنه) ساقط من العناية والهندية .

الواجب ليس من نماء المال ، وإنما الشرط فيه القدرة اليسرة للأداء على وجه بنال الثواب بالأداء ، فيكون ذلك سائراً لما لحقه لارتكاب المحذور ، وفي هذا يستوى المال النامي وغير النامي ، ويخرج على ما بينا أنه ^(١) إذا هلك المال بعد وجوب الحج بأن كان مالكا للزاد والراحلة وقت خروج القافلة من بلدته فإنه لا يسقط عنه الحج ؛ لأن الشرط هناك أدنى التمكن دون اليسر ، فاليسر في سفر الحج يكون بالخدم والمراكب والأعوان وذلك ليس بشرط ، وأدنى التمكن شرط وجوب الأداء فلا يشترط بقاؤه لبقاء الواجب . وكذلك لو هلك المال بعد وجوب صدقة الفطر ، أو هلك من وجب عليه بعد وجوب الأداء فإنه لا يسقط الواجب ؛ لأن شرط الوجوب هناك أدنى التمكن وصفة الغنى فيمن يجب عليه الأداء دون اليسر ؛ ولهذا لو ملك من مال البذلة والمهنة فضلا على حاجته مايساوى نصاباً يجب عليه ، وبهذا النوع من المال يحصل أدنى التمكن والغنى إذا بلغ نصاباً ، فأما صفة اليسر فهو مختص بالمال النامي ليكون الأداء من فضل المال وذلك ليس بشرط هنا ، فعرفنا أن التمكن والغنى شرط وجوب الأداء باعتبار أنه غنى ؛ قال عليه السلام : « أغنؤهم عن المسألة في مثل هذا اليوم » والإغناء إنما يتحقق من الغنى ، ولم يتغير صفة المؤدى ^(٢) بهذا الشرط فلا يشترط بقاؤه لبقاء الواجب ، وعلى هذا الأصل قلنا لا تجب الزكاة في مال المديون بقدر ما عليه من الدين ؛ لأن الوجوب باعتبار الغنى واليسر وذلك ينعدم بالدين ، والغنى إنما يحصل بفضل ^(٣) عن حاجته ، وحاجته إلى قضاء الدين حاجة أصلية فلا يحصل الغنى بملك ذلك القدر من المال ، ولهذا حل له أخذ الصدقة وهي لا تحل لغنى ، وإنما تيسر الأداء إذا كان المؤدى فضل مال غير مشغول بحاجته . وكذلك لا تجب صدقة الفطر على المديون إذا لم يملك نصاباً فضلاً ^(٤) عن دينه لأن الغنى بملك المال معتبر في إيجاب صدقة الفطر على ما بينا أنه إغناء له يحتاج وبحاجته إلى قضاء الدين تنعدم صفة الغنى ، وإن كان الدين على العبد الذي هو عبد

(١) لفظ (أنه) ساقط من العثمانية والهندية .

(٢) أي صفة الواجب تيسيراً — كذا بهامش العثمانية .

(٣) وفي العثمانية : بـمال يفصل .

(٤) وفي العثمانية : فاضلاً .

للخدمة فعلى المولى أن يؤدى عنه صدقة الفطر ؛ لأن صفة الغنى ثابت له بملك من النصاب سوى هذا القدر ، وأصل المالية غير معتبرة فيمن يجب الأداء عنه ، ولهذا تجب عن ولده الحر ، وكذلك الغنى به غير معتبر فإنه يجب الأداء عن المدير وأم الولد وإن لم يكن هو غنيا بملكه فيهما ، فكذلك^(١) إذا كان العبد مشغولا بالدين لأن ذلك الدين على العبد يوجب استحقاق ماليته فيخرج المولى من أن يكون غنيا به ، ولو كان هذا العبد المديون للتجارة لم يجب على المولى أن يؤدى عنه زكاة التجارة ؛ لأن الغنى بالمال الذى يجب أداء الزكاة عنه شرط ليكون الأداء بصفة اليسر وذلك ينعدم بقيام الدين على العبد ، ولا يدخل على ما ذكرنا وجوب كفارة الموسر^(٢) على المديون مع اعتبار صفة اليسر في التكفير بالمال ؛ لأن المذكور في كتاب الأيمان أنه إذا حث في يمين وله ألف درهم وعليه مثلها دين فإنه يكفر بالصوم بعد ما يقضى دينه بالمال ، ولم يتعرض^(٣) لما قبل قضاء الدين أنه بماذا يكفر ، فقال بعض مشايخنا : يكفر بالصوم أيضاً لأن ما فى يده من المال مستحق بدينه مشغول بحاجته ، وفي التكفير بالمال صفة اليسر معتبر بدليل التخيير الثابت بالنص ، وبسبب الدين ينعدم اليسر فيكفر بالصوم ، ومنهم من يقول : يلزمه التكفير بالمال لأن الكفارة أوجبت سارة أو زاجرة وما أوجبت شكراً للنعمة فلا نشبه الزكاة من هذا الوجه فإنها أوجبت شكراً للنعمة والغنى ، ولهذا يشترط لإيجابها أتم وجوه الغنى وذلك بالمال النامى ، وحاجته إلى قضاء الدين بالمال يعدم تمام الغنى ، ولا يعدم معنى حصول الثواب له إذا تصدق به ليكون ذلك سائراً للإثم الذى لحقه بارتكاب محذور اليمين^(٤) وهو المقصود بالكفارة ؛ قال تعالى : « إن الحسنات يذهبن السيئات » يوضحه أن معنى الإغناء غير معتبر في التكفير بالمال ، ألا ترى أنه يحصل بالإعتاق وليس فيه إغناء ؛ ولهذا قلنا يحصل التكفير بالمال بطعام الإباحة وإن كان الإغناء لا يحصل به ، فعرفنا أن المعتبر في التكفير بالمال أصل اليسر لانهاته وتيسير الأداء فإثم بملك المال مع قيام

(١) وفي العثمانية والهندية : وكذلك .

(٢) وفي العثمانية والهندية : الموسرين .

(٣) أى لم يتعرض محمد في كتاب الأيمان لما قبل القضاء ، وكان في الأصول الثلاثة لا يتعرض

وهو غلط فبدلنا لم بلا .

(٤) وفي الهندية : ليمين .

الدين عليه ، فأما في الزكاة المعتبر هو الإغناء ؛ ولهذا لا يتأدى إلا بتملك المال ، والإغناء لا يتحقق ممن ليس بغنى كامل وبسبب الدين ينعدم الغنى ؛ ولهذا يتمتع^(١) وجوب أداء الزكاة وصدقة الفطر على المديون .

فصل في بيان موجب الأمر في حق الكفار

لا خلاف أنهم مخاطبون بالإيمان ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة ليدعواهم إلى الإيمان ؛ قال تعالى « قل يأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً » إلى قوله تعالى « فأمنوا بالله ورسوله » فهذا الخطاب منه يتناولهم لا محالة . ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمشروع من العقوبات ، ولهذا تقام على أهل الذمة عند تقرر أسبابها لأنها تقام بطريق الخزي والعقوبة لتكون زاجرة عن الإقدام على أسبابها ، وباعتقاد حرمة السبب يتحقق ذلك ولا تنعدم الأهلية لإقامة ذلك عليه بطريقه ، بل^(٢) هو جزاء وعقوبة فبالكفار أليق منه بالمؤمنين . ولا خلاف أن الخطاب بالمعاملات يتناولهم أيضاً لأن المطلوب بها معنى دنيوى وذلك بهم أليق ، فقد آثروا الدنيا على الآخرة ! ولأنهم ملتزمون لذلك ، فعقد الذمة يقصد به التزام أحكام المسلمين فيما يرجع إلى المعاملات فثبت حكم الخطاب بها في حقهم كما ثبت في حق المسلمين لوجود الالتزام إلا فيما يعلم لقيام الدليل أنهم غير ملتزمين له . ولا خلاف أن الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المؤاخذه في الآخرة ؛ لأن موجب الأمر اعتقاد اللزوم والأداء وهم ينكرون اللزوم اعتقاداً وذلك كفر منهم بمنزلة إنكار التوحيد ؛ فإن صحة التصديق والإقرار بالتوحيد لا يكون مع إنكار شيء من الشرائع . وقال محمد رحمه الله في السير الكبير : من أنكر شيئاً من الشرائع فقد أبطل قول لا إله إلا الله ، فقد ذكر بعض من لا يعتمد على قوله من أهل زماننا في تصنيف له أن المسلم^(٣) إذا أنكر شيئاً من الشرائع فهو كافر فيما أنكره مؤمن فيما سوى ذلك ، وهو شبه المحال^(٤) من الكلام يتلى المرء بمثله لقلة التأمل

(١) وفي الهندية : ينعدم .

(٢) وفي العثمانية : بل ما هو جزاء .

(٣) هو لإسماعيل زاهد — كذا بهامش العثمانية

(٤) وفي الهندية : يشبه المحال .

أما إذا قلنا من ذلك ، ومع ذلك هو مخالف للرواية المحسوسة على
الشيء الذي لا يوجب عليه الله ، فإذا ثبت أنه ترك ذلك استعلالاً ووجوداً يكون
كفراً منه ظهر أنه معاقب عليه في الآخرة كما هو معاقب على أصل الكفر ، وهو
المراد بقوله تعالى : « وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة » : أي لا يقرؤون بها ، وقال
تعالى : « ما سلككم في سقر ؟ قالوا : لم نك من المصلين » قيل في التفسير : من
المسلمين المعتقدين فرضية الصلاة . فهذا معنى قولنا : إن الخطاب تناولهم فيما يرجع
إلى العقوبة في الآخرة .

فأما في وجوب الأداء في أحكام الدنيا فذهب العرافين من مشايخنا رحمهم الله أن
الخطاب تناولهم أيضاً والأداء واجب عليهم فإنهم لا يعاقبون على ترك الأداء إذا لم يكن
الأداء واجباً عليهم ، وظاهر ما تلونا يدل على أنهم يعاقبون في الآخرة على الامتناع من
الأداء في الدنيا ، ولأن الكفر رأس المعاصي فلا يصلح سبباً لاستحقاق التخفيف ،
ومعلوم أن سبب الوجوب متقرر في حقهم ، وصلاحية الذمة لثبوت الواجب فيها بسببه
موجود في حقهم ، وشرط وجوب الأداء التمكن منه وذلك غير منعدم في حقهم ،
فلو سقط الخطاب بالأداء كان ذلك تخفيفاً والكفر لا يصلح تخفيفاً لذلك ، ولا معنى
لقول من يقول إن التمكن من الأداء على هذه الصفة^(١) لا يتحقق حتى لو أدى
لم يكن ذلك معتداً به ؛ لأنه تمكن به من الأداء بشرط أن يقدم الإيمان والخطاب به
ثابت في حقه ، فهو نظير الجنب والمحدث يتمكن من أداء الصلاة شرط الطهارة وهو
مطالب بذلك ، فيكون متمكناً من أداء الصلاة بنوجه عليه الخطاب بأدائها مع أن
انعدام التمكن من الأداء بإصراره على الكفر وهو حان في ذلك ، فيجعل التمكن
فائماً حكماً إذا كان انعدامه بسبب حنائه ، ألا نرى أن زوال التمكن بسبب الشكر
لا يسقط الخطاب بأداء العبادات ، وكذلك انعدام التمكن بسبب الجهل إذا كان
بقتصر^(٢) منه لا يسقط الخطاب بالأداء ، فبسبب الكفر أولى .

ومتأخراً ديارنا نقولون إنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات ؛
وجواب هذه المسألة غير محفوط من المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله نصاً ، ولكن

(١) أي صفة الكفر — كذا بهامش العنانية .

(٢) وفي العنانية : عن تقصير .

مسائلهم تدل على ذلك ؛ فإن المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء الصلوات التي تركها في حال الردة عندنا وتلزمه عند الشافعي والمرتد كافر . واستدل بعض أصحابنا على أن الخلاف بيننا وبين الشافعي أن تنصيب علمائنا أن ذلك لا يلزمه القضاء بعد الإسلام دليل على أنه لم يكن مخاطباً بأدائها في حالة الكفر وهذا ضعيف ، فسقوط القضاء عن المرتد والكافر الأصلي بعد الإسلام بوجود الدليل المسقط وهو قوله تعالى : « إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » وقال عليه السلام : « الإسلام يَجِبُ ما قبله » والسقوط بإسقاط من له الحق لا يكون دليل انتفاء أصل الوجوب . ومنهم من استدل على ذلك بمن صلى في أول الوقت ثم ارتد ثم أسلم في آخر الوقت فعليه أداء فرض الوقت عندنا ؛ لأن بالردة ينعدم خطاب الأداء في حقه والاعتداد بما مضى كان بناء عليه ، فإذا أسلم وقد بقي شيء من الوقت يثبت الوجوب باعتباره ويصير مخاطباً بالأداء ابتداء ، وعلى قول الشافعي لا يلزمه الأداء لأن الخطاب بالأداء لا ينعدم في حقه بالردة فبقي المؤدى معتدا به ، وعلى هذا الوجه ثم ارتد ثم أسلم ولكن هذا ضعيف أيضا ؛ فإن المؤدى إنما لا يكون معتدا به بعد الردة لأن الردة تحبط العمل ؛ قال الله تعالى : « ومن يكفر بالإيمان فقد حَبَطَ عمله » يعني ما اكتسب من العبادات وما حبط لا يكون معتدا فلهذا ألزمناه الأداء ثانياً . ومنهم من جعل هذه المسألة فرعاً لأصل معروف بيننا وبينهم أن الشرائع عندهم^(١) من نفس الإيمان وهم مخاطبون بالإيمان [فيخاطبون بالشرائع وعندنا الشرائع ليست من نفس الإيمان وهم مخاطبون بالإيمان^(٢)] فلا يخاطبون بالأداء بالشرائع التي تبتنى على الإيمان ما لم يؤمنوا وهذا ضعيف أيضاً ؛ فإنهم مخاطبون بالعقوبات والمعاملات وليس شيء من ذلك من نفس الإيمان أيضا .

فالذي يصح من الاستدلال لمشايخنا رحمهم الله على هذا المذهب لفظ مذكور في الكتاب ، وهو أن من نذر أن يصوم شهراً ثم ارتد ثم أسلم فليس عليه من الصوم المنذور شيء ؛ لأن الردة تبطل كل عبادة ومعلوم أنه لم يرد بهذا التعليل العبادة المؤداة فهو ما أدى المنذور بعد ، فعرف أن الردة تبطل وجوب أداء كل عبادة ، فيكون هذا شبه التنصيب عن أصحابنا أن الخطاب بأداء الشرائع التي تحتل السقوط لا يتناولهم

(١) وفي العثمانية والهندية : عنده .

(٢) ما بين المربعين زيادة من العثمانية والهندية

ما لم يؤمنوا به والدليل على صحة هذا القول أن النبي عليه السلام لما بعث معاداً إلى النين فقال : « أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، فإن هم أجابوك فأعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » الحديث ، ففى هذا تنصيص على أن وجوب أداء الشرائع يترتب على الإجابة إلى ما دعوا إليه من أصل الدين ، والدليل على ذلك من طريق المعنى أن الأمر بأداء العبادة لينال به المؤدى الثواب فى الآخرة حكماً من الله تعالى [كما وعده فى محكم تنزيله والكافر ليس بأهل لثواب العبادة عقوبة له ، على كفره حكماً من الله تعالى ^(١)] كما أن العبد لا يكون أهلاً لملك المال حكماً من الله تعالى والمرأة لا تكون أهلاً لثبوت ملك المتعة لها على الرجل بسبب النكاح أو بسبب ملك الرقبة حكماً من الله تعالى ، وإذا تحقق انعدام الأهلية للكافر فيما هو المطلوب بالأداء يظهر به انعدام الأهلية للأداء ، وبدون الأهلية لا يثبت وجوب الأداء وبه فارق الخطاب بالإيمان ، فإنه بالأداء يصير أهلاً لما وعد الله المؤمنين ، فبه تبين الأهلية للأداء أيضاً .

فإن قيل : هو بالإيمان يصير أهلاً لما هو موعود على أداء العبادات وهو مطالب بالإيمان فينبى أن يجعل فى حكم توجه الخطاب بالأداء عليه كأن ما هو مطالب به بالإيمان موجود فى حقه كما جعل النطفة فى الرحم كالحى حكماً فى حق الإرث والوصية والإعتاق ويجعل البيض كالصيد حكماً فى وجوب الجزاء على المحرم بكسره وإن لم يكن فيها معنى الصيدية حقيقة . قلنا : هذا أن لو كان مآل أمره الإيمان باعتبار الظاهر كالبيض والنطفة فمآلهما إلى الحياة والصيدية ما لم نفسدا ، ومآل أمر الكافر ليس للإيمان ظاهراً ، بل الظاهر من حال كل معتقداته يستديم اعتقاده ، ثم هذا المعنى إنما يستقيم اعتباره إذا كان عند إيمانه نقرر وجوب الأداء فيما يتقرر سببه فى حال الكفر ، فبقال يخاطب بالأداء على أن يسلم فيتقرر وجوب الأداء كما فى النطفة والبيض فإن حكم العتق والملك والصيدية تتقرر إذا تحقق صفة الحياة فيهما ، وههنا نعدم بالاتفاق ، فإنه بعد الإيمان لا يبقى وجوب الأداء فى شيء مما سبق فى حالة الكفر .

فإن قيل : أليس أن العبد من أهل مباشرة التصرف الموجب لملك المال وإن لم يكن أهلاً لملك المال ؟ فكذلك يجوز أن يكون الكافر يخاطب بأداء العبادات وإن لم يكن

(١) ما بين المربعين زيادة من الثمانية والهندية .

أهلاً لما هو المقصود بالأداء . قلنا : صحة ذلك التصرف من المملوك على أن يخلفه المولى في حكمه أو على أن يتقرر الحكم له إذا أعتق كالكاتب ، فأما هنا لا تثبت أهلية الأداء في حقه على أن يخلفه غيره فيما هو المبتغى بالأداء أو على أن يتقرر ذلك له بعد إيمانه ، وهذا بخلاف الجنب والمحدث في الخطاب بأداء الصلاة ؛ لأن الأهلية لما هو موعود للمصلين لا ينعدم بالجنابة والحديث ، ولكن الطهارة شرط الأداء ، وبانعدام الشرط لا تنعدم الأهلية لأداء الأصل ، وما هذا إلا نظير من يقول لغيره أعتق عبدك عني على ألف درهم فأعتقه يصح إعتاقه عن الأمر باعتبار أن الملك في المحل شرط الإعتاق فانعدامه عند الأمر لا يمنع صحة الأمر على أن يكون موجباً للحكم له إذا وجد الشرط عند إيجاد العتق . ولو قال المولى لعبده : أعتق عن نفسك عبداً فأعتق لم يصح هذا الأمر ولم يكن الإعتاق عن العبد ؛ لأنه بصفة الرق يخرج من أن يكون أهلاً للإعتاق عن نفسه فلا يصح أمره بإياه بالإعتاق عن نفسه مع انعدام الأهلية ، وتبين بهذا أن سقوط الخطاب بالأداء عنهم ليس للتخفيف عليهم كما ظنوا بل لتحقيق معنى العقوبة والنقمة في حقهم ؛ فإن الإخراج من الأهلية لثواب العبادة يكون نقمة ؛ يوضحه أن الأمر لطلب أداء العبادة وهو مع صفة الكفر لا يكون أهلاً للعبادة بل يحبط عمله ، كما قال الله تعالى : « وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً » ومعلوم أن في العبادة المنفعة للمؤدي للأمور لا للآمر ؛ قال الله تعالى : « ومن عمل صالحاً فلا نفسهم يمهّدون » والكافر لا يستحق هذا النظر والمنفعة عقوبة له على كفره فكيف يكون فيه معنى التخفيف عليه ! والإيجاب من الأمر نظر من الشرع للأمور فعسى أن يقصر فيما لا يكون واجباً عليه ولا يقصر في أداء ما هو واجب عليه والكافر غير مستحق لهذا النظر ، فقولنا وجوب الأداء لا يتناوله يكون تغليظاً عليه لا تخفيفاً ؛ ولهذا أثبتنا حكم وجوب الأداء فيما يرجع إلى العقوبة في الآخرة في حقه ، ثم هو بإصراره على الكفر متلف نفسه حكماً فيما يرجع إلى ما هو المقصود بالعبادات فيكون بمنزلة من قتل نفسه حقيقة ، ولا يجعل قاتل النفس حقيقة كالحى حكماً في توجه الخطاب عليه بأداء العبادات لا للتخفيف عليه ، فكذلك الكافر لا يجعل متمكناً من الأداء حكماً مع إصراره على الكفر لا بطريق التخفيف عليه ولكن تجعل ذمته كالمعدومة حكماً في الصلاحية لوجوب أداء العبادات فيها تحقيقاً لمعنى الهوان في حقهم وهو أن يلحقهم بالبهائم التي لازمة لها في هذا الحكم

« **بَلَّغْ نَفْسَكَ قَوْلُكَ بِمَا تَقُولُ** » ، **وَمَا تَقُولُ إِلَّا كَلَامًا بَلَّغْ نَفْسَكَ قَوْلُكَ بِمَا تَقُولُ** ، ثم الخطاب بأداء العبادات ليس بالمرء بأدائها في فكك نفسه ، قال عليه السلام : « الناس غاديان : بائع نفسه فوقها ، ومشتري نفسه فبعثها » ، يعني بالاعتناء بالأوامر ، والقول بأن الكافر ليس بأهل للسمي في فكك نفسه ما لم يؤمن لا يكون تخفيفاً عليه ، وهو نظير أداء بدل الكتابة لما كان^(١) ليثوصل به المكاتب إلى فكك نفسه ، فإسقاط المولى عليه المطالبة عنه عند محزه بالرد في الرق لا يكون تخفيفاً عليه ، فإن ما بقي فيه من ذل الرق فوق ضرر المطالبة بالأداء . وإنما استنبطنا هذا من تعليل محمد رحمه الله في قوله : ما فيه من الشرك أعظم من ذلك ، علل به في أنه لا يلزمه كفارة الطهار وكفارة اليمين وإن حنت ، وفي الكفاراب معنى العبادة على ما بنينا أنه ينال به الثواب فيكون مكفراً للذنب والكافر ليس بأهل لذلك فلا يثبت في حقه الخطاب بأداء الكفارة كما لا يثبت في حق العبد الخطاب بالتكفر بالمال لأنه ليس بأهل لذلك . ويطر ما قلنا من الحسيات أن مطالبة الطبيب المريض شرب الدواء إذا كان يرجو له الشفاء يكون نظراً من الطبيب لا إضراراً به ، فإذا أس من شعائه فترك مطالته شرب الدواء لا يكون ذلك تخفيفاً عليه بل إجباراً له بما هو أشد عليه من ضرر شرب الدواء وهو ما يدوق من كأس الحمام ، وكذلك هنا أن^(٢) الكفار لا يحاطبون بأداء الشرائع لا بضمن معنى التخفيف عليهم بل يكون فيه بيان عظم الورر والغفوة فيما هو مصر عليه من الشرك ، والله أعلم .

باب النهي

قال رضى الله عنه : اعلم بأن موح النهى شرعاً لزوم الانتهاء عن مباشره النهى عنه لأنه صد الأمر . أما من حيث اللغة فصيغة الأمر لبيان أن المأمور به مما ينبغي أن تكون ، وصيغة النهى لبيان أنه مما ينبغي أن لا يكون ، وأما شرعاً فالأمر لطلب إيجاد المأمور به على أبلغ الوجوه مع نهاء احتسار المخاطب في حقيقة الإيجاد ، وذلك

(١) وفي الهدية : لما يتوصل

(٢) وفي العناية . ها قولنا أن

في وجوب الاثمار ، والنهي لطلب مقتضى^(١) الامتناع عن الإيجاد على أبلغ الوجوه مع بقاء اختيار للمخاطب فيه وذلك بوجوب الانتهاء ، فإذا تبين موجب النهي قلنا : مقتضى النهي قبح النهي عنه شرعاً ، كما أن مقتضى الأمر حسن المأمور به شرعاً ؛ ألا ترى أن التحريم لما كان ضد الإحلال^(٢) كان مقتضى أحدهما ضد مقتضى الآخر ، ولأن صاحب الشرع جاء بتتبع المحاسن ونقي القبائح فكان نهيه موجباً قبح النهي عنه كما كان أمره موجباً صفة الحسن للمأمور به .

فإن قيل : لماذا لا يجعل مقتضى النهي شرعاً حسن الانتهاء كما كان مقتضى الأمر حسن الاثمار ؟ قلنا لأنه يصير مقتضاها واحداً وبينهما مغايرة على سبيل المضادة ، ثم الاثمار بفعل يقصده المخاطب ويضاف وجوده إلى كسبه فيحسن الاثمار لكون ذلك مضافاً إليه ، فأما الانتهاء يكون بامتناعه عن إيجاد الفعل النهي عنه ثم انعدامه لا يكون مضافاً إلى كسبه وقصده ، بل الانعدام أصل فيه ما لم يوجد ، وإذا لم يكن مضافاً إلى فعله الذي هو اختياري لا يستقيم أن يوصف امتناعه عن الإيجاد بالحسن مقصوداً ، فعرفنا به أن قبح النهي عنه ثابت بمقتضى وجوب الانتهاء شرعاً .

فإن قيل : تركه الفعل الذي يكون إيجاداً فعل مقصود منه على ما هو مذهب أهل السنة والجماعة أن ترك الفعل فعل لما فيه من استعمال أحد الضدين والانتهاء به يتحقق ، قلنا هو كذلك ولكن موجب النهي هو الانتهاء وحقيقته الامتناع عن الإيجاد ، ثم إن دعت نفسه إلى الإيجاد يلزمه الترك ليكون ممتنعاً والنهي عنه يبقى عدماً كما كان ، ألا ترى أن الامتناع الذي به يتحقق الانتهاء يستغرق جميع العمر ، والترك الذي هو فعل منه لا يستغرق ؛ فإنه قبل أن يعلم به يكون منتهياً بالامتناع عنه ولا يكون مباشراً للفعل الذي هو ترك الإيجاد ، فإن ذلك لا يكون إلا عن قصد منه بعد العلم به .

وبيان هذا أن الصائم مأمور بترك اقتضاء الشهوتين في حال الصوم فلا يتحقق منه هذا الفعل ركناً للصوم حتى يعلم به ويقصده ، والمعتدة ممنوعة من الزوج والخروج والتطيب وذلك ركن الاعتداد ويتم ذلك وإن لم تعلم به حتى يحكم بانقضاء عدتها بمضي

(١) لفظ (مقتضى) ساقط من العثمانية والهندية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : صدا للإحلال .

إِنْ بَانَ قَبْلَ أَنْ نَشْهَرَهُ بِهِ ، وَهَلْ هَذَا لَوْ قَالَ لَأَصْرَأْتَهُ : إِنْ لَمْ أَشَأْ طَلَاقَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ
ثُمَّ قَالَ لَا أَشَاءُ طَلَاقَكَ لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبَيْتَ طَلَاقَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ قَدْ
أَبَيْتَ طَلَّقْتُ ؛ لِأَنَّ الْإِبَاءَ فِعْلٌ يَقْصِدُهُ وَيَكْسِبُهُ فَيَصِيرُ مَوْجُوداً بِقَوْلِهِ قَدْ أَبَيْتَ
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَفْرَقاً لِلْمَدَّةِ ^(١) ، وَعَدَمُ الْمَشِيشَةِ عِبَارَةٌ عَنْ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْمَشِيشَةِ وَذَلِكَ
يَسْتَفْرُقُ عَمْرَهُ فَلَا يَتَحَقَّقُ وَجُودُ الشَّرْطِ بِقَوْلِهِ لَا أَشَاءُ وَلَا بِامْتِنَاعِهِ مِنَ الْمَشِيشَةِ
فِي جُزْءٍ مِنْ عَمْرِهِ .

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ مُقْتَضَى النِّهْيِ قَبِيحُ النِّهْيِ عَنْهُ شَرْعاً فنَقُولُ : النِّهْيُ عَنْهُ فِي صِفَةِ
الْقَبِيحِ قَسَمَانِ : قَسَمٌ مِنْهُ مَا هُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ ، وَقَسَمٌ مِنْهُ مَا هُوَ قَبِيحٌ لغيرِهِ ، وَهَذَا الْقَسَمُ
يَتَنَوَّعُ نَوْعَيْنِ : نَوْعٌ مِنْهُ مَا هُوَ قَبِيحٌ لِمَعْنَى جَاوِرِهِ جَمْعاً ، وَنَوْعٌ مِنْهُ مَا هُوَ قَبِيحٌ لِمَعْنَى
اتِّصَلُ بِهِ وَصْفاً . فَأَمَّا بَيَانُ الْقَسَمِ الْأَوَّلِ فِي الْعَبَثِ وَالسَّفَهَةِ فَإِنَّهُمَا قَبِيحَانِ شَرْعاً ؛ لِأَنَّ
وَاضِعَ اللُّغَةِ وَضَعَ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ لِمَا يَكُونُ خَالِياً عَنِ الْقَائِدَةِ ، وَمَبْنَى الشَّرْعِ عَلَى مَا هُوَ
حِكْمَةٌ لَا يَخْلُو عَنْ قَائِدَةٍ ، فَمَا يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ قِطْعاً يَكُونُ قَبِيحاً شَرْعاً ، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ
فِعْلُ اللُّوَاطَةِ ، فَالْقَصُودُ مِنْ اقْتِضَاءِ الشَّهْوَةِ شَرْعاً هُوَ النَّسْلُ وَهَذَا الْمَحَلُّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لَهُ
أَصْلًا فَكَانَ قَبِيحاً شَرْعاً ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْعُقُودِ بَيْعُ الْمَلَاقِيحِ وَالْمُضَامِينِ ، فَإِنَّهُ قَبِيحٌ
شَرْعاً لِأَنَّ الْبَيْعَ مِبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ شَرْعاً وَهُوَ مُشْرُوعٌ لِاسْتِنَاءِ الْمَالِ بِهِ ، وَالْمَاءُ
فِي الصُّلْبِ وَالرَّحْمِ لَا مَالِيَّةَ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ شَرْعاً ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ
الطَّهَارَةِ لِأَنَّ الشَّرْعَ فَصَرَّ الْأَهْلِيَّةَ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى كَوْنِ الْمُصَلِّي طَاهِراً عَنْ الْحَدَثِ
وَالْجَنَابَةِ فَتَعَدَمُ الْأَهْلِيَّةُ بِانْعِدَامِ صِفَةِ الطَّهَارَةِ ، وَانْعِدَامُ الْأَهْلِيَّةِ فَوْقَ انْعِدَامِ الْحَلِيَّةِ ،
فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِيحاً شَرْعاً بِهَذَا الطَّرِيقِ .

وَحُكْمُ هَذَا النَّوْعِ مِنَ النِّهْيِ بَيَانٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُشْرُوعٍ أَصْلًا لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ لَا يَخْلُو
عَنْ حِكْمَةٍ ، وَبِدُونِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ لَا تَصُورُ لَذَلِكَ فَيَعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُشْرُوعٍ أَصْلًا .

وَبَيَانُ النَّوْعِ الثَّانِي مِنَ الْأَفْعَالِ وَطَاءُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ ؛ فَإِنَّهُ حَرَامٌ
مَنْهُ عَنْهُ وَلَكِنْ لِمَعْنَى اسْتِعْمَالِ الْأَذَى وَاسْتِعْمَالِ الْأَذَى بِجَاوِرِ اللُّوَاطَةِ جَمْعاً غَيْرَ مُتَّصِلٍ
بِهِ وَصْفاً ، وَلِهَذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا فِيمَا سِوَى مَوْضِعِ خُرُوجِ الدَّمِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ
اللَّهُ لِأَنَّهُ لَا يَجَاوِرُ فِعْلَهُ اسْتِعْمَالُ الْأَذَى ، وَفِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَمْتَعُ بِهَا

(١) وَفِي الْعُمَامِيَّةِ : لِعَمْرِهِ .

فوق المئزر ويجتنب ما تحته احتياطاً ؛ لأنه لا يأمن الوقوع في استعمال الأذى إذا استمتع بها في الموضع القريب من موضع الأذى .

ونظير هذا النوع من العقود والعبادات البيع وقت النداء ، فإنه منهي عنه لما فيه من الاشتغال عن السعى إلى الجمعة بغيره بعد ما تعين لزوم السعى وذلك يجاور البيع ولا يتصل به وصفاً ، والصلاة في الأرض المغصوبة منهي عنها لمعنى شغل ملك الغير بنفسه وذلك يجاور لفعل الصلاة جمعا غير متصل به وصفاً ، فعرفنا أن قبحه لمعنى في غيره . وحكم هذا النوع أنه يكون صحيحاً مشروعاً بعد النهي من قبل أن القبح لما كان باعتبار فعل آخر سوى الصلاة والبيع والوطء لم يكن مؤثراً في المشروع لا أصلاً ولا وصفاً ، ألا ترى أن الصائم إذا ترك الصلاة يكون فعل الصوم منه عبادة صحيحة هو مطيع فيه وإن كان عاصياً في ترك الصلاة ، وهنا^(١) يكون مطيعاً في الصلاة وإن كان عاصياً في شغل ملك الغير بنفسه ، ومباشراً للوطء المملوك بالنكاح وإن كان عاصياً مرتكباً للحرام باستعمال الأذى ، ولهذا قلنا يثبت الحل للزوج الأول بالوطء الثاني إياها في حالة الحيض ، ويثبت به إحسان الواطئ أيضاً .

وأما النوع الثالث فبيانته في الزنا^(٢) فإنه وطء غير مملوك فكان قبيحاً مشروعاً ؛ لأن الشرع قصر ابتغاء النسل بالوطء على محل مملوك ، فقال الله تعالى : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » ونظيره من العقود الربا فإنه قبيح لمعنى اتصال بالبيع وصفاً وهو انعدام المساواة التي هي شرط جواز البيع في هذه الأموال شرعاً ، ومن العبادات الهى عن صوم يوم العيد وأيام التشريق فإنه قبيح لمعنى اتصال بالوقت الذي هو محل الأداء وصفاً وهو أنه يوم عيد ويوم ضيافة . ثم لا خلاف فيما يكون من الأفعال التي يتحقق حسا من هذا النوع أنه في صفة القبح ملحق بالقسم الأول ؛ فإن الزنا وشرب الخمر حرام لعينه غير مشروع أصلاً ؛ ولهذا تتعلق بهما العقوبة التي تندرى بالشبهات ، وما كان مشروعاً من وجه وحراماً لغيره لا يخلو عن شبهة ، فيجيب العقوبة فيهما دليل ظاهر على أن حرمتها لعينهما وذلك دليل على قبح النهي عنه لعينه .

(١) وفي الهندية : فها هنا .

(٢) وفي الثمانية والهندية : في الأفعال الزنا .

واختلفوا فيما يكون من هذا النوع من العقود والعبادات . قال علماؤنا رحمهم الله ؛ موجب مطلق النهى فيها تقرير المشروع مشروعاً وجعل أداء العبد إذا باشرها فاسداً إلا بدليل . وقال الشافعى : موجب مطلق النهى فى هذا النوع انتساخ النهى عنه وخروجه من أن يكون مشروعاً أصلاً إلا بدليل . وحجته فى ذلك أن النهى ضد الأمر . ثم مقتضى مطلق الأمر شرع المأمور به ، فمقتضى مطلق النهى ضده وهو انعدام كون النهى عنه مشروعاً ، وهذا لأن الحقيقة هو المراد من كل نوع حتى يقوم دليل المجاز ، ثم الحقيقة فى مطلق الأمر إثبات صفة الحسن فى المأمور به شرعاً لعينه لا لغيره . وكذلك الحقيقة فى مطلق النهى إثبات صفة القبح فى النهى عنه لعينه لا لغيره ، وهذا لأن المطلق ينصرف ^(١) إلى الكامل دون الناقص ؛ فإن الناقص موجود من وجه دون وجه ومع شبهة العدم فيه لا يثبت ما هو الحقيقة فيه ، فهذا تبين أن المطلق يتناول الكامل ، والكمال فى الأمر الذى هو طلب الإيجاد بأن يحسن المأمور به لعينه ، فكذلك الكمال فيما هو طلب الإعدام إثبات صفة القبح فى إيجاد لعينه . وإذا قرر هذا خرج النهى عنه من أن يكون مشروعاً لمقتضى النهى وحكمه ، أما مقتضاه فلأن أدنى درجات المشروع أن يكون مباحاً ، والقبيح لعينه لا يجوز أن يكون مباحاً فكذلك لا يجوز أن يكون مشروعاً ، وبهذا تبين أن النهى بمعنى التسخ فى إخراج النهى عنه من أن يكون مشروعاً . وأما حكمه فوجوب الانتهاء ليكون معظماً مطيعاً للنهى فى الانتهاء ، ويكون عاصياً لا محالة فى ترك الانتهاء ، وإنما يكون عاصياً بمباشرة ما هو خلاف المشروع ، فعرفنا أن بالنهى يخرج من أن يكون مشروعاً . يقرره أن النهى عنه لا يكون مرضياً به أصلاً وإن كان لا تنعدم به الإرادة ، والقضاء والمشيئة بمنزلة الكفر والمعاصى ، فإنها تكون من العباد بالإرادة والمشيئة والقضاء ولا يكون مرضياً به ؛ قال الله تعالى « ولا يرضى لعباده الكفر » والمشروع ما يكون مرضياً به ؛ قال الله تعالى « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » الآية ؛ فهذا تبين أن النهى عنه غير مشروع أصلاً ، ثم صفة القبح فى النهى عنه وإن كان لمعنى اتصل به وصفاً فذلك دليل على أنه لم يبق مشروعاً لأن ذلك الوصف لا يفارق

النهي عنه ومع وجوده لا يكون مشروعاً ، فيه يخرج من أن يكون مشروعاً أصلاً^(١) بمنزلة نكاح المعتدة والنكاح بغير شهود فإن النهي عنهما كان لمعنى زائد على ما به يتم العقد من فقد شرط أو زيادة صفة في المحل ، ثم يخرج به من أن يكون مشروعاً أصلاً مقيداً بما هو الحكم المطلوب من النكاح . إذا تقرر هذا فالسائل تخرج له على هذا الأصل منها أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لأن ثبوتها بطريق النعمة والكرامة حتى تكون أمهاتها وبناتها في حقه كأمهاته وبناته في المحرمية فيستدعى سبباً مشروعاً والزنا قبيح لعينه غير مشروع أصلاً فلا يصلح سبباً لهذه الكرامة . ومنها أن البيع الفاسد نحو الربا والبيع بأجل مجهول وبيع المال بالخمر لا يكون موجباً للملك بحال ، لأن الملك نعمة وكرامة ؛ ألا ترى أن صفة المالكية إذا قبلت بالملوكية كان معنى النعمة بالمالكية فيستدعى سبباً مشروعاً والقبيح لعينه لا يكون مشروعاً أصلاً . يقرره أن النعمة تستدعى سبباً مرغوباً فيه شرعاً ليرغب العاقل^(٢) في مباشرته لتحصيل النعمة والنهي عنه شرعاً لا يجوز أن يكون مرغوباً فيه شرعاً . ومنها أن الغصب لا يكون موجباً للملك عند تقرر الضمان لهذا المعنى . ومنها أن استيلاء الكفار على مال المسلم لا يكون موجباً للملك لهم شرعاً لأن ذلك عدوان محض فلا يكون ذلك مشروعاً في نفسه ولا يصلح سبباً لحكم مشروع مرغوب فيه . ومنها أن صوم يوم العيد لم يبق بعد النهي صوماً مشروعاً حتى لا يصح التزامه بالنذر لأن الصوم المشروع عبادة والعبادة اسم لما يكون المرء بمباشرته مطيعاً لربه ، فما يكون هو بمباشرته عاصياً مرتكباً للحرام لا يكون صوماً مشروعاً . ومنها أن العاصي في سفره كالعبد الآبق وقاطع الطريق لا يترخص برخص المسافرين ، لأن ثبوت ذلك بطريق النعمة لدفع الحرج عنه عند السير المديد ، فإذا كان سيره معصية لم يصلح سبباً لما هو نعمة في حقه ، إذ النعمة تستدعى سبباً مشروعاً^(٣) وما يكون المرء عاصياً بمباشرته فإنه لا يكون مشروعاً . ومنها بيع الدهن النجس فإنه لا يكون مشروعاً مفيداً لحكمه لأن النجاسة لما اتصلت بالدهن وصفاً فصارت^(٤) بحيث لا تفارقه خرج الدهن من أن يكون محلاً للبيع المشروع

(١) قوله يخرج من أن يكون مشروعاً أصلاً ساقط من الهندية .

(٢) وفي الهندية : العامل . (٣) وفي العثمانية : مرغوباً .

(٤) وفي العثمانية والهندية : وصارت .

والتي هي بملك الميتة فيخرج^(١) من أن يكون محلاً للبيع مفيداً لحسكه وهو الملك كما
بيننا في بيع الملائع والمضامين . قال : ولا يدخل على ما ذكرنا الظهار فإنه موجب
للكفارة التي هي مشروعة وإن كان هو في نفسه قبيحاً حراماً لأنه منكر من القول
وزور ، هذا لأن الكفارة مشروعة جزاء على ارتكاب المحذور بمنزلة الحدود لا أصلاً
بنفسه على سبيل الكرامة والنعمة ، والجزاء يستدعى سبباً محظوراً فيكون^(٢) الظهار
محظوراً يحقق معنى السببية لما هو في معنى^(٣) الجزاء ، ولا تعدم الصلاحية لذلك .
ولا يدخل عليه استيلاء أحد الشريكين الجارية المشتركة ، فإنه يثبت النسب والملك
للمستولد في نصيب شريكه وذلك حكم مشروع يثبت بسبب وطء محذور ، لأن ثبوت
النسب باعتبار وطئه ملك نفسه والنهي باعتبار أن وطئه يصادف ملك الشريك أيضاً
وملك الشريك مجاور للملك جمعاً غير متصل بملكه وصفاً وكان في الصلاحية لثبوت
النسب به بمنزلة الوطء في حالة الحيض . ثم إنما يملك نصيب الشريك حكماً لثبوت أمية الولد
في نصيبه ، وكون الاستيلاء مما لا يحتمل الوصف بالتحري وذلك غير محذور .
ولا يدخل على هذا الطلاق في حالة الحيض أو الطهر الذي جامعها فيه فإنه منهي عنه
ومع ذلك كان واقعاً موجباً لحكم مشروع وهو الفرقة ؛ لأن هذا النهي لأجل الحيض
وهو صفة المرأة غير متصل بالطلاق وصفاً ولكنه مجاور له جمعاً حين أوقعه في وقته .
وكان النهي لمعنى الإضرار بها من حيث تطويل العدة عليها ، أو تلبيس أمر العدة عليها
إذا أوقع في الطهر الذي جامعها فيه وذلك غير متصل بالطلاق الذي هو سبب الفرقة
أصلاً ولا وصفاً^(٤) . ولا يدخل على ما ذكرنا إحرام المجامع لأهله^(٥) فإنه ينعقد
موجباً أداء الأعمال وإن كان منها عنه ؛ لأن النهي عن الجماع مع عقد الإحرام والجماع
غير متصل بالإحرام أصلاً ولا وصفاً ، ولهذا كان موجباً للقضاء والشروع بصفة الفساد
غير موجب للقضاء بالاتفاق ، فتبين به أنه ينعقد صحيحاً ثم فسد لارتكاب المحذور به ،

(١) وفي العتامة : وبدون المحل لا يكون البيع مفيداً .

(٢) وفي العتامة : مكنون .

(٣) وفي العتامة والهندية : لما هو معنى .

(٤) لأنه يشبه عليها أمرها أنها من ذوات الأحمال أو من ذوات الأقراء لاحتمال أن يكون
الوطء معلقاً .

(٥) أي أحرم بأهله حالة الجماع — كذا بهامش العتامة .

ولكن الإحرام مشروع على أنه لا يخرج منه المرء بعد ما شرع فيه إلا بالطريق الذي عينه الشرع للخروج منه وهو أداء الأعمال أو الدم عند الإحصار فيلزمه أداء الأعمال ليكتسب به طريق الخروج من الإحرام شرعاً وذلك مشروع فيجوز أن يلزمه أداء الأعمال أيضاً . وكذلك لو جامعها بعد ما أحرم فإنه لا يخرج إلا بأداء الأعمال لهذا المعنى ؛ ولأن الجماع في الإحرام محظور شرعاً فيجوز أن يقال ما يلزمه من أداء الأعمال بعده على وجه لا يكون معتداً به في إسقاط الواجب عنه جزاء على ارتكاب ما هو محظور ، وكلامنا فيما هو مشروع ابتداء لاجزاء ، وقبل الجماع لزمه أداء الأعمال بسبب مشروع وليس إلى العبد ولاية تغيير المشروع وإن كان الأداء يفسد بفعل منه كما تفسد الصلاة بالتكلم فيها ولا يتغير به المشروع ، وإذا لم يصلح فعله مغيراً بقى طريق الخروج بأداء الأعمال مشروعاً كما كان قبل الجماع ، وللشرع ولاية نفي المشروع وإخراجه من أن يكون مشروعاً كما له ولاية الشرع بمطلق نهيه الذي هو دليل التبجح في النهي عنه ، فصلاح أن يكون مخرجاً للنهي عنه من أن يكون مشروعاً ، فلهذا لم يبق مشروعاً بعد النهي .

وحجتنا ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الطلاق ، فإنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم العيد وأيام التشريق » فهاتان عما يتكون وعما لا يتكون والنهي عما لا يتكون لغو ، حتى لا يستقيم أن يقال للأعمى لا تبصر ، وللأدي لا تطر ، ومعلوم أنه إنما نهى عن صوم شرعى ، فالإمساك الذي يسمى صوماً لغة غير منهي عنه ، ومن أتى به لحية أو حرض أو قلة اشتهاً لا يكون مرتكباً للنهي عنه ، فهذا^(١) دليل على أن الصوم الذي هو عبادة مشروع في الوقت بعد النهي كما كان قبله^(٢) .

وتقرير هذا الكلام من وجهين : أحدهما أن موجب النهي هو الانتهاء وإنما يتحقق الانتهاء عن شيء والمعدوم ليس بشيء ، فكان من ضرورة صحة النهي موجباً لانتهاء كون النهي عنه مشروعاً في الوقت ، فكيف يستقيم أن يجعل النهي عنه غير مشروع بحكم النهي بعد ما كان مشروعاً ! وبه تبين أن النهي ضد النسخ ، فالنسخ

(١) وفي العمانية والهندية : فهو .

(٢) وفي العمانية : كما كان مشروعاً قبله .

تصرف في المشروع بالرفع ثم ينعدم أداء العبد باعتبار أنه لم يبق مشروعاً وليس للعبد ولاية الشرع ، والنهي تصرف في منع المخاطب من أداء ما هو مشروع في الوقت فيكون انعدام الأداء منه انتهاء عما نهى عنه ، ومقتضى النهي حرمة الفعل الذي هو أداء لوجوب الانتهاء فبقي المشروع مشروعاً كما كان ، ويصير الأداء فاسداً حراماً ؛ لأن فيه ترك الانتهاء الواجب بالنهي . وبيان هذا في قوله تعالى « ولا تقربا هذه الشجرة » فإنه كان تحريماً لفعل القربان ولم يكن تحريماً لعين الشجرة ، وكما لا يتصور تحريم قربان الشجرة بدون الشجرة لا يتحقق تحريم أداء الصوم في وقت ليس فيه صوم مشروع . وبهذا الحرف يتبين الفرق بين الأفعال الحسية والعقود الحكيمة والعبادات الشرعية ، فإنه ليس من ضرورة حرمة الأفعال الحسية انعدام التكون ، فقلنا تأثير التحريم في إخراجها من أن تكون مشروعة أصلاً وإلحاقها بما هو قبيح لعينه ، ومن ضرورة تحريم العقود الشرعية بقاء أصلها مشروعاً إذ لا تكون لها إذا لم تبق مشروعة ، وبدون التكون لا يتحقق تحريم فعل الأداء ، وكذلك في العبادات ، فكان في إبقاء المشروع مشروعاً مراعاة حقيقة النهي لا أن يكون تركاً للحقيقة كما قرره الخصم . يوضحه أن صفة الفساد للعقد لا يكون إلا عند وجود العقد فإن الصفة لا تسبق الموصوف ، وكذلك فساد المؤدى من الصوم لا يسبق الأداء ، ولا أداء إذا لم يبق مشروعاً ، فيه تبين أنه بقي مشروعاً والمشروعات لا تكون قبيحاً لعينه ، فعرفنا أن القبح لوصف اتصل به فصار به الأداء قبيحاً فاسداً ، إلا في موضع يتعذر الجمع بين صفة الحرمة وبقاء الأصل ، فحيث ينعدم ضرورة ويكون ذلك نسخاً من طريق المعنى في صورة النهي لا أن يكون نهياً حقيقة ولا ضرورة هنا . فالصوم والصلاة يستقيم أن يكون أصله مشروعاً مع كون الأداء حراماً كصوم يوم الشك والصلاة في وقت مكروه ، وكذلك العقود الشرعية بتصور بقاء أصلها مشروعاً مع حرمة مباشرة التصرف وفساده كالطلاق في حالة الحيض وفي الطهر الذي جامع فيه امرأته (١) .

وتقرر آخر أن النهي يوجب إعدام النهي عنه بفعل مضاف إلى كسب العبد

واختياره لأنه ابتلاء كالأمر ، وإنما يتحقق الابتلاء إذا بقي للعبد فيه اختيار ، حتى إذا انتهى معظماً لحرمة الناهي كان مثاباً عليه ، وإذا أقدم عليه تاركاً تعظيم حرمة الناهي كان معاقباً على إيجاده ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما هو مشروع ، فهذا تبين أن موجب النهي إنما يتحقق في العقود الشرعية والعبادات إذا كانت مشروعة بعد النهي ؛ فأما صفة القبح فهو ثابت بمقتضى النهي ، ولكن ثبوت المقتضى لتصحيح المقتضى لا لإبطاله ، وإذا انعدم المشروع بمقتضى صفة القبح ينعدم موجب النهي ، وبانعدامه يطل النهي فلا يجوز إثبات المقتضى على وجه يكون مبطلاً للمقتضى . والشافعي رحمه الله فعل ذلك فكان قوله فاسداً ، ونحن أثبتنا أصل النهي موجباً لالتهاء ، ثم أثبتنا المقتضى بحسب الإمكان على وجه لا يبطل به الأصل ولكن يثبت القبح والحرمة صفة لأداء العبد المشروع في الوقت ؛ فإن القبح إذا كان في وصف الشيء لا يعدم أصله كالإحرام بعد الفساد فإنه يبقى أصله وإن كان قبيحاً لمعنى اتصل بوصفه وهو الفساد ، والعذر الذي ذكره يرجع إلى تحقيق ما ذكرنا ، فإن فساد الإحرام بالجماع حكم ثابت شرعاً وإلى الشرع ولاية إعدام أصل الإحرام فلو كان من ضرورة صفة الفساد انعدام الأصل في المشروعات لكان الحكم بفساده شرعاً معدماً لأصله ؛ ألا ترى أن بسبب الردة ينعدم أصل الإحرام وإن كان ذلك من أعظم الجنايات ؛ لأن حبوط العمل بالردة حكم شرعي ، وبسبب الإحصار يتمكن من الخروج من الإحرام قبل أداء الأعمال وذلك جنابة من العبد^(١) ولكن جواز دفع ضرر استدامة الإحرام عن نفسه حكم شرعي فيتمكن به من الخروج قبل أداء الأعمال ، وكان ما بيناه نهاية في التحقيق ، ومراعاة الحقيقة موجب النهي ، وإثباتاً بمقتضاه بحسب الإمكان . وبهذا يتبين الفرق بين الأمر والنهي على ما استدلل به الخصم ؛ فإن مطلق الأمر يوجب حسن المأمور به لعينه ؛ لأنه طلب الإيجاد بأبلغ الجهات ، فتمام ذلك بالوجود حقيقة فكان في إثبات صفة الحسن بمقتضى الأمر على هذا الوجه تحقيق المأمور به ؛ فأما النهي فطلب الإعدام بأبلغ الجهات ، ولكن مع بقاء اختيار العبد فيه ليكون مبتلى كما في الأمر ، وحقيقة ذلك إنما يتكون به فيما هو مشروع ويبقى بعد النهي مشروعاً ،

(١) وفي الثمانية والهندية : العدو .

قيثبت مقتضاه على الوجه الذي يوجبه ما هو الموجب الأصلي فيه حقيقة ، وكما أن الأمور به لا يصير موجوداً بمقتضى الأمر لأنه ينعدم به معنى الابتلاء فكذلك النهى عنه لا ينعدم بمجرد النهى لتحقيق معنى الانتهاء^(١) وإذا لم ينعدم بقى مشروعاً لا محالة .

وبيان تخريج المسائل على هذا الأصل أن نقول : الصوم مشروع في كل يوم باعتبار أنه وقت اقتضاء الشهوة عادة ، والصوم منع النفس عن اقتضاء الشهوة لا بتغاء مرضاة الله تعالى ، ويوم العيد كسائر الأيام في هذا فكان الصوم مشروعاً فيه وبالنهى لم ينعدم هذا المعنى ، ثم النهى ليس لأنه صوم شرعى ولكن لما فيه من معنى رد الضيافة ، وإليه وقعت الإشارة في قوله عليه السلام « فإنها أيام أكل وشرب » وهذا المعنى باعتبار صفة اليوم وهو أنه يوم عيد فيثبت القبح في الصفة دون الأصل وهو أنه يكون حرام الأداء ، والمؤدى يكون عاصياً بارتكابه ما هو حرام ويبقى أصل الصوم مشروعاً في الوقت لأنه مشروع باعتبار أصل اليوم ولا قبح فيه ؛ ولهذا قلنا يصح التزامه بالنذر ، لأنه بالنذر يصير ملتزماً في ذمته ما هو عبادة مشروعة في الوقت ولا فساد في المشروع ، وذكر اليوم لبيان مقدار ما التزمه على ما بينا أن الوقت معيار للصوم ؛ ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله [إنه^(٢)] لا يلزمه بالشرع ، وإن^(٣) أفسده بعد الشروع لا يلزمه بالقضاء لأن الشروع أداء منه فيكون حراماً فاسداً فيكون^(٤) هذا مطالباً بالكف عنه شرعاً لا بإتمامه فلا يكون الإفطار جنابة منه على حق الشرع ولا يبنى في عهده حتى يحتاج إلى القضاء ، فأما بالنذر فلا يصير مرتكباً للحرام فيصح نذره ويؤمر بالخروج عنه بصوم يوم آخر وبه^(٥) يتم التحرز عن ارتكاب المحرم ، ولكن لو صام فيه خرج عن موجب نذره لأنه التزم المشروع في الوقت وتيقن أنه^(٦) أدى المشروع في الوقت إذا صام فيسقط عنه الواجب وإن كان الأداء فاسداً منه كمن نذر أن يعتق عبداً بعينه فعصى ذلك العبد أو كان أعمى يتأدى المنذور بإعناقه ولا فرق بينهما ، فالعبد مستهلك باعتبار

(١) وفي العثمانية والهندية : معنى في الابتلاء .

(٢) زيادة من العثمانية والهندية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : وإذا .

(٤) وفي العثمانية : ولكون .

(٥) وفي العثمانية والهندية : فيه .

(٦) وفي الهندية : بأنه .

وصفه [قائم باعتبار أصله ، والصوم في هذا الوقت مشروع باعتبار أصله فاسد الأداء باعتبار وصفه ^(١)] ولهذا لا يتأدى واجب آخر بصوم هذا اليوم ؛ لأن ذلك وجب في ذمته كاملاً وبصفة الفساد والحرمة في الأداء ينعدم الكمال ضرورة ، وعلى هذا الصلاة في الأوقات المكروهة ، فالأداء منهي لمعنى هو صفة الوقت وهو أنه وقت مقارنة الشيطان الشمس على ما ورد به الأثر فلا ينعدم أصل العبادة مشروعاً ^(٢) فيه ولكن يحرم الأداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالنذر ؛ لأن الصلاة عبادة معلومة بأركانها والوقت ظرف لها لا معيار فلا يصير مؤدياً بمجرد الشروع والمحرم هو الأداء ، ويتصور بهذا الشروع الأداء بدون صفة الحرمة بأن يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسداً كما لم يكن النذر فاسداً فيلزمه القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر ؛ لأن النهي باعتبار وصف الوقت الذي هو ظرف للأداء يمكن نقصاناً في الأداء والواجب في ذمته بصفة الكمال فلا يتأدى بالناقص إلا عصر يومه ؛ فإن الوجوب باعتبار ذلك الجزء الذي هو سبب وإنما يثبت الوجوب بصفة النقصان وقد أدى بتلك الصفة فسقط عنه الواجب ؛ وعلى هذا قلنا : البيع الفاسد يكون مشروعاً بأصله موجباً لحكمه وهو الملك إذا تأيد بالقبض ؛ لأن الشروع إيجاب وقبول من أهله في محله وبالشرط الفاسد لا يختل شيء من ذلك ؛ ألا ترى أن الشرط لو كان جائزاً لم يكن مبدلاً لأصله بل يكون مغيراً لوصفه ، والشرط الفاسد لا يكون معدماً لأصله أيضاً بل يكون مغيراً لوصفه فصار فاسداً ، وليس من ضرورة صفة الفساد فيه انعدام أصله لأن بالفساد يثبت صفة الحرمة ، وهذا السبب مشروع لإثبات الملك ، وملك اليمين مع صفة الحرمة يجتمع ، ألا ترى أن من اشترى أمة مجوسية أو مرتدة يثبت الملك له مع الحرمة ، وأن العصير إذا تخمر يبقى مملوكاً له مع الحرمة فلماذا أثبتنا في البيع ^(٣) الفاسد ما كان حراماً مستحق الدفع لفساد السبب ولم ينعدم به أصل المشروع بخلاف النكاح الفاسد فإنه ليس في النكاح إلا ملكاً ضرورياً يثبت به حل الاستمتاع ؛ ولهذا سمي ذلك الملك حلالاً في نفسه ، ومن ضرورة فساد السبب ثبوت صفة الحرمة ، وبين الحرمة

(١) زيادة من العثمانية والهندية .

(٢) وفي الهندية : مشروعة .

(٣) وفي الهندية والعثمانية : بالبيع .

وبين ملك النكاح منافاة فينعدم الملك ، ومن ضرورة انعدامه خروج السبب من أن يكون مشروعاً ؛ لأن الأسباب الشرعية تراد لأحكامها وثبوت النسب ووجوب المهر والعدة من حكم الشبهة لا من حكم^(١) أصل العقد شرعاً ، وهذا الكلام يتضح في النكاح بغير شهود ؛ فإن قوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بشهود » إخبار عن عدمه بدون هذا الشرط فيكون نفياً لانهياً ، بمنزلة قول الرجل لا رجل في الدار ؛ وكذلك في نكاح المحارم ؛ فإن النص الوارد فيه تحريم العين بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » إلى آخر الآية ولا يجتمع الحل والحرمة في محل واحد فكان ذلك نفياً للحل بالنكاح لانهياً ؛ وكذلك نكاح المعتدة فإن قوله تعالى : « والمحصنات من النساء » معطوف على قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » معناه : وحرمت المحصنات من النساء ، وذلك عبارة عن منكوحة الغير ومعتدة فيكون نفياً لانهياً ؛ وكذلك قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء »^(٢) فقد ظهر بالدليل أن الحرمة الثابتة بالمصاهرة^(٣) هي الثابتة بالنسب على أن تقوم المصاهرة مقام النسب في ذلك ، فكان تقديره : وحرمت عليكم ما نكح آباؤكم ، وتصير صورة النهي عبارة عنه مجازاً باعتبار هذا المعنى فكان نفياً كما هو موجب النسخ لانهياً ؛ وكذلك قوله عليه السلام : « لا تنكح الأمة على الحرة » فإنه إخبار فيكون نفياً للنكاح مع أن الدلالة قد قامت على أن الأمة من جملة المحرمات مضمومة إلى الحرة فإن الحل فيه على النصف من حل الحرة على ما نبينه في موضعه إن شاء الله تعالى ، ومن ضرورة حرمة الحل انتفاء النكاح المشروع فيه كما قررناه ؛ وعلى هذا عقد الربا فإنه نوع بيع ولكنه فاسد لا يخلل في ركنه بل لانعدام شرط الجواز وهو المساواة في القدر فكما أن بوجود شرط مفسد لا ينعدم أصل المشروع فكذلك بانعدام شرط مجوز لا ينعدم أصل المشروع وثبوت ملك حرام به كما اقتضاه مثل هذا السبب .

(١) وفي العثمانية : حكم انعقاد أصل العقد .

(٢) أو نقول لا يرد علينا قوله : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم » فإن ذلك لم يكن مشروعاً أصلاً بدليل سياق الآية فإنه قال « إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً » وما هذا شأنه لا يكون مشروعاً أصلاً وكلامنا في النهي بعد ما كان مشروعاً — كذا بهامش العثمانية .

(٣) أن الحرمة الثابتة بالمصاهرة باعتبار الجزئية كما أن الحرمة في السبب باعتبار الجزئية — كذا بهامش العثمانية .

فإن قيل قوله تعالى : « وَحَرَّمَ الرِّبَا » يوجب نفي أصله مشروعاً^(١) كقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » بل أولى لأنه أضاف هذا التحريم إلى نفسه ، وهناك الحرمة مضافة إلى الأم . قلنا الربا عبارة عن الفضل ، فمعنى قوله تعالى : « وَحَرَّمَ الرِّبَا » أى حرم اكتساب الفضل الخالى عن العوض بسبب التجارة ونحن ثبت هذه الحرمة ولكن بينا أنه ليس من ضرورة الحرمة فى ملك اليمين انتفاء أصل الملك ، وعلى هذا قلنا بيع العبد بالخمر فإن الخمر فاسد التقوم شرعاً ولم تنعدم به أصل المالية الثابتة فيه بالتمول فإن تموله ما فسد شرعاً لما فيه من عرضية التخلل إذ التمول للشيء عبارة عن صيائه وادخاره لوقت الحاجة وإمساك الخمر إلى أن يتخلل لا يكون حراماً شرعاً ، بمنزلة من أحرم^(٢) وله صيد فإن الصيد لا يكون متقوماً فى حق تصرفه حتى لا يتمكن من التصرف فيه ويكون محرّم العين فى حقه ولكن لا ينعدم أصل المالية فيه باعتبار ماله وهو ما بعد التحلل من الإحرام ؛ ولهذا اختلف العلماء فى جواز هذا البيع ، فمنهم من يقول هو جاز بالقيمة ولو قضى القاضى بهذا نفذ قضاؤه ، فإذا تبين أنه لم ينعدم ما هو ركن العقد قلنا نعتقد العقد موجباً حكمه فى محل يقبله وهو العبد ولا نعتقد موجباً للحكم فى محل لا يقبله وهو الخمر حتى لا يملك الخمر وإن قبضه بحكم العقد ، بخلاف البيع بالميتة والدم فإنه لا مالية فى الميتة والدم باعتبار الحال ولا باعتبار المال ، وكذلك جلد الميتة لا مالية فيه باعتبار الحال فإنه لو ترك كذلك فإنه يفسد وإنما تحدث فيه المالية بصنع مكتسب وهو الدباغة ؛ ولهذا اتفق العلماء على بطلان هذا العقد ، ولو قضى فاض بجوازه لم ينفذ قضاؤه ، فلانعدام ما هو ركن العقد لم ينعقد العقد ؛ لأن انعقاده شرعاً لا يكون بدون ركنه ، وعلى هذا جوزنا بيع الدهن الذى وقع فيه نجاسة لأن الدهن مال متقوم وبوقوع النجاسة فيه ما انعدم أصله ولا تغير وصفه إنما جاوره أجزاء النجاسة ولأجله حرم تناوله فيكون بمنزلة النهى الذى ورد لمعنى فى غير النهى عنه وهو غير متصل به وصفاً ، ومثل هذا النهى لا يمنع جواز العقد كما لا يمنع كمال العبادة ؛ ولهذا يتأدى الفرض بأداء الصلاة فى الأرض المغصوبة ،

(١) وفى العثمانية : شرعاً .

(٢) وفى العثمانية والهندية : يحرم .

موتأدى صوم الفرض في أيام الوصال إذا نواه ، لأن النهي بالمجاورة^(١) لا لمعنى الصل بالوقت الذى يؤدى فيه الصوم إلا أن الوصال لا يتحقق ؛ لأن الشرع أخرج زمان الليل من أن يكون وقتاً لركن الصوم وهو الإمساك باعتبار أن الإمساك فيه عادة فكان ذلك نسخاً استعير لفظ النهي له مجازاً ، ولا كلام في جواز ذلك إنما الكلام في موجب النهي حقيقة . ثم في البيع يمكن تمييز الدهن مما جاوره حكماً فيكون البيع متناولاً للدهن دون النجاسة وفي تناول لا يمكن تمييز الدهن مما جاوره فلا يحل تناوله ، فلهذا جاز بيع الثوب النجس ولا تجوز الصلاة فيه ؛ وعلى هذا قلنا العاصي في سفره^(٢) يترخص بالرخص ؛ لأن سبب الرخصة السير المديد وهو موجود بصفة الكمال لا قبح في أصله ولا في صفته وإنما القبح في معنى جاوره وهو قصده إلى قطع الطريق أو تمرد العبد على مولاه ؛ ألا ترى أنه إذا ترك قصده بقصد الحج خرج من أن يكون عاصياً ولم يتغير سفره وإنما تبدل قصده ، وكذلك العبد إذا لحقه إذن مولاه لم يتغير سفره وخرج من أن يكون عاصياً ، وعلى هذا قلنا في قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » إن هذا النهي لا بعدم أصل الشهادة للقاذف حتى ينعقد النكاح بشهادته ولكن يفسد أداؤه حتى يخرج من أن يكون أهلاً للعان لأن اللعان أداء وأداؤه فاسد بعد هذا النهي المطلق ؛ وعلى هذا قلنا الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لأن الزنا قبيح لعينه ، وحرمة المصاهرة ليست تثبت بالزنا ولا بالوطء الحلال بعينه إنما الأصل فيه الولد المخلوق من المائين وهو محترم مخلوق بخلق الله تعالى على أى وجه اجتمع المائان في الرحم كما قال تعالى : « ثم أنشأناه خلقاً آخر » فلا يتمكن فيه صفة القبح وتثبت الحرمة بطريق الكرامة له ثم تتعدى الحرمة إلى أطرافه وإلى أسباب خلقه ، فيقام السبب وهو الوطء في المحل الصالح^(٣) لحدوث الولد فيه مقام نفس الولد في إثبات الحرمة ، وما قام مقام غيره في إثبات حكم وإنما تراعى صلاحية السبب للحكم في الأصل لا فيما قام مقامه ، بمنزلة التراب فإنه قائم مقام^(٤) الماء في الطهارة

(١) وفي العثمانية : للمجاور .

(٢) وفي العثمانية : في السفر .

(٣) وفي العثمانية والهندية : في محل صالح .

(٤) وفي العثمانية والهندية : بمنزلة التراب قائم مقام .

وصلاحية السبب لهذا الحكم في استعمال الماء الذي هو الأصل لافي استعمال التراب فإنه تلويث ؛ ولهذا لم يكن وطء الميتة والإتيان في غير المأثى ووطء الصغيرة موجباَ الحرمة ، لأن قيام الوطاء مقام الولد في هذا الحكم باعتبار كون المحل محلاَ يخلق فيه الولد وذلك لا يوجد في هذه المواضع ؛ وعلى هذا قلنا في استيلاء الكفار على أموالنا إذا تم بالإحراز فهو موجب للملك ؛ لأن صفة الحرمة والقبح لهذا الفعل بواسطة العصمة في المحل وهذه الوسطة ثابتة من طريق الحكم في حقنا لافي حقهم فإنهم لا يعتقدون^(١) ذلك وولاية الإلزام منقطعة بانعدام ولايتنا عنهم في دار الحرب ؛ لأن هذه الوسطة هي العصمة الثابتة بالإحراز بدار الإسلام عندنا وقد انتهت هذه العصمة بانتهاء سببها حين أحرزوها بدارهم حتى إن في زمان الإحراز^(٢) لما كانت العصمة عن الاسترقاق بالحرية المتأكدة بالإسلام ولم تنته بالإحراز الموجود منهم فننا لا يملكون رقابنا ؛ وعلى هذا قلنا الغصب سبب موجب للملك عند تقرر الضمان ؛ لأنه قبيح بأنه غصب والمالك لا يثبت به وإنما يثبت الملك للغاصب بتملك المصوب منه بدله وهو القيمة عليه ، وهذا حكم شرعي لا قبح فيه ، بل فيه حكمة بالغة وهو التحرز عن فضل خال عن العوض سالم للمصوب منه شرعاً فإنه إذا اجتمع الأصل والبدل في ملكه يتحقق هذا المعنى فيه مع أن الملك إنما لا يبقى للمصوب منه ليم به شرط سلامة الضمان له فإن الضمان ضمان جبر وإنما يجبر الفائت لا القائم فكان انعدام ملكه في العين شرطاً لسلامة الضمان له وشرط الشيء تبعه فإنما تراعى صلاحية السبب في الأصل لافي التبع ، وفي المدير على هذا الطريق نقول : لما سلم الضمان للمصوب منه يجعل الأصل زائلاً عن ملكه حكماً لأن المدير محتمل لذلك ؛ ولهذا لو اكتسب هو كسباً ثم لم يرجع من إبقائه حتى مات كان ذلك الكسب للغاصب وإنما لم يثبت الملك للغاصب فيه صيانة لحق المدير ، والتدبير موجب حق العتق له عند^(٣) الموت ولهذا امتنع بيعه ، وفي القن بعد ما زال^(٤) ملك المصوب منه لا مانع

(١) وفي العثمانية : يعتقدون بالإثبات قال في هامعها أى يعتقدون اشتهاب أموال المسلمين .

(٢) وفي العثمانية والهندية : في رقاب الأحرار .

(٣) وفي العثمانية : عندنا .

(٤) لفظ : زال ساقط من العثمانية .

من دخوله في ملك الناصب الضامن وهذا أحق الناس به لأنه ملك عليه بدله ،
أو نقول في المدير لا يمكن أن يجعل الضمان بدلاً عن العين ، لأن من شرطه انعدام
ملكه في العين وهذا الشرط لا يمكن إيجاده بحق المدير ، فجعلنا الضمان ضمان الجناية
واجباً باعتبار الجناية على يده وهذا جائز عند الضرورة ولا ضرورة في القن فيجعل
بدلاً عن العين ؛ ولهذا قلنا لو أخذ القيمة بطريق الصلح بغير قضاء القاضي لا يملك
عليه المدير ويملك عليه القن . وهذا طريق ^(١) في تخريج جنس هذه المسائل .

فصل في بيان حكم الأمر والنهي في أضدادهما

قال رضى الله عنه : اعلم أن العلماء يختلفون فيهما جميعاً ، فنبين كل واحد منهما
على الانفراد ليكون أوضح .

أما بيان حكم الأمر فقد قال بعض المتكلمين : لا حكم للأمر في ضده . وقال
الجصاص رحمه الله : الأمر بالشئ يوجب النهى عن ضده سواء كان له ضد واحد
أو أضداد . وقال بعضهم : يوجب كراهة ضده ، والمختار عندنا أنه يقتضى كراهة
ضده ولا نقول إنه يوجبه أو يدل عليه مطلقاً . وحجة الفريق الأول أن الضد ^(٢)
مسكوت عنه والسكوت عنه لا يكون موجباً شيئاً ؛ ألا ترى أن التعليق بالشرط
لا يوجب نفي المعلق قبل وجود الشرط لأنه مسكوت عنه فيبقى على ما كان قبل التعليق
فهنا أيضاً الضد مسكوت عنه فيبقى على ما كان قبل الأمر . نقره أن الأمر فيما وضع
له لا يوجب حكماً فيما لم يتناوله النص إلا بطريق التعدية إليه بعد التعايل فلأن لا يوجب
حكماً في ضد ما وضع له كان أولى ، وعلى قول هؤلاء الذم والإثم على من ترك الائتثار
باعتبار أنه لم يأت بما أمر به . قال الجصاص رحمه الله : وهو قول قبيح فإن فيه قولاً
باستحقاق العبد العقوبة على ما لم يفعله واستحقاق العقوبة إنما هو باعتبار فعل فعله
العبد ، ثم إنه بنى مذهبه على أن الأمر المطلق يوجب الائتثار على الفور ، فقال : من
ضرورة وجوب الائتثار على الفور حرمة الترك الذي هو ضده والحرمة حكم النهى
فكان موجباً للنهى عن ضده بحكمه . يوضحه أن الأمر طالب الإيجاد للمأمور به على

(١) وفي الثمانية : وهذا هو الطريق .

(٢) وفي الثمانية والهندية : ضده .

أبلغ الجهات والاشتغال بضده لعدم ماوجب بالأمر وهو الإيجاد فكان حراماً منها
عنه لمقتضى حكم الأمر ؛ ولهذا يستوى فيه ما يكون ضد واحد أو أضداد ، فبأى ضد
اشتغل ينعدم ما هو المطلوب ؛ ألا ترى أنه إذا قال لغيره اخرج من هذه الدار سواء
اشتغل بالتعود فيها أو الاضطجاع أو القيام ينعدم ما أمر به وهو الخروج . وهذا هو
الحجة للفريق الثالث ، إلا أنهم يقولون حرمة الضد بهذا الطريق تثبت بواسطة حكم
الأمر فإنما ثبت أدنى الحرمة فيه ؛ لأن ما ثبت بطريق الدلالة لا يكون مثل الثابت
بالنص والثابت بالنص ثابت من كل وجه وهذا ثابت من وجه دون وجه لتحقيق
حكم الأمر ، ويكفى لذلك أدنى الحرمة ، بمنزلة حرمة تثبت بالهوى لمعنى فى غير النهى
عنه غير متصل بالنهى عنه فتثبت به الكراهة فقط .

ووجه القول المختار هذا الكلام أيضاً إلا أنا نقول ثبوت الحرمة بطريق الاقتضاء
هنا لأن طلب الوجود بالأمر يقتضى حرمة الضد ولا يثبت بدلالة النص إلا مثل ما هو
ثابت بالنص أو أقوى منه كالتنصيص على حرمة التأفيف بدليل حرمة الشتم ، لأن
فيه ذلك الأذى وزيادة ؛ فأما ما ثبت بطريق الاقتضاء فهو ثابت لأجل الضرورة
وإنما يثبت بقدر ما ترتفع به الضرورة ، ووجود أحد الضدين يقتضى انتفاء الضد
الآخر كالليل مع النهار فكان وجوب الأداء بالأمر مقتضياً نفي الضد ، وإنما حرم الضد
بهذا الاقتضاء ؛ فلهذا قلنا : إن الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده لا أن يكون موجباً
له أو دليلاً عليه . وما ذكره الجصاص أن مطلق الأمر يوجب الائتمار على الفور
دعوى منه ، وقد ذكرنا أن الرواية بخلاف ذلك . والجواب عما قاله الفريق الأول أن
الضد مسكوت عنه يتضح بالتقرير الذى قلنا فى وجه المختار ، وهو أن ثبوت كراهة
ضده بطريق الاقتضاء والمقتضى مسكوت عنه فإن ما يكون منصوباً عليه لا يكون
ثبوته بطريق الاقتضاء ، ولا خلاف بيننا وبينهم أن الاقتضاء طريق صحيح لإثبات
المقتضى وإن كان مسكوتاً عنه بعد أن يكون محتاجاً إليه ، وليس هذا نظير التعليق بالشرط
فإن ذلك يوجب وجود الحكم ابتداء عند وجود الشرط ، ومن ضرورة وجود الحكم عند
وجود الشرط ابتداء أن لا يكون موجوداً قبله ولكن انعدامه قبل وجود الشرط عدم
أصلى فلا يصير مضافاً إلى الوجود عند وجود الشرط نصاً ولا اقتضاء ؛ لأن عدم
الأصلى لا يستدعى دليلاً معدماً يضاف إليه ؛ وأما ههنا وجوب الإقدام على الإيجاد

يقتضى حرمة الترك والحرمة الثابتة بمقتضى الشيء تكون مضافاً إليه ، فجعلنا قوله ما يثبت من الحرمة وهو الموجب للكرهية مضافاً إلى الأمر اقتضاء .

وإذا تبين حكم الأمر فكذلك حكم النهي في ضده على هذه الأقاويل الأربعة . فالفرق الأول يقولون لا حكم له في ضده لأنه مسكوت عنه ، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم » فإنه لا يكون أمراً بضده وهو ترك قتل النفس إذ لو كان أمراً به لكان ترك قتل النفس مباشراً لفعل الطاعة وهو الإتيان بالأمر فإنه يكون مستحق الثواب الموعود للمطيعين ، وهذا قاسد .

وقال الجصاص رحمه الله : النهي عن الشيء يوجب ضده إن كان له ضد واحد وإن كان له أضداد فلا موجب له في شيء من أضداده ، وبين ذلك في الحركة والسكون ، فإن قول القائل لا تتحرك يكون أمراً بضده وهو السكون لأن للنهي عنه ضدّاً واحداً ، وقوله لا تسكن لا موجب له في ضده لأن له أضداداً وهي الحركة من الجهات الست فإن السكون ينعدم من أى جانب كانت الحركة فلا يتعين واحد من الأضداد مأموراً به بموجب النهي ، وإذا قل لغيره لا تقم فللنهي عنه أضداد من القعود والاضطجاع فلا موجب لهذا النهي في شيء من أضداده . قال لأن موجب النهي إعدام النهي عنه بأبلغ الوجوه ، وإذا كان له ضد واحد فمن ضرورة وجوب الإعدام الكف عن الإيجاد فيكون النهي موجباً ^(١) الأمر بالضد بحكمه . واستدل على ذلك بقوله تعالى : « ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » فإنه نهى عن الكتمان وهو موجب الأمر بالإظهار ولهذا وجب قبول قولها فيما تخبره ، لأنها مأمورة بالإظهار ، ونهى المحرم عن لس الخيط لا يكون أمراً بلس شيء عين من غير الخيط لأن للنهي عنه أضداداً هنا ، وبحكم النهي لا يثبت الأمر بجميع الأضداد وليس بعضها بأولى من البعض . يوضح الفرق بينهما أن مع التصريح بالنهي فيما له ضد واحد لا يستقيم التصريح بالإباحة في الضد ، فإنه لو قال نهيتك عن التحرك وأبحت لك السكون أو أنت بالخيار في السكون كان كلاماً مختلفاً ؛ لأن موجب النهي تحريم النهي عنه ومع تحريمه لا بتصور التخير في ضده لاستحالة انعدامها جميعاً وصفة الإباحة تقتضى

(١) وفي الثمانية : موجب الأمر .

التخير ، وبهذا يتبين فساد ما ذهب إليه الفريق الأول من أن الضد مسكوت عنه ، ولا تعويل على استدلالهم بالنهي عن قتل النفس ؛ لأننا نجعل ذلك بمنزلة التصريح بالكف عن قتل النفس لتحقيق موجب النهي ، والناس تكلموا في أن الأمر بالكف عن قتل النفس ما حكمه ؟ منهم من قال معنى الابتلاء لا يتحقق في مثل هذا لأن طبع كل واحد يحمله على ذلك ونيل الثواب في العمل بخلاف هوى النفس ليتحقق فيه الابتلاء .

قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه ينال به ثواب المطيعين عند قصد امتثال الأمر وإظهار الطاعة ، وهكذا تقول إذا ثبت ذلك بحكم النهي ، فأما إذا كان للنهي عنه أضداد يستقيم التصريح بالإباحة في جميع الأضداد بأن تقول لا تسكن وأبحت لك التحرك من أى جهة شئت ، فعرفنا أنه لا موجب لهذا النهي في شئ من الأضداد ، وقول من يقول بأن مثل هذا النهي يكون أمراً بأضداده يؤدي إلى القول بأنه لا يتصور من العبد فعل مباح أو مندوب إليه ، فإن النهي عنه محرم وأضداده واجب بالأمر الثابت بمقتضى النهي فكيف يتصور منه فعل مباح أو مندوب إليه ؟ وفي اتفاق العلماء على أن أقسام الأفعال التي يأتي بها العبد عن قصد أربعة : واجب ومندوب إليه ومباح ومحذور ، دليل على فساد قول هذا القائل .

وأما الفريق الثالث فيقولون : موجب النهي في ضده إثبات سنة تكون في القوة كالواجب ؛ لأن هذا أمر ثبت بطريق الدلالة فيكون موجبه دون موجب الثابت بالنص ، وعلى القول المختار يحتمل أن يكون مقتضياً هذا المقدار على قياس ما بينا في الأمر ، وكذلك إذا كان^(١) للنهي عنه أضداد فإنه يثبت هذا القدر من المقتضى في أى أضداده يأتي به المخاطب ؛ ولهذا قلنا بأن النهي عن لبس الخيط في حالة الإحرام يثبت أن السنة لبس الإزار والرداء ، وذلك أدنى ما يقع به الكفاية من غير الخيط . فأما قوله : « ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » فهو نسخ وليس بنهي بمنزلة قوله تعالى : « لا يحل لك النساء من بعد » وإنما كان هذا أمراً بالإظهار بواسطة أن السكتان لم يبق مشروعا وهو نظير قوله : « لا نكاح إلا بشهود » وقد

(١) وفي العثمانية والهندية : إن كان .

فيما يقتضي هذا المسمى فيما سبق ، فأما بيان فائدة الأصل المذكور في هذا الفصل
 هل مسائل الفقه أن نقول : لما كان الأمر مقتضياً كراهة الضد لم يكن ضده مقسماً
 للمباداة إلا أن يكون مفوتاً لما هو واجب بصيغة الأمر ولكن يكون مكروهاً في
 نفسه ؛ فإن المأمور بالقيام في الصلاة إذا قعد لا تفسد صلاته لأنه لم يفت بهذا
 الضد ما هو الواجب بالأمر وهو القيام إذا أتى به بعد القعود ولكن القعود
 مكروه في نفسه ، ولكون النهي مقتضياً في ضده ما بينا من صفة السنة فلما
 لا ينعدم بالضد ما هو موجب صيغة النهي ؛ فإن ركن العدة الامتناع من الخروج
 والتزوج ، ثبت ذلك بصيغة النهي ؛ قال تعالى : « ولا يخرجن » وقال :
 « ولا تعرموا عقدة النكاح » فإن فعلت ذلك لم ينعدم به مأمور ما هو ركن
 الاعتداد حتى تنقضي العدة ، بخلاف الكف في باب الصوم فإنه واجب بصيغة
 الأمر نصاً ، قال تعالى : « ثم آتموا الصيام إلى الليل » فينعدم الأداء بمباشرة الصد
 وهو الأكل ، وعلى هذا فلنا العدتان تنقضيان بعضي مدة واحدة ؛ لأن الكف
 في العدة ثابت بمقتضى النهي ولا يصاق فيما هو موجب النهي نصاً وهو التحريم ؛
 ولا يتحقق أداء الصومين في يوم واحد لصاق الوقت في ركن كل صوم وهو
 الكف إلى وقت فإنه ثابت بالأمر نصاً ولا ينحوق اجتماع الكفين في وقت واحد ،
 وعلى هذا قال أبو يوسف رحمه الله : من سجد في صلاته على مكان نجس ثم سجد
 على مكان طاهر حارت صلاته ؛ لأن المأمور به السجود على مكان طاهر ومباشرة
 الضد بالسجود على مكان نجس لا يفوت المأمور به فيكون مكروهاً في نفسه
 ولا يكون مفسداً للصلاة ، وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تفسد به الصلاة
 لأن تأدي المأمور به لما كان باعتبار المكان فما يكون صفة للمكان الذي يؤدي الفرض
 عليه يجعل بمنزلة الصفة له حكماً فيفسد هو كالحامل للنجاسة إذا سجد على مكان
 نجس والكف عن حمل النجاسة مأمور به في جميع الصلاة فيفوت ذلك بالسجود
 على مكان نجس ، كما أن الكف عن اقتضاء الشهوة لما كان مأموراً به في جميع وقت
 الصوم يتحقق الفوات بالأكل في جزء من الوقت فيه ، وعلى هذا قال أبو يوسف
 بترك القراءة في شمع من التطوع لا يخرج عن حرمة الصلاة ؛ لأنه مأمور بالقراءة
 في الصلاة وذلك نهى عن ضده اقتضاء ، فترك القراءة ما لم يكن مفوتاً للفرض

لا يكون مفسداً ، ومع احتمال أداء شفع آخر بهذه التحريم لا يتحقق فوات هذا
الفرض فتبقى التحريم صحيحة قابلة لبناء شفع آخر عليها وإن فسد أداء الشفع الأول
بترك القراءة . وقال محمد رحمه الله : القراءة فرض من أول الصلاة إلى آخرها حكماً ،
ولهذا لا يصلح الأئمة خليفة للقارىء وإن كان قد رفع رأسه من السجدة الأخيرة
وأتى بفرض القراءة في محلها ، وإذا كان مستديماً^(١) حكماً يتحقق فوات ما هو
الفرض بترك القراءة في ركعة فيخرج به من تحريم الصلاة . وقال أبو حنيفة
رحمه الله : كل شفع من التطوع صلاة على حدة ولهذا تفترض القراءة في كل ركعة من
الشفع عندنا كما تفترض في كل ركعة من الفجر إلا أن بترك القراءة في ركعة من
التطوع لا يفوت ما هو المأمور به من القراءة في الصلاة نصاً فلا تنقطع التحريم
وبترك القراءة في الركعتين يفوت ما هو الفرض قطعاً فيكون ذلك قطعاً للتحريم ،
وهكذا تقول في الفجر فإن بترك القراءة في ركعة يفسد الفرض ولكن لا تنحل
التحريم بل تنقلب تطوعاً في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الرواية
الأخرى يقول في التطوع احتمال بناء شفع آخر عليه قائم فإذا فعل ذلك كان الكل
في حكم صلاة واحدة ولا تنقطع التحريم بترك القراءة في ركعة منها ، ومثل هذا
الاحتمال غير موجود في الفجر حتى إن في ظهر المسافر لبقاء هذا الاحتمال بنية الإقامة
قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : لا تفسد بترك القراءة في ركعة منها حتى إذا
نوى الإقامة أتم صلاته وقضى ما ترك من القراءة في الشفع الثاني فيجزيه ذلك ، وعلى
هذا تقول إن بترك القراءة في التطوع في الركعتين جميعاً لا تنحل التحريم عنده
لاحتمال بناء شفع آخر عليه كما في فصل المسافر ولكنه يفسد لتحقيق فوات ما هو
فرض في هذه الصلاة ؛ فإنه وإن بنى الشفع الثاني على تحريمته لا يخرج به من أن
يكون الشفع الأول صلاة على حدة حقيقة وحكماً ، ولهذا لا يفسد الشفع الأول بفسد
يعترض في الشفع الثاني ، والمسائل التي تخرج على هذا الأصل يكثر تعدادها ،
والله أعلم .

(١) وفي الثمانية والهندية : مستديماً .

فصل في بيان أسباب الشرائع

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الأمر والنهى على الأقسام التى بينها لطلب أداء المشروعات ففها معنى الخطاب بالأداء بعد الوجوب بأسباب جعلها الشرع سبباً لوجوب المشروعات ، والوجوب هو الله تعالى حقيقة لا تأثير للأسباب فى الإيجاب بأنفسها ، والخطاب يستقيم أن يكون سبباً موجباً للمشروعات إلا أن الله تعالى جعل أسباباً آخر سوى الخطاب سبب الوجوب^(١) تيسيراً للأمر على العباد حتى يتوصل إلى معرفة الواجبات بمعرفة الأسباب الظاهرة ، وقد دل على ما بينا قوله تعالى : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » فإن الألف واللام^(٢) دليل على أن المراد أقيموا الصلاة التى أوجبتها عليكم بالسبب الذى جعلته سبباً لها وأدوا الزكاة الواجبة عليكم بسببها ، كقول القائل أد الثمن فإنما^(٣) يفهم منه الخطاب بأداء الثمن الواجب بسببه وهو البيع .

ثم أصل الوجوب فى المشروعات خبر لا صنع للعبد فيه ولا اختيار ؛ فإن الوجوب هو الله تعالى تعبد العباد بما أوجبها عليهم ، فكما لا صنع لهم فى صفة العبودية الثابتة عليهم لا صنع لهم فى أصل الوجوب ، وباعتبار الأسباب التى جعلها الشرع سبباً لا اختيار لهم فى أصل الوجوب أيضاً ، كما أنه لا اختيار لهم فى السبب ، فأما وجوب الأداء الثابت بالخطاب لا ينفك عن اختيار يكون فيه للعبد عند الأداء ، وبه يتحقق معنى العبادة والابتلاء فى المؤدى ، وهذا لأن التكليف بقدر الوسع شرعاً ، وأصل الوجوب يثبت بتقرر السبب مع انعدام الخطاب بالأداء الثابت بالأمر والنهى ، فإن من مضى عليه وقت الصلاة وهو نائم تجب عليه الصلاة حتى يؤدى الفرض إذا أثبتته ، فالخطاب موضوع عن النائم ، وكذلك المنمى عليه إذا لم يبق لتلك الصفة أكثر من يوم وليلة أو المجنون إذا لم زدد جنونه على يوم وليلة يثبت حكم وجوب الصلاة

(١) سبب الوجوب يوجب شغل الدمة والخطاب يوجب فراغ الدمة فأنى يتعدان — هامش الثمانية .

(٢) وفى الثمانية والهندية : بالألف واللام .

(٣) وفى الهندية : فإنه ، وفى الثمانية : إنما .

في حقه حتى يلزمه القضاء والخطاب موضوع عنه ، ألا ترى أن المجنون أو المغمى عليه لو كان كافراً فكما^(١) أفاق أسلم لم تلزمه قضاء الصلوات لما لم يثبت الوجوب في تلك الحالة في حقه لانعدام الأهلية ؛ فإن الأسباب إنما توجب على من يكون أهلاً للوجوب عليه ، وكذلك المغمى عليه في جميع شهر رمضان أو المجنون في بعض الشهر يثبت الوجوب في حقهما حتى يجب القضاء بعد الإفاقة والخطاب موضوع عنهما ، وكذلك الزكاة على أصل الخصم تجب على الصبي والمجنون والخطاب موضوع عنهما ، وبالاتفاق يجب عليهما العشر وصدقة الفطر ، وكذلك يجب عليهما حقوق العباد عند تحقق الأسباب منهما^(٢) أو من الولي على سبيل النيابة عنهما كالصداق الذي يلزمهما بتزويج الولي إياهما ، والعتق الذي يستحقه القريب عليهما عند دخوله في ملكهما بالإرث وإن كان الخطاب موضوعاً عنهما .

إذا تقرر هذا فنقول : الأسباب التي جعلها الشرع موجبات للمشروعات هي الأسباب التي تضاف المشروعات إليها وتعلق بها شرعاً ؛ لأن إضافة الشيء إلى الشيء في الحقيقة تدل على أنه حادث به كما يقال : كسب فلان أي حدث له باكتسابه ، وقد يضاف إلى الشرط مجازاً أيضاً على معنى أن وجوده يكون عند وجود الشرط ولكن المعتبر هو الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز ، وتعلق الشيء بالشيء يدل على نحو ذلك ، فحين رأينا إضافة الصلاة إلى الوقت شرعاً وتعلقها بالوقت شرعاً أيضاً حتى تتكرر بتكررها مع أن مطلق الأمر لا يوجب التكرار وإن كان معلقاً بشرط ، ألا ترى أن الرجل إذا قال [لغيره^(٣)] تصدق بدينهم من مالي لدلوك الشمس لا يقتضي هذا الخطاب التكرار ، ورأينا أن وجوب الأداء الثابت بقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » غير مقصور على المرة الواحدة ، ثبت أن تكرار الوجوب باعتبار تجديد السبب بدلوك الشمس في كل يوم ، ثم وجوب الأداء مرتب عليه^(٤) بحكم هذا الخطاب ، وحرف اللام في قوله تعالى : « لدلوك الشمس » دليل على تعلقها بذلك الوقت ، كما يقال تأهب للشتاء وتطهر للصلاة ولم يتعلق بها وجوداً

(١) وفي الهندية : فلما .

(٢) وفي هامش العثمانية : أي بالإتلاف .

(٣) زيادة من العثمانية .

(٤) وفي الهندية : يترتب عليه .

عندها ، فمرفنا أن تعلق الوجوب بها يجعل الشرع ذلك الوقت سبباً لوجوبها^(١) ، فنقول : وجوب الإيمان بالله تعالى كما هو بأسمائه وصفاته بإيجاب الله ، وسببه في الظاهر الآيات الدالة على حدث العالم لمن وجب عليه ، وهذه الآيات غير موجبة لداتها ، وعقل من وجب عليه غير موجب عليه أيضاً ولكن الله تعالى هو الموجب بأن أعطاه آلة يستدل بتلك الآلة على معرفة الواجب ، كمن يقول لغيره هالك السراج فإن أضاء لك الطريق فاسلكه كان الموجب للسلوك في الطريق هو الأمر بذلك لا الطريق بنفسه ولا السراج ، فالمقل بمنزلة السراج والآيات الدالة على حدث العالم بمنزلة الطريق ، والتصديق من العبد والإقرار بمنزلة السلوك في الطريق فهو واجب بإيجاب الله تعالى حقيقة ، وسببه الظاهر الآيات الدالة على حدث العالم ولهذا تسمى علامات ، فإن العلم للشيء لا يكون موجباً لنفسه ، ولا نمنى أن هذه الآيات توجب وحدانية الله تعالى ظاهراً أو حقيقة ، وإنما نمنى أنها في الظاهر سبب لوجوب التصديق والإقرار على العبد ، ولكون هذه الآيات دأمة لا نحتمل التغير بحال إذ لا يتصور للمحدث أن يكون غير محدث في شيء من الأوقات فكان فرضية الإيمان بالله تعالى دائماً بدوام سببه غير محتمل للنسخ والتبديل بحال ، ولهذا صححنا إيمان الصبي العاقل ؛ لأن السبب متقرر في حقه والخطاب بالأداء موضوع عنه بسبب الصبا ؛ لأن الخطاب بالأداء يحتمل السقوط في بعض الأحوال ولكن صحة الأداء باعتبار تقرر السبب الموجب لا باعتبار وجوب الأداء ، كالبيع بثمن مؤجل سبب لجواز أداء الثمن قبل حلول الأجل وإن لم يكن الخطاب بالأداء متوجهاً حتى يحل الأجل ، والمسافر إذا صام في شهر رمضان كان صحيحاً منه فرضاً لتقرر السبب في حقه وإن كان الخطاب بالأداء موضوعاً عنه قبل إدراك عدة من أيام آخر ، وهذا لأن صحة الأداء تكون بوجود ما هو الركن ممن هو أهل والركن هو التصديق والإقرار ، والأهلية لذلك لا تنعدم بالصبا ، فبعد ذلك بامتناع صحة الأداء^(٢) لا يكون إلا بحجر شرعى ، والقول بالحجر لأحد عن الإيمان بالله تعالى محال ، فأما الصلاة فواجبة بإيجاب الله تعالى بلا شبهة ، وسبب^(٣) وجوبها

(١) أى لا توجد الصلاة عند دلوك الشمس لا محالة فيكون تعليق الصلاة بدلوك الشمس تعلق الوجوب دون الوجود هاشم العثمانية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : فبعد ذلك امتناع صحة الأداء .

(٣) وفي العثمانية والهندية : وجعل سبب .

في الظاهر هو الوقت في حقنا وأمرنا بأدائها بقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » أي لوجوبها بدلوك الشمس ، والدليل عليه أنها تنصب إلى الوقت شرعاً ، فيقال فرض الوقت وصلاة الفجر والظهر ، وإنما يضاف الواجب إلى سببه ، وكذلك بتكرر الوجوب بتكرر الوقت ، والخطاب لا يوجب التكرار وهي لا تضاف إلى الخطاب شرعاً وليس هنا سوى الوقت والخطاب ، فتبين بهذا أن الوقت هو السبب ولهذا لا يجوز تعجيلها قبل الوقت ويجوز بعد دخول الوقت مع تأخير لزوم الأداء بالخطاب إلى آخر الوقت .

فإن قيل : لا يفهم من وجوب العبادة شيء سوى وجوب الأداء ولا خلاف أن وجوب الأداء بالخطاب فما الذي يكون واجباً بسبب الوقت ؟ قلنا : الواجب بسبب الوقت ما هو المشروع نفلاً في غير الوقت الذي هو سبب للوجوب ، وبيان هذا في الصوم فإنه مشروع نفلاً في كل يوم وجد الأداء أو لم يوجد ، وفي رمضان يكون مشروعاً واجباً بسبب الوقت سواء وجد خطاب الأداء بوجود شرطه وهو التمكن من الأداء أو لم يوجد ، ألا ترى أن من كان مغمى عليه أو نائماً في وقت الصلاة ثم أفاق بعد مضي الوقت يصير مخاطباً بالأداء لوجوبها عليه لوجود السبب وهو الوقت ولو كان هذا المغمى عليه أو النائم غير بالغ ثم بلغ بعد مضي الوقت ثم أفاق واتبه لم يكن عليه قضاؤها وقد صار مخاطباً عند الإفاقة في الموضعين بصفة واحدة ولكن لما انعدمت الأهلية عند وجود السبب لم يثبت الوجوب في حقه ، فلما وجدت الأهلية في الفصل الأول ثبت الوجوب ، ومن باع بثمن مؤجل فالثمن يجب بنفس العقد والخطاب بالأداء متأخر إلى مضي الأجل فهذا مثله .

وسبب وجوب الصوم شهود الشهر في حال قيام الأهلية ولهذا أضيف إلى الشهر شرعاً ويتكرر بتكرر الشهر ولم يجب الأداء قبل وجود الشهر وجاز بعد وإن كان الأداء^(١) متأخراً كما في حق المريض والمسافر ، فإن الأمر بالأداء في حقهما بعد إدراك عدة من أيام أخر ، والوجوب ثابت في الشهر بتقرر سببه حتى لو صاماً كان ذلك فرضاً ، ألا ترى أن من كان مسافراً في رمضان غير بالغ ثم صار مقياً بعد ما بلغ

(١) وفي العمانية : الخطاب بالأداء .

خارج رمضان لا يلزمه الصوم ، ولو كان بالغاً في رمضان مسافراً لزمه الأداء إذا صار مقياً وحالها عند الإقامة بصفة واحدة ، فعرفنا^(١) أن الوجوب ثبت في حق أحدهما بتقرسيبه دون الآخر . وبيان ما قلنا في قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » معناه : فليصم فيه ؛ لأن الوقت ظرف للصوم وإنما يفهم من هذا فليصم فيه الصوم الواجب بشهوده ؛ ولهذا ظن بعض المتأخرين^(٢) ممن صنف في هذا الباب أن سبب الوجوب أيام الشهر دون الليالي ؛ لأن صلاحية الأداء مختص بالأيام .

قال رضى الله عنه : وهذا غلط عندى بل في السببية للوجوب الأيام والليالي سواء ؛ فإن الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الأيام والليالي وإنما جعله الشرع سبباً لإظهار فضيلة هذا الوقت وهذه الفضيلة ثابتة لليالي والأيام جميعاً ، والرواية محفوظة في أن من كان مفقاً في أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم أفاق يلزمه القضاء ، ولو لم يتقرر السبب في حقه بما شهد من الشهر في حالة الإفاقة لم يلزمه القضاء [وكذلك المجنون إذا أفاق في ليلة من الشهر ثم جن قبل أن يصبح ثم أفاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء^(٣)] والدليل عليه أن نية أداء الفرض تصح بعد دخول الليلة الأولى بغروب الشمس قبل أن يصبح ، ومعلوم أن نية أداء الفرض قبل تقرر سبب الوجوب لا يصح ، ألا ترى أنه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته ، وأيد ما قلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته » فإنه نظير قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » وقد بينا في الصلاة أن في تقرر الوجوب بتقرر السبب لا يعتبر التمكن بالأداء ؛ فإن من أسلم في آخر الوقت بحيث لا يتمكن من أداء الصلاة في الوقت يلزمه فرض الوقت فهنا وإن لم يثبت التمكن من الأداء بشهود الليل يتقرر سبب الوجوب ولكن بشرط احتمال الأداء في الوقت^(٤) ؛ ولهذا لو أسلم في آخر يوم من رمضان قبل الزوال أو بعده لم يلزمه الصوم وإن أدرك جزءاً من الشهر ؛ لأنه ليس هنا معنى احتمال الأداء في الوقت ، وقد قررنا هذا فيما سبق .

(١) وفي الهندية : عرفنا .

(٢) أراد به القاضي الإمام أبازيد — هامش العثمانية .

(٣) زيادة من العثمانية والهندية .

(٤) احتمال أداء الصلاة في آخر الوقت ثابت عقلاً بتوقف الشمس — هامش العثمانية .

وسبب وجوب الحج البيت ولهذا يضاف إليه شرعاً ، قال الله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ولهذا لا يتكرر بتكرر وقت الأداء ؛ لأن ما هو السبب غير متجدد ، فأما الوقت فهو شرط جواز الأداء وليس بسبب للوجوب ولا يقال بدخول شوال يدخل الوقت ويتأخر الأداء إلى يوم عرفة ، فعرفنا أن الوقت سبب للوجوب إذ لو لم يكن سبباً له لم يكن إضافة الوقت إليه مفيداً ويقال أشهر الحج كما يقال وقت الصلاة ، فعرفنا أنه سبب فيه ، وهذا لأن عندما يجوز الأداء كما دخل شوال ، ولكن هذه عبادة تشتمل على أركان بعضها مختص بوقت ومكان وبعضها لا يختص ، فما كان مختصاً بوقت أو مكان لا يجوز في غير ذلك الوقت كما لا يجوز في غير ذلك المكان وما لم يكن مختصاً بوقت فهو جائز في جميع وقت الحج ، حتى إن من أحرم في رمضان وطاف وسعى لم يكن سعيه معتداً به من سعى الحج حتى إذا طاف للزيارة يوم النحر تلزمه إعادة السعى ، ولو كان طاف وسعى في شوال كان سعيه معتداً به حتى لا يلزمه إعادته يوم النحر ؛ لأن السعى غير مؤقت فجاز أدائه في أشهر الحج ، وأما^(١) الوقوف موقت فلم يجوز أدائه قبل وقته كما لا يجوز أداء طواف الزيارة يوم عرفة لأنه موقت بيوم النحر ، وكما لا يجوز رمي اليوم الثاني في اليوم الأول ، وهو نظير أركان الصلاة فإن السجود ترتب على الركوع فلا يعتد به قبل الركوع ، ولا يدل ذلك على أن الوقت ليس بوقت الأداء ، وبهذا تبين أن الوقت ليس بسبب للوجوب ولكنه شرط جواز الأداء ووجوب الأداء فيه ، وكذلك الاستطاعة بالمال ليس بسبب للوجوب فإن هذه عبادة بدنية وإنما كان البيت سبباً لوجوبها لأنها عبادة هجرة وزيارة تعظيماً لتلك البقعة فلا يصلح المال سبباً لوجوبها ولا هو شرط لجواز الأداء أيضاً ، فالأداء من الفقير صحيح وإن كان لا يملك شيئاً وإنما المال شرط وجوب الأداء فإن السفر الذي يوصله إلى الأداء لا يتهيأ له بدون الزاد والراحلة إلا بخرج عظيم والخرج مدفوع ، فعرفنا أن المال شرط وجوب الأداء وهو نظير عدة من أيام أخر في باب الصوم [في حق المسافر^(٢)] فإنه شرط

(١) وفي الهدية : فأما .

(٢) زيادة من العنابية .

وجوب الأداء حتى كان الأداء جائزاً قبله ، ولا يتكرر وجوب الأداء ~~بمجرد~~ الأيام ، وهنا أيضاً لا يتكرر وجوب الأداء بتجدد ملك الزمان والراحلة ، فمما أنه شرط لوجوب الأداء .

وسبب وجوب الطهارة الصلاة فإنها تضاف إليها شرعاً ، فيقال تطهر للصلاة ، فأما الحدث فهو شرط وجوب الأداء بالأمر وهو قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم » الآية ، لا أن يكون سبباً للوجوب ، وكيف يكون سبباً [للوجوب ^(١)] وهو ناقض للطهارة ؟ فما كان مزيلاً للشيء رافعاً له لا يصلح سبباً لوجوبه ولهذا جاز الأداء بدونه ^(٢) ، وكان الوضوء على وضوء بوراً على نور ، ولا يجب الأداء مع تحقق الحدث بدون وجوب الصلاة ؛ فإن الجنب إذا حاضت لا يجب عليها الاعتسال ما لم تطهر لأنه ليس عليها وجوب الصلاة ، وبهذا تبين أن الطهارة ليست بعبادة مقصودة ولكنها شرط الصلاة وما يكون شرطاً للشيء يتعلق به صحته ، ووجوبه بوجوب الأصل بمنزلة استقبال القبلة فإن وجوبه بوجوب الصلاة والشهود في باب النكاح ثبوتها بثبوت النكاح لكون الشهود شرطاً في النكاح .

وسبب وجوب الزكاة المال بصفة أن يكون نصاباً نامياً ، ألا ترى أنه يضاف إلى المال وأنه يتضاعف بتضاعف النصب في وقت واحد ولكن الوجوب بواسطة غنى المالك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى ^(٣) » والغنى لا يحصل بأصل المال ما لم يبلغ مقداراً وذلك في النصاب شرعاً ، والوجوب بصفة اليسر ولا يتم ذلك إلا إذا كان المال نامياً ولهذا يضاف إلى سبب النماء أيضاً فيقال زكاة الساعة وزكاة التجارة ، فأما مضي الحول فهو شرط لوجوب الأداء من حيث أن النماء لا يحصل إلا بمضي الزمان ولهذا جاز الأداء بعد كمال النصاب قبل حولان الحول وجواز الأداء لا يكون قبل تقرر سبب الوجوب حتى لو أدى قبل كمال النصاب لم يجز .

فإن قيل : الزكاة يتكرر وجوبها في مال واحد باعتبار الأحوال ، ويتكرر الشرط لا يتجدد الواجب ؟ قلنا : ليس كذلك ^(٤) بل يتكرر الوجوب بتجدد النماء الذي هو وصف

(١) زياده من العثمانية .

(٢) أي جاز أداء الوضوء بدون الحدث — هامش العثمانية .

(٣) الطهر صلة وتقديره لا صدقة إلا عن غنى — هامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية والهندية : لا كذلك .

للمال وباعتباره يكون المال سبباً للوجوب ؛ فإن لمضى كل حول تأثيراً في حصول التمام المطلوب من عين السائمة بالنحو والنسل ، والمطلوب من ربح عروض التجارة زيادة القيمة . وسبب وجوب صدقة الفطر على المسلم الغنى رأس يمونه بولايته عليه ؛ ولهذا يضاف إليه فيقال صدقة الرأس ، ويتضاعف الواجب بتعدد الرؤوس من الأولاد الصغار والمالك ، وإنما عرفنا هذا بقوله عليه السلام : « أدوا عن كل حر وعبد » وقال عليه السلام : « أدوا عن تموتون ^(١) » وحرف عن الانتزاع ؛ فأما أن يكون المراد طريق الانتزاع بالوجوب على الرأس ، ثم أداء الغير عنه وهذا باطل ؛ فإنه لا يجب على الكافر والرقيق والفقير والصغير ، فعرفنا أن المراد انتزاع الحكم عن سببه وفيه تنصيص على أن الرأس بالصفة التي قلنا هو السبب الموجب للوجوب ، وأما الفطر فهو شرط وجوب الأداء والإضافة إليه بطريق المجاز على معنى أن الوجوب عنده يكون ، وإنما جعلنا الفطر شرطاً والرأس سبباً مع وجود الإضافة إليهما لأن تضاعف الواجب بتعدد الرؤوس دليل محكم على أنه سبب والإضافة دليل محتمل ، فقد بينا أن الإضافة قد تكون إلى الشرط مجازاً ، ولأن التنصيص على المثبوت دليل على أن سبب الوجوب الرأس دون الفطر ، فالمثبوت إنما يجب عن الرؤوس ^(٢) ؛ ولهذا اشتمل هــ الواجب على معنى المثبوت وعلى معنى العبادة لأن صفة الغنى فيمن يجب عليه الأداء يعتبر لوجوب الأداء وذلك دليل كونه عبادة ، وصفة المثبوت في المؤدى دليل على أنه بمنزلة النفقة ، وجواز الأداء قبل الفطر دليل على أن الفطر ليس بسبب في وجوب الأداء ^(٣) بشهود وقت الفطر في حق من لا يؤدي ^(٤) الصوم أصلاً دليل على أن الفطر شرط وجوب الأداء ؛ فإن الكافر إذا أسلم ليلة العيد أو الصبي بلغ أو العبد عتق يلزمه الأداء بطولع الفجر من يوم الفطر ؛ وهذا لو أسلم بعد طلوع الفجر لم يلزمه وإن أدرك اليوم ؛ لأن وقت الفطر عن رمضان في حق وجوب الصدقة عند طلوع الفجر ، فإذا انعدمت الأهلية عند ذلك لم يجب الأداء ، وتكرر الوجوب

(١) مثواه المعنى ما يكون سبباً لبقاء ذلك الشيء — هاشم العثمانيه .

(٢) وفي العثمانيه : على الرؤوس .

(٣) وفي العثمانيه : وجوب الأداء .

(٤) وفي العثمانيه : من لم يؤدي .

بتكرر الفطر في كل سنة بمنزلة تكرر وجوب الزكاة بتكرر الحول ؛ فإن الوصف الذي لأجله كان الرأس موجباً وهو المثونة يتجدد بمضى الزمان ، كما أن النماء الذي لأجله كان المال سبباً للوجوب يتجدد بتجدد الحول .

وسبب وجوب العشر الأرض النامية باعتبار حقيقة النماء ، وسبب وجوب الخراج الأرض النامية باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة ؛ ولهذا لو اصطلم الزرع آفة لم يجب العشر ولا الخراج ؛ ولهذا لم يجتمع العشر والخراج بسبب أرض واحدة بحال ؛ لأن كل واحد منهما مثونة الأرض النامية إلا أن العشر الواجب جزء من لنماء فلا بد من حصول النماء ليثبت حكم الوجوب في محله بسببه ، ولهذا كان العشر معنى المثونة ومعنى العبادة ، فباعتبار أصل الأرض هو مثونة لأن تملك لأرض سبب لوجوب مثونة شرعاً وباعتبار كون الواجب جزءاً من النماء فيه معنى لعبادة بمنزلة الزكاة ، وفي الخراج معنى المثونة باعتبار أصل الأرض ، ومعنى المذلة اعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة ، فلاشتغال بالزراعة مع الإعراض عن الجهاد سبب للمذلة على ما روى أن النبي عليه السلام رأى شيئاً من آلات الزراعة في دار قال « ما دخل [هذا]^(١) بيت قوم إلا ذلوا » ولهذا يتكرر وجوب العشر بتجدد لخارج لتجدد الوصف وهو النماء ولا يتكرر وجوب الخراج في حول واحد بحال ، لهذا حاز تعجيل الخراج قبل الزراعة ولم يجر تعجيل العشر لأن الأرض باعتبار حقيقة النماء توجب العشر وذلك لا يتحقق قبل الزراعة ؛ ولهذا أوجب أبو حنيفة حقه الله العشر في قليل الخارج وكثيره وفي كل ما يستنبت في الأرض مما له ثمرة قية وما لبست له ثمرة باقية سواء ؛ لأن الوجوب باعتبار صفة النماء ولا معتبر بصفة الغنى فيمن يجب عليه باعتبار^(٢) النصاب لأجله^(٣) .

وسبب وجوب الجزية الرأس باعتبار صفة معلومة ، وهو أن يكون كافراً حراً بنية صالحة للقتال ؛ ولهذا يضاف إليه فيقال : جزية الرأس ، ويتكرر الوجوب

(١) زيادة من العناية والهدية .

(٢) وفي العناية : باعتبار .

(٣) أي لأجل الغنى وأنه ليس بعسرط - هامش العناية

بتكرّر^(١) الحول بمنزلة تكرّر وجوب الزكاة ؛ فإن المعنى الذى كان الرأس سبباً موجباً باعتبار نصرته القتال ، وهذا لأن أهل الذمة يصيرون منا داراً ، والقتال^(٢) بنصرة الدار واجب على أهلها ، ولا تصلح أبدانهم لهذه النصرة ليلهم إلى أهل الدار المعادية لدارنا اعتقاداً فأوجب عليهم فى أموالهم جزية عقوبة لهم على كفرهم ، وخلفاً عن النصرة التى قامت بإصرارهم على الكفر فى حقنا ، ولهذا تصرف إلى المجاهدين الذين يقومون بنصرة الدار ، وهذه النصرة يتجدد وجوبها بتجدد الحاجة فى كل وقت ؛ فكذلك^(٣) ما كان خلفاً عنها بتجدد وجوبها ، إلا أنه لا نهاية للحاجة إلى المال فيعتبر الوقت لتجدد الوجوب كما يعتبر فى الزكاة .

وسبب وجوب العقوبات ما يضاف إليه نحو الزنا للرجم والجلد ، والسرقة للقطع ، وشرب الخمر والقذف للحد ، والقتل العمد للقصاص .

وسبب وجوب الكفارات التى هى دائرة بين العقوبة والعبادة ما يضاف إليه من سبب متردد بين الحظر والإباحة نحو اليمين المعقودة على أمر فى المستقبل إذا حث فيها ، والظهار عند العود ، والفطر فى رمضان بصفة الجنابة ، والقتل بصفة الخطأ .

فأما سبب المشروع من المعاملات فهو تعلق البقاء المقدور بتعاطيها ، وبيان ذلك أن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى قيام الساعة ، وهذا البقاء إنما يكون ببقاء الجنس^(٤) وبقاء النفس ؛ فبقاء الجنس بالتناسل ، والتناسل بإتيان الذكور الإناث فى موضع الحرث ، والإنسان هو المقصود بذلك ، فشرع لذلك^(٥) التناسل طريقاً لافساد فيه ولا ضياع ، وهو طريق الازدواج بلا شركة ، فى التغالب فساد العالم ، وفى الشركة ضياع الولد^(٦) لأن الأب إذا اشتبه يتعذر إيجاب مئونة الولد عليه ، وبالأُمهات عجز عن اكتساب ذلك بأصل الجيلة فيضيع الولد ، وبقاء النفس إلى أجله إنما يقوم بما تقوم

(١) وفى العثمانية : يتجدد .

(٢) وفى العثمانية : القيام .

(٣) وفى العثمانية : وكذا ، وفى الهندية : فذلك .

(٤) أراد بالجنس الأولاد وبالنفس الآباء — هامش العثمانية .

(٥) وفى العثمانية : لهذا .

(٦) لفظ (الولد) ساقط من العثمانية والهندية .

به المصالح للمعيشة وذلك بالمال ، وما يحتاج إليه كل واحد لكفايته لا يكون حاصلًا في يده وإنما يتمكن من تحصيله بالمال ، فشرع سبب اكتساب المال وسبب اكتساب ما فيه كفاية لكل واحد وهو التجارة عن تراض لما في التغالب من الفساد والله لا يحب الفساد ، ولأن الله تعالى جعل الدنيا دار محنة وابتلاء ، كما قال تعالى : « إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاجٍ نَبْتَلِيهِ » والإنسان الذي هو مقصود غير مخلوق في الدنيا لنيل اللذات وقضاء الشهوات بل للعبادة التي هي عمل بخلاف هوى النفس ، قال الله تعالى : « وما خلقت الجنَّ والإِنسَ إلا ليعبدون » فعرفنا أن ما جعل لنا في الدنيا من اقتضاء الشهوات بالأكل وغير ذلك ليس لعين اقتضاء الشهوة بل لحكم آخر^(١) وهو تعلق البقاء المقدور بتماطيها ، إلا أن في الناس مطيعاً وعاصياً ، فالمطيع يرغب فيه لا لقضاء الشهوة بل لاتباع الأمر ، والعاصي يرغب فيه لقضاء شهوة النفس فيتحقق البقاء المقدور بفعل الفريين ، وللمطيع الثواب باعتبار قصده إلى الإقدام عليه ، والعاصي مستوجب للمقاب باعتبار قصده في اتباع هوى النفس الأمارة بالسوء ، تبارك الله الحكيم الخبير القدير ، هو مولانا ، فنعلم المولى ونعم النصير .

فصل في بيان المشروعات من العبادات وأحكامها

قال رحمه الله : هذه المشروعات تنقسم على أربعة أقسام : فرض وواجب وسنة ونفل . فالفرض اسم لمقدر شرعا لا يحتمل الزيادة والنقصان ، وهو مقطوع به لكبريه ثابتاً بدليل موجب للعلم قطعاً من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع ، وفي الاسم ما يدل على ذلك كله ؛ فإن الفرض لغة التقدير ، قال الله تعالى : « فنصف ما فرضتم » : أي قدرتم بالنسمية ، وقال تعالى : « سورة أنزلناها وفرضناها » : أي قطعنا الأحكام^(٢) قطعاً ، وفي هذا الاسم ما ينبئ عن شدة الرعاية في الحفظ لأنه مقطوع به وما ينبئ عن التخفيف لأنه مقدر متناه كيلا يصعب علينا أدائه ، ويسمى مكتوبة أيضاً لأنها كتبت علينا في اللوح المحفوظ . وبيان هذا القسم في الإيمان بالله تعالى ، والصلاة والزكاة والصوم والحج ؛ فإن التصديق بالقلب

(١) وفي الهندية : بل الحكمة أخرى .

(٢) وفي العثمانية : فيها قطعاً .

والإقرار باللسان بعد المعرفة فرض مقطوع به ، إلا أن التصديق مستدام في جميع العمر لا يجوز تبديله بغيره بحال ، والإقرار لا يكون واجباً في جميع الأحوال وإن كان لا يجوز تبديله بغيره من غير عذر بحال ، والعبادات التي هي أركان الدين مقدرة متناهية مقطوع بها . وحكم هذا القسم شرعاً أنه موجب للعلم باعتقاداً باعتبار أنه ثابت بدليل مقطوع به ولهذا يكفر جاحده ، وموجب للعمل بالبدن للزوم الأداء بدليله ، فيكون المؤدى مطعماً لربه والنارك للأداء عاصياً ؛ لأنه بترك الأداء مبدل للعمل لا للاعتقاد وضد الطاعة المصيان ولهذا لا يكفر بالامتناع عن الأداء فيما هو من أركان الدين ؛ لا من أصل الدين إلا أن يكون تاركاً على وجه الاستخفاف فإن استخفاف أمر الشارع^(١) كفر ، فأما بدون الاستخفاف فهو عاص بالترك من غير عذر ، فاسق لخروجه من طاعة ربه ، فالفسق هو الخروج ، يقال : فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها ، وسميت الفأرة فويسقة لخروجها من جحرها ، ولهذا كان الفاسق مؤمناً لأنه غير خارج من أصل الدين وأركانه اعتقاداً ، ولكنه خارج من الطاعة عملاً ، والكافر رأس الفساق في الحقيقة إلا أنه اختص باسم هو أعظم في الذم ، فاسم^(٢) الفاسق عند الإطلاق يتناول المؤمن العاصي باعتبار أعماله .

فأما الواجب فهو ما يكون لازم الأداء شرعاً ولازم الترك فيما يرجع إلى الحل والحرمة ، والاسم مأخوذ من الوجوب وهو السقوط ، قال الله تعالى : « فإذا وجبت جنوبها » : أي سقطت على الأرض ، فما يكون ساقطاً على المرء عملاً بلزومه إياه من غير أن يكون دليلاً موجباً للعلم قطعاً يسمى واجباً ، أو هو . افط في حق الاعتقاد قطعاً وإن كان ثابتاً في حق لزوم الأداء عملاً ، والفرض والواحب كل واحد منهما لازم إلا أن تأثير الفرض أكثر ، ومنه سمي الحز في الحشبة فرضاً لبقاء أثره على كل حال ، ويسمى السقوط على الأرض وجوباً لأنه قد لا يبقى أثره في الباقى ، فما كان ثابتاً بدليل موجب للعمل والعلم قطعاً يسمى فرضاً ؛ لبقاء أثره وهو العلم به أدى أو لم يؤد ، وما كان ثابتاً بدليل موجب للعمل غير موجب للعلم يقيناً باعتبار شبهة في طريقه يسمى واجباً ، وفيل الاسم مشتق من الوجبة وهي الاضطراب قال القائل :

(١) وفي العثمانية : الاستخفاف بأوامر الشرع

(٢) وفي العثمانية : واسم .

واللفؤاد وَجِيبٌ تَحْتَ أَجْهَرِهِ لَدَمَ الْغَلَامِ وَراءَ الْغَيْبِ ^(١) بِالْحَجَرِ

أى اضطراب ، فلنوع شبهة في دليله يتمكن فيه اضطراب فسمى واجباً ، وهذا نحو تعيين قراءة الفاتحة في الصلاة ، وتعديل الأركان ، والطهارة في الطواف ، والسمي في الحج وأصل العمرة والوتر . والشافعي ينكر هذا القسم ويلحقه بالفرض ، فإن كان إنكاره ذلك للاسم فقد بينا معنى الاسم ، وإن كان للحكم فهو إنكار فاسد ؛ لأن ثبوت الحكم بحسب الدليل ، ولا خلاف بيننا وبينه أن هذا التفاوت يتحقق في الدليل فإن خبر الواحد لا يوجب علم اليقين لاحتمال الغلط من الراوى وهو دليل موجب للعمل بحسن ^(٢) الظن بالراوى وترجح جانب الصدق بظهور عدالته ، فيثبت حكم هذا القسم بحسب دليله وهو أنه لا يكفر جاحده ؛ لأن دليله لا يوجب علم اليقين ، ويجب العمل به لأن دليله موجب للعمل ويضلل جاحده إذا لم يكن متأولاً بل كان راداً لخبر الواحد ، فإن كان متأولاً في ذلك مع القول بوجوب العمل بخبر الواحد فحينئذ لا يضل ، ولوجوب العمل به يكون المؤدى مطيعاً والتارك من غير تأويل عاصياً معاقباً ، وهذا لأن الدلالة قامت لنا على أن الزيادة على النص نسخ فلا يثبت إلا بما يثبت النسخ به والنسخ لا يثبت بخبر الواحد ، فكذلك لا تثبت الزيادة فلا يكون موجباً للعلم بهذا المعنى ولكن يجب العمل به ؛ لأن في العمل تقرير الثابت بالنص لا نسخ له ، إلا أن هذا يشكل على بعض الناس قبل التأمل على ما حكى عن يوسف بن خالد السمى رحمه الله : قدمت على أبي حنيفة رضى الله عنه فسألته عن الصلاة المفروضة كم هي ؟ فقال : خمس ، فسألته عن الوتر ، فقال : واجب ، فقلت لقله تأمل : كفرت ^(٣) فتبسم في وجهي ، ثم تأملت فعرفت أن بين الواجب والفريضة فرق كما بين السماء والأرض ، فبرحم الله أبا حنيفة وبجازه خيراً على ما هداني إليه . وبيان هذا أن فرضية القراءة في الصلوات ثابتة بدليل مقطوع به ، وهو قوله تعالى : « فاقراءوا ما نيسر من القرآن » وتعيين الفاتحة ثابت بخبر الواحد

(١) الدم : الدق . والغيب : الحائط — هامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية : لحسن .

(٣) قال لأبي حنيفة كفرت وإنما أضاف إلى نفسه تعظيماً لأستاذه وهذا من المعارض —

هامش العثمانية .

فمن جعل ذلك فرضاً كان زائداً على النص ، ومن قال يجب العمل به من غير أن يكون فرضاً كان مقررّاً للثابت بالنص على حاله وطاملاً بالدليل الآخر بحسب موجهه ، وفي القول بفرضية ما ثبت بخبر الواحد رفع للدليل الذي فيه شبهة عن درجته أو حط للدليل الذي لا شبهة فيه عن درجته وكل واحد منهما تقصير لا يجوز المصير إليه بعد الوقوف عليه بالتأمل . وكذلك أصل الركوع والسجود ثابت بالنص ، وتعديل الأركان ثابت بخبر الواحد فلو أفسدنا الصلاة بترك التعديل كما نفسدناها بترك الفريضة كنا رفعنا خبر الواحد عما هو درجته في الحجة ، ولو لم ندخل نقصاً في الصلاة بترك التعديل كنا حططنا عن درجته من حيث إنه موجب للعمل . وكذلك الوتر فإنه ثابت بخبر الواحد ، فلم يثبت صفة الوجوب فيه عملاً كان فيه إخراج خبر الواحد من أن يكون موجباً للعمل ، ولو جعلناه فرضاً كنا قد ألحقنا خبر الواحد بالنص الذي هو مقطوع به . وكذلك شرط الطهارة في الطواف فإن فرضية الطواف بدليل مقطوع به ، واشتراط الطهارة فيه بخبر الواحد حيث شبهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة ، فالقول بفساد أصل الطواف عند ترك الطهارة يكون إلخافاً لدليله^(١) بالنص المقطوع به ، والقول بأنه يتمكن نقصان^(٢) في الطواف حتى يعيد ما دام بمكة وإذا رجع إلى أهله يجبر المقصان بالدم يكون عملاً بدليله كما هو موجه . وكذلك ترك الطواف بالحطيم ، فإن كون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد . وكذلك السعي فإن ثبوته بخبر الواحد لأن المنصوص عليه في الكتاب : « فلا جناح عليه أن يطوّف بهما » وهذا لا يوجب الفرضية . وكذلك العمرة ثبوتها بخبر الواحد ، فأما الثابت بالنص : « والله على الناس حج البيت » وهذا لا يوجب نوعين من الزيارة قطعاً ، والأضحى صدفة الفطر على هذا أيضاً تخرج .

وأما السنة : فهي الطريقة السلوكية في الدين ، مأخوذة من سنن الطريق ، ومن قول الفائل : سنّ الماء إذا صبه حتى جرى في طريقه ، وهو اشتقاق معروف ، والمراد به شرعاً ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة^(٣) بعده عندنا . وقال

(١) وفي العثمانية : لدليل فيه شبهة .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصواب النقصان أو نقصاناً ، والله أعلم .

(٣) وفي العثمانية والهندية : أو أصحابه .

الشافعي : مطلق السنة يتناول سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ، وهذا لأنه لا يرى تقليد الصحابي ويقول : القياس مقدم على قول الصحابي فإتباع حجة لافعله ، وقوله بمنزلة من بعد الصحابة فإنه يتبع حججهم لا مجرد فعلهم وقولهم إذا لم يبلغوا حد الإجماع ؛ ولهذا قال في قول سعيد بن المسيب رضي الله عنه : إن المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية : السنة^(١) تنصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قوله في استحقاق الفرقة بسبب المعجز عن النفقة : السنة أنها تنصرف إلى طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم [وكذلك قوله في أن الحر لا يقتل بالعبد : السنة تنصرف إلى سنة رسول الله عليه السلام^(٢)] فأما عندنا إطلاق هذا اللفظ لا يوجب الاختصاص بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عليه السلام : « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » والسلف كانوا يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وكانوا يأخذون البيعة على سنة العمرين^(٣) ، وقال عليه السلام : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عَضُوا عليها بالنواجذ » إذا ثبت هذا فنقول : حكم السنة هو الاتباع ، فقد ثبت بالدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم متبع فيما سلك من طريق الدين قولاً وفعلًا ، وكذلك الصحابة بعده ، وهذا الاتباع الثابت بمطلق السنة خال عن صفة الفرضية والوجوب إلا أن يكون من أعلام الدين ، فإن ذلك بمنزلة الواجب في حكم العمل على ما قال مكحول رحمه الله : السنة سنتان : سنة أخذها هدى وتركها ضلالة ، وسنة أخذها حسن وتركها لابس به ، فالأول نحو صلاة العيد والأذان والإقامة والصلاة بالجماعة ، ولهذا لو تركها قوم استوجبوا اللوم والعتاب ، ولو تركها أهل بلدة وأصرروا على ذلك قوتلوا عليها ليأتوا بها ، والثاني نحو ما نقل من طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيامه وقعوده ولباسه وركوبه ؛ وسننه في العبادات متبوعة أيضاً ؛ فمنها ما يكره تركها ، ومنها ما يكون التارك مسيئاً ، ومنها ما يكون

(١) أي السنة هكذا بخلاف الخبر — هامش الثمانية .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الثمانية .

(٣) أي حين توفي عمر وترك الأمر شورى بين ستة نفر — هامش الثمانية .

المتبع لها محسناً ولا يكون التارك مسيئاً ، وعلى هذا تخرج الألفاظ المذكورة في باب الأذان من قوله يكره وقد أساء ولا بأس به ، وحيث قيل^(١) يعيد فهو دليل الوجوب ، وعلى هذا الخلاف قول الصحابي : أمرنا بكذا ونهينا عن كذا عندنا لا يقتضي مطلقه أن يكون الأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعند الشافعي مطلقه يقتضي ذلك ، وقد^(٢) كانوا يطلقون لفظ الأمر على ما أمر به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، كما كانوا يطلقون لفظ السنة على سنة العمرين ، وتام بيان هذا يتأتى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما النافلة : فهي الزيادة ، ومنه تسمى^(٣) الغنيمة نفلاً لأنه زيادة على ما هو المقصود بالجهد شرعاً ، ومنه سمي ولد الولد نافلة لأنه زيادة على ما حصل للمرء بكسبه ، فالنوافل من العبادات زوائد مشروعة لنا لأعلينا ، والتطوعات كذلك فإن التطوع اسم لما يتبرع به المؤمن عنده ويكون محسناً في ذلك ولا يكون ملوماً على تركه فهو والنفل سواء ، وحكمه شرعاً أنه يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ؛ ولهذا قلنا : إن الشفع الثاني من ذوات الأربع في حق المسافر نفل ؛ لأنه يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ؛ ولهذا جوزنا صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام ، وراكباً مع القدرة على النزول بالإيماء في حق الراكب وإن لم يكن متوجهاً إلى القبلة ؛ لأنه مشروع زيادة لنا وهو مستدام غير مقيد بوقت ، وفي مراعاة تمام الأركان والشرائط في جميع الأوقات حرج ظاهر ، فلدفع الحرج جوزنا الأداء على أي وصف يشرع^(٤) فيه لتحقيق كونه زيادة لنا . وقال الشافعي : آخره من جنس أوله نفل فكما أنه مخير في الابتداء بين أن يشرع وبين أن لا يشرع لكونه نفلاً فكذلك يكون مخيراً في الانتهاء ، وإذا ترك الإتمام فإنما ترك أداء النفل وذلك لا يلزمه شيئاً كما في المظنون . وقلنا نحن : المؤدى موصوف بأنه لله تعالى وقد صار مسلماً بالأداء ، ولهذا لومات كان مثاباً على ذلك فيجب التحرز عن إبطاله مراعاة لحق صاحب الحق ، وهذا التحرز

(١) وفي العثمانية : يقول .

(٢) وفي الهندية : فقد .

(٣) وفي الهندية : سمي .

(٤) وفي العثمانية والهندية : نشط .

لا يتحقق إلا بالإتمام فيما لا يحتمل الوصف بالمعزى عبادة فيجب الإتمام لهذا وإن كان في نفسه نقلاً ، ويجب القضاء إذا أفسده لوجود التعدي فيما هو حق التبر بمنزلة المندور ، فالندور في الأصل مشروع نقلاً ولهذا يكون مستداماً كالنوافل إلا أن مراعاة التسمية بالنذر يلزمه أداء المشروع نقلاً ، فإذا وحى الابتداء لمراعاة التسمية فلأن يجب الإتمام لمراعاة ما وجد منه الانتداء ابتداء كان أولى ، وهو نظير الحج فإن المشروع منه نقلاً يصير واجب الأداء لمراعاة التسمية حقاً للشرع ، فكذلك الإتمام بعد الشروع في الأداء يجب حقاً للشرع ، وهذا^(١) هو الطريق في بيان الأنواع الأربعة . ومما هو ثابت بخبر الواحد أيضاً تأخير المغرب للحاج إلى أن يجمع بينه وبين العشاء في وقت العشاء بالمزدلفة ؛ فإنه ثابت بقوله عليه السلام لأسامة بن زيد رضي الله عنهما « الصلاة أمامك » ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : لو صلى المغرب في الطريق في وقت المغرب يلزمه الإعادة بالمزدلفة مالم يطلع الفجر ؛ فإذا طلع الفجر يسقط^(٢) عنه الإعادة ؛ لأن الوحوب بدليل موجب للعمل وذلك الدليل يوجب الجمع بينهما في وقت العشاء وقد تحقق فوات هذا العمل بطلوع الفجر ، ولو أرماء القضاء مطلقاً كنا قد أفسدنا ما أداه أصلاً وذلك حكم ترك العريضة ، فكذلك الترتيب بين الفوائت ، وفرض الوقت ثابت بخبر الواحد فيكون موجباً للعمل مالم يتضيى الوقت ؛ لأن عند المضيق تنحقق^(٣) المعارضة تعين هذا الوقت لأداء فرض الوقت ، وكذلك عند كثرة الفوائت لأن الثابت بخبر الواحد الترتيب عملاً وبعد التكرار في الفوائت تنحقق فوات ذلك ، وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا ترك صلاة ثم صلى شهراً وهو ذاكر لها فليس عليه إلا قضاء الفائتة ، لأن فساد الخمس بعدها لم يكن بدليل مقطوع به ليجب فضاؤها مطلقاً وإنما كان لوحوب الترتيب بخبر الواحد وقد سقط وحبوب الترتيب عملاً عند كثرة الصلوات فلا يلزمه إلا قضاء المتروكة ، والله أعلم .

(١) وفي العثمانية والهدية : هذا .

(٢) وفي العثمانية : سقط .

(٣) وفي العثمانية : تحققت .

فصل في بيان العزيمة والرخصة

قال رحمه الله : العزيمة في أحكام الشرع ما هو مشروع منها ابتداء من غير أن يكون متصلاً بعارض . سميت عزيمة لأنها من حيث كونها أصلاً مشروعاً في نهاية من الوكادة والقوة حقاً لله تعالى علينا بحكم أنه إلهمنا ونحن عبيده ، وله الأمر بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وعلينا بالإسلام والالتقياد .

والرخصة : ما كان بناء على عذر يكون للعباد ، وهو ما استبيح للعذر مع بقاء الدليل المحرم ، وللتفاوت فيما هو أعذار العباد^(١) يتفاوت حكم ما هو رخصة . والاسمان من حيث اللغة يدلان على ما ذكرنا ؛ لأن العزم في اللغة هو : القصد المؤكد ، قال الله تعالى : « فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً » : أى قصداً متأكداً في العصيان ، وقال تعالى : « فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل » ومنه جعل العزم يمينا ، حتى إذا قال القائل : أعزم كان حالفاً ؛ لأن العباد إنما يؤكدون قصدهم باليمين . والرخصة في اللغة عبارة عن : اليسر والسهولة ، يقال : رخص السعر إذا تسرت الإصابة لكثرة وجود الأشكال وفلة الرغائب فيها ، وفي عرف اللسان تستعمل الرخصة في الإباحة على طريق التيسير ، بقول الرجل لغيره : رخصت لك في كذا ، أى أبحته لك تيسيراً عليك ، وقد بينا ما هو العزيمة في الفصل المتقدم ؛ فإن النوافل لكونها مشروعة ابتداء عزيمة ، ولهذا لا تحتمل التغبر بعذر يكون للعباد حتى لا تصير مشروعة . وزعم بعض أصحابنا أنها ليست بعزيمة لأنها شرعت جبراً للنقصان في أداء ما هو عزيمة من الفرائض ، أو قطعاً لطمع الشيطان في منع العباد من أداء الفرائض ، من حيث إنهم لما رغبوا في أداء النوافل مع أنها ليست عليهم فذلك دليل رغبته في أداء الفرائض بطريق الأولى ، والأول أوجه ، فهذا الذى قالوا مقصود الأداء ، فأما النوافل^(٢) فمشروع ابتداء مستدام لا يحتمل التغبر بعارض يكون من العباد .

وأما الرخصة قسمان : أحدهما حقيقة والآخر مجاز ، فالحقيقة نوعان : أحدها أحق من الآخر ، والمجاز نوعان أيضاً : أحدهما أتم من الآخر في كونه مجازاً .

(١) وفي الهنديه والعمانية : في أعذار العباد .

(٢) وفي العمانية : النفل .

فأما النوع الأول فهو : ما استبيح مع قيام السبب المحرم وقيام حكمه ، ففي ذلك الرخصة الكاملة بالإباحة لعذر العبد مع قيام سبب الحرمة وحكمها ، وذلك نحو إجراء كلمة الشرك على اللسان بعذر الإكراه ؛ فإن حرمة الشرك باقية لا ينكسف عنه لضرورة وجوب حق الله تعالى في الإيمان به قائم أيضاً ومع هذا أبيع لمن خاف التلف على نفسه عند الإكراه إجراء الكلمة رخصة له ؛ لأن في الامتناع حتى يقتل تلف نفسه صورة ومعنى ويأجاء الكلمة لا يفوت ما هو الواجب معنى ؛ فإن التصديق بالقلب باق والإقرار الذي سبى منه مع التصديق صح إيمانه ، واستدامة الإقرار في كل وقت ليس بركن إلا أن في إجراء كلمة الشرك هتك حرمة حق الله تعالى صورة ، وفي الامتناع مراعاة حقه صورة ومعنى فكان الامتناع عزيمة ، لأن الامتناع مطيع ربه مظهر للصلابة في الدين وما ينقطع عنه طمع المشركين وهو جهاد فيكون أفضل ، والمترخص بإجراء الكلمة يعمل لنفسه من حث السعى في دفع سبب الهلاك عنها ، فهذه رخصة له إن أقدم عليها لم يَأْثَمَ ، والأول عزيمة حتى إذا صبر حتى قتل كان مأجوراً ، وعلى هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند خوف الهلاك ؛ فإن السبب الموجب لذلك وحكم السبب وهو الوجوب حقاً لله تعالى قائم ولكن يرخص له في الترك ، والتأخير بعذر كان من جهته وهو خوف الهلاك وعجزه عن شد المعاضد عنه ، ولهذا لو أقدم على الأمر بالمعروف حتى يقتل كان مأجوراً لأنه مطيع ربه فيما صنع ، وفي هذا الفصل يباح له الإقدام عليه وإن كان يعلم أنه لا يتمكن من منعهم عن المنكر ، بخلاف ما إذا أراد المسلم أن يحمل على جماعة من المشركين وهو يعلم أنه لا ينكأ فيهم حتى يقتل فإنه لا يسعه الإقدام ، لأن الفسقة معتقدون لما يأمرهم به وإن كانوا يعملون بخلافه ففعله يكون مؤثراً في باطنهم لا محالة وإن لم يكن مؤثراً في ظاهرهم ويتفرق جمعهم عند إقدامه على الأمر بالمعروف وإن قتلوه والمقصود تفرق جمعهم ، وأما المشركون غير معتقدين لما يأمرهم به المسلم فلا يتفرق جمعهم بصنيعه فإذا كان فعله لا ينكأ فيهم كان مضيعاً نفسه في الحملة عليهم ، ملقياً بيده إلى التهلكة لأن يكون عاملاً لربه في إعزاز الدين . وكذلك تناول مال الغير بغير إذنه للمضطر عند خوف الهلاك فإنه رخصة مع قيام سبب الحرمة وحكمها وهو حق المالك ، ولهذا وجب الضمان

حقاً له ، وكذلك إباحة إتلاف مال الغير عند تحقق الإكراه فإنه رخصة مع قيام سبب الحرمة وحكمها ، وكذلك إباحة الإفطار في رمضان للمكره ، وإباحة الإقدام على الجناية على الصيد المحرم . ولهذا النوع أمثلة كثيرة والحكم في الكل واحد له أن يرخص بالإقدام على ما فيه رفع الهلاك عن نفسه فذلك واسع له ، تيسيراً من الشرع عليه ، وإن امتنع فهو أفضل له ولم يكن في الامتناع عاملاً في إتلاف نفسه بل يكون متمسكاً بما هو العزيمة .

والنوع الثاني : ما استبيح مع قيام السبب المحرم موجباً لحكمه إلا أن الحكم متراخ عن السبب [فلكون السبب القائم موجباً للحكم كانت الاستباحة ترخصاً للمعذور ولكون الحكم متراخياً عن السبب ^(١)] كان هذا النوع دون الأول ؛ فإن كمال الرخصة يبتنى على كمال العزيمة ، فإذا كان الحكم ثابتاً في السبب فذلك في العزيمة أقوى منه إذا كان الحكم متراخياً عن السبب ، بمنزلة البيع بشرط الخيار مع البيع البات ، والبيع بثمن مؤجل مع البيع بثمن حال ، فالحكم وهو الملك في المبيع والمطالبة بالثمن ثابت في البات المطلق متراخ عن السبب في المقرون بشرط الخيار أو الأجل ، وبيان هذا النوع في الصوم في شهر رمضان للمسافر والمريض فإن السبب الموجب شرعاً وهو شهود الشهر قائم ، ولهذا لو أديا كان المؤدى فرضاً ولكن الحكم متراخ إلى إدراك عدة من أيام آخر ، ولهذا لو ماتا قبل الإدراك لم يلزمهما شيء ولو كان الوجوب ثابتاً للزمهما الأمر بالفدية عنهما ، لأن ترك الواجب بعذر يرفع الإثم ولكن لا يسقط الخلف وهو القضاء أو الفدية ؛ والتعجيل بعد تمام السبب مع تراخي الحكم صحيح كتعجيل الدين المؤجل . ثم قال الشافعي رحمه الله : لما كان حكم الوجوب متأخراً ^(٢) إلى إدراك عدة من أيام آخر كان الفطر أفضل ليكون إقدامه على الأداء متراخياً بعد ثبوت الحكم بإدراك عدة من أيام آخر ، وقلنا نحن : الصوم أفضل لأن مع إباحة الترخص بالفطر للمسقة التي تلحقه بالصوم في المرض أو السفر السبب الموجب قائم فكان المؤدى للصوم عاملاً لله تعالى في إدراك الفرائض ، والمترخص بالفطر عاملاً لنفسه فيما يرجع إلى الترفه فالأول عزيمة والتمسك بالعزيمة أفضل مع أن

(١) زيادة من الهندية والعثمانية .

(٢) وفي العثمانية : متراخياً .

في معنى الرخصة يشترك الصوم والفطر ، فمن وجبه الصوم مع الجماعة في شهر رمضان يكون أيسر من التفرد به بعد مضي الشهر وإن كان أشق على بدنه ، ومن وجبه الترخص بالفطر مع أداء الصوم بعد الإقامة أيسر عليه لكيلا تجتمع عليه مشقتان في وقت واحد : مشقة السفر ومشقة أداء الصوم ، وإذا كان في كل جانب نوع ترفه يخير بينهما للتيسير عليه ، وبعد تحقق المعارضة بينهما يترجح جانب أداء الصوم لكونه مطيعاً فيه عاملاً لله تعالى إلا أن يخاف الهلاك على نفسه إن صام فحينئذ يلزمه أن يفطر ؛ لأنه إن صام^(١) فمات كان قتل الصوم وهو المباشر لفعل الصوم فيكون قاتلاً نفسه وعلى المرء أن يتحرز عن قتل نفسه ، بخلاف ما إذا أكرهه ظالم على الفطر فلم يفطر حتى قتله لأن القتل هنا مضاف إلى فعل الظالم ، فأما هو في الامتناع عن الفطر عند الإكراه مستديم للعبادة ، مظهر للطاعة عن نفسه في العمل لله تعالى ، وذلك عمل المجاهدين .

وبيان النوع الثالث في الإصر^(٢) والأغلال التي كانت على من قبلنا ، وقد وضعها الله تعالى عنا ، كما قال تعالى : « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » وقال تعالى : « ربنا ولا تحمل علينا إصرا » الآية ، فهذا النوع غير مشروع في حقنا أصلاً ، لا بناء على عذر موجود في حقنا بل تيسيراً وتخفيفاً علينا ، فكانت رخصة من حيث الاسم مجازاً وإن لم تكن رخصة حقيقة لانعدام السبب الموجب للحرمة مع الحكم بالرفع والنسخ أصلاً في حقنا ؛ فإن حقيقة الرخصة في الاستباحة مع قيام السبب المحرم ، ولكن لما كان الرفع للتخفيف علينا والنسبيل سميت رخصة مجازاً .

وأما بيان^(٣) النوع الرابع فما يستباح نيسيراً لخروج السبب من أن يكون موجباً للحكم مع بقاءه مشروعاً في الجملة ؛ فإنه من حيث انعدام السبب الموجب للحكم يشبه هذا النوع الثالث فكان مجازاً ، ومن حيث إنه بني السبب مشروعاً^(٤) في الجملة يشبه

(١) وفي العثمانية والهندية : لو صام .

(٢) الإصر : الحمل الثقيل ، والأغلال : الأمور الشاقة — هامش العثمانية .

(٣) لفظ (بيان) ساقط من العثمانية والهندية .

(٤) أي بقاء السبب مشروعاً — هامش العثمانية .

النوع الثاني وهو أن الترخص باعتبار عذر للعباد فكان معنى الرخصة فيه حقيقة من وجه دون وجه .

وبيان هذا النوع في فصول : منها السَّلَمُ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم والسلم نوع بيع ، واشتراط العينية في المبيع المشروع قائم في الجملة ثم سقط هذا الشرط في السلم أصلاً حتى كانت العينية في السلم فيه مفسدة للعقد لا مصححة ، وكان سقوط هذا الشرط للتيسير على المحتاجين حتى يتوصلوا إلى مقصودهم من الأثمان قبل إدراك غلاتهم ، ويتوصل صاحب الدراهم إلى مقصوده من الربح فكانت رخصة من حيث إخراج السبب من أن يكون موجباً اعتبار العينية فيه مع بقاء هذا النوع من السبب موجباً له في الجملة . وكذلك المسح على الخفين رخصة مشروعة للتيسر على معنى أن استئثار القدم بالخف يمنع سراية الحدث إلى القدم لا على معنى أن الواجب من غسل الرجل يتأدى بالمسح ، ولهذا يشترط أن يكون اللبس على طهارة في الرجلين ، وأن يكون أول الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة ولو نزع الخف بعد المسح يلزمه غسل رجله ، فعرفنا أن التيسير من حيث إخراج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً في الرجل ما دام مستتراً بالخف ، وتقدم الخف على الرجل في قبول حكم الحدث ما لم يحلعهما مع بقاء أصل السبب في الجملة . وكذلك الزيادة في مدة المسح للمسافر فإنه رخصة من حيث إن السبب لم يبق في حقه موجباً غسل الرجل بعد مضي يوم وليلة ما لم ينزع الخف ، وعلى هذا ما ذكر^(١) في كتاب الإكراه أن من اضطر إلى تناول الميتة أو شرب الخمر لخوف الهلاك على نفسه من الجوع أو العطس أو للإكراه فإنه لا يسعه الامتناع من ذلك ولو امتنع حتى مات كان آثماً ؛ لأن السبب غير موجب للحكم عند الضرورة للاستثناء المذكور في قوله تعالى : « إلا ما اضطررتم إليه » فالسنة لا ينأوله الكلام موجباً لحكمه ، ولكن السبب بهذا الاستثناء لم ينعدم أصلاً ، فكانت الرخصة ثابتة باعتبار عذر العبد خرج به السبب من أن يكون موجباً للحكم في حقه ويلتحق الحرام في هذه الحالة في حقه بالحلال لما انعدم سبب الحرمة في حقه ، ومن امتنع من تناول الحلال حتى ي تلف نفسه يكون آثماً ؛ يوضحه أن سبب الحرمة

(١) وفي العنماية والمهنية : وعلى هذا ذكر .

وجوب صيانة عقله عن الاختلاط أو الفساد بشرب الخمر ، وصيانة بدنه عن ضرر تناول الميتة وصيانة البعض لا يتحقق في إتلاف الكل ، فكان الامتناع في هذه الحالة إتلافاً للنفس من غير أن يكون فيه تحصيل ما هو المقصود بالحرمة فلا يكون مطيعاً لربه بل يكون متلفاً نفسه بترك الترخيص فيكون آثماً .

ومن هذا النوع ما قال علماؤنا رحمهم الله : إنه لا يجوز للمسافر أن يصلي الظهر أربعاً في سفره وإن ذلك بمنزلة ما لو صلى المقيم الفجر أربعاً ؛ لأن السبب لم يبق في حقه موجباً إلا ركعتين فكانت الأخريان نفلاً في حقه ؛ ولهذا يباح له تركهما لا إلى بدل ، وخلط النفل بالفرض قصداً لا يحل ، وأداء النفل قبل إكمال الفرض يكون مفسداً للفرض فإذا لم يقعد القعدة الأولى فسدت صلاته . والشافعي رحمه الله يقول : السبب الموجب للظهر أربع ركعات إلا أنه رخص له في الاكتفاء بالركعتين لدفع مشقة السفر فإن أكمل الصلاة كان مؤدياً للفرض بعد وجود سببه فيستوى هو والمقيم في ذلك ، كما إذا صام المسافر في شهر رمضان ، وجعل معنى الرخصة في تخيره بين أن يؤدي فرض الوقت بأربع ركعات وبين أن يؤدي ركعتين بمنزلة العبد يأذن له مولاه في أداء الجمعة فإنه يتخير بين أن يؤدي فرض الوقت بالجمعة ركعتين وبين أن يؤدي بالظهر أربعاً . وهذا غلط منه يتبين عند التأمل في مورد الشرع على ما روى أن عمر رضي الله عنه قال : يا رسول الله ما بالناس نصلي في السفر ركعتين ونحن آمنون ؟ فقال : « هذه صدقة تصدق الله عليكم فأقبلوا صدقته » ونحن نعلم أن المراد التصديق بالإسقاط عنا وما يكون واجباً في الذمة فالتصدق ممن له الحق بإسقاطه يكون كالتصدق بالدين على من عليه الدين ، ومثل هذا الإسقاط إذا لم يتضمن معنى التملك لا يرتد بالرد كالعفو عن القصاص ، وكذلك إذا لم يكن فيه معنى المالية لا يرتد بالرد ولا يتوقف على القبول كالطلاق وإسقاط الشفعة ، فهذا يتبين أن السبب لم يبق موجباً للزيادة على الركعتين بعد هذا التصديق ؛ فإن معنى الترخيص في إخراج السبب من أن يكون موجباً للزيادة على الركعتين في حقه لا في التخير ؛ فإن التخير عبارة عن تفويض الشيئة إلى الخير وتمليكه منه وذلك لا يتحقق هنا ، فالعبادات إنما تلزمنا بطريق الابتلاء ، قال الله تعالى « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » وتفويض المشيئة إلى العبد بهذه الصفة في أصل الوجوب أو في مقدار الواجب يعدم معنى

الابتلاء ، وبهذا تبين أن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم « فاقبلوا صدقته » بالوقوف على أداء الواجب من غير خلط النفل به ، وهكذا تقول في الصوم إلا أن الرخصة هناك في تأخير الحكم عن السبب وليس للعباد^(١) اختيار في رد ذلك إلا أن أصل السبب موجب في حقه ولهذا يلزمه القضاء إذا أدرك عدة من أيام أخر . وبيان هذا في قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة » وأداء الصوم يحقق ما ذكرنا أن المشيئة التامة والاختيار الكامل لا يثبت للعبد أصلاً ؛ فإن ذلك ربوبته^(٢) ، وذلك معنى قوله تعالى « وربك يخلق ما يشاء ويختار » : أى يتعالى أن يكون له رفيق فيما يختار ، ويتعالى أن يكون له اختيار لدفع ضرر عنه ، وهذا هو الاختيار الكامل ، فأما الاختيار للعبد لا ينفك عن معنى الرفق به وذلك في أن يجر إلى نفسه منفعة باختياره أو يدفع عن نفسه ضرراً . ألا ترى أن الله تعالى خير الخالف بين الأنواع الثلاثة في الكفارة ليحصل للمكفر الرفق لنفسه باختياره الأيسر عليه وهذا لا يتحقق في التخير بين القليل والكثير في الجنس الواحد بوجه ، وسواء صلى ركعتين أو أربعاً فهو ظهر وبيداهة العقول يعلم أن الرفق متعين في أداء الركعتين ، فمن قال بأنه يتخير بين الأقل والأكثر من غير رفق له في ذلك فإنه لا يثبت له خياراً يليق بالعبودية والعجز ؛ وخطأ هذا غير مشكل ، ومن يقول بأن للعبد أن يرد ما أسقط الله تعالى عنه بطريق التصديق عليه فخطؤه لا يشك أيضاً لأن عفو الله تعالى عن العباد في الآخرة لا يقول فيه أحد من العقلاء إنه يرتد برد العبد وإنه تخير للعبد ، وهذا بخلاف العبد المأذون في أداء الجمعة لأن الجمعة غير الظهر ، ولهذا لا يجوز بناء أحدهما على الآخر وعند المغيرة لا يتعين الرفق في الأقل عدداً ، فأما ظهر المقيم وظهر المسافر فواحد في الحكم فبالتخير بين القليل والكثير فيه لا يتحقق شيء من معنى الرفق فيه . ونظير هذا العبد الجاني إذا جنى جنابة يخير المولى بين الدفع والفداء فإن أعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية أو كان الجاني مدبراً تكون على المولى قيمته ولا خيار له في ذلك ؛ لأن الجنس لما كان واحداً فالرفق كله متعين في الأقل . وكذلك من اشترى شيئاً لم يره يثبت له خيار الرؤية لتحقيق معنى الرفق باسترداد الثمن عند فسخ

(١) وفي العثمانية : للعبد .

(٢) وفي العثمانية والهندية : ربوبية .

البيع ، وفي السلم لا يثبت خيار الرؤية لأن برد المقبوض لا يتوصل إلى الرفق باسترداده
التمن ولكنه يرجع بمثل المقبوض فلا يظهر فيه معنى الرفق .

فإن قيل : معنى الرفق هنا يتحقق من حيث إن ثوابه في أداء الأربع أكثر وأداء
الركعتين على بدنه أيسر فالتخير لهذا المعنى . قلنا : أحكام الدنيا لا تبنى ^(١) على ما هو
من أحكام الآخرة وهو نيل الثواب مع أن الثواب كله في امتثال الأمر بأداء الواجب
لا في عدد الركعات ، فإن جمعة الحر في الثواب لا يكون دون ظهر العبد ، وفجر القيم
في الثواب لا يكون دون ظهره ، فعرفنا أن هذا المعنى لا يتحقق في ثواب ^(٢) الصلاة
أيضاً وإنما يتحقق معنى الرفق في الصوم من الوجه الذي قررنا أن في الفطر نوع
رفق له وفي الصوم نوع رفق آخر فكان التخير بينهما مستقيماً . ويخرج على هذا من
نذر صوم سنة إن فعل كذا ففعل وهو معسر فإنه يتخير بين صوم ثلاثة أيام وبين
صوم سنة على قول محمد رحمه الله ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع إليه
قبل موته بأيام لأنهما مختلفان حكماً ، ففي صوم سنة وفاء بالندور وأداء ما هو قرينة
ابتداء ، وصوم ثلاثة أيام كفارة لما لحقه بخلف الوعد المؤكد باليمين ، وقد بينا أن
التخير عند المغيرة يتحقق فيه معنى الرفق ، ولا يدخل على ما ذكرنا التخير
المذكور في حق موسى عليه السلام أنه فيما التزمه من الصداق بين الأقل والأكثر
في جس واحد ، كما قال تعالى « على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عشراً فمن
عندك » لأن الزيادة على الثمانى كان فضلاً من عنده متبرعاً به ، فأما الواجب من
الصداق وهو الأقل عندها . هكذا في مسألة الخلاف فالفرض ركعتان عندنا ^(٣) والزيادة
عليه نفل مشروع للعبد يتبرع به من عنده ولكن الاشتغال بأداء النفل قبل إكمال
الفرض مفسد للفرض ، والله أعلم .

باب أسماء صيغة الخطاب في تناوله المسميات وأحكامها

فالرضى الله عنه : أعلم بأن هذه الأسماء أربعة : الخاص والعام والمشارك والمؤول .
فالخاص كل لفظ موصوع لمعنى معلوم على الأفراد ، وكل اسم لمسمى معلوم على

(١) وفي الهدية : تبنى .

(٢) لمط (ثواب) ساقط من العثمانية والهدية .

(٣) وفي الهدية : عياً .

الانفراد ، ومنه يقال : اختص فلان بملك كذا : أى انفرد به ولا شركة للغير معه ، وخصنى فلان بكذا : أى أفردته لى ، وفلان خاص فلان ، ومنه سميت الخصاصة للانفراد عن المال وعن نيل أسباب المال مع الحاجة ، ومعنى الخصوص فى الحاصل الانفراد وقطع الاشتراك ، فإذا أريد به خصوص الجنس قيل إنسان ، وإذا أريد به خصوص النوع قيل رجل ، وإذا أريد به خصوص العين قيل زيد .

وأما العام كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى ، ونعنى بالأسماء هنا السميات ، وقولنا لفظاً أو معنى تفسير للانتظام : أى ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً مرة كقولنا زيدون ، ومعنى تارة كقولنا من وما وما أشبههما . ومعنى العموم لغة : الشمول ، تقول العرب : عمهم الصلاح والعدل : أى شملهم ، وعم الخصب : أى شمل البلدان أو الأعيان ، ومنه سميت النخلة الطويلة صيمة ، والقراية إذا اتسعت انتهت إلى العمومة ، فكل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء سمي عاماً لمعنى الشمول ، وذلك نحو اسم الشيء فإنه يعم الموجودات كلها عندنا .

وذكر أبو بكر الجصاص رحمه الله أن العام ما ينتظم جمعاً من الأسامى أو المعانى ، وهذا غلط منه ، فإن تعدد المعانى لا يكون إلا بعد التغاير والاختلاف ، وعند ذلك اللفظ الواحد لا ينتظمهما^(١) وإنما يحتمل أن يكون كل واحد منهما مراداً باللفظ وهذا يكون مشتركاً لانعاماً ولا عموم للمشارك عندنا ، وقد نص الجصاص فى كتابه على أن المذهب فى المشترك أنه لا عموم له ، فعرفنا أن هذا مهو منه فى العبارة أو هو مؤول ، ومراده أن المعنى الواحد باعتبار أنه يعم المحال يسمى معانى مجازاً ؛ فإنه يقال : مطر عام لأنه عم الأمكنة وهو فى الحقيقة معنى واحد ولكن لتعدد المحال الذى تناوله سماه معانى ، ولكن هذا إنما يستقيم إذا قال : ما ينتظم جمعاً من الأسامى والمعانى .

قال رضى الله عنه : وهكذا رأيت فى بعض النسخ من كتابه ، فأما قوله أو المعانى فهو مهو منه ، وذكر أن إطلاق لفظ العموم حقيقة فى المعانى والأحكام كما هو فى الأسماء والألفاظ . ويقال عمهم الخوف وعمهم الخصب باعتبار المعنى من غير أن يكون هناك لفظ ، وهذا غلط أيضاً فإن المذهب أنه لا عموم للمعانى حقيقة وإن كان

(١) وفى الهدية : لا ينتظمها بتأنيث الضمير .

يوصف به مجازاً ، وسيأتيك بيان هذا الفصل في باب بيان إبطال القول بتخصيص
العلل الشرعية .

وأما المشترك فكل لفظ يشترك فيه معان أو أسامٍ لا على سبيل الانتظام
بل على احتمال أن يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد ، وإذا تعين الواحد
مراداً به اتفق الآخر ، مثل اسم العين فإنه للنظر ، ولعين الماء ، وللشمس ، وللعيزان ،
وللنقد من المال ، وللشيء المعين لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ولكن على
احتمال كون كل واحد مراداً بانفراده عند الإطلاق ، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد
من هذه الأشياء باعتبار معنى غير المعنى الآخر ، وقد بينا أن لفظ الواحد لا ينتظم
المعاني المختلفة . وبيان هذا في لفظ البيئونة فإنه يحتمل معنى الإبانة ومعنى البين
ومعنى البيان ، يقول الرجل بان فلان عني : أي هجرني ، وبان العضو من الجسم : أي
انفصل ، وبان لي كذا : أي ظهر ، فيعلم أن مطلق اللفظ لا ينتظم هذه المعاني ولكن
يحتمل كل واحد منها أن يكون مراداً ولهذا سميناه مشتركاً ، فالاشتراك عبارة عن
المساواة ، وفي الاحتمال وجدت المساواة بينهما فبقى المراد به مجهولاً لا يمكن العمل
بمطلقه في الابتداء بمنزلة الجمل إلا أن الفرق بين المشترك والجمل أنه قد^(١) يتوصل
إلى العمل بالمشارك عند التأمل في صيغة اللفظ فيرجح بعض الاحتمالات ويعرف أنه
هو المراد بدليل في اللفظ من غير بيان آخر ، والجمل مالا يسندرك به المراد بمجرد
التأمل في صيغة اللفظ ما لم يرجع في بيانه إلى الجمل ليصير المراد بذلك البيان
معلومًا لا بدليل في لفظ الجمل . وبيان المشترك في لفظ القراء ، فبين العلماء
اتفاق أنه يحتمل الأطهار ويحتمل الحيض وأنه غير منتظم لهما بل إذا حملناه
على الحيض لدليل في اللفظ وهو أن المرأة لا تسمى ذات القراء إلا باعتبار الحيض
فينتفي كون الأطهار مراداً عندنا ، وإذا حملة الخصم على الأطهار لدليل في اللفظ
وهو الاجتماع أخرج الحيض من أن يكون مراداً باللفظ . وعلى هذا فالعلماء ورحمهم
الله : لو أوصى بثلث ماله لمواليه وله موالٍ أعتقوه وموالٍ أعنتهم لا تصح الوصية ؛
لأن الاسم مشترك يحتمل أن يكون المراد به هو المولى الأعلى ويحتمل الأسفل وفي

(١) لفظ (قد) ساقط من العناية والهندية .

المعنى تغاير ، فالوصية للأعلى بمعنى المجازاة وشكراً للنعم ، وللأسفل للزيادة في الإنعام والترحيم عليه ، ولا ينتظم اللفظ المعنيين جميعاً للمغايرة بينهما فبقى الموصى له مجهولاً . ولو حلف لا يكلم مواله يتناول يمينه الأعلى والأسفل جميعاً باعتبار أن المعنى الذى دعاه إلى اليمين غير مختلف فى الأعلى والأسفل ، فلا يجاد المعنى لا يتحقق فيه الاشتراك بل اللفظ فى هذا الحكم بمنزلة العام ، فإن اسم الشئ يتناول الموجودات كلها باعتبار معنى واحد وهو صفة الوجود فكان منتظماً للكل ، والمشارك احتمالاً الجمع من الأشياء باعتبار معان مختلفة ، فعرفنا به أن المراد واحد منها ، فاسم المولى إذا استعمله فيما يختلف فيه المعنى والمقصود كان مشتركاً ، وفيما لا يختلف فيه المعنى كان بمنزلة العام .

وأما المؤول فهوتين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأى والاجتهاد ، ومن قولك آل يؤول : أى رجع ، وأوليته بكذا إذا رجعته وصرفته إليه ، ومآل هذا الأمر كذا : أى تصير عاقبته إليه ، فالمؤول ما تصير إليه عاقبة المراد بالمشارك بواسطة الأمر^(١) ، قال تعالى : « هل ينظرون إلا تأويله » أى عاقبته وما يؤول إليه الأمر ، وهو خلاف الجمل ، فالمراد بالجمل إنما يعرف ببيان من الجمل وذلك البيان يكون تفسيراً يعلم به المراد بلا شبهة ، مأخوذ من قولك : أسفر الصبح إذا^(٢) أضاء وظهر ظهوراً منشراً ، وأسفرت المرأة عن وجهها : أى كشفت وجهها ، وهذا اللفظ مقلوب من التفسير فالمعنى فيهما واحد وهو الانكشاف والظهور على وجه لا شبهة فيه ؛ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » يعنى قطع القول بأن المراد هذا برأيه ، فإن من فعل ذلك فكأنه نصب نفسه صاحب الوحي فليتبوأ مقعده من النار ، وبهذا تبين خطأ المعزلة أن كل مجتهد مصيب لما هو الحق حقيقة ، فالاجتهاد عبارة عن غالب الرأى ، فمن يقول إنه يستدرك به الحق قطعاً بلا شبهة فإنه داخل فى جملة من تناولهم هذا الحديث . وصار الحاصل أن العام أكثر انتظاماً للمسميات من الخاص ، والخاص فى معرفة المراد به أثبت من المشترك ، ففى المشترك احتمال غير المراد^(٣) ومع الاحتمال لا يتحقق الثبوت ، والمشارك فى إمكان معرفة المراد عند

(١) وفى الثمانية : الرأى .

(٢) وفى الثمانية والهندية : أى .

(٣) وفى الثمانية والهندية : احتمال المراد .

العمل فيه لفظ أقوى من الجميل فليس في الجميل إسكان ذلك بدون البيان على ما نذكره في بابه ، إن شاء الله تعالى .

فصل في بيان حكم الخاص

قال رضى الله عنه : حكم الخاص معرفة المراد باللفظ ووجوب العمل به فيما هو موضوع له لغة ، لا يخلو خاص عن ذلك وإن كان يحتمل أن تغير اللفظ عن موضوعه عند قيام الدليل فيصير عبارة عنه مجازاً ولكنه غير محتمل للتصرف فيه بيانا ، فإنه مبين في نفسه عامل فيما هو موضوع له بلا شبهة ، وعلى هذا قال علماؤنا رحمهم الله في قوله تعالى : « ثلاثة قروء » : إن المراد الحيض ؛ لأنها لو حملناه على الأطهار كان الاعتداد بقراين وبعض الثالث ، ولو حملناه على الحيض كان التربص بثلاثة قروء كوامل ، واسم الثلاث موضوع لعدد معلوم لغة لا يحتمل النقصان عنه ، بمنزلة اسم الفرد فإنه لا يحتمل العدد ، واسم الواحد ليس فيه احتمال المتن ؛ ففي حمله على الأطهار ترك العمل بلفظ الثلاث فيما هو موضوع له لغة ولا وجه للمصبر إليه ، وفلنا في قوله : « اركعوا واسجدوا » إن فرض الركوع بنأدى بأدنى الانحطاط ؛ لأن اللفظ لغة موضوع لليل عن الاستواء ، يقال : ركعت النخلة إذا مالت ، وركع البعير إذا طأطأ رأسه ، فالحاق صفة الاعتدال به ليكون فرضاً ثابتاً بهذا النص لا يكون عملاً بما وضع له هذا الخاص لغة ، ولكن إنما يكون بصفة الاعتدال بخبر الواحد فيكون موجبا للعمل ممكناً للنقصان في الصلاة إذا تركه ولا يكون مفسداً للصلاة ؛ لأن ذلك حكم ترك الثابت بالنص ، ومن ذلك قوله تعالى : « وليطوفوا بالبيت العتيق » فالطواف موضوع لغة لمعنى معلوم لا شبهة فيه وهو : الدوران حول البيت ، ثم إلحاق شرط الطهارة بالدوران ليكون فرضاً لا يعتد الطواف بدونه لا يكون عملاً بهذا الخاص بل يكون نسخاً له وجعل الطهارة واجبا فيه حتى يتمكن النقصان بتركه يكون عملاً بموجب كل دليل ؛ وإن ثبوت شرط الطهارة بخبر الواحد وهو موجب للعمل بتركه يتمكن النقصان في العمل شرعاً فيؤمر بالإعادة أو الجبر بالدم ليرتفع به النقصان ، ومن ذلك قوله تعالى : « فاعسلوا وجوهكم » الآية فإن اللفظ موضوع لغة لغسل هذه الأعضاء ،

ففرضية الغسل في المفسولات والمسح في المسوحات^(١) ثابت بهذا النص ، واشتراط
 التية والوالة والترتيب والتسمية ليكون فرضاً لا يزول الحدث بدونها مع وجود
 الغسل والمسح لا يكون عملاً بهذا الخاص بل يكون نسخاً له ، وجعل ذلك واجباً
 أو سنة للإكمال كما هو موجب خبر الواحد يكون عملاً بكل دليل ومراعاة لمرتبة كل
 دليل . فتبين أن فيما ذهب إليه الخصم حط درجة النص عن مرتبته أو رفع درجة
 خبر الواحد فوق مرتبته فلا يكون القول به صحيحاً . وقال الشافعي في قوله تعالى :
 « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » : فإن القطع لفظ خاص لمعنى معلوم ، فيبطل
 عصمة المال والتقويم الذي كان ثابتاً قبل فعل السرقة أو بعده قبل القطع لا يكون
 عملاً بهذا الخاص ، بل يكون زيادة أثبتموه بالرأي أو بخبر الواحد ، فقد دخلتم فيما
 أئتم . ولكننا نقول : ما أثبتنا ذلك إلا بلفظ خاص في الآية وهو قوله تعالى : « جزاء
 بما كسبنا نكالاً من الله » فاسم الجزاء يطلق على ما يجب حقاً لله تعالى بمقابلة أفعال
 العباد ، فثبت بهذا اللفظ الخاص أن القطع حق الله تعالى خالصاً ، وتبين به أن سببه
 جناية على حق الله تعالى ، ولا يجب القطع إلا باعتبار العصمة والتقويم في السروق ،
 فيه يتبين أن العصمة والتقويم عند فعل السرقة صار حقاً لله تعالى حيث وجب القطع
 باعتباره حقاً له ويتم ذلك بالاستيفاء ؛ لأن ما يجب حقاً لله تعالى فتمامه يكون بالاستيفاء
 إذ المقصود به الزجر وذلك يحصل بالاستيفاء ، وبهذا التحقيق تبين أن العصمة
 والتقويم لم يبق حقاً للعبد فلا يجب الضمان به ، أو عرفنا ذلك من قوله تعالى : « جزاء
 بما كسبنا^(٢) » فإن الجزاء لغة يستدعي الكمال ، من قولهم : جزى : أى قضى ،
 أو جزأ بالهمزة : أى كفى ، وكمال الجزاء باعتبار كمال السبب ، وهو أن يكون الفعل
 حراماً لعينه ، فمع بقاء التقويم^(٣) والعصمة حقاً للمالك لا يكون الفعل حراماً لعينه
 بل لغيره وهو حق المالك ، فعرفنا أنه لم يبق العصمة والتقويم في المحل حقاً للعبد
 عندنا باعتبار خاص منصوص عليه ، ولا يدخل عليه الملك فإنه يبق للمالك حتى يسترده
 إن كان قائماً بعينه ؛ لأن مع بقاء الملك له لا تنعدم صفة الكمال في السبب وهو كون

(١) وفي العثمانية : في المسوح .

(٢) وفي العثمانية والهندية : جزاء فإن .

(٣) وفي العثمانية والهندية : العصمة والتقويم .

الفعل حراماً لعينه ؛ ألا ترى أن العصير إذا تخمر يبق مملوكاً ويكون الفعل فيه حراماً
لعينه حتى يجب الحد بشربه ، ولكن لم يبق معصوماً متقوماً لأنه حينئذ يكون بمنزلة
عصير الغير فلا يكون شربه حراماً لعينه . ثم وجوب القطع باعتبار العصمة والتقويم
في محل مملوك ، فأما المالك فهو غير معتبر فيه لعينه بل يظهر السبب بخصومته عند
الإمام ؛ ولهذا لو ظهر بخصومة غير المالك نقيم الحد بخصومة المكاتب والعبد
المأذون^(١) المستغرق بالدين في كسبه والمتولى في مال الوقف ، ونحن إنما جعلنا
ماوجب القطع باعتباره حقاً لله تعالى لضرورة كون الواجب محض حق الله تعالى وذلك
في العصمة والتقويم دون أصل الملك . ومن هذه الجملة قوله تعالى : « أن تبتغوا
بأموالكم » فالابتغاء موضوع لمعنى معلوم وهو الطلب بالعقد ، والباء للإلصاق ،
فثبت له اشتراط كون المال ملصقاً به بالابتغاء تسمية أو وجوباً ، والقول بتراخيه
عن الابتغاء إلى وجود حقيقة المطلوب كما قاله الخصم في المفوضة أنه لا يجب المهر لها
إلا بالوطء يكون ترك العمل بالخاص ، فيكون في معنى النسخ له ولا يجوز المصبر
إليه بالرأى . ومن ذلك قوله تعالى : « قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم » فالفرض
لمعنى معلوم لغة وهو التقدير والكتابة في قوله تعالى : « فرضنا » لمعنى معلوم لغة
وهو إرادة التكلم نفسه ، فاقول بأن المهر غير مقدر شرعاً بل يكون إيجاب أصله
بالعقد وبيان مقداره معوضاً إلى رأى الزوجين يكون ترك العمل بهذا الخاص ،
فإنما العمل به فيما قلنا إن وجوب أصله وأدنى المقدار فيه ثابت شرعاً لاخيار له
فيه للزوجين . ومن هذا النوع ما قال محمد والشافعي في قوله تعالى : « فإن طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » إن كلمة « حتى » موضوع لمعنى لغة
وهو الغاية والنهاية ، فجعله لمعنى موجب حلاً حادثاً يكون ترك العمل بهذا الخاص ،
وإنما العمل به في أن يجعل غاية للحرمة الحاصلة في المحل ولا حرمة قبل استيفاء عدد
الطلاق ولا تصور للغاية قبل وجود أصل الشيء ؛ فإن المنتهى بالغاية بعض الشيء
فكيف يتحقق قبل وجود أصله ! بل يكون وجود الزوج الثانى في هذه الحالة كعدمه .
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : ما تناوله هذا الخاص فهو غاية لما وضع

(١) لعل (المأذون) ساقط من العنايه ولهدية

«اللفظ له وهو عقد الزوج الثاني ؛ فإن النكاح وإن كان حقيقة للوطء فقد يطلق بمعنى العقد ، والمراد العقد هنا بدليل الإضافة إلى المرأة ، وإنما يضاف إليها العقد لتحقيق مباشرة منها ، ولا يضاف إليها الوطء حقيقة لأنها محل الفعل لامباشرة للوطء ، فأما شرط الدخول فأثبتناه بحديث مشهور وهو ما روى أن امرأة رفاعة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن رفاعة طلقني فبت طلاق فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير فلم أجد معه إلا مثل هذه وأشارت إلى هدية ثوبها ، كانت تهمة بالعتة ، فقال : « أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ » فقالت : نعم ، فقال : « لا حتى تدوفي من عسيلته ويدوق من عسيلتك » ففي اشتراط الوطء للعود إشارة إلى السبب الموجب للحل . وقال عليه السلام : « لمن الله المحلل والمحلل له » ولا خلاف بين العلماء أن الوطء من الزوج الثاني شرط لحل العود إلى الأول بهذه الآثار ، فنحن عملنا بما هو موجب أصل هذا الدليل بصفته فجعلناه موجبا للحل ، وهم أسقطوا اعتبار هذا الوصف من هذا الدليل استدلالاً بنص ليس فيه بيان أصل هذا الشرط ولا صفته ، فيكون هذا ترك العمل بالدليل الموجب له لا عملاً بكل خاص فيما هو موضوع له لغة . ومن ذلك قولنا في قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له » لأن^(١) الفاء موضوع لغة للوصل والتعقيب فذكره بعد الخلع المذكور في قوله تعالى : « فيما افتدت به » يكون بياناً خاصاً أن إيقاع التطليقتين بعد الخلع متصلاً به يكون عاملاً موجباَ حرمة المحل ، بخلاف ما يقوله الخصم إن المختلة لا يلحقها الطلاق . ومن ذلك قوله تعالى : « الطلاق مرتان » إلى قوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » ففي الإضافة إليها ثم تخصيص جانبها بالذكر بيان أن الذي يكون من جانب الزوج في الخلع عين ما تناوله أول الآية وهو الطلاق لا غيره وهو الفسخ ، فجعل الخلع فسخاً يكون ترك العمل بهذا الخاص ، وجعله طلاقاً كما هو موجب هذا الخاص يكون عملاً بالنصوص ؛ هذا بيان الطريق فيما يكون من هذا الجنس .

(١) وفي الثمانية : أن .

فصل في بيان حكم العام

قال بعض المتأخرين ممن لا سلف لهم في القرون الثلاثة : حكمه الوقف فيه ^(١) حتى يتبين المراد منه بمنزلة المشترك أو المجمل ، ويسمى هؤلاء الواقفية ، إلا أن طائفة منهم يقولون ثبت به أخص الخصوص وفيما وراء ذلك الحكم هو الوقف حتى يتبين المراد بالدليل .

وقال الشافعي : هو مجرى على عمومه موجب للحكم فيما تناوله مع ضرب شبهة فيه لاحتمال أن يكون المراد به الخصوص فلا يوجب الحكم قطعاً بل على تجاوز أن يظهر معنى الخصوص فيه لقيام الدليل ، بمنزلة القياس فإنه يجب العمل به في الأحكام الشرعية لا على أن يكون مقطوعاً به بل مع تجاوز احتمال الخطأ فيه أو الغلط ، ولهذا يجوز تخصيص العام بالقياس ابتداءً وبخبر الواحد ، فقد جعل القياس وخبر الواحد الذي لا يوجب العلم قطعاً مقدماً على موجب العام حتى جوز التخصيص بهما ، وجعل الخاص أولى بالمصير إليه من العام ؛ على هذا دلت مسائله ؛ فإنه رجح خبر العرايا على عموم قوله عليه السلام : « التمر بالتمر كيلاً بكيل » في حكم العمل به ، وجعل هذا قولاً واحداً له فيما يحتمل العموم وفيما لا يحتمل العموم لانعدام محله ، فقال : يجب العمل فيهما بقدر الإمكان ^(٢) حتى يقوم دليل التخصيص ^(٣) على الوجه الذي ذكرنا .

والذهب عندنا أن العام موجب للحكم فيما يتناوله قطعاً بمنزلة الخاص موجب للحكم فيما تناوله ، يستوى في ذلك الأمر والنهي والخبر إلا فيما لا يمكن اعتبار العموم فيه لانعدام محله ، فحيث يجب التوقف إلى أن يتبين ما هو المراد به ببيان ظاهر بمنزلة المجمل ، فعلى ^(٤) هذا دلت مسائل علمائنا رحمهم الله . قال محمد رحمه الله في الزيادات : إذا أوصى بنخاتم لرجل ثم أوصى بقصه لآخر بعد ذلك في كلام مقطوع ، فالحلقة للموصى له بالنخاتم والفص بينهما نصفان ؛ لأن الإيجاب الثاني في عين ما أوجبه للأول لا يكون

(١) وفي الثمالية : التوقف حتى .

(٢) وفي نسخة : بهما يقدر .

(٣) وفي الثمالية : الخصوص .

(٤) وفي الثمالية والهمدية : ومنى .

« رجوعاً عن الأول فيجتمع في الفص وصيتان إحداهما بإيجاب عام والأخرى بإيجاب خاص ، ثم إذا ثبت المساواة بينهما في الحكم يجعل الفص بينهما نصفين . وقال في الوصايا : لو كانت الوصيتان بهذه الصفة في كلام موصول كان الفص للموصى له خاصة ؛ لأنه إذا كان الكلام موصولاً كان آخره بياناً لأوله ، فيظهر به أن مراده بالإيجاب العام الحلقة دون الفص . وقال في المضاربة : إذا اختلف المضارب ورب المال في العموم والخصوص فالقول قول من يدعى العموم أيهما كان ، فلولاً المساواة بين الخاص والعام حكماً فيما يتناوله لم يصر إلى الترجيح بمقتضى العقد . قال : وإذا أقاما جميعاً البينة وأرخ كل منهما آخرهما تاريخاً أولى سواء كان مبيناً^(١) للعموم أو الخصوص فقد جعل العام المتأخر رافعاً للخاص المتقدم كما جعل الخاص المتأخر مخصصاً للعام المتقدم ولا يكون ذلك إلا بعد المساواة ، وظهر من مذهب أبي حنيفة رحمه الله ترجيح العام على الخاص في العمل به ، نحو حفر^(٢) بئر الناضح فإنه رجح قوله عليه السلام : « من حفر بئراً فله مما حولها أربعون ذراعاً » على الخاص الوارد في بئر الناضح أنه ستون ذراعاً ، فرجح قوله عليه السلام : « ما أخرجت الأرض فيه العشر » على الخاص الوارد بقوله عليه السلام : « ليس في الخضراوات صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ونسخ الخاص بالعام أيضاً كما فعله في بول ما يؤكل لحمه فإنه جعل الخاص من حديث العرنين فيه منسوخاً بالعام وهو قوله عليه السلام : « استزهاوا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه » وأكثر مشايخنا رحمهم الله يقولون أيضاً إن العام الذي لم يثبت خصوصه بدليل^(٣) لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس ، فزعموا أن المذهب هذا ؛ فإن قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » لا يكون موجباً تخصيص العموم في قوله تعالى : « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » حتى لا تتعين قراءة الفاتحة فرضاً . وكذلك قوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » عام لم يثبت خصوصه فإن الناسي جعل

(١) وفي الهندية : مشتأ .

(٢) وفي العثمانية : حريم .

(٣) وفي العثمانية والهندية : بالدليل .

ذا كراً حكماً بطريقة إقامة ملته مقام التسمية تخفيفاً عليه ، فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس [وكذلك قوله : « ومن دخله كان آمناً » عام لم يثبت تخصيصه ، ولا يجوز تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس^(١)] حتى يثبت الأمن بسبب الحرم لمباح :
العم باعتبار العموم ، ومتى ثبت التخصيص في العام بدليله فيثبت يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس على ما نيينه ، إن شاء الله تعالى .

أما الواقفون استدلووا بالاشتراك في الاستعمال ، فقد يستعمل لفظ العام والمراد به الخاص ، قال تعالى « الذين قال لهم الناس » والمراد به رجل واحد ، وقد يستعمل لفظة الجماعة للفرد ، قال تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » وقال : « رب ارجعون » وهذا في كلام الخطباء ونظم الشعراء معروف ، فعند الإطلاق يشترك فيه احتمال العموم واحتمال الخصوص فيكون بمنزلة المشترك يجب الوقف فيه حتى يتبين المراد ، أو نقول لفظ العام مجمل في معرفة المراد به حقيقة لاحتمال أن يكون المراد بعض ما تناوله وذلك البعض لا يمكن معرفته بالتأمل في صيغة اللفظ ؛ ألا ترى أنه يستقيم أن يقرن به على وجه البيان والتفسير [مطلق هذا اللفظ^(٢)] ما هو المراد به من العموم بأن نقول جاءني القوم كلهم أو أجمعون ، ولو كان العموم موجب مطلق هذا اللفظ لم يستقم تفسيره بلفظ آخر كالخاص ، فإنه لا يستقيم أن يقرن به ما يكون ثابتاً بموجبه بأن يقول جاءني زيد كله أو جميعه ، ولما استقام ذلك في العام عرفنا أنه غير موجب للإحاطة بنفسه والبعض الذي هو مراد منه غير معلوم ، فيكون بمنزلة المجمل .

والذين قالوا بأخص الخصوص قالوا : ذلك القدر يتيقن بأنه مراد سواء كان المراد الخصوص أو العموم فللتيقن به جعلناه مراداً ، وإنما الوقف فيما وراء ذلك ؛ وبيان أنه أن إرادة الثلاث من لفظ الجماعة وإرادة الواحد من لفظ الجنس متيقن به ، فمطلق اللفظ في ذلك بمنزلة الإحاطة عند اقتران البيان باللفظ وذلك موجب الكلام ، فكذلك أخص الخصوص موجب مطلق لفظ العام .

(١) زيادة من العثمانية .

(٢) زيادة من الهندية .

والدليل لعامة الفقهاء على أن العام موجب العمل بعمومه قوله تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم » والاتباع لفظ خاص في اللغة بمعنى معلوم ، وفي المنزل عام وخاص فيجب بهذا الخاص اتباع جميع المنزل ، والاتباع إنما يكون بالاعتقاد والعمل به وليس في التوقف اتباع للمنزل ، فعرفنا أن العمل واجب بجميع ما أنزل على ما أوجبه صيغة الكلام إلا ما يظهر نسخه بدليل ، فقد ظهر الاستدلال بالعموم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم على وجه لا يمكن إنكاره ؛ فإن النبي عليه السلام حين دعا أبي بن كعب رضي الله عنه وهو في الصلاة فلم يجبه بين له خطأ فيما صنع بالاستدلال بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ » وهذا عام ، فلو كان موجبه التوقف على ما زعموا لم يكن لاستدلاله عليه به معنى ، والصحابة رضي الله عنهم في زمن الصديق حين خالفوه في الابتداء في قتال مانع الزكاة استدلوا عليه بقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » وهو عام ، ثم استدل عليهم بقوله تعالى : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ » فرجعوا إلى قوله وهذا عام . وحين أراد عمر رضي الله عنه أن يوظف الجزية والخراج على أهل السواد استدل على من خالفه في ذلك بقوله تعالى : « وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ » وقال أرى لمن بعدكم في هذا الفء نصيباً ولو قسمته بينكم لم يبق لمن بعدكم فيه نصيب ، وهذه الآية في هذا الحكم نهاية في العموم . ولما هم عثمان رضي الله عنه برجم المرأة التي ولدت لستة أشهر استدل عليه ابن عباس فقال : أما إنها لو خصمتكم بكتاب الله لخصمتكم ، قال الله تعالى : « وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقال : « وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ » فإذا ذهب للفصال عامان بقي للحمل ستة أشهر ، وهذا استدلال بالعام . وحين اختلف عثمان وعلي رضي الله عنهما في الجمع بين الأختين وطناً بملك اليمين قال علي رضي الله عنه : أحلتها قوله تعالى : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » وحرمتها قوله تعالى : « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ » فالأخذ بما يحرم أولى احتياطاً ، فوافقه عثمان في هذا ، إلا أنه قال : عند تعارض الدليلين أرجح الموجب للحل باعتبار الأصل . وحين اختلف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ، فقال علي رضي الله عنه : تعتد بأبعد الأجلين ، واستدل بالآيتين : قوله تعالى : « أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا » وقوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ »

عن ابن مسعود رضى الله عنه : من شاء باهله أن سورة النساء
تزل بعد سورة النساء الطولى ، يعنى قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن
أن يضمن حملهن » تزل بعد قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »
فاستدل بهذا العام على أن عدتها بوضع الحمل لا غير وجعل الخاص فى عدة المتوفى
عنها زوجها منسوخاً بهذا العام فى حق الحامل . واحتج ابن عمر على ابن الزبير
فى التحريم بالمصّة والمصتين بقوله تعالى : « وأخواتكم من الرضاعة » واحتج ابن عباس
على الصحابة رضى الله عنهم فى الصرف بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ربا
إلا فى النسب » واحتجوا عليه بالعموم الموجب لحمة الربا من الكتاب والسنة
فرجع إلى قولهم . فهذا تبين أنهم اعتقدوا وجوب العمل بالعام وإجراؤه على عمومه .
ولا معنى لقول من يقول : إنهم عرفوا ذلك بدليل آخر من حال شاهدوه أو ببيان
معموه ؛ لأن المنقول احتجاج بعضهم على بعض بصيغة العموم فقط ، وفى القول بما قال
هذا القائل تعطيل المنقول والإحالة على سبب آخر لم يعرف . ثم لزوم العمل بالنزل
حكم ثابت إلى يوم القيامة ، فلو كان ذلك فى حقهم باعتبار دليل آخر ما وسعهم ترك
النقل فيه ، ولو نقلوا ذلك لظهر وانتشر .

يؤيد ما قلنا حديث أبى بكر رضى الله عنه حين بلغه اختلاف الصحابة فى نقل
الأخبار جمعهم فقال : إنكم إذا اختلفتم فمن بعدكم يكون أشد اختلافاً ، الحديث
إلى أن قال : فيكم كتاب الله تعالى فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه . ولم يخالف^(١)
أحد منهم فى ذلك ، فعرفنا أنهم عرفوا المراد بعين ما هو المنقول إلينا لا بدليل آخر غير
منقول إلينا . ثم العموم معنى مقصود من الكلام عام بمنزلة الخصوص فلا بد أن يكون
له لفظ موضوع يعرف المقصود بذلك اللفظ ؛ لأن الألفاظ لا تقصر عن المعانى ؛
وبيان هذا أن المتكلم باللفظ الخاص له فى ذلك مراد لا يحصل باللفظ العام
وهو تخصيص الفرد بشىء فكان لتحصيل مراده لفظ موضوع وهو الخاص ،
والمتكلم باللفظ العام بمعنى العام^(٢) له مراد فى العموم لا يحصل ذلك باللفظ الخاص
ولا يتيسر عليه التخصيص على كل فرد بما هو مراد باللفظ العام ، فلا بد من أن يكون

(١) وفى النهاية : يخالفاً .

(٢) لفظ (بمعنى العام) ساقط من الثمانية والهندية .

لمراد لفظ موضوع لغة وذلك صيغة العموم ، فإن من أراد عتق جميع عبيده فإنما يتمكن من تحصيل هذا المقصود بقوله عبيدى أحرار ، وهذا لفظ عام ، فمن جعل موجه الوقف فإنه يشق على التكلم بأن يحصل مقصوده في العموم باستعمال^(١) صيغته ، وما قالوا إنه قد استعمل العام بمعنى الخاص ، قلنا ويستعمل^(٢) أيضاً بمعنى الإحاطة على وجه لا يحتمل غيره ، قال تعالى : « إن الله بكل شيء عليم » وقال تعالى : « إن الله لا يظلم مثقال ذرة » وقال تعالى : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » فهذا الاستعمال يمنعهم عن القول بالتوقف في موجب العموم . ثم العموم بهذه الصيغة حقيقة واحتمال إرادة المجاز لا يخرج الحقيقة من أن تكون موجب مطلق الكلام ؛ ألا ترى أن بعد تعيين الإحاطة فيه بقوله تعالى أجمعون أو كلهم لا ينتفى هذا الاحتمال من كل وجه حتى يستقيم أن يقرن به الاستثناء ، قال تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » ويقول الرجل : جاءني القوم كلهم أجمعون إلا فلاناً وفلاناً . ثم هذا لا يمنع القول بأن موجه الإحاطة فيما تناوله فكذلك في مطلق اللفظ ، مع أنا لا نقول إن ما يقرن به يكون تفسيراً ، ولكن نقول وإن كان موجه العموم قطعاً فهو غير محكم لاحتمال إرادة الخصوص فيه فيصير بما يقرن به محكماً إذا أطلق ذلك كما في قوله : جاءني القوم كلهم ؛ فإنه لا ينفي احتمال الخصوص بعد هذا إذا لم يقرن به استثناء يكون مغيراً له ، ومثله في الخاص موجود فإن قوله جاءني فلان خاص موجب لما تناوله ولكنه غير محكم فيه لاحتمال المجاز ، فإذا قال جاءني فلان نفسه يصير محكماً وينتفى احتمال المجاز في أن الذي جاءه رسوله أو عبده أو كتابه . ثم قال الشافعي رحمه الله : أجمل مطلق العام موجباً للعمل فيما تناوله ولكن احتمال الخصوص فيه قائم ومع الاحتمال لا يصير مقطوعاً به فلا أجمله موجباً للعمل^(٣) فيما تناوله قطعاً . ولكننا نقول : المراد بمطلق الكلام ما هو الحقيقة فيه والحقيقة ما كانت الصيغة موضوعة له لغة ، وهذه الصيغة موضوعة لمقصود العموم فكانت حقيقة فيها ، وحقيقة الشيء ثابت بثبوته قطعاً ما لم يقم الدليل على مجازه كما في لفظ الخاص ، فإن ما هو حقيقة فيه يكون ثابتاً به قطعاً حتى يقوم الدليل على صرفه إلى المجاز .

(١) وفي العثمانية : لاستعمال .

(٢) وفي العثمانية : وقد استعمل .

(٣) (للعمل) سقط من العثمانية والهندية

فإن قال قائل : إن الخاص أيضاً لا يوجب موجبه قطعاً لاحتمال إرادة المجاز منه وإنما يوجب موجبه ظاهراً ما لم يتبين أنه ليس المراد به المجاز بدليل آخر بمنزلة النص في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن بقاء الحكم الثابت بالنص يكون ظاهراً لا مقطوعاً به لاحتمال النسخ وإن لم يظهر النسخ بعد . قلنا : هذا فاسد ؛ لأن مراد المتكلم بالكلام ما هو موضوع له حقيقة ، هذا معلوم وإرادة المجاز موهوم والوهوم لا يعارض المعلوم ولا يؤثر في حكمه ، وكذلك المجاز لا يعارض الحقيقة بل ثبوت المجاز بإرادة المتكلم لا بصيغة الكلام وهي إرادة ناقله للكلام عن حقيقته ، فما لم يظهر الناقل بدليله ثبت حكم الكلام مقطوعاً به بمنزلة النص المطلق يوجب الحكم قطعاً وإن احتمل التغيير بشرط تعلقه به أو قيد بقيده^(١) ولكن ذلك ناقل للكلام عن حقيقته فما لم يظهر كان حكم الكلام ثابتاً قطعاً ، بخلاف النص في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن النص يوجب الحكم ، فأما بقاء الحكم ليس من موجبات النص ولكن ماثبت فالأصل فيه البقاء حتى يظهر الدليل المزيل ، فكان بقاؤه لنوع من استصحاب الحال وعدم النسخ ، وهذا المعدوم غير مقطوع به فلهذا لا يكون بقاء الحكم مقطوعاً به في ذلك الوقت حتى إن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انقطع احتمال النسخ كان الحكم الذي لم يظهر ناسخه باقياً قطعاً .

فإن قيل : فكذلك عدم إرادة المتكلم للمجاز ليس بمعلوم قطعاً بل هو ثابت بنوع من الظاهر بمنزلة عدم النسخ في ذلك الوقت بخلاف الشرط والاستثناء فانه دأبهما ثابت بالنص ؛ لأن الشرط والاستثناء يكون مقارناً للنص فالإطلاق فيه على وجه يكون ساكناً عن ذكر الشرط ، والاستثناء تنصيص على عدم الشرط والاستثناء ؟ قلنا : نعم ولكن الإرادة المغيرة للخاص عن حقيقته يكون في باطن المتكلم وهو غيب عنا وليس في وسعنا الوقوف على ذلك وإنما يثبت التكليف شرعاً بحسب الوسع فما ليس في وسعنا الوقوف عليه لا يكون معتبراً أصلاً إلى أن يظهر بدليله وعند ظهوره بدليله يجعل ثابتاً ابتداءً ، فقبل الظهور يكون حكم الخاص ثابتاً قطعاً وهو بمنزلة خطاب الشرع لا يوجب الحكم في حق المخاطب ما لم يسمع به لأنه ليس في وسعه العمل به قبل

(١) وفي هامش العثمانية : أو أضافه وغير ذلك به .

السمع وعند السماع يثبت الحكم في حقه ابتداء كأن الخطاب نزل الآن ، وعلى هذا قلنا : إذا قال لامرأته إن كنت تحبينني فأنت طالق ؛ أو قال : إن كنت تحبين النار فأنت طالق فقالت أبا أحب ذلك يقع الطلاق ؛ لأن حقيقة المحبة والبغض في باطنها ولا طريق لنا إلى معرفته فلا يتعلق الطلاق بحقيقته ، ولكن طريق معرفتنا في الظاهر إخبارها فيجعل الزوج معلقاً الطلاق بإخبارها حكماً ، فإذا قالت أحب يقع الطلاق لوجود ما هو الشرط حقيقة وهو الخبر فإن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، وإذا ثبت هذا في الخاص فكذلك في العام فإن احتمال الخصوص باطن وهو غيب عنا ما لم يظهر بدليله قبل ظهوره يكون موجباً الحكم فيما تناوله قطعاً ؛ إلا أن الشافعي يقول مع هذا احتمال إرادة الخصوص لم ينعدم ولكن ليس في وسعنا الوقوف عليه عند الخطاب فنجعل العام موجباً الحكم فيما تناوله عملاً ولا نجعله موجباً للحكم قطعاً فيما يرجع إلى العلم به لبقاء احتمال الخصوص . وهكذا أقول في الخاص : الإرادة المغيرة فيها احتمال إلا أن ذلك مانع عن ثبوت حكم الحقيقة عملاً به فيكون في معنى النسخ الذي هو مبطل للحكم أصلاً ، والناسخ لا يكون مقترناً بالنص الموجب للحكم بل إنما يرد النسخ على البقاء ، فكذلك في الخاص أجعل ظهور إرادة المجاز بدليله عاملاً ابتداء قبل ظهوره يكون حكم الخاص ثابتاً قطعاً ، وأما إرادة الخصوص لا يكون رافعاً للحكم أصلاً فيبقى معتبراً مع وجود العمل بالعام فلا يثبت العلم بموجبه قطعاً ، وعلى هذا نقول في قوله إن كنت تحبينني إنه يقع الطلاق إذا أخبرته به لأن ما ليس في وسعه الوقوف عليه وهو حقيقة المحبة والبغض بحال^(١) فيسقط اعتباره في حكم العمل ، ولو قال : إن كنت تحبين النار فأنت طالق فقالت أحب لا يقع الطلاق ؛ لأن كذبها ههنا معلوم قطعاً فإن أحداً ممن له طبع سليم لا يحب النار ، ويكون هذا بمنزلة العام الذي ليس فيه احتمال الخصوص ، كقوله تعالى : « إن الله بكل شيء عليم » فإن حقيقة الموجب بمثل هذا العام معلوم قطعاً بخلاف العام الذي هو محتمل الخصوص . ولكن الجواب عنه أن نقول : كما أن الله تعالى لم يكلفنا ما ليس في وسعنا فقد أسقط عنا ما فيه حرج علينا كما قال تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » وفي اعتبار الإرادة الباطنة في العام الذي هو محتمل لها نوع حرج ؛

(١) وفي الثمانية والهمدية : محتمل

فالتمييز بين ما هو مراد المتكلم وبين ما ليس بمراد له قبل أن يظهر دليله فيه خرج عظيم
وسقط اعتباره شرعاً ، وبقام السبب الظاهر الدال على مراده وهو صيغة العموم مقام
حقيقة الباطن الذي لا يتوصل إليه إلا بخرج ؛ ألا ترى أن خطاب الشرع يتوجه على
المرء إذا اعتدل حاله ، ولكن اعتدال الحال أمر باطن وله سبب ظاهر من حيث العادة
وهو البلوغ عن عقل ، فأقام الشرع هذا السبب الظاهر مقام ذلك المعنى الباطن
للتيسير ، ثم دار الحكم معه وجوداً وعدمًا حتى إنه وإن اعتدل^(١) حاله قبل البلوغ
يجعل ذلك كالمعدوم حكماً في [حق^(٢)] توجه الخطاب عليه ، ولو لم يعتدل حاله بعد البلوغ
عن عقل كان الخطاب متوجهاً أيضاً لهذا المعنى ، ومن نظر عن إنصاف لا يشك
عليه أن الحرج في التأمل في إرادة المتكلم لتمييز به ما هو مراد له مما ليس بمراد فوق
الحرج بالتأمل في أحوال الصبيان ليتوقف على اعتدال حالهم ، وهذا أصل كبير
في الفقه ، فإن الرخصة بسبب السفر تثبت لدفع المشقة ، كما قال الله تعالى : « يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ثم حقيقة المشقة باطن تختلف فيه أحوال الناس وله
سبب ظاهر وهو السير المديد فأقام الشرع هذا السبب مقام حقيقة ذلك المعنى وأسقط
وجود حقيقة المشقة في حق المقيم لانعدام السبب الظاهر إلا إذا تحققت الضرورة
عند خوف الهلاك على نفسه فذلك أمر وراء المشقة ، وأثبت الحكم عند وجود السبب
الظاهر وإن لم تلحقه المشقة حقيقة . وكذلك الاستبراء فإنه يجب التحرز عن خلط
المياه المحترمة إلا أن ذلك باطن وله سبب ظاهر وهو استحداث ملك الوطء بملك اليمين
لأن زوال ملك اليمين لا يوجب ما يستدل به على براءة الرحم من عدة أو استبراء ،
فأقام الشرع استحداث ملك الوطء بملك اليمين مقام المعنى الباطن وهو اشتغال الرحم
بالماء في حق وجوب التحرز عن الخلط بالاستبراء ؛ ولهذا قلنا : لو اشتراها من صبي
أو امرأة أو اشتراها وهي بكر أو حاضت عند البائع بعد الوطء قبل أن يبيعها يجب
الاستبراء لاعتبار السبب الظاهر ؛ ولهذا قلنا في النكاح لا يجب الاستبراء وإن علم
أنها وطئت قبل أن يتزوجها وطئاً محرماً بأن تزوج أمة كان قد وطئها قبل أن يتزوجها
لأن الأصل في النكاح الحرة ؛ فإن الرق عارض والازدواج بين الشخصين باعتبار

(١) وفي الثمانية : إذا اعتدل .

(٢) زيادة من الثمانية

الأصل ، وباعتبار جهة الشهادة زوال ملك الوطء عن الحرية يعقب عدة موجبة براءة الرحم فلا تقع الحاجة إلى إقامة استحداث ملك الوطء بالنكاح مقام حقيقة اشتغال الرحم في إيجاب الاستبراء للتحرز عن الخلط ؛ وعلى هذا قلنا : إذا قال لامرأته أنت طالق الساعة إن كان في علم الله أن فلاناً يقدم إلى شهر فقدم فلان بعد تمام الشهر يقع الطلاق عليها عند القدوم ابتداء ، بمنزلة ما لو قال أنت طالق الساعة إن قدم فلان إلى شهر ومعلوم أن بعد قدومه قد تبين أنه كان في علم الله قدومه إلى شهر وأن التعليق كان بشرط موجود حقيقة ، ولكن لما لم يكن لنا طريق الوقوف عليه إلا بعد القدوم صار القدوم الذي به يتبين لنا شرطاً لوقوع الطلاق [فيقع الطلاق^(١)] عنده ابتداء ، بخلاف ما لو قال : أنت طالق الساعة إن كان زيد في الدار ثم علم بعد شهر أن زيدا في الدار يومئذ فإنه يكون الطلاق واقعاً من حين تكلم به ؛ لأنه كان لنا طريق إلى الوقوف على ما جعله شرطاً حقيقة فلا يقام ظهوره عندنا مقام حقيقته ، ولكن تبين عند ظهوره أن الطلاق كان واقعاً لأنه علقه بشرط موجود ، والذي تحقق ما ذكرنا أن صاحب الشرع خاطبنا بلسان العرب فإنما يفهم من خطاب الشرع ما يفهم من مخاطبات الناس فيما بينهم ، ومن يقول لعبده أعط هذه المائة درهم هؤلاء بالسوية وهم مائة نفر نعم قطعاً أن مراده إعطاء كل واحد منهم درهماً ، بمنزلة ما لو قال أعط كل واحد منهم درهماً ، وكذلك يفهم من الخاص والعام في مخاطبات الشرع الحكم قطعاً فيما تناوله كل واحد منهما . ومن قال لغيره : لا تعتق عبدي سالماً ثم قال أعتق البيض من عبيدي وسالم بهذه الصفة فإنه يكون له أن يعتقه وبإعتاقه يكون ممثلاً للأمر لا منكباً للنهي ، فكذلك نقول في العام المتأخر في خطاب الشرع إنه يكون قاضياً فيما تناوله على الخاص ، فإذا كان حكم الخاص ثابتاً قطعاً فيما تناوله فلا بد من أن يكون العام كذلك ليكون قاضياً عليه .

فإن قيل : أليس أن تخصيص العام بالقياس وخبر الواحد جائز ، ومعلوم أن القياس وخبر الواحد لا يوجب العلم قطعاً فكيف يكون دافعاً للحكم الثابت قطعاً بصيغة

(١) زيادة من الثمانية .

فالعموم إذا كانت هذه الصيغة توجب موجبها قطعاً ؟ قلنا : مثل هذا يلزمك في الخاص فإن صرفه عن الحقيقة إلى المجاز بالقياس وخبر الواحد جائز .

ثم الجواب على ما اختاره أكثر مشايخنا رحمهم الله أن تخصيص العام الذي لم يثبت خصوصه ابتداء لا يجوز بالقياس^(١) [وخبر الواحد^(٢)] وإنما يجوز ذلك في العام الذي ثبت خصوصه بدليل موجب من الحكم مثل ما يوجبه العام وهو خبر متأيد بالاستفاضة أو مشهور فيما بين السلف أو إجماع ، فعند وجود ذلك يتبين بالقياس وخبر الواحد ما هو المراد بصيغة العام بعد أن خرج من أن يكون موجباً للحكم فيما تناوله قطعاً على ما نبينه في فصل العام إذا دخله خصوص ، وهذا لأن ما أوجبه القياس أو خبر الواحد يحتمل أن يكون في جملة ما تناوله دليل الخصوص ويحتمل أن يكون في جملة ما تناوله صيغة العام ، فإتباعاً يرجح بالقياس وخبر الواحد أحد الاحتمالين .

فإن قيل : ما ذهبت إليه أولى فإن الأصل هو وجوب العمل بالأدلة الشرعية ما أمكن وذلك في ترتيب العام على الخاص كما قلت لا في رفع الخاص بالعام كما قلتم ، فإن من أثبت التعارض بين الخاص والعام ترك العمل بالخاص أصلاً وبعض ما تناوله العام ، ومن قال بترتيب العام على الخاص هو عامل بحقيقة الخاص وبالعام أيضاً فيما تناوله بحسب الإمكان فيكون هذا أولى بالمصير إليه . قلنا : هذا إنما يستقيم بعد ثبوت الإمكان وبعد ما قررنا أن كل واحد منهما موجب فيما تناوله الحكم قطعاً لا إمكان ، أرأيت لو قال قائل : أنا أعلم بالعام في كل ما تناوله وأجهل الخاص على المجاز فأعمل به وبهذا الطريق^(٣) يكون هذا عملاً منه بالدليلين لا ، فكذلك قولك : أنا أعلم بالخاص وأترك موجب العام فيما تناوله [لا يكون^(٤)] عملاً بهما مع أن موجب الدليل ليس كله العمل به بل العمل به والمدافعة به عند

(١) وفي هامش العثمانية : القياس غير موجب ابتداء حتى يقال الموجب لا يصلح مرجحاً وبالقياس يتعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بعلّة الأصل لا بعلّة ابتداء .

(٢) زيادة من العثمانية .

(٣) وفي العثمانية فأعمل به بهذا الطريق هل يكون هذا .

(٤) زيادة من الهندية والعثمانية .

التعارض^(١) بمنزلة الشهادات في الخصومات بين العباد فإثبات المدافعة عند المعارضة بين الخاص والعام على ما اقتضاه موجب كل واحد منهما لا يكون تركا للعمل بأحدهما ، ثم سوى الشافعي رحمه الله فيما أثبتته من حكم العموم بين ما يحتمل العموم وبين ما لا يحتمله لعدم محله فيما هو المحتمل فجعل كل واحد منهما حجة لإثبات الحكم مع ضرب شبهة . وبيان هذا في قوله تعالى : « لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة » وقال تعالى : « أفمن كان مؤمناً كمن فاسقاً لا يستوون » وقال تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ! » فإن نقي المساواة بينهما على العموم غير محتمل لعلمنا بالمساواة بينهما في حكم الوجود والإنسانية والبشرية والصورة ، فقال مع هذا العلم يكون هذا العام حجة فيما هو الممكن حتى لا يسوى بين الكافر والمؤمن^(٢) في حكم القصاص وفي حكم شراء العبد المسلم ولا يشاكه ؛ لأن العمل بالدليل الشرعي واجب بحسب الإمكان وانعدام الإمكان فيما لا يحتمله بمنزلة دليل الخصوص شرعاً ، فكما أن دليل الخصوص فيما يحتمل العموم لا يخرج العام بصيغة العام من الحكم فيما يثبت من أن يكون حجة فيما وراء ذلك فكذلك عدم احتمال العموم حساً لا يخرج العام من أن يكون حجة فيما يحتمله . وحاصل مذهبه أنه يسوى بين محتمل الحال^(٣) وبين محتمل اللفظ فيما يثبت بصيغة العام من الحكم وفيما يثبت من الشبهة المانعة من العلم به قطعاً ، ونحن نقول : فيما ذهب إليه تحقق الحرج الذي هو مدفوع وهو الوقوف على مراد المتكلم ليعمل به فيما يحتمل العموم ، واعتبار الإرادة المغيرة للعموم عن حقيقتها فيما يحتمل العموم حتى لا يكون موجباً قطعاً فيما تناوله ، وقد بينا أن ذلك لا يجوز شرعاً ، وبه تبين فساد التسوية بين محتمل الحال وبين محتمل اللفظ ، وتبين أن موجب العموم لا يثبت فيما لا يمكن العمل بعمومه لانعدام محل العموم ، وستقرر هذا في الفصل الذي يأتي وهو العام إذا خصص منه شيء ، وإنما سويتنا في موجب العام بين الخبر والأمر والنهي لأن ذلك حكم صيغة العموم ، وهذه الصيغة متحققة في الأخبار كما في الأمر والنهي ، والله أعلم بالصواب .

(١) أي عند التعارض قبل الترجيح — كذا بهامش العثماني .

(٢) وفي العثماني : والمسلم .

(٣) أي حال المحل عند قبوله العموم في العمل بالعموم بقدر الإمكان فيهما . كذا بهامش العثماني .

فصل في بيان حكم العام إذا خصص^(١) منه شيء

قال رضي الله عنه [وعن والديه^(٢)] : كان أبو الحسن السكرخي رحمه الله يقول من عند نفسه لا على سبيل الحكاية عن السلف : العام إذا لحقه خصوص لا يبقى حجة بل يجب التوقف فيه إلى البيان سواء كان دليل الخصوص معلوماً أو مجهولاً إلا أنه يجب به أخص الخصوص إذا كان معلوماً . وقال بعضهم : إذا خص منه شيء مجهول فكذلك الجواب وإن خص منه شيء معلوم فإنه يبقى موجبات الحكم فيما وراء الخصوص قطعاً . وقال بعضهم : هكذا فيما إذا خص شيء معلوم ، وإن خص منه شيء مجهول يسقط دليل الخصوص ويبقى العام موجبات حكمه كما كان قبل دليل الخصوص .

قال رضي الله عنه : والصحيح عندي أن المذهب عند علمائنا رحمهم الله في العام إذا لحقه خصوص يبقى حجة فيما وراء الخصوص سواء كان الخصوص مجهولاً أو معلوماً إلا أن فيه شبهة حتى لا يكون موجبات قطعاً وبقيناً ، بمنزلة ما قال الشافعي رحمه الله في موجب العام قبل الخصوص ، والدليل على أن المذهب هذا أن أبا حنيفة رضي الله عنه استدل على فساد البيع بالشرط بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وهذا عام دخله خصوص ، واحتج على استحقاق الشفعة بالجوار إذا كان عن ملاصقة بقول النبي عليه السلام : « الجار أحق بصقبة^(٣) » وهذا عام قد دخله خصوص ، واستدل محمد على فساد بيع العقار قبل القبض بنهي عليه السلام عن بيع ما لم يقبض وهو عام لحقه خصوص ، وأبو حنيفة رحمه الله خص هذا العام بالقياس ، فعرفنا أنه حجة للعمل من غير أن يكون موجبات قطعاً ؛ لأن القياس لا يكون موجبات قطعاً فكيف يصلح أن يكون معارضاً لما يكون موجبات قطعاً ! وتبين أن هذا العام دون الخبر الواحد ؛ لأن القياس لا يصلح معارضاً للخبر الواحد عندما ؛ ولهذا أخذنا بالخبر الواحد الموجب للوصوء عند القهقهة في الصلاة وتركنا القياس به ، وأبو حنيفة أخذ

(١) وفي العنابية والهدية : خص .

(٢) زيادة من الهدية والعنابية .

(٣) أي لم يثبت للجار المماثل شفعة مع الملاصق — كذا بهامش العنابية .

بخبير الواحد في الوضوء بنبيذ التمر وترك القياس به ، ثم إن خبر الواحد لا يوجب العلم قطعاً فما هو دونه أولى .

وأما الكرخي احتج وقال^(١) : الخصوص الذي يلحق العام يسلب حقيقته فيصير مجازاً ومجازاً في مراد المتكلم ، وذلك لا يتبين إلا ببيان من جهته فصار مجازاً يجب التوقف فيه إلى البيان بمنزلة صيغة العموم فيما لا يحتمل العموم ، نحو قوله تعالى : « وما يستوى الأعمى والبصير » فإنه لما انتفى حقيقة العموم فيه لم يكن حجة بدون البيان فكذلك هذا ، وهذا لأنه لو بقي حجة فيما وراء الخصوص كان حقيقة ولا وجه للجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد إلا أن يكون أخص الخصوص منه معلوماً فيكون ثابتاً به لكونه متيقناً كالذي يقوم فيه دليل البيان فيما لا يمكن العمل فيه بحقيقة العموم ؛ ولأن دليل الخصوص بمنزلة الاستثناء فإنه يتبين به أن الخصوص لم يكن داخلياً فيما هو المراد بالكلام ، كما يتبين بالاستثناء أن الكلام عبارة عما وراءه ولهذا لا يكون دليل الخصوص إلا مقارناً ، فأما ما يكون طارئاً فهو دليل النسخ لا دليل الخصوص ، وإن كان المستثنى مجهولاً يصير ما وراءه بجهالة مجهولاً كما أن المستثنى إذا تمكن فيه شك يصير ما وراءه مشكوكاً فيه ، حتى إذا قال : مما ليكي أحرار إلا سالماً وزيناً لم يعتق واحد منهما وإن كان المستثنى أحدهما لأنه مشكوك فيه ، فيثبت حكم الشك فيهما ، وإذا صار ما بقي مجهولاً لم يصلح حجة بنفسه بل يجب الوقف فيه ، كما في قوله تعالى : « وما يستوى الأعمى والبصير » وكذلك إن كان دليل الخصوص معلوماً ؛ لأنه يجوز أن يكون معلولاً وهو الظاهر ؛ فإن دليل الخصوص نص على حدة فيكون قابلاً للتعليل ما لم يمنع مانع من ذلك وبالتعليل لا ندرى أن حكم الخصوص إلى أي مقدار يتعدى فيبقى ما وراءه مجهولاً أيضاً ، وعلى ما قاله الكرخي يسقط الاحتجاج بأكثر العمومات لأن أكثر العمومات قد خص منها شيء ، وهذا خلاف ما حكينا من مذهب الساف في الصدر الأول فإنهم احتجوا بالعمومات التي يلحقها^(٢) [خصوص كما احتجوا بالعمومات التي لم يلحقها خصوص ، ودعواه أنه

(١) وفي الثمانية : فقال .

(٢) وفي الثمانية : لحقها .

يصير به مجازاً كلام لا^(١) [معنى له ، فإن الحقيقة ما يكون مستعملاً في موضوعه ، والمجاز ما يكون معدولاً به عن موضوعه ، وإذا كان صيغة العموم يتناول الثلاثة حقيقة كما يتناول المائة والألف وأكثر من ذلك فإذا خص البعض من هذه الصيغة كيف يكون مجازاً فيما وراءه وهو حقيقة فيه ؟ ! .

فإن قيل : البعض غير الكل من هذه الصيغة وإذا كان حقيقة هذه الصيغة لكل فإذا أريد به البعض كان مجازاً فيه ، ثم هذا إنما يستقيم على ما يقوله بعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز التخصيص من العموم إلى أن يبقى منه ما دون الثلاث^(٢) ، فأما على أصلكم فيجوز التخصيص إلى أن لا يبقى منه أكثر من واحد^(٣) ولا شك أن صيغة الجمع لا تتناول الواحد حقيقة ؟ قلنا : نعم ولكن ما وراء المخصوص يتناوله موجب الكلام على أنه كل لا بعض بمنزلة الاستثناء ؛ فإن الكلام يصير عبارة عما وراء المستثنى بطريق أنه كل لا بعض ، ولهذا إذا لم يبق^(٤) شيء بعد دليل المخصوص كان نسخاً لا تخصيصاً كما في الاستثناء ؛ فإنه إذا لم يبق شيء بعد الاستثناء بحال لا يكون ذلك استثناء صحيحاً ، وإذا كان الباقي منه دون الثلاث فهو كل أيضاً ، وإن كانا^(٥) بصيغة العموم ؛ لأنه لا يحتمل^(٦) أن يكون الباقي أكثر من ذلك على وجه يكون الباقي جمعاً حقيقة ، فهذا الطريق صححنا التخصيص كما يصح استثناء الكل بهذا الطريق ، فإنه لو قال : ممالكي أحرار إلا فلاناً وفلاناً ، وليس له سواها كان الاستثناء صحيحاً لاحتمال أن يكون المستثنى بعضاً إذا كان له سواها ، بخلاف ما لو قال : ممالكي أحرار إلا ممالكي ؛ وأما وجه القول الثاني ما بينا أن دليل المخصوص بمنزلة الاستثناء ، فإذا كان المخصوص مجهولاً كان ما وراءه مجهولاً أيضاً والمجهول لا يكون دليلاً موجباً ، وأما إذا كان معلوماً فما وراءه يكون معلوماً أيضاً ، وكما أن الكلام المقيد بالاستثناء يصير عبارة عما وراء المستثنى ويكون مقطوعاً به إذا

(١) ما بين المربعين زيادة من العثمانية .

(٢) أي لا يجوز التخصيص على وجه يكون الباقي تحت العام أقل من الثلاث — هامش العثمانية .

(٣) أي يجوز التخصيص حتى يبقى الواحد — هامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية : ولم يبق .

(٥) وفي العثمانية والهندية (كان) مفرداً مكان التثنية .

(٦) وفي العثمانية والهندية : لأنه يحتمل .

كان المستثنى معلوماً فكذلك العام إذا لحقه خصوص معلوم يصير عبارة عما وراءه ويكون موجباً فيه ما هو حكم العام ؛ لأن دليل الخصوص لا يتعرض لما وراءه فيبقى العام فيما وراءه حجة موجبة قطعاً ، ولا معنى لما قال الكرخي رحمه الله إنه يحتمل التعليل لأنه إذا كان بمنزلة الاستثناء لا يحتمل^(١) التعليل فإن المستثنى معدوم على معنى أنه لم يكن مراداً بالكلام أصلاً والعدم لا يعمل ، وعلى هذا القول يسقط الاحتجاج بآية السرقة ؛ لأنه لحقها خصوص مجهول وهو ثمن المِجَنِّ على ما روى « كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما دون ثمن المجن » وكذلك بآية البيع فإنه^(٢) لحقها خصوص مجهول وهو حرمة الربا ، وكذلك بالعمومات الموجبة للعقوبة وقد لحقها خصوص مجهول وهو السقوط باعتبار تمكن الشبهة على ما قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « ادرءوا الحدود بالشبهات » .

ووجه القول الثالث أن التخصيص إنما يكون بكلام مبتدأ بصيغة عى حدة تتناول بعض ما تناوله العام على خلاف موجبه مما لو كان طارئاً كان رافعاً على وجه النسخ فإذا كان مقارناً كان ثابتاً^(٣) ، ومثل هذا لا يصلح مغيراً صفة الكلام الأول ، فكيف يصلح مغيراً له وهو غير متصل بتلك الصيغة ؟ فبقى الكلام الأول صادراً من أهله في محله فيكون موجباً حكمه ، وحكم العام أنه كان موجباً قطعاً ، فإذا كان المخصوص معلوماً بقي العام فيما وراءه موجباً قطعاً ، ولا يكون موجباً في موضع الخصوص لتحقيق المعارضة بين دليل الخصوص والعموم فيه فإذا كان مجهولاً في نفسه فالمجهول لا يصلح معارضاً للمعلوم ، وقد بينا أن العام موجب للحكم فيما تناوله قطعاً بمنزلة الخاص فيما تناوله ، فإذا لم تستقم المعارضة بكون المعارض مجهولاً سقط دليل الخصوص وبقى حكم العام على ما كان في جميع ما تناوله ، وهذا بخلاف الاستثناء فإنه داخل على صيغة الكلام ؛ ألا ترى أنه لا يستقيم بدون أصل الكلام ؛ فإن قول القائل إلا زيداً لا يكون مفيداً شيئاً فإذا دخل على صيغة الكلام كان مغيراً لها فيكون أصل الكلام عبارة عما وراء المستثنى وذلك مجهول عند جهالة المستثنى والجهالة

(١) وفي العثمانية : لم يحتمل .

(٢) وفي العثمانية والهندية : لأنه .

(٣) وفي العثمانية والهندية : بياناً .

في المستثنى لا تمنع صحة الاستثناء ؛ لأنه يبين أن صيغة الكلام لم تتناول المستثنى أصلاً وما لم يتناول الكلام فلا أثر للجهالة فيه ، وهذا بخلاف صيغة العام فيما لا يحتمله العموم ؛ لأن الكلام إنما يكون مفيداً حكمه إذا صدر من أهله في محله ؛ فإن البيع كما لا يصح من المجنون لانعدام الأهلية لا يصح في الحر لانعدام المحلية ، فكذلك صيغة العموم في محل لا يقبل العموم بمنزلة الصادر من غير أهله فلا يكون موجباً حكم العموم ، وإذا لم ينقد موجباً حكم العام وليس وراءه شيء معلوم يمكن أن يجعل الكلام عبارة عنه بقى مجملاً فيما هو المراد ، فأما إذا صدر من أهله في محله كان موجباً حكمه إلا أن يمنع منه مانع والجهول لا يصلح أن يكون مانعاً فبقى أصل الكلام معتبراً في موجبيه ؛ ألا ترى أن البائع بعد تمام البيع إذا أجل المشتري في الثمن أجلاً مجهولاً من غير أن يشترط ذلك في أصل البيع يبقى البيع موجباً حالاً للثمن ، لأنه انقد موجباً لذلك ، وهذا المانع — وهو الأجل — لا يصلح أن يكون مؤخراً للمطالبة فيبقى الحكم الأول على حاله .

وأما وجه القول الرابع — وهو الصحيح — أن دليل الخصوص بمنزلة الاستثناء في حق الحكم وبمنزلة الناسخ باعتبار الصيغة ؛ لأن دليل الخصوص يتبين بأن^(١) المراد إثبات الحكم فيما وراء الخصوص لا أن يكون المراد رفع الحكم عن الموضع الخصوص بعد أن كان ثابتاً ؛ ولهذا لا يكون إلا مقارناً حتى لو كان طارئاً يجعل نسخاً لا خصوصاً لأنه لا يمكن أن يجعل مبيناً أن المراد ما وراءه ، ومن حيث الصيغة هو كلام مبتدأ مفهوم بنفسه مفيد للحكم وإن لم تتقدمه صيغة العام ، فعرفنا أنه من حيث الصيغة معتبر بدليل النسخ لأنه منفصل عن العام ، ومن حيث الحكم هو بمنزلة الاستثناء لأنه متصل به حكماً حتى لا يجوز^(٢) إلا مقارناً له فلم يجز إلحاقه بأحدهما خاصة بل يعتبر في كل حكم بنظيره كما هو الأصل فيما تردد بين شيئين وأخذ حظاً معتبراً من كل واحد منهما فإنه يعتبر بهما ، فنقول : إذا كان المستثنى مجهولاً فاعتبار جانب الصيغة فيه يسقط دليل الخصوص ويبقى حكم العام في جميع ما تناوله ، واعتبار جانب الحكم فيه وهو أنه بمنزلة الاستثناء يمنع ثبوت الحكم فيما وراء الخصوص لكونه

(١) وفي العنانية والهندية : أن .

(٢) وفي العنانية : لا يكون .

بجهولاً فلا يبطل واحداً منهما بالشك ؛ ومعنى هذا أنا لا نسقط دليل الخصوص لكونه مجهولاً بالشك ، ولا نخرج ما وراءه من أن يكون صيغة العام حجة فيه بالشك ، وكذلك إذا كان الخصوص معلوماً فإنه من حيث الصيغة هو نص على حدة قابل للتعليل وبالتعليل ما ندرى ما يتعدى إليه حكم الخصوص مما تناوله صيغة العام ، وباعتبار الحكم لا يقبل التعليل لأنه موجب للحكم على أنه تبين به أن المراد ما وراءه كالاستثناء وهذا لا يقبل التعليل ، فاعتبار الصيغة يخرج العام من أن يكون حجة فيما وراء الخصوص ، وباعتبار الحكم يوجب أن يكون العام موجباً للحكم قطعاً فيما وراء الخصوص ، فلا يبطل معنى الحجة بالشك ولكن يتمكن فيه ضرب شبهة ، فإن ما يكون ثابتاً من وجه دون وجه لا يكون مقطوعاً به ، والحكم إنما ثبت بحسب الدليل ولهذا كان حجة موجبة العمل بها ، ولا يكون موجبه العلم قطعاً ، وهذا بخلاف دليل النسخ فإن عمله في رفع الحكم باعتباره المعارضة وذلك لا يكون إلا فيما تناوله النص بعينه ؛ فإن التعليل فيه يؤدي إلى إثبات المعارضة بين النص والعلة المستنبطة بالرأى والرأى لا يكون معارضاً للنص ؛ ولهذا لا نستغل بالتعليل في إثبات النسخ ، فأما دليل الخصوص ، وإن كان نصاً على حدة^(١) ، فإنما يوجب الحكم على الوجه الذي يوجبه الاستثناء ؛ لأنه في معنى الحكم بمنزلة الاستثناء كما قررنا ، فلا يخرج من أن يكون محتملاً للتعليل ، وبطريق التعليل تتمكن الشبهة فيما يبقى وراء الخصوص مما يكون العام موجباً للحكم فيه ؛ ولهذا يجوزنا تخصيص هذا العام بالقياس ؛ لأن ثبوت الحكم به فيما وراء الخصوص مع شك في أصله واحتمال ، فيجوز أن يكون القياس معارضاً له بخلاف خبر الواحد فإنه لاشك في أصله^(٢) ، وإنما الاحتمال في طريقه باعتبار توهم غلط الراوى أو ميله عن الصدق إلى الكذب ، فمن حيث إنه لاشك فيه متى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أقوى من القياس فلا يصلح أن يكون القياس معارضاً له .

وبيان هذه الأصول من الفروع أن من جمع بين حر وعبد فباعهما بشمن واحد أو بين مئة وذكية أو بين خل وخمر لم يجز البيع أصلاً ؛ لأن الحر والمينة والخمر لا يتناولها العقد

(١) وفي العثمانية : وإن كان له صيغة على حدة .

(٢) وفي الهندية : في متنه .

أصلاً فيكون بائناً لما هو مال متقوم منهما بحصته من الألف إذا قسم عليهما والبيع بالحصّة لا ينقد صحيحاً ابتداءً ، كما لو قال : بعت منك هذا العبد بما يخصه من الألف إذا قسم على قيمته وعلى قيمة هذا العبد الآخر ، فهذا الفصل يتبين ما يكون بمنزلة الاستثناء أنه يجعل الكلام عبارة عما وراء الستثنى حكماً ؛ ولو باع منه عبيدين فهلك أحدهما قبل القبض أو استحق أحدهما أو كان أحدهما مديراً أو مكاتباً يبقى العقد صحيحاً في الآخر ؛ لأن العقد يتناولهما باعتبار صفة المالية والتقوم فيهما وهو المعتبر في المحل لتناول العقد إياه ، ثم خرج أحدهما لصيانة حق مستحق إما للعبد في نفسه أو للغير أو لتعذر التسليم بهلاكه فيبقى العقد في الآخر صحيحاً بحصته ، وهذا نظير دليل النسخ فإنه يرفع الحكم الثابت في مقدار ماتناوله النص الذي هو ناسخ ويبقى ما وراء ذلك من حكم العام على ما كان قبل ورود الناسخ . ونظير دليل الخصوص البيع بشرط الخيار فإنه ينقد صحيحاً بمنزلة مالو لم يكن فيه خيار ، وفي حق الحكم كان غير منعقد على معنى أن الحكم متعلق بسقوط الخيار على ما يأتيك بيانه في موضعه أن شرط الخيار لا يدخل في أصل السبب وإنما يدخل على الحكم ، فيجب اعتباره في كل جانب بنظيره حتى إن باعتبار السبب إذا سقط الخيار استحق المشتري بزوائده المتصلة أو المنفصلة ، وباعتبار الحكم إذا أعتق المشتري والخيار مشروط البائع ثم سقط الخيار لم ينفذ العتق ؛ وعلى هذا قال في الزبادات : لو باع من رجل عبيدين وشرط الخيار في أحدهما دون الآخر للبائع أو المشتري ، فإن لم يكن ثمن كل واحد منهما مسمى لم يجز العقد في واحد منهما ، وإن كان ثمن كل واحد منهما مسمى جاز في واحد منهما ، فإن لم يعين الشروط فيه الخيار منهما لم يجز العقد أيضاً ، وإن عينا ذلك جاز العقد في الآخر ولزم بالثمن المسمى له ؛ لأن اشتراط الخيار باعتبار الحكم يعدم العقد في الشروط فيه الخيار ، فإذا كان مجهولاً كان العقد في الآخر ابتداءً في المجهول ، وإن كان معلوماً ولم يكن ثمة كل واحد منهما مسمى كان العقد في الآخر ابتداءً بالحصّة فلا ينقد صحيحاً ، وباعتبار السبب كان متناولاً لها بصفة الصحة ، فإذا كان الذي لا خيار فيه منهما معلوماً وكان ثمنه مسمى لزم العقد فيه ولم يجعل العقد في الآخر بمنزلة شرط فاسد في الذي لا خيار فيه ، بخلاف ما قاله أبو حنيفة رحمه الله فيما إذا باع حراً وعبدًا ومسمى ثمن كل واحد منهما لم ينقد البيع في العبد صحيحاً ؛

لأن اشتراط قبول العقد في الحر شرط فاسد ، فقد جعله مشروطاً في قبوله العقد في القن حين جمع بينهما في الإيجاب ، والبيع يبطل بالشروط الفاسدة ، وأما اشتراط قبول العقد في الذي فيه الخيار لا يكون شرطاً فاسداً ؛ لأن البيع بشرط الخيار منعقد شرطاً صحيحاً^(١) من حيث السبب ، فكان العقد في الآخر لازماً ، والله أعلم .

فصل في بيان ألفاظ العموم

ألفاظ العموم قسمان : عام بصيغته ومعناه ، وقسم فرد بصيغته عام بمعناه .
فأما ماهو عام بصيغته^(٢) ومعناه فكل لفظ هو للجمع نحو الرجال والنساء والمسلمين والمشركون والمنافقين فإنها عام صيغة ؛ لأن واضح اللغة وضع هذه الصيغة للجماعة قال رجل ورجلان ورجال وامرأة وامرأتان ونساء ، وهو عام بمعناه ، لأنه شامل لكل ما تناوله عند الإطلاق ؛ فأدنى ما يطلق عليه هذا اللفظ الثلاثة ؛ لأن أدنى الجمع الصحيح ثلاثة ، نص عليه محمد رحمه الله في السير الكبير في الأنفال وغيرها ، ومن قال لفلان على دراهم يلزمه الثلاثة ، والمرأة إذا احتلت من زوجها بما في يدها من دراهم فإذا ليس في يدها شيء يلزمها ثلاثة دراهم ؛ لأن أدنى الجمع متيقن به عند ذكر الصيغة وفيما زاد عليه شك واحتمال فلا يجب إلا المتيقن ، فظن بعض أصحابنا رحمهم الله أن على قول أبي يوسف أدنى الجمع اثنان على قياس مسألة الجمعة وليس كذلك ؛ فإن عنده الجمع الصحيح ثلاثة إلا أنه يجعل الإمام من جملة الجمع الذي تنأى بهم الجمعة على قياس سائر الصلوات فإن الإمام من جملة الجماعة ؛ ولهذا يقدم الإمام إذا كان خلفه رجلان فصاعداً . وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : الشرط في الجمعة الجماعة والإمام جميعاً فلا يكون الإمام محسوباً من عدد الجماعة فيشترط ثلاثة سواء ، وفي سائر الصلوات الإمام ليس بشرط لأدائها فيمكن أن يجعل الإمام من جملة الجماعة ، فإذا كان مع الإمام رجلان اصطفا خلفه . وبعض أصحاب الشافعي رحمهم الله يقولون : الجماعة هي الثني فصاعداً ، واستدلوا بقوله عليه السلام : « الاثنان فما فوقهما جماعة » ولأن اسم الجماعة

(١) وفي الثمانية والهندية : منعقد صحيحاً .

(٢) وفي الثمانية : فأما العام بصيغته .

حقيقة فيما فيه معنى الاجتماع وذلك موجود في الاثنين ؛ ألا ترى أن في الروايات والروايات جعل للمثنى حكم الجماعة حتى لو أوصى لأقرباء فلان يتناول المثنى فصاعداً ، وللاثنين من الميراث ما للثلاث فصاعداً ، والأخوان يحجبان الأم من الثلث إلى السدس بقوله تعالى : « فإن كان له إخوة » وفي كتاب الله تعالى إطلاق عبارة الجمع على المثنى لقوله تعالى (١) « هذان خصمان اختصموا » وقال تعالى : « وداود وسليمان » إلى قوله « وكنا لحكمهم شاهدين » وقال تعالى : « إذ تساوروا الحرب » إلى قوله تعالى « خصمان بنى بعضنا على بعض » وكذلك في استعمال الناس فإن الاثنين يقولان نحن فعلنا كذا بمنزلة الثلاثة . وحجتنا في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان ، والثلاثة ركب » ثم يستقيم نفى صيغة الجماعة (٢) عن المثنى بأن يقول : ما في الدار رجال إنما فيها رجلان ، وقد بينا أن اللفظ إذا كان حقيقة في الشيء لا يستقيم نفيه عنه ، وإجماع أهل اللغة يشهد بذلك فإنهم يقولون الكلام ثلاثة أقسام وحدان وتثنية وجمع ، ثم للوحدان أبنية مختلفة وكذلك للجمع ، وليس ذلك للتثنية إنما لها علامة مخصوصة ، فعرفنا أن المثنى غير الجماعة ، ولما وضعوا للمثنى لفظاً على حدة فلو قلنا بأن للمثنى حكم الجماعة لكان اللفظ الموضوع للثلاثة على خلاف الموضوع للمثنى تكراراً محضاً وكل لفظ موضوع لفائدة جديدة ، ألا ترى أن بعد الثلاث لم يوضع لما زاد عليها لفظ على حدة لما كانت صيغة الجماعة تجمعها ، وكذلك اللفظ المفرد والتثنية يذكر من غير عدد ، يقال (٣) : رجل ورجلان [ثم يذكر مقروناً بالعدد بعد ذلك ، فيقال : ثلاثة رجال وأربعة رجال (٤)] ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان ، وتسمية الثلاثة جماعة بمعنى الاجتماع كما قالوا ولكن اجتماع بصفة وهو اجتماع لا يتحقق فيه معنى يعارض الأفراد على التساوي كما في الثلاثة ؛ فإن الفرد من أحد الجانبين يقابله المثنى من جانب آخر ، فأما في الاثنين يتعارض الأفراد على

(١) وفي العثمانية : قال تعالى .

(٢) وفي الهندية : الجمع .

(٣) وفي العثمانية والهندية : فيقال .

(٤) ما بين المربعين زيادة من العثمانية .

التساوى من حيث إن كل واحد من الجانبين فرد ، فعند الانضمام يكون اسم المثنى حقيقة فيهما لا اسم الجماعة ، وتأويل الحديث أن في حكم الاصطفاة خلف الإمام الاثنان فما فوقهما جماعة فقد بينا^(١) المعنى فيه ، فأما في الموارث فاستحقاق الاثنين والثنين ليس بالنص الوارد بعبارة الجماعة وهو قوله تعالى : « فلهن ثلثا ما ترك » إنما ذلك للثلاث فصاعداً ، وإنما استحقاق الاثنين والثنين بإشارة النص في قوله : « للذكر مثل حظ الأنثيين » فإن نصيب الابن مع الابنة الثلثان ، فيثبت به أن ذلك حظ الأنثيين وما بعده لبيان أنه وإن كن أكثر من ثنتين لا يكون لهن إلا الثلثان عند الانفراد ، والحجب بالأخوين عرفناه باتفاق الصحابة رضى الله عنهم ، على ما روى أن ابن عباس رضى الله عنهما قال لعمان رضى الله عنه : الإخوة في لسان قومك لا يتناول الاثنان ، فقال : نعم ولكن^(٢) لا أستخير أن أخالفهم فيما رأوا . ألا ترى أن الحجب ثبت بالأخوات المفردات بهذا الطريق ؛ فإن اسم الإخوة لا يتناول الأخوات المفردات ، على أن الاسم قد يتناول المثنى مجازاً لاعتبار معنى الاجتماع مطلقاً ، فهذا الطريق أثبتنا حكم الحجب والتوريث للمثنى ، والوصية أخت الميراث فيكون ملحوقاً به . وقول المثنى : نحن فعلنا كذا إخبار عن كل واحد منهما عن نفسه وعن غيره ، على أن جملة تبعاً لنفسه مجازاً ومثل هذا قد يكون من الواحد أيضاً ، يقول : قد فعلنا كذا وأمرنا بكذا ، وهذا لا يدل على أن اسم الجماعة يتناول الفرد حقيقة . وفيما تلونا من الآيات بيان أن المتخاصمين كانا اثنين ويحتمل أن يكون الحضور معهما جماعة وصيغة الجماعة تنصرف إليهم جميعاً ، وعلى هذا قوله تعالى : « فقد صَغَت قلوبكما » فإن أكثر الأعضاء المنتفع بها في البدن زوج فما يكون فرداً لعظم المنفعة فيه يجعل بمنزلة ما هو زوج فتستقيم العبارة عن ثنيتيه بالجمع ويبين أن أدنى الجمع الصحيح ثلاثة صورة أو معنى ، وعلى هذا لو قال إن اشتريت عبداً فعلى كذا أو إن تزوجت نساء فإنه لا يحث إلا بالثلاثة فصاعداً إلا أنه إذا دخل الألف واللام في هذه الصيغة نجعلها للجنس مجازاً ؛ لأن اللام لتعريف المهور

(١) وفي العثمانية : وقد بينا .

(٢) وفي العثمانية والهندية : ولكنى .

في الأصل ، فإن الرجل يقول وأيت رجلاً ثم كملت الرجل : أى ذلك الرجل بعينه ، وقال تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فمضى فرعونُ الرسول » : أى ذلك الرسول بعينه ، فعرفنا أنه المهود ولكن ليس فيما تناوله صيغة الجماعة معهود ليكون تعريفاً لذلك ، فلو لم نجمله للجنس لم تبق للألف واللام فائدة ، فإذا جعل للجنس كان فيه اعتبار المعنيين جميعاً : معنى المهود من حيث إنه يتناول هذا الجنس من أقسام الأجناس فيكون تعريفاً له ، ومعنى العموم من حيث إن فى كل جنس يوجد معنى الجماعة فلا اعتبار المعنيين جميعاً جعلناه للجنس ، ثم تناول الواحد فصاعداً حتى إذا قال إن تزوجت النساء أو اشتريت العبيد أو كملت الناس يحث بالواحد ؛ لأن الواحد فى الجنس بمنزلة الثلاثة فى الجماعة على معنى أن اسم الجنس يتناول الواحد حقيقة ، فإن آدم صلوات الله عليه هو الأصل فى جنس الرجال ، وحواء رضى الله عنها هى الأصل فى جنس النساء ، وحين لم يكن غيرها كان اسم الجنس حقيقة لكل واحد منهما ، فبكثرة الجنس لا تتغير تلك الحقيقة ، فالأدنى المتيقن به فى حقيقة اسم الجنس الواحد كالثلاثة فى الجماعة ، فعند الإطلاق ينصرف إليه إلا أن يكون المراد الجمع فينبذ لا يحث قط ويدين فى القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه ، بخلاف ما إذا نوى التخصيص فى صيغة العام فإنه لا يدين فى القضاء .

فأما ما يكون فرداً بصيغته عاماً بمعناه فهو بمنزلة اسم الجن والإنس فإنه فرد بصيغته ؛ ألا ترى أنه ليس له وحدان عام بمعناه وإن لم يذكر فيه الألف واللام بمنزلة الرجال والنساء ، وكذلك الرهط والقوم فإنه فرد بصيغته إذ لا فرق بين قول القائل رهط وقوم وبين قوله زيد وعمرو ، وهو [عام^(١)] بمعناه ، والجماعة والطائفة كذلك إلا أن الطائفة فى لسان الشرع يتناول الواحد فصاعداً ، قال ابن عباس فى قوله تعالى : « فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة » إنه الواحد فصاعداً ، وقال قتادة فى قوله تعالى : « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » إنه الواحد فصاعداً ، وهذا لاعتبار صيغة الفرد ، وجعلوه بمنزلة الجنس بغير حرف اللام كما يكون مع حرف اللام الذى هو للعهد ، وعلى هذا قلنا لو حلف لا يشرب ماء يحث بشرب القليل ، كما

(١) زيادة من العمانية والهندية .

لو قال الماء لأن صيغته صيغة الفرد والمراد به الجنس فيتناول القليل والكثير سواء قرن به اللام أو لم يقرن ؛ لأنه لما خلا عن معنى الجماعة صيغة إذ ليس له وحدان كان جنساً ، فإدخال الألف واللام فيه يكون للتأكيد ، كالرجل يقول رأيت قوماً وافدين ورأيت القوم الوافدين على فلان كان ذلك كتأكيد معنى الجنس ثم اسم الجنس يتناول الأذى حقيقة من الوجه الذي قررنا أنه لو تصور أن لا يبق من الماء إلا ذلك القليل كان اسم الماء له حقيقة ولا يتغير ذلك بكثرة الجنس . وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله : إن الحالف إنما يمنع نفسه يمينه عما في وسعه وفي وسعه شرب القليل من الجنس وليس في وسعه شرب الجميع ، فلعلنا بأنه لم يرد جميع الجنس صرفناه إلى أقل ما تناوله اسم الجنس على احتمال أن يكون مراده الكل حتى إذا نواه لم يحث قط .

ومن هذا القسم كلمة من فإنها كلمة مبهمة وهي عبارة عن ذات من يعقل ، وهي تحتمل الخصوص والعموم ؛ ألا ترى أنه إذا قيل من في الدار يستقيم في جوابه فيها فلان وفلان وفلان ؟ وإذا قال من أنت يستقيم في جوابه أنا فلان فمتى وصلت هذه الكلمة بمعهود كانت للخصوص وإذا وصلت بغير المعهود تحتمل العموم والخصوص والأصل فيها العموم ، قال الله تعالى « ومنهم من يستمع إليك » وقال « ومنهم من ينظر إليك » إلى قوله تعالى « ولو كانوا لا يبصرون » وقال تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » والمراد العموم ، وقال صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلاً فله سلبه » و « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » وعلى هذا الأصل فلنا إذا قال من شاء من عبيدى العتق فهو حر فشاءوا جميعاً عتقوا لأن كلمة من تقتضى العموم وإنما أضاف المشيئة إلى من دخل تحت كلمة من فيتعمم بعمومه . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا قال من شئت من عبيدى عتقه فهو حر فشاء عتقهم جميعاً عتقوا أيضاً ؛ لأن كلمة من تعم العبيد ومن لتمييز هذا الجنس من سائر الأجناس بمنزلة قوله تعالى : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان » وإضافة المشيئة إلى خاص لا يغير العموم الثابت بكلمة من ، كما في قوله تعالى : « فأذن لمن شئت منهم » وقال تعالى : « ترجى من تشاء منهم » ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال : له أن يعتقهم جميعاً إلا واحداً منهم ؛ لأن كلمة من للتعميم ومن للتبعض وهو الحقيقة فإذا أضاف المشيئة

إلى العام الداخل تحت كلمة من يرجح جانب العموم فيه ، فإذا^(١) أضافها إلى خاص يبقى معنى الخصوص معتبراً فيه مع العموم فيتناول بعضاً عاماً وذلك في أن يتناولهم إلا واحداً منهم . وإنما رجحنا معنى العموم فيما تلونا من الآيتين بالقرينة المذكورة فيها وهو قوله تعالى : « واستغفر لهم الله » وقال تعالى : « ذلك أدنى أن تَقَرَّ أعينهن » وعلى احتمال الخصوص في هذه الكلمة قال في السبر الكبير : إذا قال من دخل منكم هذا الحصن أولاً فله من النفل كذا فدخل رجلان معاً لم يستحق واحد منهما شيئاً ؛ لأن الأول اسم لفرد سابق فإذا وصله بكلمة من وهو تصريح بالخصوص يرجح معنى الخصوص فيه فلا يستحق النفل إلا واحد دخل سابقاً على الجماعة .

ونظيرها كلمة ما فإنها تستعمل في ذات مالا يعقل وفي صفات ما يعقل ، حتى إذا قيل ماريد يستقيم في جوابه عالم أو عاقل ، وإذا قيل ما في الدار يستقيم في جوابه فرس وكلب وحمار ولا يستقيم في الجواب رجل وامرأة ، فعرفنا أنه يستعمل في ذات مالا يعقل بمنزلة كلمة من في ذات من يعقل ؛ ألا ترى أن فرعون عليه اللعنة حين قال لموسى عليه السلام : وما رب العالمين ؟ قال موسى : رب السموات والأرض ؟ أظهر التعجب من جوابه حتى نسبته إلى الجنون ، يعني أبا^(٢) أسأله عن الماهية وهو السؤال عن ذات الشيء أجوهر هو أم عرض ، وهو يجيبني عن المنية ألا إن الله تعالى يتعالى عما سأل اللعين ، ومن شأن الحكيم إذا سمع لغواً أن يعرض عنه ويشغل بما هو مفيد ، قال تعالى : « وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم » وهذا ليس جواباً عن اللغو ولكن إعراض عنه وإتمام لذلك الإعراض بالاشتغال بما هو مفيد ، وكذلك فعل موسى عليه السلام ؛ فإنه أظهر الإعراض عن اللغو بالاشتغال بما هو مفيد وهو أن الصانع جل وعلا إنما يعرف بالتأمل في مصنوعاته وبمعرفة أسمائه وصفاته ، وفي هذا بيان أن اللعين أخطأ^(٣) في طلب طريق المعرفة بالسؤال عن الماهية . وقد تأتى كلمة ما بمعنى من ، قال تعالى : « وما نأها » معناه

(١) وفي الثمانية والهندية : وإذا .

(٢) وفي الثمانية والهندية : إلى .

(٣) وفي الثمانية والهندية : عطى .

ومن بناها إلا أن الحقيقة في كل كلمة ما بينا ، وعلى هذا الأصل كان الاختلاف في قوله لامراته : اختارى من الثلاث ما شئت فاخترت الثلاث ، فإن عندها تطلق ثلاثاً ، وعند أبي حنيفة رحمه الله ثنتين بمنزلة قوله : أعتق من عبيدى من شئت ، واحتمال معنى العموم في كلمة ما قلنا إذا قال لأمته إن كان ما في بطنك علامة فانت حرة فولدت غلاماً وجارية إنها لا تمتق ؛ لأن الشرط أن يكون جميع ما في بطنها غلاماً . ونظير هاتين الكلمتين كلمة الذى فإنها مبهمة مستعملة فيما يعقل وفيما لا يعقل وفيها معنى العموم على نحو ما في الكلمتين ، حتى إذا قال : إن كان الذى فى بطنك غلاماً كان بمنزلة قوله إن كان ما فى بطنك غلاماً .

وكلمة أين وحيث للتميم فى الأمكنة ، قال الله تعالى : « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » وقال تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت » ولهذا لو قال لامراته : أنت طالق أين شئت وحيث شئت يقتصر على المجلس ؛ لأنه ليس فى لفظه ما يوجب تميم الأوقات .

وأما متى كلمة مبهمة لتعميم الأوقات ؛ ولهذا لو قال : أنت طالق متى شئت لم يتوقف ذلك على المجلس ^(١) .

وأما كلمة كل فإنها توجب الإحاطة على وجه الإفراد ، قال الله تعالى : « إنا كل شئ خلقناه بقدر » ومعنى الإفراد أن كل واحد من السميات التى توصل بها كلمة كل يصبر مذكوراً على سبيل الانفراد كأنه ليس معه غيره ؛ لأن هذه الكلمة صلة فى الاستعمال حتى لا تستعمل وحدها لحلوها عن الفائدة ، وهى تحتل الخصوص نحو كلمة من إلا أن معنى العموم فيها يخالف معنى العموم فى كلمة من ، ولهذا استقام وصلها بكلمة من ، قال الله تعالى : « كل من عليها فان » حتى لو وصلت باسم سكرة ^(٢) تقتضى العموم فى ذلك الاسم ، فأما إذا قال ^(٣) لعمده : أعط كل رجل من هؤلاء درهماً كانت موجبة للعموم فيهم ؛ ولهذا لو قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق تطلق كل امرأة يتزوجها على العموم ، ولو تزوج امرأة

(١) وفى الثمانية والهندية : لم يتوقف ذلك بالمجلس .

(٢) وفى الثمانية والهندية : باسم هو سكرة .

(٣) وفى الثمانية والهندية : فإذا قال .

مرتين لم تطلق في المرة الثانية لأنها توجب العموم فيما وصلت به من الاسم دون الفعل إلا أن توصل بما فحينئذ ما يتعقبا الفعل دون الاسم ؛ لأنه يقال كلما ضرب ولا يقال كلما رجل فيقتضي التعميم فيما يوصل به ، قال الله تعالى : « كلما نَضِجَتْ جلودهم » فإذا قال : كلما تزوجت امرأة فتزوج امرأة مراراً تطلق في كل مرة . وبيان الفرق بين كلمة من وبين كلمة كل فيما يرجع إلى الخصوص بما ذكره محمد في السير الكبير : إذا قال : من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا فدخل رجلان معاً لم يكن لواحد منهما شيء ، ولو قال : كل من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا^(١) فدخل عشرة معاً استحق كل واحد منهم النفل تاماً لأجل الإحاطة في كلمة كل على وجه الإفراد ، وكل واحد من الداخلين كأنه فرد ليس معه غيره وهو أول من الناس من الذين لم يدخلوا فاستحق النفل كاملاً ، ولو دخل العشرة على التعاقب كان النفل للأول خاصة في الفصلين لاحتمال الخصوص في كلمة كل ؛ فإن الأول اسم لفرد سابق وهذا الوصف تحقق فيه دون من دخل بعده .

وكلمة الجميع بمنزلة كلمة كل في أنها توجب الإحاطة ولكن على وجه الاجتماع لا على وجه الإفراد ، حتى لو قال جميع من دخل منكم الحصن أولاً فله كذا فدخل عشرة معاً استحقوا نفلاً واحداً ، بخلاف قوله كل من دخل لأن لفظ الجميع للإحاطة على وجه الاجتماع وهم سابقون بالدخول على سائر الناس ، وكلمة كل للإحاطة على وجه الإفراد ، فكل واحد منهم كالفرد بالدخول سابقاً على سائر الناس ممن لم يدخل ، ولو قال جماعة من أهل الحرب آمنونا على بنينا ولأحدهم ابن وبنات وللباقي بنات فقط ثبت الأمان لهم جميعاً ، ولو قال آمنوا كل واحد منا على بنيه فإنا الأمان لأولاد الرجل الذي له ابن خاصة دون الآخرين ؛ لأن الإحاطة في الأول على وجه الاجتماع وباختلاط الذكر الواحد بجماعتهم يتناولهم اسم البنين ، وفي الثاني الإحاطة على سبيل الإفراد فإنما يتناول لفظ البنين أولاد الرجل الذي له ابن دون أولاد الذين لهم بنات فقط ، وهذه الكلمات موضوعة لمعنى العموم لغة غير معلولة .

ونوع آخر منها التكررة فإن التكررة من الاسم للخصوص في أصل الوضع ؛ لأن

(١) وفي الهندية : فله عشرة .

المقصود به تسمية فرد من الأفراد ، قال الله تعالى : « إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا » والمراد رسول واحد ، قال صلى الله عليه وسلم : « في خمس من الإبل شاة » وفي العادة يقال عبد من العبيد ورجل من الرجال ولا يقال رجال من الرجال . ثم هذه النكرة عند الإطلاق لا تتم عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله تكون عامة ، وبيانها في قوله تعالى : « فتحرير رقبة » فهو يقول هذه رقبة عامة يدخل فيها الصغيرة والكبيرة والذكر والأنثى والكافرة : المؤمنة والصحيحة والزمنة وقد خص منها الزمنة والمديرة بالإجماع فيجوز تخصيص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل ، ونحن نقول : هذه رقبة مطلقة غير مقيدة بوصف فالتقييد بالوصف يكون زيادة ولا يكون تخصيصاً فيكون نسخاً ورفعاً لحكم الإطلاق إذ المقيد غير المطلق ، وبهذا النص وجب عتق رقبة لاعتق رقاب . ثم جواز العتق في جميع ما ذكره باعتبار صلاحية المحل لما وجب بالأمر ، وهذه الصلاحية ما ثبتت بهذا النص فقد كانت صالحة للتحرير قبل وجوب العتق بهذا النص ، وإنما الثابت بهذا النص الوجوب فقط وليس فيه معنى العموم ، كمن نذر أن يتصدق بدرهم فأى درهم تصدق به خرج عن نذره ؛ لأن صلاحية المحل للتصدق لم تكن بنذره إنما الوجوب بالنذر وليس في الوجوب معنى العموم ، واشتراط الملك في الرقبة لضرورة التحرير المنصوص عليه فإن التحرير لا يصح من المراء إلا في ملكه ، واشتراط صفة السلامة لإطلاق الرقبة لأن الإطلاق يقتضى الكمال ، والزمنة قائمة من وجه مستهلكة من وجه فلا تكون قائمة مطلقاً حتى تتناولها اسم الرقبة مطلقاً ، ولهذا شرط كمال الرق أيضاً لأن التحرير منصوص عليه مطلقاً وذلك إعتاق كامل ابتداء ، وفي المدبر وأم الولد هذا من وجه تمحيل لما صار مستحقاً لها مؤجلاً فلا يكون إعتاقاً مبتدأ مطلقاً ، وعلى هذا قلنا : المنكر إذا أعيد منكرًا فالثاني غير الأول ؛ لأن اسم النكرة يتناول فرداً غير معين وفي صرف الثاني إلى ما يتناوله الأول نوع معين فلا يكون نكرة مطلقاً ، وهو معنى قول ابن عباس رضى الله عنهما : لن يغلب عسر يسرين ، فإن الله تعالى ذكر اليسر منكراً وأعاد منكرًا وذكر العسر معرفاً بالالف واللام ولو كان إطلاق اسم النكرة يوجب العموم لم يكن الثاني غير الأول ، فإن العام إذا أعيد بصيغته فالثاني

لا يتناول إلا ما يتناوله الأول^(١) بمنزلة اسم الجنس ، وعلى هذا قال أبو حنيفة : إذا أقر بمائة درهم في موطن وأشهد شاهدين ثم أقر بمائة في موطن آخر وأشهد شاهدين كان الثاني غير الأول ، ولو كتب صكا فيه إقرار بمائة وأشهد شاهدين في مجلس ثم شاهدين في مجلس آخر كان المال واحداً ؛ لأنه حين أضاف الإقرار إلى ما في الصك صار الثاني معرقاً فيتناول ما يتناوله الأول فقط ، كما في قوله تعالى : « فمضى فرعون الرسول » ولو كان في مجلس واحد أقر مرتين فمال واحد استحساناً ؛ لأن للمجلس تأثيراً في جمع الكلمات المتفرقة وجعلها كلمة واحدة^(٢) فباعتباره يكون الثاني معرقاً من وجه ، وقال أبو يوسف ومحمد في المجلسين كذلك باعتبار العادة ؛ لأن الإنسان يكرر الإقرار الواحد بين يدي كل فريق من الشهود لمعنى الاستيثاق والمال مع الشك لا يجب فلاحتمال الإعادة بطريق العادة لم يلزمه إلا مال واحد .

ثم هذه النكرة تحتل معنى العموم إذا اتصل بها دليل العموم ، وذلك أنواع : منها النكرة في موضع النفي فإنها تعم ، قال تعالى : « فلا تدعوا مع الله أحداً » والرجل يقول : مارأيت رجلاً اليوم فإنما يفهم منه نفي هذا المجلس على العموم وهذا التعميم ليس بصيغة النكرة بل لمقتضاها^(٣) ؛ وبه تبين معنى الفرق بين النكرة في الإثبات والنكرة في النفي ؛ لأن في موضع الإثبات المقصود إثبات المنكر وفي موضع النفي المقصود نفي المنكر ، فالصيغة في الموضعين تعمل فيما هو المقصود إلا أن من ضرورة نفي رؤية رجل منكر نفي رؤية جنس الرجال ؛ فإنه بعد رؤية رجل واحد لو قال مارأيت اليوم رجلاً كان كاذباً ؛ ألا ترى أنه لو أخبر بضده فقال رأيت اليوم رجلاً كان صادقاً وليس من ضرورة إثبات رؤية رجل واحد إثبات رؤية غيره ؛ فهذا معنى قولنا : النكرة في النفي تعم وفي الإثبات تخص . ومما يدل على العموم في النكرة الألف واللام إذا اتصلا بنكرة ليس في جسدتها معهود ، قال تعالى : « إن الإنسان لفي حسر » وقال تعالى : « والسارق والسارقة » وقال تعالى :

(١) أي المنكر لو كان عاماً كان الثاني غير الأول فإن العام إذا أعيد كان الثاني غير الأول — كذا بهامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : ككلام واحد .

(٣) وفي العثمانية : بمقتضاها .

« الزانية والزاني » لما اتصل الألف واللام بنكرة ليس في جنسها معهود أوجب العموم ، ولهذا قلنا : لو قال المرأة التي أتزوجها طالق تطلق كل امرأة يتزوجها ، ولو قال : العبد الذي يدخل الدار من عبيدى حر يعتق كل عبد يدخل الدار ، وهذا لأن الألف واللام للمعهود وليس هنا معهود فيكون بمعنى الجنس مجازاً ، كالرجل يقول فلان يحب الدينار ومراده الجنس وفي الجنس معنى العموم كما بينا ، وعلى هذا لو قال لامرأته أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق يحتمل معنى العموم فيه حتى إذا نوى الثلاث تقع الثلاث ، ولكن بدون النية يتناول الواحدة لأنها أدنى الجنس وهي المتيقن بها ، وعلى هذا قال في الزيادات : لو وكل وكيلاً بشراء الثياب يصح التوكيل بدون بيان الجنس ؛ لأن عند ذكر الألف واللام يصير هذا بمعنى الجنس فيتناول الأدنى ، بخلاف ما لو قال ثياباً أو أثواباً فإن التوكيل لا يكون صحيحاً لجهالة الجنس فيما يتناوله التوكيل . ومن الدليل على التعميم في النكرة إلحاق وصف عام بها حتى إذا قال : والله لا أكلم إلا رجلاً علماً كان له أن يكلم كل عالم ؛ لأن المستثنى نكرة في الإثبات ولكنها موصوفة بصفة عامة ، بخلاف ما لو قال إلا رجلاً فكلم رجلين فإنه يحث ، ولو قال لامرأتين له والله لا أقربكما إلا يوماً فالمستثنى يوم واحد ، ولو قال إلا يوم أقربكما فيه فكل يوم يقربهما فيه يكون مستثنى لا يحث به لأنه وصف النكرة بصفة عامة .

ومن جنس النكرة كلمة أى فإنها للخصوص باعتبار أصل الوضع ؛ يقول أى رجل أذاك وأى دار تريدتها والمراد الفرد فقط ، وقال تعالى : « أياكم يأتيني بعرضها » والمراد الفرد من المخاطبين بدليل قوله تعالى : « يأتيني » فإنه لم يقل يأتونى ، وعلى هذا لو قال لرجل أى عبيدى ضربته فهو حر فضربهم لم يعتق إلا واحد منهم لأن كلمة أى تتناول الفرد منهم .

فإن قيل : أليس أنه لو قال ^(١) أى عبيدى ضربك فهو حر فضربوه عتقوا جميعاً ؟ قلنا : نعم ولكن كلمة أى تتناول الفرد مما يقرن به من النكرة ، فإذا قال ضربك فإنما يتناول نكرة موصوفة بفعل الضرب وهذه الصفة عامة فيتعمم بتعميم

(١) وفي العثمانية والهندية : أليس لو قال .

الصفة فيمتقون جميعاً ، وإذا قال ضربته فإنما أضاف الضرب إلى المخاطب لا إلى النكرة التي تتناولها كلمة أى فبقيت نكرة غير موصوفة فلهذا لا تتناول إلا الواحد منهم ، ونظيره قوله تعالى : « أى الفريقين أحق بالأمن » والمراد أحدهما بدليل قوله « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » وقال تعالى : « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » والمراد به العموم لأنه وصف النكرة بحسن العمل وهي صفة عامة .

فإن قيل : أليس أنه لو قال لعبيده أيكم حمل هذه الخشبة فهو حر فحملوها جميعاً معاً والخشبة يطبق حملها واحد لم يعتق واحد منهم وقد وصف النكرة هنا بصفة عامة وهو الحمل ؟ قلنا : ما وصف النكرة بصفة الحمل مطلقاً بل بحمل الخشبة وإذا حملوها معاً فكل واحد منهم إنما حمل بعضها وبوجود بعض الشرط لا ينزل شيء من الجزء^(١) حتى لو حملوها على التعاقب عتقوا جميعاً ، لأن كل واحد منهم حمل الخشبة والنكرة الموصوفة تكون عامة .

فإن قيل : إذا كانت الخشبة بحيث لا يطبق حملها واحد منهم عتقوا جميعاً إذا حملوها وإنما حمل كل واحد منهم بعضها ؟ قلنا : إذا كانت لا يطبق حملها واحد فقد علمنا أنه وصف النكرة بأصل الحمل لا بحمل الخشبة ، وإنما علمنا هذا من وجهين : أحدهما أنه إنما يحث العبيد على ما يتحقق منهم دون ما لا يتحقق ، والثاني أن مقصوده إذا كانت بحيث يحملها واحد معرفة جلاتهم وإنما يحصل ذلك بحمل الواحد الخشبة لا بمطلق الحمل ، وإذا كانت بحيث لا يحملها واحد فمقصوده أن تصير الخشبة محمولة إلى موضع حاجته وإنما يحصل هذا بمطلق فعل الحمل من كل واحد منهم ، فهذا وجه الفرق بين هذه الفصول .

فصل

وأما حكم المشترك فالتوقف فيه إلى أن يظهر المراد بالبيان على اعتقاد أن ما هو المراد حق ، ويشترط أن لا يترك طلب المراد به إما بالتأمل في الصيغة أو الوقوف على دليل آخر به يتبين المراد ؛ لأن كلام الحكيم لا يخلو عن فائدة ، وإذا كان المشترك

(١) وفي الهندية : من معنى الجزء .

ما يحتمل معاني على وجه التساوى فى الاحتمال مع علمنا أن المراد واحد منها لا جميعها ، فإن الاشتراك عبارة عن التساوى ، وذلك إما فى الاجتماع فى تناول أو فى احتمال التناول ، وقد اتفق معنى التساوى فى التناول فتعين معنى التساوى فى الاحتمال ووجب اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد لأن ذلك فائدة كلام الحكيم ، ثم يجب الاشتغال بطلبه ، وطلبه طريقان : إما التأمل بالصيغة ليتبين به المراد أو طلب دليل آخر يعرف به المراد ، وبالقوف على المراد يزول معنى الاحتمال على التساوى ، فلهذا يجب ذلك بحكم الصيغة المشتركة ؛ وبيان هذا فى قوله : غصبت من فلان شيئاً ، فإن أصل الإقرار يصح ويجب به حق للمقر له على المقر إلا أن فى اسم الشيء احتمالاً فى كل موجود على التساوى^(١) ، ولكن بالتأمل فى صيغة الكلام يعلم أن مراده المال لأنه قال غصبت وحكم الغصب لا يثبت شرعاً إلا فيما هو مال ولكن لا يعرف جنس ذلك المال ولا مقداره بالتأمل فى صيغة الكلام فيرجع فيه إلى بيان المقر حتى يجبر على البيان ويقبل قوله إذا بين ما هو محتمل .

وأما حكم المؤول فوجوب العمل به على حسب وجوب العمل بالظاهر إلا أن وجوب العمل بالظاهر ثابت قطعاً ووجوب العمل بالمؤول ثابت مع احتمال السهو والغلط فيه فلا يكون قطعاً بمنزلة العمل بخبر الواحد لأن طريقه غالب الرأى وذلك لا ينفك عن احتمال السهو والغلط ؛ وبيان هذا فيمن أخذ ماء المطر فى إناء فإنه يلزمه التوضؤ به وبحكم بزوال الحدث به قطعاً ، ولو وجد ماء فى موضع فغلب على ظنه أنه طاهر يلزمه التوضؤ به على احتمال السهو والغلط حتى إذا تبين أن الماء نجس يلزمه إعادة الوضوء والصلاة ، وأكثر مسائل التحرى على هذا .

باب أسماء صيغة الخطاب فى استعمال الفقهاء وأحكامها

هذه الأسماء أربعة : الظاهر والنص والمفسر والمحكم ؛ ولها أضداد أربعة : الخفى والمشكل والمجمل والمتشابه .

أما الظاهر فهو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذى يسبق

(١) وفى العثمانية : على سبيل التساوى .

إلى القول والأوهم لظهوره موضوعاً فيما هو المراد ، مثاله قوله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » وقال تعالى : « وأحل الله البيع » وقال تعالى : « فاقطعوا أيديهما » فهذا ونحوه ظاهر يوقف على المراد منه بسماع الصيغة ، وحكمه لزوم توجيه قطعاً عما كان أو خاصاً .

وأما النص فما يزداد وضوحاً^(١) بقريته تقترب باللفظ من التشكم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة ، وزعم بعض الفقهاء أن اسم النص لا يتناول إلا الخاص وليس كذلك ؛ فإن اشتقاق هذه الكلمة من قولك : نصبت الدابة إذا حملتها على سبر فوق السير المعتاد منها بسبب باشرته ، ومنه المنصة فإنه اسم للعرش الذي يحمل عليه العروس فيزداد ظهوراً بنوع تكلف ، فعرفنا أن النص ما يزداد وضوحاً لمعنى من التشكم ، يظهر ذلك عند المقابلة بالظاهر عما كان أو خاصاً ، إلا أن تلك القرينة لما اختصت بالنص دون الظاهر جعل بعضهم الاسم للخاص فقط . وقال بعضهم : النص يكون مختصاً بالسبب الذي كان السياق له فلا يثبت به ما هو موجب الظاهر ، وليس كذلك عندنا ؛ فإن العبرة لعموم الخطاب لا لخصوص السبب عندنا على ما نبينه ، فيكون النص ظاهراً لصيغة الخطاب نصاً باعتبار القرينة التي كان السياق لأجلها ؛ وبيان هذا في قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فإنه ظاهر في إطلاق البيع نص في الفرق بين البيع والربا بمعنى الحل والحرم ؛ لأن السياق كان لأجله ؛ لأنها^(٢) نزلت رداً على الكفرة في دعواهم المساواة بين البيع والربا ، كما قال تعالى : « ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا » وقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ظاهر في تجويز نكاح ما يستطيعه المرء من النساء نص في بيان العدد ؛ لأن سياق الآية لذلك بدليل قوله تعالى : « مثنى وثلاث ورباع » وقوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » نص في الأمر بمراعاة وقت السنة عند إرادة الإيقاع ؛ لأن السياق كان لأجل ذلك ظاهر في الأمر بأن لا يزيد على تطلق واحدة [فإن امتثال هذه الصيغة يكون بقوله طلقت، وبهذا اللفظ لا يقع الطلاق إلا واحدة والأمر موجب^(٣)]

(١) وفي العثمانية والهندية : بيانا

(٢) وفي العثمانية والهندية : فإنها .

(٣) ما بين الأربعين زيادة من العثمانية والهندية .

الامتثال ظاهراً ؛ فتبين بهذا أن موجب النص ما هو موجب الظاهر ولكنه يزداد على الظاهر فيما يرجع إلى الوضوح والبيان بمعنى عرف من مراد المتكلم ، وإنما يظهر ذلك عند المقابلة ويكون النص أولى من الظاهر .

وأما المفسر فهو اسم للكشوف الذى يعرف المراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل فيكون فوق الظاهر والنص ؛ لأن احتمال التأويل قائم فيهما منقطع فى المفسر ، سواء كان ذلك مما يرجع إلى صيغة الكلام بأن لا يكون محتملاً إلا وجهاً واحداً ولكنه لغة عربية أو استعارة دقيقة فيكون^(١) مكشوفاً ببيان الصيغة ، أو يكون بقرينة من غير الصيغة ، فيتبين به المراد بالصيغة لا لمعنى من المتكلم فينقطع به احتمال التأويل إن كان خاصاً واحتمال التخصيص إن كان عاماً ؛ مثاله قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » فإن اسم الملائكة عام فيه احتمال الخصوص فقوله « كلهم » ينقطع هذا الاحتمال ويبقى احتمال الجمع والافتراق فقوله « أجمعون » ينقطع احتمال تأويل الافتراق ، وتبين أن المفسر حكمه زائد على حكم النص والظاهر فكان ملزماً موجبه قطعاً على وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل ، ولكن يبقى احتمال النسخ .

وأما المحكم فهو زائد على ما قلنا باعتبار أنه ليس فيه احتمال النسخ والتبديل ، وهو مأخوذ من قولك : بناء محكم : أى مأمون الانتقاض ، وأحكمت الصيغة : أى أمنت تقضها وتبديلها ، وقيل بل هو مأخوذ من قول القائل : أحكمت فلاناً عن كذا : أى رددته ، قال القائل :

أنى حنيفة أحكموا سفهاءكم إنى أخاف عليكم أن أغضبوا

أى امنعوا ، ومنه حكمة الفرس لأنها تمنع من العثار والفساد ، فالمحكم ممتنع من احتمال التأويل ، ومن أن يرد عليه النسخ والتبديل ؛ ولهذا سعى الله تعالى المحكمات أم الكتاب : أى الأصل الذى يكون المرجع إليه بمنزلة الأم للولد فإنه يرجع إليها ، وسميت مكة أم القرى لأن الناس يرجعون إليها للحج وفى آخر الأمر^(٢) ،

(١) وفى العتابة : يصير .

(٢) يعنى يوم القيامة — هامش العتابة

والمرجع ما ليس فيه احتمال التأويل ولا احتمال السسخ والتبديل ، وذلك نحو قوله تعالى « إن الله بكل شيء عليم » فقد علم أن هذا [وصف ^(١)] دائم لا يحتمل السقوط بحال وإنما يظهر التفاوت في موجب هذه الأسامي عند التعارض ، وقائده ترك الأدنى بالأعلى وترجيح الأقوى على الأضعف ؛ ولهذا أمثلة في الآثار إذا تعارضت نذكرها في بيان ^(٢) أقسام الأخبار إن شاء الله تعالى . وأمثاله ^(٣) من مسائل الفقه ما قال علماؤنا رحمهم الله فيمن تزوج امرأة شهراً فإنه يكون ذلك متعة لا نكاحاً ؛ لأن قوله تزوجت نص للنكاح ولكن احتمال المتعة قائم فيه ، وقوله شهراً مفسر في المتعة ليس فيه احتمال النكاح فإن النكاح لا يحتمل التوقيت بحال فإذا اجتمعا في الكلام رجحنا المفسر وحملنا النص على ذلك المفسر فكان متعة لا نكاحاً . وقال في الجامع : إذا قال الرجل لآخر لي عليك ألف درهم فقال الحق أو الصدق أو اليقين كان إقراراً ولو قال البر أو الصلاح لا يكون إقراراً ، فإن قال البر الحق أو البر الصدق أو البر اليقين كان إقراراً ، ولو قال الصلاح الحق أو الصلاح الصدق أو الصلاح اليقين يكون رداً لكلامه ولا يكون إقراراً ؛ لأن الحق والصدق واليقين صفة للخبر ظاهراً فإذا ذكره في موضع الجواب كان محمولاً على الخبر الذي هو تصديق باعتبار الظاهر مع احتمال فيه وهو إرادة ابتداء الكلام ، أي الصدق أولى بك أو الحق أو اليقين أولى بالاستغفال من دعوى الباطل ، فأما البر فهو اسم لجميع أنواع الإحسان لا يختص بالخبر فهو وإن ذكر في موضع الجواب يكون بمنزلة الجمل لا يفهم منه الجواب عند الانفراد ، فإن قرن به ما يكون ظاهراً للجواب ^(٤) وذلك الصدق أو الحق أو اليقين حمل ذلك الجمل على هذا البيان الظاهر فيكون إقراراً ، فأما الصلاح ليس فيه احتمال الخبر بل هو محكم في أنه ابتداء كلام لا جواب ، فيحمل ما يقرن به من الظاهر على هذا المحكم ويجعل ذلك رداً لكلامه وابتداء أمر له باتباع الصلاح وترك دعوى الباطل .

(١) زيادة من الثمانية والهندية .

(٢) وفي الهندية : في باب .

(٣) وفي الثمانية والهندية : ومثاله .

(٤) وفي الثمانية والهندية : ظاهر للجواب

وأما الخفى فهو اسم لما اشتبه معناه وخفى المراد منه بعارض فى الصيغة يمنع نيل المراد بها إلا بالطلب ، مأخوذ من قولهم : اختفى فلان إذا استتر فى وطنه وصار بحيث لا يوقف عليه بعارض حيلة أحدثه إلا بالمبالغة فى الطلب من غير أن يدل نفسه أو موضعه ، وهو ضد الظاهر ، وقد جعل بعضهم ضد الظاهر المبهم وفسره بهذا المعنى أيضاً ، مأخوذ من قول القائل : ليل بهيم إذا عم الظلام فيه كل شىء حتى لا يهتدى فيه إلا بمجد التأمل . قال رضى الله عنه : ولكنى اخترت الأول لأن اسم البهم يتناول المطلق لغة ، تقول العرب : فرس بهيم : أى مطلق اللون . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : أبهموا ما أبهم الله تعالى : أى أطلقوا ما أطلق الله تعالى ولا تقيدوا الحرمة فى أمهات النساء بالدخول بالبنات . وبيان ما ذكرنا من معنى الخفى فى قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فإنه ظاهر فى السارق الذى لم يختص باسم آخر سوى السرقة يعرف به ، خفى فى الطرار والنباش ، فقد اختصا باسم آخر هو سبب سرقتهما يعرفان به ، فاشتبه الأمر أن اختصاصهما بهذا الاسم لنقصان فى معنى السرقة أو زيادة فيها ؛ ولأجل ذلك اختلف العلماء . قال أبو يوسف اختصاص النباش باسم هو سبب سرقته لا يدل على نقصان فى سرقته كالطرار ، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله السرقة اسم لأخذ المال على وجه مسارقة عين حافظه مع كونه قاصداً إلى حفظه باعتراض غفلة له من نوم أو غيره ، والنباش يسارق عين من عسى يهجم عليه ^(١) ممن ليس يحافظ للكفن ولا قاصد إلى حفظه ، فهو يبين أن اختصاصه بهذا الاسم لنقصان فى معنى السرقة ، وكذلك فى اسم السرقة ما ينبىء عن خطر السروق بكونه محرزاً محفوظاً ، وفى اسم النباش ما ينبىء هذا المعنى بل ينبىء عن ضده من الهوان وترك الإحراز ، والتعمدية فى مثل هذا لا يجاب العقوبة التى تدرأ بالشبهات باطلة ، فأما الطرار فاختصاصه بذلك الاسم لزيادة حذق ولطف منه فى جنائته ؛ فإنه يسارق عين من يكون مقبلاً على الحفظ قاصداً لذلك بفترة تعتريه فى لحظة فذلك ينبىء عن مبالغة فى جنائته السرقة ، وتعمدية الحكم بمثله مستقيم فى الحدود لأنه إثبات حكم النص بطريق الأولى ، بمنزلة حرمة الشتم والضرب بالنص المحرم للتأفيف .

(١) وعبارة أصول البردوى فى هذا المقام هكذا : والنباش هو الآخذ الذى يعارض عين من لعله يهجم عليه ، وهو لذلك غير حافظ ولا قاصد .

ثم حكم الخفي اعتقاد الحقيقة في المراد ووجوب الطلب إلى أن يتبين المراد ، وفوقه المشكل وهو ضد النص ، مأخوذ من قول القائل : أشكل على كذا ، أى دخل فى أشكاله وأمثاله ، كما يقال : أحرم ، أى دخل فى الحرم ، وأشتى ، أى دخل فى الشتاء ، وأشأم ، أى دخل الشام ، وهو اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله فى أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال ، والمشكل قريب من المجمل ولهذا خفى على بعضهم فقالوا : المشكل والمجمل سواء ولكن بينهما فرق ، فالتمييز بين الأشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر وقد يكون بالمبالغة فى التأمل حتى يظهر به الراجح ، فيتبين به المراد ، فهو من هذا الوجه قريب من الخفى ولكنه فوقه ، فهناك الحاجة إلى التأمل فى الصيغة وفى أشكالها^(١) ، وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ، ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به .

وأما المجمل فهو ضد المفسر ، مأخوذ من الجملة ، وهو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل وبيان من جهته يعرف به المراد ، وذلك إما لتوحش فى معنى الاستعارة أو فى صيغة عربية مما يسميه أهل الأدب لغة غريبة ، والغريب اسم لمن فارق وطنه ودخل فى جملة الناس فصار بحيث لا يوقف على أثره إلا بالاستفسار عن وطنه ممن يعلم به ، وموجبه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يبين بيان المجمل ثم استفساره لينبئه ، بمنزلة من ضل عن الطريق وهو يرجو أن يدركه بالسؤال ممن له معرفة بالطريق أو بالتأمل فيما ظهر له منه فيحتمل أن يدرك به الطريق . وتبين أن المجمل فوق المشكل فإن المراد فى المشكل قائم والحاجة إلى تمييزه من أشكاله ، والمراد فى المجمل غير قائم ولكن فيه توهم معرفة المراد بالبيان والتفسير وذلك البيان دليل آخر غير متصل بهذه الصيغة إلا أن يكون لفظ المجمل فيه علة الاستعمال لمعنى فحينئذ يوقف على المراد بذلك الطريق ، بمنزلة الغريب الذى تأهل فى غير بلده وصار معروفاً فيها فإنه بوقف على أثره بالطلب فى ذلك الموضع . وبيان ما ذكرنا من المجمل فى قوله تعالى : « وحرم الربا » فإنه مجمل ؛ لأن الربا عبارة عن الزيادة فى أصل الموضع وقد علمنا أنه ليس المراد ذلك ؛ فإن البيع مآشرع إلا للاسترباح وطلب الزيادة ،

(١) وفى العثمانية : وفى سائر أشكالها .

ولكن المراد حرمة البيع بسبب فضل خال عن العوض مشروط في العقد ، وذلك فضل مال أو فضل حال على ما يعرف في موضعه ، ومعلوم أن بالتأمل في الصيغة لا يعرف هذا بل بدليل آخر فكان مجملًا فيما هو المراد ، وكذلك الصلاة والزكاة فهما مجملان ؛ لأن الصيغة في أصل الوضع للدعاء والثناء ولكن بكثرة الاستعمال شرعاً في أعمال مخصوصة يوقف على المراد بالتأمل فيه .

وأما التشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه فيه عليه ، والحكم فيه اعتقاد الحقيقة والتسليم بترك الطلب ، والاشتغال بالوقوف على المراد منه ، سمي متشابهاً عند بعضهم لاشتباه الصيغة بها وتعارض المعاني فيها وهذا غير صحيح ، فالخروف المقطعة في أوائل السور من التشابهات عند أهل التفسير وليس فيها هذا المعنى ولكن معرفة المراد فيه ما يشبه لفظه وما يجوز أن يوقف على المراد فيه وهو بخلاف ذلك ، لا نقطاع احتمال معرفة المراد فيه وأنه ليس له موجب سوى اعتقاد الحقيقة فيه والتسليم كما قال تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله » فالوقف عندنا في هذا الموضع ، ثم قوله تعالى : « والراسخون في العلم » ابتداء بحرف الواو لحسن نظم الكلام ؛ وبيان أن الراسخ في العلم من يؤمن بالتشابه ولا يستغل بطلب المراد فيه بل يقف فيه مسلماً هو معنى قوله تعالى : « يقولون آمنا به كل من عند رنا » وهذا لأن المؤمنين فريقان : مبتلى بالإيمان في الطلب لضرب من الجهل فيه ، ومبتلى عن الوقوف في الطلب^(١) لكونه مكرماً بنوع من العلم . ومعنى الابتلاء من هذا الوجه ربما يزيد على معنى الابتلاء في الوجه الأول ؛ فإن في الابتلاء بمجرد الاعتقاد مع التوقف في الطلب بيان أن مجرد العقل لا يوجب شيئاً ولا يدفع شيئاً ؛ فإنه يلزمه اعتقاد الحقيقة فيما لا مجال لعقله فيه ليعرف أن الحكم لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وهذا هو المعنى في الابتلاء بهذه الأسماء التي فيها تفاوت ، بمعنى المجمل والمسكل والخفى ؛ فإن الكل لو كان ظاهراً جلياً بطل معنى الامتحان ونيل الثواب بالجهد بالطلب ، ولو كان الكل مسكلاً خفياً لم يعلم منه شيء^(٢) حقيقة فأثبت الشرع هذا التفاوت في صيغة الخطاب

(١) وفي الهندية : بالوقوف عن الطلب .

(٢) وفي الهندية : لم يعلم شيء .

لتحقيق معنى الامتحان ، وإظهار فضيلة الراسخين في العلم وتعظيم حرمتهم ، وصرف القلوب إلى محبتهم ، لحاجتهم إلى الرجوع إليهم ، والأخذ بقولهم والاقتداء بهم .

وبيان ما ذكرنا من معنى التشابه من مسائل الأصول أن رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة حق معلوم ثابت بالنص ، وهو قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » ثم هو موجود بصفة السكال ، وفي كونه مرئياً لنفسه ولغيره معنى السكال إلا أن الجهة ممتنع ؛ فإن الله تعالى لا جهة له فكان متشابهاً فيما يرجع إلى كيفية الرؤية والجهة مع كون أصل الرؤية ثابتاً بالنص معلوماً كرامة للمؤمنين ؛ فإنهم أهل لهذه الكرامة ، والتشابه فيما يرجع إلى الوصف لا يقدح في العلم بالأصل ولا يبطل ، وكذلك الوجه واليد على ما نص الله تعالى في القرآن معلوم ، وكيفية ذلك من التشابه فلا يبطل به الأصل المعلوم . والمعتزلة — خذلهم الله — لاشتباه الكيفية عليهم أنكروا الأصل فكانوا معطلة بإنكارهم صفات الله تعالى ، وأهل السنة والجماعة — نصرهم الله — أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص وتوقفوا فيما هو التشابه وهو الكيفية ، فلم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله تعالى به الراسخين في العلم فقال : « يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب » .

فصل في بيان الحقيقة والمجاز

الحقيقة اسم لكل لفظ هو موضوع في الأصل لشيء معلوم ، مأخوذ من قولك : حق يحق فهو حق وحق وحق وحق ؛ ولهذا يسمى أصلاً أيضاً لأنه أصل فيما هو موضوع له . والمجاز اسم لكل لفظ هو مستعار لشيء غير ما وضع له ، مفعول من جاز يجوز سمي مجازاً لتعديه عن الموضع الذي وضع في الأصل له إلى غيره ، ومنه قول الرجل لغيره : حبك إياي مجاز : أي هو باللسان دون القلب الذي هو موضع الحب في الأصل ، وهذا الوعد منك مجاز : أي القصد منه الترويح دون التحقيق على ما عليه وضع الوعد في الأصل ، ولهذا يسمى مستعاراً ؛ لأن المتكلم به استعاره وبالاستعمال فيما هو مراده بمنزلة من استعار ثوباً للبس ولبسه ، وكل واحد من النوعين موجود في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الناس في الخطب والأشعار وغير ذلك ،

حتى كاد المجاز يغلب الحقيقة لكثرة الاستعمال ، وبه اتسع اللسان وحسن مخاطبات الناس بينهم .

وحكم الحقيقة وجود ما وضع له أمراً كان أو نهياً خاصاً كان أو عاماً ، وحكم المجاز وجود ما استعير لأجله كما هو حكم الحقيقة خاصاً كان أو عاماً . ومن أصحاب الشافعي رحمه الله من قال لا عموم للمجاز ، ولهذا قالوا إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواءً بسواء » لا يعارضه^(١) حديث ابن عمر رضي الله عنهما « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين » فإن المراد بالصاع ما يكال به وهو مجاز لا عموم له ، وبالإجماع المعلوم مراد به فيخرج ما سواه من أن يكون مراداً ، ويترجح قوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » لأنه حقيقة في موضعه فيثبت الحكم به عاماً ، واستدلوا لإثبات هذه القاعدة بأن المصير إلى المجاز لأجل الحاجة والضرورة ، فأما الأصل هو الحقيقة في كل لفظ لأنه موضوع له في الأصل ؛ ولهذا لا يعارض المجاز الحقيقة بالاتفاق حتى لا يصير اللفظ في التردد بين الحقيقة والمجاز في حكم المشترك ، وهذه الضرورة ترتفع بدون إثبات حكم العموم للمجاز فكان المجاز في هذا المعنى بمنزلة ما ثبت بطريق الاقتضاء ، فكما لا تثبت هناك صفة العموم لأن الضرورة ترتفع بدونه فكذلك ها هنا .

ولكننا نقول المجاز أحد نوعي الكلام فيكون بمنزلة نوع آخر في احتمال العموم والخصوص لأن العموم للحقيقة ليس باعتبار معنى الحقيقة بل باعتبار دليل آخر دل عليه ؛ فإن قولنا رجل اسم لخاص فإذا قرن به الألف واللام وليس هناك معهود ينصرف إليه بعينه كان للجنس فيكون عاماً بهذا الدليل ، وكذا كل نكرة^(٢) إذا قرن بها الألف واللام فيما لا معهود فيه يكون عاماً بهذا الدليل وقد وجد هذا الدليل في المجاز ، والمحل الذي استعمل فيه المجاز قابل للعموم فتثبت به صفة العموم بدليله كما ثبت في الحقيقة ، ولهذا جعلنا قوله « ولا الصاع بالصاعين » عاماً ؛ لأن الصاع نكرة قرن بها الألف واللام ، وما يحويه الصاع محل لصفة العموم ، وهذا

(١) وعندنا المعارضة ثالثة بين الحديثين ، ففي أحدهما الحرمة مطلقة بالطعم وفي الآخر مطلقة بالبالغ مبلغ الصاع فيكون واقعاً — هامش الثمانية .
(٢) وفي الثمانية والهندية : وكذلك السكر .

لأن المجاز مستعار ليكون قائماً مقام الحقيقة عاملاً عمله ولا يتحقق ذلك إلا بإثبات صفة العموم فيه ؛ ألا ترى أن الثوب الملبوس بطريق العارية يعمل عمل الملبوس بطريق الملك فيما هو المقصود وهو دفع الحر والبرد ، ولو لم يجعل كذلك لكان المتكلم بالمجاز عن اختيار مخلاً بالعرض فيكون مقصراً وذلك غير مستحسن في الأصل ، وقد ظهر استحسان الناس للمجازات والاستعارات فوق استحسانهم للفظ الذي هو حقيقة ؛ عرفنا أنه ليس في هذه الاستعارة تقصير فيما هو المقصود وأن المجاز من العمل ما للحقيقة ، وقولهم إن المجاز يكون للضرورة باطل ؛ فإن المجاز موجود في كتاب الله تعالى والله تعالى يتعالى عن أن يلحقه العجز أو الضرورة ، إلا أن التفاوت بين الحقيقة والمجاز في اللزوم والدوام من حيث إن الحقيقة لا تحتل النفي عن موضعها والمجاز يحتل ذلك وهو العلامة في معرفة الفرق بينهما فإن اسم الأب حقيقة للأب الأدنى فلا يجوز نفيه عنه بحال ، وهو مجاز للجد حتى يجوز نفيه عنه بأن يقال إنه جد وليس بأب ؛ ولهذا تترجح الحقيقة عند التعارض ؛ لأنها ألزم وأدوم والمطلوب بكل كلمة عند الإطلاق ما هي موضوعة له في الأصل فيترجح ذلك حتى يقوم دليل المجاز ، بمنزلة الملبوس يترجح جهة الملك للابس فيه حتى يقوم دليل العارية إلا إذا كانت الحقيقة مهجورة فحينئذ يتعين المجاز لمعرفة القصد إلى تصحيح الكلام وينزل ذلك منزلة دليل الاستثناء ؛ ولهذا قلنا لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذا القدر لا ينصرف يمينه إلى عينها وإنما ينصرف إلى ثمرة الشجرة وما يطبخ في القدر ؛ لأن الحقيقة مهجورة فيتعين المجاز . ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف يمينه إلى لحمها لا إلى لبنها وسمها ؛ لأن الحقيقة هنا غير مهجورة فإن عين الشاة تؤكل فتترجح الحقيقة على المجاز عند إطلاق اللفظ . ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق فقد قال بعض مشايخنا يحث إذا أكل الدقيق بيمينه ؛ لأنه مأكول ، والأصح أنه لا يحث لأن أكل عين الدقيق مهجور فينصرف يمينه إلى المجاز وهو ما يتخذ منه الخبز ، وصار دليل الاستثناء بهذا الدليل^(١) نحو دليل الاستثناء فيمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فأخذ في النقلة في الحال فإنه لا يحث

ويعبر ذلك القدر من السكني مستثنى لمعرفة مقصوده وهو أن يمنع نفسه بيمينه عما في وسعه^(١) دون ما ليس في وسعه ، وعلى هذا لو حلف لا يطلق وقد كان على الطلاق بشرط قبل هذه اليمين فوجد الشرط لم يحث ، أو كان حلف بعد الجرح أن لا يقتل فمات المجروح لم يحث ، ويجعل ذلك بمنزلة دليل الاستثناء بمعرفة مقصوده .

ومن أحكام الحقيقة والمجاز أنهما لا يجتمعان في لفظ واحد في حالة واحدة على أن يكون كل واحد منهما مراداً بحال ؛ لأن الحقيقة أصل والمجاز مستعار ولا تصور^(٢) لكون اللفظ الواحد مستعملاً في موضوعه مستعاراً في موضع آخر سوى موضوعه في حالة واحدة ، كما لا تصور لكون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في وقت واحد ؛ ولهذا قلنا في قوله تعالى : « أولامستم النساء » المراد الجماع دون اللبس باليد ؛ لأن الجماع مراد بالاتفاق حتى يجوز التيمم للجانب بهذا النص ، ولا تجتمع الحقيقة والمجاز مراداً باللفظ ، فإذا كان المجاز مراداً تنحى الحقيقة ؛ ولهذا قلنا النص الوارد في تحريم الخمر وإيجاب الحد بشربه بيمينه لا يتناول سائر الأشربة المسكرة حتى لا يجب الحد بها ما لم تسكر ؛ لأن الاسم للنبي من ماء العنب المشتد حقيقة ولسائر الأشربة المسكرة مجازاً ، فإذا كانت الحقيقة مراداً يتنحى المجاز ؛ وعلى هذا الأصل قال أبو حنيفة رحمه الله فبمن أوصى لبني فلان أو لأولاد فلان وله بنون لصلبه وأولاد البنين فإن أولاد البنين لا يستحقون شيئاً ؛ لأن الحقيقة مرادة^(٣) فيتنحى المجاز . وقال في السبر : إذا استأمنوا على آبائهم لا يدخل أجدادهم في ذلك ، وإذا استأمنوا على أمهاتهم لا تدخل الجدات في ذلك ؛ لأن الحقيقة مرادة^(٤) فيتنحى المجاز ، وعلى هذا قال في الجامع : لو أن عربياً لا ولاء عليه أوصى لمواليه وله معتقون ومعتق المعتقين فإن الوصية لمعتقه وليس لمعتق المعتق شيء ؛ لأن الاسم للمعتقين حقيقة باعتبار أنه باشر سبب إحيائهم بإحداث قوة المالكية فيهم بالإعتاق ؛ لأن الحرية حياة والرق تلف^(٥) حكماً فكانوا مدسوين

(١) وفي الثمانية : على ما في وسعه

(٢) وفي الهندية : ولا يتصور وكذا كما لا يتصور الآتي بعد .

(٣) وفي الثمانية والهندية : مراد .

(٤) وفي الثمانية والهندية : مراد .

(٥) من حيث إنه أثر الكفر والكفر موت بالنص وهو قوله تعالى « أو من كان ميتاً »

هامش الثمانية .

إليه بالولاء حقيقة كنسبة الولد إلى أبيه ، وأما معتق المعتق يسمى مولى له مجازاً ؛ لأنه بالإعتاق الأول جعله بحيث يملك اكتساب سبب الولاء وهو الإعتاق فيكون متسبباً في الولاء الثاني من هذا الوجه ، ويسمى مولى له مجازاً بطريق الاتصال من حيث السببية ، فإذا صارت الحقيقة مراداً يتنحى المجاز ، حتى لو لم يكن له معتقون فالوصية لموالى الموالى ؛ لأن الحقيقة هنا غير مرادة فيتمين المجاز ، ولو كان له معتق واحد والوصية بلفظ الجماعة فاستحق هو نصف الثلث كان الباقي مردوداً على الورثة ولا يكون لموالى الموالى من ذلك شيء ؛ لأن الحقيقة هنا مرادة ولو كان للموصى موال أعلى وأسفل لم تصح الوصية ؛ لأن الاسم مشترك وكل واحد من الفريقين يحتمل أن يكون مراداً إلا أنه لا وجه للجمع بينهما وإثبات العموم لاختلاف المعنى والمقصود^(١) فيبطل أصل الوصية ، ومعلوم أن التغاير بين الحقيقة والمجاز باعتبار أصل الوضع وفي الاسم المشترك لا تغاير باعتبار أصل الوضع ، ثم لم يجز هناك أن يكون كل واحد منهما مراداً باللفظ في حالة واحدة فلأن لا يجوز ذلك في الحقيقة والمجاز أولى^(٢) .

فإن قيل : هذا الأصل لا يستمر في المسائل فإن من حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان يحث إذا دخلها ماشياً كان أو راكباً حافياً كان أو منتعلاً ، وحقيقة وضع القدم فيها إذا كان حافياً . وكذلك لو قال : يوم يقدم فلان فامراته كذا فقدم ليلاً أو نهراً يقع الطلاق والاسم للنهار حقيقة وللليل مجاز . ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان عارية أو بأجر يحث كما لو دخل داراً مملوكة له . وفي السير قال : لو استأمن على بنه يدخل بنوه وبنو بنه ، ولو استأمن على مواليه وهو ممن لا ولاء عليه يدخل في الأمان مواليه وموالى مواليه ، فقد جمعت بين الحقيقة والمجاز في هذه الفصول . وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا قال لله على أن أصوم رجب ونوى به اليمين كان نذراً ويميناً واللفظ للنذر حقيقة واليمين مجاز . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إذا حلف أن لا يشرب من الفرات فأخذ الماء من الفرات في كوز فشربه يحث كما لو كرع في الفرات ، ولو حلف

(١) أما المعنى فلأن أحدهما أعلى والآخر أسفل ، وأما المقصود فلأن الوصية من الأعلى بطريق الإنعام ومن الأسفل بطريق المجازاة — هامش العثمانية .
(٢) وفي العثمانية والهندية : والمجاز كان أولى .

لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خبزها يحث كما لو أكل عيناها وفي هذا جمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ في حالة واحدة . قلنا : جميع هذه المسائل تخرج مستقيماً على ما ذكرنا من الأصل عند التأمل ، فقد ذكرنا أن المقصود معتبر وأنه ينزل ذلك منزلة دليل الاستثناء . ففي مسألة وضع القدم مقصود الخالف الامتناع من الدخول فيصير باعتبار مقصوده كأنه حلف لا يدخل والدخول قد يكون حافياً وقد يكون منتعلاً وقد يكون ركباً فعند الدخول حافياً يحث لا باعتبار^(١) حقيقة وضع القدم بل باعتبار الدخول الذي هو المقصود ، فعرفنا أنه إنما يحث في الواضع كلها لعموم المجاز لا لعموم الحقيقة . وكذلك قوله يوم يقدم فلان فالمقصود بذكر اليوم هنا الوقت ، لأنه قرن به ما هو غير ممتد ولا يختص ببياض النهار ، واليوم إنما يكون عبارة عن بياض النهار إذا قرن بما يمتد ليصير معياراً له ، حتى إذا قال أمرك بيدك يوم يقدم فلان فقدم ليلاً لا يصير الأمر بيدها^(٢) ، وكذلك إذا قرن بما يختص بالنهار كقوله لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فأما إذا قرن بما لا يمتد ولا يختص بأحد الوقتين يكون عبارة عن الوقت ، كما في قوله تعالى : « ومن يؤلّهم يومئذ دُبُرَه » واسم الوقت يوم الليل والنهار فلهي عموم المجاز قلنا بأنها تطلق في الوجهين جميعاً ، حتى إذا قال ليلة يقدم فلان فقدم نهاراً لم تطلق لأن الحقيقة هنا مرادة فيتنجى المجاز . وفي مسألة دخول دار فلان المقصود إضافة السكنى وذلك يعم السكنى بطريق الملك والعارية ، وإذا دخل داراً يسكنها فلان بالملك إنما يحث لعموم المجاز لا للملك ، حتى لو كان الساكن فيها غير فلان لم يحث وإن كانت مملوكة لفلان . وفي مسألة السبر قياس واستحسان في القياس يتنجى المجاز في الأمان كما في الوصية ، وفي الاستحسان قال المقصود من الأمان حقن الدم وهو مبنى على التوسع واسم الأبناء والموالي من حيث الظاهر يتناول الفروع إلا أن الحقيقة تتقدم على المجاز في كونه مراداً ، ولكن مجرد الصورة تبقى شبهته في حقن الدم كما ثبت الأمان بمجرد الإشارة من الفارس إذا دعا الكافر بها إلى نفسه لصورة المسألة وإن لم يكن ذلك حقيقة .

فإن قيل : لماذا لم تعتبر هذه الصورة في إثبات الأمان للأجداد والمجدات عند

(١) وفي العنابة : لا يحث باعتبار .

(٢) وفي العنابة والهندية : في يدها .

الاستئمان على الآباء والأمهات ؟ قلنا : لأن الحقيقة إذا صارت مراداً فاعتبار هذه الصورة لثبوت الحكم في محل آخر يكون بطريق التبعية لا محالة ، وبشر البئين وموالي الموالى تليق^(١) صفة التبعية بمحلمهم ، فأما الأجداد والجدات لا يكونون تبعاً للآباء والأمهات وهم الأصول ؛ فلهذا ترك اعتبار الصورة هناك في إثبات الأمان لهم ، فأما مسألة النذر فقد قيل معنى النذر هناك يثبت بلفظ ومعنى اليمين بلفظ آخر ؛ فإن قوله لله عند إرادة اليمين كقوله بالله إذ الباء واللام تتعاقبان ، قال ابن عباس رضى الله عنهما : دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج ، وقوله على نذر ونحن إنما أنكرنا اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد مع أن تلك الكلمة نذر بصيغتها يمين بموجبها إذا أراد اليمين ؛ لأن موجبها وجوب المنذور به ، وإيجاب المباح يمين كتحریم الحلال المباح^(٢) وهو نظير شراء القريب تملك بصيغته وإعتاق بموجبه . وأما مسألة الشرب من الفرات فالحنث عندها باعتبار عموم المجاز ، لأن المقصود شرب ماء الفرات ولا تنقطع هذه النسبة بجعل الماء في الإباء وعند الكرع إنما يحث لأنه شرب ماء الفرات ، حتى لو تحول من الفرات إلى نهر آخر لم يحث إن شرب منه ؛ لأن النسبة قد انقطعت عن الفرات بالتحول إلى نهر آخر . وأبو حنيفة رحمه الله اعتبر الحقيقة قال : الشرب من الفرات حقيقة معتادة غير مهجورة وإنما يتناول هذا اللفظ الماء بطريق المجاز عن قولهم جرى النهر أى الماء فيها ، وإذا صارت الحقيقة مراداً ينحى المجاز ، وكذلك في مسألة الحنطة أبو حنيفة اعتبر الطاهر فقال عين الحنطة مأكول وهو مراد مقصود فيدعى المجاز ، وهما جعلاً ذكر الحنطة عبارة عما في باطنها مجازاً للعرف ؛ فإنه يقال أهل بلدة كذا يأكلون الحنطة والمراد ما فيها من عين الحنطة^(٣) وإنما يحث لعموم المجاز وهو أنه تناول ما فيها وهذا موجود فيما إذا أكل من خبزها ، فخرجت المسائل على هذا الحرف وهو اعتبار عموم المجاز بمعرفة المقصود لا باعتبار الجمع^(٤) بين الحقيقة والمجاز .

(١) وفي الهدية والأحمدية : تكون .

(٢) وفي العنابية والهدية : كتحریم الحلال وهو نظير .

(٣) وفي العنابية : ما فيها فإذا تناول من عين الحنطة إنما يحث .

(٤) لفظ (لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز) ساقط من العنابية والهندية .

قال رضى الله عنه : وقد رأيت بعض^(١) العراقيين من أصحابنا رحمهم الله قالوا :
إن الحقيقة والمجاز لا يجتمعان في لفظ واحد في محل واحد ولكن في محلين مختلفين
يجوز أن يجتمعا ، وهذا قريب بشرط أن لا يكون المجاز مزاحماً للحقيقة مدخلا
للجنس^(٢) على صاحب الحقيقة ؛ فإن الثوب الواحد على اللابس يجوز أن يكون نصفه
ملكاً ونصفه عارية ، وقد قلنا في قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ »
إنه يتناول الجدات وبنات البنات والاسم للأم حقيقة وللجدات مجاز ، وكذلك اسم
البنات لبنات الصلب حقيقة ولأولاد البنات مجاز ، وكذلك في قوله تعالى : « ولا
تنكحوا ما نكح آباؤكم » فإنه موجب حرمة منكوحة الجد كما يوجب حرمة
منكوحة الأب ، فمرفنا أنه يجوز الجمع بينهما في لفظ واحد ولكن في محلين مختلفين
حتى يكون حقيقة في أحدهما مجازاً في المحل الآخر ، وهذا بخلاف المشترك فالاحتمال
هناك باعتبار معانى مختلفة ولا تصور لاجتماع تلك المعانى في كلمة واحدة ، وهنا تجمع
الحقيقة والمجاز في احتمال الصيغة لكل واحد منهما معنى واحداً وهو الأمالة في الآباء
والأجداد والأمهات والجدات والولاد في حق الأولاد ولكن بعضها بواسطة وبعضها
بغير واسطة ، فيكون هذا نظير ما قال أبو حنيفة رحمه الله في قوله تعالى : « فتييموا
صعيداً طيباً » إنه يتناول جميع أجناس الأرض باعتبار معنى يجمع الكل وهو التصاعد
من الأرض وإن كان الاسم للتراب حقيقة . وبيان الفرق بين اشتراك وبين المجاز مع
الحقيقة في المعنى الذى ذكرنا فيما قال في السير : لو استأمن لمواليه وله موال أعلى وأسفل
فالأمان لأحد الفريقين وهو ما أراده الذى آمنه ، وإن لم يرد شيئاً بأمن الفريقان
باعتبار أن الأمان يتناول أحدهما لا باعتبار أنه يتناولهما ؛ لأن الاسم مشترك ،
وبمثله لو كان له موال وموالى موال ثلث الأمان للفريقين جميعاً باعتبار أنه يجوز
أن يكون اللفظ الواحد عاملاً بحقيقته في موضع وبمجازة في موضع آخر .

ثم طريق معرفة الحقيقة السماع لأن الأصل فيه الوضع ولا يصير ذلك معلوماً إلا
بالسمع بمنزلة النصوص^(٣) في أحكام الشرع ، وطريق الوقوف عليها السماع فقط .

(١) وفي الأصل لبعض مع سقوط لعم قالوا الآنى وأثبتناه من الهندية .

(٢) وفي العنابية والهندية : مدخلا للجنس .

(٣) وفي العنابية والهندية : النصوص .

ولمّا طريق معرفة المجاز الوقوف على مذهب العرب في الاستعارة دون السماع بمنزلة القياس في أحكام الشرع ؛ فإن طريق تعدية حكم النص إلى الفروع معلوم وهو التأمل في معاني النص واختيار الوصف المؤثر منها لتعدية الحكم بها إلى الفروع ، فإذا وقف مجتهد على ذلك وأصاب طريقه كان ذلك مسموعاً منه وإن لم يسبق به ، فكذلك في الاستعارة إذا وقف إنسان على معنى تجوز الاستعارة به عند العرب فاستعار بذلك المعنى واستعمل لفظاً في موضع كان مسموعاً^(١) منه وإن لم يسبق به ، وعلى هذا يجري كلام البلغاء من الخطباء والشعراء في كل وقت .

فنقول : طريق الاستعارة عند العرب الاتصال ، والاتصال بين الشيئين يكون صورة أو معنى ، فإن كل موجود متصور تكون له صورة ومعنى ، فالاتصال لا يكون إلا باعتبار الصورة أو باعتبار المعنى . فأما الاستعارة للاتصال معنى فنحو تسمية العرب الشجاع أسداً للاتصال بينهما في معنى الشجاعة والقوة ، والبليد حماراً للاتصال بينهما في معنى البلادة ، والاستعارة للاتصال صورة نحو تسمية العرب المطر سماء ، فإنهم يقولون : ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم يعنون المطر ؛ لأنها تنزل من السحاب والعرب تسمى كل ما علا فوقك سماء ويكون نزول المطر من علو فسموه سماء مجازاً للاتصال صورة ، وقال تعالى : « أو جاء أحدٌ منكم من الغائط » والغائط اسم للطنين من الأرض ، وسمى الحدث به مجازاً لأنه يكون في المطنين من الأرض عادة ، وهذا اتصال من حيث الصورة ، وقال تعالى : « أو لاستم النساء » والمراد الجماع لأن اللبس سببه صورة فسماه به مجازاً ، وقال تعالى : « إني أراي أعصر خمرا » [وإنما يعصر العنب وهو مشتمل على السفلى والماء والقشر إلا أنه بالعصر يصير خمرأ]^(٢) في أوامه فسماه به مجازاً للاتصال بينهما في الذات صورة ، فسلطنا في الأسباب الشرعية والعلل هذين الطريقين في الاستعارة وقلنا يصح الاستعارة للاتصال سبباً فإنه نظير الاستعارة للاتصال صورة في المحسوسات ، وللاتصال في المعنى المشروع الذي جاء لأجله شرع يصلح الاستعارة ، وهو نظير الاتصال معنى في المحسوسات فإنه لا خلاف بين العلماء

(١) وفي الثمانية : كان ذلك مسموعاً .

(٢) زيادة من الثمانية والهندية .

أن صلاحية الاستعارة غير مختص بطريق اللغة وأن الاتصال في المعاني والأحكام الشرعية يصلح للاستعارة ، وهذا لأن الاستعارة للقرب والاتصال وذلك يتحقق في المحسوس وغير المحسوس ، فالأحكام الشرعية قائمة بمعناها متعلقة بأسبابها فتكون موجودة حكماً بمنزلة الوجود حساً فيتحقق معنى القرب والاتصال فيها ، ولأن المشروعات إذا تأملت في أسبابها وجدتها دالة على الحكم المطلوب بها باعتبار أصل اللغة فيما تكون معقولة المعنى والكلام فيه ولا استعارة فيما لا يعقل معناه ، ألا ترى أن البيع مشروع لإيجاب الملك وموضوع له أيضاً في اللغة ، وقد اتفق العلماء في جواز^(١) استعارة لفظ التحرير لإيقاع الطلاق به ، وجوز الشافعي رحمه الله استعارة لفظ الطلاق لإيقاع العتق به ، والأئمة من السلف استعملوا الاستعارة بهذا الطريق أيضاً وكتاب الله تعالى ناطق بذلك ، يعني قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها » فإن الله تعالى جعل هبتها نفسها جواباً للاستنكاح وهو طلب النكاح ، ولا خلاف أن نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينعقد بلفظ الهبة على سبيل الاستعارة لا على سبيل حقيقة الهبة ، فإن الهبة لتمليك المال فلا يكون عاملاً بحقيقتها فيما ليس بمال ؛ ولأنها لا توجب الملك إلا بالقبض فيما كانت حقيقة فيه فكيف فيما ليست بحقيقة فيه ، فعرفنا أنها استعارة قامت مقام النكاح بطريق المجاز ، وكذلك كان يتعلق بنكاحه حكم القسم والطلاق والعدة وإن كان معقوداً بلفظ الهبة ، فعرفنا أنه كان بطريق الاستعارة على معنى أن اللفظ متى صار مجازاً عن غيره سقط اعتبار حقيقته وصار التكلم به كالتكلم بما هو مجاز عنه . ثم ليس للرسالة أثر في معنى الخصوصية بوجوه الكلام ، فإن معنى الخصوصية هو التخفيف والتوسعة وما كان يلحقه حرج في استعمال لفظ النكاح فقد كان أفصح الناس ؛ وهذه جملة لا خلاف فيها ؛ إلا أن الشافعي رحمه الله قال نكاح غيره لا ينعقد بهذا اللفظ لأنه عقد مشروع لمقاصد لا تخصي مما يرجع إلى مصالح الدين والدنيا ، ولفظ النكاح والتزويج يدل على ذلك باعتبار أنها تبتنى على الاتحاد^(٢) ، فالتزويج تليق بين الشيثين على وجه يثبت به الاتحاد بينهما في المقصود كزوجي الخف ومصراعي الباب ، والنكاح

(١) وفي العثمانية والهندية : على جواز .

(٢) وفي العثمانية : تنبيء عن الإيجاد .

بمعنى الضم الذي ينبىء عن الاتحاد بينهما فى القيام بمصالح المعيشة ، وليس فى هذين اللفظين ما يدل على التملك باعتبار أصل الوضع ، ولهذا لا يثبت ملك العين بهما ، فالألفاظ الموضوعية لإيجاب ملك العين فيها قصور فيما هو المقصود بالنكاح ، إلا أن فى حق رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعقد نكاحه بهذا اللفظ مع قصور فيه تخفيفاً عليه وتوسعة للغات عليه ، كما قال تعالى : « خالصة لك » وفى حق غيره لا يصلح هذا اللفظ لانعقاد النكاح به لما فيه من القصور ، وهو معنى ما يقولون : إنه عقد خاص شرع بلفظ خاص . ونظيره الشهادة فإنها مشروعة بلفظ خاص فلا تصلح بلفظ آخر لقصور فيه حتى إذا قال الشاهد أحلف لا يكون شهادة لأن لفظ الحلف موجب بغيره ولفظ الشهادة موجب بنفسه ، قال تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » وكذلك لفظ الهبة لا يتعقد به المعاوضة المحضة وهى البيع ابتداء وكان ذلك لقصور فيها ، وفى صفة المعاوضة النكاح أبلغ من البيع^(١) ، وعلى هذا الأصل لم يجوزوا نقل الأخبار بالمعنى من غير مراعاة اللفظ ، ولكننا نقول : النكاح موجب ملك المتعة ، وهذه الألفاظ فى محل ملك المتعة توجب ملك المتعة تبعاً لملك الرقبة فإنها توجب ملك الرقبة وملك الرقبة يوجب ملك المتعة فى محله فكان بينهما اتصالاً من حيث السببية وهو طريق صالح للاستعارة ، ولا حاجة إلى النية لأن هذا المحل الذى أضيف إليه متعين لهذا المجاز وهو النكاح ، والحاجة إلى النية عند الاشتباه للتميين^(٢) ، وما ذكرنا من مقاصد النكاح فهى لكونها غير محصورة بمنزلة الثمرة كما هو المطلوب من هذا العقد ، فأما المقصود بإثبات الملك عليها ولهذا وجب البديل لها عليه ، فلو كان المقصود ماسواها من المقاصد لم يجب البديل لها عليه ؛ لأن تلك المقاصد مشتركة بينهما ، وكذلك جعل الطلاق بيد الزوج لأنه هو المالك فإنه إزالة الملك ، وإذا ثبت أن المقصود هو الملك وهذه الألفاظ موضوعة لإيجاب الملك ، ثم لما انعقد هذا العقد بلفظ غير موضوع لإيجاب ما هو المقصود وهو الملك ، فلأن

(١) أى ثبوت المعاوضة فى النكاح أبلغ ، لأنه يثبت البديل مع النية والسكوت فلا يجوز استعارة اللفظ فيما فوقه — هامش العثمانية .

(٢) بأن يقول وهبت ملك الحارية بألف فإن النكاح لا يتعقد بدون النية ، لأن المحل ثمة يحتمل البيع والنكاح فلا يتعقد بدون النية — هامش العثمانية .

ينعقد بلفظ موضوع لإيجاب ماهو المقصود وهو الملك كان أولى ، وإنما انعقد هذا العقد بلفظ النكاح والتزويج وإن لم يوضعا لإيجاب الملك بهما في الأصل لأنهما جملا علماً في إثبات هذا الملك بهما وما يكون علماً لشيء بعينه فهو بمنزلة النص فيه فيثبت الحكم به بعينه ولهذا لم ينعقد بهما الأسباب الموجبة لملك العين ، فأما الألفاظ الموضوع لإيجاب الملك لا ينتقى باسم العلم عن هذا المحل ، وقد تقرر صلاحية الاستعارة بالاتصال من حيث السببية فيثبت هذا الملك بها بطريق الاستعارة .

فإن قيل : الاتصال من حيث السببية لا يختص بأحد الجانبين بل يكون من الجانبين جميعاً ثم لم يعتبر هذا الاتصال والقرب في إثبات ملك الرقبة باللفظ الذي هو موضوع لإيجاب ملك المتعة ، فكذلك لا يعتبر هذا الاتصال لإثبات ملك المتعة باللفظ الموضوع لإثبات ملك الرقبة . قلنا : الاتصال من حيث السببية نوعان : أحدهما اتصال الحكم بالعلة وذلك معتبر في صلاحية الاستعارة من الجانبين ؛ لأن العلة غير مطلوبة لعينها بل لثبوت الحكم بها ، والحكم لا يثبت بدون العلة فيتحقق معنى القرب والاتصال لافتقار كل واحد منهما إلى الآخر . وبيان هذا فيما قال في الجامع : إذا قال : إن ملكت عبداً فهو حر فاشترى نصف عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الثاني^(١) لا يعتق ، فإن قال : عنيت الملك متفرقاً كان أو مجتمعاً يدين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ويعتق النصف الباقي في ملكه . ولو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر فاشترى نصفه فباعه ثم اشترى النصف الباقي يعتق هذا النصف ، فإن قال : عنيت الشراء مجتمعاً يدين فيما بينه وبين الله تعالى فلا يعتق هذا النصف ، وقيل الشراء موجب للملك والملك حكم الشراء فيصلح أن يكون ذكر الملك مستعاراً عن ذكر الشراء إذا نوى التفرق فيه ، ويصلح أن يكون ذكر الشراء مستعاراً عن ذكر الملك إذا نوى الاجتماع فيه حتى يعمل بنيته من حيث الديانة في الموضعين ، ولكن فيما فيه تخفيف عليه لا يدين في القضاء للثمة ، وفيما فيه تشديد عليه يدين لاستفاء الثمة . والنوع الآخر اتصال الفرع بالأصل^(٢) والحكم بالسبب ، فإن بهذا الاتصال تصلح استعارة الأصل للفرع والسبب للحكم ، ولا تصلح استعارة الفرع للأصل

(١) وفي الهدية : الباقي .

(٢) الفرع ملك المتعة والأصل ملك العين — هامش الثمانية .

والحكم للسبب ؛ لأن الأصل مستغن عن الفرع والفرع محتاج إلى الأصل ؛ لأنه تابع له فيصير معنى الاتصال معتبراً فيما هو محتاج إليه دون ما هو مستغنى عنه . وهو نظير الجملة الناقصة إذا عطفت على الجملة الكاملة ، فإنه يعتبر اتصال الجملة الناقصة بالكاملة فيما يرجع إلى إكمال الناقصة لحاجتها إلى ذلك حتى يتوقف أول الكلام على آخره ولا يعتبر اتصال الناقص بالكامل في حكم الكامل لأنه مستغنى عنه ؛ فملك الرقبة سبب ملك التمتع بينهما اتصال من هذا الوجه فلهذا جاز استعارة السبب للحكم ولا يجوز استعارة الحكم للسبب ، واللفظ الموضوع لإيجاب ملك الرقبة يجوز أن يستعار لإيجاب ملك التمتع ، والموضوع لإيجاب ملك التمتع لا يصلح مستعاراً لإيجاب ملك الرقبة ؛ ولهذا الطريق فلنا إن لفظ التحرير عامل في إيقاع الطلاق به مجازاً لأنها موضوعة لإزالة ملك الرقبة ، وزوالها سبب لزوال ملك التمتع إلا أنه لا يعمل بدون النية ؛ لأن المحل المضاف إليه غير متعين لهذا المجاز ، بل هو محل الحقيقة الوصف بالحرية فيحتاج إلى النية ليتعين فيها الاستعمال بطريق المجاز ، ولفظ الطلاق لا يحصل به العتق لأنه موضوع لإزالة ملك التمتع ، وزوال ملك التمتع ليس بسبب لزوال ملك الرقبة ، بل هو حكم ذلك السبب فلا يصلح استعارة الحكم للسبب كما لا يصلح استعارة الفرع للأصل لكونه مستغنى عنه ، ولكن الشافى رحمه الله جواز هذه الاستعارة أيضاً للقرب بينهما من حيث المشابهة في المعنى وكل واحد منهما إزالة بطريق الإبطال مبنى على الغلبة ، والسر أن غير محتمل للفسخ محتمل^(١) التعليق بالشرط والإيجاب في المجهول فللمناسبة بينهما في هذا المعنى^(٢) جواز استعارة كل واحد منهما للآخر ، ولكننا نقول : المناسبة في المعنى صالح للاستعارة لكن لا بكل وصف بل بالوصف الذي يختص بكل واحد منهما ، ألا ترى أنه لا يسمى الجبان أسداً ولا الشجاع حميراً للمناسبة بينهما من حيث الحيوانية والوجود وما أشبه ذلك ، ويسمى الشجاع أسداً للمناسبة بينهما في الوصف الخاص وهو الشجاعة ، وهذا لأن اعتبار هذه المناسبة بينهما للاستعارة بمنزلة اعتبار المعنى في المنصوص لتعدية الحكم به إلى الفروع ، ثم لا يستقيم تعليل النص بكل وصف

(١) وفي الهندية والعثمانية : محتمل .

(٢) وفي نسخة هذه المعاني — هامش الأصل .

بل بوصف له أثر في ذلك الحكم ؛ لأنه لو جوز التعليل بكل وصف انعدم معنى الابتلاء أصلاً ، فكذلك ههنا لو صححنا الاستعارة للمناسبة في أى معنى كان ارتفع معنى الامتحان واستوى العالم والجاهل ؛ فعرفنا أنه إنما تعتبر المناسبة في الوصف^(١) الخاص ولا مناسبة هنا في الوصف الذي لأجله وضع كل واحد منهما في الأصل ، فالطلاق موضوع للإطلاق برفع المانع من الانطلاق لا بإحداث قوة الانطلاق في الذات ، ومنه إطلاق الإبل وإطلاق الأسير والعناق لإحداث معنى في الذات يوجب القوة ، من قول القائل : عتق الفرخ إذا قوى حتى طار ، وفي ملك اليمين المملوك عاجز عن الانطلاق لضعف في ذاته وهو أنه صار رقيقاً مملوكاً مقهوراً محتاجاً إلى إحداث قوة فيه يصير بها مالكاً مستولياً مستبداً بالتصرف ، والنكوح مالكة أمر نفسها ولكنها محبوسة عند الزوج بالملك الذي له عليها فحاجتها إلى رفع المانع وذلك يكون بالطلاق كما يكون برفع القيد عن الأسير وبحل العقال عن البعير ، ولا مناسبة بين رفع المانع وبين إحداث القوة ، كما لا مناسبة بين رفع القيد وبين البرء من المرض ، فعرفنا أنه لا وجه للاستعارة بطريق المناسبة بينهما في المعنى ولكن بالاتصال من حيث السببية والحكم ، وقد بينا أن ذلك صالح من أحد الجانبين دون الجانب الآخر .

فإن قيل : عندكم الإجارة لا تنعقد بلفظ البيع نص عليه في كتاب الصلح حيث قال : بيع السكنى باطل ، فالبيع سبب لملك الرقبة وملك الرقبة سبب لملك المنفعة . ثم لم تصح الاستعارة بهذا الطريق عندكم مجازاً ، وعلى عكس هذا إذا قال لغيره أعتق عبدك عنى ألف درهم فقال أعتقت يثبت التملك^(٢) شراء بهذا الكلام والعتق^(٣) ليس بسبب للشراء ثم كان عبارة عنه مجازاً ، وكذلك شراء القريب إعتاق عندكم والشراء ليس بسبب العتق ثم كان عبارة عنه . قلنا : أما استعمال لفظ البيع في الإجارة فإنما لا يجوز عندنا لانعدام المحل لانعدام الصلاحية للاستعارة ، لأنه إن أضيف لفظ البيع إلى رقبة الدار والعبد فهو عامل بحقيقته في تملك العين ، وإن أضيف إلى

(١) وفي نسخة : المعنى — هامش الأصل .

(٢) وفي الثمانية : الملك .

(٣) وفي الهندية : فإن العتق .

منفعتهما فالمنفعة معدومة والمعدوم لا يكون محلاً للتملك ، واللفظ متى صار مجازاً عن غيره يجعل كأنه وجد التصريح باللفظ الذي هو مجاز عنه . ولو قال : أجرتك منافع هذه الدار لا يصح أيضاً وإنما يصح إذا قال أجرتك الدار باعتبار إقامة العين المضاف إليه العقد مقام المنفعة ، ولفظ البيع متى أضيف إلى العين كان عاملاً في حقيقته حتى لو قال الحر لغيره : بعتك نفسي شهراً بعشرة يجوز ذلك على وجه الاستعارة عن الإجارة ؛ لأن عين الحر ليس بمحل لما وضع له البيع حقيقة ، وأهل المدينة يسمون الإجارة بيعاً فتجوز ههنا الاستعارة للاتصال من حيث السببية ، وأما قوله أعتق عبدك عني فمن يقول إن ذلك مجاز عن الشراء فقد أخطأ خطأ فاحشاً وكيف يكون ذلك مجازاً عنه وهو عامل بحقيقته واللفظ متى صار مجازاً عن غيره يسقط اعتبار حقيقته ؟ وفي الموضع الذي لا يثبت حقيقة العتق بأن يكون القائل صبياً أو عبداً مأذوناً لا يثبت الشراء ، فعرفنا أن ثبوت الشراء هناك بطريق الاقتضاء للحاجة إلى تحصيل المقصود الذي صرحنا به وهو الإعتراف عنه فإن من شرطه ثبوت الملك له في المحل والمقتضى ليس من المجاز في شيء ، وكذلك شراء القريب عندنا ليس بإعتراف مجازاً ، وكيف يكون ذلك وهو عامل بحقيقته وهو ثبوت الملك به ولا يجمع بين الحقيقة والمجاز في محل واحد ؟ بل بطريق أن الشراء موجب ملك الرقبة وملك الرقبة منممة علة العتق في هذا المحل ، فيصير الحكم وهو العتق مضافاً إلى السبب الموجب لما تتم به العلة بطريق أنه بمنزلة علة العلة ، فأما أن يكون بطريق المجاز فلا .

ومن أحكام هذا الفصل أن اللفظ متى كان له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف ، فعلى قول أبي حنيفة مطلقه يتناول الحقيقة المستعملة دون المجاز ، وعلى قولها مطلقه يتناولها باعتبار عموم المجاز . وبيانه فيما قلنا إذا حلف لا يشرب من الفرات أولاً يأكل من هذه الحنطة ، وهذا في الحقيقة يبنى على أصل وهو أن المجاز عندها خلف عن الحقيقة في إيجاب الحكم فهو المقصود لا نفس العبارة ، وباعتبار الحكم يرجع عموم المجاز على الحقيقة فإن الحكم به ثبت في الموضعين ، وعند أبي حنيفة المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم به لافي الحكم ؛ لأنه تصرف من التكلم في عبارته من حيث إنه يجعل عبارته قائمة مقام عبارة ، ثم الحكم ثبت به أصلاً بطريق أنه

يجعل كالتكلم بما كان المجاز عبارة عنه لأنه خلف عن الحكم ، وإذا كان المجاز خلفاً في التكلم لا يثبت الزاحمة بين الأصل والخلف فيجعل اللفظ عاملاً في حقيقته عند الإمكان وإنما يصار إلى إعماله بطريق المجاز في الموضع الذي ينعذر إعماله في حقيقته . وعلى هذا الأصل قال أبو حنيفة رضي الله عنه : إذا قال لعبدك وهو أكبر سناً منه هذا ابني يعتق عليه ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يعتق ؛ لأن صريح كلامه محال والمجاز عندهما خلف عن الحقيقة في إيجاب الحكم ففي كل موضع يصلح أن يكون السبب منعقداً لإيجاب الحكم الأصلي يصلح أن يكون منعقداً لإيجاب ما هو خلف عن الأصل ، وفي كل موضع لا يوجد في السبب صلاحية الانعقاد للحكم الأصلي لا ينعقد موجباً لما هو خلف عنه ؛ فإن قوله لامس السماء يصلح منعقداً لإيجاب ما هو الأصل وهو البر من حيث إن السماء غير ممسوسة فيصلح أن يكون منعقداً لإيجاب الخلف عنه وهو الكفارة ، واليمين الغموس لا تصلح سبباً لإيجاب ما هو الأصل وهو البر فلا يكون موجباً لما هو خلف عنه وهو الكفارة ، فهنا أيضاً هذا اللفظ في معروف النسب الذي يولد مثله لمثله يصلح سبباً لإيجاب ما هو الأصل وهو ثبوت النسب إلا أنه امتنع إعماله [للحكم^(١)] لثبوت نسبه من الغير فيكون موجباً لما هو خلف عنه وهو العتق ، وفيمن هو أكبر سناً منه لا يصلح سبباً لإيجاب ما هو الأصل فلا يكون موجباً لما هو خلف عنه ، ولهذا لا تصير أم الغلام أم الولد له هنا ، وفي معروف النسب تصير أم ولده على ما نص في كتاب الدعوى ؛ وعلى هذا جعلنا بيع الحرية نكاحاً ؛ لأن هناك المانع من الحكم الذي هو أصل في هذا المحل شرعي وهو تأكد الحرية على وجه لا يحتمل الإبطال لا باعتبار أن السبب ليس بصالح لإثبات الحكم الأصلي به في هذا المحل فيكون منعقداً لإثبات ما هو خلف عنه وهو ملك التمتع ، ولكن أبو حنيفة يقول المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم لافي الحكم كما قررنا ، فالشرط فيه أن يكون الكلام صالحاً وصلاحيته بكونه مبتدأ وخبراً بصيغة الإيجاب وهو موجود هنا فيكون عاملاً في إيجاب الحكم الذي يقبله هذا المحل بطريق المجاز على معنى أنه سبب للتحرير ، فإن من ملك ولده يعتق عليه

ويصير معتقاً له إذا اكتسب سبب تملكه ، فاللفظ متى صار عبارة عن غيره مجازاً للاتصال من حيث السببية يسقط اعتبار حقيقته ، وباعتبار مجازه ما صادف إلا محلاً صالحاً ، ولما تبين أنه خلف في التكلم لافي الحكم كان عمله كعمل الاستثناء والاستثناء صحيح على أن يكون عبارة عما وراء المستثنى وإن لم يصادف أصل الكلام محلاً صالحاً له باعتبار أنه تصرف من التكلم في كلامه ، حتى لو قال لامرأته أنت طالق ألفاً إلا تسعمائة وتسعين لم تقع إلا واحدة ، نص عليه في المتقى ، ومعلوم أن المحل غير صالح لما صرح به ومع ذلك كان الاستثناء صحيحاً لأنه تصرف من التكلم في كلامه فهنا كذلك . ثم فيه طريقان لأبي حنيفة : أحدهما أنه بمنزلة التحرير ابتداء باعتبار أنه ذكر كلاماً هو سبب للتحرير في ملكه وهو البنوة فيصير محرراً [به] ابتداء مجازاً ، ولهذا لا تصير الأم أم ولد له لأنه ليس لتحرير الغلام ابتداء تأثير في إيجاب أمية الولد [لأمه] ولأنه لا يملك إيجاب ذلك الحق لها بعبارة على الحقيقة^(١) ابتداء بل بفعل هو استيلاد ؛ ولهذا قال في كتاب الدعوى : لو ورث رجلان مملوكاً ثم ادعى أحدهما أنه ابنه يصير ضامناً لشريكه قيمة نصيبه إذا كان موسراً باعتبار أن ذلك كالتحرير المبتدأ منه ، وعلى الطريق الآخر يجعل هذا إقراراً منه بالحرية مجازاً كأنه قال عتق على من حين ملكته فإن ما صرح به وهو البنوة سبب لذلك وهنا^(٢) هو الأصح ، فقد قال في كتاب الإكراه إذا أكره على أن يقول هذا ابني لا يعتق عليه^(٣) ، والإكراه إنما يمنع صحة الإقرار بالعتق لاصحة التحرير ابتداء ، ووجوب الضمان في مسألة الدعوى بهذا الطريق أيضاً فإنه لو قال عتق على من حين ملكته كان ضامناً لشريكه أيضاً ؛ وعلى هذا الطريق نقول : الجارية تصير أم ولد له لأن كلامه كما جعل إقراراً بالحرية للولد جعل إقراراً بأمية الولد للأم ، فإن ما تكلم به سبب موجب هذا الحق لها في ملكه كما هو موجب حقيقة^(٤) الحرية للولد ، وبهذا الطريق في معروف النسب يثبت العتق لا بالطريق

(١) وهو قوله أنت حر — هامش العثمانية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : وهذا هو الأصح .

(٣) لأنه يصير كأنه قال عتق على من حين ملكته — هامش العثمانية .

(٤) وفي العثمانية حقيقة .

الذى قال ، فإنه مكذب شرعاً في الحكم الأصلي والمكذب في كلامه شرعاً كالمكذب حقيقة في إهدار كلامه ، ألا ترى أنه لو أكره على أن يقول لعبده هذا ابني لا يعتق عليه لأنه مكذب شرعاً بدليل الإكراه إلا أن دليل التكذيب هناك^(١) عامل في الحقيقة والمجاز جميعاً ، وهنا دليل التكذيب وهو ثبوت نسبه من الغير عامل في الحقيقة دون المجاز وهو الإقرار بحريته من حين ملكه ، ولهذا قلنا : لو قال لزوجته وهي معروفة النسب من غيره هذه ابنتي لا تقع الفقرة بينهما لأنه ليس بكلام موجب بطريق الإقرار في ملكه إنما موجه إثبات النسب وقد صار مكذباً فيه شرعاً فصار أصل كلامه لغواً . وبيان هذا أن التسمية لا توجب الفقرة ولكنها تنافي النكاح أصلاً ، واللفظ متى صار مجازاً عن غيره يجعل قائماً مقام ذلك اللفظ فكأنه قال ماتزوجتها أو ما كان بيني وبينها نكاح قط ، وذلك لا يوجب الفقرة ، وكذلك لا يثبت به حرمتها عليه على وجه ينتق به النكاح ، لأن في حكم الحرمة هذا الإقرار عليها لا على نفسه والعين هي التي تتصف بالحرمة وهو مكذب شرعاً في إقراره على غيره . ولا يدخل على هذا ما إذا قال لعبده يا ابني لأن النداء لاستحضار المنادى بصورته لا بمعناه وإنما صار هذا اللفظ مجازاً باعتبار معناه كما بينا ، فأما إذا قال يا حر أوبيا عتيق فأعمال ذلك اللفظ باعتبار أنه علم لإسقاط الرق به لا باعتبار المعنى فيه فكان عاملاً على أى وجه أضافه إلى المملوك ، والله أعلم .

فصل في بيان الصريح والكناية

الصريح هو كل لفظ مكشوف المعنى والمراد حقيقة كان أو مجازاً ، يقال : فلان صرح بكذا ، أى أظهر ما في قلبه لغيره من محبوب أو مكروه بأبلغ ما أمكنه من العبارة ، ومنه سمي القصر صرحاً ، قال تعالى : « وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً » والكناية بخلاف ذلك وهو ما يكون المراد به مستوراً إلى أن يتبين بالدليل ، مأخوذ من قولهم : كنيت وكنوت ، ولهذا كان الصريح ما يكون مفهوم المعنى بنفسه ، وقد تكون الكناية ما لا يكون مفهوم المعنى بنفسه ؛ فإن الحرف الواحد يجوز أن

(١) أى إذا كان أكبر سناً منه — هامش العثمانية

يكون كناية نحو هاء المغائبة وكاف المخاطبة ، يقول الرجل هو يفعل كذا ، وهذه الهاء لا يميز اسماً من اسم فتكون هذه الكناية من الصريح بمنزلة المشترك من المفسر ، وكذلك كل اسم هو ضمير نحو أنا وأنت ونحن فهو كناية ، وكل ما يكون متردد المعنى في نفسه فهو كناية ، والمجاز قبل أن يصير متعارفاً بمنزلة الكناية أيضاً لما فيه من التردد ، ومنه أخذت الكنية فإنها غير الاسم . والاسم الصريح لكل شخص ما جعل علماله ، ثم يكتنى بالنسبة إلى ولده فيكون ذلك تعريفاً له بالولد الذي هو معروف بالنسب إليه ، وهذا ليس من المجاز في شيء . ولكن لما كان معرفة المراد منه بغيره سمي كنية ، وعلى هذا الاستعارات والتعريضات في الكلام بمنزلة الكنايا فإن العرب تكتنى الحبشي بأبي البيضاء ، والضرير بأبي العيناء ، وليس بينهما اتصال بل بينهما مضادة ، وقد ذكرنا أن المجاز حده الاتصال بينه وبين ما جعل مجازاً عنه . عرفنا أن الكناية غير المجاز ولكنهم يكونون بالشيء عن الشيء على وجه السخرية أو على وجه التفاؤل^(١) فيكنون عما يذم بما يمدح^(٢) به على سبيل التفاؤل^(١) كما يذكرون صيغة الأمر على وجه الزجر والتهديد ، ويقولون تربت يداك على وجه^(٣) التعطف ، فهذا^(٤) يتبين أن حد الكناية غير حد المجاز . ثم حكم الصريح ثبوت موجهه بنفسه من غير حاجة إلى عزيمة ، وذلك نحو لفظ الطلاق والعناق فإنه صريح فعلي أي وجه أضيف إلى المحل من نداء أو وصف أو خبر كان موجباً للحكم ، حتى إذا قال يا حر أو ياطالق أو أنت حر أو أنت طالق أو قد حررتك أو قد طلقتك يكون إيقاعاً نوى أو لم ينو لأن عينه قائم مقام معناه في إيجاب الحكم لكونه صريحاً فيه . وحكم الكناية أن الحكم بها لا يثبت إلا بالنية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ؛ لأن في المراد بها معنى التردد فلا تكون موجبة للحكم ما لم يزل ذلك التردد بدليل يقترن بها ، وعلى هذا سمي الفقهاء لفظ التحريم والبيئونة من كنايات الطلاق وهو مجاز عن التسمية^(٥) باعتبار معنى التردد فيما يتصل به هذا اللفظ حتى لا يكون عاملاً

(١) وفي العثمانية والهندية : العأل .

(٢) وفي العثمانية : بما يمدح .

(٣) وفي العثمانية والهندية : معى التعطف

(٤) وفي العثمانية والهندية : ولهذا .

(٥) أي مجاز من حيث التسمية حقيقة من حيث المعنى — هامش العثمانية .

إلا بالنية ، فسمى كناية من هذا الوجه مجازاً ، فأما إذا انعدم التردد بنية الطلاق فاللفظ عامل في حقيقة موجبه حتى يحصل به الحرمة والبينونة ، ومعلوم أن ما يكون كناية عن غيره فإن عمله كعمل ما جعل كناية عنه ، ولفظ الطلاق لا يوجب الحرمة والبينونة بنفسه ، فعرفنا أنه عامل بحقيقته وإنما سمي كناية مجازاً إلا قوله اعتدى فإنه كناية لاحتماله وجوهاً متغايرة وعند إرادة الطلاق لا يكون اللفظ عاملاً في حقيقته ؛ فإن حقيقته من باب المد والحساب وذلك محتمل عدد الأقراء وغير ذلك ، فإذا نوى الطلاق وكان بعد الدخول وقع الطلاق بمقتضاه من حيث إن الاحتساب بعدد الأقراء من العدة لا يكون إلا بعد الطلاق فكأنه صرح بالطلاق ؛ ولهذا كان الواقع رجعياً ولا يقع به أكثر من واحدة وإن نوى ، وإن كان قبل الدخول يقع الطلاق به عند النية على أنه لفظ مستعار للطلاق شرعاً ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة « اعتدى » ثم راجعها ، وقال لحفصة « اعتدى » ثم راجعها ، وكذلك قوله استبرئ رحمك^(٢) ، وكذلك قوله أنت واحدة فإن في قوله واحدة احتمال كونه نعتاً لها أو للتطبيق فلا يتعين بدون النية وعند النية يقع الطلاق به بطريق الإضمار ، أى أنت طالق تطليقة واحدة ؛ ولهذا كان الواقع به رجعياً .

ثم الأصل في الكلام الصريح لأنه موضوع للإفهام ، والصريح هو التام في هذا المراد فإن الكناية فيها قصور باعتبار الاشتباه فيما هو المراد ، ولهذا قلنا : إن ما يندرى بالشبهات لا يثبت بالكناية ، حتى إن القر على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح كالزنا والسرقه لا يصبر مستوجباً للعقوبة^(١) وإن ذكر لفظاً هو كناية ، ولهذا لا تقام هذه العقوبات على الأخرس عند إقراره به بإشارته لأنه لم يوجد التصريح بلفظه ، وعند إقامة البيئة عليه لأنه ربما يكون عنده شبهة لا يتمكن من إظهارها في إشارته ، وعلى هذا لو فذف رجل رجلاً بالزنا فقال له رحل آخر صدقت فإن الثاني لا يستوجب الحد ؛ لأن ما يلفظ به كناية عن القذف لاحتمال مطلق التصديق وجوهاً مختلفة ، وكذلك لو قال لغيره أما أنا فلست بزنا لا يلزمه حد القذف لأنه تعريض وليس بتصريح بنسبته إلى الزنا فيكون قاصراً في نفسه .

(٢) لأن الاستبراء لا يكون إلا بعدد الأقراء وعند النية يقع الطلاق بمقتضاه . هــش العثمانية

(١) وفي الهندية : لا يستوجب العقوبة .

فإن قيل : أليس أنه لو قذف رجل رجلاً بالزنا فقال آخر هو كما قلت فإن الثاني يستوجب الحد وهذا تعريض محتمل أيضاً ؟ قلنا : نعم ولكن كاف التشبيه توجب العموم عندنا في المحل الذي يحتمله ، ولهذا قلنا في قول علي رضي الله عنه : إنما أعطيتناهم النعمة وبذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا : إنه مجرى على العموم فيما يندرى بالشبهات وما يتبت مع الشبهات ، فهذا الكاف أيضاً موجه العموم ؛ لأنه حصل في محل يحتمله ؛ فيكون نسبته ^(١) إلى الزنا قطعاً بمنزلة كلام الأول على ما هو موجب العام عندنا .

فصل في بيان جملة ما تترك به الحقيقة

وهي خمسة أنواع : أحدها دلالة الاستعمال عرفاً ، والثاني دلالة اللفظ ، والثالث سياق النظم ، والرابع دلالة من وصف المتكلم ، والخامس من محل الكلام .
فأما الأول فنقول : تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال عرفاً ؛ لأن الكلام موضوع للإفهام والمطلوب به ما تسبق إليه الأوهام ، فإذا تعارف الناس استعماله لشيء عينا كان ذلك بحكم الاستعمال كالحقيقة فيه وما سوى ذلك — لانعدام العرف — كالمهجور لا يتناوله إلا بقرينة ؛ ألا ترى أن اسم الدراهم عند الإطلاق يتناول نقد البلد لوجود العرف الظاهر في التعامل به ولا يتناول غيره إلا بقرينة لترك التعامل به ظاهراً في ذلك الموضع وإن لم يكن بين النوعين فرق فيما وضع الاسم له حقيقة . وبيان هذا في اسم الصلاة فإنها للدعاء حقيقة ؛ قال القائل :

وصلّى على دنها وارتم ^(٢)

وهي مجاز للعبادة المشروعة بأركانها ، سميت به لأنها شرعت للذكر ، قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » وفي الدعاء ذكر وإن كان يشوبه سؤال ، ثم عند الإطلاق ينصرف إلى العبادة المعلومة بأركانها سواء كان فيها دعاء أو لم يكن كصلاة الأخرس ^(٣) وإنما تركت الحقيقة للاستعمال عرفاً . وكذلك الحج فإن اللفظ للقصد

(١) وفي الهندية : نسبته له إلى الزنا .

(٢) كذا في الهندية والمصرية ، وفي العثمانية : دنهام وارتم ، وكان في الأصل : ربهها وارتم .

(٣) لفظ (كصلاة الأخرس) ساقط من العثمانية والهندية .

حقيقة ثم سميت العبادة بها لما فيها من العزيمة والقصد للزيارة فعند الإطلاق الاسم يتناول العبادة للاستعمال عرفاً ، والعمرة والصوم^(١) والزكاة وغيرها على هذا فإن نظائر هذا أكثر من أن تحصى ، ولهذا قلنا من نذر صلاة أو حجاً أو مشياً إلى بيت الله يلزمه العبادة وإن لم ينو ذلك ، فالشيء إلى بيت الله تعالى غير الحج حقيقة ولكن للاستعمال عرفاً ينصرف مطلق اللفظ إليه . وكذلك لو قال لله على أن أضرب بثوبي حطيم الكعبة يلزمه التصديق بالشوب للاستعمال عرفاً ، فاللفظ حقيقة في غير ذلك . ومن حلف أن لا يشتري رأساً ينصرف يمينه إلى ما يتعارف بيعه في الأسواق من الرءوس على حسب ما اختلفوا فيه وكان ذلك للاستعمال عرفاً ، فأما من حيث الحقيقة الاسم يتناول كل رأس . ومن حلف أن لا يأكل بيضاً يتناول يمينه بيض الدجاج والأوز خاصة لاستعمال ذلك عند الأكل عرفاً ، ولا يتناول بيض الحمام والعصفور وما أشبه ذلك ، وقد بينا أن العام إذا خص منه شيء يصير شبيه المجاز .

وبيان النوع الثاني وهو دلالة اللفظ فيما إذا حلف أن لا يأكل لحماً فأكل لحم السمك أو الجراد لم يحنث في يمينه ؛ لأنه أطلق اللحم في لفظه ولحم السمك [أو الجراد]^(٢) لا يذكر إلا بقرينة فكان قاصراً فيما يتناوله اسم مطلق اللحم ، بمنزلة الصلاة على الجنابة فإنه قاصر فيما يتناوله مطلق اسم الصلاة من حيث إنه لا يذكر إلا بالقرينة ، فلا يتناوله الاسم بدون القرينة .

فإن قيل : أليس أنه لو أكل لحم خنزير أو لحم إنسان فإنه يحنث في يمينه^(٣) وهذا لا يذكر إلا بقرينة ؟ قلنا : نعم ولكن ذكر القرينة هنا ليس لقصور معنى اللحمية فيهما ، فإن اللحم اسم معنوي موضوع لما يتولد من الدم ولا قصور في ذلك في لحم الخنزير والآدمي ، فأما لحم السمك والجراد فإنه قاصر في ذلك المعنى ؛ لأنه لادم للسمك ولا للجراد ، فكذلك معنى الغذاء المطلوب باللحم^(٤) لا يتم بالسمك والجراد . فعرفنا أن القرينة فيها للقصور ، ومعنى الغذاء المطلوب باللحم يتم في لحم

(١) لفظ (الصوم) ساقط من العثمانية والهندية .

(٢) زيادة من العثمانية .

(٣) ونص في أيمان شرح المحيط أنه لا يحنث في يمينه ، هامش الأصل . قلت : وامله شرح المختصر فصنف وصار المحيط .

(٤) وفي الهندية : من اللحم .

التحرير والآدمي ، فعرفنا أن القرينة لبيان الحرمة لا لقصور في معنى اللصحية ، وليس للحرمة تأثير في المنع من إتمام شرط الحث ، وعلى هذا قلنا في قوله كل مملوك لي حر لا يدخل المكاتب بدون النية لأنه تلفظ بالمملوك والمكاتب متردد بين كونه مالكا وبين كونه مملوكاً فإنه مالك يداً وتصرفاً مملوك رقا ، وكذلك صرح بالإضافة إليه والمكاتب مضاف إليه من وجه دون وجه ، فللدلالة في لفظه لا يتناوله الكلام بدون النية ولكن يتناوله مطلق اسم الرقبة المذكورة في قوله « أو تحرير رقبة » لأنه يتناول الذات المرقوق ، والرق لا يتقضى بعقد الكتابة بدليل احتمالها الفسخ واشتراط الملك بقدر ما يصح به التحرير وذلك موجود في المكاتب فيتأدى به الكفارة . وكذلك قوله كل امرأة له طالق لا يتناول المختلعة بغير نية^(١) وإن كانت في العدة من غير النية لبقاء ملك اليد وزاويل أصل ملك النكاح ، وعلى عكس ما ذكرنا من معنى القصور معنى الزيادة أيضاً ، فإن أبا حنيفة رحمه الله قال : من حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رطباً أو رماناً لم يحنث ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يحنث لأن اسم الفاكهة يتناولها عند الإطلاق من غير قرينة فتكون كاملة في المعنى المطلوب بهذا الاسم ، وأبو حنيفة رحمه الله يقول هي زيادة^(٢) على ما هو المطلوب بالاسم لأن اشتقاق اللفظ من التفكه وهو التنعم ، قال تعالى : « اقبلوا فاكهين » : أي منعمين والتنعم زائد على ما به القوام ، والرطب والعنب قوت يقع به القوام ، والرمان في معنى الدواء وقد يقع به القوام أيضاً وهو قوت في جملة التوابل وما يقع به القوام فهو زائد على التنعم ، ولهذا عطف الله تعالى الفاكهة عليها وقال « وعنباً » إلى قوله « وفاكهة وأباً » فللزيادة لا يتناولها مطلق الاسم كما أن للنقصان لا يتناول مطلق الاسم للسماك والجراد . وكذلك لو حلف لا يأكل إداماً ، عند أبي حنيفة رحمه الله الإدام ما يصطبغ به لأنه تبع فلا يتناول ما يتأتى أكله مقصوداً من الجبن والبيض واللحم ، وعلى قول محمد رحمه الله يتناول ذلك لسكال معنى المؤادمة وهي الموافقة فيها كما في المسألة الأولى ، وعن أبي يوسف رحمه الله روايتان في هذه المسألة .

وبيان النوع الثالث ، وهو سياق النظم في قوله تعالى : « فمن شاء فليؤمن

(١) لفظ (بغير نية) ساقط من العثمانية والهندية .

(٢) وفي العثمانية والهندية : هي زائدة

تُعَدُّ عِنْدِي^(١) فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَتَعْدِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَتَعْدَى لَا يَحْنُثُ^(٢) لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ دَعَاهُ إِلَى الْغَدَاءِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَدْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ مَخْرَجَ الْجَوَابِ ، فَإِذَا تَقَيَّدَ الْخُطَابَ بِالْمَعْلُومِ مِنْ إِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ بِتَقْيِيدِ الْجَوَابِ أَيْضًا بِهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَامَتِ امْرَأَةٌ لِتُخْرِجَ فَقَالَ لَهَا إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَرَجَعْتَ ثُمَّ خَرَجْتَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ إِيَّاكَ تَفْتَسِلُ فِي هَذِهِ الدَّارِ اللَّيْلَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقَالَ إِنْ اغْتَسَلْتَ فَعَبْدِي حَرِّثُ ثُمَّ اغْتَسَلَ فِيهَا فِي [غَر]^(٣) تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَوْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ مِنْ غَيْرِ الْجَنَابَةِ لَمْ يَحْنُثْ .

وبيان النوع الخامس : في قوله تعالى : « وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ » فَإِنْ بِدَلَالَةِ مَحَلِّ الْكَلَامِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ نَفَى الْمَسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْعَمُومِ بَلْ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْبَصَرِ فَقَطْ ، وَقَدْ قُلْنَا إِنْ لَفْظُ الْعَمُومِ فِي عِبَرِ الْمَحَلِّ الْقَائِلِ لِلْعَمُومِ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَجْمَلِ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ إِلَّا مَا يَنْبَغُ أَنَّهُ مُرَادُ بِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ شَبْهَ الْمَجَازِ لِدَلَالَةِ مَحَلِّ الْكَلَامِ ، وَعَلَى هَذَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وَفِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالسِّيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » إِنْهُ لَا يَقْتَضِي الْعَمُومُ وَارْتِفَاعُ الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَصْلُ الْعَمَلِ فَإِنْ ذَلِكَ يَتَحَقَّقُ بِغَيْرِ النِّيَّةِ وَمَعَ الْخَطَأِ وَالسِّيَانِ وَالْإِكْرَاهِ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْحُكْمُ أَوِ الْإِثْمُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَادُ لَأَنَّهُمَا بِنَتْنِيَانِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ فَإِنَّ الثَّوَابَ عَلَى الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ عِبَادَةٌ وَالْإِثْمُ بِالْعَمَلِ الَّذِي هُوَ مُحَرَّمٌ يَتَنَبَّهُ عَلَى الْعَزِيمَةِ وَالْقَصْدِ ، وَالْجَوَازُ وَالْفُسَادُ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ يَتَنَبَّهُ عَلَى الْأَدَاءِ بِالْأَرْكَانِ وَالشَّرَائِطِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ بِالمَاءِ النَجَسِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ فَصَلَّى لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ مُطْلَقًا حَتَّى لَوْ عَلِمَ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ التَّقْصِيرُ كَانَ مُطِيعًا بِاعْتِبَارِ قَصْدِهِ وَعَزِيمَتِهِ فَيَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي لَا عَمُومَ لَهُ لِتَغَايِرِ الْمَعْنَى فِيمَا يَحْتَمِلُهُ فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي حُكْمِ الْجَوَازِ وَالْفُسَادِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِهِ فَيَصِيرُ^(٤) كَالْمُؤُولِ حِينَئِذٍ ، فَأَمَّا مَا يَعْتَرِضُ مِنَ الدَّلِيلِ

(١) وفي العثمانيّة : معي .

(٢) وفي العثمانيّة والهندية : لم يحنث .

(٣) زيادة من الهندية .

(٤) وفي العثمانيّة : فيصير به

الموجب للنسخ أو التخصيص فليس من هذا الباب في شيء ، وإنما هذا الباب لمعرفة الوجوه فيما يقترن بالكلام فيصبر حقيقة ودليل النسخ والتخصيص كلام معارض إلا أن النسخ معارض صورة وحقيقة والتخصيص معارض صورة ، وبيان معنى حتى لا يكون إلا بالمقارن ولكن ذلك المقارن إنما يتبين بما هو نسخ^(١) مبتدأ صيغة ، فعرفنا أنه ليس من هذا الباب في شيء . قال رضى الله عنه : والعراقيون من مشايخنا رحمهم الله يزعمون أنه لا عموم للنصوص الموجبة لتحريم الأعيان نحو قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ » وقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » وقوله عليه السلام : « حُرِّمَتْ الْخَمْرُ لَعِينَهَا » وقالوا امتنع ثبوت حكم العموم في هذه الصورة^(٢) معنى لدلالة محل الكلام وهو أن الحل والحرمة لا تكون وصفاً للمحل وإنما تكون وصفاً لأفعالنا في المحل حقيقة فإنما يصير المحل موصوفاً به مجازاً وهذا غلط فاحش ، فإن الحرمة بهذه النصوص ثابتة للأعيان الموصوفة بها حقيقة ؛ لأن إضافة الحرمة إلى العين تنصيص على لزومه وتحققه فيه ، فلو جعلنا الحرمة صفة للفعل لم تكن العين حراماً ، ألا ترى أن شرب عصير الغير وأكل مال الغير فعل حرام ولم يكن ذلك دليلاً على حرمة العين ولزوم هذا الوصف للعين ، ولكن عمل هذه النصوص في إخراج هذه المحال من أن تكون قابلة للفعل الحلال وإثبات صفة الحرمة لارمة لأعيانها فيكون ذلك بمنزلة النسخ الذى هو رفع حكم وإثبات حكم آخر مكانه ، فهذا الطريق تقوم العين مقام الفعل في إثبات صفة الحرمة والحل له حقيقة ، وهذا إذا تأملت في غاية التحقيق^(٣) ؛ فمع إمكان العمل بهذه الصيغة جعل هذه الحرمات مجازاً باعتبار أنها صفة للفعل لا للمحل يكون خطأ فاحشاً .

(١) وفي العثمانية : نص .

(٢) وفي العثمانية والهندية : النصوص

(٣) وفي العثمانية : في غاية من التحقيق .

فصل في إبانة طريق المراد بمطلق الكلام

قد بينا أن الكلام ضربان : حقيقة ومجاز ، وأنه لا يحمل على المجاز إلا عند تعذر حمله على الحقيقة ، فتمس الحاجة إلى معرفة الحقيقة والمجاز ، والطريق في ذلك هو النظر في السبب الداعي إلى تعريف ذلك الاسم في الأسماء الموضوعية للمعنى ، وإلى تعريف المعنى في المعنويات ، فما كان أقرب في ذلك فهو أحق ، وما كان أكثر إفادة فهو أولى بأن يجعل حقيقة ، وذلك يكون بطريقتين : التأمل في محل الكلام ، والتأمل في صيغة الكلام .

أما بيان التأمل في المحل في اختلاف العلماء في موجب العام فعند بعضهم موجب عند الإطلاق أحص النصوص ، وعندنا موجب العموم ، وما قلناه أحق لأنه إذا حمل على أحص النصوص يبقى بعض ما تناوله مطلق الكلام غير مراد به ، والمراد بالكلام تعريف ما وضع الاسم له ، فإذا كان صيغة العام موضوعاً لمعنى العموم كان حمله عليه عند الإطلاق أحق ، ولأن الخاص اسم آخر وهو ما وضع له صيغة الخاص فلو جعلنا صيغة العام متناولاً للخاص أيضاً فقط كان ذلك تكراراً محضاً ، وإذا كان المقصود بوضع الأسماء في الأصل إعلام المراد فحمل لفظين على شيء واحد يكون تكراراً وإخراجاً لأحد اللفظين من أن يكون مفيداً .

فإن قيل : فائدة التأكيد وتوسيع الكلام^(١) ، قلنا : نعم ولكن هذا في الفائدة دون الفائدة المطلوبة بأصل الوضع ، والإطلاق يوجب الكمال فإذا حمل كل واحد من اللفظين على فائدة جديدة باعتبار أصل الوضع كان ذلك أولى من أن يحمل على التكرار لتوسعة الكلام ، فهذان الدليلان من محل الكلام قبل التأمل في صيغة اللفظ ولهذا حملنا قوله تعالى : « أو لامستم النساء » على المجامعة دون المس باليد لأنه إذا حمل على المس باليد كان تكراراً لنوع حدث واحد ، وإذا حمل على المجامعة كان بياناً لنوع الحدث وأمرأ بالتيم لهما فيكون أكثر فائدة^(٢) مع أنه معطوف على

(١) وفي العثمانية والهندية : فيه فائدة التأكيد وتوسعة الكلام .

(٢) وفي العثمانية : إفادة

ما سبق والسابق ذكر نوعي الحدث ؛ فإن قوله : « إذا قمتم إلى الصلاة » : أى وأنتم محدثون ، ثم قال تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » ثم قال تعالى « وإن كنتم مرضى » إلى قوله « فلم تجدوا ماء فتيمموا » فبدلالة محل الكلام يتبين أن المراد الجماع دون المس باليد .

وبيان الدلالة من صيغة الكلام في قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » قال علماؤنا رحمهم الله : اللغو ما يكون خالياً عن فائدة اليمين شرعاً ووضعا ؛ فإن فائدة اليمين إظهار الصدق من الخبر فإذا أضيف إلى خبر ليس فيه احتمال الصدق كان خالياً عن فائدة اليمين فكان لغواً . وقال الشافعي رحمه الله : اللغو ما يجري على اللسان من غير قصد ، ولا خلاف في جواز إطلاق اللفظ على كل واحد منهما . ولكن ما قلناه أحق لأن ما يجري على لسانه من غير قصد له اسم آخر موضوع وهو الخطأ الذي هو ضد العمد أو السهو الذي هو ضد التحفظ ، فأما ما يكون خالياً عن الفائدة لمعنى في نفسه لا بحال المتكلم فليس له اسم موضوع سوى أنه لغو فحمله عليه أولى ، ألا ترى إلى قوله : « وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه » يعنى الكلام الفاحش الذي هو خال عن فائدة الكلام بطريق الحكمة دون ما يجري من غير قصد فإن ذلك لا عتب فيه ، وقال تعالى : « لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً » وقال تعالى : « واللغو فيه لعلكم تغلبون » ومعلوم أن مراد المشركين التعتت أى إن لم تقدرُوا على المغالبة بالحجة فاشتغلوا بما هو خال عن الفائدة من الكلام ليحصل مقصودكم بطريق المغالبة دون الحاجة ولم يكن مقصودهم التكلم بغير قصد ، وقال تعالى : « وإذا مروا باللغو مروا كراماً » : أى صبروا^(١) عن الجواب وذلك في الكلام الخالي عن الفائدة دون ما يجري من غير قصد ؛ ولأن فساد ما يجري من غير قصد باعتبار معنى في المحل وهو القلب الذي هو السبب الباعث على التكلم ، وفساد ما لا فائدة فيه باعتبار معنى في نفس الكلام فكان هو أقرب إلى الحقيقة فيحمل اللفظ عليه عند الإطلاق . وكذا^(٢) اختلفوا في العقد فقال الخصم : العقد عبارة

(١) وفي الثمانية : صبراً ، وفي الهندية بمعنى له صبراً له عن .

(٢) وفي الثمانية : وكذلك .

عن القصد فإن العزيمة سميت عقيدة . وقلنا : المقد اسم لربط كلام بكلام نحو ربط لفظ اليمين بالخبر الذي فيه رجاء الصديق لإيجاب حكم [بكلام^(١)] وهو الصديق منه ، وكذلك ربط البيع بالشراء لإيجاب حكمه وهو الملك فكان ماقلناه أقرب إلى الحقيقة ؛ لأن الكلمة باعتبار الوضع من عقد الحبل وهو شد بعضه ببعض وضده الحل ، منه تقول العرب : يا عاقدا ذكر حلا ، وقال القائل :

* ولقلب المحب حل وعقد *

ثم يستعار [لربط الإيجاب بالقبول على وجه ينعقد أحدهما بالآخر حكماً فيسمى عقداً ثم يستعار^(٢)] لما يكون سبباً لهذا الربط وهو عزيمة القلب فكان ذلك دون العقد الذي هو ضد الحل فيما وضع الاسم له فحمله عليه يكون أحق . ومن ذلك ماقلناه في قوله تعالى : « ثلاثة قروء » إنها الحيض دون الأطهار ؛ لأن اللفظ إما أن يكون مأخوذاً من القروء الذي هو الاجتماع ، قال تعالى : « فإذا قرأناه فاتبع قرآنه » وقال القائل :

* محان اللون لم يقرأوا حبياً^(٣) *

وهذا المعنى في الحيض أحق ؛ لأن معنى الاجتماع في قطرات الدم على وجه لا بد منه ليكون حيضاً فإنه ما لم تمتد رؤية الدم لا يكون حيضاً وإن كان الدم يجتمع في حالة الطهر في رحمها فالاسم حقيقة للدم المجتمع ، ثم زمانه يسمى به مجازاً وإن كان مأخوذاً من الوقت المعلوم كما قال القائل :

* إذا هت لقاريها الرياح *

وقال آخر : له قروء كقروء الحائض فذلك بزمان الحيض أليق ؛ لأنه هو الوقت المعلوم الذي يحتاج إلى إعلامه لمعرفة ما تعلق به من الأحكام ، وإن كان مأخوذاً من معنى الانتقال كما يقال : قرأ النجم إذا انتقل ، حقيقة الانتقال تكون بالحيض لا بالطهر ؛ إذ الطهر أصل ، فباعتبار صيغة اللفظ ينبغي أن حمل على الحيض أحق ،

(١) زيادة من الهدية .

(٢) زيادة من العنابية والهدية .

(٣) وفي العنابية والهدية : لم تقرأ حبياً .

وكذلك لفظ النكاح فإنما نحمله على الوطاء والخصم على العقد ، وما قلناه أحق لأن الاسم في أصل الوضع لمعنى الضم والالتزام يقول القائل أنكح الصبر أى التزمه وضمه إليك ، ومعنى الضم فى الوطاء يتحقق بما يحصل من معنى الاتحاد بين الواطئين عند ذلك الفعل ولهذا يسمى جماعاً ، ثم العقد يسمى نكاحاً باعتبار أنه سبب يتوصل به إلى ذلك الضم ، فبالأمل فى صيغة اللفظ يتبين أن الوطاء أحق به إلا فى الموضع الذى يتعذر حمله عليه فحينئذ يحمل على ما هو مجاز عنه وهو العقد ، وهذا هو الحكم فى كل لفظ محتمل للحقيقة والمجاز أنه إذا تعذر حمله على الحقيقة يحمل على المجاز لتصحيح الكلام ، وهذا التعذر إما لعدم الإمكان أو لكونه مهجوراً عرفاً أو لكونه مهجوراً شرعاً ؛ فالذى هو متعذر نحو ما إذا حلف أن لا يأكل من هذه النخلة أو من هذه الكرمه فإن يمينه تنصرف إلى الثمرة لأن ما هو الحقيقة فى كلامه متعذر ، وأما المهجور عرفاً فنحو ما إذا حلف أن لا يشرب من هذه البئر فإنه ينصرف يمينه إلى الشرب من ماء البئر لأن الحقيقة وهو الكرع فى البئر مهجورة ، واختلف مشايخنا أنه إذا كرع هل يحنث أم لا ؟ فمنهم من يقول يحنث أيضاً لأن الحقيقة لا تتعطل وإن حمل اللفظ على المجاز ، وسواء أخذ الماء فى كوز وشربه أو كرع فى البئر فقد شرب ماء البئر فيحنث ، ومنهم من يقول لا يحنث ؛ لأنه لما صار المجاز مراداً سقط اعتبار الحقيقة على ما قال فى الجامع : لو قال لأجنبية إن نكحتك فعبدى حر ينصرف يمينه إلى العقد دون الوطاء . ولو قال لزوجته : إن نكحتك ينصرف إلى الوطاء دون العقد حتى لو أبانها ثم تزوجها لم يحنث ما لم يطأها . ولو قال للمطلقة الرجعية : إن راجعتك ينصرف إلى الرجعة دون ابتداء العقد ، ولو قال للبانة : إن راجعتك ينصرف إلى ابتداء العقد ولكن الأول أوجه لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كونه مراداً باللفظ بل باعتبار عموم المجاز وهو شرب ماء البئر بأى طريق شربه ، وعلى هذا قلنا مطلق التوكيل بالخصومة ينصرف إلى الجواب وإن كان ذلك مجازاً لأن الحقيقة مهجورة شرعاً ، فإن المدعى إذا كان محققاً فالمدعى عليه لا يملك الإنكار شرعاً ولا يجوز له التوكيل بذلك فيحمل اللفظ على المجاز عند الإطلاق ، ثم يصح منه الإنكار والإقرار باعتبار معنى عموم المجاز وهو أنه جواب للخصم . ومن حلف أن لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما صار شيخاً يحنث باعتبار أن الحقيقة مهجورة

شرعاً فإن الصبي سبب للترحم شرعاً لا للهجران فيتعين المجاز لهذا . وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

باب بيان معاني الحروف المستعملة في الفقه

قال رضى الله عنه : اعلم بأن^(١) الكلام عند العرب اسم وفعل وحرف ، وكما يتحقق معنى الحقيقة والمجاز في الأسماء والأفعال فكذلك يتحقق في الحروف ، فمنه ما يكون مستعملاً في حقيقته ، ومنه ما يكون مجازاً عن غيره ، وكثير من مسائل الفقه ترتب على ذلك فلا بد من بيان هذه الحروف وذكر الطريق في تخريج المسائل عليها . فأولى ما يبدأ به من ذلك حروف العطف .

الأصل فيه الواو^(٢) فلا خلاف أنه للعطف [ولكن عندنا هو للعطف^(٣)] مطلقاً فيكون موجب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر من غير أن يقتضى مقارنة أو ترتيباً ، وهو قول أكثر أهل اللغة . وقال بعض أصحاب الشافعى رحمه الله : إنه موجب للترتيب ، وقد ذكر ذلك الشافعى في أحكام القرآن ، وكذلك جعل الترتيب ركناً في الوضوء لأن في الآية عطف اليد على الوجه بحرف الواو فيجب الترتيب بهذا النص ؛ ألا ترى أن الصحابة رضى الله عنهم لما سألو أرسول الله صلى الله عليه وسلم عند السعى بأيهما نبداً قال : « ابدءوا بما بدأ الله تعالى » يريد به قوله تعالى : « إن الصفا والمروة » ففي هذا تنصيص على أن موجب الواو الترتيب ، وما وجب ترتيب السجود على الركوع إلا بقوله تعالى « اركعوا واسجدوا » ولكننا نقول : هذا من باب اللسان ، فطريق معرفته التأمل في كلام العرب وفي الأصول الموضوعة عند أهل اللغة ، بمنزلة ما لو وقعت الحاجة إلى معرفة حكم الشرع يكون طريقه التأمل في النصوص من الكتاب والسنة والرجوع إلى أصول الشرع ، وعند التأمل في كلام العرب وأصول اللغة يتبين أن الواو لا توجب الترتيب ؛ فإن القائل يقول : جاءني زيد وعمرو يفهم من هذا الإخبار مجيئهما من غير

(١) وفي العثمانية والهندية : أن .

(٢) وفي العثمانية والهندية : والأصل فيه حرف الواو .

(٣) زيادة من العثمانية .

مقارنة ولا ترتيب حتى يكون صادقاً في خبره ، سواء جاءه عمرو أولاً ثم زيد أو زيد ثم عمرو أو جاء معاً . وكذلك وضعوا الواو للجمع مع النون يقولون : جاءني الزيدون أي زيد وزيد وزيد ، والقائل يقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيفهم منه المنع من الجمع بينهما دون الترتيب على ما قال القائل :

لا تنه عن خُلُق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ولو وضع مكان الواو هنا الفاء لم يكن الكلام مستقيماً ؛ فالفاء توجب ترتيباً من حيث إنه للتعقيب مع الوصل ، فلو كان موجب الواو الترتيب^(١) لم يختل الكلام بذكر الفاء مكانه ، وكذلك يتبدل الحكم أيضاً إذا ذكر الواو مكان الفاء ؛ فإن من يقول لامرأته : إن دخلت الدار وأنت طالق تطلق في الحال ، فلو كان موجب الواو الترتيب لكان هو بمنزلة الفاء فينبغي أن يتأخر الطلاق إلى وجود الشرط . وأما من حيث الوضع لغة فلا أنهم وضعوا كل حرف ليكون دليلاً على معنى مخصوص كما فعلوا في الأسماء والأفعال ، فالاشتراك لا يكون إلا لفظة من الواضع أو لعذر ، وتكرار اللفظ لمعنى واحد يوجب إخلاءه عن الفائدة كما قررنا فلا يليق ذلك بالحكمة . ثم إنهم وضعوا الفاء للوصل مع التعقيب ، وشم للتعقيب مع التراخي ، ومع للقران . فلو قلنا بأن الواو توجب القران أو الترتيب كان تكراراً باعتبار أصل الوضع ، ولو قلنا إنه يوجب العطف مطلقاً لكان لفائدة جديدة باعتبار أصل الوضع ، ثم يتنوع هذا العطف أنواعاً لكل نوع منه حرف خاص . ونظيره من الأسماء الإنسان فإنه للآدى مطلقاً ثم يتنوع أنواعاً لكل نوع منه اسم خاص بأصل الوضع والتمر كذلك . وهو نظير ما قلنا في اسم الرقبة إنه للذات مطلقاً من غير أن يكون دالاً على معنى التقييد بوصف فكذلك الواو للعطف [مطلقاً^(٢)] باعتبار أصل الوضع ، ولهذا قلنا : المنصوص عليه في آية الوضوء الغسل والمسح من غير ترتيب ولا قران ، ثم كان الترتيب باعتبار فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك للإكمال فيتأدى الركن بما هو المنصوص وتعلق صفة الكمال بمراعاة الترتيب فيه . وكذلك في قوله

(١) وفي العماية والهندية : فلو كان ذلك موجب الواو لم يختل .

(٢) زيادة من الهندية .

مبيعاً والمبيع الدين لا يكون إلا سلماً ، وعلى هذا لو قال لعبدته إن أخبرتنى بقدم فلان فأنت حر ، فهذا على الخبر الحق الذى يكون بعد القدم ؛ لأن مفعول الخبر محذوف هنا وقد دل عليه حرف الباء الذى هو للإلصاق ، كقول القائل : بسم الله ، أى بدأت بسم الله فيكون معنى كلامه إن أخبرتنى خبراً ملصقاً بقدم فلان ، والقدم اسم لفعل موجود فلا يتناول الخبر بالباطل . ولو قال إن أخبرتنى أن فلاناً قد قدم فهذا على الخبر حقا كان أو باطلاً ؛ لأنه لما لم يذكر حرف الباء فلمذكور صالح لأن يكون مفعول الخبر وأن وما بعده مصدر والخبر إنما يكون بكلام لا بفعل فكأنه قال إن أخبرتنى بخبر قدم فلان ، والخبر اسم لكلام يدل على القدم ولا يوجد عنده القدم لا محالة . وعلى هذا قال فى الزيادات : إذا قال أنت طالق بمشيئة الله أو بإرادته أو بحكمه لم تطلق ، وكذلك سائر أخواتها ؛ لأن الباء للإلصاق فيكون دليلاً على معنى الشرط مفضياً إليه . وعلى هذا قال فى الجامع : إذا قل لامرأته إن خرجت من هذه الدار إلا بإذنى تحتاج إلى الإذن فى كل مرة ، لأن الباء للإلصاق فإنما جعل المستثنى خروجاً ملصقاً بالإذن وذلك لا يكون إلا بتجديد الإذن فى كل مرة ، قال تعالى : « وما ننزّل إلا بأمر ربك » أى مأمورين بذلك . ولو قل إن خرجت إلا أن آذن لك ، فهذا على الإذن مرة [واحدة ^(١)] لأنه يتعذر الحمل ههنا على الاستثناء لمخالفة الجنس فى صيغة الكلام ^(٢) فيحمل على معنى النسيئة مجازاً لما بينهما من المناسبة ، وعليه دل قوله تعالى : « إلا أن يحاط بكم » . « إلا أن تقطع قلوبهم » : أى حتى . ثم قال الشافعى فى قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » : إن الباء للتبويض فإنما يلزمه مسح بعض الرأس وذلك أدنى ما يتدونه الاسم . وقال مالك : الباء صلة للتأكيد بمنزلة قوله تعالى : « تنبت بالذهن » كأنه قال وامسحوا برؤوسكم فيلزمه مسح جميع الرأس . وقلنا : أما التبويض فلا وجه له ^(٣) لأن الموضوع للتبويض حرف من التكرار والاشتراك لا يثبت بأصل الموضوع ، ولا وجه لجملة على الصلة لما فيه من معنى الإلغاء أو الحمل على غير فائدة مقصودة

(١) زيادة من العثمانية .

(٢) وفى الهندية : صفة الكلام .

(٣) وفى العثمانية والهندية : فلا معنى له

وهى التوكيد . ولكننا نقول : الباء للإلصاق باعتبار أصل الوضع ، فإذا قرنت بآلة المسح يتعدى الفعل بها إلى محل المسح فيتناول جميعه كما يقول الرجل : مسحت الحائط يدي ومسحت رأس اليتيم يدي فيتناول كله ، وإذا قرنت بمحل المسح يتعدى الفعل بها إلى الآلة فلا تقتضى الاستيعاب وإنما تقتضى إلصاق الآلة بالمحل وذلك لا يستوعب الكل عادة ، ثم أكثر الآلة ينزل منزلة السكّال ، فيتأدى المسح بإلصاق ثلاثة أصابع بمحل المسح ، ومعنى التبويض إنما يثبت بهذا الطريق لا بحرف الباء .

فإن قيل : أليس أن في التيمم حكم المسح ثبت بقوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » ثم الاستيعاب فيه شرط ؟ قلنا : أما على رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله فإنه لا يشترط فيه الاستيعاب لهذا المعنى ، وأما على ظاهر الرواية فأما عرفنا الاستيعاب هناك إما بإشارة الكتاب وهو أن الله تعالى أقام التيمم في هذين العضوين مقام الغسل عند تعذر الغسل والاستيعاب في الغسل فرض بالنص فكذلك فيما قام مقامه ، أو عرفنا ذلك بالسنة وهو قوله عليه السلام لعمار رضى الله عنه : « يكفيك ضربتان : ضربة للوجه وضربة للذراعين » .

ومن هذا الفصل حروف القسم ، والأصل فيها باعتبار الوضع الباء حتى يستقيم استعمالها مع إظهار الفعل ومع إضماره ، فإن الباء للإلصاق وهى تدل على محذوف كما بينا ، وقول الرجل بالله بمعنى أقسم [أو أحلف^(١)] بالله كما قال تعالى : « يحلفون بالله ما قالوا » وكذلك يستقيم وصلها بسائر الأسماء والصفات وبغير الله إذا حلف به مع التصريح بالاسم أو الكناية عنه بأن يقول بأنى أو بك لأفعلن أو به لأفعلن فيصح استعماله فى جميع هذه الوجوه لقصود القسم باعتبار أصل الوضع . ثم قد تستعار الواو مكان الباء فى صلة القسم لما بينهما من المناسبة صورة ومعنى . أما الصورة فلأن خروج كل واحد منهما من المخرج الصحيح بضم الشفتين ، وأما المعنى فلأن فى العطف إلصاق المعطوف بالمعطوف عليه ، وحرف الباء للإلصاق إلا أن الواو تستعمل فى المضمرة [دون المظهر ، لا يقال أحلف والله لأنه يشبه قسمين ؛

(١) زيادة من العثمانية والهندية .

لأن قوله والله وحده قسم ظاهراً وكذا أحلف أو أقسم ، بخلاف قوله أحلف بالله فالباء لصلة الفعل دون المضمّر^(١) [لأن هذا الاستعمال لتوسعة صلة القسم لا لمعنى الإلصاق ، فلو استعمل فيهما كان مستعاراً عاماً ولا حاجة إلى ذلك وإنما الحاجة إلى الاستعارة لصلة القسم حتى يشبه قسمين^(٢) ، ولهذا لا يستعمل مع الكناية نحو الكاف والهاء ، ومع الاسم الصريح يستعمل في جميع الأسماء والصفات نحو قوله والرحمن والرب .

ثم التاء نستعمل أيضاً في صلة القسم ، قال تعالى : « وتالله لأكيذن أصدانكم » وهذا لما بين حرف التاء والواو من المناسبة فإيهما من حروف الزوائد في كلام العرب بquam أحدهما مقام الآخر كما في التراث مع الوراث والتورية والوورية وما أشبه ذلك . ولما كان المقصود بهذا الاستعمال توسعة صلة القسم لشدة الحاجة إلى ذلك خاصة كان التاء أخص من الواو لمكان أن الواو مستعار ليس بأصل في صلة القسم ، ولهذا يختص باسم الله حتى لا يستقيم أن يقول تالرحمن كما يستقيم والرحمن ، ومع حذف هذه الصلوات يستقيم القسم أيضاً لاعتبار معنى التخفيف والتوسعة^(٣) ، حتى إذا قل الله يكون يمينا ، ولاكن المذهب عند نحوي البصرة الذكر بالنصب ، وعند نحوي الكوفة بالخفض وهو الأظهر عند الفقهاء .

ومما هو موضوع بمعنى القسم قوله وأيم الله إلا أن المذهب عند نحوي البصرة أن معناه أيم^(٤) وهو جمع يمين ، ومنه قول القائل :

فقلت يمين الله مالك حيلة وما إن أرى عنك الغواية

وعند نحوي البصرة هذه كلمة موضوعة في صلوات القسم لا مشتقة منها نحو صه ومه ، والهمزة فيها للوصل ، ألا ترى أنها تسقط إذا تقدمها حرف بترتبه ، وحروف الوصل ولو كانت لبناء صيغة الجمع لم تسقط إذا تقدمها حرف .

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأحمديّة والعثمانية موحوداً في الهمدية ، وكان في الأصل تستعمل في المظهر دون المضمّر لأن هذا الخ وليس بصواب والصواب متى ذمّية ، ومنه غير .

(٢) أحدهما بالله والثاني والله — هامش العثمانية .

(٣) وفي العثمانية : في التوسعة .

(٤) إلا أنه أسقطت النون للتخفيف — هامش لعثمانية .

ومما يؤدي إلى معنى القسم قوله لعمر الله ، قال تعالى : « لَعَمْرُكَ » واللام للابتداء وعمر بمعنى البقاء فيكون المعنى لبقاء الله والبقاء من صفات الله تعالى فيكون هو بهذا اللفظ مصرحاً بما هو مقصود القسم فيجعل قسماً ، بمنزلة قوله والله الباقي ، ألا ترى أنه لو قال لغيره جعلت لك هذا العبد ملسكاً بألف درهم كان بيعاً لتصريحه بما هو مقصود البيع ويجعل ذلك بمنزلة التصريح بلفظ البيع .

ومن ذلك حروف الشرط ، وهي : إن وإذا وإذا ما ومتى ومتى ما وكلما ومن وما ، وباعتبار أصل الوضع حرف الشرط على الخلوص إن ، فإنه ليس فيها معنى الوقت وإنما يتعقبها الفعل دون الاسم وهي علامة الشرط ، فالشرط فعل منتظر في المستقبل هو على خطر الوجود يقصد نفيه أو إثباته ، ألا ترى أنه يستقيم أن يقول إن زرتني أكرمته وإن أعطيتني كافيتك ، ولا يستقيم أن يقول إن جاء غداً أكرمته لأنه ليس في محي الغد معنى الخطر ، ولا يتعقب الكلمة اسم لأن معنى الخطر في الأسماء لا يتحقق .

فإن قيل : لا كذلك فقد قال الله تعالى : « إن امرؤ هلك ليس له ولد » وقال تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً » قلنا : ذلك على معنى التقديم والتأخير ، أى إن هلك امرؤ وإن خافت امرأة ؛ فإن أهل اللغة مجمعون على أن الذى يتعقب حرف الشرط الفعل دون الاسم ، وعلى هذا قلنا إذا قال لامرأته إن لم أطلقك فأنت طالق إنها لا تطلق حتى يموت الزوج لأنه جعل الشرط انعدام فعل التطلق منه وذلك لا يتيقن به مادام حياً ، وإن ماتت المرأة فى إحدى الروايتين تطلق أيضاً قبل أن تموت بلا فصل لأن فعل التطلق لا يتحقق بدون المحل وبفوات المحل يتحقق الشرط ، وفى الرواية الأخرى لا تطلق لأنها ما لم تمت بفصل^(١) التطلق يتحقق من الزوج وبعد موتها لا يقع الطلاق عليها ، بخلاف الزوج فإنه كما أشرف على الهلاك فقد وقع اليأس عن فعل التطلق منه . ثم حكم الشرط امتناع ثبوت الحكم بالعلة أصلاً ما لم يبطل التعليق بوجود الشرط . وأمثلة هذا فى مسائل الفقه كثيرة .

وأما إذا فعلى قول نحوي الكوفة تستعمل^(٢) هى للوقت تارة وللشرط تارة ،

(١) وفى عثمانية : ففعل الطلاق .

(٢) وفى العثمانية والهندية : هى تستعمل .

فيجازى بها مرة إذا أريد بها الشرط ولا يجازى بها مرة إذا أريد بها الوقت ، وإذا استعملت للشرط لم يكن فيها معنى الوقت ، وهذا قول أبي حنيفة ، وعلى قول نحوي البصرة هي للوقت باعتبار أصل الوضع ، وإن^(١) استعملت للشرط فهي لا تخلو عن معنى الوقت ، بمنزلة متى فإنها للوقت وإن كان قد يجازى بها ؛ فإن المجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام^(٢) والمجازاة بإذا جائزة غير لازمة ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله . وبيان المسألة ما إذا قال إذا لم أطلقك فأنت طالق أو إذا مالم أطلقك ، فإن عنى بها الوقت تطلق في الحال ، وإن عنى الشرط لم تطلق حتى يموت ، وإن لم تكن له نية فعل قول أبي حنيفة لا تطلق حتى يموت ، وعلى قولها تطلق في الحال ، قالا إن إذا تستعمل للوقت غالباً وتقرن بما ليس فيه معنى الخطر ، فإنه يقال الرطب إذا اشتد الحر والبرد إذا جاء الشتاء ، ولا يستقيم مكانها إن ، قال تعالى : « إذا الشمس كُوِّرَتْ » و « إذا السماء انفطرت » وذلك كائن لا محالة ، فعرفنا أنه لا ينفك عن معنى الوقت استعمالاً . وتستعمل في جواب الشرط ، قال تعالى : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » وما يستعمل في المجازاة لا يكون محض الشرط ، فعرفنا أنها بمعنى متى فإنها لا تنفك عن معنى الوقت وإن كان المجازاة بها ألزم من المجازاة بإذا . وإذا ثبت هذا قلنا قد أضاف الطلاق إلى وقت في المستقبل هو خال عن إتمام الطلاق فيه عليها وكما سكت فقد وجد ذلك الوقت فتطلق ، ألا ترى أنه لو دل لا حراً أنه إذا شئت فأنت طالق لم تتوقف^(٣) المشيئة بالجاس بمنزلة قوله متى شئت ، بخلاف قوله إن شئت ، وأبو حنيفة رحمه الله اعتمد ما قال أهل الكوفة إن إذا قد تستعمل بموت من الشرط ، واستدل عليه الفراء بقول القائل :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجهض

معناه إن تصبك خصاصة ، فإن حمل على معنى الشرط لم يقع انطوائه حتى يموت .

(١) وفي العثمانية : وإذا استعملت .

(٢) فإن المجازاة لازمة في غير موضع الاستفهام ومع ذلك لا يخرج عن موت . وفي نسخة لا يخرج إذا عن الوقت مع عدم لزومها المجازاة — هامش عثمانية .

(٣) كذا في في العثمانية ، وكان في الأصل : لم تتوقف .

وإن حل على معنى الوقت وقع الطلاق في الحال والطلاق بالشك لا يقع . وعلى هذا قلنا في قوله إذا شئت إنه لا يتوقت بالمجلس لأن المشيئة صارت إليها بيقين ، فلو^(١) جعلنا الكلمة بمنزلة إن خرج الأمر من يدها بالقيام ، ولو جعلناها بمنزلة متى لم يخرج الأمر من يدها بالشك .

وأما متى نهى للوقت باعتبار أصل الوضع ولكن لما كان الفعل يليها دون الاسم جعلناها في معنى الشرط ولهذا صح المجازاة بها غير أنها لا تنفك عن معنى الوقت بحال ، فإذا دل لامرأته متى لم أطلقك فأنت طالق أو متى ما لم أطلقك فأنت طالق طقت كما سكت لوجود وقت بعد كلامه لم يطلقها فيه ، ولهذا لم تذكر في حروف الشرط كلمة كل لأن الاسم يليها دون الفعل فإنها تجمع الأسماء ويستقيم أن يقال كل رجل ولا يستقيم أن يقال كل دخل ، وفيها معنى الشرط باعتبار أن الاسم الذي يتبعها يوصف بفعل لا تحاته أيتم كل الكلام^(٢) وذلك الفعل يصير في معنى الشرط حتى لا ينزل الجزاء إلا بوجوده . بيانه فيما إذا دل كل امرأة أتزوجها وكل عبد اشتريه ، ودلنا في حروف الشرط كلمة كلما لأن الفعل يتبعها دون الاسم . يقال كاهل وكاهل وكاهل حرج ولا يقال كما زيد . وقد قدمنا الكلام في بيان كلما ومن وما .

ومما عوفي معنى الشرط لو على ما يروى عن أبي يوسف أنه إذا دل لامرأته أنت طالق أو دل لأمريئة أنت طالق لم تعلى ما تدخل كقوله إن دخلت لأن أو تفيد معنى الحرف في تميز به مما يكون في المستقبل فكان بمعنى الشرط من هذا الوجه . ونزلت في قوله لو حسن خديك عسى أن أراجمك تطلق في الحال لأن لو هنا تترتب بتأخيرها ، في ترفف في المستقبل فتخو كلمة الإيقاع عن معنى الشرط .

وأيضا لا معنى لاستثناء لأب يستعمل لنفي شيء بوجود غيره ، قال تعالى : لا تدرككم العقوبة حتى تكونوا أشد رجسا ، وعسى أن أرحمكم الله في قوله أنت طالق لولا ذكره في قوله عسى وتبعد الكلمة بمعنى لاستثناء ، ذكره انكرخي رحمه الله في تفسيره .

(١) لو لم يرد في قوله لا يتوقت بالمجلس .

(٢) أي في كل كلام .

وأما كيف فهي للسؤال عن الحال باعتبار أصل الوضع فإن استقام وإلا بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف ومحمد فيما لا تنافي الإشارة إليه ترجع الكلمة إلى الأصل^(١) لتعذر حملها على السؤال عن الحال فذلك لا يكون قبل وجود الأصل ، ولو لم نحملها على الأصل احتجنا إلى إلغائها ، وإعمالها على وجه من وجوه المجاز أولى من إلغائها . وبيان هذا فيما إذا قال لعبدك أنت كيف شئت ، عند أبي حنيفة رحمه الله يعتق ويلغو قوله كيف شئت ، وعندهما المشيئة إليه في المجلس ولا يعتق ما لم يشأ بمنزلة قوله إن شئت ، وإذا قال لزوجته أنت طالق كيف شئت تطلق واحدة عنده ويلغو آخر كلامه إن لم يكن دخل بها ، وإن كان دخل بها وقعت واحدة رجعية ثم المشيئة إليها في صفة البينونة ، أو جمل الواقع ثلاثاً إن نوى الزوج ، وعندهما لا يقع شيء ما لم يشأ في المجلس ، وترتب صحة مشيئتها على نية الزوج فيما يرجع إلى العموم والخصوص .

وأما كم فهو اسم لعدد الواقع حتى إذا قال لها أنت طالق كم شئت لم تطاق ما لم تشأ ، وتتوقف^(٢) المشيئة بالمجلس لأنه ليس فيها ما ينبيء عن الوقت .
وأما أين وحيث فعبارة عن المكان ، ألا ترى أنه إذا قيل أين فلان فإنما يفهم منه الاستخبار عن مكانه ، ولهذا لو قال أنت طالق أين شئت أو حيث شئت إنه لا يقع ما لم تشأ ، وتتوقف^(٣) مشيئتها بالمجلس لأنه ليس فيها معنى الوقت حتى يقتضي عموم الأوقات ، بخلاف قوله إذا شئت ومتى شئت ، والله أعلم .

فصل

ومن جملة ما ذكرنا الحروف الموضوعة لعلامة الذكور والإناث ، وهي معلومة في المعاينة والمخاطبة ، وبين العلماء اختلاف في فصل منها وهو أن اللفظ بعلامة الذكور مطلقاً ما حكمه ؟ فالذهب عندنا أنه يتناول الذكور والإناث جميعاً عند الاختلاف ، ولا يتناول الإناث المفردات ، وإن ذكر بعلامة التأنيث يتناول الإناث خاصة . وبعض

(١) أي إلى الأصل الذي دخلت فيه كلمة كيف — هامش الثمانية .

(٢) كذا في الثمانية والهندية : وكان في الأصل : وتتوقف .

(٣) كذا في الثمانية والهندية : وكان في الأصل : وتتوقف .

أصحاب الشافعي رحمه الله يقولون فيما يذكر بعلامة^(١) الذكور إنه لا يتناول الإناث أيضا إلا بدليل ، قالوا لأن كل علامة تختص بفريق باعتبار أصل الوضع فهو الحقيقة فيها والكلام عند الإطلاق محمول على حقيقته ، ألا ترى أن المقصود منه التمييز وعند الاشتراك لا يتم معنى التمييز ، واستدلوا بقوله تعالى : « إن المسلمين والمسلمات » الآية فلو كان قوله « إن المسلمين » يتناول الفريقين لكان ما بعده تكرارا غير مفيد . وقيل في سبب نزول الآية إن النساء شكون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحان : ما بالناس لم نذكر في القرآن ؟ فأنزله الله تعالى هذه الآية ، وقد كن أهل اللسان فلو كان صيغة الذكور يتناولهن مع الرجال لم يكن لقولهن ما بالناس لم نذكر في القرآن معنى . واسكننا نقول : من عادة أهل اللسان تغليب علامة الذكور عند الاختلاط وإدخال النساء في الخطاب نبيعا للذكور كما أنهن أتباع للذكور في أصل الخلقة ، وما فيه عرف ظاهر فهو بمنزلة الحقيقة فلا يكون في هذا جمعا بين الحقيقة والمجاز في كلام واحد ، بل فيه إثبات الحقيقة بطريق العرف والشرع . وأيد ما قلنا قوله تعالى : « قالا ربنا ظلمنا أنفسنا » والقائل آدم وحواء عليهما الصلاة والسلام ، وقال تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » والمراد الأب والأم ، وكل خطاب هو مطلق في القرآن مما يشترك فيه الرجال والنساء يتناول الفريقين بالاتفاق ، فأما قوله تعالى : « إن المسلمين والمسلمات » فلتطبيب قلوب النساء على ما ذكر في سبب نزول الآية ، وقد عرفن دخولهن في صيغة الخطاب فقد اعتقدن الوجوب عاين كما على الرجال ، وإنما طلبن التخصيص بانهن ، كره في ذلك نزلت الآية . وعلى هذا الأصل قال محمد رحمه الله في السير : إذا ول آمنوني على بني وله بنون وبنات إن الأمان يتناول الفريقين ، بخلاف ما لو قال آمنوني على بناتي فإنه لا يتناول الذكور من أولاده أصلاً . ولو قال على بني وليس له سوى البنات لا ثبت الأمان لهن لأن الاسم لا يتناول الإناث المفردات . ولو قال آمنوني على أبوي ثبت الأمان لأبيه وأمه جميعاً والمسائل على هذا الأصل كثيرة والله أعلم .

باب بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى

قال رضى الله عنه : هذه الأحكام تنقسم ^(١) أربعة أقسام : الثابت بعبارة النص ، والثابت بإشارته ، والثابت بدلالته ، والثابت بمقتضاه . فأما الثابت بالعبارة فهو ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له ، والثابت بالإشارة ما لم يكن السياق لأجله لكنه يعلم بالتأمل فى معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان وبه تم البلاغة ويظهر الإعجاز . ونظير ذلك من المحسوس أن ينظر الإنسان إلى شخص هو مقبل عليه ويدرك آخرين بلحظات بصره بمنتهى ويسرة وإن كان قصده رؤية المقبل إليه فقط ، ومن رى سهماً إلى صيد فربما يصيب الصيدين بزيادة حذقه فى ذلك للعمل ، فأصابته الذى قصد منهما موافق للعادة ، وإصابة الآخر فضل على ما هو العادة حصل بزيادة حذقه ومعلوم أنه يكون مباشراً فعل الاصطياد فيهما ، فكذلك هذا المبدأ الثابت بالإشارة والعبارة كل واحد منهما يكون ثابتاً بالنص وإن كان عند التعارض قد يظهر بين الحكيم تفاوت كما نبينه .

وبيان هذين النوعين فى قوله تعالى : « للفقراء المهاجرين » فالثابت بالعبارة فى هذه الآية نصيب من الفء لهم لأن سياق الآية لذلك ، كما قال تعالى فى أول الآية : « ما أفاء الله على رسوله » الآية ، والثابت بالإشارة أن الذين هاجروا من مكة قد زالت أملاكهم عما خلفوا بمكة لاستيلاء الكفار عليها ؛ فإن الله تعالى سبحانه فقراء ، وانقضى حقيقة من لا يملك المال لا من بعدت يده عن المال ؛ لأن الفقر ضد الغنى والعنى من يملك حقيقة المال لا من قربت يده من المال حتى لا يكون الكاتب غنياً حقيقة . وإن كان فى يده أموال ، وابن السبيل غنى حقيقة وإن بعدت يده عن المال لقيام ماله ، ومطلق الكلام محمول على حقيقته ، وهذا حكم ثابت بصيغة الكلام من غير زيادة ولا نقصان ، فعرفنا أنه ثابت بإشارة النص ولكن لما كان لا يتبين ذلك إلا بالتأمل .

اختلف العلماء فيه لاختلافهم فى التأمل ، ولهذا قيل : الإشارة من العبارة بمنزلة الكناية والتعريض من التصريح أو بمنزلة الشكل من الواضح . فمنه ^(٢) .

(١) وفى الهندية : تنقسم على أربعة أقسام .

(٢) أى الإشارة — هامش العثمانية .

موجباً للعلم قطعاً بمنزلة الثابت بالمبارة ، ومنه ما لا يكون موجباً للعلم وذلك عند اشتراك معنى الحقيقة والمجاز في الاحتمال مراداً بالكلام .

ومن ذلك قوله تعالى : « وحملهُ وفصالهُ ثلاثون شهراً » فالثابت بالمبارة ظهور المنة للوالدة على الولد لأن السياق يدل على ذلك ، والثابت بالإشارة أن أدنى مدة الحمل ستة أشهر فقد ثبت بنص آخر أن مدة الفصال حولان كما قال تعالى : « وفصالهُ في عامين » فإنما يبقى للحمل ستة أشهر ولهذا خفي ذلك على أكثر الصحابة رضي الله عنهم واختص بفهمه ابن عباس رضي الله عنهما فلما ذكر لهم ذلك قبلوا منه واستحسنوا قوله .

ومن ذلك قوله تعالى : « وعلى المولود له رزقُهُن وكسوتُهُن بالمعروف » فالثابت بالمبارة وجوب نفقتها على الوالد فإن السياق لذلك ، والثابت بالإشارة أحكام منها أن نسبة الولد إلى الأب لأنه أضاف الولد إليه بحرف اللام فقال : « وعلى المولود له » فيكون دليلاً على أنه هو المختص بالنسبة إليه ، وهو دليل على أن للأب تأويلاً في نفس الولد وماله ؛ فإن الإضافة بحرف اللام دليل الملك كما يضاف العبد إلى سيده فيقال هذا العبد لفلان ، وإلى ذلك أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « أنتَ ومالك لأبيك » ولثبوت التأويل له في نفسه وماله قلنا لا يستوجب العقوبة بإتلاف نفسه ولا يحد بوطء جاريته وإن علم حرمتها عليه ، والمسائل على هذا كثيرة ، وهو دليل أيضاً على أن الأب لا يشاركه في النفقة على الولد غيره لأنه هو المختص بالإضافة إليه والنفقة تبتنى على هذه الإضافة كما وقعت الإشارة إليه في الآية ، بمنزلة نفقة العبد فهي إنما تجب على سيده لا يشاركه غيره فيها ، وفيه دليل أيضاً على أن استئجار الأم على الإرضاع في حال قيام النكاح بينهما لا يجوز ؛ لأنه جعل النفقة لها عليه باعتبار عمل الإرضاع بقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فلا يستوجب بدلين باعتبار عمل واحد ، وهو دليل أيضاً على ما يستحق بعمل الإرضاع من النفقة والكسوة لا يشترط فيه إعلام الجنس والتقدير وإنما يعتبر فيه المعروف فيكون دليلاً لأبي حنيفة رحمه الله في جواز استئجار الظئر^(١) بطعامها وكسوتها .

(١) جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها بطريق الإشارة ، ووجوب نفقة الوالدات وكسوتهن بطريق العبارة — هامش الثمانية .

وفي قوله تعالى : « وعلى الوارث مثل ذلك » دليل على وجوب النفقة على سائر القربات فإن الورثة في الأصل باعتبار القرابة ، وفيه دليل أيضاً على أن النفقة على الأقارب سوى الوالد بقدر حصتهم من الميراث ففي التنصيص على صفة الورثة إشارة إلى ذلك ، ولهذا قلنا في الجد والأم إن نفقة الولد عليهما أثلاثاً ، وفيه دليل أيضاً على أن نفقة الوالدين على الأولاد لا تكون باعتبار ميراثهما فإنه اعتبر صفة الورثة في حق سائر القربات ، فعرفنا أن فيما بين الأولاد والآباء ^(١) إنما يعتبر نفس الولد ، ولهذا قلنا في أصبح الروايتين إن المعسر إذا كان له ابن وبنت وهما موسران فنفقته عليهما نصفان ، فهذه أحكام عرفت بإشارة هذا النص .

ومن ذلك قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأب من من الخطيط الأسود » الآية ؛ فالثابت بالعبارة إباحة الأكل والشرب والجماع في جميع الليل وانتساخ ما كان من الحكم في الابتداء فالسياق كان لذلك ، والثابت بالإشارة أحكام : منها أن من أصبح جنباً فصومه في ذلك اليوم تام لأنه قال : « ثم أنووا السجدة إلى الليل » وإذا كان الجماع في آخر الليل فلاغتسال يكون بعد طلوع الفجر لا بعده ، ومنها صحة نية الصوم بعد طلوع الفجر فإن ثم التعقيب مع التراخي فحين أمر ببدء الصوم بعد طلوع الفجر وذلك يكون بالنية والإمساك ، عرفنا صحة النية بعد طلوع الفجر وأن جواز التقديم للتخفيف ؛ إذ لا معنى لاشتراط نية الأداء في غير وقت الأداء حقيقة ، وعرفنا به أيضاً أن ركن الصوم الكف عن اقتضاء المشهورين ؛ أنه جعل الزمان قسمين لتعذر الوصل ^(٢) قسمًا للفطر وأباح فيه الأكل والشرب والجماع ، وقسمًا لضده وهو الصوم ، فعرفنا أن العلامة فيه ضد العلامة في وجه فطر وذلك الكف عن الأكل والشرب والجماع ، فعرفنا أن تأدى الصوم بذلك وأن الكف عن نمط واحد في حكم الصوم ولهذا جعلنا الجماع نقيضاً للصوم كالأكل والشرب ؛ بينهما في حكم الكفارة لما نبينه ^(٣) .

ومن ذلك قوله تعالى : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما جمعوا »

(١) وفي الهندية والعثمانية : والآب .

(٢) وفي العثمانية والهندية : الوصال .

(٣) وفي العثمانية والهندية : على ما نبينه

أهليكم أو كسوتهم» فالثابت بالعبارة بكلمة أو التخيير بين الأنواع الثلاثة وأن الواجب أحدها ، وبقوله تعالى : « أو كسوتهم » أن الكفارة لا تتأدى بالكسوة إلا بتمليك الثوب من المسكين ؛ فإن التكفير إنما يكون بالفعل لأن في الحقوق المالية الواجب علينا أفعال يتحقق معنى العبادة فيها كالإيتاء في الزكاة والأداء في صدقة الفطر . والكسوة بكسر الكاف اسم للثوب بالفعل الذي هو لباس فإن ذلك كسوة بالنصب ، ثم الفعل الذي يحصل به التكفير بإخراج المال عن ملكه كما في التحرير إلا أن الإخراج في الكسوة لا يتحقق إلا بالتمليك من الفقير ، فشرطنا هذه الزيادة باعتبار سياق النص . وظن الشافعي رحمه الله أن الحكم في الإطعام هذا أيضاً فقاسه بالكسوة وقال التكفير بالإطعام لا يكون إلا بإخراج الطعام من ملكه وذلك بالتمليك من الفقير فلا يتأدى الواجب بالتمكين من الطعام . ونحن قلنا : المنصوص عليه الإطعام وهو فعل متعدد فلازمه طعم يطعم وذلك عبارة عن تناول الطعام فبإدخال الهمة فيه يصير ذلك الفعل متعدياً ولا يصير شيئاً آخر بمنزلة الإجلال من الجلوس ، فعرفنا أن التكفير بفعل يصير به مطعماً ولا يتم ذلك إلا بعد أن يصير المسكين طاعماً وفي التسليط على الطعام حتى يطعم المسكين يتم ذلك فإنه يحصل به إتلاف الطعام عينه ويتم زواله عن ملكه عند تمام فعل الإطعام ، وهو الشرط للتكفير دون التملك من الغير^(١) كما في التحرير فلا ينبغي أن يزيد على المنصوص عليه من غير حاجة ، بخلاف الكسوة فالتمكين فيه إعارة وذلك يتناول منفعة الثوب لآعينه ولا يتحقق فعل التكفير بعين الكسوة إخراجاً له عن ملكه مالم يملكه من الفقير . وإنما جوزنا التملك في الطعام بخلاف ما يقوله بعض الناس وإن كان لا يوجد حقيقة فعل الإطعام في التملك لجواز أن لا يطعم المسكين ؛ لأننا عرفنا بإشارة النص أن المقصود سد خلة المسكين والتمليك في ذلك كل لأنه يصرفه إلى حاجته لاحالة والتمكين بمنزلة الجزء لذلك الكل فعند التملك عرفنا أنه أتى بالفعل المنصوص عليه في التكفير وزاد على ذلك فلهذا جوزناه ، ثم بيان أن في التملك زيادة على التمكين يظهر في الكسوة ، وعرفنا بإشارة النص أن الاعتبار سد خلة المحتاج فإنه نص على صفة تنبئ عن الحاجة

(١) وفي العنماية : من الفقير .

في المصروف إليه وهي المسكنة وجعل الواجب فعل الإطعام فيكون ذلك دليلاً على أنه مشروع لاعتبار حاجة المله ، ثم هذه الحاجة تتجدد بتجدد الأيام فجعلنا المسكين الواحد في عشرة أيام بمنزلة عشرة مساكين في جواز الصرف إليه ، ولهذا لم يجوز صرف جميع الكفارة إلى مسكين واحد دفعة واحدة .

فإن قيل : فقد جوزتم صرف الكسوة أيضاً إلى مسكين واحد في عشرة أيام والحاجة إلى الكسوة لا تتجدد [في (١)] كل يوم وإنما ذلك في كل ستة أشهر أو أكثر . قلنا قد بينا أن التكفير في الكسوة يحصل بالتملك والحاجة التي تكون باعتبار التملك لا نهاية لها فتجعل متجددة حكماً بتجدد الأيام ، ولهذا قال بعض مشايخنا : إذا فرق الإطعام في يوم واحد يجوز أيضاً وإن أدى السكل مسكيناً واحداً لأن تجدد الحاجة بتجدد الوقت معلوم وحقيقتها يتعذر الوقوف عليه فيجعل باعتبار كل ساعة كأن الحاجة متجددة حكماً ، ولكن هذا في التملك فأما في التمكن لا يتحقق هذا ، وأكثرهم على أن في الكسوة يعتبر هذا المعنى الحكمي (٢) فأما في الطعام يعتبر بتجدد الأيام لأن المنصوص عليه الإطعام وحقيقته في التمكن من الطعام ، ومعنى تجدد الحاجة إلى ذلك لا يتحقق إلا بتجدد الأيام .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم » فثبتت بالعبارة وجوب أداء صدقة الفطر في يوم العيد إلى الفقير والسياق لذلك ، والثابت بالإشارة أحكام : منها أنها لا تجب إلا على الغني لأن الإغناء إنما يتحقق من الغني ، ومنها أن الواجب الصرف إلى المحتاج لأن إغناء الغني لا يتحقق وإنما يستغرق إغناء المحتاج ، ومنها أنه ينبغي أن يعجل أداءها قبل الخروج إلى المصلى ليستغنى عن المسألة ويحضر المصلى فارغ القلب من قوت العيال فلا يحتاج إلى السؤال ، ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز صرفها إلا إلى فقراء المسلمين ، ففي قوله « في مثل هذا اليوم » إشارة إلى ذلك ، يعني أنه يوم عيد للفقراء والأغنياء جميعاً وإنما ثبت ذلك للفقراء إذا استغنوا عن السؤال فيه . وقال أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما : هو كسوتك ولكن في هذا إشارة إلى أن الأولى أن يصرفه إلى فقراء المسلمين كما أن

(١) زيادة من الهندية .

(٢) وهو أن الحاجة باعتبار التملك التي تتجدد في كل يوم حكماً — ههنا نغنيته .

الأولى أن يجعل أدائها قبل الصلاة وإن كان التأخير جائزاً ، ومنها أن وجوب الأداء يتعلق بطلوع الفجر لأن اليوم اسم للوقت من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ؛ وإنما يغنيه عن المسألة في ذلك اليوم أداء فيه ، ومنها أنه يتأدى الواجب بمطلق المال لأنه اعتبر الإغناء وذلك يحصل بالمال المطلق وربما يكون حصوله بالنقد أتم من حصوله بالحنطة والشعير والتمر ، ومنها أن الأولى أن يصرف صدقته إلى مسكين واحد لأن الإغناء بذلك يحصل وإذا فرقها على المساكين كان هذا في الإغناء دون الأول وما كان أكمل فيما هو المنصوص عليه فهو أفضل ؛ فهذه أحكام عرفناها بإشارة النص وهو معنى جوامع الكلم الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أوتيت جوامع الكلم واختصر لي اختصاراً » هذا مثال بيان الثابت بمباراة النص وإشارته من الكتاب والسنة .

فأما الثابت بدلالة النص فهو ماثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطاً بالرأى ؛ لأن للنظم صورة معلومة ومعنى هو المقصود به ، فالألفاظ مطلوبة للمعاني وثبوت الحكم بالمعنى المطلوب باللفظ ، بمنزلة الضرب له صورة معلومة ومعنى هو المطلوب به وهو الإيلام ، ثم ثبوت الحكم بوجود الموجب له ، فكما أن في السمى الخاص ثبوت الحكم باعتبار المعنى المعلوم بالنظم لغة فكذلك في السمى الخاص الذي^(١) هو غير منصوص عليه يثبت الحكم بذلك المعنى ويسمى ذلك دلالة النص ، فمن حيث إن الحكم غير ثابت فيه يتناول صورة النص إياه لم يكن ثابتاً بمباراة النص ، ومن حيث إنه ثابت بالمعنى المعلوم بالنص لغة كان دلالة النص ولم يكن قياساً ، فالقياس معنى يستنبطه بالرأى مما ظهر له أثر في الشرع ليتعدى به الحكم إلى ما لا نص فيه لا استنباط باعتبار معنى النظم لغة ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « الحنطة بالحنطة مثل بمثل » جمعنا العلة هي الكيل والوزن بالرأى فإن ذلك لا تتناوله صورة النظم ولا معناها لغة ، ولهذا اختص العلماء بمعرفة الاستنباط بالرأى ، ويشارك في معرفة دلالة النص كل من له بصيرة في معنى الكلام لغة فقيهاً أو غير فقيه . ومثال ما قلنا في قوله تعالى : « فلا تقل لها أفٍ ولا نهريهما » فإن للتأنيف صورة معلومة ومعنى

(١) وفي لغتنا الهندية : في السمى الذي .

لأجله ثبتت الحرمة وهو الأذى حتى إن من لا يعرف هذا المعنى من هذا اللفظ أو كان من قوم هذا في لغتهم إكرام لم تثبت الحرمة في حقه ، ثم باعتبار هذا المعنى المعلوم لغة تثبت الحرمة في سائر أنواع الكلام التي فيها هذا المعنى كالشتم وغيره وفي الأفعال كالضرب ونحوه ، وكان ذلك معلوماً بدلالة النص لا بالقياس ؛ لأن قدر ما في التأنيف من الأذى موجود فيه وزيادة . ومثال هذا ما روى أن ماعزاً زنى وهو محصن فرجم ، وقد علمنا أنه مارجم لأنه ماعز بل لأنه زنى في حالة الإحصان ، فإذا ثبت هذا الحكم في غيره كان ثابتاً بدلالة النص لا بالقياس . وكذلك أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفارة على الأعرابي باعتبار جنايته لا لكونه أعرابياً ، فمن وجدت منه مثل تلك الجناية يكون الحكم في حقه ثابتاً بدلالة النص لا بالقياس ؛ وهذا لأن المعنى المعلوم بالنص لغة بمنزلة العلة المنصوص عليها شرعاً على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهرة « إنها ليست بنجسة إنها من الطوائف عليكم والطوائف » ثم هذا الحكم يثبت في الفأرة والحية بهذه العلة فلا يكون ثابتاً بالقياس بل بدلالة النص . وقال عليه السلام للمستحاضة : « إنه دم عرق انفجر فتوضئي لكل صلاة » ثم ثبت ذلك الحكم في سائر الدماء التي تسيل من العروق فيكون ثابتاً بدلالة النص لا بالقياس ، ولهذا جعلنا الثابت بدلالة النص كالثابت بإشارة النص وإن كان يظهر بينهما التفاوت عند المقابلة ، وكل واحد منهما ضرب من البلاغة أحدهما من حيث اللفظ والآخر من حيث المعنى ؛ ولهذا جَوَّزنا إثبات العقوبات والكفارات بدلالة النص وإن كنا لا نجوز ذلك بالقياس ، فأوجبنا حد قطاع الطريق على الردء بدلالة النص ؛ لأن عبارة النص المحاربة وصورة ذلك بمباشرة القتال ومعناها لغة قهر العدو والتخويف على وجه ينقطع به الطريق ، وهذا معنى معلوم بالمحاربة لغة والردء مباشر لذلك كالمقاتل ولهذا اشتركوا في الغنيمة ، فيقام الحد على الردء بدلالة النص من هذه الوجوه . وقال أبو يوسف ويحمد رحمهما الله يجب الحد في اللواط على الفاعل والمفعول به بدلالة نص الرِّثَا ، قلنا اسم الفعل معنوي له غرض وهو اقتضاء الشهوة على قصد سفح الماء بطريق حرام لأشبهة فيه وقد وجد هذا كله في اللواط ، فاقضاء الشهوة بالمحل المشتهى وذلك بمعنى اخترارة واللين ، ألا ترى أن الذين لا يعرفون الشرع لا يفصلون بينهما ، والقصد منه السفاح

لأن النسل لا تصور له في هذا المحل ، والحرمة هنا أبلغ من الحرمة في الفعل الذي يكون في القبل فإنها حرمة لا تنكشف بحال ، وإنما يبدل اسم المحل فقط فيكون الحكم ثابتاً بدلالة النص لا بطريق القياس . وأبو حنيفة رضى الله عنه يقول هو قاصر في المعنى الذي وجب الحد باعتباره ، فإن الحد مشروع زجراً وذلك عند دعاء الطبع إليه ودعاء الطبع إلى مباشرة هذا الفعل في القبل من الجانبين فأما في الدبر دعاء الطبع إليه من جانب الفاعل لا من جانب المفعول به ، وفي باب العقوبات تعتبر صفة السكال لما في النقصان من شبهة العدم ، ثم في الزنا إفساد الفراش وإتلاف الولد حكماً فإن الولد الذي يتخلق من الماء في ذلك المحل لا يعرف له والد لينفق عليه ، وبالنساء عجز عن الاكتساب والإنفاق ولا يوجد هذا المعنى في الدبر وإنما فيه مجرد تضييع الماء بالصب في غير محل منبت وذلك قد يكون مباحاً بطريق العزل ، فعرفنا أنه دون الزنا في المعنى الذي لأجله أوجب الحد ولا معتبر بتأكد الحرمة في حكم العقوبة ، ألا ترى أن حرمة الدم والبول آكد من حرمة الخمر ، ثم الحد يجب بشرب الخمر ولا يجب بشرب الدم والبول لل تفاوت في معنى دعاء الطبع من الوجه الذي قررنا ، ولهذا قلنا في قوله عليه السلام : « لا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » : إن القصاص يجب إذا حصل القتل بالرمح أو النشابة ؛ لأن لعبارة النص معنى معلوماً في اللغة وذلك المعنى كامل في القتل بالرمح والنشابة ، وقد عرفنا أن المراد بذكر السيف القتل به لا قبضه وإنما السيف آلة يحصل به القتل فإذا حصل بآلة أخرى مثل ذلك القتل تعلق حكم القصاص به بدلالة النص لا بالقياس . ثم قال أبو حنيفة رحمه الله : المعنى المعلوم بذكر السيف لغة أنه ناقض للبنية بالجرح وظهور أثره في الظاهر والباطن ، فلا يثبت هذا الحكم فيما لا يماثله في هذا المعنى وهو الحجر والمصا . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : المعنى المعلوم به لغة أن النفس لا تطبق احتمالاً ودفع أثره فيثبت الحكم بهذا المعنى في القتل بالثقل ويكون ثابتاً بدلالة النص ، قالا لأن القتل نقض البنية وذلك بفعله لا تحتمله البنية مع صفة السلامة وهذا المعنى في الثقل أظهر ؛ فإن إلقاء حجر الرحي والأسطوانة على إنسان لا تحتمله البنية بنفسها والقتل بالجرح لا تحتمله البنية بواسطة السراية ، وإذا كان هذا أتم في المعنى المعتبر كان ثبوت الحكم فيه

بدلالة النص^(١) كما في الضرب مع التأنيب . وأبو حنيفة رحمه الله يقول : المعتن في باب العقوبات نصف الكمال في السبب لما في النقصان من شبهة العدم ، والكمال في نقض البنية بما يكون عاملاً في الظاهر والباطن جميعاً ؛ فاعتبار مجرد عدم احتمال البنية إياه مع صفة السلامة ظاهراً لتعدي الحكم غير مستقيم فيما يندري ، بالشبهات وإنما يستقيم ذلك فيما ثبت بالشبهات كالدية والكفارة ، فأما ما يندري بالشبهات ويعتبر فيه الماثلة في الاستيفاء بالنص لا بد من اعتبار صفة الكمال فيه ، ودابل النقصان حكم الذكاة فإنه يختص بما ينقض البنية ظاهراً وباطناً ، ولا يعتبر فيه مجرد عدم احتمال البنية إياه ، ومما قاله أن الجرح وسيلة كلام لا معنى له فإننا لانفى بفعل القتل الجناية على الجسم ولا على الروح ، إذ لا تصور الجناية على الروح من العباد ، والجسم تبع والمقصود هو النفس الذي هو عبارة عن الطباع ، فالجناية عليها إنما تتم بالافقة الدم وذلك بعمل يكون جارحاً مؤثراً في الظاهر والباطن جميعاً ؛ ولهذا كان الضرر بالإبرة موجباً للقصاص لأنه مسيل للدم مؤثر في الظاهر والباطن إلا أنه لا يكون موجباً الحل في الذكاة ؛ لأن المعتبر هنا تسيل جميع الدم المسفوح لبتميز به الظاهر من النجس ، ولهذا اختص بقطع الحلقوم والأوداج عند التبسر ، ولم يثبت في الحل بالنار أيضاً لأنها تؤثر في الظاهر حسماً فلا يميز به الظاهر من النجس بل ينتفع به من سيلان الدم .

ومن ذلك أن النبي عايه السلام لما أوجب الكفارة على الأعرابي شتمه بالعلومة بالنص لغة أوجبنا على المرأة أيضاً^(٢) مثل ذلك دلالة النجس لا بالنجس . وأوجبنا في الإفطار بالأكل والشرب الكفارة أيضاً دلالة النجس لا بالنجس ؛ فإن الأعرابي سأل عن جنابته بقوله : هلكت وأهلكت . وقد علمنا أنه لم يرد الجناية على البضع لأن فعل الجماع حصل منه في محل مملوء ؛ فلا يكون جنابة له منه ، ألا ترى أنه لو كن ناسياً لصومه لم يكن ذلك منه جنابة أصلاً . وهو من جنس من كان على الصوم باعتبار تقويت ركفته الذي تنادي به ، وقد علمنا أن ذلك من جنس من كان

(١) وفي الثماني : دلالة النجس لا بالنجس كما في الضرب .

(٢) لاحظ (أيضاً) ما مر من ثمانية وخمسة .

عن اقتضاء شهوة البطن و [شهوة^(١)] الفرج ووجوب الكفارة للزجر عن الجنابة على الصوم ، ثم دعاء الطبع إلى اقتضاء شهوة البطن أظهر منه إلى اقتضاء شهوة الفرج ووقت الصوم وقت اقتضاء شهوة البطن عادة يعنى النهر ، فأما اقتضاء شهوة الفرج يكون بالليالي عادة فكان الحكم ثابتاً بدلالة النص من هذا الوجه ؛ فإن الجماع آلة لهذه الجنابة كالأكل وقد بينا أنه لا معتبر بالآلة في المعنى الذى يترتب الحكم عليه وهو نظير قوله عليه السلام : « لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه » وكما يصير معتقاً بالشراء يصير معتقاً بقبول الهبة والصدقة فيه ؛ لأن الشراء سبب لما يتم به علة العتق وهو الملك وقبول الهبة مثل الشراء في ذلك ، ثم الجنابة على الصوم بهذه الصفة تتم منها بالتمكين كما تتم به من الرجل بالإيلاج ، ومعنى دعاء الطبع في جانبها كهو في جانب الرجل فالكفارة تلزمها بدلالة النص لا بالقياس .

ومن ذلك قوله عليه السلام للذى أكل ناسياً في شهر رمضان : « إن الله أطعمك وسقاك فتم على صومك » ثم أثبتنا هذا الحكم في الذى جامع ناسياً بدلالة النص ؛ فإن تفويت ركن الصوم حقيقة لا يختلف بالنسيان والعمد ولكن النسيان معنى معلوم^(٢) لغة وهو أنه محمول عليه طبعاً على وجه لا صنع له فيه ولا لأحد من العباد فكان مضافاً إلى من له الحق ، والجماع في حالة النسيان مثل الأكل في هذا المعنى فيثبت الحكم فيه بدلالة النص لا بالقياس ؛ إذ المخصوص من القياس^(٣) لا يقاس عليه غيره .

فإن قيل : الجماع ليس نظير الأكل من كل وجه ؛ فإن وقت أداء الصوم وقت الأكل عادة ووقت الأسباب المنفضية إلى الأكل من التصرف في الطعام وغير ذلك فيبتلى فيه بالنسيان غالباً وهو ليس بوقت الجماع عادة ، والصوم أيضاً يضعفه عن الجماع ولا يزيد في شهوته كما يزيد في شهوة الأكل فينبغى أن يجعل الجماع من الناسى في الصوم بمنزلة الأكل من الناسى في الصلاة لأن كل واحد منهما نادر .

(١) زيادة من العثمانة والهندية .

(٢) كذا في الأصول وحق العبارة أن يكون ولكن للنسيان معنى معلوم .

(٣) لفظ (من القياس) ساقط من العثمانية والهندية .

قلنا : نعم في الجماع هذا النوع من التقصير ولكن فيه زيادة في دعاء الطبع إليه من حيث إن الشيق قد يغلب على المرء على وجه لا يصبر عن الجماع وعند غلبة الشيق يذهب من قلبه كل شيء سوى ذلك المقصود ولا يوجد مثل هذا الشيق في الأكل فتكون هذه الزيادة بمقابلة ذلك المقصود حتى تتحقق المساواة بينهما ، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة عند ذكر الصوم في حق الكفارة ، لأن غلبة الشيق بهذه الصفة تنعدم بإباحة الجماع ليلاً ، ولأنه لا يكون إلا نادراً وصفة الكمال لا تبقى على ما هو نادر وإنما تبقى على ما هو المعتاد ، وإنما طريق القياس في هذا ما سلكه الشافعي رحمه الله حيث جعل المكره والخطأ بمنزلة الناسي باعتبار وصف العذر ؛ فإن المكره والخطأ غير النسيان صورة ومعنى ، فالحكم الثابت بالنسيان لا يكون ثابتاً بالخطأ والمكره بدلالة النص بل يكون بطريق القياس ، وهو قياس فاسد ؛ فإن المكره مضاف إلى غير من له الحق وهو المكره ، والخطأ مضاف إلى المخطئ أيضاً وهو مما يتأني عنه التحرز في الجملة فلم يكن في معنى مالا صنع للعباد فيه أصلاً ، ألا ترى أن المريض يصلي قاعداً ثم لا تلزمه الإعادة إذا برأ بخلاف المقيد .

ومن ذلك أن الله تعالى لما أوجب القضاء على المفطر في رمضان بعذر ، وهو المريض والمسافر ، أوجبتنا على المفطر بغير عذر بدلالة النص لا بالقياس ؛ فإن في الموضعين ينعدم أداء الصوم الواجب في الوقت والمرض والسفر عذر في الإسقاط لافي الإيجاب ، فعرفنا أن وجوب القضاء عليهما لانعدام الأداء في الوقت بالمفطر لغة وقد وجد هذا المعنى بعينه إذا أفطر من غير عذر فيلزمه القضاء بدلالة النص . ثم قال الشافعي رحمه الله : بهذا الطريق أوجبت الكفارة في قتل العمد ؛ لأن النص جاء بإيجاب الكفارة في قتل الخطأ ولكن الخطأ عذر مسقط ، فعرفنا أن وجوب الكفارة باعتبار أصل القتل دون صفة الخطأ وذلك موجود في العمد وزيادة فتجب الكفارة في العمد بدلالة النص ، وبهذا الطريق أوجبت الكفارة في الغموس ؛ لأن في المعقودة على أمر في المستقبل وجبت الكفارة باعتبار جنابته ؛ لما في الإقدام على الحث من هتك حرمة اسم الله تعالى وذلك موجود في الغموس وزيادة ، فإنها محظورة لأجل الاستشهاد بالله تعالى كاذباً ، وهذا هو صفة الحظر في المعقودة على أمر في المستقبل بعد الحث . ولكننا نقول : هذا الاستدلال

فاسد ؛ لأن الواجب بالنص الكفارة وهي اسم لعبادة فيها معنى العقوبة تبعاً من حيث إنها أوجبت جزاء ولكنها تتأدى بفعل هو عبادة والقصود بها نيل الثواب ليكون مكفراً للذنوب وإنما يحصل ذلك بما هو عبادة كما قال تعالى : « إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » فيستدعى سبباً متردداً بين الحظر والإباحة ؛ لأن العقوبات المحضة سببها محذور محض والعبادات المحضة سببها مالا حظ فيه ، فالتردد يستدعى سبباً متردداً وذلك في قتل الخطأ ؛ فإنه من حيث الصورة رمى إلى الصيد أو إلى الكافر وهو الباح ، وباعتبار المحل يكون محظوراً لأنه أصاب آدمياً محترماً ، فأما العمد فهو محذور محض فلا يصلح سبباً للكفارة ، وكذلك العقوبة على أمر في المستقبل فيها تردد ؛ فإن تعظيم المقسم به في الابتداء وذلك مندوب إليه ولهذا شرعت في بيعة نصرته الحق وفيها معنى الحظر أيضاً ، قال تعالى : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ » وقال تعالى : « وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ » والمراد الحفظ بالامتناع عن اليمين فلكونها دائرة بين الحظر والإباحة تصلح سبباً للكفارة ، فأما الغموس محذور محض لأن الكذب بدون الاستشهاد بالله تعالى حرام ليس فيه شبهة الإباحة فمع الاستشهاد بالله تعالى أولى ، فكان الغموس باعتبار هذا المعنى كالزنا والردة^(١) فلا يصلح سبباً لوجوب الكفارة . ولا يدخل عليه القتل بالثقل على قول أبي حنيفة فإنه موجب لكفارة وإن كان محظوراً محضاً لأن الثقل ليس بآلة للقتل بأصل الحلقة وإنما هو آلة للتأديب ، ألا ترى أن إجراءه للتأديب به والمحل قابل للتأديب مباح فلتمكن الشبهة من حيث الآلة يصير الفعل في معنى الدائر ولهذا لم يجعله موجباً للعقوبة فجعله موجباً للكفارة ، ولا يدخل على هذا قتل الحربى المستأمن [عمداً^(٢)] فإنه غير موجب للكفارة وإن لم تمكن فيه شبهة حتى لم يكن موجباً للقصاص ؛ لأن امتناع وجوب القصاص هناك لانعدام المائلة بين المحلين لا لشبهة ولهذا يجب القصاص على المستأمن بقتل المستأمن . نص عليه في السير الكبير . وإن كان امتناع وجوب القصاص لأجل الشبهة فتلك الشبهة في المحل لا في الفعل وفي القصاص مقابلة المحل بالمحل ولهذا لا تجب الدية مع وجوب القصاص ، فأما الكفارة جزاء الفعل ولا شبهة في الفعل هناك بل هو محذور

(١) وفي العثمانية : والسرقه .

(٢) زيادة من الهندية .

بعض فلم يكن موجبا للكفارة ، فأما في الثقل الشبهة في الفعل باعتبار أن الآلة ليست بآلة القتل والفعل لا يتأتى بدون الآلة فاعتبرنا هذه الشبهة في القصاص والكفارة جميعاً ، وقال الشافعي رحمه الله أيضاً : يجب سجود السهو على من زاد أو نقص في صلاته سجداً لأن وجوب السجود عليه عند السهو باعتبار تمكن النقصان في صلاته وذلك موجود في العمدة وزيادة فيثبت الحكم فيه بدلالة النص . وقلنا : هذا الاستدلال فاسد لأن السبب الموجب بالنص شرعاً هو السهو على ما قال عليه الصلاة والسلام : « لكل سهو سجدتان بعد السلام » والسهو ينعدم إذا كان عامداً . فهذا هو المثال في بيان الثابت بدلالة النص .

والنوع الرابع وهو المقتضى ، وهو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه^(١) يشترط تقديمه لتفسير المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم وبدونه لا يمكن إكمال المنظوم فكان المقتضى مع الحكم مضافين إلى النص ثابتين به الحكم بواسطة المقتضى بمنزلة شراء القريب يثبت به الملك والعق على أن يكونا مضافين إلى الشراء العق بواسطة الملك ، فعرفنا أن الثابت بطريق الاقتضاء بمنزلة الثابت بدلالة النص لا بمنزلة الثابت بطريق القياس ، إلا أن عند المعارضة الثابت بدلالة النص أقوى ؛ لأن النص يوجب به اعتبار المعنى لغة والمقتضى ليس من موجباته لغة وإنما ثبت شرعاً للإباحة إلى إثبات الحكم به ولا عموم للمقتضى عندنا . وقال الشافعي : المقتضى عموم لأن المقتضى بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به حتى كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص لا بالقياس فكذلك في إثبات صفة العموم فيه فيجعل كالمنصوص . ولكننا نقول : ثبوت المقتضى للحاجة والضرورة حتى إذا كان المنصوص مفيداً للحكم بدون المقتضى لا يثبت المقتضى لغة ولا شرعاً والثابت بالحاجة يتقدر بقدرها ولا حاجة إلى إثبات صفة العموم للمقتضى فإن الكلام مفيد بدونه ، وهو زائير تناول المقتضى لا أبيع للحاجة يتقدر بقدرها وهو سد الرمي ونحوه وراء ذلك من التمل والتناول والتناول إلى الشيع لا يثبت حكم الإباحة فيه ، بخلاف المنصوص فإنه عامل بنفسه . فيكون بمنزلة حل الذكية يظهر في حكم التناول وغيره مطلقاً ؛ يوضحه أن المقتضى نبع للمقتضى

(١) لفظ (عابه) ساقط من النسخة والمعدية .

فإنه شرطه ليكون مفيداً وشرط الشيء يكون تبعه ولهذا يكون ثبوته بشرائط
النصوص فلو جمل هو كالنصوص خرج من أن يكون تبعاً ، والعموم حكم صيغة
النص خاصة فلا يجوز إثباته في المقتضى . وعلى هذا الأصل قلنا إذا قال لغيره أعتق
عبدك عنى ألف درهم^(١) فأعتقه وقع العتق عن الأمر وعليه الألف ؛ لأن الأمر
بالإعتاق عنه يقتضى تملك العين منه بالبيع ليتحقق الإعتاق عنه وهذا المقتضى
يثبت متقدماً ويكون بمنزلة الشرط لأنه وصف في المحل والمحل للتصرف كالشرط
فكذا^(٢) ما يكون وصفاً للمحل ، وإنما يثبت بشرط العتق لا بشرط البيع مقصوداً
حتى يسقط اعتبار القبول فيه ، ولو كان الأمر ممن لا يملك الإعتاق لم يثبت البيع بهذا
الكلام ، ولو صرح المأمور بالبيع بأن قال بعته منك بألف درهم وأعتقه لم يجوز عن
الأمر ، وبهذا تبين أن المقتضى ليس كالنصوص عليه فيما وراء موضع الحاجة . وعلى
هذا قال أبو يوسف إذا قال أعتق عبدك عنى بغير شيء فأعتقه يقع العتق عن الأمر ؛
لأن الملك بطريق الهبة يثبت هنا بمقتضى العتق فيثبت على شرائط العتق ويسقط
اعتبار شرطه مقصوداً وهو القبض كما يسقط اعتبار القبول في البيع بل أولى ؛
لأن القبول ركن في البيع والقبض شرط في الهبة فلما سقط اعتبار ما هو الركن
لكونه ثابتاً بمقتضى العتق فلأن يسقط اعتبار ما هو شرط أولى ، ولهذا لو قال
أعتق عبدك عنى ألف [درهم^(٣)] ورطل من خمر يقع العتق عن الأمر ،
ولو أكره المأمور على أن يعتق عبده عنه بألف درهم يقع العتق عن الأمر ، وبيع
المكره فاسد والقبض شرط لوقوع الملك في البيع الفاسد ثم سقط اعتباره إذا كان
بمقتضى العتق . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالوا المقتضى تبع للمقتضى والقبض
فعل ليس من جنس القول ولا هو دونه حتى يمكن إثباته تبعاً له وبدون القبض الملك
لا يحصل بالهبة فلا يمكن تنفيذ العتق عن الأمر ، ولا وجه لجمل العبد فابضاً نفسه
للأمر لأنه لا يسلم له بالعتق شيء من ملك المولى وإنما يطل ملك المولى ويتلاشى
بالإعتاق ، ولا وجه لإسقاط القبض هنا بطريق الافتضاء لأن العمل بالمقتضى شرعى

(١) وفي الهندية : بألف درهم

(٢) وفي الثمالية : فكذلك

(٣) زيادة من الهندية .

فإنما^(١) يعمل في إسقاط ما يحتمل السقوط دون ما لا يحتمل وشرط القبض لوقوع الملك في الهبة لا يحتمل السقوط بحال بخلاف القبول في البيع قد يحتمل السقوط ، ألا ترى أن الإيجاب والقبول جميعاً يحتمل السقوط حتى ينعقد البيع بالتعاطي من غير قول ، فلأن يحتمل مجرد القبول السقوط كان أولى . ولو قال بت منك هذا الثوب بصرة فاقطعه فقطعه ولم يقل شيئاً كان البيع بينهما تاماً ، والفاسد من البيع معتبر بالجائز في الحكم لأن الفاسد لا يمكن أن يجعل أصلاً يعرف حكمه من نفسه ، وإذا كان ما ثبت الملك به في البيع الجائز يحتمل السقوط إذا كان ضمناً للمتنق^(٢) فكذلك ما ثبت به الملك في البيع الفاسد . وبيان ما ذكرنا من الخلاف بيننا وبين الشافعي فيما إذا قال إن أكلت فمبدي حر ونوى طعاماً دون طعام ، عنده تعمل نيته لأن الأكل يقتضي مأكولاً وذلك كالنصوص عليه فسكانه قال إن أكلت طعاماً ، ولما كان للمقتضي عموم على قوله عمل فيه نيته التخصيص ، وعندنا لا تعمل لأنه لا عموم للمقتضي ونية التخصيص فيما لا عموم له لنحو بخلاف ما لو قال إن أكلت طعاماً ، وعلى هذا لو قال إن شربت أو قال إن لبست أو قال إن ركبت . وعلى هذا قلنا لو قال إن اغتسلت الليلة ونوى الاغتسال من الجنابة لم تعمل نيته ، بخلاف ما لو قال إن اغتسلت فسلماً فإن هناك نيته تعمل فيما بينه وبين الله تعالى . وكذلك لو قال : إن اغتسل الليلة في هذه الدار وقال عنيبت فلاناً لم تعمل نيته لأن الفاعل ليس في لفظه وإنما يثبت بطريق الاقتضاء ، بخلاف ما لو قال إن اغتسل أحد في هذه الدار الليلة . وعلى هذا لو قال لامرأته اعتدى ونوى الطلاق فإن وقوع الطلاق بطريق الاقتضاء لأنها لا تمتد قبل تقدم الطلاق فيصير كأنه قال طلقتك فاعتدى ولكن ثبوته بطريق الاقتضاء ، ولهذا كان الواقع رجحاً ولا تعمل نيته الثلاث فيه ، وبعد البيئونة والشروع في المدة يقع الطلاق بهذا اللفظ . وربما يستدل الشافعي رحمه الله بهذا في أن المقتضي كالنصوص عليه ، وهو خارج على ما ذكرنا فإننا نجمله كالنصوص عليه بقدر الحاجة وهو أن يصير النصوص مفيداً موجباً للحكم فأما فيما وراء ذلك فلا .

(١) وفي الثمانية : فإنه .

(٢) بأن قال لغيره بت منك هذا العبد فقال المختار فهو حر — هاء ثر الثمانية

قال رضى الله عنه : وقد رأيت لبعض من سنف في هذا الباب أنه ألحق المحذوف بالمقتضى وسوى بينهما ، فخرج على هذا الأصل قوله تعالى : « واسأل القرية » وقال المراد الأهل ، ثبت ذلك بمقتضى الكلام لأن السؤال للتبيين فإنما ينصرف إلى من يتحقق منه البيان ليكون مفيداً دون من لا يتحقق منه ، وقال عليه السلام « رفع رُفْع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهوا عليه » ولم يرد به العين لأنه يتحقق^(١) مع هذه الأعذار فلا حمل عليه كان كذباً ولا إشكال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً عن ذلك ، ففرقنا بمقتضى الكلام أن المراد الحكم . ثم حمله الشافعى على الحكم في الدنيا والآخرة قولاً بالعموم في المقتضى وجعل ذلك كالنصوص عليه ولو قال رفع عن أمتي حكم الخطأ كان ذلك عاماً ، ولهذا الأصل قال لا يقع طلاق الخاطيء والمسكر ولا يفسد الصوم بالأكل مكرهاً . وقلنا لا عموم للمقتضى وحكم الآخرة وهو الإثم مراد بالإجماع وبه ترتفع الحاجة ويصير الكلام مفيداً فيبقى معتبراً في حكم الدنيا . كذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « الأعمال بالنيات » ليس المراد عين العمل فإن ذلك متحقق بدون النية وإنما المراد الحكم ثبت ذلك بمقتضى الكلام . فقال الشافعى يعم ذلك حكم الدنيا والآخرة فيما يستدعى القصد والعزيمة من الأعمال قولاً بعموم المقتضى . وقلنا المراد حكم الآخرة وهو أن ثواب العمل بحسب النية ؛ لأن ثبوته بطريق الاقتضاء ولا عموم للمقتضى . وعندى أن هذا سهو من قائله فإن المحذوف غير المقتضى لأن من عادة أهل اللسان حذف بعض الكلام للاختصار إذا كان فيما بقي منه دليل على المحذوف ، ثم ثبوت هذا المحذوف من هذا الوجه يكون لغة وثبوت المقتضى يكون شرعاً لا لغة ، وعلامة الفرق بينهما أن المقتضى تبع يصح باعتباره المقتضى إذا صار كالصرح به والمحذوف ليس يتبع بل عند التصريح به ينتقل الحكم إليه لا أن يثبت ما هو النصوص ، ولا شك أن ما ينتقل غير ما يصحح النصوص . وبيان هذا أن في قوله أعتق عبدك عنى^(٢) محذوفاً ويثبت التملك بطريق الاقتضاء ليصح النصوص ، وفي قوله « واسأل القرية » الأهل محذوف للاختصار

(١) وفي الهندية : متحقق .

(٢) وفي العمانية : وبيان هذا في قوله أعتق عبدك عنى يثبت التملك

فإن فيما بقي من الكلام دليل عليه وعند التصريح بهذا المحذوف يتحول السؤال عن القرية إلى الأهل لأن يشقق به المنصوص . وكذلك في قوله عليه الصلاة والسلام « رفع عن أمتي الخطأ » فإن عند التصريح بالحكم يتحول الرفع إلى الحكم لا إلى ما وقع التنصيص عليه مع المحذوف^(١) . وكذلك قوله عليه السلام « الأعمال بالنيات » وإنما لم يثبت العموم هنا لأن المحذوف بمنزلة المشترك في أنه يحتمل كل واحد من الأمرين على الانفراد ولا عموم للمشارك فأما أن يجعل المحذوف ثابتاً بمقتضى الكلام فلا . ويتبين من هذا أن ما كان محذوفاً ليس بطريق الاقتضاء^(٢) فإنه بمنزلة الثابت لغة فإن كان بحيث يحتمل العموم يثبت فيه صفة العموم . وعلى هذا ما إذا قال لامرأته أنت طالق أو طلقتك ونوى ثلاثاً فإن على قول الشافعي تعمل نيته ؛ لأن قوله طالق يقتضي طلاقاً وذلك كالمنصوص عليه فتعمل نيته الثلاث فيه قولاً بالعموم في المقتضى . وقلنا نحن إن قوله طالق نعت فرد ونعت الفرد لا يحتمل العدد والنية إنما تعمل إذا كان النوى من محتملات اللفظ ولا يمكن إعمال نية العدد باعتبار المقتضى لأنه لا عموم للمقتضى ، ولأن المقتضى لا يجعل كالصرح به في أصل الإطلاق فكيف يجعل كالصرح به في عدد الطلاق ؟ وبيانه أنه إذا قال لامرأته زوري أباك أو عجي ونوى به الطلاق لم تعمل نيته ومعلوم أن ما صرح به يقتضي ذهاباً لا محالة ، ثم لم يجعل بمنزلة قوله اذهبي حتى تعمل نيته الطلاق فيه ، يقرره أن قوله طالق نعت للمرأة فإنما يعتبر فيه من المقتضى ما يكون قائماً بالوصف والطلاق من هذا اللفظ مقتضى هو ثابت بالوصف شرعاً فإنه لا يكون صادقاً في هذا الوصف بدون طلاق يقع عليها فيجعل موقفاً ليتحقق هذا الوصف منه صدقاً ، ومثل هذا المقتضى لا يكون كالصرح به شرعاً بمنزلة الحال الذي هو قائم بالمخاطب وهو بعده عن موضع الحج وعن الزيادة فإن اقتضاء الذهاب لما كان لذلك المعنى لا لما هو قائم بالنصوص لا يجعل كالصرح به ، بخلاف قوله أنت بائن فإن ذلك نعت فرد نصاً حتى لا يسع نية العدد فيه لم نوى ثنتين ولكن البينونة تتصل بالحل في الحال ، وهي نوعان : قاطعة للملك ، وقاطعة للحل

(١) وفي الثمانية والهندية : الحذف .

(٢) وفي الثمانية : ما كان محذوفاً بطريق الاختصار .

الذى هو وصف المحل ، فنية الثلاث إنما تميز أحد نوعي ما يتناول به نص كلامه قأماً بالطلاق لا يتصل بالمحل موجباً حكمه في الحال بل بحكم انقطاع الملك به يتأخر إلى انقضاء العدة وحكم انقطاع المحل به يتأخر إلى تمام العدة وإنما يوصف المحل للحال به لانقضاء العلة [فيه^(١)] موجباً للحكم في أوانه وانقضاء العلة لا يتنوع فلم يكن النوى من احتمالات لفظه أصلاً . وعلى هذا قوله طلقتك فإن صيغة الخير عن فعل ماض بمنزلة قوله ضربتك ، فالمصدر القائم بهذه الصيغة يكون ماضياً أيضاً فلا يسع فيه معنى العموم بوجه ، بخلاف قوله طلق نفسك فإن صيغته أمر بفعل في المستقبل لطلب ذلك الفعل منها ، فالمصدر القائم بهذه الصيغة يكون مستقبلاً أيضاً وذلك الطلاق فيكون بمنزلة غيره من أسماء الأجناس في احتمال العموم والخصوص فبدون التية يثبت به أحص الخصوص على احتمال الكل ، فإذا نوى الثلاث عملت نيته لأنه من احتمالات كلامه ، وإذا نوى اثنين لم تعمل لأنه لا احتمال للعدد في صيغة كلامه ، وعلى هذا لو قال إن خرجت ونوى الخروج إلى مكان بعينه لم تعمل نيته ولو نوى السفر تعمل نيته ؛ لأن السفر نوع من أنواع الخروج وهو ثابت باعتبار صيغة كلامه ، ألا ترى أن الخروج لغير السفر بخلاف الخروج^(٢) للسفر في الحكم ، فأما المكان فليس من صيغة كلامه في شيء وإن كان الخروج يكون إلى مكان لا محالة فلم تعمل نية التخصيص فيه لما لم يكن من مقتضى صيغة الكلام بخلاف الأول . وكذلك لو قال إن ساكنت فلاناً ونوى الساكنة في مكان بعينه لم تعمل نيته أصلاً ، ولو نوى الساكنة في بيت واحد تعمل نيته باعتبار أنه نوى أتم ما يكون من الساكنة فإن أعم ما يكون من الساكنة في بلدة ، والمطلق من الساكنة في عرف الناس في دار واحدة ، وأتم ما يكون من الساكنة في بيت واحد ، فهذه النية ترجع إلى بيان نوع الساكنة الثابتة بصيغة كلامه بخلاف تعيين المكان .

فإن قيل : أليس أنه لو قل لولد له أم معروفة وهو في يده : هذا ابني ثم جاءت أمه بعد موت الدعي فصدقته وأدعت ميراثها منه بالنكاح فإنه يقضى لها بالميراث ،

(١) زيادة من العمالية .

(٢) وفي الهنديه : بخالف الخروج .

ومعلوم أن النكاح بينهما يقتضى دعوى النسب ثم يجعل كالتصريح به حتى يثبت
النكاح صحيحاً ويجعل قائماً إلى موت الزوج فيكون لها الميراث ، فلو كان ثبوت
المقتضى باعتبار الحاجة فقط لما ثبتت هذه الأحكام لانعدام الحاجة فيها ؛ قلنا : ثبوت
النكاح هنا بدلالة النص لا بمقتضاء ، فإن الولد اسم مشترك إذ لا يتصور ولد فيها
إلا بوالد ووالدة ، فالتخصيص على الولد يكون تنصيصاً على الوالد والوالدة دلالة بمنزلة
التنصيص على الأخ يكون كالتنصيص على أخيه إذ الأخوة لا تتصور إلا بين شخصين
وقد بينا أن الثابت بدلالة النص يكون ثابتاً بمعنى النص لغة لا أن يكون ثابتاً بطريق
الاقتضاء مع أن اقتضاء النكاح هنا كإقتضاء الملك في قوله أعتق عبدك هي على
ألف [درهم^(١)] وبعد ما ثبت العقد بطريق الاقتضاء يكون باقياً لا باعتبار
دليل يبق بل لانعدام دليل المزيل ، فعرفنا أنه منته بينهما بالوفاة وانتهاء النكاح
بالموت سبب لاستحقاق الميراث .

وبعد ما بينا هذه الحدود نقول : الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لأنه
لا عموم له والتخصيص فيما فيه احتمال العموم ، والثابت بدلالة النص لا يحتمل
التخصيص أيضاً لأن التخصيص بيان أن أصل الكلام غير متناول له وقد بينا أن
الحكم الثابت بالدلالة ثابت بمعنى النص لغة ، وبعد ما كان معنى النص متناولاً له
لغة لا يبقى احتمال كونه غير متناول له وإنما يحتمل إخراجه من أن يكون موجباً للحكم
فيه بدليل يترض وذلك يكون نسخاً لا تخصيصاً . وأما الثابت بإشارة النص فعند
بعض مشايخنا رحمهم الله لا يحتمل الخصوص أيضاً لأن معنى العموم فيما يكون سياق
الكلام لأجله ، فأما ما تقع الإشارة إليه من غير أن يكون سياق الكلام له فهو
زيادة على المطلوب بالنص ومثل هذا لا يسع فيه معنى العموم حتى يكون محتملاً
للتخصيص . قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه يحتمل ذلك ؛ لأن الثابت
بالإشارة^(٢) كالثابت بالعبارة من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام ، والعموم باعتبار
الصيغة ، فكما أن الثابت بعبارة النص يحتمل التخصيص فكذلك الثابت بإشارته .

(١) زيادة من المندبه .

(٢) وفي العتامة : بإشارة النسخ .

فصل

وقد عمل قوم في النصوص بوجود هي فاسدة عندنا . فتنها ما قال بعضهم إن التخصيص على الشيء باسم العلم يوجب التخصيص وقطع الشركة بين النصوص وغيره من جنسه في الحكم لأنه لو لم يوجب ذلك لم يظهر للتخصيص فائدة وحاشا أن يكون شيء من كلام صاحب الشرع غير مفيد ، وأيد هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » فالأنصار فهموا التخصيص من ذلك حتى استدلوا به على نفي وجوب الاغتسال بالإكسال وهم كانوا أهل اللسان . وهذا فاسد عندنا بالكتاب والسنة ؛ فإن الله تعالى قال : « منها أربعة حُرْمٌ ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم » ولا بدل ذلك على إباحة الظلم في غير الأشهر الحرم ، وقال تعالى : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله » ثم لا يدل ذلك على تخصيص الاستثناء بالغد دون غيره من الأوقات في المستقبل . وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ^(١) » ثم لا يدل ذلك على التخصيص بالجنابة دون غيرها من أسباب الاغتسال ، والأمثلة لهذا تكثر . ثم إن عنوا بقولهم إن التخصيص ^(٢) يدل على قطع المشاركة وهو أن الحكم يثبت بالنص في النصوص خاصة فأحد لا يخالفهم في هذا ؛ فإن ^(٣) عندنا فيما هو من جنس النصوص الحكم يثبت بعملة النص لا بعينه ، وإن عنوا أن هذا التخصيص يوجب نفي الحكم في غير المنصوص فهو باطل ؛ لأنه غير متناول له أصلاً فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً للحكم فيما لم يتناوله ؟ ثم سياق النص لإيجاب الحكم ونفي الحكم ضده فلا يجوز أن يكون من واجبات ^(٤) نص الإيجاب ؛ ولأن المذهب عند فقهاء الأمصار جواز تعليل النصوص لتعديده الحكم بها إلى الفروع فلو كان التخصيص موجباً نفي الحكم في غير المنصوص لكان التعليل باطلاً لأنه يكون ذلك قياساً في مقابلة النص ، ومن لا يجوز

(١) وفي العثمانية : من جنابة .

(٢) وفي الهندية : إن التخصيص .

(٣) وفي العثمانية والهندية : لان .

(٤) وفي العثمانية والهندية : من موجبات .

العمل بالقياس فإنما لا يجوز لاحتلال فيه بين أن يكون صواباً أو خطأ لا لنص يمنع منه ، بمنزلة العمل بخبر الفاسق فإنه لا يعمل بخبره لضعف في سنده لا لنص في خبره مانع من العمل به ، والأنصار إنما استدلوا بلام التعريف التي هي مستقرقة للجنس أو اليهود في قوله عليه الصلاة والسلام « الماء من الماء » ونحن نقول به في الحكم الثابت لعين الماء ، وفائدة التخصيص عندنا أن يتأمل المستنبطون في علة النص فيثبتون الحكم بها في غير المنصوص عليه من الواضع لينالوا به درجة المستنبطين وثوابهم وهذا لا يحصل إذا ورد النص عاماً متناولاً للجنس . ويحكي عن الثلجي رحمه الله أنه كان يقول هذا إذا لم يكن المنصوص عليه باسم العلم محصوراً بعدد نساء نحو خبر الربا فإن كان محصوراً بعدد فذلك يدل على نفي الحكم فيما سواها ؛ لأن في إثبات الحكم فيما سواها إبطال العدد المنصوص وذلك لا يجوز فهذه الوسيلة يكون موجبا للنفي . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم : « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم » وبقوله « أحأت لنا ميتتان ودمان » فإن ذلك يدل على نفي الحكم فيما عدا المذكور . والصحيح أن التخصيص لا يدل على ذلك في شيء من المواضع لما بينا من المعاني . ثم ذكر العدد لبيان الحكم بالنص ثابت في العدد المذكور فقط وقد بينا أن في غير المذكور إنما يثبت الحكم بعلة النص لا بالنص فلا يوجب ذلك إبطال العدد المنصوص . ومنها ما قاله الشافعي رحمه الله إن التخصيص على وصف في المسمى لا يجاب الحكم بوجوب نفي ذلك الحكم عند عدم ذلك الوصف بمنزلة ما لو نص على نفي الحكم عند عدم الوصف . وعندنا النص موجب للحكم عند وجود ذلك الوصف ولا يوجب نفي ذلك الحكم عند انعدامه أصلاً . وبيان هذا في قوله تعالى : « من فتياتكم المؤمنات » فإن عنده إباحة نكاح الأمة [لما كان مقبداً بسعة الإيمان بالنص أوجب النفي بدون هذا الوصف فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية ، وعندنا لا يوجب ذلك ولهذا جوزنا نكاح الأمة ^(١)] الكتابية ، ودل تعالى : « من نساءكم اللاتي دخلتم بهن » فقال الشافعي رحمه الله : لما ورد حرمة الزينة بسبب الخول بامرأة مقيدة بوصف وهي أن تكون من نساءه أوجب ذلك نفي الحرمة عند عدم

(١) ما بين الرمي والحد من النكاح .

ذلك الوصف فلا تثبت الحرمة بالزنا . وعندنا لا يوجب النص نفى الحكم عند انعدام الوصف فتثبت الحرمة بالزنا ، وفي الحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد من المسلمين » فملى مذهبه أوجب هذا النص^(١) نفى الحكم عند عدم الوصف فلا تجب الصدقة عن العبد الكافر . وعندنا لا يوجب ذلك ولكن النص المحتتم بهذا الوصف لا يتناول الكفار ، والنص المطلق وهو قوله : « أدوا عن كل حر وعبد » يتناولهم لأنه غير مختتم بهذا التقييد فيجب الأداء عن العبد الكافر بذلك النص ، وهو بمنزلة من يقول لغيره أعتق عبيدى ثم يقول أعتق البيض من عبيدى فلا يوجب ذلك النهى عن إعتاق غير البيض بعد ما كان ثابتاً باللفظ المطلق . واستدل الشافعى رحمه الله لإثبات مذهبه بقوله عليه السلام : « فى خمس من الإبل الساعة شاة » فإن ذلك يوجب نفى الزكاة فى غير الساعة فكأنه قال ولا زكاة فى غير الساعة إذ لو لم يجعل كذلك فلا بد من إيجاب الزكاة فى العوامل بخبر المطلق وهو قوله عليه السلام : « فى خمس من الإبل شاة » وبالإجماع بيننا وبينكم لا تجب الزكاة فى غير الساعة ، ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن أفهمنا ذلك بإباحة ربح ما قد ضمن كأنه نص عليه ؛ ولأن النص لما أوجب الحكم فىسمى المشتمل على أوصاف مقيداً بوصف من تلك الأوصاف صار ذلك الوصف بمنزلة الشرط لإيجاب الحكم على معنى أنه لا يثبت الحكم بالنص بعد وجود المسمى مالم يوجد ذلك الوصف ، فلولا^(٢) ذكر الوصف لكان الحكم ثابتاً قبل وجوده وهذا أمانة الشرط ؛ فإن قوله لامرأه أنت طالق إن دخلت الدار لا يكون موجباً وقوع الطلاق مالم تدخل ، وبدون هذا الشرط كان موجباً للطلاق قبل الدخول . وقد يكون الوصف بمنزلة^(٣) الشرط حتى لو قال لها إن دخلت الدار راكبة فأنت طالق كان الركوب شرطاً وإن كان مذكوراً على سبيل الوصف لها . قال . وقد ثبت من أصلى أن التقييد^(٤) بالشرط يفهمنا نفى الحكم عند عدم الشرط .

(١) وفى الهندية : ذلك النص .

(٢) وفى العثمانية والهندية : ولولا .

(٣) وفى العثمانية : بمعنى الشرط .

(٤) وفى العثمانية والهندية : التعليق .

فكذلك التقييد بالوصف ، وهذا بخلاف الاسم ^(١) فإنه مذكور للتعريف لا لتعليق الحكم به [فأما الوصف الذي هو ذكر للحال وهو معنى يصلح أن يكون لتعليق الحكم به ^(٢)] فيكون موجباً نفي الحكم عند عدمه دلالة ؛ ولأن بالاسم يثبت الحكم ابتداء كما ثبت بالعلة بخلاف الوصف الذي هو في معنى الشرط . وسنقرر هذا الفرق في الفصل الثاني . واستدل علماؤنا بقوله تعالى : « وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك » ثم التقييد بهذا الوصف لا يوجب نفي الحل في اللاتي لم يهاجرن معه بالاتفاق ، وقال تعالى : « ولاتأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا » ثم التقييد بهذا الوصف لا يفيد إباحة الأكل بدون هذا الوصف ، وقال تعالى : « إنما أنت مُنذِرٌ مَن يَخْشَاهَا » . « إنما تنذر من اتبع الذكر » وهو نذير للبشر ، فعرفنا أن التقييد بالوصف لا يفهمنا نفي المنصوص عليه عند عدم ذلك الوصف ، ثم أكثر ما فيه أن الوصف المؤثر بمنزلة العلة للحكم ولا خلاف أن الحكم يثبت بالعلة إذا وجدت فإن العلة ^(٣) لا توجب نفي الحكم عند انعدامها فكذلك الوصف المذكور في النص يوجب ثبوت الحكم عند وجوده ولا يوجب نفي الحكم عند عدمه ، ولهذا جعلنا الوصف المؤثر إذا كان منصوحاً عايه بمنزلة العلة للحكم الثابت بالنص قلنا صفة السوم بمنزلة العلة لإيجاب الزكاة في خمس من الإبل ، ولهذا يضاف الزكاة إليها فيقل زكاة السائمة ، والواجبات تضاف إلى أسبابها حقيقة بمنزلة من يقول لغيره أعنق عبيد الصالح أو طاب امرأتى البذيئة ، فإن ذكر هذا الوصف دليل على أنه هو المؤثر للحكم . وبهذا يتبين أن الوصف ليس في معنى الشرط كما زعم ، وقوله إن دخلت راكبة إنما جعلنا الركوب شرطاً لكونه معطوفاً على الشرط فإن حكم المعطوف حكم المعطوف عايه ، فأما الوصف المقرون بالاسم يكون بمنزلة والاسم ليس في معنى الشرط لإثبات الحكم فكذلك الوصف المقرون به . ولو كان شرطاً فعندنا تعاقب الحكم بالشرط يوجب وجود الحكم

(١) أي اسم العلم ، كما في قوله « محمد رسول الله » يدل على أن الرسالة لا وجد بدون

محمد صلى الله عليه وسلم . « من العمانية » .

(٢) ما بين المراءى زيا . من العمانية

(٣) ولي العمانية . : وإن لعله .

عند وجود الشرط ولا يوجب النفي عند عدم الشرط بل ذلك باق على ما كان قبل التعليق على ما بينه ، وإنما لا يوجب الزكاة في الحوامل^(١) باعتبار نص آخر وهو قوله عليه السلام : « لا زكاة في الموامل والحوامل » أو باعتبار أن صفة السوم صار بمنزلة العلة في حكم الزكاة على ما قررنا . وعلى هذا قال زفر رحمه الله فيمن له أمة ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال : الأكبر ابني يثبت نسب الآخرين منه ؛ لأن التنصيب على الدعوة مقيداً بالأكبر لا موجب له في نفي نسب الآخرين ، وقد تبين ثبوت نسب الأكبر منه أنها كانت أم ولد له من ذلك الوقت وأم الولد فراش للمولى يثبت نسب ولدها منه بغير دعوة . وعندنا لا يثبت نسب الآخرين منه لا للتقييد بالوصف فإنه لو أشار إلى الأكبر وقال هذا ابني لا يثبت نسب الآخرين منه أيضاً ، ومعلوم أن التنصيب بالاسم لا يوجب نفي الحكم في غير المسمى بذلك الاسم ولكن إنما لا يثبت نسبهما منه لأن السكوت عن البيان بعد تحقق الحاجة دليل النفي ويفترض على المرأة دعوة النسب فيما هو مخلوق من مائه ؛ لأنه كما لا يحل له أن يدعى نسب [ما هو غير مخلوق من مائه لا يحل له أن ينفي نسب^(٢)] المخلوق من مائه ، وقبل الدعوة النسب يثبت منه على سبيل الاحتمال حتى يملك نفيه وإنما يصير مقطوعاً به على وجه لا يملك نفيه بالدعوة فكان ذلك فرضاً عليه . وإذاقرر بهذا تحقق الحاجة إلى البيان كان سكوته عن دعوة نسب الآخرين دليل النفي لا تخصيصه^(٣) الأكبر بالدعوة فلماذا لا يثبت نسبهما منه . وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا قال شهود الوارث لا نعلم له وارثاً غيره في أرض كذا إن الشهادة تقبل ؛ لأن هذه الزيادة لا توجب عليهم توارث آخر في غير ذلك الموضع ، فكانهم سكتوا عن ذكر هذه الزيادة وقالوا لا نعلم له وارثاً غيره . وأبو يوسف ومحمد قالا : لا تقبل هذه الشهادة لأنها توجب ذلك ولكن لتمكن التهمة فإنه يحتمل أنهما خصا ذلك المكان للتحرز عن الكذب وعلمهما بوارث آخر له في غير ذلك المكان ولكن الشهادة ترد بالتهمة ، فأما الحكم

(١) وفي الهندية : الموامل .

(٢) ما بين المرعين زيادة من الهندية .

(٣) وفي العتابة : تخصيص .

لا يثبت نفياً ولا إيجاباً بالتهمة بل بالحجة المعلومة . وأبو حنيفة رحمه الله يقول :
كما تحتمل هذه الزيادة ما قالاً تحتمل المبالة في التعرّض عن الكذب باعتبار
أنهما تفحصا في ذلك الموضع دون سائر المواضع ، ويحتمل تحقيق المبالة
في نفى وارث آخر أى لا نعلم له وارثاً آخر في موضع كذا مع أنه مولده ومنشؤه
فأحرى أن لا يكون له وارث آخر في موضع آخر ، ويمثل هذا المحتمل لا تتمكن التهمة
ولا يمنع العمل بشهادتهما .

ومنها أن الحكم متى تعلق بشرط بالنص فعند الشافعي رحمه الله ذلك النص
يوجب انعدام الحكم عند انعدام الشرط كما يوجب وجود الحكم عند وجود
الشرط ، وعندنا لا يوجب النص ذلك بل يوجب ثبوت الحكم عند وجود
الشرط فأما انعدام الحكم عند عدم الشرط فهو باق على ما كان قبل التعليق . وبيان
هذا في قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات »
الآية ، فإن النص لما ورد بمحل نكاح الأمة معلقاً بشرط عدم طول الحرة جمل الشافعي
ذلك كالتنصيص على حرمة نكاح الأمة عند وجود طول الحرة . وعندنا النص
لا يوجب ذلك ولكن الحكم بعد هذا النص عند وجود طول الحرة على ما كان عليه
أن لو لم يرد هذا النص ، وقال تعالى : « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات
بالله » قال الشافعي لما تعلق بالنص درء العذاب عنها بشرط أن تأتي بكلمات اللعان
كان ذلك تنصيصاً على إقامة الحد عليها إذا لم تأت بكلمات اللعان . وعندنا لا يوجب ذلك
حتى لا يقام عليها الحد وإن امتنعت من كلمات اللعان . وجه قول الشافعي أن التعليق
بالشرط يؤثر في الحكم دون السبب على اعتبار أنه لولا التعليق لكان الحكم ثابتاً
فإن قوله لعبدك أنت حر موجب عتقه في الحال لولا قوله إن دخلت الدار فبالتعليق
يتأخر نزول العتق ولا ينعدم أصل السبب . وبهذا تبين أن التعليق كما يوجب الحكم
عند وجود الشرط يوجب نفى الحكم قبل وجود الشرط ، بمنزلة التأجيل وبمنزلة
خيار الشرط^(١) في البيع فإنه يدخل على الحكم دون السبب حتى يتأخر الحكم إلى
سقوط الخيار مع قيام السبب ، وهو نظير التعليق الحسي ؛ فإن تعاقب القنديل بمحل من

(١) وفي الثمانية والهندية : شرط الحار .

حياء البيت يمنع وصوله إلى موضع من الأرض لولا التعليق ولا يعدم أصله ؟ وبهذا
 فارق الشرط العلة فإن الحكم يثبت ابتداء بوجود العلة فلا يكون انعدام الحكم قبل
 وجود العلة مضافاً إلى العلة باعتبار أنها نقت الحكم قبل وجودها بل انعدم لانعدام
 سببه ، فأما الشرط فغير للحكم بعد وجود سببه فكان مانعاً من ثبوت الحكم قبل
 وجوده كما كان مثبتاً وجود الحكم عند وجوده ؛ وعلى هذا الأصل لم يجوز تعليق
 الطلاق والعناق بالملك ؛ لأن تأثير الشروط في منع حكم لولاء كان موجوداً بسببه ،
 ولولا التعليق هنا كان لغواً ، وشرط قيام الملك في المحل عند التعليق لأن السبب
 لا يتحقق بدون الملك ، وتأثير الشرط في تأخير الحكم إلى وجوده بعد تقرر السبب
 بمنزلة الأجل ، فيشترط قيام الملك في المحل عند التعليق ليتقرر السبب ثم يتأخر
 الحكم إلى وجود الشرط بالتعليق ؛ ولهذا لم يجوز نكاح الأمة لمن قدر على نكاح
 الحرة ؛ لأن الحل معلق بشرط عدم طول الحرة بالنص وذلك يوجب نفى الحكم عند
 وجود طول الحرة كما يوجب إثباته عند عدم طول الحرة . هذا هو المفهوم من الكلام
 فإن من يقول لغيره إن دخل عبيدى الدار فأعتقه يفهم منه ولا تمتعه إن لم يدخل الدار ،
 والعمل بالنصوص واجب بمنظومها ومفهومها ، ولهذا جوز تعجيل الكفارة بعد
 اليمين قبل الحنث ؛ لأن السبب هو اليمين ولهذا تضاف الكفارة إليها ، والأصل أن
 الواجبات تضاف إلى أسبابها ، فأما الحنث شرط يتعلق وجوب الأداء به ، ويتضح
 هذا فيما إذا قال إن فعلت كذا فعلى كفارة يمين ، والتعليق بالشرط بمنزلة التأجيل
 عنده فلا يمنع جواز التعجيل قبله بمنزلة الدين المؤجل إلا أن هذا في المال دون
 البدن ؛ لأن تأثير التعليق بالشرط في تأخير وجوب الأداء في الحقوق المالية
 الوجوب ينفصل عن الأداء من حيث إن الواجب قبل الأداء مال معلوم كما في حقوق
 العباد ، فأما في البدن الواجب فعل يتأدى به فلا يتحقق انفصاله عن الأداء ،
 وبالتعليق بالشرط يتأخر وجوب الأداء فيتأخر تقرر السبب أيضاً ضرورة ؛ لأن
 أحدهما لا ينفصل عن الآخر . ونظيره من حقوق العباد الشراء مع الاستئجار ؛ فإن
 شراء العين يثبت الملك ويتم السبب قبل فعل التسليم ، وبالأستئجار لا يثبت الملك
 في المنفعة قبل الاستيفاء لأنها لا تبقى وقتين ، ولا يتصور تسليمها بعد وجودها
 بل يقترن التسليم بالوجود ، فإنما تصير معقوداً عليها مملوكاً بالعقد عند الاستيفاء

فكذلك في حقوق الله تعالى يفصل بين المسالى والبدنى من هذا الوجه ؛ ألا ترى أن من قال لله على أن أتصدق بدينهم رأس الشهر فتصدق به في الحال جاز لهذا المعنى .
ودليلنا على أن التعليق بالشرط لا يوجب نفى الحكم قبله من الكتاب قوله تعالى : « فإذا أحصين فإن أتين بفاحشة » الآية ، ولا خلاف أنه يلزمها الحد المذكور جزاء على الفاحشة وإن لم تحصن ، وقال تعالى « فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » وحكم الكتابة لا ينتفى قبل هذا الشرط . ثم حقيقة الكلام تقتضى على معرفة عمل الشرط فنقول : التعليق بالشرط تصرف في أصل العلة لافى حكمها من حيث إنه يتبين بالتعليق أن المذكور ليس بسبب قبل وجود الشرط ولكن بعرض أن يصير سبباً عند وجوده ، فأوان وجود الحكم ابتداء حال وجود الشرط بمنزلة ما ذكره الخصم في العلة إلا أن فرق ما بينهما أن الحكم يوجد عند وجود الشرط ابتداء ولكنه يضاف إلى العلة ثبوتاً به وإلى الشرط وجوداً عنده ، فكما أن قبل وجود العلة انعدام الحكم أصل غير مضاف إلى العلة فكذلك قبل وجود الشرط . ويان هذا الكلام من وجهين : أحدهما أن السبب هو الإيقاع والمعلق بالشرط يعين وهى غير الإيقاع وينتقض اليمين إذا صار إيقاعاً بوجود الشرط ، والثانى أن صحة الإيجاب باعتبار ركنه ومحلّه ؛ ألا ترى أن شرط البيع كما لا يكون سبباً لانعدام تمام الركن فكذلك بيع الحر لا يكون سبباً لأنه غير مضاف إلى محله ، فكذلك فى الطلاق والعتاق شرط الكلام الذى هو إيجاب [كما لا يكون سبباً فالكلام الذى هو إيجاب^(١)] مالم يتصل بالمحل لا يكون سبباً ، والتعليق بالشرط يمنع وصوله إلى المحل بالاتفاق ولكنه بعرض أن يتصل بالمحل إذا وجد الشرط كما أن شرط البيع بعرض أن يصير سبباً إذا وجد الشرط الثانى . وكذلك شرط النصاب ليس بسبب للزكاة بمنزلة النصاب الكامل فى ملك من ليس بأهل لوجوب الزكاة عليه وهو الكافر ولكن بعرض أن يصير سبباً . ونظيره من الحسيات الرمى فإن نفسه ليس بقتل ولكنه بعرض أن يصير قتلاً إذا اتصل بالمحل ، وإذا كان هناك مجتنع وصوله إلى المحل فأحد لا يقول بأن المجن مانع لما هو قتل ولكن لما كان يصير قتلاً لو اتصل بالمحل عند

(١) ماين المربعين زيادة من الثمانية والهندية .

عدم المجن فكذلك التعليق بالشرط في الحكميات . وبهذا تبين أنه وهم حيث جعل التعليق كالتأجيل فإن التأجيل لا يمنع وصول السبب بالحمل لأن سبب وجوب التسليم في الدين والعين جميعاً العقد ، وعمل الدين النعمة ، والتأجيل لا يمنع ثبوت الدين في النعمة ولا ثبوت الملك في المبيع وإنما يؤخر المطالبة وهو محتمل السقوط فيسقط الأجل بالتعجيل ويتحقق أداء الواجب ، وهنا التعليق يمنع الوصول إلى الحمل وقبل الوصول [إلى الحمل ^(١)] لا يتم السبب ولا يتصور أداء الواجب قبل تمام السبب ؛ ولهذا لم نجوز التكفير قبل الحنث لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقاً إلى الحكم واليمين مانع من الحنث الذي تعلق به وجوب الكفارة على ما قرره ؛ فإنها موجبة للبر والبر يفوت بالحنث وفي الحنث نقض اليمين ، كما قال تعالى : « ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها » ويستحيل أن يقال في شيء إنه سبب لحكم لا يثبت ذلك الحكم إلا بعد انتقاضه ، فعرفنا أنه بعرض أن يصير سبباً عند وجود الشرط ، فلهذا كان مضافاً إليه وقبل أن يصير سبباً لا يتحقق الأداء ، وفرقه بين المالى والبدنى باطل ؛ فإن بعد تمام السبب الأداء جائز في البدنى والمالى جميعاً وإن تأخر وجوب الأداء كالمسافر إذا صام في شهر رمضان ، وهذا لأن الواجب لله على العبد فعل هو عبادة ، فأما المال ومناقع البدن فإنه يتأدى الواجب بهما فكما أن في البدن مع تعلق وجوب الأداء بالشرط لا يكون السبب تاماً فكذلك في المالى ، بخلاف حقوق العباد فإن الواجب للعباد مال ^(٢) لا فعل لأن القصد ما ينتفع منه العبد أو يندفع عنه الخسران به وذلك بالمال دون الفعل ، ولهذا إذا ظفر بجنس حقه فاستوفى ثم الاستيفاء وإن لم يوجد فعل هو أداء ممن عليه . فأما حقوق الله تعالى واجبة بطريق العبادة ونفس المال ليس بعبادة إنما العبادة اسم لعمل يباشره العبد بخلاف هوى النفس لا بتغاء مرضاة الله تعالى وفي هذا المالى والبدنى سواء ، وهذا التعليق لا يشبه بتعليق القنديل بالحبل لأن القنديل كان موجوداً بذاته قبل التعليق ، فعرفنا أن عمل التعليق في تفريغ المكان الذي كان مشغولاً به من الأرض قبل التعليق ، وهنا قبل التعليق ما كان الحكم موجوداً فكان تأثير التعليق في تأخير السببية للحكم إلى وجود

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الهندية : للعبد مال .

الشرط ، ولهذا جوزنا تعليق الطلاق والإعتاق^(١) بالملك لأن المتعلق قبل وجود الشرط يمين ومحل الالتزام^(٢) باليمين التمة فأما الملك في المحل إنما يشترط لإيجاب الطلاق والإعتاق^(٣) ، وهذا الكلام للحال ليس بإيجاب ولكنه بعرض أن يصير إيجاباً ، فإن تيقنا بوجود الملك في المحل حين يصير إيجاباً بوصوله إلى المحل صححنا التعليق باعتباره ، وإن لم نتيقن بذلك بأن كان الشرط ممسلاً أثر له في إثبات الملك في المحل شرطنا الملك في الحال ليصير كلامه إيجاباً عند وجود الشرط باعتبار الظاهر وهو أن ما علم ثبوته فالأصل بقاءه ولكن بهذا الظاهر دون الملك الذي يتيقن به عند وجود الشرط فصحة التعليق باعتبار ذلك النوع دليل على صحة التعليق باعتبار هذا الملك بطريق أولى^(٤) ، وليس التعليق كاشتراط الخيار في البيع فإن ذلك لا يدخل على أصل السبب لأن البيع لا يحتمل الحظر ، وفي جعله متعلقاً بشرط لا ندري أن يكون أولاً يكون^(٥) حظر تام ؛ ولهذا كان القياس أن لا يجوز البيع مع خيار الشرط ولكن السنة جوزت ذلك لحاجة الناس باعتبار أن الخيار دخل^(٦) على الحكم دون السبب فإن الحكم يحتمل التأخير عن السبب فجعل الحكم متعلقاً بشرط إسقاط الخيار مع ثبوت السبب لأن السبب محتمل للفسخ فيما هو المقصود وهو دفع الضرر يحصل بهذا الطريق وهو أقل غرراً ، فأما الطلاق والعتاق فأصل السبب فيهما يحتمل التعليق بالشرط فإذا وجد التعليق نصاً ثبت الحظر الكامل فيهما بأن تعلق صيرورتهما سبباً بوجود الشرط . والدليل على الفرق من جهة الحكم أنه لو حلف أن لا يبيع فباع بشرط الخيار حنث في يمينه . ولو حلف أن لا يطلق امرأته فعلق طلاقها بالشرط لم يحنث ما لم يوجد الشرط ، وعلى هذا جوزنا نكاح الأمة لمن له طول الحرية لأن التعليق بالشرط لا يوجب نفى الحكم قبله فيجعل الحل ثابتاً قبل وجود هذا الشرط بالآيات الموجبة لحل الإناث للذكور . وهكذا نقول في قوله إن دخل عبدي الدار

(١) وفي الثمانية : والعتاق .

(٢) وفي الهندية : الالتزام .

(٣) وفي الثمانية والهندية : العتاق .

(٤) وفي الثمانية والهندية : بالطريق الأولى .

(٥) وفي الثمانية والهندية : أيكون أو لا يكون .

(٦) وفي الثمانية والهندية : جعل .

فأعتقه فإن ذلك لا يوجب نفي الحكم قبله حتى إنه لو كان قال أولاً أعتق عبدي ثم قال أعتقه إن دخل الدار جاز له أن يعتقه قبل الدخول بالأمر الأول ولا يجعل هذا الثاني نهياً عن الأول .

فإن قيل : لا خلاف أن الحكم المتعلق بالشرط يثبت عند وجود الشرط ، وإذا كان الحكم ثابتاً هنا قبل وجود الشرط فكيف يتصور ثبوته عند وجود الشرط إذ لا يجوز أن يكون الحكم الواحد ثابتاً في الحال ومتعلقاً بشرط منتظر ؟ قلنا : حل الوطء ليس بثابت قبل النكاح ولكنه متعلق بشرط النكاح في الآيات التي ليس فيها هذا الشرط الزائد ومتعلق بها وبهذا الشرط في هذه الآية ، وإنما يتحقق ما ادعى من التضاد فيما هو موجود فأما فيما هو متعلق فلا ؛ لأنه يجوز أن يكون الحكم متعلقاً بشرط وذلك الحكم بعينه متعلقاً بشرط آخر قبله أو بعده ؛ ألا ترى أن من قال لعبده إذا جاء يوم الخميس فأنت حر ثم قال إذا جاء يوم الجمعة فأنت حر كان الثاني صحيحاً وإن كان مجيء يوم الجمعة لا يكون إلا بعد مجيء يوم الخميس حتى لو أخرجه من ملكه فجاء يوم الخميس ثم أعاده إلى ملكه فجاء يوم الجمعة يعتق باعتبار [التعليق الثاني ^(١)] .

فإن قيل : مع هذا لا يجوز أن يكون الشيء الواحد كمال الشرط لإثبات حكم وهو بعض الشرط لإثبات ذلك الحكم أيضاً ، وما قلتم يؤدي إلى هذا فإن عقد النكاح كمال الشرط في سائر الآيات سوى قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طَوْلاً » وهو بعض الشرط في هذه الآية إذا قلتم بأن الحكم يثبت ابتداء عند وجود هذا الشرط . قلنا : إنما لا يجوز هذا بنص واحد فأما بنصين فهو جاز ، ألا ترى أنه لو قال لعبده أنت حر إن أكلت ثم قال أنت حر إن أكلت وشربت صح كل واحد منهما ويكون الأكل كمال الشرط بالتعليق الأول وبعض الشرط في التعليق الثاني حتى لو باعه فأكل في غير ملكه ثم اشتراه فشرب فإنه يعتق لتمام الشرط في التعليق الثاني وهو في ملكه . وعلى هذا الأصل قال زفر رحمه الله : إن التعليق لا يبطل بفوات المحل ، حتى لو قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً لم يبطل التعليق ،

(١) ما بين المربعين زيادة من العناية والهندية .

ولو قال لأمته إن دخلت الدار فأنت حرة ثم أعتقها لم يبطل التعليق حتى إذا ارتدت ولحقت بدار الحرب فسيبت وملكها ثم دخلت الدار عتقت ، قال : لأن التعليق بالشرط يمنع الوصول إلى المحل والمتعلق بالشرط لا يكون طلاقاً ولا سبباً للطلاق قبل وجود الشرط ، واشتراط المحلية لتمام السبب وثبوت الحكم عند الوصول إليه بمنزلة اشتراط الملك فكما لا يبطل التعليق بعد صحته بانعدام الملك في المحل بأن باع العبد أو أبان المرأة وانقضت عدتها فكذلك لا يبطل بانعدام المحلية ، وهذا لأن توهم المحلية عند وجود الشرط قائم كتوهم الملك ، وإذا كان يصح ابتداء التعليق باعتبار توهم الملك عند وجود الشرط في هذه الميكن لأن الملك الموجود عند التعليق متوهم البقاء عند وجود الشرط لا متيقن البقاء فلأن يبقى التعليق صحيحاً باعتبار هذا التوهم كان أولى ؛ ألا ترى أن التعليق بالملك يبقى باعتبار هذا المعنى حتى إذا قال لأجنبية كلما تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً فتزوجها وطلقت^(١) ثلاثاً ثم تزوجها ثانياً بعد زوج تطلق أيضاً . ولكننا نقول بانعدام المحل يبطل التعليق ؛ لأن صحة التعليق باعتبار المخوف به وهو ما يصير طلاقاً عند وجود الشرط ولا تصور لذلك بدون المحل وبالتطبيقات الثلاث تحقق فوات المحل ، لأن الحكم الأصلي للطلاق زوال صفة الحل عن المحل ولا تصور لذلك بعد حرمة المحل بالتطبيقات الثلاث ، فلانعدام المخوف به من هذا الوجه يبطل التعليق لأن المتعلق بالشرط تطبيقات ذلك الملك . وتحقيق هذا أنه لا بد لصحة التعليق من المحل [أيضاً^(٢)] حتى لا يصح التعليق بالعتق مضافاً إلى الهيمة ، إلا أن قيام الملك في المحل لا يشترط لأن التعليق بالشرط ليس هو الطلاق المملوك ، وإذا كانت صحة التعليق تستدعي المحل لم يبق صحيحاً بعد فوات المحل لأن فيما يرجع إلى المحل البقاء بمنزلة الابتداء وتوهم المحلية على الوجه الذي قال لا يعتبر لصحة التعليق في الابتداء فإنه لو قال لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق أو قال ذلك للمطلقة ثلاثاً لم يصح التعليق وإن كان يتوهم الملك والمحلية عند وجود الشرط فإذا لم يعتبر ذلك لصحة التعليق في الابتداء ؛ لا يعتبر لبقائه صحيحاً ، بخلاف ما إذا صرح بالإضافة إلى الملك ، فإن اعتبار ذلك المتعلق بالتيقن بالملك والحماية عند

(١) وفي الهندية : تطلق ثم تزوجها .

(٢) زيادة من الهندية والعثمانية .

وجود الشرط . يوضحه أن المتعلق وإن لم تكن التطبيقات المملوكة له ولكن في التعليق شبهة ذلك على معنى أنه ما صحح إلا باعتباره ، بمنزلة النصب فإن موجه ردالعين ولكن فيه شبهة وجوب ضمان القيمة به ، وقد اعتبرنا الشبهة حتى أثبتنا الملك عند تقرر الضمان من وقت النصب ، فهنا أيضاً لا بد من اعتبار هذه الشبهة ، وبعد ما أوقع الغلات قد ذهبت التطبيقات المملوكة كلها فلهذا لا يبقى التعليق .

ومن هذه الجملة ما قال الشافعي رحمه الله : إن المطلق محمول على المقيد سواء كان في حادثة واحدة أو في حادثتين ؛ لأن الشيء الواحد لا يجوز أن يكون مطلقاً ومقيداً ، والمطلق ساكت والمقيد ناطق فكان هو أولى بأن يحمل أصلاً وينبئ المطلق عليه فيثبت الحكم مقيداً بهما كما في نصوص الزكاة ، فإن المطلق عن صفة السوم محمول على المقيد بصفة السوم في حكم الزكاة بالاتفاق . وكذلك نصوص الشهادة ، فإن المطلق عن صفة العدالة محمول على المقيد بها في اشتراط العدالة في الشهادات كلها ، وكذلك نصوص الهدايا فإن المطلق عن التبليغ وهو هدى التمتع والقران محمول على المقيد بالتبليغ وهو جزاء الصيد ، يعني قوله : « هدياً بالغ الكعبة » حتى يجب التبليغ في الهدايا كلها . وكذلك إذا كان في حادثتين لأن التقييد بالوصف بمنزلة التعليق بالشرط على ما قررنا ، وكما أوجب نفي الحكم فيه قبل وجود الشرط أوجب في نظيره استدلالاً به ؛ ولهذا شرط الإيمان في الرقبة في كفارة اليمين والظهار استدلالاً بكفارة القتل ؛ لأن الكل كفارة بالتحريم فيكون بعضها نظير بعض ، بمنزلة الطهارة فإن تقييد الأيدي بالمرافق في الوضوء جعل تقييداً في نظيره وهو التيمم لأن كل واحد منهما طهارة ، وهذا بخلاف مقادير الكفارات والعبادات من الصلوات وغيرها لأن ثبوتها بالنصوص باسم العلم لا بالصفة التي تجري مجرى الشرط ، وقد بينا أن اسم العلم لا يوجب نفي الحكم قبل وجوده في المسمى به فكيف يوجب ذلك في غيره ؟ ولا يلزمنا على هذا التابع في صوم كفارة اليمين فإن لا أوجبه استدلالاً بالمقيد بالتابع في صوم الظهار والقتل لأن هذا المطلق يعارض فيه نظائره من النصوص ، فمنها مقيد بصفة التابع ومنها مقيد بصفة التفرق يعني صوم التمتع ، قال تعالى : « وسبعة إذا رجعتن » حتى لو لم يفرق الصوم فيها لم يجوز فلا يكون حملها على أحدهما بأولى من الآخر ولأجل هذا التعارض أثبتنا فيها حكم الإطلاق . ثم هذا يلزمكم فإنكم أثبتتم صفة التابع

في صوم . كفارة اليمين اعتباراً بالصوم المقيد بالتتابع في باب الكفارات فذلك يلزمكم
 اشتراط صفة الإيمان في الرقبة في كفارة اليمين اعتباراً بتظيرها في كفارة القتل .
 وعندنا هذا أبعد من الأول لأن العلة واحدة هناك والحكم مختلف ، وهنا الحكم
 بوالعلة جميعاً مختلف فكيف يمكن تعرف حكم من حكم آخر أو تعرف (١) علة من علة
 أخرى ؟ ثم الدليل لنا من الكتاب قوله تعالى « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوكم »
 . وفي الرجوع إلى المقيد ليعرف منه حكم المطلق إقدام على هذا المنهى عنه لما فيه من ترك
 الإيهام فيما أبهم الله تعالى ، وإليه أشار ابن عباس رضي الله عنهما قال : أبهموا ما أبهم
 الله واتبعوا ما بين . وقال عمر رضي الله عنه : أم المرأة مبهمة فأبهموها . وإنما أراد
 قوله : « وأمهات نسايتكم » فإن حرمتها مطلقة وحرمة الربيبة مقيدة بقوله تعالى :
 « من نسايتكم اللاتي دخلتم بهن » وهذا غير مذكور على وجه الشرط بل على وجه
 الزيادة في تعريف النساء فإن النساء المذكورة في قوله « وأمهات نسايتكم » معرف
 بالإضافة إلينا ، وفي قوله تعالى : « من نسايتكم اللاتي دخلتم بهن » زيادة تعريف
 أيضاً ، بمنزلة قول الرجل عبد امرأتى وعبد امرأتى البيضاء فلا يكون ذلك في معنى
 الشرط حتى يكون دليلاً على نفى الحكم قبل وجوده كما توهمه الخصم . وكذلك
 في كفارة القتل ذكر صفة الإيمان في الرقبة لتعريف الرقبة المشروعة كفارة لا على
 وجه الشرط . وإنما لا يجزئ الكافر لأنها غير مشروعة لالانعدام شرط الجواز
 فيما هو مشروع كما لا تجزئ إراقة الدم وتحرير نصف الرقبة ؛ لأن الكفارة ما عرفت
 إلا شرعاً فما ليس بمشروع لا يحصل به التكفير ، وفي الموضع الذي هو مشروع
 يحصل به التكفير ، ولا شك أن انعدام كونه مشروعاً في موضع لا يوجب نفى كونه
 مشروعاً في موضع آخر ، ولو كان موجباً لذلك لم يجز العمل به مع النص المطلق الذي
 هو دليل كونه مشروعاً . وبهذا تبين أن فيما ذهب إليه قولاً بنناقض الأدلة الشرعية
 أو ترك العمل ببعضها . ثم للمطلق حكم وهو الإطلاق ، فإن للإطلاق معنى معلوماً
 وله حكم معلوم وللمقيد كذلك ، فكما لا يجوز حمل المقيد على المطلق لإثبات حكم
 الإطلاق فيه لا يجوز حمل المطلق على المقيد لإثبات حكم التقييد فيه ، ولئن سلمنا

(١) وفي العثمانية وتعرف .

أن القيد المذكور بمنزلة الشرط وأنه يوجب نفى الحكم قبله فيه فلا يوجب ذلك في غيره ما لم تثبت المائلة [بينهما ولا مائلة]^(١) في المعنى بين أم المرأة وابنتها ؛ لأن أم المرأة تبرز إلى زوج ابنتها قبل الزفاف عادة ، والريبة^(٢) تمنع من ذلك بعد الزفاف فضلاً عما قبله . وكذلك لا مائلة بين سبب كفارة القتل وبين سائر أسباب الكفارة فإن القتل بغير حق لا يكون في معنى الجناية كالظهار أو اليمين ، ولا مائلة في الحكم أيضاً ؛ فالرقبة عين في كفارة القتل ولا مدخل للإطعام فيها ، والصوم مقدر بشهرين متتابعين ، وفي الظهار للإطعام مدخل عند المجز عن الصوم ، وفي اليمين يتخير بين ثلاثة أشياء ويكفي إطعام عشرة مساكين ، وعند المجز يتأدى بصوم ثلاثة أيام ، فمع انعدام المائلة في السبب والحكم كيف يجعل ما يدل على نفى الحكم في كفارة القتل دليلاً على النفي في كفارة اليمين والظهار ، وإذا كان هو لا يعتبر الصوم في كفارة اليمين بالصوم في سائر الكفارات في صفة التابع لانعدام المائلة فكيف يستقيم منه اعتبار الرقبة في كفارة اليمين بالرقبة في كفارة القتل ؟ وما ذكره من العذر باطل ؛ فالمطلق في كفارة إنما يحمل على القيد في الكفارة أيضاً وليس في صوم الكفارة مقيد بالتفرق ؛ فإن صوم المتعة ليس بكفارة بل هو نسك بمنزلة إراقة الدم الذي كان الصوم خلفاً عنه ، ثم هو غير مقيد بالتفرق فإنه وإن فرقه قبل الرجوع لا يجوز ولكنه مضاف إلى وقت بحرف إذا ، كما قال تعالى : « وسبعة إذا رجعت » والمضاف إلى وقت لا يجوز قبل ذلك الوقت كصوم رمضان قبل شهود الشهر وصلاة الظهر قبل زوال الشمس . وعندنا شرط التابع فيه ليس بحمل المطلق على القيد بل بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وقراءته لا تكون دون خبر يرويه ، وقد كان مشهور إلى عهد أبي حنيفة رحمه الله ، وبالحبر المشهور تثبت الزيادة على النص على ما نبينه .

فإن قيل : لماذا لم يجعلوا قراءته كنص آخر ثم علمتم بهما جميعاً كما فعلتم في صدقة الفطر حيث أوجبتم الصدقة عن العبد الكافر بالنص المطلق ، وعن العبد المسلم بالنص المقيد ؟ قلنا : لأن الحكم هنا واحد وهو تأدي الكفارة بالصوم فبعدما صار مقيداً

(١) زيادة من الهندية .

(٢) وفي العناية والهندية : والابنة .

بنص لا يبق ذلك الحكم بعينه مطلقاً . فأما في صدقة الفطر النصان في بيان السبب دون الحكم وأحد السببين لا يبق السبب الآخر فيجوز أن يكون ملك العبد المطلق سبباً لوجوب صدقة الفطر بأحد النصين وملك العبد المسلم سبباً بالنص الآخر . وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض باعتبار النص المطلق وهو قوله عليه السلام : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً » وبالتراب باعتبار النص المقيد وهو قوله عليه السلام « الترابُ طهورُ المسلم » لأن المحل مختلف وإن كان الحكم واحداً فيستقيم إثبات المحلية باعتبار كل نص في شيء آخر ، فأما التيمم إلى المرافق فلم نشترطه بحمل المطلق على المقيد ؛ إذ لو جاز ذلك لكان الأولى إثبات التيمم في الرأس والرجل اعتباراً بالوضوء ، وإنما عرفنا ذلك بنص فيه وهو حديث الأسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التيمم ضربتين ضربة للوجه وضربة للذراعين ^(١) إلى المرفقين » وهو مشهور يثبت بمثله التقيد ، فإذا صار مقيداً لا يبق ذلك الحكم بعينه مطلقاً . فأما صفة الساعة في الزكاة فهو ثابت بالنص المقيد وإنما لا نوجب الزكاة في غير الساعة لنص موجب للنفي وهو قوله عليه السلام « لا زكاة في العوامل » لا باعتبار حمل المطلق على المقيد . واشتراط العدالة في الشهادات باعتبار وجوب التوقف [وهو قوله تعالى : « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » أي توففوا ^(٢)] في خبر الفاسق بالنص ، وباعتبار قوله تعالى : « ممن رضوا من الشهداء » والفاسق لا يكون مرضياً ، لا بحمل المطلق على المقيد . واشتراط التبليغ في الهدايا باعتبار النص الوارد فيه وهو أن الله تعالى بعد ذكر الهدايا قال : « ثم تحيها إلى البيت العتيق » أو بمقتضى اسم الهدى فإنه اسم لا يهدى إلى موضع . وبمجرد اسم الكفارة لا تثبت المائلة بين واجبات متفاوتة في أنفسها ليتعرف ^(٣) حكم بعضها من بعض ، كما لا تثبت المائلة بين الصلوات في مقدار الركعات والشرائط نحو الخطبة والجماعة في صلاة الجمعة حتى يعتبر بعضها ببعض وإن جمعها اسم الصلاة . وصار حاصل الكلام أن النفي ضد الإثبات ؛ فالنص الموجب لإثبات حكم لا يوجب ضد ذلك الحكم بعبارة

(١) وفي العثمانية : للدين .

(٢) ما بين المربعين زياده من الهندية .

(٣) وفي العثمانية : ليعرف .

ولا بإشارته ولا بدلالته ولا بمقتضاه ؛ لأنه ليس من جملة مالا يستغنى عنه حتى يكون مقتضيا إياه ، فإثبات النفي به بعد هذا لا يكون إلا إثبات الحكم بلا دليل والاحتجاج بلا حجة وذلك باطل على ما ثبتته^(١) في بابه إن شاء الله تعالى . ونحن إذا قلنا يثبت بالمطلق حكم الإطلاق وبالمقيد حكم التقييد فقد عملنا بكل دليل بحسب الإمكان ، والتفاوت بين العمل بالدليل وبين العمل بلا دليل لا يخفى على كل متأمل .

ومن هذا الجنس ما قاله الشافعي رحمه الله : إن الأمر بالشئ يقتضي النهي عن ضده ، والنهي عن الشئ يكون أمراً بضده ، وقد بينا فساد هذا الكلام فيما سبق .
ومن هذه الجملة قول بعض العلماء : إن العام يختص بسببه ، وعندنا هذا على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون السبب منقولاً مع الحكم نحو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سها فسجد ، وأن ماعزاً زنى فرجم ، ونحو قوله تعالى : « إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » وهذا يوجب تخصيص الحكم بالسبب المنقول لأنه لما نقل معه فذلك تنصيب على أنه بمنزلة العلة للحكم المنصوص ، وكما لا يثبت الحكم بدون علة لا يبقى بدون العلة مضافاً إليها بل البقاء بدونها يكون مضافاً إلى علة أخرى .

والثاني : أن لا يكون السبب منقولاً ولكن المذكور مما لا يستقل بنفسه ولا يكون مفهوماً بدون السبب المعلوم به ، فهذا يتقيد به أيضاً نحو قول الرجل أليس لي عندك كذا^(٢) فيقول بلى ، أو يقول أكان من الأمر كذا فيقول نعم أو أجل . فهذه الألفاظ لا تستقل بنفسها مفهومة المعنى فتتقيد بالسؤال المذكور الذي كان سبباً لهذا الجواب حتى جعل إقراراً بذلك ، وباعتبار أصل اللغة بلى موضوع للجواب عن صيغة نفي فيه معنى الاستفهام ، كما قال تعالى : « أأستبرأ بكم ؟ قالوا : بلى » ونعم جواب لما هو محض الاستفهام ، قال تعالى : « فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ قالوا : نعم » وأجل تصلح لهما . وقد تستعمل بلى ونعم في جواب ما ليس باستفهام على أن يقدر فيه معنى الاستفهام ، أو يكون مستعاراً عنه . هذا مذهب أهل اللغة .

(١) وفي العمالية والهندية : ما نيينه .

(٢) وفي هامش الأحمدية : نحو قولك لرجل أليس لي عليك كذا ، و في الأحمدية نحو قول لرجل أليس لك عندي كذا ، وما أئبتناه فهو من الهندية .

فأما محمد رحمه الله فقد ذكر في كتاب الإقرار مسائل بناها على هذه السمات من غير استفهام في السؤال أو احتمال استفهام وجعلها إقراراً صحيحاً بطريق الجواب ، وكأنه ترك اعتبار حقيقة اللغة فيها لعرف الاستعمال .

والثالث : أن يكون مستقلاً بنفسه مفهوم المعنى ولكنه خرج جواباً للسؤال وهو غير زائد على مقدار الجواب ، فهذا ^(١) يتقيد بما سبق ويصير ما ذكر في السؤال كالعماد في الجواب لأنه بناء عليه . وبيان هذا فيما إذا قال لغيره تعال فقد معي فقال إن تغديت فمبدي حر ، فهذا يختص بذلك الغداء ، ولو قالت له امرأته إنك تغتسل في هذه الدار الليلة من جنابة فقال إن اغتسلت فمبدي حر فإنه يختص بذلك الاغتسال المذكور في السؤال .

والرابع : أن يكون مستقلاً بنفسه زائداً على ما يتم به الجواب بأن يقول : إن تغديت اليوم أو إن اغتسلت الليلة ، فوضع الخلاف هذا الفصل . فمعدنا لا يختص مثل هذا العام بسببه ، لأن في تخصيصه به إلغاء الزيادة ^(٢) وفي جملة نصا مبتدأ اعتبار الزيادة التي تكلم بها ، وإلغاء الحال والعمل بالكلام لا بالحال ؛ فإعمال كلامه مع إلغاء الحال أولى من إلغاء بعض كلامه ، وفيما لا يستقل بنفسه قيدناه بالسبب باعتبار أن الكل صار بمنزلة المذكور وبمنزلة كلام واحد فلا يجوز إعمال بعضه دون البعض ، ففي هذا الموضع لأن لا يجوز إعمال بعض كلامه وإلغاء البعض كان أولى إلا أن يقول نويت الجواب فحينئذ يدين فيما بينه وبين الله تعالى وتعمل تلك الزيادة للتوكيد . وعلى قول بعض العلماء هذا يحمل على الجواب أيضاً باعتبار الحال فيكون ذلك عملاً بالسكوت وتركاً للعمل بالدليل ؛ لأن الحال مسكوت عنه والاستدلال بالسكوت يكون استدلالاً بلا دليل ، فكيف يجوز باعتباره ترك العمل بالدليل وهو المنصوص ؟ والدليل على صحة ما قلنا أن بين أهل التفسير اتفاقاً أن نزول آية الظهار كان بسبب خولة ثم لم يختص الحكم بها ، ونزول آية القذف كان بسبب قصة عائشة رضي الله عنها ثم لم يختص بها ، ونزول آية اللعان كان بسبب ما قال سعد بن عبادة ثم لم يختص به ، ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة

(١) وفي النسخة والهدية : وهذا .

(٢) في الهندية : الزائدة .

فوجدتم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : « من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » فقد كان سبب هذا النص إسلامهم إلى أجل مجهول ثم لم يختص هذا النص بذلك السبب . وأمثلة هذا كثير ، فعرفنا أن العام لا يختص بسببه . ومن هذه الجملة تخصيص العام بغرض التكلم ؛ فإن من الناس من يقول يختص الكلام بما يعلم من غرض التكلم لأنه يظهر بكلامه غرضه فيجب بناء كلامه في العموم والخصوص والحقيقة والمجاز على ما يعلم من غرضه ويجعل ذلك الغرض كالذكر . وعلى هذا قالوا : الكلام المذكور للمدح والذم والثناء والاستثناء لا يكون له عموم ؛ لأننا نعلم أنه لم يكن غرض التكلم به العموم . وعندنا هذا فاسد لأنه ترك موجب الصيغة بمجرد التشبه وعمل بالمسكوت ؛ فإن الغرض مسكوت عنه فكيف يجوز العمل بالمسكوت وترك العمل بالنصوص باعتباره ؟ ولكن العام يعرف بصيغته فإذا وجدت تلك الصيغة وأمكن العمل بتحقيقها يجب العمل ، والإمكان قائم مع استعمال الصيغة للمدح والذم [فإن المدح العام والثناء العام من عادة أهل اللسان ، وكذلك الاستثناء والذم ^(١)] واعتبار الغرض اعتبار نوع احتمال ولأجله لا يجوز ترك العمل بحقيقة الكلام .

ومن ذلك ما قاله بعض الأحداث من الفقهاء : إن القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم ، ويبان هذا في قوله تعالى : « فلا رَفَثَ ولا فسوق ولا جدال في الحج » فإن هذه جملة قرن بعضها ببعض بحرف النظم وهو الواو وقالوا يستوى حكمها في الحج . وقال بعض أصحابنا في قوله تعالى : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » إن ذلك يوجب سقوط الزكاة عن الصبي ؛ لأن القرآن في النظم دليل المساواة في الحكم فلا تجب الزكاة على من لا تجب عليه الصلاة . وعندنا هذا فاسد وهو من جنس العمل بالمسكوت وترك العمل بالدليل لأجله ؛ فإن كلا ^(٢) من الجمل معلوم بنفسه وليس في واو النظم دليل المشاركة بينهما في الحكم إنما ذلك في واو العطف ، وفرق ما بينهما أن واو النظم تدخل بين جملتين كل واحدة منهما تامة بنفسها مستغنية ^(٣) عن خبر الآخر كقول الرجل جاءني زيد وتكلم عمرو فذكر الواو بينهما لحسن النظم به

(١) ما بين المرحمين زيادة من العمانية .

(٢) وفي الثمانية والهندية : فإن كل واحد .

(٣) وفي الثمانية والهندية : قام بنفسه مستغن .

لا للمطف . وبيان هذا في قوله تعالى : « لنبين لكم وثيقاً في الأرحام مانشأ » وقال تعالى : « فإن يشأ الله يختم على قلبك ، ويمحج الله الباطل » وأما واو المطف فإنه يدخل بين جملتين أحدهما ناقص والآخر تام بأن لا يكون خبر الناقص مذكوراً فلا يكون مفيداً بنفسه ، ولا بد من جعل الخبر المذكور للأول خبراً للثانية حتى يصير مفيداً ، كقول الرجل جاءني زيد وعمرو ، فهذا الواو للمطف ؛ لأنه لم يذكر لعمرو خبراً ولا يمكن جعل [هذا^(١)] الخبر الأول خبراً له إلا بأن يجعل الواو للمطف حتى يصير ذلك الخبر كالعماد لأن موجب المطف الاشتراك بين المطفوف والمطفوف عليه في الخبر ، فمن قال بالقول الأول فقد ذهب إلى التسوية بين واو المطف وواو النظم باعتبار أن الواو في أصل اللغة للمطف وموجب المطف الاشتراك ومطلق الاشتراك يقتضي التسوية ، فذلك دليل على أن القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم . ثم الأصل أنا نفهم من خطاب صاحب الشرع ما يتفاهم من المخاطبات بيننا ، ومن يقول امرأته طالق وعبدته حر إن دخل الدار فإنه يقصد الاشتراك بين المذكورين في التعليق بالشرط وذلك يفهم من كلامه حتى يحمل الكل متعلقاً بالشرط وإن كان كل واحد من الكلامين تاماً لكونه مبتدأ وخبراً مفهوماً للمعنى بنفسه ، فعليه يحمل أيضاً مطلق كلام صاحب الشرع . ولكننا نقول : المشاركة في الخبر عند واو المطف لحاجة الجملة الناقصة إلى الخبر لا لعين الواو ، وهذه الحاجة تنعدم في واو النظم ؛ لأن كل واحد من الكلامين تام بما ذكر له من الخبر فكان^(٢) هذا الواو ساكتاً عما يوجب المشاركة فإثبات المشاركة به يكون استدلالاً بالسكوت ؛ يوضحه أنه لو كانت المشاركة تثبت باعتبار هذا الواو لتثبت في خبر كل جملة إذ ليس خبر إحدى الجملتين بذلك بأولى من الآخر ، وهذا خلاف ما عليه إجماع أهل اللسان ؛ فأما إذا قال امرأته طالق وعبدته حر إن دخل الدار فكل واحد منهما تام في نفسه إيقاعاً لاتمليقاً بالشرط ، والتمليق تصرف سوى الإيقاع ؛ ففياً يرجع إلى التمليق إحدى الجملتين ناقصة فثبتنا المشاركة بينهما في حكم التمليق بواو المطف حتى إذا لم يذكر الشرط وكان كلامه إيقاعاً لم تثبت المشاركة بينهما في الخبر وجعل واو النظم

(١) زيادة من الهندية .

(٢) وفي الهندية : وكان .

لتحسين الكلام به فإنه مستعمل كما بينا ؛ ولهذا لو قال : لفلان على مائة دينار ولفلان ألف درهم إلا عشرة يجعل الاستثناء من آخر المألين ذكرنا لأن^(١) بالاستثناء لا يخرج الكلام من أن يكون إقرارا وباعتبار الإقرار كل واحد من الجملتين تامة فيكون الواو للنظم وينصرف الاستثناء إلى ما يليه خاصة . وعلى هذا قلنا في قوله تعالى : « وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا » إن هذا الواو للنظم حتى ينصرف الاستثناء إلى سمة الفسق دون ما تقدمه . والشافعي يجعل هذا الواو للعطف والواو النفي في قوله : « ولا تقبلوا لهم » للنظم حتى يكون الاستثناء منصرفاً إليهما دون الجلد فلا يسقط الجلد بالتوبة . والصحيح ما قلنا . فإن من حيث الصيغة معنى العطف يتحقق في قوله تعالى : « ولا تقبلوا » ولا يتحقق في قوله تعالى : « وأولئك هم الفاسقون » لأن قول القائل اجلس ولا تتكلم يكون عطفاً صحيحاً فكذلك قوله تعالى : « فاجلدوا » . « ولا تقبلوا » لأن كل واحد منهما خطاب للأئمة ، فأما قوله تعالى : « وأولئك هم الفاسقون » ليس بخطاب للأئمة ولكن إخبار عن وصف القاذفين فلا يصلح معطوفاً على ما هو خطاب فجعلناه للنظم ؛ وكذلك من حيث المعنى قوله تعالى : « ولا تقبلوا » صالح لأن يكون متمماً للحد معطوفاً على الجلد ، فإن إهدار قوله في الشهادات شرعاً مؤلم كالجلد وهذا الألم عند العقلاء يزداد على ألم الجلد فيصلح متمماً للحد زاجراً عن سببه ولهذا خوطب به الأئمة فإن إقامة الحد إليهم ؛ فأما قوله تعالى : « وأولئك هم الفاسقون » فمنه العاصون وذلك بيان لجريمة القاذف فلا يصلح جزاء على القذف حتى يكون متمماً للحد ، بل المقصود به إزالة إشكال كان يقع عسى وهو أن القذف خبر متميل ، وربما يكون حسبة إذا كان الراي صادقاً وله أربعة من الشهود والزاني مصر فكان يقع الإشكال أنه لما^(٢) كان سبياً لوجوب عقوبة تندري بالسبها فأزال الله هذا الإشكال بقوله : « وأولئك هم الفاسقون » أي العاصون بهتك ستر العفة من غير فائدة حين عجزوا عن إقامة أربعة من الشهداء ، وإليه أشار في قوله تعالى : « فإن لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون » ويتبين بهذا التحقيق أن العمل بالنص كما يوجبه فيما قلنا فإننا جعلنا العجز عن إقامة أربعة من الشهداء

(١) وفي الهندية : إلا أن .

(٢) كذا في الأصل وفي الهندية : لماذا ، وفي العثمانية : لما زنى ، ولا يفهم اللفظ .

مضموناً إلى القذف ليتحقق بهما السبب الموجب للعقوبة كما هو موجب حرف ثم
قائه للتعقيب مع التراخي ، وجعلنا الواو في قوله تعالى : « ولا تقبلوا » للعطف فكان
رد الشهادة متمماً للحد كما هو موجب واو العطف ، وجعلنا الواو في قوله تعالى :
« وأولئك » للنظم كما هو مقتضى صيغة الكلام . والشافعي ترك العمل بحرف ثم
وجعل نفس القذف موجباً للحد ، وجعل الواو في قوله تعالى : « ولا تقبلوا » للنظم ،
وفي قوله : « وأولئك » للعطف وكل ذلك مخالف لمقتضى صيغة الكلام ، فكان
الصحيح ما قلناه .

ومن هذه الجملة حكم الجمع المضاف إلى جماعة نحو قوله تعالى : « خذ من أموالهم
صدقة » وقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فإن من الناس من يقول حكمة
حقيقة الجماعة في حق كل واحد ممن أضيف إليهم وزعموا أن حقيقة الكلام هذا
فإن المضاف إلى جماعة يكون مضافاً إلى كل واحد منهم ، وإذا كانت الصيغة التي بها
حصلت الإضافة صيغة الجماعة وبها ثبت الحكم في كل واحد منهم ما هو مقتضى هذه
الصيغة قولاً بحقيقة الكلام ، ألا ترى أن الإضافة لو حصلت بصيغة الفرد تثبت
في كل واحد منهم الحكم الذي هو موجب تلك الصيغة . وعندنا هذا فاسد وهو من
جنس القول بالمسكوت ، ولكن مقتضى هذه الصيغة مقابلة الآحاد بالآحاد على ما قال
في الجامع : إذا قال لامرأتين له إذا ولدتما ولدين فأنما طالقان فولدت كل واحدة
منهما ولداً طلقنا ، وكذلك إذا قال إذا حضتتا حيضتين أو قال إذا دخلتا هاتين الدارين
فدخلت كل واحدة منهما داراً فهما طالقان ولا يشترط دخول كل واحدة منهما
في الدارين جميعاً ، وما قلناه هو المعلوم من مخاطبات الناس ؛ فإن الرجل يقول لبس
القوم ثيابهم وحققوا رءوسهم وركبوا دوابهم ، وإنما يفهم من ذلك أن كل واحد
منهم لبس ثوبه وركب دابته وحلق رأسه ، والدليل عليه قول الشاعر :

وإنا نرى أقدامنا في نعالهم وآبنا بين اللحى والحواجب

والمراد ما قلناه وكتاب الله يشهد به ، قال تعالى : « جعلوا أصابعهم في آذانهم
واستغشوا ثيابهم » والمراد أن كل واحد منهم جعل أصبعه في أذنه لا في آذان
الجماعة واستغشى ثوبه ، وقال تعالى : « فقد صغت قلوبكما » والمراد في حق كل

واحدة منهما قلبها ، وقال تعالى : « فاقطعوا أيديهما » والمراد قطع يد واحدة من كل واحد منهما لا قطع جميع ما يسمى يداً من كل واحد منهما لاتفاقنا على أن بالسرقه الواحدة لا تقطع إلا يد واحدة من السارق ، وقد بينا أن مطلق الكلام يحول على ما يتفاهمه الناس في مخاطباتهم فهو اعتبار الصيغة بدون الإضافة ، والمنصوص عليه الصيغة مع الإضافة إلى الجماعة ومع الإضافة إلى الجماعة موجب الصيغة حقيقة ليس ما ادعوا بل موجب ما قلنا ؛ لأن ما ادعوا يثبت بدون الإضافة إلى الجماعة [وما قلنا لا يثبت بدون الإضافة إلى الجماعة ^(١)] فعرفنا أن حقيقة العمل بالمنصوص فيما قلنا ، وفيما قالوا ترك العمل بالدليل المنصوص وعمل بالسكوت فيكون قاسداً .

هذا بيان الطريق فيما هو قاسد من وجوه العمل بالنصوص كما ذهب إليه بعض الناس ، وقد بينا الطريق الصحيح من ذلك في أول الباب ، فمن فهم الطريقين يتيسر عليه تمييز الصحيح من الاستدلال بجميع النصوص والقاسد . وإن خفى عليه شيء فهو يخرج بالتأمل ^(٢) على ما بينا من كل طريق ، والله أعلم .

باب بيان الحجة ^(٣) الشرعية وأحكامها

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الحجة لغة اسم من قول القائل : حجج ، أى غلب ، ومنه يقال : لج فحج ، وبقول الرجل : حاججته فحججته ، أى ألزمته بالحجة فصار مغلوباً ، ثم سميت الحجة في الشريعة ؛ لأنه يلزمنا حق الله تعالى بها على وجه ينقطع بها العذر ، ويجوز أن يكون مأخوذاً من معنى الرجوع إليه ، كما قال القائل :

* يحجون بيت الزَّبرقان المزعفرا *

أى يرجعون إليه ، ومنه : حج البيت ، فإن الناس يرجعون إليه معظمين له ، قال تعالى : « وإذ جعلنا البيت مثابةً للناس وأمناً » والثابة المرجع فسميت الحجة لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً ، ويستوى إن كانت موجبة

(١) ما بين المربعين زيادة من العثمانيه .

(٢) وفي الهنديه : فهو يخرج للتأمل . وفي العثمانيه يخرج للتأمل

(٣) وفي الهنديه : الحجج الشرعيه .

للعلم قطعاً أو كانت موجبة للعمل دون العلم قطعاً ؛ لأن الرجوع إليها بالعمل بها واجب شرعاً في الوجهين على ما نبينه في باب خبر الواحد والقياس إن شاء الله تعالى .
والبينة كالحجة فإنها مشتقة من البيان وهو أن يظهر للقلب وجه الإلزام بها سواء كان ظهوراً موجباً للعلم أو دون ذلك لأن العمل يجب في الوجهين ، ومنه قوله تعالى :
« فيه آيات بينات » : أى علامات ظاهرات ^(١) . والبرهان كذلك فإنه مستعمل استعمال الحجة في لسان الفقهاء . وأما الآية فمعناها لغة : العلامة ، قال الله تعالى :
« فيه آيات بينات » وقال القائل :

* وغير آياتها العصر *

ومطلقها في الشريعة ينصرف إلى ما يوجب العلم قطعاً ، ولهذا سميت معجزات الرسل آيات ، قال الله تعالى : « ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات » وقال تعالى :
« فاذهباً بآياتنا » .

فإن قيل : من الناس من جحد رسالة الرسل بعد رؤية المعجزات والوقوف عليها ولو كانت موجبة للعلم قطعاً لما أنكرها أحد بعد المعاينة ؟ قلنا : هذه الآيات لا توجب العلم خبراً فإنها لو أوجبت ذلك انعدم الثواب والعقاب بها أصلاً وإنما توجب العلم باعتبار التأمل فيها عن إنصاف لا عن تعنت ، ومع هذا التأمل يثبت العلم بها قطعاً وإنما جحدها من جحدها للإعراض عن هذا التأمل كما ذكر الله تعالى في قوله :
« وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه » وفي قوله : « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه » وقد كان فيهم من جحد تعنتاً بعد ما علم يقيناً كما قال تعالى : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً » وأما الدليل فهو فصيل من فاعل الدلالة ، بمنزلة عليم من عالم ، ومنه قولهم : يادليل التحيرين ، أى هاديتهم إلى ما يزيل الحيرة عنهم ، ومنه سمى دليل القافلة ، أى هاديتهم إلى الطريق فسمى باسم فعله ، وفي الشريعة هو اسم لحجة منطق يظهر به ما كان خفياً فإن ما قدمناه يكون موجباً تارة ومظهراً تارة ، والدليل خاص لما هو مظهر .

فإن قيل : أليس أن الدخان دليل على النار والبناء دليل على الباني ولا نطق

(١) وفي الثمانية والهندية : ظاهرة .

هناك ؟ قلنا : إنما يطلق الاسم على ذلك مجازاً بمحصل معنى الظهور عنده ، كما قال تعالى : « قَالَتَا أَتَيْنَا نِنَائِينَ » وقال تعالى : « فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه » وقال القائل : وعظمتك أحداث صمت ، وكل ذلك مجاز . ثم الدليل مجازاً كان أو حقيقة يكون مظهراً ظهورياً موجياً للعلم به أو دون ذلك . والشاهد كالل دليل سواء كان مظهراً على وجه يثبت العلم به أو لا يثبت به علم اليقين بمنزلة الشهادات على الحقوق في مجالس الحكم .

قال رضى الله عنه : ثم اعلم بأن الأصول في الحجج الشرعية ثلاثة : الكتاب والسنة ، والإجماع ، والأصل الرابع وهو القياس هو المعنى المستنبط من هذه الأصول الثلاثة . وهي تنقسم قسمين : قسم موجب للعلم قطعاً ، ومجوز غير موجب للعلم ، وإنما سميناه مجزاً لأنه يجب العمل به والأصل أن العمل بغير علم لا يجوز ، قال تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » فسميناه مجزاً باعتبار أنه يجب العمل به وإن لم يكن موجباً للعلم قطعاً . فأما الموجب للعلم من الحجج الشرعية أنواع أربعة : كتاب الله ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المسموع منه والمنقول عنه بالتواتر ، والإجماع . والأصل في كل ذلك لنا السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه هو الذى أسمعنا ما أوحى إليه من القرآن بقراءته عايناً ، والمنقول عنه بطريق متواتر بمنزلة المسموع عنه في وقوع العلم به على ما نبينه ، وكذلك الإجماع فإن إجماع هذه الأمة إنما كانت حجة موجبة للعلم بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لا يجمع أمته على الضلالة ، والسماع منه موجب للعلم لقيام الدلالة على أن الرسول عليه السلام يكون معصوماً عن الكذب والقول بالباطل . فهذا بيان قولنا إن الأصل في ذلك كله السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فصل في بيان الكتاب وكونه حجة

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الكتاب هو القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في دفات المصاحف ، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً ؛ لأن ما دون التواتر لا يبلغ درجة العيان ولا يثبت بمثله القرآن مطلقاً ؛ ولهذا قالت الأمة لو صلى بكلمات تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته ؛ لأنه لم يوجد

فيه النقل المتواتر ، وباب القرآن باب يقين وإحاطة فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرآنًا ، وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة خبر فيكون مفسداً للصلاة .

فإن قيل : بكونه معجزاً يثبت أنه قرآن بدون النقل المتواتر . قلنا : لا خلاف أن ما دون الآية غير معجز ، وكذلك الآية القصيرة ، ولهذا لم يجوز أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الصلاة إلا بقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة لأن المعجز السورة وأقصر السور ثلاث آيات يعنى السكوتر . وأبو حنيفة رحمه الله قال : الواجب بالنص قراءة ما تيسر من القرآن وبالآية القصيرة يحصل ذلك فيتأدى فرض القراءة وإن كان يكره الاكتفاء بذلك ، وجاء فيما ذكرنا أن ما دون الآية والآية القصيرة ليس بمعجز وهو قرآن يثبت به العلم قطعاً ، فظهر أن الطريق فيه النقل المتواتر مع أن كونه معجزاً دليل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يخبر به وليس بدليل في نفسه على أنه كلام الله لجواز أن يقدر الله تعالى رسوله على كلام يعجز البشر عن مثله ، كما أقدر عيسى على إحياء الموتى ، وعلى أن يخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله . فعرفنا أن الطريق فيه النقل المتواتر . وإنما اعتبرنا الإثبات في دفات المصاحف لأن الصحابة رضي الله عنهم إنما أثبتوا القرآن في دفات المصاحف لتحقيق النقل المتواتر فيه ، ولهذا أمروا بتجريد القرآن في المصاحف وكرهوا التماشير وأثبتوا في المصاحف ما اتفقوا عليه ثم نقل إلينا نقلاً متواتراً فثبت به العلم قطعاً ، ولما ثبت بهذا الطريق أنه كلام الله تعالى ثبت أنه حجة موجبة للعلم قطعاً^(١) لعلمنا يقيناً أن كلام الله لا يكون إلا حقاً .

فإن قيل : فالتسمية نقلت إلينا مكتوبة في المصاحف^(٢) بقلم الوحي لبدا الفاتحة ومبدأ كل سورة سوى سورة براءة ، ثم لم نجعلوها آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة مع النقل المتواتر من الوجه الذي قررتم ؟ قلنا : قد ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله أن الصحيح من المذهب عندنا أن التسمية آية منزلة من القرآن لا من أول السورة ولا من آخرها ولهذا كتبت للفصل بين السور في المصحف بخط علي حدة لتكون

(١) لاحظ (قطعاً) ساقط من عثمانية وهندية .

(٢) في عثمانية وهندية : في المصحف .

الكتابة بقلم الوحي دليلاً على أنها منزلة للفصل ، والكتابة بخط على حدة دليلاً على أنها ليست من أول السورة ، وظاهر ما ذكر في الكتاب علماؤنا يشهد به فإنهم قالوا ثم يفتح القراءة ويخفى بسم الله الرحمن الرحيم فقد قطعوا التسمية عن التعمود وأدخلوها في القراءة ، ولكن قالوا لا يجهر بها لأنه ليس من ضرورة كونها آية من القرآن الجهر بها بمنزلة الفاتحة في الآخرين ؛ وإنما قالوا يخفى بها ليعلم أنها ليست بآية من أول الفاتحة فإن المتعين في حق الإمام الجهر بالفاتحة والسورة في الأولين ، وعلى هذا نقول يكره للجنب والحائض قراءة التسمية على قصد قراءة القرآن ؛ لأن من ضرورة كونها آية من القرآن حرمة القراءة على الجنب والحائض ، ولكن لا يتأدى بها فرض القراءة في الركعة عند أبي حنيفة رحمه الله لاشتباه الآثار واختلاف العلماء وأدنى درجات الاختلاف المعتبر إرث الشبهة به ، وما كان فرضاً مقطوعاً به لا يتأدى بما فيه شبهة ، ولسنا نغني الشبهة في كونها من القرآن بل في كونها آية تامة فإنه لا خلاف في أنها من القرآن في قوله تعالى : « وإنه بسم الله الرحمن الرحيم » .

فإن قيل : فقد أثبت بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، كونه قرآناً في حق العمل به ولم يوجد فيه النقل المتواتر ولم تثبتوا في التسمية مع النقل المتواتر كونها آية من القرآن في حكم العمل وهو وجوب الجهر بها في الصلاة وتأدى القراءة بها . قلنا : نحن ما أثبتنا بقراءة ابن مسعود كون تلك الزيادة قرآناً وإنما جعلنا ذلك بمنزلة خبر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمنا أنه ما قرأ بها إلا سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبره مقبول في وجوب العمل به ، وبمثل هذا الطريق لا يمكن إثبات هذا الحكم في التسمية ؛ لأن برواية الخبر وإن علم صحته لا يثبت حكم جواز الصلاة ؛ ولأنه ليس من ضرورة كونها آية من القرآن وجوب الجهر بها على ما بينا أن الفاتحة لا يجهر بها في الآخرين ، وما كان ثبوته بطريق الافتضاء يتقدر الحكم فيه بقدر الضرورة لأنه لا عموم للمقتضى .

ثم قال كثير من مشايخنا إن إعجاز القرآن في النظم وفي المعنى جميعاً خصوصاً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله حيث قالوا : بالقراءة بالفارسية في الصلاة لا يتأدى فرض القراءة وإن كان مقطوعاً به أنه هو المراد ؛ لأن الفرض قراءة المعجز وذلك في النظم والمعنى جميعاً . قال رضي الله عنه : والذي يتضح لي أنه ليس مرادهم من هذا أن

المعنى بدون النظم غير معجز ، فالأدلة على كون المعنى معجزاً ظاهرة : منها أن المعجز كلام الله [وكلام الله تعالى ^(١)] غير محدث ولا مخلوق والألسنة كلها محدثة العربية والفارسية وغيرهما ، فمن يقول الإعجاز لا يتحقق إلا بالنظم فهو لا يجد بداً من أن يقول بأن المعجز محدث وهذا مما لا يجوز القول به ، والثاني أن النبي عليه السلام بعث إلى الناس كافة [وآية نبوته القرآن الذي هو معجز فلا بد من القول بأنه حجة له على الناس كافة ^(٢)] ومعلوم أن هجز المعجم عن الإتيان بمثل القرآن بلغة العرب لا يكون حجة عليه فإنه يعجز أيضاً عن الإتيان بمثل شعر امرئ القيس وغيره بلغة العرب وإنما يتحقق عجزه عن الإتيان بمثل القرآن بامتته ، فهذا دليل واضح على أن معنى الإعجاز في المعنى تام ؛ ولهذا جوز أبو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية في الصلاة ، ولكنهما قالا في حق من لا يقدر على القراءة بالعربية الجواب هكذا ، وهو دليل على أن المعنى عندهما معجز فإن فرض القراءة ساقط عن من لا يقدر على قراءة المعجز أصلاً ولم يسقط عنه الفرض أصلاً بل يتأدى بالقراءة بالفارسية ؛ فأما إذا كان قادراً على القراءة بالعربية لم يتأد الفرض في حقه بالقراءة بالفارسية عندهما لا لأنه غير معجز ولكن لأن متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف في أداء هذا الركن فرض في حق من يقدر عليه ، وهذه المتابعة في القراءة بالعربية ، إلا أن أبا حنيفة اعتبر هذا في كراهة القراءة بالفارسية فأما في تأدى أصل الركن بقراءة القرآن فإنه اعتبر ما فررياه .

فصل في بيان حد المتواتر من الأخبار وموجبها

المتواتر ما اتصل بنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنقل المتواتر . مأخوذ من قول القائل : تواترت الكتب إذا اتصلت بعضها ببعض في الورد متتابعاً ، وحد ذلك أن ينقله قوم لا يتوهم اجتماعهم ونواحوهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم عن قوم مثلهم هكذا إلى أن يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه ، وذلك نحو نقل أعداد الركعات وأعداد الصلوات

(١) زيادة من الهدية والعمامة .

(٢) زيادة من العمامة .

ومقادير الزكاة والديات وما أشبه ذلك ؛ وهذا لأن الاتصال لا يتحقق إلا بعد انقطاع شبهة الانفصال ، وإذا انقطعت شبهة الانفصال ضاع ذلك السموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الناس على هم شتى ، وذلك يبعثهم على التباين في الأهواء والمرادات ، فلا يردهم عن ذلك إلى شيء واحد إلا جامع أو مانع ، وليس ذلك إلا اتفاق صنعوه ، أو سماع اتبعوه ، فإذا انقطعت تهمة الاختراع لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم تعين جهة السماع ؛ ولهذا كان موجياً علم اليقين عند جمهور الفقهاء .

ومن الناس من يقول الخبر لا يكون حجة أصلاً . ولا يقع العلم به بوجه ، وكيف يقع العلم به والخبرون هم الذين تولوا نقله ؟ وإنما وقوع العلم بما ليس من صنع البشر ويكون خارجاً عن مقدورهم ، فأما ما يكون من صنع البشر ويتحقق منهم الاجتماع على اختراعه قلوا أو كثروا فذلك لا يكون موجياً للعلم أصلاً ، هذا قول فريق ممن ينكر رسالة المرسلين ، وهذا القائل سفيه يزعم أنه لا يعرف نفسه ولا دينه ولا دنياه ولا أمه ولا أباه ، بمنزلة من ينكر العيان من السوفسطائية فلا يكون الكلام معه على سبيل الاحتجاج والاستدلال ، فكيف يكون ذلك وما يثبت بالاستدلال من العلم دون ما ثبت بالخبر المتواتر ؟ فإن هذا يوجب علماً ضرورياً والاستدلال لا يوجب ذلك ، وإنما الكلام معه من حيث التقرير عند العقلاء بما لا يشك هو ولا أحد من الناس في أنه مكابرة وجحد لما يعلم اضطراراً ، بمنزلة الكلام مع من يزعم أنه لا حقيقة للأشياء المحسوسة . فنقول : إذا رجع الإنسان إلى نفسه علم أنه مولود اضطراراً بالخبر ، كما علم أن ولده مولود بالمعينة وعلم أن أبويه كانا من جنسه بالخبر كما علم أن أولاده من جنسه بالعيان ، وعلم أنه كان صغيراً ثم شابا بالخبر ، كما علم ذلك من ولده بالعيان ، وعلم أن السماء والأرض كانتا قبله على هذه الصفة بالخبر ، كما يعلم أنهما على هذه الصفة للحال بالعيان ، وعلم أن آدم أبو البشر على وجه لا يتمكن فيه شبهة ، فمن أنكر شيئاً من هذه الأشياء فهو مكابر جاحد لما هو معلوم ضرورة بمنزلة من أنكر العيان . ولا نقول : إن هذا العلم يحصل بفعل المخبرين بل بما هو من صنع الله تعالى ، وهو أنه خلق الخلق أطواراً ، على طباع مختلفة وهم متباينة يبعثهم على ذلك الاختلاف والتباين ، فالاتفاق بعد ذلك مع الأسباب الموجبة للاختلاف لا يكون إلا بجامع يجمعهم على ذلك كما قررنا ، وفيه حكمة

بالغة وهو بقاء الأحكام^(١) بعد وفاة المرسلين على ما كانت عليه في حياتهم ؛ فإن النبوة ختمت برسولنا صلى الله عليه وسلم وقد كان مبعوثاً إلى الناس كافة وقد أمرنا بالرجوع إليه والتيقن بما يخبر به ، قال تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » وهذا الخطاب يتناول الموجودين في عصره والذين يؤمنون به إلى قيام الساعة ، ومعلوم أن الطريق في الرجوع إليه ليس إلا الرجوع إلى ما نقل عنه بالتواتر ، فهذا يتبين أن هذا كالمسموع منه في حياته ، وقد قامت الدلالة على أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتكلم إلا بالحق خصوصاً فيما يرجع إلى بيان الدين ، فيثبت منه بالسماع علم اليقين .

ومن الناس من يقول إن ما يثبت بالتواتر^(٢) علم طمأنينة القلب لا علم اليقين ، ومعنى هذا أنه يثبت العلم به مع بقاء توهم الغلط أو الكذب ولكن لرجحان جانب الصدق تطمئن القلوب إليه فيكون ذلك علم طمأنينة مثل ما يثبت بالظاهر لا علم اليقين . قالوا لأن التواتر إنما يثبت بمجموع آحاد ، ومعنى احتمال الكذب ثابت في خبر كل واحد من تلك الآحاد فبالاجتماع لا يتعدم هذا الاحتمال ، بنزلة اجتماع السودان على شئ لا يعدم صفة السواد الموجود في كل واحد منهم قبل الاجتماع ، وهذا لأنه كما يتوهم أن يجتمعوا على الصدق فيما ينقلون يتوهم أن يجتمعوا على الكذب إذ الخبر يحتمل كل واحد من الوصفين على السواء ، ألا ترى أن النصارى واليهود اتفقوا على قتل عيسى عليه السلام وصابه ، ونقلوا ذلك فيما بينهم نقلاً متواتراً وقد كانوا أكثر منا عدداً ثم كان ذلك كذباً لا أصل له ، والمجوس اتفقوا على نقل معجزات زرادشت وقد كانوا أكثر منا عدداً ثم كان ذلك كذباً لا أصل له . فمرفنا أن احتمال التواطؤ على الكذب لا ينتفى بالنقل المتواتر ومع بقاءه لا يثبت علم اليقين ، وإنما الثابت به علم طمأنينة بنزلة من يعلم حياة رجل ثم يمر بداره فيسمع النوح ويرى آثار التهيؤ لفصل الميت ودفنه فيخبرونه أنه قد مات وبمزوته وبمزيمهم فيبدل بهذا الحادث العلم الذي كان له^(٣) [حقيقة وبعده مبتأ على وجه طمأنينة القلب مع احتمال أن ذلك

(١) وفي الحديث : أحكام الشرع .

(٢) وفي المسألة : المتواتر .

(٣) زيادة من الهندي .

كله حيلة منهم وتلبيس لغرض كان لأهله في ذلك ، فهذا مثله . وهذا قول رذل أيضاً فإن هذا القائل إنه لا يعلم الرسل عليهم السلام حقيقة ولا يصح إيمانه ما لم يعرف الرسل حقيقة ، فهو بمنزلة من يزعم أنه لا يعرف الصانع حقيقة ، فعرفنا أنه مفسد لدينه باختيار هذا القول ، ثم هو جاحد لما يعلمه كل عاقل ضرورة ؛ فإننا إذا رجعنا إلى موضع المعرفة وهو القلب ووجدنا أن المعرفة بالتواتر من الأخبار تثبت على الوجه الذي يثبت بالعيان لأننا نعلم أن في الدنيا مكة وبغداد بالخبر على وجه ليس فيه احتمال الشك كما نعلم بلدتنا بالعيان ، ونعرف الجهة إلى مكة يقيناً بالخبر كما نعرف الجهة إلى منازلنا يقيناً بالعيان ، ومن أراد الخروج من هذه البلدة إلى بخارى يأخذ في السير إلى ناحية الغرب ، كما أن من أراد أن يخرج إلى كاشغر يأخذ في السير إلى ناحية الشرق ولا يشك في ذلك أحد ولا يخطئه بوجه وإنما عرف ذلك بالخبر فلو لم يكن ذلك موجباً علم اليقين لكان هو مخاطراً بنفسه وماله خصوصاً في زمان الخوف فينبغي أن يكون فعله ذلك خطأ ، وفي اتفاق الناس كلهم على خلافه ما يدفع زعم هذا الزاعم . وما استدلوا به من نقل النصارى واليهود قتل المسيح وصلبه فهو وهم ؛ لأن النقل المتواتر لم يوجد في ذلك فإن النصارى إنما نقلوا ذلك عن أربعة نفر كانوا مع المسيح في بيت ؛ إذ الحواريون كانوا قد اختفوا أو تفرقوا حين هم اليهود بقتلهم وإنما بقي مع المسيح أربعة نفر يوحنا ويوقنا ومتن^(١) ومارقيش ، ويتحقق من هذه الأربعة التواطؤ على ما هو كذب لا أصل له ، وقد بينا أن حد التواتر ما يستوى طرفاه ووسطه ، واليهود إنما نقلوا ذلك عن سبعة نفر كانوا دخلوا البيت الذي كان فيه المسيح وأولئك يتحقق منهم التواطؤ على الكذب ، وقد روى أنهم كانوا لا يعرفون المسيح حقيقة حتى دلم عليه رجل يقال له يهوذا وكان يصحبه قبل ذلك فاجتمع منهم ثلاثين درهماً وقال إذا رأيتموني أقبل رجلاً فاعلموا أنه صاحبكم ، وبمثل هذا لا يحصل ما هو حد التواتر .

فإن قيل : الصلب قد شاهده الجماعة التي لا يتصور منهم التواطؤ على الكذب عادة فيتحقق ما هو حد التواتر في الإخبار بصلبه . قلنا : لا كذلك ؛ فإن فعل الصلب

(١) كذا في الأصول الثلاثة ولعل الصحيح لو قال لوقا ومنى .

إنما تناوشوه عدد قليل من الناس ثم سائر الناس يعتمدون خبرهم أن المصلوب فلان وينظرون إليه من بعد من غير تأمل فيه ففي الطباع ذرة عن التأمل في المصلوب والحلّي تتغير به أيضاً فيتمكن فيه الاشتباه باعتبار هذه الوجوه ، فعرفنا أنه كما لا يتحقق النقل المتواتر في قتله لا يتحقق في صلبه ، والثاني أن النقل المتواتر منهم ^(١) في قتل رجل علموه عيسى وصلبه وهذا النقل موجب علم اليقين فيما نقلوه ولكن لم يكن الرجل عيسى وإنما كان مشبهاً به ، كما قال تعالى : « ولكن شبه لهم » وقد جاء في الخبر أن عيسى عليه السلام قال لمن كان معه : من يريد منكم أن يلتقي الله شبهي عليه فيقتل وله الجنة ؟ فقال رجل : أنا ، فألقى الله تعالى شبه عيسى عليه فقتل ورفع عيسى إلى السماء .

فإن قيل : هذا القول في نهاية من الفساد لأن فيه قولاً بإبطال المعارف أصلاً وبتكذيب العيان ، وإذا جوزتم هذا فما يؤمنكم من مثله فيما ينقل بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السامعين إنما سمعوا ذلك من رجل كان عندهم أنه محمد صلى الله عليه وسلم ولم يكن إياه وإنما ألقى الله شبهه على غيره ، ومع هذا القول لا يتحقق الإيمان بالرسول لمن يعاينهم لجواز أن يكون شبه الرسل ملقى على غيرهم ، كيف والإيمان بالمسيح كان واجباً عليهم في ذلك الوقت فمن ألقى عليه شبه المسيح فقد كان الإيمان به واجباً بزعمهم ، وفي هذا قول بأن الله تعالى أوجب على عباده الكفر بالحجة فأى قول أقبح من هذا ؟ قلنا : الأمر ليس كما توهمتم فإن إلقاء شبه المسيح على غيره غير مستبعد في القدرة ولا في الحكمة بل فيه حكمة بالغة وهو دفع شر الأعداء عن المسيح فقد كانوا عزموا على قتله وفي هذا دفع عنه مكروه القتل بوجه لطيف ، والله لطائف في دفع الأذى عن الرسل عليهم السلام ، والذين قصدوه بالقتل قد علم الله منهم أنهم لا يؤمنون به فألقى شبهه على غيره على سبيل الاستدراج لهم ليزدادوا طغياناً ومرضاً إلى مرضهم ، ومثل ذلك لا يتوهم في حق قوم يأتون الرسل ليؤمنوا به ويتعلموا بوعظه ، فظهر أن الفاسد قول من يقول بأن هذا يؤدي إلى إبطال المعارف والتكذيب بالرسول ، ويرد ظاهر قوله تعالى : « ولكن شبه لهم » وبيان أن هذا غير مستبعد

(١) وفي النهاية : بينهم .

في القدرة غير مشكل^١ فإن إلقاء الشبه دون إيجاد الأصل لا محالة ، وقد ظهر إبليس عليه اللعنة مرة في صورة شيخ من أهل نجد ومرة في صورة سراقه بن مالك وكلم المشركين فيما كانوا هموا به في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه نزل قوله تعالى : « وإذ يكره بك الذين كفروا » الآية ، ورأت عائشة رضي الله عنها دحية الكلبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أخبرته بذلك قال كان معي جبريل عليه السلام ، ورأى ابن عباس رضي الله عنهما جبريل أيضاً في صورة دحية الكلبي ، ورأته الصحابة حين أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورة أعرابي نائر الرأس يسأله معالم الدين ، فعرفنا أن مثل هذا غير مستبعد في زمن الرسل ، وأرى الله تعالى المشركين في أعين المسلمين قليلاً يوم بدر مع كثرة عددهم لأنه لو أراهم كثرتهم وعدتهم لامتنعوا من قتالهم فأراهم بصفة القلة حتى رغبوا في قتالهم وقتلهم كما قال تعالى : « ليقضى الله أمراً كان مفعولاً » فعرفنا أن مثله غير مستبعد .

فأما نقل المجوس ما نقلوه عن زرادشت فذلك كله تخیلات بمنزلة فعل المشعوذين أو لعب النساء والصبيان إلا ما ينقل أنه أدخل قوائم فرس الملك كشتاسب في بطنه ثم أخرجه^(١) وهذا إنما ينقل أنه فعله في مجلس الملك بين يدي خواصه وأولئك يتصور منهم الاجتماع على الكذب فلا يثبت [به^(٢)] النقل المتواتر ، كيف وقد روى أن الملك لما اختبره وعلم خبثه ودهاءه واطأه على أن يؤمن به ويحمل هو أحد أركان دينه دعاء الناس إلى تعظيم الملوك وتحسين أفعالهم ومراعاة حقوقهم في كل حق وباطل ، ويكون هو من ورائه بالسيف يجبر الناس على الدخول في دينه ، وحملهم على هذه المواطأة حاجتهم إلى ذلك ، فإنه لم يكن لذلك الملك بيت قديم في الملك فكان الناس لا يعظمونه ، فاحتالوا بهذه الحيلة ، ثم نقلوا عنه أموراً بعد ذلك بين يدي الملك وخاصته ، وكل ذلك كذب لا أصل له .

فإن قيل : مثل هذه المواطأة لا تنكم عادة فكيف انكم في ذلك الوقت حتى اتفقوا على الإيمان به وكذلك من بعدهم إلى زمان طويل وجعلوا ينقلون ذلك نقلاً

(١) كذا في الأصول الثلاثة والظاهر أنه أخرجه لأن الضمير للقوائم .

(٢) زيادة من الهندية .

متواتراً ؟ قلنا : إنما لا تنسكم المواطأة التي تكون بين جمع عظيم فأما ما يكون بين الملك وخواصه تنسكم ؛ فإنهم ^(١) رصد لحفظ الأسرار وإنما يخصهم الملك بهذا الشرط لأن تدبير الملك لا يتم مستوياً إلا بحفظ الأسرار ، وهذا معروف ^(٢) في عادة أهل كل زمان أن المواطأة التي تكون بين الملك وخواصه لا تظهر للموام ؛ فعرفنا أنه لا يوجد الثقل الموجب لعلم اليقين في شيء من هذه الأخبار . فأما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فقد كانوا من قبائل مختلفة وكانوا عدداً لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الاختراع عادة لكثرتهم ، فعرفنا أن ما نقلوه عنه بمنزلة المسموع منه في كونه موجباً لعلم اليقين ؛ لأنه لما اتفق تهمة احتمال المواطأة تعين جهة السماع .

فإن قيل : مع هذا توهم الاتفاق على الكذب غير منقطع لأنه ليس شرط التواتر اجتماع أهل الدنيا وإذا اجتمع أهل بلدة أو عامتهم على شيء يثبت به التواتر ، كيف وقد نقل الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه وهم كانوا عسكره لا تحقق منهم الاجتماع على صحبته مع تباين أمكنتهم فذلك يوم الاتفاق منهم على نقل ما لا أصل له ؟ قلنا : مثل هذا الاتفاق من الجمع العظيم خلاف المادة وهو نادر غاية وعادة ^(٣) والبناء على ما هو معتاد البشر ، ألا ترى أن المعجزات توجب العلم بالنبوة قطعاً لكونها خارجة عن حد معتاد البشر ، ولو أن واحداً فل في زماننا سمعت السماء وكلمت الملائكة تقطع القول بأنه كاذب لكون ما يخبر به خارجاً عما هو المعتاد ، والتوهم بعد ذلك غير معتبر ؛ ولهذا قلنا لو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته يوم النحر بمكة وآخران أنه أعتق عبده في ذلك اليوم بعينه بكوفة لا تقبل الشهادة ؛ لأن كون الإنسان في يوم واحد بمكة وكوفة مستحيل عادة فيسقط ما وراءه من التوهم ؛ يوضحه أنه لو كان هنا توهم الاتفاق على الكذب لظهر ذلك في عصرهم أو بعد ذلك إذا تطاول الزمان ؛ فقد كانوا ثلاثين ألفاً أو أكثر والمواطأة فيما بين مثل هذا الجمع العظيم لا ينسكم عادة بل يظهر ، كيف وقد اختلط بهم الناقصون وجواسيس الكفرة ، كما قال تعالى : « وفيكم ستماعون لهم » وقد كان في المسلمين أيضاً من تلقى إلى الكفار

(١) وفي الهندية : فإنه رصد .

(٢) وفي الثمالية والهندية : معلوم .

(٣) لفظ (وعادة) سائط من الثمالية والهندية .

بالودة ويظهر لهم سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرب وغيره ، والإنسان يضيق صدره عن سره حتى يفشيه إلى غيره ويستكتمه ، ثم السامع يفشيه إلى غيره حتى يصير ظاهراً عن قريب ، فلو كان هنا توهم المواطأة لظهر ذلك ، فالقول بأنه كان بينهم مواطأة وانكتم أصلاً شبه المحال ، وهو بمنزلة قول من يزعم أن الكفار طرضوا القرآن بمثله ثم انكتم ذلك فإن هذا الكلام بالاتفاق بين المسلمين شبه المحال ؛ لأن النبي عليه السلام تحداهم في محافلهم أن يأتوا بمثل هذا القرآن أو سورة منه فلو قدروا على ذلك لما أعرضوا عنه إلى بذل النفوس والأموال والحرم في غزواته ، ولو عارضوه به لما خفي ذلك ، فقد كان الشركون يومئذ أكثر من المسلمين ، ولو لم يظهر الآن فيما بين المسلمين لظهر في ديار الشرك إذ لا خوف لهم ، وتلك المعارضة حجة لهم لو كانت ، والإنسان على ثقل الحجة يكون أحرص منه على ثقل الشبهة ، كيف وقد نقلت كلام مسليمة^(١) ومخاريق التنبيين من غير أن يكون لشيء من ذلك أصل ، فكما تبين بهذا التقرير انقطاع توهم المعارضة ، وكون القرآن حجة موجبة للعلم قطعاً فكذلك ينقطع هذا التوهم في التواتر من الأخبار .

فإن قيل : لكونه خلاف العادة أثبتنا علم طمأنينة القلب به ولكون الاتفاق متوهماً لم تثبت به علم اليقين كما ذكرنا من حال من رأى آثار الموت في دار إنسان وأخبر بموته . قلنا : طمأنينة القلب في الأصل إنما تكون بمعرفة حقيقة الشيء فإن امتنع ثبوت ذلك في موضع فذلك لغفلة من الناظر حيث اكتفى بالظاهر ، ولو تأمل وجد في طلب الباطن لظهر عنده التلبس والفساد كما يكون في حق المخبر بموت الميت ، وإنما تتحقق هذه الغفلة في موضع يكون وراء ما عينه حد آخر ، بمنزلة ما يراه النائم في منامه ؛ فإن عنده أن ما يراه هو الحقيقة في ذلك الوقت ولكن لما كان وراء هذا الحد حد آخر للمعرفة فوقه وهو ما يكون في حالة اليقظة فباعتبار هذه المقابلة يظهر أن ما يراه في النوم لم يكن موجباً للمعرفة حقيقة ، فأما هنا ليس وراء^(٢) الطمأنينة الثابتة بخبر التواتر حد آخر للعلم فوقه على ما بينا أن الثابت بخبر التواتر والثابت بالمعينة في وقوع العلم به سواء ، فالوجب للعلم هنا معنى في قوة الدليل وهو انقطاع

(١) وفي العثمانية : كلمات مسليمة .

(٢) وفي العثمانية : ليس فيما وراء .

توهم المواطأة ومثل هذا^(١) كلما ازداد المرء التأمل فيه ازداد يقيناً ، فالتشكيك فيه يكون دليل نقصان العقل بمنزلة التشكيك في حقائق الأشياء المحسوسة ، والطمأنينة التي تكون باعتبار كمال العقل تكون عبارة عن معرفة الشيء حقيقة لا محالة . وبهذا يتبين فساد قولهم إنه ليس في الجماعة إلا اجتماع الأفراد ؛ لأن مثل هذه الطمأنينة لا تثبت بخبر الفرد وتوهم الكذب في ذلك الخبر غير خارج عن حد المعتاد . ثم هذا باطل فإن الواحد منا يمكنه أن يتكلم بحروف الهجاء كلها ، وهل لقائل أن يقول لقدوته على ذلك يتوهم منه أن يأتي بمثل القرآن ففيه تلك الحروف بعينها ، وكذلك العبي منا يمكنه أن يتكلم بكل حكمة من شعر امرئ القيس وغيره ثم لا يقول أحد إنه لقدوته على ذلك يقدر على [إنشاء]^(٢) قصيدة مثل تلك القصيدة ، وقد يتكلم الإنسان عن ظن وفراصة فيصيب مرة ثم لا يقول أحد إنه يصيب في كل ما يتكلم [به]^(٣) بهذا الطريق اعتباراً للجملة بالفرد ، واتفاق مثل هذا الجمع على الصدق كان بجامع^(٤) جمعهم عليه وهو دعاء الدين والروءة على الصدق ، وإنما ندعى انقطاع توهم اتفاقهم مع اختلاف الطبائع والأهواء من غير جامع يجمعهم على ذلك ، فأما عند وجود الجامع فهو موافق للمعتاد .

فإن قيل : لو تواتر الخبر عند القاضي بأن الذي في يد زيد ملك عمرو لم يقض له بالملك بدون إقامة البينة ولو ثبت له علم اليقين بذلك لتمكن من القضاء به . قلنا : هذا أولاً يلزم الخصم فإنه يثبت علم طمأنينة القلب بخبر التواتر ، وبه يتمكن من القضاء لأن شهادة الشاهدين لا يثبت فوق ذلك . فأما^(٥) عندنا فيحتمل أن يقال بأنه يقضى لأنه مأمور شرعاً بأن يقضى بالعلم ويحتمل أن لا يقضى ، بمنزلة ما لو صار معلوماً له بمعاينة السبب قبل أن يحدد القضاء فيما ثبت مع الشبهات وفيما يندري بالشبهات من الحدود التي هي لله تعالى وإن صار معلوماً له بعد ما قلد القضاء لم يقض به ما لم نشهد

(١) وفي الهندية : مثل ذلك .

(٢) زيادة من الهندية .

(٣) زيادة من الهندية .

(٤) وفي الثمانية : لجامع .

(٥) وفي الثمانية : وأما .

الشهود ، وعلم اليقين يثبت له بمعاينة السبب لا محالة ، ألا ترى أن الشاهد لو قال أخبر لم يجز للقاضي أن يقضى بقوله ، وفيما يرجع إلى العلم لا فرق بين قوله أشهد وبين قوله أخبر ؛ فعرفنا أن في باب القضاء تعتبر الشرائط سوى العلم بالشئ ، ليتمكن القاضي من القضاء به .

ثم المذهب عند علمائنا أن الثابت بالتواتر من الأخبار علم ضروري كالثابت بالمعاينة . وأصحاب الشافعي يقولون : الثابت به علم يقين ولكنه مكتسب لا ضروري بمنزلة ما يثبت من العلم بالنبوة عند معرفة المعجزات فإنه علم يقين ولكنه مكتسب لا ضروري ، وهذا لأن فيما يكون ضروريا لا يتحقق الاختلاف فيما بين الناس ، وإذا وجدنا الناس مختلفين في ثبوت علم اليقين بالخبر المتواتر عرفنا أنه مكتسب . ولكننا نقول : هذا فاسد فإنه لو كان طريق هذا العلم الاكتساب لاختص به من يكون من أهل الاكتساب ورأينا أنه لا يختص هذا العلم بمن يكون من أهل الاكتساب فكل واحد منا في صدره كان يعلم أباه وأمه بالخبر كما يعلمه بعد البلوغ ولو كان طريقه الاكتساب لتمكن المرء من أن يترك هذا الاكتساب فلا يقع له العلم ، وبالاتفاق العلم الذي يحصل بخبر التواتر لا يتمكن المرء من دفعه بكسب يباشره أو بالامتناع من^(١) اكتسابه ، فعرفنا أنه ثابت ضرورة . فأما المعجزة فهناك يحتاج إلى [أن^(٢)] تميز المعجزة من المخركة ، وتميز ما يكون في حد مقدور البشر مما يكون خارجاً من ذلك ولا طريق إلى هذا التمييز إلا بالاستدلال ، فعرفنا أن العلم الثابت به طريقه الاستدلال وقد بينا أنه لا خلاف بين من لهم عقول كاملة في العلم الواقع بخبر التواتر وإنما الاختلاف ناشئ من نقصان العقل لبعض الناس وترك التأمل وذلك دليل وسواس يعتري بعض الناس كما يكون في المعلوم بالحواس ، وبالاتفاق لا يعتبر هذا الاختلاف في المعلوم بالحواس ويكون العلم الواقع به ضرورياً فكذلك في المعلوم بخبر التواتر . ثم اختلف مشايخنا فيما هو متواتر الفرع آحاد الأصل من الأخبار وهو الذي تسميه الفقهاء في حيز التواتر والشهور من الأخبار، فكان أبو بكر

(١) وفي العمانية : عن .

(٢) زيادة من الهندية .

الرازي رحمه الله يقول هذا أحد قسمي المتواتر على معنى أنه يثبت به علم اليقين ولكنه علم اكتساب كما قال أصحاب الشافعي في القسم الآخر ، وكان عيسى بن أبان رحمه الله يقول لا يكون المتواتر إلا ما يوجب العلم ضرورياً^(١) ، فأما النوع الثاني فهو مشهور وليس بمتواتر وهو الصحيح عندنا . ويبان هذا النوع في كل حديث نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد يتوهم اجتماعهم على الكذب ولكن تلقته العلماء بالقبول والعمل به ، فباعتبار الأصل هو من الأحاد ، وباعتبار الفرع هو متواتر ، وذلك نحو خبر المسح على الخفين ، وخبر تحريم المتعة بعد الإباحة ، وخبر تحريم نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها ، وخبر حرمة التفاضل في الأشياء الستة وما أشبه ذلك . أما أبو بكر الرازي كان يقول لما تواتر نقل هذا الخبر إلينا من قوم لا يتوهم اجتماعهم على الكذب فقد أوجب لنا ذلك علم اليقين واقطع به توهم الانفاق في الصدر الأول ؛ لأن الذين تلقوه بالقبول والعمل به لا يتوهم اتفاقهم على القبول إلا بجامع جمعهم على ذلك وليس ذلك إلا تمين جانب الصدق في الذين كانوا أهلاً من رواه ، ولكن إنما عرفنا هذا بالاستدلال فلهذا سمينا العلم الثابت به مكنسباً وإن كان مقطوعاً به ، بخزلة العلم بمعرفة العسائر ، ألا ترى أن النسخ يثبت بمثل هذه الأخبار ، فإنه يثبت بها الزيادة على كتاب الله تعالى والزيادة على النص نسخ ولا يثبت نسخ ما بوجب علم اليقين إلا بمثل ما بوجب علم اليقين . وجه قول عيسى أن ما يكون موجباً علم اليقين فإنه يكفر جاحده كما في المتواتر الذي يوجب العلم ضرورة ، وبالاتفاق لا يكفر جاحد المشهور من الأخبار ؛ فعرفنا أن الثابت به علم طمأنينة القلب لا علم اليقين وهذا لأنه وإن تواتر نقله من الفريق الثاني والثالث فقد بقي فيه شبهة توهم الكذب عادة باعتبار الأصل ؛ فإن رواه عدد يسير وعلم اليقين إنما يثبت إذا انصل بمن هو معصوم عن الكذب على وجه لا يبقى فيه شبهة الانفصال وقد بقي لها شبهة الانفصال باعتبار الأصل فيمنع ثبوت علم اليقين به ؛ يقرره أن العلم الواقع لنا بمثل هذا النقل إنما يكون قبل التأمل^(٢) في شبهة الانفصال ، فأما عند التأمل في هذه السبهة فيمكن نقصان فيه ، فعرفنا أنه علم طمأنينة ، فأما العلم الواقع بما هو متواتر بأصله وفرعه فهو يزداد قوة بالتأمل فيه ،

(١) وفي العثمانية والممدية : ضرورة .

(٢) كان في الأصل في شبهة التأمل قبل الانفصال وما تمبناه من العثمانية .

ثم قد بينا أن التفاوت يظهر عند المقابلة فإذا لم يكن وراء القسم الأول حد آخر عرفنا أن الثابت به علم ضرورة ، ولما كان وراء القسم الثاني حد آخر عرفنا أن الثابت به علم طمأنينة^(١) . ولكن مع هذا تجوز الزيادة على النص بهذا النوع من الأخبار ؛ لأن العلماء لما تلقته بالقبول والعمل به كان دليلاً موجياً فإن الإجماع من العصر الثاني والثالث دليل موجب شرعاً فلهذا جوزنا به الزيادة على النص ولكن مع هذا بقي فيه شبهة توهم الانفصال فلا يكفر جاحده ، وما هذا إلا نظير ما تقدم بيانه ؛ فإن العلم بكون المسيح عليه السلام مبعوثاً إلى بنى إسرائيل ثابت بالنقل المتواتر أصلاً وفرعاً على وجه لم يبق فيه توهم الشبهة لأحد ، ثم بنقلهم المتواتر أنه قتل أو صلب لا يثبت العلم ؛ لأن ذلك آحاد الأصل متواتر الفرع كما قررنا .

فإن قيل : [فكان ينبغي^(٢)] أن يثبت به طمأنينة القلب كما أثبتتم هنا . قلنا : إنما لم يثبت لأنه اعترض ما هو أقوى منه فيما يرجع إلى العلم وهو إخبار علام الغيوب بأنهم ما قتلوه يقيناً والحجج التي تثبت بها طمأنينة القلب إذا اعترض عليها ما هو أقوى لم يبق علم طمأنينة القلب بها .

ثم ذكر عيسى رحمه الله أن هذا النوع من الأخبار ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يضل جاحده ولا يكفر وذلك نحو خبر الرجم ، وقسم لا يضل جاحده ولكن يخطأ ويخشى عليه المأثم وذلك نحو خبر المسح بالخف وخبر حرمة التفاضل ، وقسم لا يخشى على جاحده المأثم ولكن يخطأ في ذلك وهو الأخبار التي اختلف^(٣) فيها الفقهاء في باب الأحكام . وهذا الذي قاله صحيح بناؤه على تاقى العلماء إياه بالقبول ثم العمل بموجبه فإن خبر الرجم اتفق عليه العلماء من الصدر الأول والثاني وإنما خالف فيه الخوارج وخلافهم لا يكون قدحاً في الإجماع ولهذا قال يضل جاحده . فأما خبر المسح ففيه شبهة الاختلاف في الصدر الأول ، فإن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم كانا يقولان سلوا هؤلاء الذين يرون المسح هل مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سورة المائدة ؟ والله ما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سورة المائدة ، وقد

(١) وفي العثمانية : طمأنينة القلب .

(٢) زيادة من العثمانية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : تختلف

قل رجوعهما عن ذلك أيضاً وكذلك خبر الصرف فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يجوز التفاضل مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ربا إلا في النسيئة » وقد قل رجوعه عن ذلك ، فلهذه الاختلاف في الصدر الأول قلنا بأنه لا يضل جاحده ولكن يخشى عليه المأثم ، ولأن^(١) باعتبار رجوعهم يثبت الإجماع [وقد ثبت الإجماع^(٢)] على قبوله من الصدر الثاني والثالث ولا يسع مخالفة الإجماع فلهذا يخشى على جاحده المأثم . وأما النوع الثالث فقد ظهر فيه الاختلاف في كل قرن فكل من ترجح عنده جانب الصدق فيه بدليل عمل به وكان له أن يخطئ صاحبه ولكن لا يخشى عليه المأثم في ذلك لأنه صار إليه عن اجتهاد والإثم في الخطأ موضوع عن المجتهد على ما نبينه إن شاء الله تعالى .

وأما الغريب المستنكر فإنه يخشى المأثم على العامل به ، وذلك نحو خبر القتل في القسامة وخبر القضاء بالشاهد واليمين ؛ لأنه مخالف لظاهر القرآن وقد ترك العلماء في القرن الأول والثاني العمل به فيه يقرب من الكذب ، كما أن المشهور يقرب من الصدق بتلقيهم إياه بالقبول والعمل به ، فكما يخشى المأثم هناك على ترك^(٣) العمل به لقربه من الصدق فكذلك يخشى على من يعمل بالغريب المستنكر لقربه من الكذب والثابت بمثله مجرد الظن ومن الظن ما يأثم المرء باتباعه ، قال تعالى : « وظننم ظن السوء » وقال تعالى : « إن بعض الظن إثم » وهو نظير من يصير إلى التحري عند اشتباه القبلة فيعمل به مع وجود الدليل ويترك العمل بالدليل ، ولا شك في تأثم من يدع العمل بالدليل ويعمل بالظن ، فهذا مثله ، والله أعلم .

ذكر عيسى رحمه الله أنه ليس فيما يتعقد به التواتر حد معلوم من حيث العدد ، وهو الصحيح ؛ لأن خبر التواتر يثبت علم اليقين ولا يوجد حد من حيث العدد يثبت به علم اليقين^(٤) وإذا انتقص منه بفرد لا يثبت علم اليقين . ولكننا نعلم أن بالعدد اليسير لا يثبت ذلك لتوهم المواطأة بينهم وبالجمع العظيم يثبت ذلك لانعدام توهم

(١) وفي الثمانية والهندية : لأن .

(٢) زيادة من النسخين .

(٣) وفي الثمانية والهندية : على من يترك .

(٤) بالعدد الكبير يثبت علم اليقين والقليل لا يثبت فأما بين ذلك مشكل — هامش الثمانية .

المواطأة ، فإنما يبنى على هذا أنه متى كان المخبرون بحيث يؤمن تواطؤهم عادة يكون خبرهم متواتراً . والحدود نوطان : منه ما يكون متميز الأطراف والوسط كاللقادير في الحدود الشرعية ، ومنه ما يكون متميز الأطراف مشكل الوسط كالسير بالأميال والأكل بالأرطال . فهذا مما هو متميز الأطراف مشكل الوسط ، والطريق فيه ما بينا .

فصل في بيان أن إجماع هذه الأمة موجب للعلم

قال رضى الله عنه : اعلم أن إجماع هذه الأمة موجب للعلم قطعاً كرامة لهم على الدين لا لاقطاع توهم اجتماعهم على الضلال بمعنى معقول ، فاليهود والنصارى والمجوس أكثر منا عدداً وقد وجد منهم الإجماع على الضلالة ؛ ولأن الاتفاق قد يتحقق من الخلف على وجه المتابعة للآباء من غير حجة كما أخبر الله تعالى عن الكفرة بقوله تعالى : « إنا وجدنا آباءنا على أمة » وقال تعالى : « اتخذوا أجباهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » فعرفنا أنه إنما جعل اجتماع هذه الأمة حجة شرعاً كرامة لهم على الدين . فهذا مذهب^(١) الفقهاء وأكثر المتكلمين . وقال النظام وقوم من الإمامية لا يكون الإجماع حجة موجبة للعلم بحال لأنه ليس فيه إلا اجتماع الأفراد وإذا كان قول كل فرد غير موجب للعلم لكونه غير معصوم عن الخطأ فكذلك أفاديلهم بعد ما اجتمعوا لأن توهم الخطأ لا ينعدم بالاجتماع^(٢) ، ألا ترى أن كل واحد منهم لما كان إنساناً قبل الاجتماع فبعد الاجتماع هم ناس وكل واحد من القادرين حالة الانفراد لا يصبر عاجزاً بعد الاجتماع ، وكل واحد من العميان عند الانفراد لا يصير بصيراً بالاجتماع ولا يصير جملتهم أيضاً بهذه الصفة بعد الاجتماع . وهذا الكلام ظاهر التناقض والفساد فقد ثبت بالاجتماع ما لا يكون ثابتاً عند الانفراد في المحسوسات والمشروعات ؛ فإن الأفراد لا يقدرّون على حمل خشبة ثقيلة وإذا اجتمعوا قدرّوا على ذلك ، واللقمة الواحدة من الطعام والقطرة من الماء لا تكون مشبعة ولا مرويّة ثم عند الاجتماع تصير مشبعة ومرويّة ، وهذا لأن بالاجتماع يحدث ما لم يكن عند الانفراد وهو الدليل الجامع لهم على

(١) وفي الثمالية والهندية : هو مذهب .

(٢) وفي الثمالية والهندية : بالإجماع .

بنا اتفقوا عليه ، وقد قررنا هذا في الخبر المتواتر ، ومن أنكر كون الإجماع حجة موجبة للعلم فقد أبطل أصل الدين فإن مدار أصول الدين ومرجع المسلمين إلى إجماعهم فالنكر لذلك يسمى في هدم أصل الدين . وسنقرر هذا في آخر الفصل .

ثم الدليل على أن الإجماع من هذه الأمة حجة موجبة شرعاً ، وأنهم إذا اجتمعوا على شيء فالحق فيما اجتمعوا عليه قطعاً ، وإذا اختلفوا في شيء فالحق لا يمدوم أصلاً الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » وكلمة « خير » بمعنى أفضل فيدل على النهاية في الخيرية وذلك دليل ظاهر على أن النهاية^(١) في الخيرية فيما يجتمعون عليه ، ثم فسر ذلك بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وإنما جعلهم خير أمة بهذا ، والمعروف المطلق ما هو حق عند الله تعالى ، فأما ما يؤدي إليه اجتهد المجتهدين فإنه غير معروف مطلقاً إذ المجتهد يخطئ ويصيب ولكنه معروف في حقه على معنى أنه ينزمه العمل به ما لم يتبين خطؤه ، ففي هذا بيان أن المعروف المطلق ما يجتمعون عليه .

فإن قيل : هذا يقتضي كون كل واحد منهم آمراً بالمعروف كما ذكرنا في موجب الجمع المضاف إلى جماعة وبالإجماع اجتهد كل واحد منهم بافراده لا يكون موجبا للعلم قطعاً . قلنا : لا بل المراد هنا أن جميع الأمة أو أكثرهم بهذه العفة ، وتنبه قوله تعالى : « وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك » . « وإذ قتلتم أنفساً قاراراًم فيها » وكان ذلك من بعضهم . ويقال في بذة الكلام : بنو هاشم حكام ، وأهل الكوفة فقهاء ، وإنما يراد بعضهم ، فيتبين بهذا التحقيق أن المراد بيان أن الأكثر من هذه الأمة إذا اجتمعوا على شيء فهو المعروف مطلقاً ، وأنهم إذا اختلفوا في شيء فالعروف المطلق لا يمدوا أقوالهم ، وقال تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين » الآية ، فقد جعل الله اتباع غير سبيل المؤمنين بمنزلة مشاقة الرسول في استيجاب النار . ثم قول الرسول موجب للعلم قطعاً فكذلك ما اجتمع عليه المؤمنون ، ولا يجوز أن يقال المراد اجتماع الخصامتين لأن في ذكرهما دليلاً على أن تأثير أحدهما كتأثير الآخر ، بمنزلة قوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله

(١) وفي العثمانية والندية : على أن نهاية الخيرية .

إلها آخر « إلى قوله : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً » وأيد هذا قوله تعالى : « ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة » ففي هذا تنصيص على أن من اتخذ وليجة من دون المؤمنين فهو بمنزلة من اتخذ وليجة من دون الرسول . وقال تعالى : « وليكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم » وفيه تنصيص على أن المرضى عند الله ما هم عليه حقيقة ، ومعلوم أن الارتضاء مطلقاً لا يكون بالخطأ وإن كان المخطئ معذوراً وإنما يكون بما هو الصواب ، فعرفنا أن الحق مطلقاً فيما اجتمعوا عليه . وقال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس » والوسط العدل المرضى قال تعالى : « أوسطهم » أى أعدلهم وأرضاءهم قولاً ، وقال القائل :

* هم وسط يرضى الأنام بحكمهم *

أى عدل ، ففي الوصف لهم بالعدالة تنصيص على أن الحق ما يجتمعون عليه ، ثم جعلهم شهداء على الناس والشاهد مطلقاً من يكون قوله حجة ، ففي هذا بيان أن إجماعهم حجة على الناس وأنه موجب للعلم قطعاً ، ولا معنى لقول من يقول الشهود في الحقوق عند القاضى وإن جعلت شهادتهم حجة فإنها لا تكون موجبة للعلم قطعاً وهذا لأن شهادتهم حجة في حق القاضى باعتبار أنه مأمور بالقضاء بالظاهر فإن ما وراءه غيب عنه ولا طريق له إلى معرفته فيكون حجة بحسب ذلك ، وأما هنا فقد جعل الله تعالى هذه الأمة شهداء على الناس بما هو حق الله تعالى [على الناس وهو علام الغيوب لا تخفى عليه خافية فإن ما يكون حجة لحق ^(١) الله تعالى ^(٢)] على الناس ما يكون موصوفاً بأنه حق قطعاً ، كيف وقد جعل الله شهادتهم على الناس كشهادة الرسول عليهم ، فقال تعالى ، « ويكون الرسول عليكم شهيداً » وشهادة الرسول حجة موجبة للعلم قطعاً لأنه معصوم عن القول بالباطل ، فتبين بهذه المقابلة أن شهادة الأمة في حق الناس بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يقال هذا في حكم الآخرة لأنه لا تفصيل في الآية ؛ ولأن ما في الآخرة يكون أداء الشهادة في مجالس القضاء والقاضى علام الغيوب عالم بحقائق الأمور فما لم يكونوا عالمين بما هو الحق في الدنيا لا يصلحون للأداء بهذه الصفة في الآخرة مع أن الشهادة في الآخرة مذكورة

(١) وفي الهندية : في حق الله .

(٢) ما بين المربين زيادة من النسختين .

في الآيتين من كتاب الله تعالى في قوله تعالى : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً » وفي قوله تعالى : « ويوم نبعث من كل أمة شهيداً » الآية ، فتبين أن المراد بما تلونا الشهادة بحقوق الله تعالى على الناس في الدنيا . ولا يقال كما وصف الله هذه الأمة بأنهم شهداء فقد وصف به أهل الكتاب ، قال تعالى : « ي أهل الكتاب لم تصدّون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجاً وأنتم شهداء » وقال تعالى : « بما استخفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء » ثم لم يدل ذلك على أن إجماعهم موجب للعلم وهذا لأن الله تعالى إنما جعلهم شهداء بما أخذ الميثاق به عليهم وهو بيان نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتابهم للناس ، كما قال تعالى : « وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبينيته » الآية ، ولو بينوا كان بيانهم حجة ، إلا أنهم لما تمتتوا واشتغلوا بالحسد وطلب الرياسة كفروا بذلك ، وإنما سماهم أهل الكتاب باعتبار ما كانوا عليه من قبل ولذلك جعلهم شهداء على حفظ الكتاب ، فما لم يبدلوا كان قولهم حجة ، ولكنهم حرفوا وغيروا ذلك فلهذا لا يكون قولهم حجة ؛ فأما هنا فقد جعل الله هذه الأمة شهداء على الناس ، فعرفنا أن قولهم حجة في إلزام حقوق الله على الناس^(١) إلى قيام الساعة . ولا يقال فقد ثبت حق الله بما لا يوجب العلم قطعاً نحو خبر الواحد والقياس وهذا لأن خبر الواحد حجة باعتبار أنه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله حجة موجبة للعلم قطعاً ولكن امتنع ثبوت العلم به لشبهة في النقل ، واحتمل ذلك لضرورة فقدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقياس لا يكون حجة لإثبات الحكم ابتداء بل بتعدية الحكم الثابت بالنص إلى محل لا نص فيه ، واحتمل ذلك لضرورة حاجتنا إلى ذلك ؛ فأما هنا فقد جعل الله تعالى الأمة شهداء على الناس مطلقاً ، وذلك لا يكون إلا إذا كان الحق مطلقاً فيما يشهدون به .

فإن قيل : وصف الله تعالى إياهم بهذا لا يكون دليلاً على أنه لا يتوهم اجتماعهم على ما هو ضلالة ، كما في قوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » ففيه بيان أنه خلقهم للعبادة ثم لا يمنع ذلك توهم اجتماعهم على ترك العبادة . قلنا : اللام

المذكور في قوله تعالى : « ليكنوا » يدل على أنه جعلهم بهذه الصفة كرامة لهم ليكون قولهم حجة على الناس في حق الله ، كما يقول إنه جعل الناس أحراراً ليكنوا أهلاً للملك فإنما يفهم منه أن الأهلية للملك ثابت لهم باعتبار الحرية ، فهاهنا أيضاً يفهم من الآية أن قولهم حجة على الناس باعتبار صفة الوساطة لهم ، وهكذا كان يقتضى ظاهر قوله تعالى : « إلا ليعبدون » غير أننا لو حملنا على هذا الظاهر خرجت العبادة من أن ينالها ثواب أو عقاب بتركها ؛ لأن ذلك يثبت باختيار يكون من العبد عند الإقدام عليه ، فعرفنا أن المراد من قوله : « إلا ليعبدون » إلا وعليهم العبادة لى . وبأن بترك الظاهر في موضع لقيام الدليل لا يمنع العمل بالظاهر فيما سواه ، وتبين أن ما نحن فيه نظير شهادة الرسول علينا كما ذكره الله معطوفاً على هذه الصفة لا نظير ما استشهدوا به .

وأما السنة فقد جاءت مستفيضة مشهورة في ذلك : فمنها حديث عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره مجبوحة الجنة فليزم الجماعة ؛ فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد » ومنها حديث معاذ رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله تعالى ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين » ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار » وقال عليه السلام : « من خالف الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه » وقال عليه السلام : « إن الله لا يجمع أمتي على الضلالة » ولما سئل عن الخيرة التي يتعاطاها الناس قال : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح » والآثار في هذا الباب كثيرة تبلغ حد التواتر ؛ لأن كل واحد منهم إذا روى حديثاً في هذا الباب ^(١) سمعه في جمع ولم ينكر عليه أحد من ذلك الجمع فذلك بمنزلة التواتر ، كالإنسان إذا رأى القافلة بعد انصرافها من مكة وسمع من كل فريق واحداً يقول : قد حججنا ، فإنه يثبت له علم اليقين بأنهم حججوا في تلك السنة ،

(١) كان في الأصل : في هذا الباب منهم ، ولفظ منهم ساقط من النسختين

وشيء من المقول يشهد به ؛ فإن الله تعالى جعل الرسول خاتم النبيين وحكم ببقاء شريعته إلى يوم القيامة وأنه لا نبي بعده ، وإلى ذلك أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من نوافهم » فلا بد من أن تكون شريعته ظاهرة في الناس إلى قيام الساعة وقد انقطع الوحي بوفاة ، فعرفنا ضرورة أن طريق بقاء شريعته عصمة الله أمته من أن يجتمعوا على الضلالة فإن في الاجتماع على الضلالة رفع الشريعة وذلك يضاد الموعود من البقاء ، وإذا ثبت عصمة جميع الأمة من الاجتماع على الضلالة ضاهى ما أجمعوا عليه المسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك موجب للعلم قطعاً ، فهذا مثله . وهذا معنى ما قلنا إن عند الاجتماع يحدث ما لم يكن ثابتاً بالأفراد ، وهو نظير القاضي إذا نفذ قضاءه باجتهاد فإنه يلزم ذلك على وجه لا يحتمل النقص ، وإن كان ذلك فوق الاجتهاد وكان ذلك لصيانة القضاء الذي هو من أسباب الدين فلأن يثبت هنا ما ادعينا صيانة لأسل الدين كان أولى .

فإن قيل : كيف يستقيم هذا |^(١) وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » وقال : « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله ؟ » فإننا : في صحة هذا الحديث نلزم هو في الظاهر مخالف لكتاب الله « الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور » ومن كان الله وليه فهو ظاهر أبداً ، ومعنى قوله يخرجهم من الظلمات إلى النور : أي من ظلمات الكفر والباطل إلى نور الإيمان والحق ، فذلك دليل على أن الحق ما يتفقون عليه في كل وقت ، وقال تعالى : « هو الذي يسئلكم وملائكته » الآية ، ولو ثبت الحديث فالمراد ببيان أن أهل الشر يتعاقبون في آخر الزمان مع بقاء الصالحين المتمسكين بالحق فيهم ، والمراد بالباطل الآخر بيان الحلال بين نفخة الفزع ونفخة البعث ؛ فإن قيام الساعة عند نفخة البعث ، وعند ذلك لم يبق في الأرض من بني آدم أحد حياً .

ثم الكلام بعد هذا في سبب الإجماع ، وركنه ، وأهلية من يعتمد به الإجماع ، وشرطه ، وحكمه .

(١) من هنالك : فإن قيل كيف يستقيم هذا . في الصفحة التالية زيادة من النهاية وهدية .

فصل السبب

قال رضى الله عنه : اعلم بأن سبب الإجماع قد يكون توقيفاً من الكتاب والسنة .
أما الكتاب فنحو الإجماع على حرمة الأمهات والبنات ، سببه قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » وأما من حيث السنة فنحو الإجماع على أن في الدين الدية وفي إحداها نصف الدية ، والإجماع على أنه لا يجوز بيع الطعام المشتري قبل القبض ، وما أشبه ذلك ؛ فإن سببه السنة الروية في الباب . ومن ذلك ما يكون مستنبطاً بالاجتهاد على ما هو المنصوص عليه من الكتاب أو السنة ، وذلك نحو إجماعهم على توظيف الخراج على أهل السواد : فإن عمر رضى الله عنه حين أراد ذلك خالفه بلال مع جماعة من أصحابه حتى تلا عليهم قوله تعالى : « والذي جاءوا من بعدهم » قال : أرى لمن بعدكم في هذا النىء نصيباً فلو قسمتها بينكم لم يبق لمن بعدكم فيها نصيب . فأجمعوا على قوله ، وسبب إجماعهم هذا الاستنباط . ولما اختلفوا في الخليفة بعد رسول الله عليه السلام قال عمر : إن رسول الله اختار أبا بكر لأمر دينكم فيكون أرضى به لأمر دنياكم . فأجمعوا على خلافته ، وسبب إجماعهم هذا الاستنباط . ومنها ما يكون عن رأى نحو إجماعهم على أجل العنين ، وإجماعهم على الحد على شارب الخمر على ما روى أن عمر رضى الله عنه لما شاورهم في ذلك قال على : إنه إذا شرب هذى وإذا هذى افتري وحد المقترين في كتاب الله ثمانون جلدة . وهكذا قاله ابن عوف . وكان على يقول : ما من أحد أقيم عليه حدا فيموت فأجد من ذلك في نفسى شيئاً إلا حد الخمر فإنه ثبت بأرائنا . فإن قيل كيف يستقيم هذا [^(١)] وإثبات الحد بالرأى لا يكون ؟ قلنا : لا نقول إثبات أصل الحد كان بالرأى بل بالسنة وهو ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالضرب بالجريد والنعال في شرب الخمر إلا أنهم بالتفحص عرفوا مقدار ما ضرب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أن الذين كانوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ أربعون نفرأ وضرب كل واحد بنعليه ، فنقلوا بالرأى من النعال إلى الجلدات استدلالاً بحمد القذف وأثبتوا المقدار بالنص ، فأجمعوا أن حد الخمر ثمانون جلدة .

(١) إلى هنا انتهت الزيادة .

وكان ابن جرير رحمه الله يقول : الإجماع الموجب للعلم قطعاً لا يصدر من خبر الواحد ولا عن قياس ؛ لأن خبر الواحد والقياس لا يوجب العلم قطعاً فما يصدر عنه كيف يكون موجباً لذلك ؟ ولأن الناس يختلفون في القياس هل هو حجة أم لا ؟ فكيف يصدر الإجماع عن نفس الخلاف ؟ وهذا غلط بين ، فقد بينا أن إجماع هذه الأمة حجة شرعاً باعتبار عينه لا باعتبار دليله ، فمن يقول بأنه لا يكون إلا صادراً عن دليل موجب للعلم فإنه يجعل الإجماع لغواً وإنما يثبت العلم بذلك الدليل ، فهو ومن ينكر كون الإجماع حجة أصلاً سواء ، وخبر الواحد والقياس وإن لم يكن موجباً للعلم بنفسه فإذا تأيد بالإجماع فذلك يضاهي ما لو تأيد بآية من كتاب الله أو بالعرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتقرير منه على ذلك فيصير موجباً للعلم من هذا الطريق قطعاً ، وقد كان في الصدر الأول اتفاق على استعمال القياس وكونه حجة على ما نيينه ، وإنما أظهر الخلاف بعض أهل الكلام ممن لا نظر^(١) له في الفقه ، وبعض المتأخرين ممن لا علم له بحقيقة الأحكام وأولئك لا يستد بخلافهم^(٢) ولا يؤنس بوقائعهم .

ثم الإجماع الثابت بهذه الأسباب يثبت انتقاله إلينا بالطريق الذي يثبت به انتقال السنة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك [تارة^(٣)] يكون بالتواتر ، وتارة بالاشتهار ، وتارة بالآحاد ، وذلك نحو ما يروى عن عبيدة السلماني قال : ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على المحافظة على الأربع قبل الظهر ، وعلى الإسفار بالفجر ، وعلى تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت . وقال ابن مسعود رضي الله عنه في تكبيرات الجنائز : كل ذلك قد كان ، وقد رأيت أصحاب^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم يكبرون عليها أربعاً . ومن الناس من أنكر ثبوت الإجماع بخبر الواحد لأن الإجماع يوجب العلم قطعاً وخبر الواحد لا يوجب ذلك ، وهذا خطأ بين ؛ فإن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم موجب للعلم أيضاً ثم يجوز أن يثبت ذلك بالنقل

(١) وفي الهندية : لا بصر له .

(٢) بهامش الهندية : وهو النظام وداود الأصبهاني .

(٣) زيادة من الهندية .

(٤) وفي العمانية : محمد ، وفي الهندية : رسول الله .

بطريق الآحاد على أن يكون موجباً للعمل دون العلم ، فكذلك الإجماع يجوز أن يثبت بالنقل بطريق الآحاد على أن يكون موجباً للعمل . وسنقرر هذا في بيان الحكم إن شاء الله تعالى .

فصل الركن^(١)

ركن الإجماع نوعان : العزيمة ، والرخصة . فالعزيمة هو اتفاق الكل على الحكم بقول سماع^(٢) منهم ، أو مباشرة الفعل فيما يكون من بابه على وجه يكون ذلك موجوداً من العام والخاص فيما يستوى الكل في الحاجة إلى معرفته لعموم البلوى فيه كتجريم الزنا والربا ، وتحريم الأمهات وأشباه ذلك ، ويشترك فيه جميع علماء العصر ، وفيما^(٣) لا يحتاج العام إلى معرفته لعدم البلوى العام بهم فيه كحرمة المرأة على عمها وخالتها ، وفرائض الصدقات وما يجب في الزروع والثمار وما أشبه ذلك ؛ وهذا لأن ركن الشيء ما يقوم به أصله فإنما يقوم أصل الإجماع في النوعين بهذا .

وأما الرخصة وهو أن ينتشر القول من بعض علماء أهل^(٤) العصر ويسكت الباقيون عن إظهار الخلاف وعن الرد على القائلين بعد عرض الفتوى عليهم أو صيرورته معلوماً لهم بالانتشار والظهور ، فالإجماع يثبت به عندنا . ومن العلماء من يقول بهذا الطريق لا يثبت الإجماع . ويحكي عن الشافعي رحمه الله أنه كان يقول : إن ظهر القول من أكثر العلماء والساكتون نفر يسير منهم يثبت به الإجماع ، وإن انتشر القول من واحد أو اثنين والساكتون أكثر علماء العصر لا يثبت به الإجماع .

وجه قولهم إن السكوت محتمل قد يكون للموافقة وقد يكون للمهابة والتقية مع إظهار الخلاف والمحتمل لا يكون حجة خصوصاً فيما يوجب العلم قطعاً ؛ ألا ترى أن فيما هو مختلف فيه السكوت لا يكون دليلاً على شيء لكونه محتملاً . ويستدلون على صحة هذه القاعدة بما روى أن عمر^(٥) رضي الله عنه لما شاور الصحابة في مال فضل

(١) وفي الثمانية : في الركن .

(٢) وفي الثمانية والهندية : يسمع .

(٣) وفي الثمانية والهندية : فيما بلا واو قبله .

(٤) لفظ (أهل) ساقط من النسخين .

(٥) وفي الهندية : عن عمر .

عنده للمسلمين فأشاروا عليه بتأخير القسمة والإمساك إلى وقت الحاجة وعلى رضى الله عنه في القوم ساكت فقال له : ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال : لم يجعل يقينك شكاً وعلمك جهلاً ؟ أرى أن تقسم ذلك بين المسلمين وروى فيه حديثاً ، فهو لم يجعل سكوته دليل المواقفة لهم حتى سألوه ، واستخار^(١) على رضى الله عنه السكوت مع كون الحق عنده في خلافهم . ولما شاور عمر الصحابة في إملاص^(٢) المنية التي بعث بها فترعت فقالوا : إنما أنت مؤدب وما أردت إلا الخير فلا شيء عليك^(٣) وعلى رضى الله عنه في القوم ساكت فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال : إن كان هذا جهد رأيهم فقد أخطئوا ، وإن قاربوك فقد غشوك ، أرى عليك الغرة^(٤) . فقال : أنت صدقتني . فقد استخار السكوت مع إضمار الخلاف ، ولم يجعل عمر سكوته دليل المواقفة حتى استنطقه . ولما بين ابن عباس حجته في مسألة العول للصحابة قالوا له : هلا قلت هذا لعمر ؟ فقال : كان رجلاً مهيباً فهمته ، وفي رواية منعه من ذلك .

وكان عيسى بن أبان يقول : ترك النكير لا يكون دليل المواقفة بدليل حديث ذى الديدن فإنه قال : أقصرت الصلاة أم نسيتهما يا رسول الله ؟ فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر وقال : « أحق ما يقول ذو الديدن ؟ » ولو كان

(١) وفي كشف البردوى : استنجاز في كلامه في ، واستخار بمعنى اختار واستنجاز السكوت : أى رأى السكوت جائزاً ، والله أعلم .

(٢) وفي المغرب : الإملاص الإزلاق ، أراد المرأة الخامل تضرب فتماس بجنينها : أى نزله وتسقطه قبل وقت الولادة ، فعل الضارب غرة ، من فسر الإملاص الجنين فقد سمها .

(٣) وفي كشف البردوى ج ٣ ص ٢٢٩ وما روى أن امرأة غاب عنها زوجها فباع عمر رضى الله عنه أنها تجالس الرجال وتتحدثهم بأشخاص إليها لينتبه عن ذلك فأمنعت من هيبته ، فشاور الصحابة في ذلك فقالوا : لا غرم عليك إنما أنت مؤدب وما أردت إلا الخير وعلى رضى الله عنه ساكت في القوم فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال إن كان هذا جهد رأيهم فقد أخطئوا وإن قاربوك أى طلبوا قربك فقد غشوك أى خانوك ، أرى عليك الغرة ، فقال : أنت صدقتني ، فقد استنجاز على السكوت مع إضمار الخلاف ، ولم يجعل عمر رضى الله عنه سكوته دليل المواقفة حتى استنطقه اهـ . قلت وروى البيهقي في سننه عن شهر بن حوشب أن عمر صاح بأمرأة فأسقطت فأعتق عمر غرة ، وقال منقطع .

(٤) الغرة : مياس في جبهة الفرس قدر الدرهم ، وغرة المال خياره ومنه الحديث : « وجعل في الجنين غرة عبداً أو أمة » : أى رقيقاً أو مملوكاً ثم أبدل عبداً أو أمة . وقيل أطلق اسم الغرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقة . ورأس فسكانه قيل وجعل به نسمة عبداً أو أمة . وقيل أراد الخيار دون الرضا اهـ من المغرب ملتصقاً .

ترك التكثير دليل الموافقة لاكتفى به رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ولما استنطقهم في الصلاة من غير حاجة . وكان الكرخى رحمه الله يقول : السكوت على التكثير فيما يكون مجتهداً فيه لا يكون دليل الموافقة لأنه ليس لأحد المجتهدين أن ينكر على صاحبه باجتهاده ، وليس عليه أن يبين له ما أدى إليه اجتهاده فالسكوت في مثله لا يكون دليل الموافقة .

وجه قولنا أنه لو شرط لانقضاء الإجماع التنصيص من كل واحد منهم على قوله وإظهار الموافقة مع الآخرين قولاً أدى إلى أن لا ينقذ الإجماع أبداً ؛ لأنه لا يتصور اجتماع أهل العصر كلهم على قول يسمع ذلك منهم إلا نادراً ، وفي العادة إنما يكون ذلك بانتشار الفتوى من البعض وسكوت الباقيين ، وفي اتفاقنا على كون الإجماع حجة وطريقاً لمعرفة الحكم دليل على بطلان قول هذا القائل ؛ وهذا لأن المتعذر كالممتنع ؛ ثم تعليق الشيء بشرط هو ممتنع يكون نقياً لا صلة فكذا تعليقه بشرط هو متعذر ؛ وهذا لأن الله تعالى رفع عنا الحرج كما لم يكلفنا ما ليس في وسعنا ، وليس في وسع علماء العصر السماع من الذين كانوا قبلهم بقرون فكان ذلك ساقطاً عنهم فكذلك يتعذر السماع من جميع علماء العصر ، والوقوف^(١) على قول كل واحد منهم في حكم حادثة حقيقة لما فيه من الحرج البين ، فينبغي أن يجعل اشتها الفتوى من البعض والسكوت من الباقيين كافياً في انقضاء الإجماع ؛ لأن السامعين من العلماء المجتهدين لا يحل لهم السكوت عن إظهار الخلاف إذا كان الحكم عندهم خلاف مظهر وسكوتهم محمول على الوجه الذي يحل ، فهذا الطريق ينقطع معنى التساوى في الاحتمال ويترجح جانب إظهار الموافقة ، ومثل هذا السكوت لا يرجح أحد الجانبين فيما يكون مختلفاً فيه فيبقى محتملاً على ظاهره ؛ ولهذا قال الشافعي رحمه الله : إنما يثبت الإجماع إذا اشتهر القول من أكثرهم لأن هذا القدر مما يتأتى وإقامة السكوت مقام إظهار الموافقة لدفع الحرج فيقدر بقدره ، ولا حرج في اعتبار ظهور القول من الأكثر ؛ ولأن الأقل يجعل تبعاً للأكثر ، فإذا كان الأكثر سكوتاً يجعل ذلك كسكوت الكل ، وإذا ظهر القول من الأكثر يجعل كظهوره من الكل . ولكننا نقول : المعنى الذي لأجله

(١) كذا في النهاية والهندية : وكان في الأصل فالوقوف .

جعل سكوت الأقل بمنزلة إظهار الموافقة أنه لا يحمل لهم ترك إظهار الخلاف إذا كان الحكم عندهم خلاف ذلك ، وهذا المعنى فيما يشتهر من واحد أو اثنين أظهر ؛ لأن تمكن الأكثر من إظهار الخلاف يكون أبين فلأن يجعل سكوتهم عن إظهار الخلاف بعد ما اشتهر القول دليل الموافقة كان أولى .

وأما حديث القسمة فإنما سكت على رضى الله عنه لأن ما أشاروا به على عمر كان حسناً ؛ فإن للإمام أن يؤخر القسمة فيما يفضل عنده من المال ليكون مبدءاً لناثبة تنوب المسلمين ، ولكن كان القسمة أحسن عند على لأنه أقرب إلى أداء الأمانة والخروج عما يحمل من العهدة ، وفي مثل هذا الوضع لا يجب إظهار الخلاف ولكن إذا سئل يجب بيان الأحسن ، فلهذا سكت على في الابتداء وحين سأل بين الوجه الأحسن عنده .

وكذا حديث الإملاص فإن ما أشاروا به من الحكم كان صواباً ؛ لأنه لم يوجد من عمر رضى الله عنه مباشرة صنع بها ولا تسبب هو جنابة ، ولكن إلزام الغرة مع هذا يكون أبعد من القبل والتمال ، ويكون أقرب إلى بسط العدل وحسن الرعية فلهذا سكت في الابتداء ولما استنقذه بين أولى الوجوه عنده ؛ لأنه إن عررد السكوت عن إظهار الخلاف لا يكون دليل الموافقة عندما ما هو من السكوت ولم يفضل الحكم بعد ، وإنما يكون هذا حجة أن لم يفضل عمر الحكم بتوليده أو ظهور منه توقف في الجواب ويكون على رضى الله عنه ما كنا به لا ، ولم يزل هذا ، فإنما يجعل سكوتة في الابتداء على أنه لتجربة أخبارهم ، أو لتعظيم الغنم التي بيد إظهاره باجتهابه حتى لا يزدري به أحد من السامعين ، أو ليرى النصارى الحادثة ويميزه من الأنساء حتى يبين له ما هو السواب في شرفه ، وإظهار ما هو من المنطقه عمر رضى الله عنه لم يكن هو بين ما ينقر عليه رأي من الخوارج قبل إتمام الحكم وإسضاء شجاس الساوردة .

فأما حديث ابن عباس فقد نزل أنه لا يكذب مع أحد لأن عمر رضى الله عنه كان يقيم ابن عباس رضى الله عنه ، وكان يسموه في بيته ^(١) الشورى مع الساوردة من

المصحابة لمبا عرف من قطنته وحسن ذهنه وبصيرته ، وقد أشار عليه بأشياء فقبل ذلك واستحسنه^(١) ، وكان يقول له : غص ياغواص ، شنشنة أعرفها من أخزم^(٢) يعني أنه شبه^(٣) العباس في رأيه ودهائه ، فكيف يستقيم مع هذا أن يقال إنه امتنع من بيان قوله وحجته لعمر مهابة له ؟ وإن صح فهذه المهابة إنما كان باعتبار ما عرف من فضل رأى عمر وفقهه فمنعه ذلك من الاستقصاء في الحاجة معه كما يكون من حال الشبان مع ذوى الأستنان من المجتهدين في كل عصر ؛ فإنهم يهابون الكبار فلا يستقصون في الحاجة معهم حسب ما يفعلون مع الأقران ، ومتى كان [الناس^(٤)] في تقية من عمر في إظهار الحق مع قوله عليه الصلاة والسلام : « أينما دار الحق فعمر معه » وكان ألين وأسرع قبولا للحق من غيره حتى كان يشاورهم ويقول لهم : لاخير فيكم إذا لم تقولوا لنا ، ولاخير فينا إذا لم نسمع منكم ، رحم الله امرأ أهدى إلى أخيه عيوبه . فمع طلب البيان منه بهذه الصفة لايتوهم أن يهابه أحد فلا يظهر عنده حكم الشرع مهابة له .

وحديث ذى اليدین رضی الله عنه قلنا مجرد السكوت عن النكير لا يكون دليل الموافقة عندنا ، ولكن مع ترك إظهار ما هو الحق عنده بعد مضي مدة المهلة ، ولم توجد هذه الصفة في حديث ذى الیدین ، فإنه كما أظهر مقالته سأل رسول الله أبا بكر وعمر رضی الله عنهما وكان الكلام في الصلاة يومئذ مباحاً فما كان هناك ما يمنعهم من الكلام ، وأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعرف ما عندهم من خلاف له أو وفاق ، وذلك مستقيم قبل أن يحصل المقصود بالسكوت وإن كان يحصل ذلك بسكوتهم عن إظهار الخلاف أن لو قام رسول الله صلى الله عليه وسلم لإتمام الصلاة ولم يستنطقهم .

(١) ونقل صاحب الكشف هذه العبارة فقال : وقد أشار إليه بأشياء فقبلها منه استحسنها .

(٢) وفي القرب : وفي مثل شنشنة أعرفها من أخزم وهي الطبيعة والعادة تضرب في قرب الشبه ، وقد تمثل به عمر رضی الله عنه لابن عباس رضی الله عنهما يشبهه بأبيه لأنه فيما يقال لم يكن القرشي رأى مثل رأى العباس . وأول من قال هذا جد حاتم لأنه ابن عبد الله بن سعد ابن الحشرج بن امرئ القيس بن عدی بن أخزم بن أبي أخزم الطائي . كذا أثبت نسه في النقي وذلك أن حاتم حين نشأ وتقبل أخلاق أخزم في الجود قال جده : شنشنة أعرفها من أخزم .

(٣) وفي والهندية : يشبه .

(٤) زيادة من الثمانية والهندية .

وكذلك ما قاله الكرخي رحمه الله فهو خارج على هذا الحرف ؛ لأننا لا نجعل مجرد السكوت عن التكثير دليل الواقعة بل ترك إظهار ما عنده مما هو مخالف لما انتشر ، وهذا واجب على كل مجتهد من علماء العصر ، لا يباح له السكوت عنه بعد ما انتشر قول بخلاف قوله وبلنه ذلك ، فإنما يحمل السكوت على الوجه الذي يحل له شرعاً ، ولهذا اعتبرنا في ثبوت الإجماع بهذا الطريق أن يسكت بعد عرض الفتوى عليه ؛ لأنه ما لم يبلغه قول هو مخالف لما عنده وما لم يسأل عنه لا يلزمه البيان ، وإنما يكون ذلك بعد عرض الفتوى عليه وبعد مضي مدة المهلة أيضاً لأنه يحتاج إلى التروي وإلى رد الحادثة إلى الأشباه ليميز الأشبه بالحادثة من بين الأشباه برأيه ، ولا يتأتى ذلك إلا بمدة ، فإذا مضت المدة ولم يظهر خلاف ما بلنه كان ذلك دليلاً على الوفاق باعتبار العادة .

فإن قيل : كان ينبغي أن لا تنتهي هذه المدة إلا بموته لأن الإنسان قد يكون متفكراً في شيء مدة عمره فلا يستقر فيه رأيه على شيء ، وقد يرى رأياً في شيء ثم يظهر له رأي آخر فيرجع عن الأول ، فعلى هذا مدة التروي لا تنتهي إلا بموته . قلنا : لا كذلك بل إذا مضى من المدة ما يتمكن فيه من النظر والاجتهاد فعليه إظهار ما تبين له باجتهاده من توقف في الجواب أو خلاف أو وفاق ولا يحل له السكوت عن الإظهار إلا عند الواقعة ، وبعد ما ثبت الإجماع بهذا الطريق فليس له أن يرجع عنه برأى يعرض^(١) له ؛ لأن الإجماع موجب للعلم قطعاً بمنزلة النص فكما لا يجوز ترك العمل بالنص باعتبار رأي يعترض له لا يجوز مخالفة الإجماع برأى يعترض له بعد ما انعقد الإجماع بدليله . وكذلك إن لم يعرض عليه الفتوى ولكن اشتهر الفتوى في الناس على وجه يعلم أنه بلغ ذلك الساكتين من علماء العصر فإن ذلك يقوم مقام العرض عليهم لأنه يجب عليهم إظهار الخلاف الذي عندهم إن كانوا^(٢) يستقدون خلاف ذلك على وجه ينتشر هذا الخلاف منهم كما انتشر القول الأول ، ليكون الثاني معارضاً للأول ، ولو أظهروا ذلك لا تنتشر ، فسكوتهم عن الإظهار الثابت بدليل عدم الانتشار

(١) وفي العثمانية والهندية : يعترض .

(٢) وفي العثمانية : إذا كانوا .

حليل على الواقعة . بهذا الطريق أثبتنا كون القرآن معجزاً ؛ لأن العرب ما عارضوا بمثله ولو فعلوا لا تنتشر ذلك ، وعجزهم عن المعارضة بعد التحدى دليل على أنه معجز .
 فإن قيل : فقد اشتهر فتوى الناس^(١) بجواز المزارعة بعد أبي حنيفة قولاً وفعلاً مع سكوت أصحاب أبي حنيفة عن النكير ولم يكن ذلك دليل الواقعة . قلنا : كما انتشر ذلك فقد انتشر أيضاً الخلاف من أصحاب أبي حنيفة لمن أجاز المزارعة محاجة ومناظرة ؛ وإنما تركوا التشنيع على من يباشر ذلك لأنه ظهر عند الناس نوع رجحان لقول من أجازها فأخذوا بذلك ، وذلك يمنع القائلين بفسادها من أن يظهروا منع الناس من ذلك لعلمهم أن الناس لا يمتنعون باعتبار ما ظهر لهم ، بمنزلة القاضي إذا قضى في فصل مجتهد فيه فإنه لا يجب على المجتهد الذي يعتقد خلافه أن يظهر للناس خطأ القاضي ، لعلمه أن الناس لا يأخذون بقوله ، ولا اعتقاده أن قضاء القاضي بما قضى به نافذ وأن ذلك الجانب ترجح بالقضاء ، فترك النكير على من يباشر المزارعة بهذه المثابة . يحقق ما قلنا أن من عادة المتشاورين من العوام في شيء يهمهم من أمر الدنيا ويتعلق به بعض مصالحهم أن البعض إذا أظهر فيه رأياً وعند البعض خلاف ذلك فإنهم لا يمتنعون من إظهار ما عندهم إلا نادراً ولا يبنون الحكم على النادر ، فإذا كان هذا في أمر الدنيا مع أن السكوت عن الإظهار يحل فيه شرعاً فلأن يكون أمر الدين وما يرجع إلى إظهار حكم الله تعالى بهذه الصفة حتى يكون السكوت فيه دليل الوقف كان أولى ، فكذلك^(٢) العادة من حال من يسمع ما هو مستبعد عنه أن لا يمتنع من إظهار النكير عنده^(٣) بل يكون ذلك جل هم^(٤) ؛ ألا ترى أنه لو أخبر غدير أن الخطيب يوم الجمعة لما صعد المنبر رماه إنسان بسهم فقتله وسمع ذلك منه قوم شهدوا الجمعة ولم يعرفوا من ذلك شيئاً فإنه لا يكون في همهم شيء أسبق من إظهار الإنكار عليه ، وقد بينا أن ما عليه العادة الظاهرة لا يجوز تركه في الأحكام ، فتبين باعتبار هذه العادة^(٥) أن السكوت دليل الواقعة ، ونحن نعلم أنه قد كان عند الصحابة أن إجماعهم

(١) وفي الهنذية والنسخة بهامش الأصل : فيما بين الناس .

(٢) وفي العثمانية والهنذية : وكذلك .

(٣) لفظ (عنده) ساقط من العثمانية والهنذية .

(٤) وفي العثمانية والهنذية : جل همته .

(٥) كان في الأصل : هذه المسألة .

حجة موجبة للعلم قطعاً ، فإذا علم الساكت هذا يفترض عليه بيان ما عنده ليتحقق الخلاف ويخرج ما اشتهر من أن يكون حكم الحادثة قطعاً ، والسكوت إن لم يدل على المواقفة فلا إشكال أنه لا يدل على الخلاف .

ومن هذا الجنس ما إذا اختلفوا في حادثة على أقاويل محصورة ؛ فإن المذهب عندنا أن هذا يكون دليل الإجماع منهم على أنه لا قول في هذه الحادثة^(١) سوى هذه الأقاويل حتى ليس لأحد أن يحدث فيه قولاً آخر برأيه . وعند بعضهم هذا من باب السكوت الذي هو محتمل أيضاً فكما لا يدل على نفي الخلاف لا يدل على نفي قول آخر في الحادثة فإن ذلك نوع تعيين ولا يثبت بالمحتمل . ولكننا نقول : قد بينا أنهم إذا اختلفوا على أقاويل فنحن نعلم أن الحق لا يعدو أقاويلهم ، وهذا بمنزلة التنصيص منهم على أن ما هو الحق حقيقة في هذه الأقاويل ، وماذا بعد الحق إلا الضلال . وكذلك هذا الحكم في اختلاف بين أهل كل عصر إلا على قول بعض مشايخنا ؛ فإتهم يقولون هذا في أقاويل الصحابة خاصة لما لهم من الفضل والسابقة ، ولكن المعنى الذي أشرنا إليه يوجب المساواة ، وعلى هذا قالوا فيما ظهر من بعض الخلفاء عن الصحابة أنه قال في خطبته على المنبر ولم يظهر من أحد منهم خلاف لذلك فإن ذلك إجماع منهم بهذا الطريق . وقد قال بعض من لا يعبأ بقوله : الإجماع الموجب للعلم قطعاً لا يكون إلا في مثل ما اتفق عليه الناس من موضع الكعبة وموضع الصفا والمروة وما أشبه ذلك ، وهذا ضعيف جداً ؛ فإنه يقال لهذا القائل : بأي طريق عرفت إجماع المسلمين على هذا ؟ بطريق ممالك نساء من كل واحد من آحادهم ؟ فإن هل نعم ظهر للناس كذبه ، وإن قال لا ولكن بتنصيص البعض وسكوت الباقين عن إظهار الخلاف ، فنقول كما ثبت بهذا الطريق الإجماع منهم على هذه الأشياء التي لا يشك فيها أحد فكذلك ثبت الإجماع منهم بهذا الطريق في الأحكام الشرعية .

فصل الأهلية

زعم بعض الناس أن الإجماع الموجب للعلم لا يكون إلا باتفاق فرف الأمة أهل الحق وأهل الضلالة جمعاً ، لأن الحجة إجماع الأمة ومطلق اسم الأمة تناول السكل .

(١) وفي نسخة على هامش الأصل : في هذه المسألة .

فأما المذهب عندنا أن الحجة اتفاق كل عالم مجتهد ممن هو غير منسوب إلى هوى ولا ملن بفسق في كل عصر ؛ لأن حكم الإجماع إنما يثبت باعتبار وصف لا يثبت إلا بهذه المعاني وذلك صفة الوساطة كما قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » وهو عبارة عن الخيار المدول المرضيين ، وصفة الشهادة بقوله : « لتكونوا شهداء على الناس » فلا بد من اعتبار الأهلية لأداء الشهادة ، وصفة الأمر بالمعروف ، وذلك يشير إلى فرضية الاتباع فيما يأمر به وينهون عنه وإنما يفترض اتباع العدل المرضي فيما يأمر به ، وثبوته بطريق الكرامة على الدين والمستحق للكرامات مطلقاً من كان بهذه الصفة . فأما أهل الأهواء فمن يكفر في هواء فاسم الأمة لا يتناول مطلقاً ولا هو مستحق للكرامة الثابتة للمؤمنين ، ومن يضل في هواء إذا كان يدعو الناس إلى ما يمتقده فهو يتعصب لذلك على وجه يخرج به إلى صفة السفه والمجون فيكون متهماً في أمر الدين لا معتبر بقوله في إجماع الأمة ؛ ولهذا لم يعتبر خلاف الروافض في إمامة أبي بكر ، ولا خلاف الخوارج في خلافة علي . فإن كان لا يدعو الناس إلى هواء ولكنه مشهور به ، فقد قال بعض مشايخنا فيما يضل هو فيه لا معتبر بقوله ؛ لأنه إنما يضل لمخالفته نصاً موجباً للعلم فكل قول كان بخلاف النص فهو باطل ، وفيما سوى ذلك يعتبر قوله ، ولا يثبت الإجماع مع مخالفته لأنه من أهل الشهادة ولهذا كان مقبول الشهادة في الأحكام . قال رضي الله عنه : والأصح عندي أنه إن كان متهماً بالهوى ولكنه غير مظهر له فالجواب هكذا ، فأما إذا كان مظهرراً لهواه فإنه لا يعتد بقوله في الإجماع ؛ لأن المعنى الذي لأجله قبلت شهادته لا يوجد هنا فإنها تقبل لانتفاء تهمة الكذب ، على ما قال محمد رحمه الله : قوم عظموا الذنوب حتى جعلوها كفراً لا يهتمون بالكذب في الشهادة . وهذا يدل على أنهم لا يؤمنون في أحكام الشرع ولا يعتبر قولهم فيه ؛ فإن الخوارج هم الذين يقولون إن الذنب نفسه كفر وقد أکفروا أكثر الصحابة الذين عليهم مدار أحكام الشرع ، وإنما عرفناها بنقلهم فكيف يعتمد قول هؤلاء في أحكام الشرع وأدنى ما فيه أنهم لا يتعلمون ذلك إذا كانوا يعتقدون كفر الناقلين . ولا معتبر بقول الجهمال في (١) الأحكام ، فأما من كان (٢) محققاً في اعتقاده

(١) وفي الثمانية : بالإجماع . وفي الهندية : في الإجماع

(٢) وفي الثمانية والهندية : يكون .

ولكنه فاسق في نواطيه فالعراقيون يقولون لا يعتد بقوله في الإجماع أيضاً ؛ لأنه ليس بأهل لأداء الشهادة ؛ ولأن التوقف في قوله واجب بالنص وذلك يبنى وجوب الاتباع . قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه إذا كان معلناً لفسقه فكذلك الجواب ؛ لأنه لما لم يتحرز من إعلان ما يعتد به باطلاً فكذلك لا يتحرز من إعلان قول يعتد بطلانه باطناً ، فأما إذا لم يكن مظهراً للفسق فإنه يعتد بقوله في الإجماع وإن علم فسقه حتى ترد شهادته ؛ لأنه لا يخرج بهذا من الأهلية للشهادة أصلاً ولا من الأهلية للكرامة بسبب الدين ؛ ألا ترى أننا نقطع القول لمن يموت مؤمناً مصرّاً على فسقه أنه لا يخلد في النار ، فإذا كان هو أهلاً للكرامة بالجنة في الآخرة فكذلك في الدنيا باعتبار قوله في الإجماع . فأما كونه عالماً مجتهداً فهو معتبر في الحكم الذي يختص بمعرفته والحاجة إليه العلماء ، وعلى هذا قلنا : من يكون متكلاً غير عالم بأصول الفقه والأدلة الشرعية في الأحكام لا يعتد^(١) بقوله في الإجماع . هكذا نقل عن الكرخي . وكذلك من يكون محدثاً لا بصره في وجوه الرأي وطرق المقاييس الشرعية لا يعتد بقوله في الإجماع ؛ لأن هذا فيما يبنى عليه حكم الشرع بمنزلة العامى ولا يعتد بقول العامى في إجماع علماء مصر ؛ لأنه لا هداية له في الحكم المحتاج إلى معرفته ، فهو بمنزلة المجنون حتى لا يعتد بمخالفته .

ثم قال بعض العلماء الذين هم بالصفة التي قلنا من أهل مصر : ما لم يباثوا حداً لا يتوهم عليهم التواطؤ على الباطل لا يثبت الإجماع الموجب للعالم باتفاقهم ؛ ألا ترى أن حكم التواتر لا يثبت بخبرهم ما لم يبلغوا هذا الحد ، فكذلك حكم الإجماع بقولهم ؛ لأن بكل واحد منهما يثبت علم اليقين . والأصح عندنا أنهم إذا كانوا جماعة واتفقوا قولاً أو فتوى من البعض مع سكوت الباقيين فإنه يعتد بالإجماع به وإن لم يبلغوا حد التواتر ، بخلاف الخبر فإن ذلك محتمل للصدق والكذب فلا بد من مراعاة معنى ينتفى به تهمة الكذب بكثرتهم ؛ ألا ترى أن صفة العدالة لا تعتبر هناك ، وهذا إظهار حكم ابتداء ليس فيه من معنى احتمال تهمة الكذب شيء إنما فيه توهم الخطأ ، فإذا كانوا جماعة فالأمن عن ذلك ثابت شرعاً كرامة لهم بسبب الدين وصفة العدالة على ما قررنا .

(١) وفي المندية : لا يعتد .

فإن قيل لا يؤمن على هؤلاء إعلان الفسق أو الضلالة أو الردة مثلاً بعد ما انعقد الإجماع منهم ، فكيف يؤمن الخطأ باعتبار اجتماعهم ؟ وعن هذا الكلام جوابان لمشايعنا رحمهم الله : أحدهما أنا لا نجوز هذا على جماعتهم بعد ما كان إجماعهم موجباً للعلم في حكم الشرع فإن الله تعالى يعصمهم من ذلك ؛ لأن إجماعهم صار بمنزلة النص عن صاحب الشريعة ؛ فكما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان معصوماً عن هذا تقطع القول به لأن قوله موجب للعلم فكذلك جماعة العلماء إذا ثبت لهم هذه الدرجة ، وهو أن قولهم موجب للعلم كرامة بسبب الدين . والثاني أنه وإن تحقق هذا منهم فإن الله تعالى يقيم آخرين مقامهم ليكون الحكم ثابتاً بإجماعهم ؛ لأن الدين محفوظ إلى قيام الساعة على ما قال رسول الله عليه السلام : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله » فما يعترض على الأولين لا يؤثر في حكم الإجماع لقيام أمثالهم مقامهم ، بمنزلة موتهم .

وقال بعض العلماء : الإجماع الوجوب للعلم لا يكون إلا بإجماع الصحابة الذين كانوا خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنهم محبوبوه وسمعوا منه علم التنزيل والتأويل ، وأثنى عليهم في آثار معروفة فهم المختصون بهذه الكرامة . وهذا ضعيف عندنا فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما أثنى عليهم فقد أثنى على من بعدهم فقال : « خير الناس قرني^(١) الذين أنا فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ففي هذا بيان أن أهل كل عصر يقومون مقامهم في صفة الخيرية إذا كانوا على مثل اعتقادهم ، والمعاني التي بينها لإثبات هذا الحكم بها^(٢) من صفة الوساطة والشهادة والأمر بالمعروف لا يختص بزمان ولا بقوم ، وثبت هذا الحكم بالإجماع لتحقيق بقاء حكم الشرع إلى قيام الساعة وذلك لا يتم ما لم يجعل إجماع أهل كل عصر حجة كإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

فإن قيل : فأبو حنيفة رحمه الله قال بخلاف هذا لأنه قال : ما جاءنا عن الصحابة اتبعناهم ، وما جاءنا عن التابعين زاحمتهم . قلنا : إنما قال ذلك لأنه كان من جملة التابعين

(١) وفي العثمانية : الذي

(٢) وفي العثمانية : بها بالنس من .

فإنه رأى أربعة من الصحابة : أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى ، وابن الطفيل ، وعبد الله بن حارث بن جزء الزبيدي رضى الله عنهم ، وقد كان ممن يجتهد في عهد^(١) التابعين ويعلم الناس حتى ناظر الشعبي في مسألة النذر بالمعصية فما كان يتعقد إجماعهم بدون قوله فلماذا قال ذلك لا لأنه كان لا يرى إجماع من بعد الصحابة حجة .

ومن الناس من يقول : الإجماع الذى هو حجة إجماع أهل المدينة خاصة لأنهم أهل حضرة الرسول وقد بين رسول الله عليه السلام خصوصية تلك البقعة في آثار فقال : « إن الإسلام ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحبة إلى جحرها » وقال عليه السلام : « إن الدجال لا يدخلها » وقال عليه السلام : « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » وقال عليه السلام : « إن المدينة تنفى الخبث كما ينفى الكبر خبث الحديد » ولكن ما قررنا من المعانى لا يختص بمكان دون مكان . ثم إن كان مراد القائل أهلها الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا ينازع فيه أحد ، وإن كان المراد أهلها في كل عصر فهو قول باطل ، لأنه ليس في بقعة من البقاع اليوم في دار الإسلام قوم هم أقل علماً وأظهر جهلاً وأبعد عن أسباب الخير من الذين هم بالمدينة فكيف يستجاز القول بأنه لا إجماع في أحكام الدين إلا إجماعهم ؟ والمراد بالآثار حال المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الهجرة فريضة كان المسلمون يجتمعون فيها وأهل الخبث والردة لا يقرون فيها ، وقد تكون البقعة محروسة وإن كان من يسكنها على غير الحق ؛ ألا ترى أن مكة كانت محروسة عام الفيل مع أن أهلها كانوا مشركين يومئذ .

ومن الناس من يقول لا إجماع إلا لعنة الرسول^(٢) لأنهم المخصوصون بقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسباب العز ، قال عليه السلام : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى إن تمسكتم بهما لم تضلوا بعدي » وقال تعالى : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا » .

(١) وفي نسخة : عصر ، كذا بهامش الأصل .

(٢) وفي الهندية : رسول الله .

ولكننا نقول : أنواع الكرامة لأهل البيت متفق عليه ، ولكن حكم الإجماع الموجب للعلم باعتبار نصوص ومعاني لا يختص ذلك بأهل البيت ، والنسب ليس من ذلك في شيء ، فالتخصيص به يكون زيادة ، كيف وقد قال تعالى : « واتبع سبيل من أناب إلى » فكل من كان منيباً إلى ربه فهو داخل في هذه الآية ، وهو مراد بقوله تعالى : « واتبع غير سبيل المؤمنين » كما ذكرنا من الاستدلال به .

فصل الشرط

زعم بعض الناس أن انقراض العصر شرط لثبوت حكم الإجماع . وهو قول الشافعي رحمه الله أيضاً ؛ لأن قبل انقراض العصر إذا بدا لبعضهم رأى خلاف رأى الجماعة فإن ما ظهر له في الانتهاء بمنزلة الوجود في الابتداء ولو كان موجوداً لم ينمقد إجماعهم بدون قوله فكذلك إذا اعترض له ذلك ، ولا يقع الأمن عن هذا إلا بانقراض العصر على ذلك الإجماع ؛ ألا ترى أن أبا بكر رضي الله عنه كان يسوى بين الناس في العطايا وكانوا لا يخالفونه في ذلك ، ثم فضل علي رضي الله عنه في العطايا في خلافته ولا يظن به مخالفة الجماعة^(١) ، فعرفنا أن بدون انقراض العصر لا يثبت حكم الإجماع ، وقال علي رضي الله عنه : اتفق رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبعن ، وأنهن أحرار عن دبر من الموالى ، ثم رأيت أن أرقهن . فلو ثبت الإجماع قبل انقراض العصر لما استجاز خلاف الإجماع برأيه .

وأما عندنا انقراض العصر ليس بشرط ؛ لأن الإجماع لما انعقد باعتبار اجتماع معاني الذي قلنا كان الثابت به كالثابت بالنص ، وكما أن الثابت بالنص لا يختص بوقت دون وقت فكذلك الثابت بالإجماع ، ولو شرطنا انقراض العصر لم يثبت الإجماع أبداً لأن بعض التابعين في عصر الصحابة كان يزاحمهم في الفتوى فيتوهم أن يبدو له رأى بعد أن لم يبق أحد من الصحابة ، وهكذا في القرن الثاني والثالث فيؤدي إلى سد باب حكم الإجماع [أصلاً^(٢)] وهذا باطل . ولكننا نقول : بعد ما ثبت الإجماع موجباً للعلم باتفاقهم فليس لأحد أن يظهر خلاف ذلك برأيه لا من

(١) وفي الهندية : الإجماع

(٢) زيادة من الهندية .

أهل ذلك العصر ولا من غيرهم ، كما لا يكون له أن يخالف النص برأيه وهذا بخلاف رأيه قبل انعقاد الإجماع ؛ لأن الدليل الموجب للعلم لم يتقرر هناك فكان قوله معتبراً في منع انعقاد الإجماع . وأما حديث التسوية في العطاء فقد كان مختلفاً في الابتداء على ما روى عن عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر : لا تجعل من لا سابقة له في الإسلام كمن له سابقة . فقال أبو بكر : هم إنما عملوا لله فأجرهم على الله . فتبين أن هذا الفصل كان مختلفاً في الابتداء فلماذا مال على رضي الله عنه إلى التفضيل . وحديث أمهات الأولاد فالروى أن علياً رضي الله عنه قال : ثم رأيت أن أرتعن . يعني أن لا أعتقن يموت الولي حتى يكون الوارث أو الوصي هو المعتقد لها كما دل عليه ظاهر بعض الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس المراد جواز بيعهن إذ ليس من ضرورة الرق جواز البيع لا بحالة . وكان الكرخي رحمه الله يقول : شرط الإجماع أن يجتمع علماء العصر كلهم على حكم واحد ، فأما إذا اجتمع أكثرهم على شيء وخالفهم واحد أو اثنان لم يثبت حكم الإجماع . وهذا قول الشافعي رحمه الله أيضاً ؛ لأن النبي عليه السلام قال : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ولأنه لا معتبر بالقلة والكثرة في المعنى الذي يبتنى عليه حكم الإجماع ، وبالاتفاق لو كان فريق منهم على قول وفريق مثلهم على قول آخر فإنه لا يثبت حكم الإجماع ، فكذلك إذا كان أكثرهم على قول ونفر يسير منهم على خلاف ذلك لا يثبت حكم الإجماع . قال رضي الله عنه : والأصح عندي ما أشار إليه أبو بكر الرازي رحمه الله أن الواحد إذا خالف الجماعة فإن سوغوا له ذلك الاجتهاد لا يثبت حكم الإجماع بدون قوله ، بمنزلة خلاف ابن عباس للصحابة في زوج وأبوين وامرأة وأبوين أن للام ثلث جميع المال ، وإن لم يسوغوا له الاجتهاد وأنكروا [عليه ^(١)] قوله فإنه يثبت حكم الإجماع بدون قوله ، بمنزلة قول ابن عباس في حل التفاضل في أموال الربا ؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم لم يسوغوا له هذا الاجتهاد حتى روي أنه رجع إلى قولهم فكان الإجماع ثابتاً بدون قوله ؛ ولهذا قال محمد رحمه الله في الإجماع : لو قضى القاضي

يجواز بيع الدرهم بالدرهمين^(١) لم ينفذ قضاؤه لأنه يخالف للإجماع . والدليل على صحة هذا القول قوله عليه السلام : « يد الله مع الجماعة فمن شد شد في النار » . وقيل عليه السلام : « عليكم بالسواد الأعظم » يعني ما عليه عامة المؤمنين ، ففي هذا إشارة إلى أن قول الواحد لا يعارض قول الجماعة ؛ ولأننا لو شرطنا هذا أدى إلى أن لا ينعقد الإجماع أبداً لأنه لا بد أن يكون في علماء العصر واحد أو اثنان ممن لم يسمع ذلك الفتوى أصلاً ومن يرى خلاف ذلك . وإنما كان الإجماع حجة باعتبار ظهور وجه الصواب فيه بالاجتماع عليه ، وإنما يظهر هذا في قول الجماعة لا في قول الواحد ؛ ألا ترى أن قول الواحد لا يكون موجباً للعلم وإن لم يكن بمقابله جماعة يخالفونه وقول الجماعة موجب للعلم إذا لم يكن هناك واحد يخالفهم ، فكذلك مع وجود هذا الواحد ؛ لأن قوله لا يعارض قولهم ، بخلاف ما إذا كان على كل قول جماعة فهناك المعارضة تتحقق ، والمراد من قوله عليه السلام : « بأيهم اقتديتم اهتديتم » إذا لم يكن هناك دليل موجباً للعلم ، بخلاف قول من يهتدى به ؛ ألا ترى أنه إذا كان هناك نص بخلاف قول الواحد لم يجوز اتباعه ولم يكن هذا الحديث متناولاً له . وحكى عن أبي حازم القاضي رحمه الله أن الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا على شيء فذلك إجماع موجب للعلم ولا يعتد بخلاف من خالفهم في ذلك لقوله عليه السلام : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ » ولهذا لم يعتبر خلاف زيد للخلفاء في توريث ذوى الأرحام ، وأمر المعتصم برد الأموال التي اجتمعت في بيت المال مما أخذت من تركات فيها ذوو الأرحام فأكر ذلك عليه أبو سعيد البردعي رحمه الله وقال : هذا شيء أمضى على قول زيد ، فقال : لا أعتد بخلاف زيد في مقابلة قول الخلفاء الراشدين ، وقد قضيت بذلك فليس لأحد أن يبطله بعدى .

(١) وفي العثمانية والهندية : بدرهمين .

فصل الحكم

ذكر هشام عن محمد رحمه الله : الفقه أربعة ، ما في القرآن وما أشبهه^(١) ، وما جاءت به السنة وما أشبهها^(٢) ، وما جاء عن الصحابة^(٣) وما أشبهه^(٤) ، وما رآه المسلمون^(٥) حسنا وما أشبهه^(٦) . ففي هذا بيان أن ما أجمع عليه الصحابة فهو بمنزلة الثابت بالكتاب والسنة^(٧) في كونه مقطوعاً به حتى يكفر جاحده . وهذا أقوى ما يكون من الإجماع ، ففي الصحابة أهل المدينة وعتره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا خلاف بين من يمتد بقولهم أن هذا الإجماع حجة موجبة للعلم قطعاً فيكفر جاحده كما يكفر جاحد ما ثبت بالكتاب أو بخبر متواتر .

فإن قيل : كيف يستقيم هذا وتوهم الخطأ لم ينعدم بإجماعهم أصلاً ، فإن رأيهم لا يكون فوق رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال تعالى : « عفا الله عنك لم أذنت لهم » وقال تعالى : « ما كان لني أن يكون له أسرى » الآية ، ففي هذا إشارة إلى أنه قد كان وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخطأ في بعض ما فعل به برأيه ، فعرفنا أنه لا يؤمن الخطأ في رأى دون رأيه أصلاً ؛ قلنا : رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً عن التقرير على الخطأ خصوصاً في إظهار أحكام الدين ، ولهذا كان قوله موجباً علم البقين ، وإبائه فرض على الأمة ، قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وسنقرر هذا الكلام في موضعه | إن شاء الله تعالى^(٨) | فإذا ثبت هذا فيما ثبت ، يتبين ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك مما ثبت بإجماع الصحابة ؛ فإنه لا يبقى فيه توهم الخطأ بعد إجماعهم حتى يكفر جاحده . وفوله وما أشبهه المراد منه أن الصحابة إذا اختلفوا في حادثة على أو قبل ما في ذلك اتفاق

(١) متواتر — هامش الأصل العثماني .

(٢) مشهور — هامش العثماني .

(٣) إجماع الصحابة — هامش العثماني .

(٤) إجماع علماء كل عصر — هامش العثماني .

(٥) إجماع — هامش عثماني .

(٦) علم الناس — هامش العثماني .

(٧) أي الموازنة — هامش العثماني .

(٨) راجع من الذي به .

منهم على أنه لا قول سوى ما ذكروا فيها وأن الحق لا يعدو أقاويلهم حتى ليس لأحد بعدهم أن يخترع قولاً آخر برأيه ؛ ولهذا قلنا إن الصحابة لما اختلفوا في مقدار جمل الأبق على أقاويل كان ذلك اتفاقاً منهم على أن الحق لا يعدو أقاويلهم ، فليس لأحد بعدهم أن يخترع فيه قولاً آخر برأيه ، إلا أن هذا الإجماع دون الأول في الحكم لأن ثبوته بطريق الاستدلال وأصله مسكوت عنه فلا يكفر جاحده مثل هذا الإجماع .

فإن قيل : أليس أنكم قلتم فيمن قال لامرأته اختاري فإن اختارت^(١) نفسها وقعت تطليقة بآئنة ، وإن اختارت زوجها لم يقع شيء ، وقد كانت^(٢) الصحابة فيها على قولين سوى هذا ثم اخترعتم قولاً ثالثاً برأيكم ؟ قلنا : ما فعلنا ذلك فإن الكرخي رحمه الله ذكر مذهبنا عن معاذ بن جبل رضى الله عنه فليس ذلك بخروج عن أقاويلهم ، وفي قوله مارآه المسلمون حسناً بيان أن إجماع أهل كل عصر حجة ولكن هذا في الحكم دون ما سبق وهو بمنزلة خبر مشهور حتى لا يكفر جاحده ولكن يجوز النسخ به لأن بين من يمتد بقولهم من العلماء اختلافاً فيه ، ودون هذا بدرجة أيضاً الإجماع بعد الاختلاف في الحادثة^(٣) إذا كانت مختلفاً فيها في عصر ثم اتفق أهل عصر آخر بعدهم على أحد القولين ؛ فقد قال بعض العلماء : هذا لا يكون إجماعاً ، وعندنا هو إجماع ولكنه بمنزلة خبر الواحد في كونه موجباً للعمل غير موجب للعلم .

قال رضى الله عنه : وكان شيخنا [الإمام الحلواني رحمه الله^(٤)] يقول : هذا على قول محمد رحمه الله يكون إجماعاً ؛ فأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يكون إجماعاً ؛ فإن الرواية محفوظة عن محمد رحمه الله أن قضاء القاضي يجوز بيع أم الولد باطل ، وقد كان هذا مختلفاً فيه بين الصحابة ثم اتفق من بعدهم على أنه لا يجوز بيعها فكان هذا قضاء بخلاف الإجماع عند محمد ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ينفذ قضاء القاضي به لشبهة الاختلاف في الصدر الأول ولا يثبت الإجماع مع وجود الاختلاف في الصدر الأول . قال رضى الله عنه :

(١) وفي الهندية : فاختارت .

(٢) على قول عمر وابن مسعود رضى الله عنهما واحدة رجعية وعلى قول زيد ثلاث في مبسوط شمس الأئمة - هامش العثمانية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : فإن الحادثة .

(٤) ما بين الربيعين زيادة من العثمانية والهندية .

والأوجه عندي أن هذا إجماع عند أصحابنا جميعاً للدليل الذي دل على أن إجماع أهل كل عصر إجماع معتبر ، وإنما ينفذ قضاء القاضي بمجاوز بيعها لشبهة الاختلاف في أن مثل هذا هل يكون إجماعاً ؟ فعلى اعتبار هذه الشبهة يكون قضاؤه في مجتهد فيه ، فلهذا نفذ أبو حنيفة رحمه الله .

وجه قول الفريق الأول أن الحجة إجماع الأمة والذي كان مخالفاً في الصدر الأول من الأمة وبموته لا يبطل قوله فلا يثبت الإجماع بدون قوله ؛ ألا ترى أنه لو بقي حياً إلى هذا الوقت لم يشهد الإجماع بدون قوله ، فكذلك إذا كان ميتاً ؛ لأن اعتبار قوله لدليله لا لحياته ، ولأنه لو ثبت الإجماع بعده لوجب القول بتضليله ، ولا نظن أحداً يقول هذا لابن عباس رضي الله عنهما في زوج وأبوين وإن أجمعوا بعده على خلاف قوله ، ولا لابن مسعود رضي الله عنه^(١) في تقديم ذوى الأرحام على مولى العتاقة وإن أجمعوا بعده على خلاف قوله ، وقد قلتم إذا قال لامرأته أنت خلية ونوى ثلاثاً ثم وطئها في العدة وقال علمت أنها على حرام لا يلزمه الحد ؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يراها تطليقة رجعية وقد أجمعوا بعده على خلاف ذلك ولهذا صح نية الثلاث فيه ، فدل أن الإجماع لا يثبت بمثل هذا .

وجه قولنا أن المعتبر إجماع أهل كل عصر لما بينا أن المقصود كون أحكام الشرع محفوظة وأن ثبوت هذا الحكم باعتبار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك يختص به الأحياء من أهل العصر دون من مات قبلهم فكما أن لا يعتبر^(٢) قول من يأتي بعدهم بخلاف قولهم في منع ثبوت حكم الإجماع فكذلك لا يعتبر قول واحد كان قبلهم إذا اجتمعوا في عصرهم على خلافه ، ويجعل هذا الإجماع بمنزلة التقدير من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لو عرض عليه الفتوى ، ومعلوم أنه لو عرض عليه فقال : السواب هذا فإنه ثبت الحجة به ولا يضل القائل بخلافه قبل هذا التنصيص ، فكذلك هنا لا يضل القائل بخلافه قبل هذا الإجماع ؛ ألا ترى أن أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بعد ما نزلت فرضية التوجه إلى الكعبة حتى أتاهم آت فأخبرهم واستداروا

(١) وكان في الأصل : ولا تظن أحداً يقول بهذا إلا ابن عباس الخ ، ولا ابن مسعود .

(٢) وفي الهنكية : فسكما أنه لا يعتبر .

كهيئتهم وجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتهم ؛ لأن ذلك كان قبل العلم بالنص الناسخ ، وابن عباس رضى الله عنهما كان يقول بإباحة المتعة ثم رجع إلى قول الصحابة ، ويثبت الإجماع برجوعه لاحالة ولم يكن ذلك موجباً لفضليه فيما كان يفتى به قبل هذا . فأما ما إذا قال لامرأته أنت خلية فلاننا أسقطنا الحد هناك بالوطء لأن اتفاق أهل العصر بعد الخلاف ليس بإجماع ولكن للشبهة المتمكنة في هذا الإجماع بسبب اختلاف العلماء فإن الحد يسقط بأدنى شبهة ، والله أعلم بالحقيقة .

باب الكلام في قبول أخبار الآحاد والعمل بها

قال فقهاء الأمصار رحمهم الله : خبر الواحد العدل حجة للعمل به في أمر الدين ولا يثبت به علم اليقين . وقال بعض من لا يمتد بقوله : خبر الواحد لا يكون حجة في الدين أصلاً . وقال بعض أهل الحديث : يثبت بخبر الواحد علم اليقين ، منهم من اعتبر فيه عدد الشهادة ليسكون حجة ، ومنهم من اعتبر أقصى عدد الشهادة وهو الأربعة .

فأما الفريق الأول استدلوا بقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » وإذا كان خبر الواحد لا يوجب العلم لم يجز اتباعه والعمل به بهذا الظاهر ، وقال تعالى : « ولا تقولوا على الله إلا الحق » وخبر الواحد إذا لم يكن معصوماً عن الكذب [محتمل للكذب^(١)] والغلط فلا يكون حقا على الإطلاق ولا يجوز القول بإيجاب العمل به في الدين ، وقال تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » وقال تعالى : « وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً » ومعنى الصدق في خبر الواحد غير ثابت إلا بطريق الظن ؛ ولأن خبر الواحد محتمل للصدق والكذب والنص الذي هو محتمل^(٢) لا يكون موجباً للعمل بنفسه مع أن كل واحد من المحتملين فيه يجوز أن يكون شرعاً فلأن لا يجوز العمل بما هو محتمل للكذب والكذب باطل أصلاً كان أولى . ولا يدخل على ما ذكرنا أمور المعاملات ؛ لأن الذي يترتب عليها حقوق العباد

(١) زيادة من الثمالية

(٢) أى محتمل للتأويل - كذا بهامش الثمالية

والعباد يعجزون عن إظهار كل حق لهم بطريق لا يبقى فيه شك وشبهة ،
فلا سهل الضرورة جوازنا الاعتماد فيها على خبر الواحد ، ولهذا سقط اعتبار اشتراط المدالة
فيه أيضاً ، فأما هذا الثابت ما هو حق لله والله موصوف بكمال القدرة يتعالى عن أن
يلحقه ضرورة أو عجز عن إظهار حقوقه بما لا يبقى فيه شك وشبهة ، فلهذا لا يحمل
الاحتمال للمصدق والكذب حجة فيه . وعلى هذا تخرج الشهادات أيضاً فإن القياس
فيها أن لا يكون حجة مع بقاء احتمال الكذب تركناه بالنصوص وبالمعنى الذى أشرنا إليه
أنها مشروعة لإثبات حقوق العباد ، والحاجة إليها تتجدد للعباد فى كل وقت وهم يعجزون
عن إثبات كل حق لهم بما لا يكون محتملاً ؛ ولأن القول بما قلتم يؤدى إلى أن يزداد درجة
الخبر الذى هو غير معصوم عن الكذب على الخبر المعصوم عن الكذب ، يعنى من ينزل عليه
الوحي ؛ فإن خبره فى أول أمره إنما كان واجب القبول باقتران المعجزات به ، فمن
يقول بأن خبر غيره يكون مقبولا من غير دليل يقترن به فقد زاد درجة هذا الخبر
على درجة الرسول ، وأى قول أظهر مساداً من هذا ؛ ولا خلاف أن أصل الدين كالتوحيد
وصفات الله وإثبات النبوة لا يكون إلا بطريق يوجب العلم قطعاً ولا يكون فيه شك
ولا شبهة ، فكذلك فيما يكون من أمر الدين .

وحجبتنا فى ذلك قوله تعالى : « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات » الآية ،
وقال تعالى : « وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس » الآية ، ففى
هاتين الآيتين نهى لكل واحد عن الكتمان ، وأمر بالبيان على ما هو الحكم فى الجمع
المضاف إلى جماعة أنه يتناول كل واحد منهم ؛ ولأن أخذ الميثاق من أصل الدين ،
والخطاب للجماعة بما هو أصل الدين يتناول كل واحد من الآحاد ، ومن ضرورة
توجه الأمر بالإظهار على كل واحد أمر السامع بالقبول منه والعمل به ؛ إذ أمر
الشرع لا يخلو عن فائدة حميدة ولا فائدة فى النهى عن الكتمان والأمر بالبيان سوى
هذا . ولا يدخل عليه الفاسق فإنه داخل فى عموم الأمر بالبيان ثم لا يقبل بيانه فى الدين
لأنه مخصوص من هذا النص بنص آخر وهو ما فيه أمر بالتوقف فى خبر الفاسق ،
ثم هو مزجور عن اكتساب سبب الفسق مأمور بالتوبة عنه ثم يترتب البيان عليه ؛
فعلى هذا الوجه بيانه يفيد وجوب القول والعمل به ، وقال تعالى : « قلولا نفر
من كل فرقة منهم طائفة » الآية ، والفرقة اسم للثلاثة فصاعداً ، فالطائفة من الفرقة

بعضها وهو الواحد أو الاثنان ، ففي أمر الطائفة بالنفقة والرجوع إلى قومهم للإندار كي يحذروا ، تخصيص على أن القبول واجب على السامعين من الطائفة ، وأنه يلزمهم الحذر بإندار الطائفة ، وذلك لا يكون إلا بالحجة ، ولا يقال الطائفة اسم للجماعة لأن المتقدمين اختلفوا في تفسير الطائفة . قال محمد بن كعب : هو اسم للواحد . وقال عطاء : اسم لل اثنين . وقال الزهري : ثلاثة . وقال الحسن : عشرة ، فيكون هذا اتفاقاً منهم أن الاسم يحتمل أن يتناول كل واحد من هذه الأعداد ، ولم يقل أحد بالزيادة على العشرة ، ومعلوم أن بخبر العشرة لا ينتفى توهم الكذب ولا يخرج^(١) من أن يكون محتملاً ، فعرفنا أنه لا يشترط لوجوب العمل كون الخبر بحيث لا يبقى في خبره تهمة الكذب . ثم الأصح ما قاله محمد بن كعب : فقد قال قتادة في قوله تعالى : « وليشهد عذابهما طائفة » الواحد فصاعداً ، وقال تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » نقل في سبب النزول أنهما كانا رجلين ، وفي سياق الآية ما يدل عليه فإنه قال تعالى : « فأصلحوا بينهما » ولم يقل بينهم ، وقال : « فأصلحوا بين أخويكم » فقد سمي الرجلين طائفتين .

فإن قيل : هذا بعيد فإن هاء التأنيث لا تلحق بنعت الواحد من الذكور . قلنا : هذا عند ذكر الرجل فأما عند ذكر النعت يصلح للفرد من الذكور والإناث ، فللمعرب عادة في إلحاق هاء التأنيث به وكتاب الله يشهد به ، قال تعالى « وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء » والراد الواحد لا من الإناث خاصة بدليل قوله تعالى : « ولو كان ذا قربى » .

فإن قيل : هذا خطاب لجميع الطوائف بالإندار وهم يبلغون حد التواتر ويكون خبرهم مستفيضاً مشتهراً . قلنا : لا كذلك فالجمع المضاف إلى جماعة يتناول كل واحد منهم كقول القائل : لبس القوم ثيابهم ، وفي قوله تعالى : « إذا رجعوا إليهم » ما يدل على ما قلنا ؛ لأن الرجوع إنما يتحقق ممن كان خارجاً من القوم ثم صار قادماً عليهم وإتيان جميع الطوائف إلى كل قوم للإندار لا يكون رجوعاً إليهم مع أن هذا لو كان شرطاً لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم وكلفهم أن يفعلوه ، ولو فعلوه

(١) وفي النهاية : فلا يخرج .

لاشتهر ولم ينقل شيء من ذلك في الآثار ، والذي يتحقق بهم^(١) الإجماع للدوران للإنداز لا ينقطع توهم الكذب عن خبرهم لبقاء احتمال التواطؤ بينهم ، فكان الاستدلال قائماً وإن ساعدناهم على هذا التأويل .

فإن قيل : عندنا الراجع إلى كل فريق مأمور بالإنداز بما سمعه لقومه وإن لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك منه ، بل المقصود أن يشتهر ذلك وعند الاشتهار تلتقي تهمة الكذب فتصير حجة حيثئذ ، بمنزلة الشاهد الواحد فإنه مأمور بأداء الشهادة وإن كان العمل بشهادته لا يجب ما لم يتم العدد بشاهد آخر وتظهر العدالة بالتركية . قلنا : الشاهد إذا كان وحده فليس عليه أداء الشهادة ؛ لأن ذلك لا ينفع المدعى وربما يضر بالشاهد فلو لم يكن خبر الواحد حجة لوجب العمل لما وجب الإنداز بما سمع ، ثم لما ثبت بالنص أنه مأمور بالإنداز ثبت أنه يجب القبول منه ، لأنه في هذا بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان مأموراً بالإنداز ثم كان قوله ملزماً للسامعين ، كيف وقد بين الله تعالى حكم القبول والعمل به في إشارة بقوله : « لعلهم يحذرون » : أى لكي يحذروا عن الرد والامتناع عن العمل بعد لزوم الحجة إياهم ، كما قال تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » والأمر بالحذر لا يكون إلا بعد توجه الحجة . فدل أن خبر الواحد موجب للعمل ؛ ولأن النبي عليه السلام كان مبعوثاً إلى الناس كافة ، قال تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » وقد بلغ الرسالة بلا خلاف ومعلوم يقيناً أنه ما أنى كل أحد قبله مشافهة ، ولكنه بلغ قوماً بنفسه ، وآخرين برسول أرسل إليهم ، وآخرين بكتاب ، وكتابه إلى ملوك الآفاق مشهور لا يمكن إنكاره ، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لما كان مبلغاً رسالات ربه بهذا الطريق إلى الناس كافة ، وقد فتحت البلدان النائية على عهده كاليمن والبحرين وهو ما اتاهم بنفسه ولكنه بعث عاملاً إلى^(٢) كل ناحية ليعلمهم^(٣) الأحكام ، على ما هو سير الملوك اليوم في بعث العمال إلى البلدان لأجل أمور الدنيا ، فلو لم يكن خبر الواحد حجة في أمور الدين لما اكتفى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق الذين آمنوا وكانوا بالبعد من

(١) وفي العثمانية والهندية : منهم الاجتماع

(٢) وفي الهندية : في كل ناحية .

(٣) وفي العثمانية : ليعلمهم .

حضرته ، وكذلك المخدرات في بيوتهن لم يحضرن مجلسه في كل حادثة ولكن أزواجهن كانوا يسمعون أحكام الدين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرجعون إليهن ويعلمونهن ، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لسكفهن رسول الله صلى الله عليه وسلم الإتيان إليه للسمع منه ولو فعل ذلك لاشتهر ، ولا يقال إنما اكتفى بذلك لأن من بعثه رسول الله معلماً إلى قوم لا يقول لهم إلا ما هو حق صدق فكان ذلك كرامة لرسول الله ولا يوجد مثل ذلك في حق غيرهم^(١) من المخبرين ؛ لأنه لو كان بهذه الصفة لنقل هذا السبب كرامة لهم ولأعقابهم ؛ ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خص واحداً من الصحابة بشيء اشتهر ذلك بالنقل ، نحو قوله في حفظة رضى الله عنه إن الملائكة غسلته ، وفي جعفر رضى الله عنه إن له جناحين يطير بهما في الجنة . ثم كما أن من بعثه رسول الله عليه السلام خليفته في التبليغ فكل من سمع شيئاً في أمر الدين فهو خليفته في التبليغ مأمور من جهته بالبيان كالمبعوث لقوله عليه الصلاة والسلام : « ألافيلخ الشاهد الغائب » ولقوله عليه السلام : « نصر الله امرأً سمع منا مقالةً فوطاها كما سمعها ثم أداها إلى من يسمعها ، فرب حامل فقه إلى غير فقيهه ، ورب حامل فقه إلى ما هو أفقه منه » فينبغي أن يثبت ترجح جانب الصدق في خبر كل عدل أيضاً كرامة لرسول الله عليه السلام . وفي قوله « فرب حامل فقه » بيان أن ما يخبر به الواحد فقه والفقه في الدين ما يكون حجة ، ولأننا نعلم أنه عليه السلام كان يأكل الطعام وما كان يزرع بنفسه ليتيقن بصفة الحل فيما يأكله وقد كان مأموراً بأكل الطيب ، قال تعالى : « يأبى الرسل كلوا من الطيبات » وربما^(٢) كان يهدي إليه على ما روى أن سلمان رضى الله عنه أهدى إليه طبقاً من رطب ، وأن بريرة رضى الله عنها كانت تهدي إليه ، وكان يدعى إلى طعام ، فلو لم يكن خبر الواحد حجة للعمل به في حق الله تعالى لما اعتمد ذلك فيما يأكله ، ولا يقال : كان يعلم من طريق^(٣) الوحي حل ما يتناوله لأنه ما كان منتظر^(٤) الوحي عند أكله ؛ ألا ترى أنه تناول لقمة من الشاة المصلية

(١) وفي الهندية : غيره .

(٢) وفي الثمانية والهندية : وإنما

(٣) وفي الثمانية : بطريق

(٤) وفي الهندية : ينتظر الوحي عند أكل كل لقمة

فلما لم يسفها سأل عن شأنها فأخبر بذلك فأمر بالتصدق بها ، وتناول لقمة من اللقمة المسمومة ، فعرفنا أنه ما كان ينتظر الوحي منذ كل أكلة . والذي يؤيد ما قلنا حكم الشهادات ؛ فإن الله تعالى أمر القاضى بالقضاء بالشهادة ، ومعلوم أن الاحتمال يبقى بعد شهادة شاهدين ، فلو كان شرط وجوب العمل بالخبر انتفاء تهمة الكذب من كل وجه لسا وجب على القاضى القضاء بالشهادة مع بقاء هذا الاحتمال .

فإن قيل : الشهادات لإظهار حقوق العباد وقد بينا أن هذا الشرط غير معتبر فيما هو من حقوق العباد . قلنا : كما يجب القضاء بما هو من حقوق العباد عند أداء الشهادة يجب القضاء بما هو من حقوق الله تعالى ^(١) كحد الشرب والسرقة والزنا ، ثم وجوب القضاء بالشهادة من حقوق الله تعالى حتى إذا امتنع من غير عذر يفسق ، وإذا لم ير ذلك أصلاً يكفر ، إلا أن سببه حق العبد وبه لا يخرج من أن يكون حقاً لله تعالى كالزكاة ، فإنها تجب حقاً لله تعالى بسبب مال هو حق العبد . وقد يترتب على خبر الواحد في المعاملات ما هو حق الله تعالى نحو الإخبار بطهارة الماء ونجاسته ، والإخبار بأن هذا الشيء أهدها إليك فلان ، وأن فلانا وكأني ببيع هذا الشيء ، فإنه يترتب على هذا كله ما هو حق الله تعالى وهو إباحة تناول ؛ فإن الحل والحرم من حق ^(٢) الله ، ولا يظن بأحد أنه لا يرى الاعتماد في مثل هذا على خبر الواحد فإنه ينمدر به على الناس الوصول إلى حوائجهم ؛ ألا ترى أنه وإن أخبره أن الدين ملكه ببيعة فمن الجائز أنه غاصب ، وإذا ألجأته الضرورة إلى التسليم في هذا بفاس عليه ما سواه . ويتبين به فساد اشتراط انتفاء تهمة الكذب عن الخبر للعمل به فيما هو من حق الله تعالى ، وبهذا يتبين خطأ من زعم أن هذا عمل نادر علم ؛ فإنه عندما عمل بعلم هو ثابت من حيث الظاهر ولكنه غير مقطوع به ، وقد سمي الله تعالى مثله علماً فقال : « وما شهدنا إلا بما علمنا » وإنما قالوا ذلك سمعاً من غير أخبرهم به ، وقال : « فإن علمتوهن مؤمنات » وإنما قال ذلك باعتبار غالب الرأي واعتداده نوع من الظاهر ، فدل على أن مثله علم لا ظن وإنما الظن عند خبر القاضى ، ولهذا أمر الله بالموافق في خبره

(١) وفي الهندية : من حق الله .

(٢) وفي العشامية : من حقوق .

وبين المعنى فيه بقوله : « أن تصيبوا قوماً بجهالة » فيكون ذلك بياناً أن من اعتمد خبر العدل في العمل به يكون مصيباً بلم لا بجهالة إلا أن ذلك [علم^(١)] باعتبار الظاهر لأن عدالته ترجح جانب الصدق في خبره ، وإذا كان هذا النوع من الظاهر يصلح حجة للقضاء به فلأن يصلح حجة للعمل به في أمر الدين كان أولى ؛ لأن هذا الحكم أسرع ثبوتاً ؛ ألا ترى أن بالقياس يثبت ، ومعلوم أن هذا الاحتمال في القياس أظهر ، والقياس دون خبر الواحد ، ومن لا يجوز العمل بخبر الواحد هنا يفرع إلى القياس ، فكيف يستقيم ترك العمل بما هو أقوى لبقاء احتمال فيه والفرع إلى ما هو دونه وهذا الاحتمال فيه أظهر ؟

فإن قيل : هذا سهو ؛ فإن الكلام في إثبات الحكم ابتداء والقياس لا يصلح لنصب الحكم ابتداء وإنما ذلك بالسمع ممن ينزل عليه الوحي وقد كان معصوماً عن مثل هذا الاحتمال في خبره ، فمرفنا أنه لا يثبت الحكم ابتداء إلا بخبر يضاهي السماع منه وذلك بأن يبلغ حد التواتر ، إلا أن في القضاء تركنا هذا الشرط لضرورة بالناس^(٢) فإنهم يحتاجون إلى إظهار حقوقهم بالحجة عند القاضي ولا يتمكنون من مثل هذا الخبر في كل حق يجب لبعضهم على بعض . قلنا : رضينا بهذا الكلام ونقول : حاجتنا إلى معرفة أحكام الدين وحقوق الله تعالى علينا لنعمل به مثل حاجة من كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرته وكانوا يسمعون منه ، ومعلوم أن بعد تطاول الزمان لا يوجد مثل هذا الخبر في كل حكم من أحكام الشرع ، فوجب أن يجعل خبر الواحد فيه حجة للعمل باعتبار الظاهر لتحقيق الحاجة إليه ، كما جعل مثل هذه الحاجة معتبراً في وجوب القضاء على القاضي بالشهادة مع بقاء الاحتمال ، مع أنه ليس الطريق ما قالوا في باب القضاء ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع الخصومة في حقوق العباد ويقضي بالشهادات والأيمان ، وكان يقول : « إنما أنا بشر مثلكم أقضي بما أسمع فمن قضيت له شيء من حق أخيه فكأنما أقطع له قطعة من النار » ومعلوم أن مثل هذه الضرورة ما كان يتحقق في حقه ؛ فقد كان الوحي ينزل عليه ولو كان توهم الكذب

(١) ما بين الربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي النهاية والهدية : للناس .

في شهادة التهود يمنع بثبوت^(١) العلم في [حق^(٢)] العمل بشهادتهم لما قضى رسول الله بالشهادة قط ؛ فإنه كان متمكناً من القضاء بعلم وذلك بأن ينتظر نزول الوحي عليه فما كان يجوز له أن يقضى بغير علم وقد قل قضاياه مشهوراً بالشهادات والأيمان فهو دليل على صحة ما قلنا . والآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم في العمل بخبر الواحد أكثر من أن تحصى ، وأشهر من أن نخفي ، ذكر محمد رحمه الله بمضها في الاستحسان ، وأورد أكثرها عيسى بن أبان رحمه الله مستدلاً بجواز العمل بخبر الواحد ، ولكننا لم نشتغل بها لشهرتها ، ولعلمنا أن الخصوم يتمتعون فيقولون كيف يحتجون على وجوب العمل بخبر الواحد بالآحاد من الأخبار وهو نفس الخلاف فلماذا اشتغلنا بالاستدلال بما هو شبه^(٣) المحسوس ، فكان عيسى بن أبان إنما استدلل بها لكونها مشهورة في حيز التواتر ؛ ولأن العمل بالقياس جائز فيما لا نص فيه ، ثبت ذلك باتفاق الصحابة ، وخبر الواحد أقوى من القياس ؛ لأن الممول به وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شبهة فيه وإنما الشبهة في طريق الاتصال به ، وفي القياس الشبهة والاحتمال في المعنى الممول به والطريق فيهما غالب الرأي ، فكان جواز العمل بالقياس دليلاً على جواز العمل بخبر الواحد بالطريق الأولى . يقرره أن الغامض إذا سأل المفتي حادثة فأفتى بشيء يلزمه العمل به ، ولو سأل عن اعتقاده في ذلك فأخبر أنه معتقد لما يفتيه به كان عليه أن يعتمد قوله وفيه احتمال السهو والكذب ولكن باعتبار فهمه يترجح جانب الإصابة ، وباعتبار عدالته يترجح جانب الصدق فيه فيجب العمل به ، فكذلك فيما يخبر به العدل لأن جانب الصدق يترجح بظهور عدالته ، وما قالوا إن في هذا إثبات زيادة درجة^(٤) لخبر غير المعصوم على خبر المعصوم غلط بين ؛ فإن الحاجة إلى ظهور المعجزات لثبوت علم اليقين بنبوته ، وليكون خبره موجباً علم اليقين ولا يثبت مثل ذلك بخبر مثل هذا الخبر ؛ ألا ترى أن العمل بخبر الخبر في المعاملات جائز عدلاً كان أو قاسقاً إذا وقع في قلب السامع أنه صادق ، ولا يكون في

(١) وفي العثمانة والمهدية : ثبوت العلم .

(٢) زيادة من المهدي .

(٣) كذا في العثمانة : وفي المهدي : شبه . وكان في الأصل : شبهة .

(٤) وفي العثمانة : زيادة الدرجة .

هذا قولاً بزيادة خبره على خبر المعصوم عن الكذب . وأما من قال بأن خبر الواحد يوجب العلم فقد استدل بما روى أن النبي عليه السلام قال لما ذ حين وجهه إلى اليمين : « ثم أعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقة في أموالهم » ومراده الإعلام بالإخبار ، وأما إذا لم يكن ^(١) خبر الواحد موجباً للعلم للسامع لا يكون ذلك إعلماً ؛ ولأن العمل يجب بخبر الواحد ولا يجب العمل إلا بعلم ، قال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » ولأن الله تعالى قال في نبأ الفاسق : « أن تصيبروا قوماً بجهالة » وضد الجهالة العلم وضد الفسق العدالة ، ففي هذا بيان أن العلم إنما لا يقع بخبر الفاسق وأنه يثبت بخبر العدل . ثم قد يثبت بالآحاد من الأخبار ما يكون الحكم فيه العلم فقط نحو عذاب القبر ، وسؤال منكر ونكير ، ورؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة ، فهذا ونحوه يتبين أن خبر الواحد موجب للعلم . ولكننا نقول : هذا القائل كأنه خفي عليه الفرق بين سكون النفس وطمأنينة القلب وبين علم اليقين ؛ فإن بقاء احتمال الكذب في خبر غير المعصوم معاًين لا يمكن إنكاره ومع الشبهة والاحتمال لا يثبت اليقين وإنما يثبت سكون النفس وطمأنينة القلب بترجح جانب الصدق ببعض الأسباب ، وقد بينا فيما سبق أن علم اليقين لا يثبت بالمشهور من الأخبار بهذا المعنى فكيف يثبت بخبر الواحد وطمأنينة القلب نوع علم من حيث الطاهر فهو المراد بقوله : « ثم أعلمهم » ويجوز العمل باعتباره كما يجوز العمل بمثله في باب القبلة عند الاشتباه ، وينتفى باعتبار مطلق الجهالة لأنه يترجح جانب الصدق بظهور العدالة ، بخلاف خبر الفاسق فإنه يتحقق فيه المعارضة من غير أن يترجح أحد الجانبين .

فأما الآثار المروية في عذاب القبر ونحوها فبعضها مشهورة وبعضها آحاد وهي توجب عقد القلب عليه ، والابتلاء بعقد القلب على الشيء بمنزلة الابتلاء بالعمل به أو أهم ، فإن ذلك ليس من ضرورات العلم ؛ قال تعالى : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم » وقال تعالى : « يعرفونه كما يعرفون أبناءهم » فتبين ^(٢) أنهم تركوا عقد القلب على ثبوته بعد العلم به ، وفي هذا بيان أن هذه الآثار لا تنفك عن معنى وجوب

(١) وفي العثماني : فإذا لم يكن .

(٢) وفي الهندية : فين .

العمل بها ، ويحكى من النظام أن خبر الواحد عند اقتران بعض الأسباب به موجب العلم ضرورة . قال : ألا ترى أن من رباب فرأى آثار غسل الميت وسمع هجوزاً تخرج من الدار وهي تقول مات فلان فإنه يعلم موته ضرورة بهذا الخبر لاقتران هذا السبب به . قال : وهو علم يحدته الله تعالى في قلب السامع بمنزلة العلم للسامع بخبر التواتر إذ ليس في التواتر إلا مجموع الأحاد ، ويجوز القول بأن الله تعالى يحدته في قلب بعض السامعين دون البعض كما أنه يحدث الولد ببعض الوطاء دون البعض . وهذا قول باطل ، فإن ما يكون ثابتاً ضرورة لا يختلف الناس فيه ، بمنزلة العلم الواقع بالماينة والعلم الواقع بخبر التواتر . ثم في هذا إبطال أحكام الشرع من الرجوع إلى البيئات والأيمان عند تعارض الدعوة والإنكار ، والمصير إلى الأمان عند قذف الزوج زوجته فإن القرائن من أبين الأسباب ، وكان ينبغي أن يكون خبر الزوج موجباً العلم ضرورة فلا يجوز للقاضي عند ذلك أن يصير إلى الأمان ، وكذلك في سائر الخصومات ينبغي أن ينتظر إلى أن يحصل له علم الضرورة بخبر الخبرين فيعمل به ، واقتران المعجزات بأخبار الرسل من أقوى الأسباب . ثم العلم الحاصل بالنبوة يكون كسبياً^(١) لا ضرورياً فكيف يستقيم مع هذا لأحد أن يقول إن بخبر الواحد يثبت العلم الضروري بحال من الأحوال .

فإن قيل : فقد قلتم الآن إن من جحد الرسالة فإنما جحد بعد العلم بها ، فدل أن العلم الضروري كان ثابتاً بالخبر . قلنا : إنما كان ذلك من قوم متمتين عرفوا نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبوته من كتابهم ثم جحدوا عن دأ ، كما قال تعالى : « وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون » ولا يظن أحد أن جميع الكفار كانوا عالمين بذلك ضرورة ثم تواطؤوا على الجحود على ذلك^(٢) ؛ لأن في هذا القول نفى العلم بخبر التواتر ، فإن ثبوت العلم به باعتبار انتفاء تهمة التواطؤ فكيف يجوز إبطال علم الضروري عند خبر الواحد بطريق يدل على نفى العلم بخبر التواتر^(٣) ، وبمثله

(١) وفي الثمانية : يكون مكنبياً .

(٢) وفي الثمانية والهندية : مع ذلك .

(٣) ثبوت العلم بالتواتر باعتبار انتفاء تهمة التواطؤ معقول ويكون مكنبياً هامش الثمانية .

يتبين عوار المبطلين ، والله ولي المتين . فأما خبر المخبر بالوت إنما يوجب نسكون النفس وطمأنينة القلب ؛ ألا ترى أنه إذا شكك آخر بقوله اختفى صاحب الدار من السلطان فأظهر هذا تشكك فيه ولو كان الثابت له علماً ضرورياً لما تشكك فيه بخبر الواحد .

وأما من شرط عدد الشهادة استدلال فيه بالنصوص الواردة في باب الشهادات ؛ فإن الشرع اعتبر ذلك لثبوت العلم على وجه يجب العمل به ، فعرفنا أن بدون ذلك لا يثبت العلم على وجه يجب العمل به في خبر متميل بين الصدق والكذب . والدليل عليه أن أبا بكر رضي الله عنه حين شهد عنده المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام أطعم الجدة السدس قال : ائت بشاهد آخر فشهد معه محمد بن مسلمة رضي الله عنه ، ولما روى أبو موسى^(١) لعمر خبر الاستئذان فقال : ائت بشاهد آخر فشهد معه أبو سعيد الخدري رضي الله عنهم . وقال عمر رضي الله عنه في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها : لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت . وقال علي رضي الله عنه في حديث أبي سنان الأشجعي رضي الله عنه في «هر الثلث» : ماذا نصنع بقول أعرابي بوال على عقبه ! ففي هذا بيان أنهم كانوا لا يقبلون خبر الواحد وكانوا يعتبرون لطمأنينة القلب عدد الشهادة كما كانوا يعتبرون لذلك صفة العدالة ، ومن بالغ في الاحتياط فقد اعتبر أقصى عدد الشهادة لأن ما دون ذلك محتمل ، وتتام الرجحان عند انقطاع الاحتمال بحسب الإمكان .

ولكننا نستدل بقوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » ومعلوم أن هذا النعت لكل مؤمن ، فهو تنصيص على أن قول كل مؤمن في باب الدين يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر ، وإنما يكون كذلك إذا كان يجب العمل بما يأمر به من المعروف فاشتراط العدد في الأمرين يكون زيادة . وجميع ما ذكرنا حجة على هؤلاء ولا حجة لهم في شيء مما ذكروا ؛ فإن هذه الآثار إنما تكون حجة لهم إذا أثبتوا النقل فيها من اثنين عن اثنين حتى اتصل بهم ؛ لأن

(١) روى أبو موسى رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال : « إذا استأذن أحدكم بيتاً فلم يؤذن له فليرجع » هامش العثمانية .

بدون ذلك لا تقوم الحجة عندهم ، ولا يتمكن أحد من إثبات هذا في شيء من أخبار الأحاد ثم إنما طلب أبو بكر رضي الله عنه شاهداً آخر من المنيرة لأنه شك في خبره باعتبار معنى وقف عليه ، أو باعتبار أنه أخبر أن هذا القصاص من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بمحضر من الجماعة فأحب أن يستتبت لذلك . وكذلك عمر رضي الله عنه إنما أمر أبا موسى أن يأتي بشاهد آخر لأنه أخبر بما تميم به البلوى فيحتاج الخاص والعام إلى معرفته فأحب أن يستتبه ، ولو لم يأت بشاهد آخر لكان يقبل حديثه أيضاً . وذكر بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله أنه لا يقبل حديثه لو لم يأت بشاهد آخر في ذلك الوقت ؛ لأن في الرواة يومئذ كثرة فكان لا تتحقق الضرورة في العمل بخبر الواحد ومثله لا يوجد بعد تطاول الزمان . ولكن الأصح هو الأول ، وعليه نص محمد رحمه الله في كتاب الاستحسان فقال : لو لم يأت بشاهد آخر لكان يقبل حديثه أيضاً ؛ ألا ترى أنه قبل حديث منجاء بن سفيان رضي الله عنه في توريث المرأة من دية زوجها ، وقبل حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في الطاؤون حين رجع من الشام ، وقبل حديثه أيضاً في أخذ الجزية من الجوس ولم يطلب منه شاهداً آخر ، وإنما لم يقبل حديث فاطمة بنت قيس لكونه مخالفاً للكتاب والسنة فإن السكنى لها منصوص عليه في قوله : « أسكنوهن من حيث سكنتم » وهي قالت ولم^(١) يجعل لي رسول الله عليه السلام نفقة ولا سكنى ، وإنما لم يقبل على رضي الله عنه حديث أبي سنان لمذهب له كان ينفرد به وهو أنه كان لا يقبل رواية الأعراب وكان يحلف الراوى إذا روى له حديثاً إلا أبا بكر الصديق رضي الله عنه ؛ ألا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما لم يكن هذا من مذهبه قبل حديث أبي سنان وسره وباب الشهادات ليس نظير باب الأخبار بالاتفاق ؛ ففي الشهادة كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد ، وفي الأخبار الرجال والنساء سواء . ولكن نقول : اشتراط العدد في الشهادات عرفناه بالنص من غير أن يعقل فيه معنى ؛ فإن العلم الحاصل بخبر الواحد العدل لا يزداد بانضمام مثله إليه ، وانتفاء تهمة الكذب لا يحصل أيضاً بنباب الشهادة ، فعرفنا أن ذلك مما استأثر الله بعلمه والواجب علينا فيه اتباع النص ، وباب

(١) وفي الهندية والعمانية : فلم .

الأخبار ليس في معناه ؛ ألا ترى أنه لا اختصاص في باب الأخبار بلفظ الشهادة ولا بمجلس القضاء ، وأن الشهادات الموجبة للقضاء تختص بذلك . وكذلك حكم الأخبار لا يختلف باختلاف المخبر به من أحكام الدين وتختلف باختلاف الشهود به ، فثبتت بعض الأحكام بشهادة النساء مع الرجال ولا يثبت البعض ويثبت البعض بشهادة امرأة واحدة ، وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة رضى الله عنه حجة تامة . وسنقرر هذا الكلام في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

فصل في بيان أقسام ما يكون خبر الواحد فيه حجة

قال رضى الله عنه : هذه أربعة أقسام : أحدها أحكام الشرع التي هي فروع الدين فيها^(١) يحتمل النسخ والتبديل ، فإنها واجبة لله تعالى علينا يلزمنا أن ندين بها . وهي نومان : مالا يتدرى بالشبهات كالعبادات وغيرها ، وخبر الواحد المدل حجة فيها لإيجاب العمل من غير اشتراط عدد ولا لفظ بل بأوصاف تشرط في المخبر على ما نبينه ، وهذا لأن المعتبر فيه رجحان جانب الصدق لا انتفاء احتمال الكذب ، وذلك حاصل من غير عدد ولا تعيين لفظ ، وليس لزيادة العدد وتعيين اللفظ تأثير في انتفاء تهمة الكذب ، والصحابة رضى الله عنهم كانوا يقبلون مثل هذه الأخبار من الواحد لإيجاب العمل من غير اشتراط زيادة العدد إلا على سبيل الاحتياط من بعضهم ، نحو ما روى أن علياً رضى الله عنه كان يحلف الراوى على ما قال : كفت إذا لم أسمع حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثني به غيره حلفته ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر رضى الله عنه أن النبي عليه السلام قال : « ما أذنب عبد ذنباً ثم توضأ فأحسن الوضوء وصلى ثم استغفر ربه^(٢) إلا غفر له » ففي هذا بيان أنه كان محتاطاً فيحلف الراوى ، وما كان يشترط زيادة العدد ولا تعيين لفظ الشهادة ، فلو كان ذلك شرطاً لاستوى فيه المتقدمون والمتأخرون كما في الشهادات في الأحكام .

وأما ما يتدرى بالشبهات فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالى أن خبر الواحد فيه حجة أيضاً ، وهو اختيار الجصاص رحمه الله ، وكان الكرخي رحمه

(١) وفي الثمانية والهندية : مما

(٢) وفي الثمانية : ثم استغفر الله

الله يقول : خبر الواحد فيه لا يكون حجة . وجه القول الأول أن المعتبر في خبر الواحد ليسكون حجة ترجح جانب المصدق وعند ذلك يكون العمل به واجباً فيما يندرى بالشبهات وفيما يثبت بالشبهات كما في البيئات ، ولو كان مجرد الاحتمال مانعاً للعمل فيما يندرى بالشبهات لم يجوز العمل فيها بالبيئة . وكذلك^(١) يجوز العمل فيها بدلالة^(٢) النص مع بقاء الاحتمال . ووجه القول الآخر أن في اتصال خبر الواحد بمن يكون قوله حجة موجبة للعلم شبهة ، وما يندرى بالشبهات لا يجوز إثباته بما فيه شبهة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز إثباته بالقياس ؛ وإنما يجوزنا إثباته بالشهادات بالنص وهو قوله تعالى : « فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » وما كان ثابتاً بالنص بخلاف القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه وخبر الواحد ليس في معنى الشهادة من كل وجه .

والقسم الثاني : حقوق العباد التي فيها إزام محض ويشارك فيها أهل الملل ، وهذا لا يثبت بخبر الواحد إلا بشرط العدد ، وتعيين لفظ الشهادة ، والأهلية ، والولاية لأنها تبتنى على منازعات متحققة بين الناس بعد التعارض بين الدعوى والإنكار ، وإنما شرعت مرجحة لأحد الجانبين فلا يصلح نفس الخبر مرجحاً للخبر إلا باعتبار زيادة توكيد من لفظ شهادة أو يمين فهما للتوكيد ؛ ألا ترى أن كلمات اليمين شرع فيها لفظ الشهادة واليمين للتوكيد ، وزيادة العدد أيضاً للتوكيد ، وطمأنينة القلب إلى قول المتن أظهر إذ الواحد يميل إلى الواحد عادة قلما يتفق الاثنان على الميل إلى الواحد في حادثة واحدة ؛ ولأن الخصومات إنما تقع باعتبار الهمم المختلفة للناس ، والمصير إلى الزور والاشتغال بالحيل والأباطيل فيها ظاهر ، فحملها الشرع حجة بشرط زيادة العدد وتعيين لفظ الشهادة تقليلاً لمعنى الحيل والزور فيها بحسب وسع القضاة . وليس هذا نظير القسم الأول ؛ فإن السامع هناك حاجته إلى الدليل للعمل^(٣) به لا إلى رفع دليل مانع ، وخبر الواحد باعتبار حسن الظن بالراوى دليل صالح لذلك ؛ فأما

(١) وفي العثمانية : وذلك .

(٢) نظيره السكامة بالأكل والشرب فإن وجوبها بدلالة النص . وكذلك استيفاء الفصاص بالرمح لأن النص ورد بالسيف وهو قوله « لا قود إلا بالسيف » هامش اثباتية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : ليعمل به .

في المنازعات فالحاجة إلى رفع مامعه من الدليل وهو الإنكار الذي هو معارض لدعوى المدعى ، فاشتراط الزيادة في الخبر هنا لهذا المعنى . ومن القسم الأول الشهادة على رؤية هلال رمضان إذا كان بالسواء علة ، فالثابت به حق الله تعالى على عباده وهو أداء الصوم . ومن القسم الثاني الشهادة على هلال الفطر فالثابت به حق العباد لأن في الفطر منفعة لهم وهو ملزم بإيائهم . ومن ذلك أيضاً الإخبار بالحرمة بسبب الرضاع في ملك النكاح أو ملك اليمين فإنه يبتنى على زوال الملك ؛ لأن ثبوت الحل لا يكون بدون الملك فانتفاؤه يوجب انتفاء الملك والملك من حقوق العباد ، فإن كان^(١) الحل والحرمة من حقوق الله تعالى^(٢) وكذلك الإخبار بالحرمة في الأمة فإن حرمة الفرج وإن كان من حق الله تعالى فتبوتها يبتنى على زوال الملك الذي هو حق العباد فلا يكون خبر الواحد حجة فيها بدون شرائط الشهادة ، بخلاف الخبر بطهارة المساء ونجاسته ، والخبر بحل الطعام والشراب وحرمة فإن ذلك من القسم الأول ؛ لأن ثبوت الملك ليس من ضرورة ثبوت الحل فيه ، وزوال الحل لا يبتنى على زوال الملك فيه ضرورة . ومما اختلفوا فيه التزكية ؛ فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما هي من القسم الأول لا يعتبر فيها العدد ولا لفظ الشهادة ؛ لأن الثابت بها تقرر الحجة وجواز القضاء وذلك حق الشرع وعند محمد رحمه الله هو نظير القسم الثاني في اشتراط العدد فيها ؛ لأنه يتعلق بها ما هو حق العباد وهو استحقاق القضاء للمدعى بحقه .

والقسم الثالث : المعاملات التي تجري بين العباد مما لا يتعلق بها اللزوم أصلاً ، وخبر الواحد فيها حجة إذا كان الخبر مميزاً عدلاً كان أو غير عدل صبيّاً كان أو بالغاً كافراً كان أو مسلماً ، وذلك نحو الوكالات والمضاربات والإذن للعبيد في التجارة والشراء من الوكلاء والملاك حتى إذا أخبره صبي مميز أو كافر أو فاسق أن فلاناً وكله أو أن مولاه أذن له فوق في قلبه أنه صادق يجوز له أن يشتغل بالتصرف بناء على خبره ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل هدية الطعام من البر التقي وغيره ، وكان يشتري من الكافر أيضاً ، والمعاملات بين الناس في الأسواق من

(١) وفي الثمانية والهندية : وإذا كان .

(٢) وفي الهندية : من حق الله تعالى .

لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ظاهر لا يخفى على واحد أنهم لا يشترطون العدالة فيمن يعاملونه وأنهم يعتمدون خبر كل ميمز يخبرهم بذلك لمسا في اشتراط العدالة فيه من الحرج البين . والفرق بين هذا وبين ما سبق من وجهين : أحدهما أن الضرورة [هنا^(١)] تتحقق بالحاجة^(٢) إلى قبول خبر كل ميمز ؛ لأن الإنسان قلما يجد العدل ليعتد به إلى غلامه أو وكيله ، ولا دليل مع السامع سوى هذا الخبر ولا يتمكن من الرجوع إليه للعمل ، وكذلك المتصرف مع الوكيل فإن أقصى ما يمكنه أن يرجع إلى الموكل ولعله غاصب غير مالك أيضاً ، والضرورة تأثير في التخفيف ولا يتحقق مثل هذه الضرورة في الأخبار فيما يرجع إلى أحكام الشرع ؛ لأن في المدول من الرواة كثرة ويمكن السامع من الرجوع إلى دليل آخر يعمل به إذا لم يصح الخبر عنده وهو القياس الصحيح . والثاني وهو أن هذه الأخبار غير ملزمة ؛ لأن العبد والوكيل يباح لهما الإقدام على التصرف من غير أن يلزمهما ذلك ، واشتراط العدالة ليرجع جانب الصدق من الخبر ، فيصلح أن يكون ملزماً وذلك فيما يتعلق به اللزوم من أحكام الشرع دون مالا يتعلق به اللزوم من المعاملات . ثم هذه الحالة حالة المسألة ، واشتراط زيادة العدد واللفظ في الشهادة إنما كان باعتبار المنازعة والخصومة فيسقط اعتبار ذلك عند المسألة . وعلى هذا بنى المسائل في آخر الاستحسان فقال : إذا قال : كان هذا المين لي في يد فلان غصباً فأخذتها منه لم يجوز للسامع أن يعتمد خبره لأنه في خبره يشير إلى المنازعة . ولو قال تاب من غصبه فردّه على جاز أن يعتمد خبره إذا وقع في قلبه أنه صادق لأنه يشير إلى السلامة . وكذلك لو تزوج امرأة فأخبره بخبر بأنها حُرمت عليه بسبب عارض من رضاع أو غيره يجوز له أن يعتمد خبره ويتزوج أختها . ولو أخبره أنها كانت محرمة عليه عند العقد لم يقبل خبره لأنه ليس في الحرمة الطائفة معنى المنازعة ، وفي المقارنة للعقد يتحقق ذلك ؛ فإقدامه على مباشرة العقد تصريح منه بأنها حلال له . وكذلك المرأة إذا أخبرت بأن الزوج طلقها وهو غائب يجوز لها أن تعتمد خبر الخبر وتتزوج بعد انقضاء العدة ، بخلاف ما إذا أخبرت أن العقد كان بينهما باطلاً في الأصل بمعنى من المعاني . والمسائل على هذا الأصل كثيرة .

(١) زيادة من الهدية .

(٢) وفي النهاية والهندية : في الحاجة

والقسم الرابع : ما يتعلق به اللزوم من وجه دون وجه من المعاملات ، وذلك نحو الحجر على العبد المأذون وعزل الوكيل فإن الحجر نظير الإطلاق ، فمن هذا الوجه هو غير ملزم بإياه شيئاً ولكنه لو تصرف بعد ثبوت الحجر كان ذلك ملزماً بإياه العهدة ، ففي هذا الخبر معنى اللزوم من هذا الوجه . ثم على قول أبي حنيفة رضى الله عنه يشترط في هذا الخبر أحد شرطى الشهادة إما العدد أو العدالة ، وعند أبي يوسف ومحمد هذا نظير ما سبق ، والشرط فيه أن يكون الخبر مميزاً عدلاً كان أو غير عدل حتى إذا أخبر فاسق العبد بأن مولاه قد حجر عليه يصير محجوراً عندهما اعتباراً للحجر بالإطلاق ، فالعنى الذى ذكرنا فيه موجود هنا ، وقياساً للخبر الفضولى على ما إذا كان رسول المولى . وكذلك إذا أخبر الوكيل بأن الموكل عزله أو أخبرت البكر بأن وليها^(١) زوجها فسكت أو أخبر الشفيع ببيع الدار فسكت عن طلب الشفعة أو أخبر المولى بأن عبده جنى فأعتقه ، فأبو حنيفة يقول في هذه الفصول كلها خبر الفاسق غير معتبر إذا نشأ^(٢) الخبر من عنده لأن فيه معنى اللزوم فإنه يلزمه الكف عن التصرف إذا أخبره بالحجر والعزل ، ويلزمها النكاح إذا سككت بعد العلم ، والكف عن طلب الشفعة إذا سككت بعد العلم ، والدنة إذا أعتق بعد العلم بالجناية . وخبر الفاسق لا يكون ملزماً لأن التوقف في خبر الفاسق ثابت بالنص ومن ضرورته أن لا يكون ملزماً ، بخلاف الرسول فإن عبارته كعبارة المرسل ، ثم بالمرسل حاجة إلى تبليغ ذلك وفلما يجد عدلاً يستعمله في الإرسال إلى عبده ووكيله . فأما الفضولى فتسكف لا حاجة به إلى هذا التبليغ والسامع غير محتاج إليه أيضاً لأنه معه دليل بعمده للتصرف إلى أن يبلغه ما يرفعه ، فلهذا شرطنا العدالة في الخبر في هذا القسم ، ولا يشترط العدد لأن اشتراطها لأجل منازعة متحقة وذلك غير موجود هنا ، فإن كان الخبر هنا فاسقين فقد قال^(٣) بعضهم بثبت بخبرها أوجود أحد الشرطين^(٤) . وقال بعضهم لا يثبت لأن خبر الفاسقين لا يصلح للإلزام

(١) وفي العنابة : بأن الولى .

(٢) وفي العنابة والهندية : إذا أنشأ .

(٣) وفي العنابة : فقال بعضهم .

(٤) وفي العنابة : الشرطين

نحبر الفاسق الواحد . ولفظ الكتاب مشتبه فإنه قال حتى يخبره رجلان أو رجل عدل قليل : معناه : رجلان عدل أو رجل عدل لأن صيغة هذا النعت للفرد والجماعة واحد ؛ ألا ترى أنه يقال : شاهدا عدل . ومن اعتمد القول الأول قال اشتراط زيادة العدد للتوكيد هنا بمنزلة اشتراط العدد في إخبار العدول في الشهادات فإنها للتوكيد ، واستدل عليه بما قال في الاستحسان : لو أخبر أحد المخبرين بطهارة الماء والآخر بنجاسته وأحدهما عدل والآخر غير عدل فإنه يعتمد خبر العدل منهما . ولو كان في أحد الجانبين مخبران وفي الجانب الآخر واحد واستورا في صفة العدالة فإنه يأخذ بقول الاثنين . وكذلك في الجرح والتعديل كما يرجح خبر العدل على خبر غير العدل يترجح خبر الثني من المدول على خبر الواحد ، فعرفنا أن في زيادة العدد معنى التوكيد . والذي أسلم في دار الحرب إذا لم يعلم بوجوب العبادات عليه حتى مضى زمان لم يلزمه القضاء ، فإن أخبره بذلك فاسق فقد قال مشايخنا هو على الخلاف أيضا : عند أبي حنيفة لا يعتبر هذا الخبر في إيجاب القضاء عليه ، وعندهما يعتبر . قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه يعتبر الخبر هنا في إيجاب القضاء عندهم جميعا لأن هذا الخبر نائب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أمور من جهته بالتبليغ كما قال : « ألا فليبلغ الشاهد الغائب » فهو بمنزلة رسول المالك إلى عبده ، ثم هو غير متكلف في هذا الخبر ولكنه مسقط عن نفسه ما يلزمه من الأمر بالمعروف فلهذا يعتبر خبره .

فصل في أقسام الرواة الذين يكون خبرهم حجة

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الرواة قسمان : معروف ، ومجهول . فالمرء نوعان : من كان معروفا بالفقه والرأى في الاجتهاد^(١) ، ومن كان معروفا بالعدالة وحسن الضبط والحفظ ولكنه قليل الفقه . فالنوع الأول كالإمام الراشدين والعمادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وغيرهم من المشهورين بأهله من السجادة رضى الله عنهم ، وخبرهم حجة موجهة

(١) وفي العثمانية والمندية : والاجتهاد .

للعلم الذي هو غالب الرأي ، ويبتنى عليه وجوب العمل ، سواء كان الخبر موافقاً للقياس أو مخالفاً له ، فإن كان موافقاً للقياس تأيد به ، وإن كان مخالفاً للقياس^(١) يترك القياس ويعمل بالخبر . وكان مالك بن أنس يقول يقدم القياس على خبر الواحد في العمل به ؛ لأن القياس حجة بإجماع السلف من الصحابة ، ودليل الكتاب والسنة والإجماع أقوى من خبر الواحد فكذلك ما يكون ثابتاً بالإجماع . ولكننا نقول : ترك القياس بالخبر الواحد في العمل به أمر مشهور في الصحابة ومن بعدهم من السلف لا يمكن إنكاره حتى يسمون ذلك معدولاً به عن القياس ، وعليه دل حديث عمر رضي الله عنه فإن حمل ابن مالك رضي الله عنه حين روى له حديث الغرة في الجنين قال : كدنا أن نقضى فيه برأينا فيما فيه قضاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به . وفي رواية : لولا ما رويت لرأينا خلاف ذلك . وقال ابن عمر رضي الله عنه : كنا نخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي عليه السلام نهى عن كراء المزارع فتركناه لأجل^(٢) قوله ؛ ولأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم موجب للعلم باعتبار أصله وإنما الشبهة في الثقل عنه . فأما الوصف الذي به القياس فالشبهة والاحتمال في أصله لأننا لا نعلم^(٣) بقينا أن ثبوت الحكم المنصوص باعتبار هذا الوصف من بين سائر الأوصاف ، وما يكون الشبهة في أصله دون ما تكون الشبهة في طريقه بعد التيقن بأصله ؛ يوضحه أن الشبهة هنا باعتبار توهم الغلط والنسيان في الراوى وذلك عارض ، وهناك باعتبار التردد بين هذا الوصف وسائر الأوصاف وهو أصل ، ثم الوصف الذي هو معنى من النصوص كالخبر والرأي ، والنظر فيه كالسمع ، والقياس كالعمل به ، ولا شك أن الوصف ساكت عن البيان والخبر بيان في نفسه فيكون الخبر أقوى من الوصف في الإبانة ، والسمع أقوى من الرأي في الإصابة ، ولا يجوز ترك القوى بالضعيف .

فأما المعروف بالعدالة والضبط والحفظ كأبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما وغيرهما ممن اشتهر بالصحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والسمع منه مدة

(١) أفضل (للقياس) ساقط من الثمانية والهندية .

(٢) وفي الثمانية والهندية : من أجل .

(٣) وفي الثمانية والهندية : لأنه لا يعلم .

طويلة في الحضر والسفر ، فإن أبا هريرة ممن لا يشك أحد في عدالته وطول صحبته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال له : « زُرْ غَيْبًا تَزِدُّ حُبًّا » وكذلك في حسن حفظه وضبطه ، فقد دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك على ما روى عنه أنه قال : يزعمون أن أبا هريرة يكثر الرواية وإني كنت أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطنى والأنصار يشتغلون بالقيام على أموالهم والمهاجرون بتجاراتهم ، فكنت أحضر إذا غابوا ، وقد حضرت مجلسا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من يبسط منك رداءه حتى أبيض فيه مقالتي فيضمها إليه ثم لا ينساها » فبسطت بردة كانت على فأفاض فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته ثم ضمها إلى صدرى فما نسيت بعد ذلك شيئا . ولكن مع هذا قد اشتهر من الصحابة رضى الله عنه ومن بعدهم ممارسة بعض رواياته بالقياس ، هذا ابن عباس رضى الله عنهما لما سمعه يروى : « توضئوا مما مسته النار » قال : رأيته لو توضأت بماء سخن^(١) أكنت تتوضأ منه ، رأيته لو أدهن أهلك بدهن فادهنت به شاربك أكنت تتوضأ منه ! فقد رد خبره بالقياس ، حتى روى أن أبا هريرة قال له^(٢) : يا ابن أخى إذا أتاك الحديث فلا تضرب له الأمثال . ولا يقال إنما رده باعتبار نص آخر عنده ، وهو ما روى أن النبي عليه السلام أتى بكتف مؤربة^(٣) فأكلها وصلى ولم يتوضأ ؛ لأنه لو كان عنده نص لما تكلم بالقياس ولا أعرض عن أقوى الحجبتين ، أو كان سبيله أن يطالب التاريخ بينهما ليعرف الناسخ من المنسوخ ، أو أن يحذف من اللحم من ذلك الخبر بهذا الحديث ، فحيث اشتغل بالقياس وهو معروف بالفقه والرأى من بين الصحابة على وجه لا يبلغ درجة أبى هريرة في الفقه ودرجته ، عرفنا أنه استخار التأمل في روايته إذا كان مخالفا للقياس . ولما سمعه يروى : « من حمل حنارة ولم يتوضأ » قال أبا هريرة : في حمل عيدان بابسة ؟ ولما سمعت عائشة رضى الله عنها أن^(٤) أبا هريرة يروى أن ولد الزنا شر الثلاثة^(٥) . فأت : كيف يصح هذا وقد قال الله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى »

(١) وفي الهذبية : سخن .

(٢) زيادة من الهذبية .

(٣) وفي العرب : وكبير مؤربة مؤربة . يؤخذ من تخمها شيء . في الحديث أنه عليه السلام

أتى بكتف مؤربة وأكلها وصلى ولم يتوضأ .

(٤) لفظ « أن » ساهط من أمثاله والهمدية .

(٥) أى الولد والوالدة — رواه ابن أبي عمير .

وهذا عام دخله خصوص . وروى أن عائشة قالت لابن أخيها ألا تعجب ^(١) من كثرة رواية هذا الرجل ورسول الله صلى الله عليه وسلم حدث بأحاديث لو عدها ماد لأحصاها ! وقال إبراهيم النخعي رضى الله عنه : كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة ويدعون . وقال لو كان ولد الزنا شر الثلاثة لما انتظر بأمه أن تضع . وهذا نوع قياس . ولما بلغ عمر رضى الله عنه أن أبا هريرة يروى ما لا يعرف ^(٢) قال : لتكفن عن هذا أو لألحقنك بجبال دوس . فلمكان ما اشتهر من السلف في هذا الباب قلنا ما وافق القياس من روايته فهو معمول به ، وما خالف القياس فإن تلقته الأمة بالقبول فهو معمول به ، وإلا فالقياس الصحيح شرعاً مقدم على روايته فيما ينسد باب الرأى فيه . ولعل ظاننا يظن أن في مقالتنا ازدراء به ومماذ الله من ذلك ، فهو مقدم في العدالة والحفظ والضبط كما قررنا ، ولكن نقل الخبر بالمعنى كان مستفيضاً فيهم ، والوقوف على كل معنى أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلامه أمر عظيم ، فقد أوتى جوامع الكلم على ما قال : « أوتيت جوامع الكلم واختصر لي اختصاراً » ومعلوم أن الناقل بالمعنى لا ينقل إلا بقدر ما فهمه من العبارة ، وعند قصور فهم السامع ^(٣) ربما يذهب عليه بعض المراد ، وهذا القصور لا يشكل عند المقابلة بما هو فقه [لفظ ^(٤)] رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلتوهم هذا القصور قلنا : إذا انسد باب الرأى فيما روى وتحققت الضرورة بكونه مخالفاً للقياس الصحيح فلا بد من تركه ؛ لأن كون القياس الصحيح حجة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع فما خالف القياس الصحيح من كل وجه فهو في المعنى مخالف للكتاب والسنة المشهورة والإجماع . وبيان هذا في حديث المصراة فإن الأمر برد صاع من تمر مكان اللبن قل أو كثر مخالف للقياس الصحيح من كل وجه ؛ لأن تقدير الضمان في العدوانات بالمثل أو القيمة حكم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع . وكذلك فيما يرويه سلمة بن المحبق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) وفي هامش العثمانية : قلوا كان حديثه ثابتاً لما عارضت عائشة بآية مخصوصة لأنه يجوز تخصيص الباقي بخبر الواحد والمخصص قوله : « وليحملن أثقالهم وأثقالاً من أثقالهم » .

(٢) وفي العثمانية والهندية : يروى بعض ما لا يعرف .

(٣) وفي العثمانية والهندية : قصور فقه السامع .

(٤) زيادة من النسختين .

قال فيمن وطئ جارية امرأته : « فإن طأعته فهي له وعليه مثلها ، وإن استكرهها فهي حرة وعليه مثلها » فإن القياس الصحيح يرد هذا الحديث ويتبين أنه كالمخالف للكتاب والسنة المشهورة والإجماع . ثم هذا النوع من القصور لا يقوم في الراوى إذا كان قتيها لأن ذلك لا يخفى عليه لقوة فقهه ، فان ظاهر أنه إنما روى الحديث بالمعنى عن بصيرة فإنه علم سماعه [من رسول الله كذلك مخالفاً للقياس ولا تهمة في روايته فكأننا سمعنا ذلك]^(١) من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيلزمنا ترك كل قياس بمقابله ، ولهذا قلت رواية الكبار من فقهاء الصحابة رضى الله عنهم ؛ ألا ترى إلى ما روى عن عمرو بن ميمون قال سمعت ابن مسعود سئى فسمعته يروى حديثاً إلا مرة واحدة ؛ فإنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أحذه البهر والفرق وجعلت فرائضه ترتد فقال نحو هذا أو قريباً منه أو كلاماً هذا معناه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا . فهذا يبين أن الوقوف على ما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من معانى كلامه كان عظيماً عندهم فلهذا قامت رواية الفقهاء منهم ، فإذا سمحت الرواية عنهم فهو مقدم على القياس . ومع هذا كله فالكبار من أصحابنا يعظمون رواية هذا النوع منهم ويعتمدون قولهم ؛ فإن محمداً رحمه الله ذكر عن أبى حنيفة رحمه الله أنه أخذ بقول أسى بن مالك رضى الله عنه في مقدار الحصص وغيره وكان درجة أبى هريرة فوق درجته ، فعرفنا بهذا أنهم ما تركوا العمل بروايهم إلا عند الضرورة لا لسداد باب الرأى من الوحة الذى مرزما .

فأما المجهول فإنما يعنى بهذا اللفظ من ثم يسهر بطول الصحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما عرى عما روى من حديث أو حديثين ، نحو وائسة بن معبد ، وسلة بن الحصى ، ومغل بن سنان الأشجعى رضى الله عنهم وغيرهم . ورواية هذا النوع على خمسة أوجه : أحدها أن يستهر ليعول الفقهاء روايته والرواية عنه ، والثانى أن يسكنوا عن الطعن فيه بعد ما يسهر ، والثالث أن يسلموا في الطعن في روايته ، والرابع أن يطعموا في روايته من عر حلاف منهم في ذلك ، والخامس أن لا تطهر روايته ولا الطعن فيه بها منهم . أما من قبل الساف منه روايته وحوروا البطل عنه

(١) ما بين المرس من راده من العناية والهدية .

فهو بمنزلة المشهورين في الرواية ؛ لأنهم ما كانوا متهمين بالتقصير في أمر الدين ، وما كانوا يقبلون الحديث حتى يصح عندهم أنه يروى^(١) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإما أن يكون قبولهم لعلمهم بعدالته وحسن ضبطه ، أو لأنه موافق لما عندهم مما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعض المشهورين يروى عنه . وكذلك إن سكتوا عن الرد بعد ما اشتهر روايته عندهم ، لأن السكوت بعد تحقق الحاجة لا يحل إلا على وجه الرضا بالسموع فكان سكوتهم عن الرد دليلاً التقرير ، بمنزلة ما لو قبلوه وردوا عنه . وكذلك ما اختلفوا في قبوله وروايته عنه عندنا ؛ لأنه حين قبله بعض الفقهاء المشهورين منهم فكانه روى ذلك بنفسه . وبيان هذا في حديث معقل بن سنان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ليربوع بنت واشق الأشجعية بمهر مثلها حين مات عنها زوجها ولم يسم لها صداقاً ؛ فإن ابن مسعود رضى الله عنه قبل روايته وسر به لما وافق قضاءه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى رضى الله عنه رده فقال : ماذا نصنع بقول أعرابي بوال على عقبه^(٢) حسبها الميراث لا مهر لها . فلما اختلفوا فيه في الصدر الأول أخذنا بروايته ؛ لأن الفقهاء من القرن الثاني كملقمة ومسروق والحسن ونافع بن جبير قبلوا روايته فصار معدلاً بقبول الفقهاء روايته . وكذلك أبو الجراح صاحب راية الأشجعيين صدقه في هذه الرواية . وكان علياً رضى الله عنه إنما لم يقبل روايته لأنه كان مخالفاً للقياس عنده ، وابن مسعود رضى الله عنه قبل روايته لأنه كان موافقاً للقياس عنده . فتبين بهذا أن رواية مثل هذا فيما يوافق القياس يكون مقبولا ثم العمل يكون بالرواية . وأما إذا ردوا عليه روايته ولم يختلفوا في ذلك فإنه لا يجوز العمل بروايته ؛ لأنهم كانوا لا يهتمون برد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بترك العمل به وترجيح الرأي بخلافه عليه ، فاتفقهم على الرد دليل على أنهم كذبوه في هذه الرواية وعلموا أن ذلك وهم منه . ولو قال الراوى أوهمت لم يعمل بروايته ، فإذا ظهر دليل ذلك ممن هو فوقه أولى . وبيان هذا في حديث فاطمة بنت قيس ؛ فإن عمر رضى الله عنه قال : لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت . قال عيسى

(١) وفي العثمانية والهندية : أنه يروى .

(٢) وفي الهندية : عقبه .

ابن أبان رحمه الله مراده من الكتاب والسنة القياس الصحيح ، فإن ثبوته بالكتاب والسنة وهو قياس الشبه في اعتبار الفقه بالسكنى من حيث إن كل واحد منهما حق مالى مستحق بالنكاح .

فإن قيل : هذا إشارة إلى غير ما أشار إليه عمر ؛ فإنه لم يقل لا يقبل حديثها لعلمنا أنها أوهمت ، ولكن قال : لا ندع كتاب ربنا لأننا لا ندرى أصدقت أم كذبت . قلنا : في قوله لا ندرى إشارة إلى هذا المعنى ؛ فإن قبول الرواية والعمل به يتنى على ظهور رجحان جانب الصدق وهو بين أنه لم يظهر رجحان جانب الصدق في روايتها والرأى يدل على خلاف روايتها فترك روايتها ونعمل بالقياس الصحيح ، وفي المعنى لا فرق بين هذا وبين قوله لا تقبل روايتها ، بمنزلة القاضي يرد شهادة الفاسق بقوله ائت بشاهد آخر ائت بحجة^(١) . ومن هذا النحو حدث سهل بن أبي حنمة^(٢) رضي الله عنه في القسامة : « أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » وحديث بسرة رضي الله عنها : « من مس ذكره فليتوضأ » وحديث أبي هريرة : « من أصبح جنباً فلا صوم له » وأما ما لم يشهر عندهم ولم يعارضوه بالرد فإن العمل به لا يجب ولكن يجوز العمل به إذا وافق القياس ؛ لأن من كان من الصدر الأول فلهدأة ثابتة له باعتبار الظاهر ؛ لأنه^(٣) في زمان الغالب من أهله العدول على ما قال عليه السلام : « خير الناس قرني الذي أنا فيهم ؛ ثم الذين بلونهم ، ثم الذين بلونهم » فباعتبار الظاهر يترجح جانب الصدق في خبره ، وباعتبار أنه لم تشهر روايته في السلف يتمكن تهمة الوهم فيه فيجوز العمل به إذا وافق القياس على وجه حسن الفطن به ولكن لا يجب العمل به ؛ لأن اوجوب شرعاً لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف ؛ ولهذا جوز أبو حنيفة القضاء بشهادة المستور ، ولم يوجب على القاضي القضاء ؛ لأنه كان في القرن الثالث والغالب على أهله الصدق ، وأما في زماننا رواية مثل هذا لا يكون مقبولا ، ولا يصح العمل به ما لم يتأيد بقبول العدول روايته ؛ لأن النفس

(١) وفي الثمانية والهندية : ائت بالحجة .

(٢) سهل بن أبي حنمة (بمهملة ثم مائة فوقية) الأنصاري الأوسي ، شهد أحداً والحديبية ، روى عنه نافع بن جبير ، ويغير بن يسار ، وعروة ، وصاح بن خوات ، وجماعه من التجريد مختصراً .

(٣) وفي الثمانية والهندية : نكوه .

غلب على أهل هذا الزمان ؛ ولهذا لم يجوز أبو يوسف ومحمد القضاء بشهادة المستور قبل ظهور عدالته . فصار الحاصل أن الحكم في رواية المشهور الذي لم يعرف بالفقه وجوب العمل وحمل روايته على الصدق إلا أن يمنع منه مانع وهو أن يكون مخالفاً للقياس وأن الحكم في رواية المجهول أنه لا يكون حجة للعمل إلا أن يتأيد بمؤيد وهو قبول السلف أو بعضهم روايته ، والله أعلم .

فصل في بيان شرائط الراوى حداً وتفسيراً وحكماً

قال رضى الله عنه : اعلم بأن هذه الشرائط أربعة : العقل ، والضبط ، والعدالة ، والإسلام .

أما اشتراط العقل : فلأن الخبر الذي يرويه كلام منظوم له معنى معلوم ، ولا بد من اشتراط العقل في المتكلم من العباد ليكون قوله كلاماً معتبراً ، فالكلام المعتبر شرعاً ما يكون عن تمييز وبيان ، لا عن تلقين وهذيان ؛ ألا ترى أن من الطيور من يسمع منه حروف منظومة ويسمى ذلك لحناً لا كلاماً ، وكذلك إذا سمع من إنسان صوته بحروف منظومة لا يدل على معنى معلوم لا يسمى ذلك كلاماً ، فعرفنا أن معنى الكلام في الشاهد ما يكون مميزاً بين أسماء الأعلام ، فلا يكون بهذه الصفة يكون كلاماً صورة لا معنى ، بمنزلة ما لو صنع من خشب صورة آدمى لا يكون آدمياً لانعدام معنى الآدى فيه . ثم التمييز الذي به يتم الكلام بصورته ومعناه لا يكون إلا بعد وجود العقل ، فكان العقل شرطاً في الخبر ؛ لأن خبره أحد أنواع الكلام فلا يكون معتبراً إلا باعتبار عقله .

وأما الضبط : فلأن قبول الخبر باعتبار معنى الصدق فيه ولا يتحقق ذلك إلا بحسن ضبط الراوى من حين يسمع إلى حين يروى^(١) . فكان الضبط لما هو معنى هذا النوع من الكلام بمنزلة العقل الذي به يصح أصل الكلام شرعاً .

وأما العدالة : فلأن الكلام في خبر من هو غير معصوم عن الكذب فلا تكون جهة الصدق متعيناً في خبره لعينه ، وإنما يترجح جانب الصدق بظهور عدالته ؛ لأن

(١) وفي العثمانية والهندية : إلى أن يروى .

الكذب محظور عقله فتستدل باتزجاره عن سائر ما تعتقده محظوراً على اتزجاره عن الكذب الذي تعتقده محظوراً ، أو لما كان منزجراً عن الكذب في أمور الدنيا فذلك دليل اتزجاره عن الكذب في أمور الدين وأحكام الشرع بالطريق الأولى ، فأما إذا لم يكن عدلاً في تعاطيه فاعتبار جانب تعاطيه يرجع معنى الكذب في خبره ؛ لأنه لما لم يبال من ارتكاب سائر المحظورات مع اعتقاده حرمة فإظهار أنه لا يبال من الكذب مع اعتقاده حرمة ، واعتبار جانب اعتقاده يدل على الصدق في خبره فتقع المعارضة ويجب التوقف ، وإذا كان ترجيح جانب الصدق باعتبار عدالته وبه يصير الخبر حجة للعمل شرعاً ، فمرفناً أن العدالة في الراوى شرط لكون خبره حجة .

فأما اشتراط الإسلام : لا تنفاء تهمة الكذب لا باعتبار نقصان حل الخبر بل باعتبار زيادة شيء فيه يدل على كذبه في خبره ؛ وذلك لأن الكلام في الأخبار التي ثبتت بها أحكام الشرع ، وهم يعادوننا في أصل الدين بغير حق على وجه هو نهاية في العداوة فيحملهم ذلك على السعي في عدم أركان الدين بإدخال ما ليس منه فيه ، وإليه أشار الله تعالى في قوله : « لا يألو نكراً خبالاً » : أى لا يقصرون في الإفساد عليكم ، وقد ظهر منهم هذا بطريق الكتمان ، فإنهم كتبوا نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبوته من كتابه^(١) بعدما أخذ عليهم الميثاق بإظهار ذلك فلا يؤمنون من أن يقصدوا مثل ذلك بزيادة هي كذب لا أصل له بطريق الرواية ، بل هذا هو الظاهر ؛ فالأجل هذا شرطنا الإسلام في الراوى لكون خبره حجة ؛ ولهذا لم نجوز شهادتهم على المسلمين ؛ لأن العداوة ربما تحملهم على القصد للإضرار بالمسلمين بشهادة الزور ، كما لا تقبل شهادة دى الضغن اظهروا عداوة بسب باطن ، وقبلنا شهادة بعضهم على بعض لانعدام هذا المعنى الباعث على الكذب فيما بينهم . وبهذا تبين أن رد خبره ليس لعين الكفر بل لمعنى زائد يمكن تهمة الكذب ، خبره ، بمنزلة شهادة الأب للولد فإنها لا تكون مقبولة لمعنى زائد يمكن تهمة الكذب في شهادته وهو سفقة الأبوة وميله إلى ولده لجمعا .

وأما بيان حد هذه الشروط ونفسيرها فنقول : العقل نور في الصدر به يحضر

(١) وفي الهندية : كتابه .

القلب عند النظر في الحبيج بمنزلة السراج ، فإنه نور تبصر العين به عند النظر فتري ما يدرك بالحواس لا أن السراج يوجب رؤية ذلك ولكنه يدل العين عند النظر عليه ، فكذلك نور الصدر الذي هو العقل يدل القلب على معرفة ما هو غائب عن الحواس من غير أن يكون موجباً لذلك ، بل القلب يدرك [بالعقل ^(١)] ذلك بتوفيق الله تعالى ، وهو في الحاصل عبارة عن الاختيار الذي يبتنى عليه المرء ما يأتي به وما يذر مما لا ينهى إلى إدراكه سائر الحواس ؛ فإن الفعل أو الترك لا يعتبر إلا لحكمة وعاقبة حميدة ؛ ولهذا لا يعتبر من البهائم نخلوه عن هذا المعنى ، والعاقبة الحميدة لا تتحقق فيما يأتي به الإنسان من فعل أو ترك له إلا بعد التأمل فيه بعقله ، فمتى ظهرت أفعاله على سنن أفعال العقلاء كان ذلك دليلاً لنا على أنه عاقل مميز وأن فعله وفعله ليس يخلو عن حكمة وعاقبة حميدة ، وهذا لأن العقل لا يكون موجوداً في الآدمي باعتبار أصله ولكنه خلق من خلق الله تعالى يحدث شيئاً فشيئاً ، ثم يتعذر الوقوف على وجود كل جزء منه بحسب ما يمضي من الزمان على الصبي إلى أن يبلغ صفة الكمال ، فجعل الشرع الحد لمعرفة كمال العقل هو البلوغ تيسيراً للأمر علينا ؛ لأن اعتدال الحال عند ذلك يكون عادة والله تعالى هو العالم حقيقة بما يحدثه من ذلك في كل أحد من عباده من نقصان أو كمال ، ولكن لا طريق لنا إلى الوقوف على حد ذلك ، فقام السبب الظاهر في حقنا مقام المطلوب حقيقة تيسيراً ، وهو البلوغ مع انعدام الآفة ، ثم يسقط اعتبار ما يوجد من العقل للصبي قبل هذا الحد شرعاً لدفع الضرر عنه لا للإضرار به ؛ فإن الصبا سبب للنظر له ؛ ولهذا لم يعتبر فيما يتردد بين المنفعة والمضرة ويعتبر فيما يتمخض منفعة له . ثم خبره في أحكام الشرع لا يكون حجة للإلزام دفعاً لضرر المهددة عنه كما لا يجعل ولياً في تصرفاته في أمور الدنيا دفعاً لضرر المهددة عنه ؛ ولهذا صح سماعه وتحمله للشهادة قبل البلوغ إذا كان مميزاً ؛ فقد كان في الصحابة من سمع في حالة الصغر وروى بعد البلوغ وكانت روايته مقبولة ؛ لأنه ليس في ذلك من معنى ضرر لزوم المهددة شيء ، وإنما يكون ذلك في الأداء فيشترط لصحة أدائه على وجه يكون حجة كونه عاقلاً مطلقاً ، ولا يحصل ذلك إلا

(١) زيادة من الهندية .

باعتدال حاله ظاهراً كما بينا ، وصار الحاصل أن العاقل نوطان : من يصيب بعض العقل على وجه يتمكن من التمييز به بين ما يضره وما ينفعه ولكنه ناقص في نفسه كالصبي قبل البلوغ والمعتوه الذي يعتل ، وعاقل هو كامل العقل وهو البالغ الذي لا آفة به ، فإن بالآفة يستدل تارة على انعدام العقل بعد البلوغ كالمجنون ، وتارة على نقصان العقل كما في حق المعتوه ، فإذا انضمت الآفة كان اعتدال الظاهر بالبلوغ دليلاً على كمال العقل الذي هو الباطن ، والمطلق من كل شيء يتناول السكامل منه ، فاشتراط العقل لصحة خبره على وجه يكون حجة دليل على أنه يشترط كمال العقل في ذلك .

فأما الضبط : فهو عبارة عن الأخذ بالجزم ، وتامه في الأخبار أن يسمع حي السماع ، ثم يفهم المعنى الذي أريد به ، ثم يحفظ ذلك [بجهده ، ثم يثبت على ذلك^(١) بمحافظته حدوده ومراعاة حقوقه بتكراره إلى أن يؤدي إلى غيره ؛ لأن بدون السماع لا يتصور الفهم ، وبعد السماع إذا لم يفهم معنى الكلام لم يكن ذلك سماعاً مطعماً بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام هو خبر ، وبعد فهم المعنى يتم التحمل وذلك يلزمه الأداء كما تحمّل ، ولا يتأتى ذلك إلا بحفظه والتمسك على ذلك إلى أن يؤدي . ثم الأداء إنما يكون مقبولا منه باعتبار معنى الصدق فيه وذلك لا يتأتى إلا بهذا ؛ ولهذا لم يجوز أبو حنيفة رضي الله عنه أداء الشهادة لمن عرف خطئه في التكليف ولا يتذكر الحادثة لأنه غير ضابط لما تحمّل وبدون الضبط لا يجوز له أداء الشهادة . ثم الضبط نوعان : ظاهر ، وباطن ، فالظاهر منه بمعرفة نسخة المسموع وانه يوفى على معناه لغة ، والباطن منه بالوقوف على معنى الصيغة ؛ فمعرفة أحكام الشرع وهو الفقه ، وذلك لا يتأتى إلا بالتجربة والتأمل بعد معرفة معاني اللغة وأصول أحكام الشرع ، ولهذا لم يقبل رواية من اشتدت غفلته إما حلقة أو مساحة ومجرفة ؛ لأن الضبط ظاهراً لا يتم منه عادة ، وما يكون شرطاً يراعى وجوده بصيغة الكل ؛ ولهذا لم ثبت السلف المعارضة بين رواية من لم يعرف بالفقه ورواية من عرف بالفقه لا مدع الضبط باطناً ممن لم يعرف بالفقه ، على ما يروى عن عمرو بن دينار أن ح . بن . أبا الشعثاء ، روى له عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

تزوج ميمونة وهو محرم ؛ قال عمرو فقلت لجابر : إن ابن شهاب أخبرني عن يزيد بن الأصم^(١) أن النبي عليه السلام تزوجها وهو حلال . فقال : إنها كانت خالة ابن عباس وهو أعلم بحالها . فقلت : وقد كانت خالة يزيد بن الأصم أيضاً . فقال : أني يجعل يزيد بن الأصم يوال على عقبه إلى ابن عباس ! فدل أن رواية غير الفقيه لا تكون معارضة لرواية الفقيه ، وهذا الترجيح ليس إلا باعتبار تمام الضبط من الفقيه ، وكأن المعنى فيه أن نقل الخبر بالمعنى كان مشهوراً فيهم ، فمن لا يكون معروفاً بالفقه ربما يقصر في أداء المعنى بلفظه بناء على فهمه ، ويؤمن مثل ذلك من الفقيه ؛ ولهذا قلنا إن المحافظة على اللفظ في زماننا أولى من الرواية بالمعنى لتفاوت ظاهر بين الناس في فهم المعنى .

فإن قيل : كيف يستقيم هذا ونقل القرآن صحيح ممن لا يفهم معناه ؟ قلنا : أصل النقل في القرآن من أئمة الهدى الذين كانوا خير الوري بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما نقلوا بعد تمام الضبط ، ثم من بعدهم إنما ينقل بعد جهد شديد يكون منه في التعلم والحفظ واستدامة القراءة ، ولو وجد مثل ذلك في الخبر لكنا نجوز نقله أيضاً ، مع أن الله تعالى وعد حفظ القرآن عن تحريف المبطلين بقوله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » وبهذا النص عرفنا انقطاع طمع الملحدين عن القرآن فصححنا النقل بيه ممن يكون ضابطاً له ظاهراً وإن كان لا يعرف معناه ، ومثل ذلك لا يوجد في الأخبار فكان تمام الضبط فيها بما قلنا . مع أن هناك يتعلق بالنظم أحكام : منها حرمة القراءة على الجنب والحائض ، وجواز الصلاة بها في قول بعض العلماء ، وكون النظم معجزاً . فأما في الأخبار المعتبر هو المعنى المراد بالكلام ، فتمام الضبط إنما يكون بالوفوف على ما هو المراد ، ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : لا تجوز الشهادة على الكتاب والختم إذا لم يعرف الشاهد ما في باطن^(٢) الكتاب ؛ لأن الضبط في الشهادة شرط للأداء

(١) هو يزيد بن عمرو الأصم أبو عوف العامري ابن أخت ميمونة ، عداؤه في التابعين ، سكن روى عنه شيء يوم صحبته ، توفي سنة ثلاث ومائة — من التجريد .

(٢) وفي الهندية : بطن الكتاب في الموضعين .

والمقصود ما في باطن الكتاب لا عين الكتاب فلا يتم ضبطه إلا بمعرفة ذلك ؛ ولهذا استحب المتقدمون من السلف تقليل الرواية ، ومن كان أكرمهم ^(١) وأدوم حجة وهو الصديق رضي الله عنه كان أقلهم رواية ، حتى روى عنه أنه قال : إذا سئلتكم عن شيء فلا ترووا ولكن ردوا الناس إلى كتاب الله تعالى . وقال عمر رضي الله عنه : أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . ولما قيل لزيد بن أروه ألا تروى لنا عن رسول الله عليه السلام شيئا فقال : قد كبرنا وسيننا والرواية عن رسول الله شديد . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : كنا نحفظ الحديث والحديث يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما إذا ركبت الصمب والذلول فهيات ! وهذا مع أهل الحديث في هذا الباب آثارا كثيرة ولأجلها قلت رواية أبي حنيفة رضي الله عنه حتى قال بعض الطاعنين إنه كان لا يعرف الحديث . ولم يكن عي ما ظن ، بل قد أعلم أهل عصره بالحديث ، ولكن لمراعاة شرط كمال الصبط قلت روايته . وبينهم أن الإنسان قد ينتهي إلى محاسن وقد مضى صدر من الكلام فيخفى على المتكلم ما لتوقفه على ما مضى من كلامه مما يكون بعده بناء عليه ، فقاما به ضبط هذا المعنى بمعنى ما يسمع بعد ما فاته أول الكلام ، ولا يجذب في تأمل ذلك أيضا ؛ لأنه لا نفسه أهلا بأن يؤخذ الدين عنه ، ثم يكون من قضاء الله تعالى أن يصدر سديرا يرجع إليه في معرفة أحكام الدين ، فإذا لم يتم ضبطه في الابتداء لم ينبغ له أن يعرف في الرواية ، وإنما ينبغي أن يشتغل بما وجد منه الجهد التام في ضبطه فستدل كثرة الرواية ممن كان حاله في الابتداء بهذه الصفة على قلة المبالة ؛ ولهذا غم السلف الصبي كثرة الرواية ، وهذا معنى معتبر في الروايات والشهادات جميعا : ألا ترى أن من شهد في الناس بخصلة دالة على قلة المبالة من قضاء الحاجة برأى العين من الناس أو الأسماء في الأسواق بتوقف في شهادته ، فهذا بيان تفسير الضبط .

وأما العدالة : فهي الاستقامة . يقال : فلان عادل إذا كان مستقيما . . . في الإنصاف والحكم بالحق . وطريق عادل ، سمي به الجادة . وهذه المعنى . . . يقال : طريق حائر إذا كان من البنيات . ثم العدالة نوعان : ظهيرة . وباطنية . . .

(١) وفي الثمانية : ومن كان أكبر منهم . وفي الهندية : أكثر منهم .

تثبت بالدين والعقل على معنى أن من أصابها فهو عدل ظاهراً؛ لأنهما يحملانه على الاستقامة ويدعوانه إلى ذلك . والباطنة لا تعرف إلا بالنظر في معاملات المرء ، ولا يمكن الوقوف على نهاية ذلك لتفاوت بين الناس فيهما^(١) ، ولكن كل من كان ممتنعاً من ارتكاب ما يعتقد الحرمة فيه فهو على طريق الاستقامة في حدود الدين . وعلى هذه العدالة نبى حكم رواية الخبر في كونه حجة ؛ لأن ما ثبت به العدالة الظاهرة بمارضة هوى النفس والشهوة الذى تصده عن الثبات على طريق الاستقامة ، فإن الهوى أصل فيه سابق على إصابة العقل ، ولا يزايله بعدما رزق العقل ، وبعد ما اجتماعاً فيه يكون عدلاً من وجه دون وجه ، فيكون حاله كحال الصبي العاقل والعموه الذى يعقل من جملة العقلاء ، وقد بينا أن المطلق يقتضى الكامل ، فعرفنا أن العدل مطلقاً من يرجح أمر دينه على هواه ، ويكون ممتنعاً بقوة الدين عما يعتقد الحرمة فيه من الشهوات ؛ ولهذا قال فى كتاب الشهادات : إن من ارتكب كبيرة فإنه لا يكون عدلاً فى الشهادة ، وفيما دون الكبيرة من المعاصى إن أصر على ارتكاب شيء لم يكن مقبول الشهادة . وكان ينبغى أن لا يكون مقبول الشهادة أصر أو لم يصر ؛ لأنه فاسق بمخروجه عن الحد المحدوده شرعاً ، والفاسق لا يكون عدلاً فى الشهادة ، إلا أن فى القول بهذا سد الباب أصلاً فغير المعصوم لا يتحقق منه التحرز عن الزلات أجمع ؛ لأن الله تعالى على العباد فى كل لحظة أمراً ونهياً يتعذر عليهم القيام بمحتهما ولكن التحرز عن الإصرار بالندم والرجوع عنه غير متعذر ، والخرج مدفوع ، وليس فى التحرز عن ارتكاب الكبائر الموجبة للحد معنى الحرج ؛ فلماذا بنينا حكم العدالة على التحرز التأتى عما يعتقد الحرمة فيه ؛ ولهذا فلنا صاحب الهوى إذا كان ممتنعاً عما يعتقد الحرمة فيه فهو مقبول الشهادة وإن كان فاسقاً فى اعتقاده ضالاً ؛ لأنه بسبب الغلو فى طلب الحجة والتعمق فى اتباعه أخطأ الطريق فضل عن سواء السبيل ، وشدة اتباع الحجة لا تمكن تهمة الكذب فى شهادته وإن أخطأ الطريق ، وكذلك الكافر من أهل الشهادة إذا كان عدلاً فى تماطيه بأن كان مزجراً عما يعتقد الحرمة فيه إلا أنه غير مقبول الشهادة على المسلمين

(١) وفى الثمانية والهندية : فيها .

لأجل عداوة ظاهرة تحمله على القول عليه ، وهي عداوة بسبب باطل فتكون مبطلة للشهادة ؛ ولهذا قلنا : الرق والأنوثة والمعنى لا تقدر في العدالة أصلاً وإن كانت تمنع من قبول الشهادة أو تمكن نقصاناً فيها ؛ لأنه لا تأثير لهذه المعاني في الحمل على ارتكاب ما يستحق الحرمة فيه والعدالة تقتضي على ذلك ؛ ولهذا لم يجعل الفاسق والمستور عدلاً مطلقاً في حكم الشهادة حتى لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق وإن كان لو قضى به القاضي نفذ ، ولا يجب القضاء بشهادة المستور قبل ظهور حاله . وقال الشافعي رحمه الله : ولما لم يكن خبر الفاسق والمستور حجة فخر المجهول أخرى أن لا يكون حجة . وقلنا نحن : المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إياه ما لم يتبين منه ما يزيل عدالته ، فيكون خبره حجة على الوجه الذي قررنا .

وأما الإسلام : فهو عبارة عن شريعتنا ، وهو بوعان أيضاً : ظاهر ، وباطن . فالظاهر يكون بالميلاد بين المسلمين والنسوة على طريقتها شهادة وعبادة . والباطن يكون بالتصديق والإقرار بالله كما هو بصفاته وأسمائه والإقرار بتلائكته وكتبه ورسوله والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وقبول أحكامه وشرائعه . فمن استوصف فوصف ذلك كله فهو مسلم حقيقة ، وكذلك إن كان معتقداً لذلك كله . فقبل أن يستوصف هو مؤمن فيما بينه وبين ربه حقيقة . وهال في الجامع الكبير : إذا بانّت المرأة فاستوصفت الإسلام فلم تصف فإنها تبين من زوجها . وقد لنا حكمة بصحة التكاح بظاهر إسلامها ثم يحكم بفساد المكاح حين لم نحسن أن نصنف ، وحمل ذلك ردة منها . وقد استقصى بعض مشايخنا في هذا فقالوا : ذكر الوصف على الراجح لا يكفي ما لم يكن عالماً بحقيقة ما ذكر ؛ لأن حفظ التهمة غير محفوظ^(١) المعنى ؛ ألا ترى أن من يذكر أن محمداً رسول الله ولا يعرف من هو لا يكون مؤمناً به ؛ من النصراني ؛ يسمون أسهم يؤمنون بمبسي وعنده أنه ولد الله فلا يكون ذلك منهم معرفة لمبسي الذي هو عبد الله ورسوله . وانكنا نقول : في التصديق إلى هذا الاستدلال حرج بين ؛ فالناس يتفاوتون في ذلك تفاوتاً ظاهراً ، وإن شئت لا قدرون على أن يفسد صفات الله تعالى بأسمائه على الحقيقة ، وإن كان ذلك لا يوجب على الإجمال كذا^(٢)

(١) وفي نسخة واحدة : مبرور .

(٢) كذا في نسخة واحدة ، وفي نسخة الأخرى : كذا .

لثبوت الإيمان حقيقة ؛ ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن الناس بذلك حتى قال للأعرابي الذي شهد برؤية الهلال : « أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ؟ » فقال : نعم . فقال : « الله أكبر يكفى المسلمين أحدهم » ولما سأله حذريل عن الإيمان والإسلام لأجل تعليم الناس معالم الدين بين ذلك على سبيل الإجمال . وكتاب الله يشهد بذلك ، قال تعالى : « فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن » وقد كان هذا الامتحان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين بالاستيصال على الإجمال ، وهذا لأن المطلق عند الاستيصال يكون محمولا على الكامل كما هو الأصل ، وقد يعجز المرء عن إظهار ما يعتقده بعبارة فينبغي أن يكون الاستيصال بذكر ذلك على وجه استفهام المخاطب أنه هل يعتقد كذا وكذا ، فإذا قال نعم كان مؤمناً حقيقة ، وإن كان قال لا أعرف ما تقول أو لا أعتقد ذلك فحينئذ يحكم بكفره ، وكذلك من ظهر منه أمارات المعرفة نحو أداء الصلاة بالجماعة مع المسلمين فإن ذلك يقوم مقام الوصف في الحكم بإيمانه مطلقاً ، قال عليه السلام « إذا رأيتم الرجل يعتاد الجماعات فاشهدوا له بالإيمان » ولا يختلف ما ذكرنا بالرق والحرية والذكورة والأنوثة والعمى والبصر ، فلهذا جعلنا خبر هؤلاء في كونه حجة في الأحكام الشرعية بصفة واحدة ؛ لأن الشرائط التي يبتنى عليها وجوب قبول الخبر يتحقق في الكل . أما العبد فلا شك في استجتماع هذه الشرائط فيه وإن لم يكن من أهل الشهادة لأن الأهلية للشهادة تبتنى على الأهلية للولاية على الغير والرق يتنى هذه الولاية ، وهذا لأن الشهادة تنفيذ القول على الغير وذلك ينعدم في الخبر من وجهين : أحدهما أن الخبر لا يلزم أحداً شيئاً ولكن السامع إنما يلتزم باعتقاده أن الخبر عنه مفترض الطاعة [فإذا ترجح جانب الصدق في خبر الخبر ضاهى ذلك المسموع ممن هو مفترض الطاعة ^(١)] في اعتقاده فيلزمه العمل باعتباره اعتقاده ، كالتقاضى يلزمه القضاء بالشهادة بتقلده هذه الأمانة لا بإلزام الشاهد إياه ، فإن كلام الشاهد يلزم المشهود عليه دون القاضي . وبيان هذا أن قوله عليه السلام : « لا صلاة إلا بقراءة » ليس في ظاهره إلزام أحد شيئاً بل بيان صفة تتأدى به الصلاة إذا أرادها ، بمنزلة قول

(١) هذه العبارة من قوله فإذا ترجح إلى الطاعة زيدت من العثمانية ولم تكن موجودة في الهندية والأحدية .

القائل^(١) لا خياطة إلا بالإبرة . والثاني أن الخبر يلزم أولاً ثم يتعدى حكم اللزوم إلى غيره من السامعين ، فأما الشاهد فإنه يلزم غيره ابتداءً ؛ ولهذا جعلنا العبد بمنزلة الحر في الشهادة التي يكون فيها التزام على الوجه الذي يكون في الخبر وهو الشهادة على رؤية هلال رمضان . ثم قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجيب دعوة المملوك فدل أنه كان يعتمد خبره بأن مولاه أذن له . وسلمان رضي الله عنه حين كان عبداً أتاه بصدقة فاعتمد خبره وأمر أصحابه بالأكل ، ثم أتاه بهدية فاعتمد خبره وأكل منه . وكان يعتمد خبر بريرة رضي الله عنها قبل أن تعتق وبعد عتقها ، فدل أن المملوك في حكم قبول الخبر كالحر وأن الأثر في ذلك كالكفر وإن تفاوتا في حكم الشهادة ؛ لأنه يشترط العدد في النساء اثبت معنى الشهادة ، وفي باب الخبر العدد ليس بشرط فكما قارن الشهادة الخبر في اشتراط أصل العدد فيكذلك في اشتراط العدد في النساء ؛ ألا ترى أن الصحابة كانوا يجمعون إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يشكل عليهم من أمر الدين ويعتمدون خبرهن . وقال رسول الله عليه السلام « تأخذون ثلثي دينكم من عائشة » وأما المعنى فإنه لا يؤثر في الخبر لأنه لا يقدح في العدالة ؛ ألا ترى أنه قد كان في الرسل من ابتلى بذلك كتسيع ويعقوب ، وكان في الصحابة من ابتلى به كابن أم مكتوم وعثمان بن مالك رضي الله عنهما ، وفيهم من كف بصره كابن عباس وابن عمر وجابر ووائل بن الأسقع رضي الله عنهم ، والأخبار الواردة عنهم مقبولة ، ولم يشتغل أحد بطالب التاريخ في ذلك أنهم رَوَوْا في عدة البصر أم بعد المعنى ، وهذا بخلاف الشهادة فإن شهادتهم إنما لا تقبل لحاجة الشاهد إلى تمييز بين الشهود له والشهود عنه عند الأداء وهذا التمييز من البصر يكون بالماثلة ، ومن الأعشى بالاستدلال وبمنهما تفاوت يمكن التحرر عنه في جسد الشهود . وفي رواية الخبر لأحاجة إلى هذا التمييز مكان الأعشى والبصر فيه سواء ، والشهود في التقذف بعد التوبة في رواية الخبر كغيره في ظاهر المذهب ، فإن أبى ذكره رضي الله عنه مقبول الخبر ولم يشتغل أحد بطالب التاريخ في خبره أنه روى بعد ما أقيم عليه الحد أم قبله . بخلاف

الشهادة فإن رد شهادته من تمام حده ثبت ذلك بالنص ، ورواية الخبر ليست في معنى الشهادة ، ألا ترى أنه لا شهادة للنساء في الحدود أصلاً ، وروايتهم في باب الحدود كرواية الرجال ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما أنه لا يكون الحدود في القذف مقبول الرواية لأنه محكوم بكذبه بالنص ، قال تعالى : « فأولئك عند الله هم الكاذبون » والمحكوم بالكذب فيما يرجع إلى التعاطي لا يكون عدلاً ، ومن شرط كون الخبر حجة العدالة مطلقاً كما بينا .

فصل في بيان ضبط المتن^(١) والنقل بالمعنى

قال بعض أهل الحديث : مراعاة اللفظ في الرواية واجب على وجه لا يجوز النقل بالمعنى من غير مراعاة اللفظ بحال ، وذلك منقول عن ابن سيرين . قال بعض أهل النظر : قول الصحابي على سبيل الحكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله لا يكون حجة بل يجب طلب لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الباب حتى يصح الاحتجاج به ، وهذا قول مهجور . وقال جمهور العلماء مراعاة اللفظ في النقل أولى ويجوز النقل بالمعنى بعد حسن الضبط على تفصيل نذكره في آخر الفصل . وقد نقل ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي . فأما من لم يجوز ذلك استدلالاً بقوله عليه السلام : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه إلى غير فقيهه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » فقد أمر بمراعاة اللفظ في النقل ، وبين المعنى فيه وهو تفاوت الناس في الفقه والفهم ، واعتبار هذا المعنى يوجب الحجر عاماً عن تبديل اللفظ بلفظ آخر ؛ وهذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى من جوامع الكلم والفصاحة في البيان ما هو نهاية لا يدركه فيه غيره ، ففي التبديل بعبارة أخرى لا يؤمن التحريف أو الزيادة والنقصان فيما كان مراداً له . وحيثنا في ذلك ما اشتهر من قول الصحابة : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا ، ولا يمتنع أحد من قبول ذلك إلا من هو متعنت . وروينا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان إذا روى حديثاً قال : نحو هذا أو قريباً منه

(١) المتن هو الأصل الذي نزل عن رسول الله ، والحديث هو الإسناد إلى رسول الله .

أو كلاماً هذا معناه ، وكان أنس رضي الله عنه إذا روى حديثاً قال في آخره أو كما قال رسول الله عليه السلام ، فدل أن النقل بالمعنى كان مشهوراً فيهم ، وكذلك العلماء بعدم يذكرون في تصانيفهم : بلغنا نحواً من ذلك . وهذا لأن نظم الحديث ليس بمعجز والمطلوب منه ما يتعلق بمعناه وهو الحكم من غير أن يكون له تعلق بصورة النظم ، وقد علمنا أن الأمر بالتبليغ لما هو المقصود به فإذا كمل ذلك بالنقل بالمعنى كان ممثلاً لما أمر به من النقل لا تركباً للحرام ، وإنما يعتبر النظم في نقل القرآن لأنه معجز مع أنه قد ثبت أيضاً فيه نوع رخصة بركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما أشار إليه في قوله : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلا أن في ذلك رخصة من حيث الإسقاط ، وهذا من حيث التخفيف والتيسير ، ومعنى الرخصة بتحقيق بالطريقين^(١) كما تقدم بيانه .

إذا عرفنا هذا فنقول : الخبر إما أن يكون محكماً له معنى واحد معلوم بظاهر المتن ، أو يكون ظاهراً معلوم المعنى بظاهره على احتمال شيء آخر كالإمام الذي يحتمل الخصوص والحقيقة التي تحتمل المجاز ، أو تكون مشكلاً ، أو يكون مشتركاً يعرف المراد بالتأويل ، أو يكون مجملاً لا يعرف المراد به إلا ببيان ، أو يكون منشابهاً ، أو يكون من جوامع الكلام .

فأما المحكم يجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة : لأن المراد به معلوم حقيقة ، وإذا كساه العالم باللغة عبارة أخرى لا تمكن فيه تهمة الزيادة والتقصان . فأما الظاهر فلا يجوز نقله بالمعنى إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلم بفقهاء الشريعة ؛ لأنه إذا لم يكن عالماً بذلك لم يؤمن إذا كساه عبارة أخرى أن لا تكون تلك العبارة في احتمال الخصوص والمجاز مثل العبارة الأولى وإن كان ذلك هو المراد به^(٢) ، ولعل العبارة التي يروى بها نكون أعم من تلك العبارة لجهله بالفرق بين الخاص والعام ، فإذا كان عالماً بفقهاء الشريعة تقع الأمن عن هذا التقصير منه عند تغير العبارة وجوز له النقل بالمعنى كما كان فعله الحسن والنخعي والشعبي رحمهم الله .

(١) أي طريق الإسقاط وحريق التخفيف ؛ لأن الرخصة على وجهين : إسقاط وتخييف .
تظيره الصوم والصلاة في حق المسافر — هاهنا لعناية .
(٢) وفي العناية والهداية : وإن ذلك كان هو المراد به .

فأما الشكل والمشارك لا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً ؛ لأن المراد بهما لا يعرف إلا بالتأويل ، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالتقياس فلا يكون حجة على غيره .

وأما الجمل فلا يتصور فيه النقل بالمعنى لأنه لا يوقف على المعنى فيه إلا بدليل آخر ، والمتشابه كذلك لأننا بالكف عن طلب المعنى فيه فكيف يتصور نقله بالمعنى . وأما ما يكون من جوامع الكلم كقوله عليه السلام : « الخراج بالضم » وقوله عليه السلام : « المعجاء جيار » وما أشبه ذلك فقد جوز بعض مشايخنا نقله بالمعنى على الشرط الذي ذكرنا في الظاهر . قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه لا يجوز ذلك لأن النبي عليه السلام كان مخصوصاً بهذا النظم على ما روى أنه قال : « أوتيت جوامع الكلم » : أى خصصت بذلك فلا يقدر أحد بعده على ما كان هو مخصوصاً به ، ولكن كل مكلف بما فى وسعه ، وفى وسعه نقل ذلك اللفظ ليكون مؤدياً إلى غيره ما سمعه منه بيقين ، وإذا نقله إلى عبارته^(١) لم يؤمن القصور فى المعنى المطلوب به ويتيقن بالقصور فى النظم الذى هو من جوامع الكلم ، وكان هذا النوع هو مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « ثم أداها كما سمعها » .

فصل فى بيان الضبط بالكتابة والخط

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الكتابة نوعان : تذكرة ، وإمام . فالتذكرة هو أن ينظر فى المكتوب فيتذكر به ما كان مسموعاً له ، والنقل بهذا الطريق جائز سواء كان مكتوباً بخطه أو بخط غيره ، وذلك الخط معروف أو مجهول ؛ لأنه إنما ينقل ما يحفظ غير أن النظر فى الكتاب كان مذكراً له فلا يكون دون التفكير ، ولو تفكر فتذكر جازله أن يروى ويكون خبره حجة فكذلك إذا نظر فى الكتاب فتذكر ، ولهذا المقصود ندب إلى الكتاب على ما جاء فى الحديث : « قيدوا العلم بالكتاب » وقال إبراهيم : كانوا يأخذون العلم حفظاً ثم أيسح لهم الكتابة لما حدث بهم من الكسل ، ولأن السيان مركب فى الإنسان لا يمكنه أن يحفظ نفسه منه إلا ما كان خاصاً لرسول الله عليه السلام بقوله : « سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء

(١) وفى الهندية : بعبارة

« بالله » ولهذا الاستثناء وقع لرسول الله عليه السلام تردد في قراءة سورة المؤمنين في صلاة الفجر حتى قال لأبي رضى الله عنه : « هلا ذكرتني » فثبت أن النسيان مما لا استطاع الامتناع منه إلا بخرج بين والخرج مدفوع ، وبعد النسيان النظر في الكتاب طريق للتذكر والعود إلى ما كان عليه من الحفظ ، وإذا عاد كما كان فالرواية تكون عن ضبط تام .

وأما النوع الثاني فهو أن لا يتذكر عند النظر ولكنه يعتمد الخط ، وذلك يكون في فصول ثلاثة : رواية الحديث ، والقاضي يجد في خريطة سجله مخطوطا بخطه من غير أن يتذكر الحادثة ، والشاهد يرى خطه في السك ولا يتذكر الحادثة . فأبو حنيفة رحمه الله أخذ في الفصول الثلاثة مما هو المزيمة وقال لا يجوز له أن يعتمد الكتاب ما لم يتذكر ؛ لأن النظر في الكتاب لمعرفة القلب كأنظر في المرأة للرؤية بالمين ثم النظر في المرأة إذا لم تفده^(١) إدراكا لا يكون معتبرا ، فالنظر في الكتاب إذا لم يفده تذكره يكون هدرآ ، وهذا لأن الرواية والشهادة ورفض القضاء لا يكون إلا بعلم والخط يشبه الخط فمصورة الخط لا يستفيد منها من غير التذكر ، وما كان الفساد في سائر الأدبان إلا بالاعتماد على الصور بدون المعنى . وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله أن في السجل ورواية الأثر يجوز له أن يعتمد الخط وإن لم يتذكر به وفي السك لا يجوز له ذلك . وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله أن ذلك جائز في الفصول كلها ، وما ذهبنا إليه رخصة للتيسير على الناس . ثم هذه الرخصة تنوع أنواعا : إما أن يكون الكتاب بخطه ، أو بخط رجل معروف ثقة موقع بتوقيعه ، أو بخط رجل معروف غير ثقة أو غير موقع ، أو بخط مجهول . أما أبو يوسف رحمه الله فقال : السجل يكون في خريطة القاضي ختوما بختمه وكان في يده أيضا فباعبار الظاهر يؤمن فيه التزوير والتبديل بالزيادة والنقصان ، والقاضي مأمور بانباع الظاهر في القضاء فله أن يعتمد السجل في ذلك . وكذلك كتاب المحدث إذا كان في يده ، وإن لم يكن السجل في يد القاضي فليس له أن يعتمد لأن التزوير والتغير فيه عادة لا يمتنع عليه من المظالم والخصومات ، ومثله في كتاب

(١) وكان في الأصل : كالمراة إذا لم تفده . والزيادة من النسخين .

الحديث ليس بعادة فلا فرق فيه بين أن يكون في يده أو في يد أمين آخر لم يظهر منه خيانة في مثله ، وأما الصك فيكون بيد الخصم فلا يقع الأمن فيه عن التغير والتزوير حتى إذا كان في يد الشاهد كان الجواب فيه مثل الجواب في السجل . والحاصل أنه بنى هذه الرخصة على ما يوقع الأمن عن التغير والتدليل عادة ، ومحمد رحمه الله أثبت الرخصة في الصك أيضاً وإن لم يكن في يده إذا علم أن المكتوب خطه على وجه لا يبقى فيه شبهة له ؛ لأن الباقي بعد ذلك توهم التغير وله أثر بين بوقف عليه ، فإذا لم يظهر ذلك فيه جاز اعتماده ، فأما إذا وجد الكتاب بخط بين وهو معلوم عنده أو بخط رجل معروف موثق^(١) به فإنه يجوز له أن يقول وجدت بخط فلان كذا لا يزيد على ذلك ، ثم إن كان ذلك الخط منفرداً ليس معه شيء آخر فإنه لا يكون حجة ، وإن كان معه غيره فذلك يوقع الأمن عن التزوير بطريق العادة فيجوز اعتماده على وجه الرخصة [وهذا في الأخبار خاصة]^(٢) فأما في الشهادة والقضاء فلا ؛ لأن ذلك من مظالم العباد يعتبر فيه من الاستقصاء مالا يعتبر في رواية الأخبار واشتراط العلم فيه متصوص عليه ، قال تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » . وقال عليه السلام للشاهد : « إذا رأيت مثل هذا الشمس فاشهد وإلا فدع » .

فصل في بيان وجوه الانقطاع

قال رضى الله عنه : اعلم بأن الانقطاع نوعان : انقطاع صورة ، وانقطاع معنى . أما صورة الانقطاع صورة ففي المراسيل من الأخبار ، ولا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضى الله عنهم أنها حجة ؛ لأنهم صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما يروونه عن رسول الله عليه السلام مطلقاً يحمل على أنهم سمعوه منه أو من أمثالهم ، وهم كانوا أهل الصدق والمداة ، وإلى هذا أشار البراء بن عازب رضى الله عنهما بقوله : ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان يحدث بعضنا بعضاً ، ولكننا لا نكذب .

(١) وفي العمانية والهندية : موثق .

(٢) ما بين المربعين زيادة من العمانية .

فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله . وقال الشافعي لا يكون حجة إلا إذا تأيد بآية أو سنة مشهورة ، أو اشتهر العمل به من السلف ، أو اتصل من وجه آخر . قال : ولهذا جعلت مراسيل سعيد بن المسيب حجة لأني اتبعتها فوجدتها مسانيد . احتج في ذلك فقال : الخبر إنما يكون حجة باعتبار أوصاف في الراوي ولا طريق لمعرفة تلك الأوصاف في الراوي إذا كان غير معلوم الأصل فلا تقوم الحجة بمثل هذه الرواية وإعلامه بالإشارة إليه في حياته وبذكر اسمه ونسبه بعد وفاته ، فإذا لم يذكره أصلاً فقد تحقق انقطاع هذا الخبر عن رسول الله ، والحجة في الخبر باتصاله برسول الله عليه السلام فيبعد الانقطاع لا يكون حجة . ولا يقال إن رواية العدل عنه تكون تمديلاً له وإن لم يذكر اسمه ، لأن طريق معرفة الجرح والعدالة الاجتهاد ، وقد يكون الواحد عدلاً عند إنسان ، مجروحاً عند غيره بأن يقف منه على ما كان الآخر لا يقف عليه ؛ ألا ترى أن شهود المرع إذا شهدوا على شهادة الأصول من غير ذكرهم في شهادتهم لا تكون شهادتهم حجة لهذا المعنى ؛ يوضحه أنه قد كان فيهم من يروى عن مجروح عنده على ما قال الشعبي رحمه الله : حدثني الحارث وكان والله كذاباً . فعرفنا أن بروايته عنه لا يثبت فيه ما يشترط في الراوي فيكون خبره حجة ؛ ولأن الناس تكلفوا بحفظ الأسانيد في باب الأخبار ، فلو كانت الحجة تقوم بالمراسيل^(١) لكان تكلفهم اشتغلاً بما لا يفيد فيبعد أن يقال اجتمع الناس على ما ليس بمفيد . ولكننا نقول : الدلائل التي دلت على كون خبر الواحد حجة من الكتاب والسنة كلها تدل على كون الرسل من الأخبار حجة . ثم قد ظهر الإرسال من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم ظهوراً لا ينكره إلا متعنت . أما من الصحابة فبيان في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أصبح جنباً فلا صوم له » . ولما أنكرت ذلك عائشة رضي الله عنها قال هي أعلم حدثني به الفضل بن عباس رضي الله عنهما ، فقد أرسل الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم من غير سماع منه ، وقيل إن ابن عباس ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بضعة عشر حديثاً وقد كثرت روايته مراسلاً وإنما كان ذلك سماعاً من غير

(١) وفي الثمانية والمهنية : بالمرسل .

رسول الله عليه السلام ، حتى روى أن النبي عليه السلام كان يلبي حتى روى
 جرة العقبة يوم النحر وإنما سمع ذلك من أخيه الفضل ونيمان بن بشير رضي الله عنهم ،
 ما سمع من رسول الله عليه السلام إلا حديثاً واحداً وهو قوله عليه السلام « إن في الجسد
 مضغة إذا صلحت صلحت سائر جسده ، وإذا فسدت فسدت سائر جسده ألا وهي
 القلب » ثم كثرت روايته عن رسول الله عليه السلام مرسلات ، والحسن وسعيد
 ابن المسيب رضي الله عنهما وغيرهما من أئمة التابعين كان كثيراً ما يروون مرسلات قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قيل أكثر ما رواه سعيد بن المسيب مرسلات وإنما
 سمعه من عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقال الحسن : كنت إذا اجتمع لي أربعة من
 الصحابة على حديث أرسلته إرسالاً . وقال ابن سيرين رضي الله عنه : ما كنا نسند
 الحديث إلى أن وقعت الفتنة^(١) فقال الأعمش : قلت لإبراهيم إذا رويت لي حديثاً
 عن عبد الله فأسنده لي ، فقال : إذا قلت لك حدثني فلان عن عبد الله فهو ذاك ،
 وإذا قلت لك قال عبد الله فهو غير واحد ؛ ولهذا قال عيسى بن أبان : المرسل أقوى
 من المسند فإن من اشتهر عنده حديث [بأن سمعه^(٢)] بطرق طوى الإسناد لوضوح
 الطريق عنده وقطع الشهادة بقوله قال رسول الله عليه السلام ، وإذا سمعه بطريق
 واحد لا يتضح الأمر عنده على وجه لا يبقى له فيه شبهة فيذكره مسنداً على قصد أن
 يحمله من يحمل عنه .

فإن قيل : فعلى هذا ينبغي أن يجوز النسخ بالمرسل كما يجوز بين الأخبار بالشهور
 عنكم . قلنا : إنما لم يجوز ذلك^(٣) لأن قوة المرسل من هذا الوجه بنوع من الاجتهاد
 فيكون نظير قوة ثبت بطريق القياس والنسخ بمثله لا يجوز . ثم رواية هؤلاء الكبار
 مرسلات ، أما إن كان باعتبار سماعتهم ممن ليس بعدل عندهم أو باعتبار سماعتهم من عدل
 مع اعتقادهم أن ذلك ليس بحجة أو على اعتقادهم أن المرسل حجة كالمسند ، والأول باطل
 فإن من يستجيز الرواية ممن يعرفه غير عدل بهذه الصفة لا يعتمد روايته مرسلات
 ولا مسنداً ، ولا يجوز أن يظن بهم هذا ، والثاني باطل لأنه قول بأنهم كتموا موضع

(١) أي صار الكذب فاشياً - هامش العثمانية .

(٢) زيادة من العثمانية .

(٣) وفي العثمانية والهندية : لم يجوز ذلك .

الحجة بترك الإسناد مع علمهم أن الحجة لا تقوم بدونه ، فتعين الثالث وهو أنهم اعتقدوا أن المرسل حجة كالمسند وكفى باتفاقهم حجة . وقال الشافعي في بعض كتبه إنما أرسلوا ليطلب ذلك في المسند : وهذا كلام فاسد ؛ لأنه إما أن يقال لم يكن عندهم إسناد ذلك أو كان ولم يذكر ، والأول باطل لأن فيه قولاً بأنهم تخرّصوا ما لم يسمعوا ليطلب ذلك في المسموعات ولا يجوز ذلك^(١) لمن هو دونهم فكيف بهم ؟ والثاني باطل لأنه إذا كان عندهم الإسناد وقد علموا أن الحجة لا تقوم بدونه فليس في تركه إلا قصد إلى إتمام النفس بالطلب . ولو قال من أنكر الاحتجاج بخبر الواحد إنهم إنما رويوا ذلك ليطلب ذلك في المتواتر لا يكون هذا الكلام مقبولاً منه بالاتفاق فكذلك هذا ؛ يقرره أن الفتى إذا قال للمستفتى قضي رسول الله في هذه الحادثة بكذا كان عليه أن يعمل به وإن لم يذكر له إسناداً فكذلك إذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا . ولو قال روى فلان عن فلان قبل ذلك منه وإن لم يقل حدثني ولا سمعته منه ، وهذا في معنى الإرسال . فإن قال : إنما نجزه على هذا الوجه ممن لقي فيحمل مطلق سلامه على المسموع منه . قلنا : لما جاز حمل كلامه على هذا وإن لم ينص عليه لتحسين الظن به فكذلك يجوز حمل كلامه عند الإرسال على السماع ممن هو عدل باعتبار الظاهر لتحسين الظن به ، وهذا لأنه لا طريق لنا إلى معرفة الشرائط للرواية فيمن لم يذكره إلا بالسماع ممن أذكره وإذا كان من أذكره عدلاً ثقة فإنه لا يروى عنه مطلقاً ما لم يعرف استجماع الشرائط فيه وبرأيه عنه يثبت لنا استجماع الشرائط ؛ ألا ترى أنه لو أسند الرواية إليه يثبت استجماع الشرائط فيه وبرأيه عنه فكذلك إذا أرسله بل أولى ؛ لأنه إذا أسند إليه فإنما شهد عليه بأنه روى ذلك ، فإذا أرسل فإنما يشهد على رسول الله أنه قال ذلك ، ومن علم أنه لا يستجيز الشهادة على غير رسول الله بالباطل فكيف يظن أن يستجيز الشهادة على رسول الله بالباطل مع قوله عليه السلام : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » يوضحه أن القاضي إذا كتب سجلاً فيه عبثه في حادثة وأشهد على ذلك كان ذلك حجة وإن لم يبين اسم الشهود في السجل وما كان ذلك إلا بهذا الطريق ، وهذا بخلاف الشهود على شهادة النهر ؛ لأن العلماء

(١) وفي النهاية والهندية : هذا .

مختلفون في أن عند الوجوع هل يجب الضمان على شهود الأصل أم لا ففعل القاضي ممن يرى تضمينهم فلا يتمكن من القضاء به إذا لم يكونوا معلومين عنده ومثل هذا لا يتحقق في باب الأخبار مع أن شاهد الفرع ينوب عن شاهد الأصل في نقل شهادته؛ ألا ترى أنه لو أشهد قوماً على شهادته فسمعه آخرون لم يكن لهم أن يشهدوا على شهادته بخلاف رواية الأخبار، وإذا كان الفرعي يعبر عن الأصل بشهادته لم يجد بدا من ذكره ليكون معبراً؛ ألا ترى أنه لو قال: أشهد عن فلان لم يكن ذلك مقبولاً. وهنا لو قال أروى عن فلان كان مقبولاً منه. ثم اشتغال الناس بالإسناد كاشتغالهم بالتكلف لسامع الحديث من وجوه، وذلك لا يدل على أن خبر الواحد لا يكون حجة، فكذلك اشتغالهم بالإسناد لا يكون دليلاً على أن المرسل لا يكون حجة.

فأما مراسيل من بعد القرون الثلاثة فقد كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله لا يفرق بين مراسيل أهل الأعصار، وكان يقول: من تقبل روايته مسنداً تقبل روايته مرسلًا. والمعنى الذي ذكرنا. وكان عيسى بن أبان رحمه الله يقول: من اشتهر في الناس بحمل العلم منه تقبل روايته مرسلًا ومسنداً. وإنما يعنى به محمد بن الحسن رحمه الله وأمثاله من المشهورين بالعلم، ومن لم يشتهر بحمل الناس العلم منه مطلقاً وإنما اشتهر بالرواية عنه فإن مسنده يكون حجة ومرسله يكون موقوفاً إلى أن يعرض على من اشتهر بحمل العلم عنه. وأصح الأقاويل في هذا ما قاله أبو بكر الرازي رضي الله عنه أن مرسل من كان من القرون الثلاثة حجة ما لم يعرف منه الرواية مطلقاً عن ليس بعدل ثقة، ومرسل من كان بعدهم لا يكون حجة إلا من اشتهر بأنه لا يروى إلا عن هو عدل ثقة لأن النبي عليه السلام شهد للقرون الثلاثة بالصدق والخيرية فكانت عدالتهم ثابتة بتلك الشهادة ما لم يتبين خلافهم، وشهد على من بعدهم بالكذب بقوله ثم يفسد الكذب، فلا تثبت عدالة من كان في زمن شهد على أهله بالكذب إلا برواية من كان معلوم العدالة يعلم أنه لا يروى إلا عن عدل. وإلى نحو هذا أشار عروة بن الزبير رضي الله عنهما حين روى لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له» فقال: أشهد به على رسول الله عليه السلام؟ قال: نعم، فما يمنعني من ذلك وقد أخبرني به العدل الرضا. فقبل عمر بن عبد العزيز روايته.

واختلف أصحاب الحديث في منقطع من وجه متصل من وجه آخر . فهم من قال سقط اعتبار الاتصال فيه بالانقطاع من وجه ، وكان هذا القائل جمل الانقطاع بسكوت راوى الفرع عن تسمية راوى الأصل دليل الجرح فيه ، وإذا استوى الموجب للمدالة والموجب للجرح يغلب الجرح ، وأكثرهم على أن هذا يكون حجة لوجود الاتصال فيه بطريق واحد والطريق الآخر الذى هو منقطع يجعل كأن ليس ؛ لأن ذلك الطريق ساكت عن الراوى وحاله أصلاً ، وفي الطريق المتصل بيان ، ولا معارضة بين الساكت والناطق .

فأما النوع الثانى وهو الانقطاع معنى يتقسم قسمين : إما أن يكون ذلك انمى بدليل معارض ، أو نقصان فى حال الراوى يثبت به الانقطاع . فأما القسم الأول وهو ثبوت الانقطاع بدليل معارض فعلى أربعة أوجه : إما أن يكون مخالفاً لكتاب الله تعالى ، أو لسنة مشهورة عن رسول الله ، أو يكون حديثاً شاذاً لم يستهر فيه تم به البلوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته ، أو يكون حديثاً قد أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول بأن ظهر منهم الاختلاف فى تلك الحادثة ولم يجز بينهم الحاجة بذلك الحديث .

فأما الوجه الأول وهو ما إذا كان الحديث مخالفاً لكتاب الله تعالى فإنه لا يكون مقبولاً ولا حجة للعمل به عما كانت الآية أو خاصاً نصاً أو ظاهراً عندنا على ما بدأ أن تخصيص العام بخبر الواحد لا يجوز ابتداءً ، وكذلك ترك الظاهر فيه وإخل على نوع من المجاز لا يجوز بخبر الواحد عندما خلافاً للشافعى ، وقد بينا هذا ، ودانك فى ذلك قوله عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل وكتاب الله أحق ^(١) » والمراد كل شرط هو مخالف لكتاب الله تعالى لا أن يكون المخالف ما لا يوجد عينه فى كتاب الله تعالى فإن عين هذا الحديث لا يوجد فى كتاب الله تعالى ، وبالإجماع من الأحكام ما هو ثابت بخبر الواحد والقياس وإن كان لا يوجد ذلك فى كتاب الله تعالى ، فعرفنا أن المراد ما يكون مخالفاً لكتاب الله تعالى ، وذلك

(١) كذا فى الأصل والظاهر أن قوله (أن يتبع) أو نحوه سقط من الأصل بعد أحق . والله أعلم .

تفصيل على أن كل حديث هو مخالف لكتاب الله تعالى فهو مردود . وقال عليه السلام : « تكثر الأحاديث لكم بمدى فإذا روى لكم عنى حديث فأعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقه فاقبلوه واعلموا أنه منى ، وما خالفه فردوه واعلموا أنى منه برىء » ولأن الكتاب متيقن به . وفى اتصال الخبر الواحد برسول الله صلى الله عليه وسلم شبهة فعند تعذر الأخذ بهما لابد من أن يؤخذ بالمتيقن ويترك ما فيه شبهة ، والعام والخاص فى هذا سواء لما بيننا أن العام موجب للحكم فيما يتناوله قطعاً كالخاص ، وكذلك النص والظاهر سواء ؛ لأن المتن من الكتاب متيقن به ومتن الحديث لا ينفك عن شبهة لاحتمال النقل بالمعنى ، ثم قوام المعنى بالمتن فإنما يشتغل بالترجيح من حيث المتن أولاً إلى أن يجىء إلى المعنى ، ولا شك أن الكتاب يترجح باعتبار النقل المتواتر فى المتن على خبر الواحد ، فكانت مخالفة الخبر للكتاب دليلاً ظاهراً على الزيادة فيه ؛ ولهذا لم يقبل علماؤنا خبر الوضوء من مس الذكر لأنه ^(١) مخالف للكتاب ؛ فإن الله تعالى قال « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » : يعنى الاستنجاء بالماء فقد مدحهم بذلك وسمى فعلهم تطهراً ومعلوم أن الاستنجاء بالماء لا يكون إلا بمس الذكر فالحديث الذى يجعل مسه حدثاً بمنزلة البول يكون مخالفاً لما فى الكتاب ؛ لأن الفعل الذى هو حدث لا يكون تطهراً . وكذلك لم يقبل حديث فاطمة بنت قيس فى أن لا نفقة للمبتونة لأنه مخالف للكتاب وهو قوله تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » ولا خلاف أن المراد وأنفقوا عليهن من وجدكم ، فالمراد الحائل فإنه عطف عليه قوله تعالى : « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن » وكذلك لم يقبل خبر القضاء بالشاهد واليمين لأنه مخالف للكتاب من أوجه ؛ فإن الله تعالى قال : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » الآية ، وقوله : « واستشهدوا » أمر بفعل هو مجمل فيما يرجع إلى عدد الشهود كقول القائل كل° يكون مجملاً فيما يرجع إلى بيان المأكول فيكون ما بعده تفسيراً لذلك المجمل وبياناً لجميع ما هو المراد بالأمر وهو استشهاد رجلين فإن لم يكونا فرجل وامرأتان ، كقول القائل كل طعام كذا

(١) وفى العثمانية : لسكونه مخالفاً .

فلن لم يكن فكذا ، أو أفنت لك أن تعامل فلاناً فإن لم يكن فلاناً ، يكون ذلك بياناً لجميع ما هو المراد بالأمر والإذن ، وإذا ثبت أن جميع ما هو المذكور في الآية كان خبر القضاء بالشاهد واليمين زائداً عليه والزيادة على النص كالنسخ عندنا ؛ يقرره قوله تعالى : « ذلك أدنى ألا ترتابوا » فقد نص على أن أدنى ما نتق به الريبة شهادة شاهدين بهذه الصفة وليس دون الأدنى شيء آخر نتق به الريبة ؛ ولأنه نقل الحكم من استشهاد الرجل الثاني بعد شهادة الشاهد الواحد إلى استشهاد امرأتين مع أن حضور النساء مجالس القضاء لأداء الشهادة خلاف العادة وقد أمرن بالقرار في البيوت شرعاً فلو كان يمين المدعى مع الشاهد الواحد حجة لما نقل الحكم إلى استشهاد امرأتين وهو خلاف المعتاد مع تمكن المدعى من إتمام حجته بيمينه . وبمثل هذا الطريق جعلنا شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض حجة ؛ لأن الله تعالى نقل الحكم عن استشهاد مسلمين على وصية المسلم إلى استشهاد ذميين بقوله تعالى : « أو أخبران من غيركم » مع أن حضور أهل الذمة مجالس القضاء لأداء الشهادة خلاف المعتاد . فمما كان دليل ظاهر على أن الحجة تقوم بشهادتهم في الجملة . وهو دليل أبسط على رد دعوى القضاء بالشاهد واليمين لأنه نقل الحكم إلى استشهاد ذميين عند عدم شاهدين مسلمين فلو كان الشاهد الواحد مع يمين المدعى حجة لما كان الأولى بيان ذلك عند الحاجة . وذكر في الآية يمين الشاهدين ظاهراً عند الريبة مع أن ذلك ليس بحجة اليوم . لأن النسخ^(١)] فلو كان يمين المدعى نتق الريبة أو نتم الحجة لما كان الأولى ذكره عند الحاجة . فهذه الوجوه تبين أن خبر القضاء بالشاهد واليمين مخالف للكتاب فتركنا العمل به لهذا ، وكذلك الغريب من أخبار الآحاد إذا خاف السنة المشهورة فهو منقطع في حكم العمل به ؛ لأن ما يكون متوازراً من السنة أو مستفيضاً أو محمداً عليه فهو بمنزلة الكتاب في ثبوت علم اليقين به ، وما فيه شبهة فهو دود في مقابلة اليقين ، وكذلك المشهور من السنة فإنه أقوى من الغريب لكونه أبعد عن موضع الشبهة ؛ ولهذا جاز النسخ بالمشهور دون الغريب ، فالضعيف لا يظهر في مقابلة النوى .

ولهذا لم يعمل بخبر القضاء بالشاهد واليمين ؛ لأنه يخالف السنة المشهورة وهو قوله عليه السلام : « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » من وجهين : أحدهما أن في هذا الحديث بيان أن اليمين في جانب المنكر دون المدعى ، والثاني أن فيه بيان أنه لا يجمع بين اليمين والبينة فلا تصلح اليمين متممة للبينة بحال ؛ ولهذا الأصل لم يعمل أبو حنيفة بخبر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في بيع الرطب بالتمر أن النبي عليه السلام قال : « أينقص إذا جف ؟ » قالوا : نعم . قال : « فلا إذا » لأنه يخالف السنة المشهورة وهو قوله عليه السلام . « التمر بالتمر مثل بمثل » من وجهين : أحدهما أن فيها اشتراط المائلة في الكيل مطلقاً لجواز العقد بالتقييد باشتراط المائلة في أعدل الأحوال وهو بعد الجفوف يكون زيادة ، والثاني أنه جعل فضلاً يظهر بالكيل هو الحرام في السنة المشهورة فجعل فضل يظهر عند فوات وصف مرغوب فيه رباً حراماً يكون مخالفاً لذلك الحكم ؛ إلا أن أبا يوسف وعمداً قالوا : السنة المشهورة لا تتناول الرطب لأن مطلق اسم التمر لا يتناوله ، بدليل أن من حلف لا يأكل تمرأ فأكّل رطباً لم يحث ، ولو حلف لا يأكل هذا الرطب فأكله بعد ما صار تمرأ لم يحث ، فإذا لم تتناوله السنة المشهورة وجب إثبات الحكم فيه بالخبر الآخر . وأبو حنيفة قال : التمر اسم للشجرة الخارجة من النخل من حين تنعقد صورتها إلى أن تدرك وما يختلف عليه أحوال وأوصاف حسب ما يكون على الآدمي لا يتبدل به اسم العين ، وفي الأيمان تترك الحقائق لدلالة العرف ، واليمين تنقيد^(١) بوصف في العين إذا كان داعياً إلى اليمين . ففي هذين النوعين من الانتقاد للحديث علم كثير ، وصيانة للدين بليغة ؛ فإن أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الأحاد على الكتاب والسنة المشهورة ، فإن قوماً جعلوها أصلاً مع الشبهة في اتصالها برسول الله عليه السلام ومع أنها لا توجب علم اليقين ، ثم تأولوا عليها الكتاب والسنة المشهورة فجعلوا التابع متبوعاً ، وجعلوا الأساس ما هو غير متيقن به فوقعوا في الأهواء والبدع ، بمنزلة من أنكر خبر الواحد فإنه لما لم يجوز العمل به احتاج إلى القياس ليعمل به وفيه أنواع من الشبهة ، أو إلى استصحاب الحال وهو ليس

(٣) وفي الهندية : تنعقد .

بحجة أصلاً وترك العمل بالحجة إلى ما ليس بحجة يكون فتحاً لباب الأحاد^(١) وجعل ما هو غير متيقن به أصلاً ، ثم تخرج^(٢) ما فيه التيقن عليه يكون فتحاً لباب الأهواء والبدع وكل واحد منهما زيف مردود ، وإنما سواء السبيل ما ذهب إليه علماءنا رحمهم الله من إزال كل حجة منزلها ؛ فإنهم جعلوا الكتاب والسنة المشهورة أصلاً ثم خرجوا عليهما ما فيه بعض الشبهة وهو المروى بطريق الأحاد مما لم يشتهر ، فما كان منه موافقاً للمشهور قبلوه ، وما لم يجدوا في الكتاب ولا في السنة المشهورة له ذكر آقبلوه أيضاً وأوجبوا العمل به ، وما كان مخالفاً لها ردوه ، على أن العمل بالكتاب والسنة أوجب من العمل بالغريب بخلافه وما لم يجدوه في شيء من الأخبار وصاروا حينئذ إلى القياس في معرفة حكمه لتحقيق الحاجة إليه .

وأما القسم الثالث وهو الغريب فيما يعم به البلوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته للعمل به فإنه زيف ؛ لأن صاحب الشرع كان مأموراً بأن يبين للناس ما يحتاجون إليه ، وقد أمرهم بأن ينقلوا عنه ما يحتاج إليه من بعدهم ، فإذا كانت الحادثة مما تعم به البلوى فالظاهر أن صاحب الشرع لم يترك بيان ذلك للكافة وعلمهم ، وأنهم لم يتركوا نقله على وجه الاستفاضة ، نحن لم نشهر النقل عنهم عرفنا أنه سهو أو منسوخ ؛ ألا ترى أن المتأخرين لما نقلوه اشهر فيهم ، ولو كان ثابتاً في المتقدمين لاشهر أيضاً وما نفرد الواحد بنقله مع حاجة العامة إلى معرفته ؛ ولهذا لم يقبل شهادة الواحد من أهل العصر على رؤية هلال رمضان إذا لم تكن بالسواء علة ، وه يقبل قول الوصي مما يدعى من إيقان مال سليم على اليتم في مدة يسيرة ، وإن كان ذلك عملاً لأن الظاهر يكده في ذلك ، وعلى هذا الأصل لم نعمل بنحو الوصوء من الأكر ، لأن سرقة نفدت بروايتها مع عموم الحاجة لهم إلى معرفتها ، فالقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم معناه نعيم هذا الحكيم مع أنها لا تتمايز إليه ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة حاجتهم إليه شبه المحال ، وكذلك خبر النبوءة مما سمعه الناس .

(١) كذا في الأصل ونقلاً من الإجماع وأصله في المتن ، والله أعلم .

(٢) كذا في المتن : وكان في الأصل : تخرج ما فيه التيقن وفي نسخة : .

ما فيه التيقن .

الوضوء من حمل الجنازة ، وعلى هذا لم يعمل علماؤنا رحمهم الله بخبر الجهر بالتسمية ، وخبر رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ؛ لأنه لم يشتهر النقل فيها مع حاجة الخاص والعام إلى معرفته .

فإن قيل فقد قبلتم الخبر الدال على وجوب الوتر ، وعلى وجوب الضمضة والاستنشاق في الجنابة وهو خبر الواحد فيما تم به البلوى . قلنا : لأنه قد اشتهر أن النبي عليه السلام فعله وأمر بفعله ، فأما الوجوب حكم آخر سوى الفعل وذلك مما يجوز أن يوقف عليه بعض الخواص لينقلوه إلى غيرهم ، فإنما قبلنا خبر الواحد في هذا الحكم فأما أصل الفعل فإنما أثبتناه بالنقل المستفيض .

وأما القسم الرابع وهو ما لم تجر الحاجة به بين الصحابة مع ظهور الاختلاف بينهم في الحكم فإنه زيف ؛ لأنهم الأصول في نقل الدين لا يهتمون بالكتمان ، ولا يترك الاحتجاج بما هو الحجة والاشتغال بما ليس بحجة ، فإذا ظهر منهم الاختلاف في الحكم وجرت الحاجة بينهم فيه بالرأى والرأى ليس بحجة مع ثبوت الخبر فلو كان الخبر صحيحاً لاحتج به بعضهم على بعض حتى يرتفع به الخلاف الثابت بينهم بناء على الرأى ، فكان إعراض الكل عن الاحتجاج به دليلاً ظاهراً على أنه سهو ممن رواه بعدهم أو هو منسوخ ، وذلك نحو ما يروى « الطلاق بالرجال والمدة بالنساء » فإن الكبار من الصحابة اختلفوا في هذا وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث أصلاً ، فعرفنا أنه غير ثابت أو مؤول ، والمراد به أن إيقاع الطلاق إلى الرجال . وكذلك ما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ابتغوا في أموال اليتامى خيراً كيلاً تأكلها الصدقة » فإن الصحابة اختلفوا في وجوب الزكاة في مال الصبي وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث أصلاً ، فعرفنا أنه غير ثابت إذ لو كان ثابتاً لاشتهر فيهم وجرت الحاجة به بعد تحقق الحاجة إليه بظهور الاختلاف ، ففي الانتقاد بالوجهين الأولين تظهر الزيادة معنى للمقابلة ، بمنزلة نقد البلد إذا قوبل بنقد أجود منه تظهر الزيادة فيه ، وفي الانتقاد بالوجهين الآخرين إظهار الزيادة معنى من حيث إنه أقوى فيه شبهة الاقطاع ، بمنزلة نقد تبين فيه زيادة غش على ما هو في

النقد المهور فيصير زيفاً مردوداً من هذا الوجه . والشافعي أعرض عن طلب الانقطاع معني واشتغل ببناء الحكم على ظاهر الانقطاع في الرسل فترك العمل به مع قوة المعنى فيه كما هو دأبه ودأبنا ، فإنه يبنى على الظاهر أكثر الأحكام ، وعلمائنا يبنون الفقه على المأني المؤثرة التي يتضح الحكم عند التأمل فيها .

وأما النوع الثاني وهو ما يقتضي على نقصان حال الراوى فيبان ذلك في فصول . منها خبر المستور ، والفاسق ، والكافر ، والصبي ، والمعتوه ، والمغفل ، والمساهل ، وصاحب الهوى .

أما المستور فقد نص محمد رحمه الله في كتاب الاستحسان على أن خبره تكبر الفاسق ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما أنه بمنزلة العدل في رواية الأخبار لثبوت العدالة له ظاهراً بالحديث المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [وعن عمر رضي الله عنه^(١)] : المسلمون عدول بعضهم على بعض . ولهذا جوز أبو حنيفة القضاء بشهادة المستور فيما يثبت مع الشبهات إذا لم يطمع الخصم ، ولكن ما ذكره في الاستحسان أصح في زماننا ؛ فإن الفسق غالب في أهل هذا الزمان فلا تعتمد رواية المستور ما لم تبين عدالته كما لم تعتمد شهادته في القضاء قبل أن تظهر عدالته ، وهذا بحديث عباد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تخذلوا عمن لا تعلمون بشهادته » ولأن في رواية الحديث معنى الإلزام فلا بد من أن يعتمد فيه دليل^(٢) ملازم وهو العدالة التي تظهر بالتفحص عن أحوال الراوى .

وأما الفاسق فقد ذكر في كتاب الاستحسان أنه إذا أخبر بطهارة الماء أو بنجاسته أو بحل الطعام والشراب وحرمة فإن السامع يحكم رأيه في ذلك ، فإن وقع عنده أنه صادق فعليه أن يعمل بخبره وإلا لم يعمل به ، وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله : الجواب كذلك فيما يرويه الفاسق قال رضي الله عنه : والأصح عندي أن خبره لا يكون حجة لأنه غير مقبول الشهادة وفي حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته إنما اعتبر خبره إذا تأيد

(١) زيادة من الثمانية والهندية .

(٢) كذا في الأصول ولعله على دليل فسقط حرف طي من الأصول ، والله أعلم .

بأكثر الرأي لأجل الضرورة ؛ لأن ذلك حكم خاص ربما يتعذر الوقوف عليه من جهة غيره ، ومثل هذه الضرورة لا يتحقق في رواية الخبر فإن في العدول كثرة يمكن الوقوف على معرفة الحديث بالسمع منهم فلا حاجة إلى الاعتماد على رواية الفاسق فيه . ثم في المعاملات جعل خبر الفاسق مقبولا لأجل الضرورة أيضاً فإن المعاملة تكثر بين الناس ولا يوجد عدل يرجع إليه في كل خبر من ذلك النوع إلا أن ذلك ينفك عن معنى الإلزام فجوز الاعتماد فيه على خبر الفاسق مطلقاً ، والحل والحرمة فيه معنى الإلزام من وجه فلهذا لم نجعل خبر الفاسق فيه معتمداً على الإطلاق حتى ينضم إليه غالب الرأي . ومن الناس من لم يجعل خبر الفاسق مقبولا في المعاملة أيضاً لظاهر قوله تعالى : « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » وروى أن الآية نزلت في الوليد بن عقبة حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا إلى قوم فرجع إليه وقال إنهم هموا بقتلي فأراد رسول الله أن يعتمد خبره ويبحث إليهم خيلا لأنه ما كان ظاهر الفسق عنده فأمر الله تعالى هذه الآية ، وما أخبر به كان من المعاملات خاليا عن الإلزام ومع ذلك أمر الله تعالى بالتوقف في هذا النبأ من الفاسق . ولكننا نقول : كان ذلك خبراً مستنكراً ؛ فإنه أخبر أنهم ارتدوا بمنع الزكاة وجحودها وهو بقتله وفيه إلزام الجهاد معهم ، ونحن نقول : إن من ثبت فسقه لا يعتبر خبره في مثل هذا ، فأما في المعاملات التي تنفك عن معنى الإلزام فيجوز اعتماد خبره لأجل الضرورة ؛ إذ الفسق يرجح معنى الكذب في خبره من غير أن يكون موجبا للحكم بأنه كاذب في خبره لا محالة ؛ ولهذا جعلناه مع الفسق من أهل الشهادة .

فأما الكافر فإنه لا تعتمد روايته في باب الأخبار أصلا . وكذلك في طهارة الماء ونجاسته إلا أنه إذا وقع في قلب السامع أنه صادق فيما يخبر به من نجاسة الماء فالأفضل له أن يريق الماء ثم يتيمم ، ولا تجوز صلاته بالتيمم قبل إراقة الماء ؛ لأنه لا يعتمد خبره في باب الدين أصلا فيبقى مجرد غلبة الظن وذلك لا يجوز له الصلاة بالتيمم مع وجود الماء ، بخلاف الفاسق فهناك يلزمه أن يتوضأ بذلك الماء إذا وقع في قلبه أنه صادق في الخبر بطهارة

الماء ، وإن أخبر بنجاسة الماء ووقع في قلبه أنه صادق فالأولى له أن يرق الماء ويتيمم ، فإن تيمم ولم يرق الماء جازت صلاته .

وأما خبر الصبي فقد ذكر في الاستحسان بعد ذكر الفاسق والكافر : وكذلك الصبي والمعتوه إذا عقلا ما يقولان . فزعم بعض مشايخنا أن المراد المطف على الفاسق وأن خبره بمنزلة خبر الفاسق في طهارة الماء ونجاسته ، والأسحح أن المراد عطفه على الكافر ؛ فإن الصبي ليس من أهل الشهادة أصلاً كما أن الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلمين ، بخلاف الفاسق فهو من أهل الشهادة وإن لم يكن مقبول الشهادة لنفسه [و^(١)] لأن الصبي بخبره يلزم الغير ابتداءً من غير أن يلزم شيئاً لأنه غير مخاطب كالكافر يلزم غيره من غير أن يلزم ، لأنه غير معتقد للحكم الذي يخبر به ، فأما الفاسق فيلزم أولاً ثم يلزم غيره ؛ ولأن الولاية التعمدية تبتنى على الولاية القائمة للمرء على نفسه والفاسق من أهل هذه الولاية فيكون أهلاً للولاية التعمدية أيضاً ، بخلاف الصبي ، والمعتوه بمنزلة الصبي ، فقد سوى علماؤنا بينهما في الأحكام في الكتب لنقصان عقليهما . ومن الناس من يقول رواية الصبي في باب الدين مقبولة وإن لم يكن هو مقبول الشهادة لانعدام الأهلية للولاية بمنزلة رواية العبد ، واستدل فيه بحديث أهل قباء ؛ فإن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أتاهم وأخبرهم بتحويل القبلة إلى الكعبة وهم كانوا في الصلاة فاستداروا كهيئتهم ، وكان ابن عمر يومئذ صغيراً على ما روى أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر أو يوم أحد على حسب ما اختلف الرواة فيه وهو ابن أربع عشرة سنة فردّه ، وتحويل القبلة كان قبل بدر بشهرين ؛ فقد اعتمدوا خبره فيما لا يجوز العمل به إلا بعلم وهو الصلاة إلى الكعبة^(٢) ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكننا نقول : قد روى أن الذي أتاهم أنس بن مالك ، وقد روى عبد الله

(١) زيادة من النسختين .

(٢) وفي الثمانية والهندية : القبلة .

ابن عمر ، فإننا نحمل على أنهما جاء أحدهما بعد الآخر وأخبرنا بذلك ، وإنما تحولوا معتمدين على خبر البالغ وهو أنس بن مالك^(١) ، أو كان ابن عمر بالغاً يومئذ وإنما رده رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال لضعف بنيته يومئذ لأنه كان صغيراً فإن ابن أربع عشرة سنة يجوز أن يكون بالغاً .

فأما المغفل فإن كان أغلب أحواله التيقظ فهو بمنزلة من لا غفلة به في الرواية والشهادة ؛ لأن ما به من الغفلة يسير قلما يخلو العذل عن مثله إلا من عصمه الله تعالى ، وإن تقاحش ما به من الغفلة حتى ظهر ذلك في أغلب أموره فهو بمنزلة المعتوه ؛ لأن ما يلزم من النقصان في المرء بطريق المادة يحل بمنزلة الثابت بأصل الحلقة ؛ ألا ترى أنه يترجح معنى السهو والغلط في الرواية باعتبارهما جميعاً كما يترجح جانب الكذب باعتبار فسق الراوى .

وأما الساهل فهو كالغفل فإنه اسم لمن يجازف في الأمور ولا يبالي بما يقع له من السهو والغلط ، ولا يشتغل فيه بالتدراك بعد أن يعلم به ، فيكون بمنزلة المغفل إذا ظهر ذلك في أكثر أموره .

وأما صاحب الهوى فقد بينا أن الصحيح أنه لا تعتمد روايته في أحكام الدين وإن كانت شهادتهم مقبولة إلا الخطائية ، فإن الهوى لا يكون مرجحاً جانب الكذب في شهادته على ما قررنا إلا الخطائية وهم ضرب من الروافض يجوزون أداء الشهادة إذا حلف المدعى بين أيديهم أنه محق في دعواه ، ويقولون المسلم لا يحلف كاذباً ، ففي هذا الاعتقاد ما يرجح جانب الكذب في شهادتهم لتوهم أنهم اعتمدوا ذلك . وكذلك قالوا فيمن يعتقد أن الإلهام حجة موجبة للعلم لا تقبل شهادته لتوهم أن يكون اعتمد ذلك في أداء

(١) قلت : وكيف يكون أنس بالغاً وهو حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن عشر سنين وخدمه عشر سنين ، وكان عمره وقت وفاته بضعا وعشرين سنة ، وكان تحويل القبلة على ما قال ابن إسحاق في سيرته في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا من مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أنس يومئذ ابن إحدى عشرة سنة وستة أشهر ، فكان ابن عمر أكبر سنا منه لأنه كان يوم أحد ابن أربع عشرة سنة .

الشهادة بناء على اعتقاده . فأما من سوام من أهل الأهواء ليس فيها
يمتقدون من الهوى ما يمكن تهمة الكذب في شهادتهم ؛ لأن الشهادة من
باب المظالم والمصومات ، ولا يتمصب صاحب الهوى بهذا الطريق مع من هو
محق في اعتقاده حتى يشهد عليه كاذباً ، فأما في أخبار الدين فيتوهم بهذا
التمصب لإفساد طريق الحق على من هو محق حتى ينجيه إلى ما يدهو إليه
من الباطل ، فلهذا لا تعتمد روايته ولا تجعل حجة في باب الدين ،
والله أعلم .

فصل في بيان أقسام الأخبار

قال رضي الله عنه : هذه الأقسام أربعة : خبر يحيط العلم بصدقه ،
وخبر يحيط العلم بكذبه ، وخبر يحتملها على سواء ، وخبر يرجح فيه
أحد الجانبين .

فالأول : أخبار الرسل المسموعة منهم ؛ فإن جهة الصدق متعين فيها لقيام
الدلالة على أنهم معصومون عن الكذب وثبوت رسالتهم بالمعجزات الخارجة
عن مقدور البشر عادة ، وحكم هذا النوع اعتقاد الحقيقة فيه والائتمار به
بحسب الطاقة ؛ قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم
عنه فانتهوا » .

والنوع الثاني : نحو دعوى فرعون الربوبية مع قيام آيات الحدث فيه
ظاهراً ، ودعوى الكفار أن الأصنام آلهة أو أنها شفعاؤهم عند الله ،
أو أنها أقربهم إلى الله زلقى مع التيقن بأنها جمادات ، ونحو دعوى
زرادشت وماني ومسيحة وغيرهم من المنتبئين النبوة مع ظهور أفعال تدل على
الصفه منهم ، وأنهم لم يبرهنتوا على ذلك إلا بما هو مخرفة من جنس أفعال
المشعوذين ؛ فالعلم يحيط بكذب هذا النوع ، وحكمه اعتقاد البطلان فيه ثم
الاشتغال برده باللسان واليد بحسب ما تقع الحاجة إليه في دفع الفتنة .

والنوع الثالث : نحو خبر الفاسق في أمر الدين ، ففيه احتمال الصدق باعتبار

دينه وعقله ، واحتمال الكذب باعتبار تماطيه ، واستوى الجانبين في الاحتمال فالحكم فيه التوقف إلى أن يظهر ما يترجح به أحد الجانبين عملاً بقوله تعالى : « فتبينوا » .

والنوع الرابع : نحو شهادة الفاسق إذا ردها القاضي ؛ فإن بقضائه يترجح جانب الكذب فيه ، وخبر المحدود في القذف عند إقامة الحد عليه ، وحكمه أنه لا يجوز العمل به بعد ذلك لتعين جانب الكذب فيه فيما يوجب العمل . ومن هذا النوع خبر العدل المستجمع لشرائط الرواية في باب الدين ؛ فإنه يترجح جانب الصدق فيه بوجود دليل شرعى موجب للعمل به وهو صالح للترجيح ، والمقصود هذا النوع .

ولهذا النوع أطراف ثلاثة : طرف السماع ، وطرف الحفظ ، وطرف الأداء .
فطرف السماع نوعان : عزيمة ، ورخصة . فالعزيمة ما تكون بحسب الاستماع . وهو أربعة أوجه : وجهان من ذلك حقيقة وأحدهما أحق من الآخر ، ووجهان من ذلك عزيمة فيهما شبهة الرخصة . فالوجهان الأولان قراءة المحدث عليك وأنت تسمع ، وقراءتك على المحدث وهو يسمع ، ثم استفهامك إياه بقولك أهو كما قرأت عليك فيقول نعم ، وأهل الحديث يقولون الوجه الأول أحق لأنه طريق رسول الله عليه السلام ، وهو الذى كان يحدث أصحابه ثم نقلوه عنه ، وهو أبعد من الخطأ والسهو فيكون أحق فيما^(١) هو المقصود وهو تحمل الأمانة بصفة تامة . وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أن قراءتك على المحدث أقوى من قراءة المحدث عليك ، وإنما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لكونه مأمون السهو والنلط ؛ ولأنه كان يذكر ما يذكره حفظاً ، وكان لا يكتب ولا يقرأ المکتوب أيضاً ، وإنما كلامنا فيمن يخبر عن كتاب لا عن [حفظه حتى إذا كان يروى عن حفظ لا عن كتاب قراءته أقوى لأنه يتحدث^(٢) به] حقيقة ، فأما إذا كان يروى عن كتاب فالجانبان

(١) وفي العمانية : فيما ، وفي الهندية . بما .

(٢) زيادة من النسختين .

سواء في معنى التحدث بما في الكتاب ؛ ألا ترى أن في الشهادات لا فرق بين أن يقرأ من عليه الحق ذكر إقراره عليك وبين أن تقرأ عليه ثم تستفهمه هل تقر بجميع ما قرأته عليك فيقول نعم ، وبكل واحد من الطريقين يجوز أداء الشهادة ، وباب الشهادة أضيق من باب رواية الخبر ، فكان المعنى فيه أن نعم جواب مختصر ولا فرق في الجواب بين المختصر والمشبع ، فيصير ما تقدم كالعماد في الجواب كله ، ثم للطلاب من الرعاية عند القراءة عادة ما ليس للمحدث ، فعند قراءة المحدث لا يؤمن من الخطأ في بعض ما يقرأ نقلة رعايته ، ويؤمن ذلك إذا قرأ الطالب لشدة رعايته .

فإن قيل عند قراءة الطالب يتوهم أن يسهو المحدث عن بعض ما يسمع وينتفي هذا التوهم إذا قرأ المحدث لشدة رعايته الطالب في ضبط ما يسمع منه . قلنا : هو كذلك ولكن السهو عن سماع البعض مما لا يمكن التحرز عنه عادة وهو أيسر مما يقع بسبب الخطأ في القراءة ، فمراعاة ذلك الجانب أولى . والوجهان الآخران السكتاية والرسالة ؛ فإن المحدث إذا كتب إلى غيره على رسم السكت وذكر في كتابه : حدثني فلان عن فلان إلى آخره ، ثم قال : وإذا جاءك كتابي هذا وفهمت ما فيه فحدث به عني فهذا صحيح . وكذلك لو أرسل إليه رسولا فبلغه على هذه الصفة ؛ فإن رسول الله عليه السلام كان مأموراً بتبليغ الرسالة ، وبلغ إلى قوم مشافهة وإلى آخرين بالكتاب والرسول وكان ذلك تبليغاً تاماً . وكذلك في زماننا ثبت من الخلفاء تقليد السلطنة والقضاء بالكتاب والرسول بهذا الطريق كما ثبت بالشافعية ، إلا أن المختار في الوجهين الأولين للراوى أن يقول حدثني فلان ، وفي الوجهين الآخرين أن يقول أخبرني ؛ لأن في الوجهين الأولين شافهة المحدث بالإسماع فيكون محدثاً له ، وفي الوجهين الآخرين لم يشافهه ولكنه أخبره بكتابه ؛ فإن الكتاب ممن بعد كالخطاب ممن حضر ، والرسول كالكتاب أو أقوى لأن معنى الضبط يوجد فيهما ، ثم الرسول ناطق والكتاب غير ناطق . وعلى هذا ذكر في الزيادات : إذا حلف أن لا يتحدث بسر فلان أو لا يتكلم

به فكتب به أو أرسل رسولا لم يحدث ، ولو تكلم به مشافهة يحدث ،
ولو حلف لا يخبر به فكتب أو أرسل يحدث بمنزلة ما لو تكلم به .
والدليل عليه أن الله تعالى أكرمنا بكتابه ورسوله ، ثم لا يجوز لأحد أن
يقول حدثني الله ولا كلمني الله إنما ذلك لموسى عليه الصلاة والسلام خاصة
كما قال تعالى : « وكلم الله موسى تكليماً » ويجوز أن يقول أخبرنا الله بكذا
أو أنبأنا ونبأنا ، فهذا كان المختار في الوجهين الأولين حدثني وفي الوجهين
الآخرين أخبرني .

وأما الرخصة فيه فما لا يكون فيه إسماع ، وذلك الإجازة والمناولة ،
وشرط الصحة في ذلك أن يكون ما في الكتاب معلوماً للمجاز له مفهوماً له ،
وأن يكون المجيز من أهل الضبط والإتقان قد علم جميع ما في الكتاب ،
وإذا قال حينئذ أجزت لك أن تروی عني ما في هذا الكتاب كان صحيحاً ؛
لأن الشهادة تصح بهذه الصفة ، فإن الشاهد إذا وقف على جميع ما في الكتاب
وكان ذلك معلوماً لمن عليه الحق فقال أجزت لك أن تشهد على جميع ما في
هذا الكتاب كان صحيحاً فكذلك رواية الخبر ، والأحوط للمجاز له أن
يقول عند الرواية أجاز لي فلان ، فإن قال أخبرني فهو جاز أيضاً وليس ينبغي
له أن يقول حدثني ؛ فإن ذلك يختص بالإسماع ولم يوجد . والمناولة لتأكيد
الإجازة فيستوى الحكم فيما إذا وجد جميعاً أو وجدت الإجازة وحدها .
فأما إذا كان المستجير غير عالم بما في الكتاب فقد قال بعض مشايخنا إن
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تصح هذه الإجازة ، وعلى قول
أبي يوسف رحمه الله تصح على قياس اختلافهم في كتاب القاضي إلى القاضي
وكتاب الشهادة ؛ فإن علم الشاهد بما في الكتاب شرط في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله ، ولا يكون شرطاً في قول أبي يوسف رحمه الله لصحة أداء
الشهادة . قال رضي الله عنه : والأصح عندي أن هذه الإجازة لا تصح في
قولهم جميعاً إلا أن أبا يوسف استحسن هناك لأجل الضرورة ، فالكتب
تشتمل على أسرار لا يريد الكاتب والمكتوب إليه أن يقف عليها غيرها
وذلك لا يوجد في كتب الأخبار .

ثم الخبر أصل الدين أمره عظيم ، وخطبه جسيم ، فلا وجه للحكم بصحة
تحمل الأمانة فيه قبل أن يصير معلوماً مفهوماً له ؛ ألا ترى أنه لو قرأ عليه
المحدث فلم يسمع ولم يفهم لم يجوز له أن يروي ، والإجازة إذا لم يكن ما في
الكتاب معلوماً له دون ذلك كيف تجوز الرواية بهذا القدر ، وإسماع الصبيان
الذين لا يميزون ولا يفهمون نوع تبرك استحسنة الناس ، فأما أن يثبت
بمثله نقل الدين فلا . وكذلك من حضر مجلس السماع واشتغل بقراءة كتاب
آخر غير ما يقرؤه القارئ ، أو اشتغل بالكتابة لشيء آخر أو اشتغل
بتحدث أو لنو أو لهو ، أو اشتغل عن السماع لفظة أو نوم ، فإن سماعه
لا يكون صحيحاً مطلقاً له الرواية إلا أن مقدار ما لا يمكن التحرز عنه من
السهو والغفلة يحمل عفواً للضرورة ، فأما عند القصد فهو غير معذور ولا
يأمن^(١) أن يحرم بسبب ذلك حفظه ونموذ بالله ، فأما إذا قل المحدث :
أجزت لك أن تروي عني مسموعاتي فإن ذلك غير صحيح بالاتفاق ، بمنزلة
ما لو قال رجل لآخر اشهد عليّ بكل منك تجد فيه إقرارى فقد أجزت لك
ذلك فإن ذلك باطل . وقد نقل عن بعض أئمة التابعين أن سائلاً سأله الإجازة بهذه
الصفة فتعجب وقال لأصحابه : هذا يطلب مني أن أجزله أن يكذب عليّ ! وبعض
التأخرين جوزوا ذلك على وجه الرخصة لضرورة المستعجلين ، ولكن في هذه
الرخصة سد باب الجهد في الدين ، وفتح باب الكسل فلا وجه للمصير إليه .
فأما الكتب المصنفة التي هي مشهورة في أيدي الناس فلا بأس لمن
نظر فيها ، وفهم شيئاً منها ، وكان متقناً في ذلك أن يقول : قال فلان كذا
أو مذهب فلان كذا من غير أن يقول حدثني أو أخبرني ؛ لأنها مستفيضة
بمنزلة الخبر المشهور ، وبعض الجهال من المحدثين استبعدوا ذلك حتى طعنوا
على محمد رحمه الله في كتبه المصنفة . وحكي أن بعضهم قال لمحمد بن الحسن
رحمه الله : أسمعت هذا كاه من أبي حنيفة ؟ فقال : لا . فقال : أسمعت من

(١) وفي الهندية : ولا يؤمن .

أبي يوسف ؟ فقال : لا وإنما أخذنا ذلك مذاكرة . فقال : كيف يجوز إطلاق القول بأن مذهب فلان كذا أو قال فلان كذا بهذا الطريق ؟ وهذا جهل لأن تصنيف كل صاحب مذهب معروف في أيدي الناس مشهور كموطأ مالك رحمه الله وغير ذلك فيكون بمنزلة الخبر المشهور يوقف به على مذهب المصنف وإن لم نسمع منه فلا بأس بذكره على الوجه الذي ذكرنا بعد أن يكون أصلاً معتمداً يؤمن فيه التصحيح والزيادة والنقصان .

فأما بيان طرق الحفظ فهو نوعان : عزيمة ورخصة . فالعزيمة فيه أن يحفظ المسموع من وقت السماع والفهم إلى وقت الأداء ، وكان هذا مذهب أبي حنيفة في الأخبار والشهادات جميعاً ، ولهذا قلت روايته ، وهو طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بينه للناس .

وأما الرخصة فيه أن يعتمد الكتاب إلا أنه إذا نظر في الكتاب فتذكر فهو عزيمة أيضاً ولكنه مشبه بالرخصة ، وإذا لم يتذكر فهو محض الرخصة على قول من يجوز ذلك ، وقد بينا فيما سبق .

والأداء أيضاً نوعان : عزيمة ، ورخصة . فالعزيمة أن يؤدي على الوجه الذي سمعه بلفظه ومعناه ، والرخصة فيه أن يؤدي بعبارة معنى ما فهمه عند سماعه ، وقد بينا ذلك . ومن نوع الرخصة التدليس وهو أن يقول قال فلان كذا لمن لقيه ولكن لم يسمع منه ، فيوهم السامعين أنه قد سمع ذلك منه ، وكان الأعمش والثوري يفعلان ذلك ، وكان شعبة يأبى ذلك ويستبعد غاية الاستبعاد حتى كان يقول : لأن أزني أحب إلي من أن أدلس . والصحيح القول الأول ، وقد بينا أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك فيقول الواحد منهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، فإذا روجع فيه قال سمعته من فلان يرويه عن رسول الله عليه السلام ، وما كان ينكر بعضهم على بعض ذلك ؛ فعرفنا أنه لا بأس به وأن هذا النوع لا يكون تدليساً مطلقاً ؛ فإنه لا يجوز لأحد أن يسمى أحداً من الصحابة مدلساً وإنما التدليس المطلق أن يسقط اسم من

رواه له وروى عن راوى الأصل على قصد الترويج بعلم الإسناد ، فإن هذا قصد غير محمود ، فأما إذا لم يكن على هذا قصد وإنما كان على قصد التيسير على السامعين بإسقاط تطويل الإسناد عنهم ، أو على قصد التأكيد بالمزم على أنه قول رسول الله عليه السلام قطعاً فهذا لا بأس به ، وما نقل عن الصحابة والتابعين محمول على هذا النوع . وتجاوز الرواية عن أشهر بهذا الفعل إذا علم أنه لا يدلس إلا فيما سمعه من ثقة ، فأما إذا كان يروى عن ليس بثقة ويدلس بهذه الصفة لتجاوز الرواية عنه بعد ما اشتهر بالتدليس .

واختلف العلماء في فصل من هذا الجنس وهو أن الصحابي إذا قال أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو السنة كذا ، فلذهب عندنا أنه لا يفهم من هذا المطلق الإخبار بأمر رسول الله عليه السلام أو أنه سنة رسول الله . وقال الشافعي في القديم : ينصرف إلى ذلك عند الإطلاق ، وفي الجديد قال : لا ينصرف إلى ذلك بدون البيان لاحتمال أن يكون المراد سنة البلدان أو الرؤساء ، حتى قال في كل موضع قال مالك رحمه الله السنة ببلدنا كذا : فإنما أراد سنة سليمان بن بلال وهو كان عريقاً بالمدينة ، وعلى قوله القديم أخذ بقول سعيد بن المسيب رضي الله عنه في العاجز عن النفقة إنه يفرق بينه وبين امرأته لأنه حمل قول سعيد السنة ، على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك أخذ بقوله في أن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية بقول سعيد فيه السنة ، فحمل ذلك على سنة رسول الله عليه السلام . ولم نأخذ نحن بذلك لأننا علمنا أن مراده سنة زيد ، ورجحنا قول علي وعبد الله رضي الله عنهما على قول زيد رضي الله عنه بالقياس الصحيح . وحيثنا في ذلك أن الأمر والنهي يتحقق من غير رسول الله عليه السلام كما يتحقق منه ؛ قال تعالى : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» وعند الإطلاق لا يثبت إلا أدنى السكالات ؛ ألا ترى أن مطلق قول العالم أمرنا بكذا لا يحمل على أنه أمر الله أنزله في كتابه نصاً فكذلك لا يحمل على أنه أمر رسول الله عليه السلام نصاً لاحتمال أن يكون الأمر غيره ممن يجب متابعتهم . وكذلك السنة ، فقد قال عليه السلام : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي» وقال عليه السلام : «من سن سنة حسنة فله

أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وقد ظهر من عادة الصحابة التقييد عند إرادة
سنة رسول الله عليه السلام بالإضافة إليه على ما قال عمر لُصبيّ بن معبد :
هديت لسنة نبيك . وقال عقبة بن عامر رضى الله عنه : ثلاث ساعات نهانا رسول الله
عليه السلام أن نصلى فيهن . وقال صفوان بن عسال رضى الله عنه : « أمرنا
رسول الله عليه السلام إذا كنا سفراً أن لا نزرع خفافنا ثلاثة أيام
وليالينا » الحديث . فهذا يتبين أنهم إذا أطلقوا هذا اللفظ فإنه لا يكون مرادهم
الإضافة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً ، ومع الاحتمال لا يثبت
التعيين بغير دليل .

تم بتوفيق الله تعالى وعونه الجزء الأول من أصول الإمام السرخسى
وبليه الجزء الثانى ، وأوله : « فصل فى الخبر يلحقه التكذيب
من جهة الراوى أو من جهة غيره »

فهرس

مضامين الجزء الأول من أصول السرخسى وأبوابه

صفحة	صفحة
الحجة في أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ٢٢	مقدمة الكتاب لرئيس اللجنة ... ٣
فصل في بيان موجب الأمر في حكم الوقت ... ٢٦	تحقيق اسم الكتاب ونسبه ... ٤
الأمر نوطان مطلق عن الوقت ومقيد به ... ٢٦	ترجمة الإمام السرخسى ... ٤
مذهب السرخسى في أداء الأمور بالقور وحجته	خطبة للمصنف ... ٩
في ذلك وحجة للمصنف عليه ... ٢٦	سبب تصنيف الكتاب وماصنف له ... ١٠
بحث أداء الملح إذا وجب بالقور أو بالتأخير	باب الأمر ... ١١
والاختلاف فيه مع جميع القولين ... ٢٨	تعريف الأمر ... ١١
فأما النوم الثاني وهو الوقت فهو على	الاختلاف في إطلاق الأمر على الفعل والمجيع
ثلاثة أقسام ... ٣٠	في ذلك ... ١١
معنى ما نقل عن محمد بن شعاع أن الصلاة يجب	استعمال الأمر في معان متعددة مجازا والفرق
بأول جزء من الوقت وجوبا موسعا ... ٣١	بين الحجة والمجاز في ذلك ... ١٣
مذهب مشائخ العراقيين أن الوجوب لا يثبت	فصل في بيان موجب الأمر الذى يذكر في
في أول الوقت وإنما يتعلق بآخر الوقت	مقدمة هذا الفصل ... ١٤
واختلافهم في صفة المؤدى في أول	صيغة الأمر لتعمل على سبعة أوجه ... ١٤
الوقت مع حججهم ... ٣١	اختلاف العلماء فيما هو للإباحة أو الإرشاد
قول الإمام الشافعى لما تقرر الوجوب لزمه	أو التندب هل هو أمر حقيقة وحججهم
الأداء على وجه لا يتغير بتغير حاله بعد	في ذلك ... ١٤
ذلك بخارص وحجة مخالفته في ذلك ... ٣٢	الكلام في موجب الأمر ... ١٥
النائم والغنى عليه في جميع الوقت يثبت حكم	من أمر من قلزمه طاعته فامتنع كان ملاما
الوجوب في حقهما ... ٣٣	معانها ... ١٦
انفعال السببية من أول جزء إلى ما بعده إذا لم	وأما الذين قالوا موجب الإباحة ... ١٧
يؤد فيه الواجب وهكذا إلى أن يفوت	والذين قالوا بالتندب ذهبوا إلى أن الأمر لطلب
الوقت ... ٣٣	الأمور به ... ١٧
الفرق بين أداء عصر اليوم إذا تغيرت الشمس	ثم الأمر يطلب للأمور بأكده الوجوه ... ١٨
وأداء عصر أمس ... ٣٢	ومن فروع هذا الفصل الأمر عند المنظر ... ١٩
إذا أسلم مد ما حمرت الشمس ولم يصل ثم أداها	فصل في بيان مقتضى مطلق الأمر في حكم
في اليوم الثاني بعد ما حمرت فيه لا يجوز ... ٣٤	التكرار ... ٢٠
ومن حكم هذا الوقت أن التعيين لا يثبت بقوله	الأمر المطلق بالشرط أو المقيد بالوصف هل
ومن حكمه أنه لا يمنع صحة أداء صلاة أخرى فيه	يتكرر بتكرار الشرط والوصف ... ٢١

صفحة

مسافر القدي بمسافر وثام خلقه ثم استيقظ
ونوى الإقامة أو سبقه الحدث فرجع إلى
مصره وتوضأ وفرغ إمامه صلى أربعاً وإن
كان بعد فراغه صلى ركعتين ولو كان مسبوفاً
صلى أربعاً في الوجهين ... ٤٩
أما القضاء فهو نومان بمثل معقول وبمثل غير
معقول ... ٤٩
إن النقصان الذي يتمكن في الصلاة بترك
الاعتدال في الأركان لا يضمن بشيء سوى
الاثم لأنه ليس لذلك الوصف الخ ... ٥٠
من له ماثنا درهم جواد فأدى زكاتها خمسة ذبوا
لا يلزمه شيء آخر عندهما خلافاً لمحمد ... ٥٠
رعى الجمار يسقط بعض الوقت ... ٥٠
فإن قيل جعلتم الفدية معسرة مكان الصلاة
بالتقاس على الصوم وهو غير معقول المعنى ... ٥٠
الأضحية إذا فات وقتها ... ٥٠
مسألة إذا أدرك الإمام في الركوع لا يكبر عند أبي
يوسف ويكبر عندهما ... ٥٢
مسألة ترك العاتجة في الأولين وسورة وأدائها
في الآخرين وتفصيلها مع الدليل ... ٥٢
هذه الأقسام أي أقسام الأداء والقضاء تتحقق
في حقوق العباد أيضاً مع الأمثلة ... ٥٢
لو اشترى عبداً ثم قال البائع له أعتق عبيدي
هنا وأشار إلى البيع فأعتقه المشتري وهو
لا يلزم به فإنه يكون قابضاً وإن كان هو مغروراً ... ٥٣
ومن الأداء التام تسليم المسلم فيه وبدل الصرف ... ٥٣
أما الأداء القاصر مع مثاله ... ٥٣
ومن الأداء القاصر إبقاء بدل الصرف أو رأس
مال المسلم إذا كان زموفاً ... ٥٤
ومن الأداء الذي هو بمنزلة القضاء حكماً ... ٥٥
أما القضاء بمثل معقول فيبانه في ضمان ...
الغصب والتلفات ... ٥٥
إن غصب زوجة إنسان أو ولده فإن الأداء
مستحق عليه ولو مات في يده لم يضمن شيئاً ... ٥٦
بحث ضمان المنافع وعدمه إذا أتلقت بالعدوان ... ٥٦
إذا قطع يد إنسان عمداً ثم قتله قبل البرء
بتخير الولي ... ٥٧

صفحة

من دفع إلى خياط ثوباً ليخيطه في ذلك اليوم
فإنه لا يتعذر عليه خياطة ثوب آخر في
ذلك اليوم ... ٣٥
ومن حكمه أن لا يتأدى إلا بالنية ... ٣٦
ومن حكمه اشتراط النية فيه ... ٣٦
وأما القسم الثاني وهو ما يكون الوقت معياراً له
اختلاف الإمام وساحبيه هل للمسافر أن يصوم
غير رمضان ... ٣٦
فأما المريض إذا صام عن غير رمضان كان صومه
عن رمضان بالاتفاق ... ٣٧
قول الإمام زفر إن صوم رمضان لا يسع فيه
غيره وإن نوى غيره يقع عنه ودلائله
والجواب عنها ... ٣٧
قول الإمام الشافعي في تعيين نية الصوم أصلاً
ووصفاً ودلائله والجواب عنها ... ٣٨
وأما القسم الثالث وهو المشكل فقلت الحج
ثم يترتب على ما قلنا صحة الأداء ووجوب
التججيل ... ٤٢
ومن حكمه لزومه الأداء بالتمكن منه مفوتاً
بالموت بخلاف الصلاة ... ٤٣
ومن حكمه أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل
وخلاف الإمام الشافعي في ذلك ودلائله
والاحتجاج عليه من المصنف ... ٤٣
ومن حكمه أنه يتأدى بمطلق نية الحج ... ٤٤
فصل في بيان حكم الواجب بالأمر ... ٤٤
وهو نومان أداء وقضاء ... ٤٤
اختلف مشائخنا في سبب القضاء ... ٤٥
من استأجر أجيراً في وقت معلوم لعمل فضي
ذلك الوقت لا يلزمه تسليم النفس لإقامة العمل
أن قوماً لو فاتتهم صلاة من صلاة النهار
فقصروها بالجماعة لم يجهر إمامهم بخلاف
فائتة الليل فإنه يجهر بها . وكذا صلاة
السفر تقضى في الحضر ركعتين وصلاة
الحضر تقضى في السفر أربعاً ... ٤٦
من فاتته الجمعة لم يقضها بعد الوقت ... ٤٧
الأداء الموقت وغير الموقت وهو ثلاثة أنواع
كامل وقاصر وأداء يشبه القضاء ... ٤٨

صفحة

بحيث لا يتمكنون من أداء الفرض فيما يق
 من الوقت هل يلزمهم الأداء ... ٦٧
 إذا هلك المال بعد وجوب الحج وصدقة الفطر
 لا يسقط عنه الواجب بذلك ... ٦٨
 الزكاة تسقط بهلاك المال بعد التمسك من الأداء
 بخلاف الاستهلاك ... ٦٨
 يسقط المعسر بهلاك الخارج قبل الأداء وكذلك
 الخارج ... ٦٩
 لا يسقط المعسر بموت من عليه مع بقاء الخارج
 وكذلك الزكاة لا تسقط بالموت في
 أحكام الآخرة ... ٦٩
 لا تجب الزكاة في مال المدينون بقدر ما عليه
 من الدين ... ٧١
 فصل في بيان موجب الأمر في حق الكفار
 من أنكر شيئاً من الصرائع فقد أبطل قول
 لا إله إلا الله ... ٧٣
 ما قيل في تفسير قوله تعالى لم تك من المسلمين
 المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء الصلوات التي
 تركها في حال الردة عندما ... ٧٥
 إذا صلى ثم ارتد ثم أسلم والوقت باق يصلي
 ثانياً عندما ... ٧٥
 البحث والإبرادات في أن الكفار هل هم
 عاقلون بأداء العبادات في الدنيا أم
 بالإيمان فقط ... ٧٦
 باب النهي ... ٧٨
 موجب النهي شرعاً ومقتضاه ... ٧٨
 المنهى عنه في صفة القبح فبيان قبيح لعينه
 وقبح لغيره ... ٨٠
 بيان القسم الأول وحكمه . وبيان الثاني
 ونظائره وحكمه ... ٨٠
 أما النوع الثالث فيباه الخ ... ٨١
 ما يكون من الأفعال التي تتحقق حساً من هذا
 النوع ملحق بالقسم الأول ... ٨١
 واختلفوا فيما يكون من هذا النوع من العقود
 والعبادات هل فيها تقرير المشروع أم
 انتساح المنهى عنه ... ٨٢

صفحة

فأما القضاء بمثل غير معقول ... ٥٧
 لو قتل من عليه القصاص إنسان آخر لا يضمن
 لمن له القصاص وكذلك قتل زوجة إنسان
 لا يضمن للزوج شيئاً ... ٥٨
 أمثلة لإللاف المنافع التي لا مثل لها صورة
 ولا معنى ... ٥٨
 شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا
 يضمنون نصف الصداق ... ٥٩
 ومن القضاء الذي هو في حكم الأداء ما إذا
 تزوج امرأة على عبد بغير عينه ... ٥٩
 فصل في بيان مقتضى الأمر في صفة الحسن
 للمأمور به ... ٦٠
 أنواع حسن المأمور به ... ٦٠
 مثال النوع الأول الإيمان بالله تعالى والملازمة
 ومما يشبه هذا النوع الزكاة والصوم والحج
 حكم النوع الأول ... ٦١
 بيان القسم الثاني ... ٦١
 بحث النية في الوضوء وعندها ... ٦٢
 وبيان النوع الآخر وحكمه ... ٦٢
 عند إطلاق الأمر يثبت حسن المأمور به لعينه
 اتفاق الفقهاء على ثبوت صفة الجواز مطلقاً
 للمأمور به ... ٦٣
 إذا توشأ بماء نجس حازت صلاته ما لم يعلم ... ٦٣
 عند أبي بكر الرازي صفة الجواز بالأمر
 المطلق يتناول المسكروه أيضاً ... ٦٤
 ثم تسكاه مشائخنا فيما إذا انعدم صفة الوجوب
 للمأمور هل تبقى صفة الجواز أم لا ... ٦٤
 البحث في حديث من حلف على بين فرأى
 غيرها خيراً منها فليسكره يمينه ثم ليأب
 بالذي هو خير ... ٦٤
 الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في يوم الجمعة
 فصل في بيان صفة الحسن لما هو شرط أداء
 اللازم بالأمر ... ٦٥
 بحث القدرة لأداء الواجب بالأمر وأنواعها
 إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق
 المجنون أو طهرت الحائض في آخر الوقت ... ٦٥

صفحة

وجوب الإيمان بإيجاب الله وسببه في الظاهر	
الآيات الدالة على حدث العالم ... ١٠٢	
إيمان الصبي المائل صحيح والدليل عليه ... ١٠٢	
الصلاة واجبة بإيجاب الله وسببها الوقت ... ١٠٢	
سبب وجوب الصوم شهود الشهر ... ١٠٣	
سبب وجوب الحج البيت ... ١٠٥	
سبب وجوب الطهارة الصلاة والحدث شرط	
وجوب الأداء ... ١٠٦	
سبب وجوب الزكاة المال بصفة أن يكون	
نصاباً تامياً ... ١٠٦	
سبب وجوب صدقة الفطر على المسلم الفقي	
رأس يمتونه ... ١٠٧	
سبب العشر الأرض النامية باعتبار حقيقة	
النماء وسبب الخراج الأرض النامية	
باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة ... ١٠٨	
سبب وجوب الجزية الرأس باعتبار صفة	
معلومة .. ١٠٨	
علة وجوب الجزية ... ١٠٩	
سبب وجوب العقوبات ما يضاف إليه .. ١٠٩	
سبب وجوب السكفارات ... ١٠٩	
سبب المفروع من المعاملات تعلق البقاء	
المقدور بتعاطيها ... ١٠٩	
فصل في بيان المشروعات من العبادات	
وأحكامها ... ١١٠	
المشروعات أربعة أنواع - تعريف الفرض	
وحكمه وأمثله - تعريف الواجب وحكمه	
ونظائره ... ١١٠	
استخفاف أمر الشارع كفر ... ١١١	
بحث خبر الواحد وظنيته وعدم الزيادة به	
على النص ... ١١٢	
حكاية ما جرى بين يوسف بن خالد السعدي	
وبين أبي حنيفة في قوله إن الوتر	
واجب ... ١١٢	
تعريف السنة وحكمها ونظائرها وأقسامها ... ١١٢	
السنة إذا كانت من أعلام الدين كانت بمنزلة	
الواجب ... ١١٤	

صفحة

حجة الإمام الشافعي لا تنسخ النهي عنه بعد	
النهي ونظائره من الفروع وجوابه	
عما ورد على مذهبه ... ٨٢	
حجتنا لأن النهي عنه يبقى مفروضاً إذا كان	
الفتح فيه لغير عينه ونظائر مذهبنا من	
الأحكام والمسائل ... ٨٥	
الصوم مفروع في كل يوم باعتبار أنه وقت	
اقتضاء الفهوة عادة ... ٨٨	
الفرق بين البيع الفاسد والنسكاح الفاسد ... ٨٩	
البيع بالميتة والدم ويبيع جلد الميتة لا يتخذ	
أصلاً ... ٩١	
جاز بيع الثوب النجس ولا تجوز الصلاة فيه ... ٩٢	
فصل في بيان حكم الأمر والنهي في إصدارهما ... ٩٤	
أما بيان حكم الأمر في ضده وفيه ثلاثة	
أقوال مع بيان كل قول وحجته ورد	
ما لم يختر منها ... ٩٤	
حكم النهي في ضده كالأمر ... ٩٦	
أمثلة ضد ما نهى عنه ... ٩٨	
من سجد في صلاته على مكان نجس ثم طي	
مكان طاهر جازت صلاته عند أبي يوسف	
ولا تجوز عند أبي حنيفة وعمد مع	
حججهم ... ٩٨	
ومنها مسألة ترك القراءة في إحدى ركعتي	
النفل أو الشفع كله اختلفوا فيها بثلاثة	
أقوال مع حجة كل قول ... ٩٨	
فصل في بيان أسباب الفرائض ... ١٠٠	
مسألة الصلاة إذا فاتت بالنوم أو الإغماء	
أو الجنون وكذلك الصوم إذا أغنى	
عليه فيه أوجن وكذلك الزكاة على	
الصبي والجنون وكذلك العشر وصدقة	
الفطر عليهما والاختلاف فيما وما يتوجه	
عليهما من حقوق العباد كصداق الزوجة	
وعتق القريب ... ١٠١	
تكرر الوجوب بتكرر الأسباب دون	
الأمر ... ١٠١	

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
	الإسقاط إذا لم يتضمن معنى التملك لا يرد		قول الصحابي أمرنا بكذا لا يقتضى مطلقه
	بالرد كالمفعول الخاص ، وكذلك إذا		أن يكون الأمر رسول الله صلى الله
	لم يكن فيه معنى المالية لا يرد بالرد	١١٥	عليه وسلم
	ولا يتوقف بالقبول كالطلاق وإسقاط	١١٥	تعريف النافلة والتجاوز وحكمها
١٢٢	الشفقة ..	١١٥	لزوم النقل بالفروع فيه
	تغيير الخائب بين الأوامر الثلاثة في الكفارة	١١٦	فصل في بيان العزيمة والرخصة
١٢٣	ليحصل المكفر الرقيق	١١٧	تعريف العزيمة والرخصة
	من نذر صوم سنة إن فعل كذا ففعل وهو		الرخصة لثمان حقيقة وبجاز وكل منهما
	معسر فإنه يتخير بين صوم ثلاثة أيام	١١٧	نوعان
١٢٤	وبين صوم سنة ...		النوع الأول ما استبيح مع قيام
	معنى تغيير سيد تامرسي فيها التزمه من العهد في		السبب المحرم كإجراء كلمة الكفر على
١٢٤	بين الأقل والأكثر		اللسان بمنزلة الإكراه وترك الأمر
	باب أسماء صيغة الخطاب في تناول المسميات		بالمعروف والنهي عن المنكر عند
١٢٤	وأحكامها	١١٨	خوف القتل
	الأسماء أربعة: الخامس ، والعام ، والمشارك ،		إذا أراد المسلم أن يحمل على جماعة من
١٢٤	والأزول		المفركين وهو يعلم أنه لا ينسكأ فيهم
١٢٤	بحث الخامس من صفته حكمه وأنواعه	١١٨	حتى يقتل لا يسعه الإقدام
١٢٥	بحث العام من صفته		من أمثلة الرخصة تناول مال الغير المضطر
١٢٦	المشارك صفته وحكمه وظائره		وإباحة إنلاف مال الغير وإباحة الإفطار
١٢٦	الفرق بين المشترك والمحمل		في رمضان للمسكره وإباحة الإقدام على
	أما الأزول وهو خلاف المحمل وهو يحتاج	١١٨	الجناية على الصيد للمحرم
١٢٧	إلى البيان وهو تفسيره		النوع الثاني ما استبيح مع قيام السبب المحرم
	قول المعزلة كل محتهد مصيب لما هو الحق	١١٩	موجباً لحكمه
١٢٧	حقيقة خطأ	١٢٠	على المرء أن يتحرز عن قتل نفسه
١٢٧	الاجتهاد عبارة عن طالب الرأي		بيان النوع الثالث في الإصر والأغلال التي
١٢٨	فصل في بيان حكم الحاس	١٢٠	كانت على من قبلنا
	البحث في قوله تعالى «والسارق والسارقة»		بيان النوع الرابع ما يستباح نيسراً
	في خصوصية السرقة والريادة عليها بخبر		لخروج السبب من أن يكون موجباً
١٢٩	الواحد ...		للحكم مع بقاءه مشروعاً في الجملة
	نظائر الحاس من (أن تبتغوا بأموالكم)	١٢١	بيان هذا النوع في فصول
	و (قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم)		من امتنع من تناول الحلال حتى يثلب نفسه
	و (فإن طلقها فلا تحمل له من مد حتى	١٢١	يكون آثماً
١٢٩	تسكح) و (وإن طلقها)		لا يجوز للمسافر أن يصل الظهر أربعاً في
١٣٢	فصل في بيان حكم العم		سفره
١٣٢	حكم العام مع نظائره	١٢٢	

صفحة	صفحة
١٦٥ التفسير والمحكم وحكماهما	١٢٣ ترجيح العام على الخاص في العمل به
١٦٧ الحق وحكمه وبيان	أكثر مشايخنا على أن تخصيص العام بخبر
١٦٨ المجمل وتعريفه وحكمه وبيان	الواحد والقياس لا يجوز مع نظائر
١٦٩ للمتشابه وتعريفه وحكمه وبيان	هذه القاعدة
رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة حق	حجة الوالدين في العام
معلوم ثابت بالنص متشابه فيما يرجع	حجة الذين قالوا بأخص خصوص العام
١٧٠ إلى كيفية الرؤية والجهة	الجهة لعامة الفقهاء
١٧٠ المعتزلة مسئلة بانسكارهم صفات الله تعالى	لإقامة السبب الظاهر مقام الحقيقة التي لا يتوصل
١٧٠ فصل في بيان الحقيقة والمجاز	إليها إلا يخرج وهذا أصل كبير في اللغة
١٧٠ تعريف الحقيقة والمجاز	فصل في بيان حكم العام إذا خصص منه شيء
١٧١ حكم الحقيقة والمجاز وبيانها	في تخصيص العام للعلماء أقوال أربعة مع
من أحكام الحقيقة والمجاز أنهما لا يجتمعان	تفصيل كل قول ودليله
في لفظ واحد في حالة واحدة	بيان هذه الأصول من الفروع
١٧٣ أوصى لمواليه وله موال وموال موال	فصل في بيان ألفاظ العموم
لو استأمن على بنه يدخل فيه بنوه وبنو بنه	أنواع ألفاظ العموم وتعريفها
ولو استأمن على مواله وهو ممن	بحث دخول اللام على الجمع وبطلان جمعته
لاولاء عليه يدخل في الأمان مواله	وسبب ورود جنسا
وموال مواله وسواهما من النظائر	ألفاظ العموم
مما يعلم بظواهره الجمع بين الحقيقة والمجاز	بحث النكرة
والجواب عن الاشكال	النكر إذا أعيد منكرها
١٧٤ الفرق في الحكم بين الفعل الممتد وغير الممتد	النكرة في موضع النفي نعم وفي موضع الإثبات
١٧٥ طريق معرفة الحقيقة والمجاز	نخص
١٧٧ بيان طريق الاستعارة	من الدليل على التعميم في النكرة إلحاق
١٧٨ من أحكام هذا الفصل	وصف عام بها
١٨٤ الأصل أن المجاز خلف عن الحقيقة في إيجاب	من جنس النكرة كلمة أي
الحكم عندهما وعند أبي حنيفة خلف	الفرق بين قوله أي عبيدي ضربته وأي
عن الحقيقة في التكلم به ويتفرع على هذا	عبيدي ضربك
الأصل مسائل	فصل وأما حكم المشترك
١٨٤ فصل في بيان الصريح والكناية	وأما حكم للزول
١٨٧ حكم الكناية	باب أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء
١٨٨ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة	وأحكامها
اعتدى وقال لفصة اعتدى ثم راجعها	هذه الأسماء أربعة: الظاهر والنص والتفسير
١٨٩ الأصل في الكلام الصريح	والمحكم ، وأضدادها الحق والشك
فصل في بيان حلة ما تترك به الحقيقة ، وهي	والمجمل والمتشابه
خسة أنواع: النوع الأول منها أن تترك	الظاهر — تعريفه وحكمه ونظائره
الحقيقة بدلالة الاستعمال عرفا	النص — تعريفه وحكمه ونظائره

صفحة	صفحة
٢١١	بيان النوع الثاني وهو دلالة اللفظ ..
٢١١	بيان النوع الثالث وهو سياق النظم ..
٢١١	بيان النوع الرابع ، وهو دلالة من وصف
٢١٣	المشكك
٢١٣	بيان النوع الخامس : ما ترك حقيقته في
٢١٤	عمل الكلام
٢١٥	فيكون هذا بمنزلة المشترك الذي لا عموم له
٢١٦	فلا يجوز الاحتجاج به في حكم الجواز
٢١٦	والفساد إلا بدليل يقتضيه فيصير
٢١٨	كالمؤول حيث
٢١٨	المراد من مشايخنا يزعمون أنه لا عموم
٢٢٠	للمقصود الموجبة لتحريم الأعيان ..
٢٢٠	فصل في إمامة طريق الراد بمطلق الكلام
٢٢٠	وذلك يكون بطريقتين : التأمل في عمل الكلام
٢٢٠	والتأمل في صيغة الكلام
٢٢٠	بيان التأمل في المحل
٢٢١	المراد بالكلام تعريف ، اوضح الاسم له
٢٢١	وبيان الدلالة من صيغة الكلام
٢٢٢	تعريف اللفظ من الأعيان
٢٢٢	المراد من المعنى في قوله تعالى بما عتدم الأعيان
٢٢٢	تفسير القروء في قوله تعالى «ثلاثة قروء»
٢٢٢	البحث في لفظ النكاح وتفسيره
٢٢٢	اللفظ إذا لم يذكر جملة على الحقيقة يعمل على الجواز
٢٢٢	مثال الحقيقة المبحورة عرفاً أو شرعاً
٢٢٣	باب بيان معاني الحروف المستعملة في الفقه
٢٢٣	حروف العطف ، الواو : وهو للعطف
٢٢٤	المقصود عليه في آية الوضوء الفسل والمسح
٢٢٤	من غير ترتيب ولا قران
٢٢٤	مذهب الفراء في الواو
٢٢٥	فصل وأما الماء فهو للعطف وموجه التعقيب
٢٢٥	بصفة الوصل
٢٢٥	فصل وأما حرف ثم فهو للعطف على وجه
٢٢٥	التعقيب ، الاختلاف بين الإمام وصاحبيه
٢٢٥	في تفسير التراخي الذي وضع له ثم
٢٢٦	قد يستعمل حرف ثم بمعنى الواو مجازاً
٢٢٦	فصل وأما حرف بل فهو لتدارك القاط
٢١١	فصل وأما لسنن فهو للاستدراك بعد النفي
٢١١	مسائل متعددة من الجامع تطرح على لسنن
٢١١	فصل وأما أو فهي كلمة تدخل بين اسمين أو
٢١٣	فعلين وموجبها تناول أحد المذكورين
٢١٣	مذهب الإمام مالك في حد قطاع الطريق
٢١٣	التعقيب بين القتل والصلب والقطع
٢١٥	والنفي
٢١٥	الجملة إذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على
٢١٦	البعض
٢١٨	فصل وأما حتى فهي لغاية
٢١٨	في الاستعارات لا يعتبر السماع وإنما يعتبر
٢٢٠	المعنى الصالح للاستعارة
٢٢٠	قول محمد حجة في الافة
٢٢٠	فصل وأما إلى فهي لانتهاء الغاية
٢٢٠	بحث دخول الغايات وعدمها تحت المقياد وتوزيع
٢٢٠	المسائل عليه
٢٢١	فصل أما على فهو للالزام ثم يستعمل للشرط
٢٢١	الشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله
٢٢٢	أجزاء
٢٢٢	فصل وكلمة من لا تبيض وقد تكون لا ابتداء
٢٢٢	الغاية وقد تكون للتخيير وقد تكون
٢٢٢	بمعنى الباء وقد تكون صلة
٢٢٢	عمل أما في فهي للظرف ثم الظرف أنواع
٢٢٢	ثلاثة : ظرف الزمن وظرف المكان
٢٢٣	وظرف الفعل
٢٢٣	أما ظرف الزمن فيبيانه الخ
٢٢٤	أما ظرف المكان فيبيانه في قوله الخ
٢٢٤	العلم يستعمل عادة بمعنى المعلوم يقال علم
٢٢٤	أبي حنيفة ويقول الرجل اللهم اغفر لنا
٢٢٥	ملكك فينا
٢٢٥	ومن هذا الحنف أسماء الظروف وهي مع
٢٢٥	وقيل وبعد وعند
٢٢٥	فأما مع المقارنة حقيقة
٢٢٥	وأما قبل فهي لتقديم
٢٢٦	وأما بعد فهي لترتيب ولماخير
٢٢٦	وأما عند فهي للحضرة

صفحة	من هذا الجنس حروف الاستثناء والحقيقة	صفحة
باب بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون	فيها إلا وغير ٢٢٦	٢٢٦
القياس والرأي ٢٣٦	سوى تستعمل للاستثناء ٢٢٧	٢٢٧
هذه الأقسام تنقسم أربعة أقسام : الثابت	فصل وأما الباء فهي للالصاق ٢٢٧	٢٢٧
بعبارة النص وإشارته ودلالته ومقتضاه	بحث مسح الرأس في الوضوء واختلاف	
الثابت بعبارة النص وإشارته ويسان	الأئمة في تحديده مع دلائلهم ٢٢٨	٢٢٨
هذين النوعين ٢٣٦	من هذا الفصل حروف القسم والأصل	
منه ما يوجب علما ومنه ما لا يكون موجبا	فيها الباء ٢٢٩	٢٢٩
لقلم ٢٣٧	قد تستعمل الواو مكان الباء والفرق بين	
من ذلك قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا	استعملهما ٢٢٩	٢٢٩
ومن ذلك قوله تعالى « وعلى المولود له	التاء تستعمل أيضا في صلة القسم والفرق	
رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ... ٢٣٧	بين التاء والواو ٢٣٠	٢٣٠
ومن ذلك قوله تعالى « وكلوا واشربوا حتى	مع حذف حروف القسم يستقيم القسم أيضا	
يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط	لاعتبار معنى التخفيف والتوسعة ... ٢٣٠	٢٣٠
الأسود » الآية ٢٣٨	مما هو بمعنى القسم أم الله ٢٣٠	٢٣٠
ومن ذلك قوله تعالى « فكفارته إطعام	مما يؤدي إلى معنى القسم قوله لعمر الله —	
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون	اشتقاقه وتوضيحه ٢٣١	٢٣١
أهلكم أو كسوتهم » ٢٣٨	من ذلك حروف الشرط وهي إن إذا	
قوله صلى الله عليه وسلم « أغنوهم عن	وإذا ما ومتى ومتى ما وكلما ومن وما	
المسألة في مثل هذا اليوم » بحث شاف	باعتبار أصل الوضع حرف الشرط على	
على أحكام الفطرة ٢٤٠	الخالص إن ٢٣١	٢٣١
الثابت بدلالة النص ومثال ما قلنا في قوله	حكم الشرط امتناع ثبوت الحكم بالعلّة	
تعالى « فلا تقل لها أف ولا تنهرها » ٢٤١	أصلا ما لم يبطل التعليق بوجود الشرط	
ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما	إذا تستعمل للوقت تارة وللشرط	
أوجب الكفارة على الأعرابي	تارة ٢٣١	٢٣١
بجنايته المعلومة أوجبنا على المرأة أيضا	من للوقت ٢٣٣	٢٣٣
وأوجبنا في الإفطار بالأكل والشرب	مما هو في معنى الشرط لو	
الكفارة أيضا بدلالة النص لا بالقياس ٢٤٤	لولا بمعنى الاستثناء ٢٣٣	٢٣٣
ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام الذي	كيف للسؤال عن الحال ٢٣٤	٢٣٤
أكل ناسيا : « إن الله أطعمك وسفأك	كم اسم لعدد الواقع ٢٣٤	٢٣٤
قم على صومك » ٢٤٥	أين وحيث عبارة عن المكان ... ٢٣٤	٢٣٤
ومن ذلك أن الله تعالى لما أوجب القضاء	فصل أن اللفظ بعلامة الذكور ما حكمه	
على المفطر في رمضان بمنذر أوجبنا	فالذهب عندنا أنه يتناول الذكور والإناث	
على المفطر بغير عذر ٢٤٦	ولا يتناول الإناث المفردات وإن ذكر	
النوع الرابع هو المقضي ٢٤٨	بعلامة التأنيث يتناول الإناث خاصة ... ٢٣٤	٢٣٤
عند المعارضة الثابت بدلالة النص أقوى من		
الثابت بالمقضي ٢٤٨		

صفحة	صفحة
اختلاف الإمام وصاحبيه في تهوير الصلاة	لا عموم للمقتضى ٢٤٨
بآية أو ثلاث آيات ٢٨٠	من الحق المحذوف بالمقتضى فليس بمصيب ٢٥١
البحث في كتابة النسبة في مبدأ القاعة	الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص
ومبدأ كل سورة هل هي آية أم لا ٢٨٠	بمخلاف إشارة النص فإنه يحتمل التخصيص ٢٥٤
بحث جواز الصلاة وعدوها بغير قلم القرآن ٢٨١	فصل في الوجوه الفاسدة منها أن التخصيص
فصل في بيان حد التواتر من الأخبار	على الشيء يوجب التخصيص ... ٢٥٥
وموجبها ٢٨٢	ومنها أن التخصيص على وصف في المسمى
ومن الناس من يقول الخبر لا يكون حجة	لإيجاب الحكم يوجب في ذلك الحكم
أصلاً ولا يقع العلم به وهذا قول فريق	عند عدم ذلك الوصف .. ٢٥٦
يمن ينكر رسالة المرسلين ٢٨٣	ومنها أن الحكم متى لعلق بغير شرط بالنص
ومن الناس من يقول إن ما يثبت بالتواتر	فمقتضى الشافعي رحمه الله ذلك النص يوجب
علم طمأنينة القلب لا علم اليقين ... ٢٨٤	انعدام الحكم عند انعدام الشرط الخ
بحث تواتر التصاريح واليهود على قتل سيدنا	المقارنة بين الشرط والملة ... ٢٦١
عيسى عليه السلام وصلبه ٢٨٤	الواجبات تضاف إلى أسبابها ... ٢٦١
بحث نقل الجوس معجزات زرادشت .. ٢٨٤	بحث الحكم المعلق بالشرط ... ٢٦٥
المذهب عند ههنا أن الثابت بالتواتر من	قول الإمام الشافعي إن المطلق محمول على
الأخبار علم ضروري كالثابت بالمعينة ٢٩١	العدد والجواب عنه ... ٢٦٧
ثم اختلف مشايخنا فيها هو متواتر الفرح آحاد	ومن هذا الجنس ما قاله الشافعي رحمه الله إن
الأصل من الأخبار وهو المصهور من	الأمر بالشيء يقتضي النص عن ضده
الأخبار ٢٩١	والنهي عن الشيء يكون أمراً بضده ٢٧١
قدم عيسى بن أبان المشهور إلى ثلاثة أمسام	ومن هذه الجملة قول بعض العلماء إن العام
وأما اقرب المفسر فإنه يخشى التأثم على	يختص بسببه وعندما يكون هذا على
العامل به ٢٩٤	أربعة أوجه ٢٧١
ليس لما يتعقد به التواتر حد معلوم من	ومن هذه الجملة تخصيص العام بفرض التكلم
حيث العدد ٢٩٤	ومن ذلك ما قاله بعض الأحدث من الفقهاء
فصل في بيان أن إجماع هذه الأمة موجب للعلم	إن القرآن في الظن يوجب المساواة في الحكم
دلائل حجة إجماع هذه الأمة من الكتاب	ومن هذه الجملة حكم الجمع المضاف إلى جماعة
والسنة ٢٩٦	باب الحجة الشرعية وأحكامها ... ٢٧٧
خبر الواحد حجة باعتبار أنه كلام رسول الله	تحقيق الحجة والبيئة والرهان والآية والدليل
صلى الله عليه وسلم وإن كان امتنع ثبوت	والشاهد أمثلاً وعرفاً ... ٢٧٧
العلم به لشبهة في العمل ٣٩٨	الأصول في الحجج الشرعية ثلاثة الكتاب
ثم الكلام بعد هذا في سبب الإجماع وركنه	والسنة والإجماع والرائع القياس ، وهي
وأهل به من يتعقد به الإجماع .. ٣٠٠	تنقسم قسمين موجب للعلم قطعاً ، ويموز
فصل السبب ٣٠١	غير موجب للعلم ٢٧٩
فصل الركن — ركن الإجماع نوعان المزمعة	فصل في بيان الكتاب وكونه حجة ... ٢٧٩
وارخصة ٣٠٣	

صفحة

بحث جواز صدور الخطأ من رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعدم تقريره عليه
في باب الدين ... ٣١٨
باب الكلام في قبول أخبار الآحاد والعمل بها ٣٢١
في خبر الواحد ثلاث فرق : فريق يقول
هو حجة للعمل به ولا يثبت به علم اليقين
وهو قول فقهاء الأمصار ، وفريق يقول
خبر الواحد لا يكون حجة في الدين
أضلاً ، وقال بعض أهل الحديث يثبت به
علم اليقين ... ٣٢١
استدلال الفريق الثاني ... ٣٢١
حجتنا على هذا الفريق — تحقيق لفظ
الفرقة والطائفة ... ٣٢٢
العامي إذا سأل المفتي حادثه فأنقضى بغيره
يلزمه العمل به ... ٣٢٨
إن العمل بخبر الخبر في المعاملات جائز عدلاً
كان أو فاسقاً إذا وقع في قلبه أنه صادق ٣٢٨
وأما من قال بأن خبر الواحد يوجب العلم ٣٢٩
ما حكى عن النظام في خبر الواحد ورده ٣٣٠
أما من شرط عدد الشهادة استدلال فيه
بالنصوص الواردة في باب الشهادات الخ ٣٣١
في الشهادة كل امرأتين تقومان مقام رجل
واحد وفي الأخبار الرجال والنساء سواء ٣٣٢
إن سيدنا علياً كان لا يقبل رواية الأعراب
وكان يحلف الراوي إذا روى له حديثاً
إلا أبا بكر الصديق ... ٣٣٢
لا اختصاص في باب الأخبار بلفظ الشهادة
ولا بمجلس القضاء وأن الشهادات
تختص بذلك ... ٣٣٣
فصل في بيان أقسام ما يكون خبر الواحد
فيه حجة ... ٣٣٣
هذه أربعة أقسام أحدها أحكام الشرع التي
هي فروع الدين فيما يحتمل التسخ والتبديل ٣٣٣
وهي نوعان ما لا يتدرى بالشبهات كالعبادات
وغيرها ، وما يتدرى بالشبهات .. ٣٣٣

صفحة

بحث في الإجماع السكوتي والاختلاف فيه
بين الأئمة مع حججهم ... ٣٠٣
من هذا الجنس ما إذا اختلفوا في سادثة على
أقوال محصورة يكون دليلاً على أنه لا قول
في هذه الحادثة سوى هذه الأقوال حتى
ليس لأحد أن يحدث فيه قولاً آخر برأيه ٣١٠
قال من لا يثبت الإجماع الموجب للعلم قطعاً
لا يكون إلا في مثل ما اتفق عليه الناس
من موضع الكعبة والصفا والمروة
وما أشبه ذلك ... ٣١٠
فصل الأهلية ... ٣١٠
قال بعض العلماء ما لم يلحقوا حدا لا يتوهم عليهم
اتواطؤ على الباطل لا يثبت الإجماع
الموجب للعلم باتفاقهم ... ٣١٢
وقال بعض العلماء الإجماع الموجب للعلم لا يكون
إلا بإجماع الصحابة الخ ... ٣١٣
قول أبي حنيفة ما جاءنا عن الصحابة اتبعناهم
وما جاءنا عن التابعين زاحمتهم ؛ لأنه
كان من التابعين رأى أربعة من الصحابة ١١٣
من الناس من يقول الإجماع الذي هو حجة
إجماع أهل المدينة خاصة ... ٣١٤
ومن الناس من يقول لا إجماع إلا لعنة
الرسول صلى الله عليه وسلم ... ٣١٤
أنواع الكرامة لأهل البيت متفق عليه ٣١٥
فصل الشرط ... ٣١٥
هتدنا انقراض العصر ليس بشرط ... ٣١٥
كان السكرخي يقول شرط الإجماع أن يجتمع
علماء العصر كلهم على حكم واحد ... ٣١٦
حكى عن أبي حازم أن الخلفاء الراشدين
إذا اتفقوا على شيء فذلك إجماع موجب
للعلم ولا يعتد بخلاف من خالفهم ... ٣١٧
فصل الحكم — ذكر هشام عن محمد الفقه
أربعة الخ مع تفسير قوله ... ٣١٨
ما أجمع عليه الصحابة فهو بمنزلة الكتاب
والسنة في كونه مطلقاً حتى يكفر جاحده ٣١٨

صفحة

وَأَمَّا مَا يَنْدُرَى بِالْمُصْهَبَاتِ فَقَدْ رَوَى مِنْ
أَبِي يُونُسَ أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ فِيهِ حُجَّةٌ
وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجَمَاعِ ... ٣٣٣
وَالْقِسْمُ الثَّانِي حَقُوقُ الْعِبَادِ ... ٣٣٤
وَمِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الشَّهَادَةُ عَلَى رُؤْيَةِ هَالِ
رَمَضَانَ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَيْهِ ... ٣٣٥
وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي الشَّهَادَةُ عَلَى هَالِ الْفَطْرِ
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْإِخْبَارُ بِالْحُرْمَةِ بِسَبَبِ
الرِّضَاعِ فِي مَلِكِ النِّكَاحِ أَوْ مَلِكِ الْبَيْنِ ... ٣٣٥
وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ الْمَدَامِلَاتُ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ الْعِبَادِ
مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الزُّوْمُ أَصْلًا ... ٣٣٥
وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الزُّوْمُ مِنْ وَجْهِ
دُونِ وَجْهِ مِنَ الْمَدَامِلَاتِ ... ٣٣٧
عِبَارَةُ الرَّسُولِ كَعِبَارَةِ الْمُرْسَلِ ... ٣٣٧
فَصَلَّ فِي أَقْسَامِ الرِّوَاةِ الَّذِينَ يَكُونُ خَيْرُهُمْ حُجَّةٌ
الرِّوَاةُ لِسَانًا : مَعْرُوفٌ وَبِجَهْلٍ ، وَلِلْمَعْرُوفِ
نُورَانٌ : مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا فَالْفَقْهُ ، وَمَنْ
كَانَ مَعْرُوفًا بِالْعَدَالَةِ وَحَسَنِ الضَّبْطِ
وَالْحِفْظِ وَلَكِنَّهُ قَلِيلُ الْفَقْهِ ... ٣٣٨
فَأَمَّا الْمَعْرُوفُ بِالْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ وَالْحِفْظِ
كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَغَيْرِهِمَا ... ٣٣٩
يَحْدِثُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمَعَارِضَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ
وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَهُ يَا ابْنَ أَخِي إِذَا أَتَاكَ
الْحَدِيثُ فَلَا تُضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ ... ٣٤٠
لَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ : وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ
عَارِضَتُهُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ... ٣٤٠
قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَدْعَوْنَ وَقَالَ لَوْ كَانَ وَلَدُ
الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ لَمَا انتَظَرُ بِأُمِّهِ أَنْ تَضَعَ
وَأَمَّا ظَنَّاظُنُّ أَنْ فِي مَقَالَتِنَا إِذْ دَرَأَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ
وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ الْخُ ... ٣٤١
لَمَّا بَلَغَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
يُرْوَى بَعْضُ مَا لَا يَعْرِفُ قَالَ لِيَكْفَى
عَنْ هَذَا أَوْ لَأُحْفَنَكَ بِجَهْلِ دُوسٍ ... ٣٤١

صفحة

حديث المصراة والكلام عليه بسبب خلافه
القياس الصحيح ... ٣٤١
حديث من وطئ جارية امرأته والكلام عليه
بمعارضة القياس الصحيح ... ٣٤٢
قصة تحديث ابن مسعود وأخذ البهر والفرق
وارتداد فرائضه ... ٣٤٢
روى محمد بن أبي حنيفة أنه أخذ يقول
أنس بن مالك في مقدار الحبس ... ٣٤٢
أصحابنا ما تركوا العمل برواية غير المعروفين
بالفقه من الصحابة إلا عند الضرورة ... ٣٤٢
سبب قلة رواية الفقهاء من الصحابة ... ٣٤٢
فأما المجهول وعي به من يشتهر بطول
الصعبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فروايته على نعمة أوجه ... ٣٤٢
وجه قبول ابن مسعود رواية معمر بن سنان
وعدم قبول علي روايته ... ٣٤٣
معنى قول عمر لا ندع كتاب ربنا ولا سنة
نبينا على ما مرره عيسى بن أبيان ... ٣٤٤
فصل في بيان شرائط الراوي حدا
وتفسيرها وحكما ... ٣٤٥
هذه الأثر ثلث أربعة العقل والضبط والعدالة
و"الإسلام" ... ٣٤٥
أما اشتراط العقل فلأن الخبر الذي يرويه
كلام منظوم الخ ... ٣٤٥
وأما الضبط فلأن قول الخبر الخ ... ٣٤٥
وأما العدالة فلأن الكلام في خبر من هو
غير معصوم عن الكذب الخ ... ٣٤٥
فأما اشتراط الإسلام لانتفاء تهمة الكذب الخ ... ٣٤٦
وأما بيان حد هذه الشروط وتفسيرها ... ٣٤٦
العقل لا يكون موحودا في الأدنى باعتبار
أصله واسكنه خلق من خلق الله تعالى
يحدث شيئا وشيئا ... ٣٤٧
جعل الشرع الحد لمعروية كمال العقل هو
اللوغ تيسيرا للأمر عليها ... ٣٤٧

صفحة	صفحة
فأما المشكل والمشتك فلا يجوز فيها النقل	صح سماعه وتعمله للمهادة قبل البلوغ إذا
بالمعنى أصلاً ... ٣٥٧	كان ميمراً ... ٣٤٧
فأما الجمل والمثابه فلا يصور نقلهما بالمعنى	وللطلق من كل شيء يتناول الكامل منه ٣٤٨ - ٣٥١
وأما ما يكون من جوامع الكلم فجوز نقله	فأما الضبط فهو عبارة عن الأخذ بالجزء ٣٤٨
بالمعنى عند بعض مشايخنا والأصح عند	ثم الضبط نون ظاهر وباطن ... ٣٤٨
المصنف أنه لا يجوز ... ٣٥٧	رواية غير الفقيه لا تسكون معارضة لرواية
فصل في بيان الضبط بالكتابة والخط ... ٣٥٧	الفقيه ... ٣٤٩
الكتابة نون تذكرة وإمام ... ٣٥٧	سبب قلة رواية الصديق رضى الله عنه ٣٥٠
قال إبراهيم كانوا يأخذون العلم حفظاً ثم	سبب قلة رواية الإمام أبي حنيفة مع أنه كان
أبيح لهم الكتابة ... ٣٥٧	أعلم أهل عصره بالحديث ... ٣٥٠
وأما النوع الثاني فهو أن لا يتذكر عند	ذم السلف الصالح كثرة الرواية ... ٣٥٠
النظر ولسكنه يمتد الخط وذلك يكون	قال زيد بن أرقم قد كبرنا ونسنا والرواية
في الحديث أو خط القاضي أو الشاهد	من رسول الله شديد ... ٣٥٠
لا يجوز عند الإمام الاعتماد عليه في	وأما العدالة فهي الاستقامة ، والعدالة نون
الوجوه كلها ، وروى من أبي يوسف	ظاهرة وباطنة ... ٣٥٠
وعمد خلاف ذلك ... ٣٥٨	الرق والأنوثة والعسى لا تندح في العدالة
فصل في بيان وجوه الانقطاع ، الانقطاع	أصلاً وإن كانت تمنع من قبول الشهادة ٣٥٢
نون صورة أو معنى ... ٣٥٩	المجهول من القرون الثلاثة عدل يتمدح
بحث المرسل ... ٣٥٩	صاحب الشرع إياه مالم يتبين منه
اختلف أهل الحديث في منقطع من وجه	ما يزيل عدالته ... ٣٥٢
متصل من وجه آخر ... ٣٦٤	أما الإسلام فهو عبارة عن شريعتنا وهو
إذا استوى الموجب للعدالة والموجب للجرح	نون أيضاً ظاهر وباطن ... ٣٥٢
يغلب الجرح ... ٣٦٤	من استوصف الإسلام فوصفه على الإجمال
لا معارضة بين الساكت والناطق ... ٣٦٤	هل يكتفى به ويقبل منه ... ٣٥٢
وأما النوع الثاني وهو الانقطاع معنى ينقسم	إن الصعابة كانوا يرجعون إلى أزواج رسول
قسمين إما أن يكون بدليل معارض	الله صلى الله عليه وسلم فيما يشكل عليهم
أو تحسان في حال الراوى ... ٣٦٤	من أمر الدين فيعتمدون خبرهن ... ٣٥٤
القسم الأول على أربعة أوجه ، إما أن يكون	يقبل خبر الأعمى والمحدود في القذف دون
مخالفاً لكتاب الله أو لسنة مشهورة ،	شهادتهما ، والفرق بينهما ... ٣٥٤
أو يكون شاذاً لم يشتهر فيما نعم به	فصل في بيان ضبط المتن والنقل بالمعنى ... ٣٥٥
البلوى أو أعرض عنه الأئمة في الصدر	الاختلاف بين العلماء في نقله بالمعنى ... ٣٥٥
الأول ... ٣٦٤	تقسيم الحديث وجواز رواية المحكم منه بالمعنى
أما إذا كان مخالفاً لكتاب الله جل شأنه	لكل من كان عالماً بوجود اللغة ... ٣٥٦
حديث الوضوء من مس الله كرمخالف للكتاب	والظاهر يجوز نقله بالمعنى لمن كان عالماً باللغة
لم يقبل حديث فاطمة بنت قيس في أن لا ثقة	وبفقه العربية ... ٣٥٦
المبتوتة لأنه مخالف للكتاب ... ٣٦٥	

صفحة	صفحة
٣٧٠ أما المستور ، وأما الفاسق	وكذلك لم يقبل خبر القضاء بالشاهد واليمين
٣٧١ وجه اعتبار خبر الفاسق في المعاملات	لأنه مخالف للكتاب من أوجه .. ٣٦٥
فأما الكافر فإنه لا تعد روايته في باب	حضور النساء بمجالس القضاء لأداء الشهادة
الأخبار أصلاً ٣٧١	خلاف العادة وقد أمرن بالقرار في
وأما خبر الصبي والمتوهم إذا عقلا ما يتولان	البيوت شرهاً ٣٦٦
فأما الغفل والمسهل وساحب الهوى ... ٣٧٢	حضور أهل الذمة بمجالس القضاء لأداء
من يستد أن الإلزام حجة ، وجبة العلم لا تقبل	الشهادة خلاف المعتاد ٣٦٦
شهادته ٣٧٣	الغريب من الأخبار إذا خالف السنة المشهورة
فصل في بيان أقسام الأخبار ، هذه الأقسام	فهو منقطع في حق العمل به ... ٣٦٦
أربعة : خبر محيط العلم بصدقه وخبر محيط	لظائر الأخبار التي وردت خلاف السنة
العلم بكذبه ، وخبر يحتملها على السواء	المشهوره ٣٦٧
وخبر يرجح فيه أحد الجانبين ... ٣٧٤	دليل أبي يوسف وعمد فيها مخالفاً فيه الإمام
الاول أخبار الرسل ٣٧١	من عدم جواز بيع التمر بالربط وجوابها
والنوع الثاني نحو دهمي فرعون الربوبية	من جانب الإمام ٣٦٧
والنوع الثالث نحو خبر الفاسق في أمر	أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك
الدين ٣٧٤	عرض أخبار الأحاد على الكتاب والسنة
والنوع الرابع نحو شهادة الفاسق ، ومن	المشهوره ٣٦٧
هذا النوع خبر العدل المستجيب لشرائط	القسم الثالث وهو الغريب فيما يهم به
الرواية ٣٧٥	اليلوي ويحتاج الحاس والعلم إلى معرفته
ولهذا النوع أطراف ثلاثة : طرف السماع ،	لعمل به ٣٦٨
وطرف الحفظ ، وطرف الأداء ... ٣٧٥	علة عدم العمل بخبر الوضوء من مس الذكر
فطرف السماع نوعان عزيمة ورخصة ... ٣٧٥	وخبر الوضوء مما مسته النار ، وخبر
باب الشهادة أضيق من باب الرواية ... ٣٧٦	الوضوء من حل الحنازة ، وخبر الجهر
الوجهان الآخران الكتابة والرسالة .. ٣٧٦	بالنسيئة ، وخبر رفع اليدين عند الركوع
الكتاب بمن صد كالحطاب ممن حضر ... ٣٧٦	والرفع منه ٣٦٨
الفرق بين حدثي وأخبرني ... ٣٧٧	فإن قيل : فقد قبلتم الخبر المال على وجوب
الإجازة والمناولة وشرط الصحة في ذلك أن	الوتر وعلى وجوب المصضة والاستنشاغ
يكون ما في الكتاب معلوماً للمجاز	في الجابة ٣٦٩
له الخ ٣٧٧	القسم الرابع وهو ما لم تجر الحاجة به
إسماع الصبيان الذين لا يميزون ولا يفهمون	بين الصعابة مع ظهور الاختلاف بينهم
نوع تبرك استحسنه الناس ٣٧٨	في الحكم ٣٦٩
من حضر مجلس السماع واشتغل بالكتابة أو أوقو	لا يترك الاحتجاج بما هو الحجة والاشتغال
أو لهو أو غفلة أو نوم فسماعه لا يصح ٣٧٨	بما ليس بحجة ٣٦٩
فأما إذا قال المحدث أجزت لك أن تروى	وأما النوع الثاني وهو ما يجنى على نقصان
هي مسوعاتي فإن ذلك غير صحيح	حال الراوى في بيان ذلك في فصول ... ٣٧٠
بالإتفاق ٣٧٨	

صفحة	صفحة
٣٧٩ ... وجه قلة رواية أبي حنيفة للآثار	فأما الكتب المصنفة التي هي مشهورة في
٣٧٩ ... والأداء أيضاً نوحان عزيمة ورخصة	أيدي الناس فلا بأس لمن نظرقها وفهم
٣٧٩ ... ومن نوع الرخصة التدليس ...	وكان متظناً في ذلك أن يقول قال فلان
اختلاف العلماء فيما إذا قالت الصحابة أمرنا	كذبا أو مذهب فلان كذبا ... ٣٧٨
بكذا ونهينا عن كذا ، أو السنة كذا	حكى أن بعضهم قال لمحمد بن الحسن أسمعت
هل المراد من الأمر والنامي رسول الله	هذا كله من أبي حنيفة فقال لا ... ٣٧٨
صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وكذا	فأما بيان طرق الحفظ فهو نوحان عزيمة
المراد من السنة ستة أو سنة غيره ... ٣٨٠	ورخصة ... ٣٧٩

ما احتج به المصنف أو استشهد به في هذا الكتاب

من الآيات مفسرة باللغة أو بالآثار

صفحة

فأثروا بسورة من مثله (البقرة) ... ١٤
واستغفر من استغفرت منهم بمسوتك
(بنو إسرائيل) ... ١٤
وبنا قبل منا (البقرة) ... ١٤
وأما من خلف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
(التازعات) ... ١٥
أصبحت أرى (طه) ... ١٥
فانكحوا ما طاب لكم من النساء (النساء) ١٥
استجيبوا لله وللرسول (الأنفال) ... ١٦
فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
(الكهف) ... ١٦
وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله
أمرأ (الأحزاب) ... ١٨
ومن يعص الله ورسوله (الأحزاب) ... ١٨
ما منك ألا تسجد لإد أمرتك (الأعراف) ... ١٨
ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره
(الروم) ... ١٨
إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن
فيكون (يس) ... ١٨
فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
(الجمعة) ... ١٩ - ٤٥
وإذا حلتم فاصطادوا (المائدة) ... ١٩
أحل لكم الطيبات (المائدة) ... ١٩
وأحل الله البيع (البقرة) ... ١٩
فتحرير راية (المجادلة) ... ٢١ - ١٥٩
ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً (الذهب) ٢١ - ٢٠
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى
قوله فتيمموا (المائدة) ... ٢٢
أثم الصلاة لعلك الشمس (بنو إسرائيل)
... ٢٢ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٤

صفحة

قوله تعالى : ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً
كثيراً (البقرة) ... ٩
ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
(النحل) ... ٩
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
في الدين : (براءة) ... ١٠
فليحذر الذين يخافون من أمره (النور) ١١ - ١٨
وما أمر فرعون برشيد (هود) ... ١١
وتنازعهم في الأمر (آل عمران) ... ١١
قل إن الأمر كله لله (آل عمران) ... ١١
يدبر الأمر من السماء إلى الأرض (الم السجدة) ١٣
ألا له الخلق والأمر (الأعراف) ... ١٣
حتى جاء الحق وظهر أمر الله (التوبة) ... ١٢
يتنازعون بينهم أمرهم (الكهف) ... ١٣
ينزل الأمر بينهم (الطلاق) ... ١٣
أني أمر الله (النحل) ... ١٣
فما أغنت عنهم آلهم التي يدعون من دون
الله من شيء (هود) ... ١٣
فذاقت وبال أمرها (الطلاق) ... ١٣
قل إن الأمر كله لله (آل عمران) ... ١٣
إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن
فيكون (يس) ... ١٣
إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن يقول له كن
فيكون (النحل) ... ١٣
آمنوا بالله ورسوله (الحديد) ... ١٤ - ٦٠
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (البقرة
والنور) ... ١٤ - ١٠٠
وانفلوا الخير (الحج) ... ١٤
وأحسنوا (البقرة) ... ١٤
فسكلوا عما أمسكن عليكم (المائدة) ... ١٤
وأشهدوا إذا تبايعتم (البقرة) ... ١٤

صفحة	صفحة
ولا يرضى لعباده الكفر (الزمر) ... ٨٧	فاستبقوا الخيرات (البقرة والمائدة) ... ٢٨
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا	إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً
(الشورى) ... ٨٧	(النساء) ... ٣٠
ولا تقربا هذه الشجرة (البقرة والأعراف) ٨٦	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها
والحصنات من النساء (النساء) ... ٩٠	(النساء) ... ٤٤
ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء	فإذا قضيت مناسككم (البقرة) ... ٤٥
(النساء) ... ٩٠ — ١٧٧	فعدة من أيام آخر (البقرة) ... ٤٥
حرمت عليكم أمهاتكم (النساء) ٩١ — ٩٠	وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (البقرة) ٤٩
وحرم الربا (البقرة) ... ٩١	فقدية من صيام أو صدقة أو نسك (البقرة) ٥٠
ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (النور) ... ٩٢	إن الله لا يأمر بالفحشاء (الأعراف) ... ٦٠
ثم ألقاها خلقاً آخر (المؤمنون) ... ٩٢	أن طهراً يبنى الصلواتين (البقرة) ... ٦٢
ولا تقتلوا أنفسكم (النساء) ... ٩٦	وثيابك فطهر (المدثر) ... ٦٢
ولا يحمل لمن أن يكتمن ما خلق الله في	ولا تصل على أحد منهم مات أبداً (التوبة) ٦٢
أرحامهم (البقرة) ... ٩٦ — ٩٧	أقيموا الصلاة (البقرة) ... ٦٣
لا يحمل لك النساء من بعد (الأحزاب) ... ٩٧	أن اعبدوني هذا صراط مستقيم (يس) ٦٣
ولا يخرجن (الطلاق) ... ٩٨	لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعها (البقرة) ٦٥ — ٦٣
ولا تزموا عقدة النكاح (البقرة) ... ٩٨	وليطوفوا بالبيت العتيق (الحج) ... ٦٤
ثم أتموا الصيام إلى الليل (البقرة) ... ٩٨	وما أرسلناك إلا كافة للناس (سبأ) ... ٦٦
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ... ١٠٤ — ١٥٥	نذيراً للبصر (المدثر) ... ٦٦
وقه على الناس حج البيت من استطاع إليه	لأنفركم به ومن بلغ (الأنعام) ... ٦٦
سبيلاً (آل عمران) ... ١٠٥ — ١١٣	فإذا طمأننتم فأقيموا الصلاة (النساء) ... ٦٦
إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه	فصيام ثلاثة أيام (المائدة) ... ٧٠
(الدهر) ... ١١٠	إن الحسنات يذهبن السيئات (هود) ... ٧٢
وما خلقت الجن والإانس إلا ليعبدون	قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً
(الذاريات) ... ١١٠	(الأعراف) ... ٧٣
سورة أنزلناها وفرضناها (النور) ... ١١٠	وويل للمصركين الذين لا يؤتون الزكاة
فإذا وجبت جنوبها (الحج) ... ١١١	(حم السجدة) ... ٧٤
فأقرءوا ما تيسر من القرآن (المزمل) ١١٢	ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين
فلا جناح عليه أن يطوف بهما (البقرة) ... ١١٣	(المدثر) ... ٧٤
فقدى ولم نجد له عزماً (طه) ... ١١٧	ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله (المائدة) ٧٥
فأصبر كما صبر أولو العزم من الرسل (الأحقاف) ١١٧	وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء
ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم	منثوراً (الفرقان) ... ٧٧
(الأعراف) ... ١٢٠	ومن عمل صالحاً فلا نفسهم يمهدون (الروم) ٧٧
ربنا ولا تحمل علينا إصراً . (البقرة) ١٢٠	إنهم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً (الفرقان) ٧٨
إلا ما اضطررتم إليه (الأنعام) ... ١٢١	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
ليلوكم أيكم أحسن عملاً (هود والملك) ١٢٢ — ١٦٢	(المؤمنون والماعراج) ... ٨١

صلحة

وربك يخلق ما يشاء ويختار (النقص) ... ١٢٣
 على أن تأجرني ثمانئى حجج فإن أتممت عقراً
 فى عندك (النقص) ... ١٢٤
 هل ينظرون إلا تأويله (الأعراف) ... ١٢٧
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (البقرة) ١٢٨
 اركعوا واسجدوا (الحج) ... ١٢٨
 وليعلموا بالبيت العتيق (الحج) ... ١٢٨
 فافعلوا ووجوهكم (المائدة) ... ١٢٨
 والبارق والسارقة فاطموا أيديهما جزاء
 بما كسبا نكالا من الله (المائدة)
 ... ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١
 أن تهتفوا بأموالكم (النساء) .. ١٣٠
 قد علمنا ما فرضنا عليهم فى أزواجهم
 (الأحزاب) ... ١٣٠
 فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تسكح
 زوجاً غيره (البقرة) ١٣٠ - ١٣١
 اللال مرتان إلى قوله فلا جناح عليهما فيما
 اخذت به (البقرة) ... ١٣١
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 (الأعام) ... ١٣٢
 ومن دخله كان آمناً (آل عمران) ... ١٣٤
 الذين قال لهم الناس (آل عمران) ... ١٣٤
 إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
 (الحجر) ... ١٣٤
 رب ارجعون (المؤمنون) ... ١٣٤
 يأياها الذين آمنوا استجبوا لله ولرَسُول
 (الأفان) ... ١٣٥
 فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا
 سبيلهم (التوبة) ... ١٣٥
 والذين جاءوا من بعدهم (الحشر) ... ١٣٥
 وحمله وفصاله ثلاثون شهراً (الأحقاف) ... ١٣٥
 وفصاله فى عامين (لقمان) ... ١٣٥
 أو ما ملكك أيمانكم (النساء) ... ١٣٥
 وأن تجمعوا بين الأختين (النساء) ... ١٣٥
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
 (البقرة) ... ١٣٥ - ١٣٦

صلحة

وأولات الأحال أجلهن أن يضمن حملهن
 (الطلاق) ... ١٣٥ - ١٣٦
 وأخوانكم من الرضاعة (النساء) ... ١٣٦
 إن الله بكل شىء عليم (الأفان) ، التوبة ،
 الشكوت ، المجادلة) ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤١
 إن الله لا يظلم مثقال ذرة (النساء) ... ١٣٧
 وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها
 (هود) ... ١٣٧
 فسجد لللائكة كلهم أجمعون إلا إبليس
 (الحجر ، ص) ... ١٣٧ - ١٤٥
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (المائدة) ١٣٩
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 (البقرة) ... ١٤٠
 لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة
 (الحشر) ... ١٤٣
 أفنى كان مؤمناً كن كان كافراً (المسجد) ١٤٣
 قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 (الزمر) ... ١٤٣
 وما يستوى الأعمى والبصير (فاطر) ... ١٤٥
 فإن كان له إخوة (النساء) ... ١٥٢
 هذان خصمان اختصموا (الحج) ... ١٥٢
 وداود وسليمان إذ يحكمان فى المراث إذ نثت
 فيه غم القوم وكنا لحسكهم شاهدين
 (الأنبياء) ... ١٥٢
 إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داود ففرغ
 منهم قالوا لا تخف خصمان بسى بعضنا
 على بعض (ص) ... ١٥٢
 فلهم ثلثا ما ترك (النساء) ... ١٥٣
 لذكر مثل حظ الأنثيين (النساء) ... ١٥٣
 كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون
 الرسول (الزمل) ... ١٥٤ - ١٦٠
 فلو نفر من كل فرقة طائفة (التوبة) ١٥٤
 وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (البور) ١٥٤
 ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم
 ولو كانوا لا يعقلون (يونس) ... ١٥٥

صفحة

أو لامستم النساء (النساء ، المائدة) ١٧٣ - ١٧٨
ومن يؤلم يومئذ دبره (الأنفال) ... ١٧٥
حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم (النساء) ١٧٧
فتيمموا صعيداً طيباً (النساء ، المائدة) ... ١٧٧
أو جاء أحد منكم من الغائط (النساء، المائدة) ١٨٧
إني آرائي أعصر غراً (يوسف) ... ١٧٨
وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد
النبي أن يستنكحها (الأحزاب) ... ١٧٩
خالصة لك (الأحزاب) ... ١٨٠
شهادة أنه لا إله إلا هو (آل عمران) ... ١٨٠
وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً (المؤمن) ١٨٧
أقم الصلاة لذكري (طه) ... ١٩٠
أو تحرير رقبة (المائدة) .. ١٩٢
اقبلوا فكهين (التلغيف) ... ١٩٢
فأبنتا فيها حباً وعنباً وقضباً وزيتوناً ونخلاً
وحداثق غلبا وفاكهة وأبا (عبس) ١٩٢
فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
(الكهف) ... ١٩٢
اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير
(حم السجدة) ... ١٩٣
واستغزز من استطعت منهم بصوتك
(بني إسرائيل) ... ١٩٣
وما يستوى الأعمى والبصير (المؤمن) ... ١٩٤
حرمت عليكم الميتة (المائدة) ... ١٩٥
حرمت عليكم أمهاتكم (النساء) ... ١٩٥
أو لامستم النساء (النساء ، المائدة) ... ١٩٦
إذا قم إلى الصلاة (المائدة) ... ١٩٧
وإن كنتم جنباً فاطهروا (المائدة) ... ١٩٧
وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد
منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم
تجدوا ماء فتيمموا (النساء، المائدة) ... ١٩٧
لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان (المائدة) ... ١٩٧
إذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه (القصص) ... ١٩٧
لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً (الواقعة) ... ١٩٧
والغو في أيمانكم يلقبوا (حم السجدة) ... ١٩٧

صفحة

ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمى
ولو كانوا لا يبصرون (يونس) ... ١٥٥
فاجتنبوا الرجس من الأوثان (الحج) ... ١٥٥
فأذن لمن شئت منهم (النور) ... ١٥٥
ترجي من نشاء منهن (الأحزاب) ... ١٥٥
واستغفر لهم الله (النور) .. ١٥٦
ذلك أدنى أن تقر أعينهن (الأحزاب) ... ١٥٦
قال فرعون وما رب العالمين ؟ قال رب
السموات والأرض (الشعراء) ... ١٥٦
وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا
أعمالنا ولكم أعمالكم (القصص) ١٥٦
وما بناها (الشمس) ... ١٥٦
وحينما كنتم فولوا وجوهكم شطره (البقرة) ١٥٧
أينما تكونوا يدرككم الموت (النساء) ... ١٥٧
كل من عليها فان (الرحمن) ... ١٥٧
كلما لضجت جلودهم (النساء) ... ١٥٨
إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم كما
أرسلنا إلى فرعون رسولا (المزمل) ١٥٨
فلا تدعوا مع الله أحداً (الجن) ... ١٥٨
إن الإنسان لفي خسر (العصر) ... ١٥٨
الزانية والزاني (النور) ... ١٦١
أيكم بأنبيي برعشها (النمل) ... ١٦١
فأى الفريقين أحق بالأمن (الأنعام) ... ١٦٢
الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم ظلم (الأنعام) ١٦٢
بأيها الناس اتقوا ربكم (الحج ، لقمان) ... ١٦٤
ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل
الله البيع وحرم الربا (البقرة) ... ١٦٤
فاصلموا أيديهما (المائدة) ... ١٦٤
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع (النساء) ... ١٦٤
فطلقوهن لعدتهن (الطلاق) ... ١٦٤
وحرم الربا (البقرة) ... ١٦٨
وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم
يقولون آمنا به كل من عند ربنا (آل عمران) ١٦٩ - ١٧٠
وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة (القيامة) ١٧٠

صفحة

وإذا مروا باللغو مروا كراما (الفرقان) ... ٢١٧
 فإذا قرأناه فاتبع قرآنه (القيامة) ... ٢١٨
 إن الصفا والمروة من شعائر الله (البقرة) ٢٠٠ - ٢٠٢
 اركعوا واسجدوا (الحج) ... ٢٠٠ - ٢٠٢
 واسجدوا واركن مع الراكنين (آل عمران) ٢٠٢
 والراستون في العلم (آل عمران) ... ٢٠٥
 ويعصوا الله الباطل (المورى) ... ٢٠٥
 وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (النور) ٢٠٥
 ثم كان من الذين آمنوا (البينة) ... ٢١٠
 ثم الله شهيد على ما تعملون (يونس) ... ٢١٠
 بل كنتم مجرمين (سبا) ... ٢١٠
 بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله (سبا) ... ٢١٠
 فلم تقتلوه ولكن الله قتلهم ، وما أرميت إذ رميت ولكن الله رمى (الأنفال) ٢١١
 من أوسط ما تعلمون أهلككم أو كسوتهم أو تحرر رقبة (المائدة) ... ٢١٣
 نقدية من صيام أو صدقة أو نسك (البقرة) ٢١٣
 هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً (المائدة) ... ٢١٣
 أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف (المائدة) ... ٢١٥
 فهي كالحجارة أو أشد قسوة (البقرة) ... ٢١٦
 وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون (الصافات) ٢١٦
 ولا تطلع منهم آئناً أو كفوراً (الذهر) ... ٢١٦
 إلا ما حملت ظهورها أو الخوايا أو ما اختلط بعظم (الأنعام) ... ٢١٧ - ٢١٨
 ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم (آل عمران) ... ٢١٧ - ٢١٨
 هي حتى مطلع الفجر (القدر) ... ٢١٨
 حتى يسلوا الجزية من يد (براءة) ... ٢١٨
 حتى يأذن لي أبى (يوسف) ... ٢١٨
 حتى يأتيك اليقين (الحجر) ... ٢١٨
 وفاتلوه حتى لا تكون فتنة (البقرة) ، (الأنفال) ... ٢١٩

صفحة

وزلزلوا حتى يقول الرسول (البقرة) ... ٢١٩
 إلى أجل مسمى (البقرة) ... ٢٢٠
 ثم آتوا الصيام لله الليل (البقرة) ... ٢٢٠
 وأيديكم إلى المرافق (المائدة) ٢٢٠ - ٢٢١
 يبايئك على أن لا يشركن بالله شيئاً (المتحنة) ... ٢٢٢
 حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق (الأعراف) ... ٢٢٢
 إذا اكثالوا على الناس يستوفون (التطهير) ٢٢٢
 يغلظونه من أمر الله (الرعد) ... ٢٢٢
 ينقر لكم من ذنوبكم (نوح) ... ٢٢٢
 فاجتنبوا الرجس من الأوثان (الحج) ... ٢٢٢
 فادخل في عبادي (الفجر) ... ٢٢٤
 وارزقوهم فيها (النساء) ... ٢٢٥
 إن مع العسر يسرا (الأعراف) ... ٢٢٥
 من قبل أن تلمس وجوها (النساء) ... ٢٢٥
 ثم بثناكم من بعد موتكم (البقرة) ... ٢٢٦
 عتل بعد ذلك زليم (ن) ... ٢٢٦
 إلا تخسين تاما (الضكيات) ... ٢٢٦
 صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم (الفاتحة) ... ٢٢٦
 وما تنزل إلا بأمر ربك (مريم) ... ٢٢٨
 إلا أن يحاط بكم (يوسف) ... ٢٢٨
 إلا أن تقطع قلوبهم (التوبة) ... ٢٢٨
 وامسحوا برءوسكم (المائدة) ... ٢٢٨
 ثبت بالدهن (المؤمنون) ... ٢٢٨
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (المائدة) ٢٢٩
 يحلقون فاق ما قالوا (التوبة) ... ٢٢٩
 وتالله لأكبدن أمتامكم (الأنبياء) ... ٢٣٠
 إن امرؤ هلك ليس له ولد (النساء) ... ٢٣١
 وإن امرأة ماتت من عليها نشوزا (النساء) ٢٣١
 إذا الشمس كورت (التكوير) ... ٢٣٢
 إذا السماء انفطرت (الانفطار) ... ٢٣٢
 وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون (الروم) ... ٢٣٢

صفحة

ويذرا عنها العذاب أن تصيد أربع شهادات
بالة (النور) ... ٢٦٠ ...
فإذا أحسن فإن أمين بفاحشة (النساء) ... ٢٦٢ ...
فكاتبوهم إن علمت فيهم خيراً (النور) ... ٢٦٢ ...
ولا تقتضوا الأيمان بعد توكيدها (التحليل) ... ٢٦٣ ...
هدياً بالغ الكعبة (المائدة) ... ٢٦٧ ...
وسبعة إذا رجعت (البقرة) ... ٢٦٧ ...
لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم
(المائدة) ... ٢٦٨ ...
وأما نساءكم (النساء) ... ٢٦٨ ...
من نساءكم اللاتي دخلتم بهن (النساء) ... ٢٦٨ ...
وسبعة إذا رجعت (البقرة) ... ٢٦٩ ...
(قراءة ابن مسعود) فسيام ثلاثة أيام
متتابعات (المائدة) ... ٢٦٩ ...
إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (المحرات) ... ٢٧٠ ...
ممن ترضون من الشهداء (البقرة) ... ٢٧٠ ...
ثم محلها إلى البيت العتيق (الحج) ... ٢٧٠ ...
إذا تدايتم يدين إلى أجل مسمى فاكتبوه
(البقرة) ... ٢٧١ ...
ألست بربكم قالوا بلى (الأعراف) ... ٢٧١ ...
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم
(الأعراف) ... ٢٧١ ...
فلارث ولا فسوق ولا جدال في الحج
(البقرة) ... ٢٧٣ ...
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (البقرة) ...
(النور) ... ٢٧٣ ...
لنبيكم ولكم وقر في الأرحام ما نشاء (الحج) ... ٢٧٤ ...
فإن يشأ الله يحتم على قلبك ويمحوا الله الباطل
(الشورى) ... ٢٧٤ ...
وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا
(النور) ... ٢٧٥ ...
ولا تبلىوا لهم شهادة أبداً (النور) ... ٢٧٥ ...
فاجلدوهم (النور) ... ٢٧٥ ...
فإذا لم يأتوا بالعهد فأولئك عند الله هم
الكاذبون (النور) ... ٢٧٥ ...
خذ من أموالهم صدقة (التوبة) ... ٢٧٦ ...

صفحة

ولو لا رخصتكم لرجمناكم (هود) ... ٢٣٣ ...
إن المسلمين والسلطات (الأحزاب) ... ٢٣٥ ...
قالا ربنا ظننا أنفسنا (الأعراف) ... ٢٣٥ ...
ولأبويه لكل واحد منهما السدس (النساء) ... ٢٣٥ ...
للقراء المهاجرين (الحشر) ... ٢٣٦ ...
وحله وفصاله ثلاثون شهراً (الأحقاف) ... ٢٣٧ ...
وفصاله في عامين (لقمان) ... ٢٣٧ ...
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
(البقرة) ... ٢٣٧ ...
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين
(البقرة) ... ٢٣٧ ...
وعلى الوارث مثل ذلك (البقرة) ... ٢٣٨ ...
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض
من الخط الأسود (البقرة) ... ٢٣٨ ...
ثم آموا الصيام إلى الليل (البقرة) ... ٢٣٨ ...
فكفارتهم إطعام عشرة مساكين من أوسط
ما تملكون أهليكم أو كسوتهم (المائدة) ... ٢٣٨ ...
فلا تقل لها أف ولا تنهرها (بني إسرائيل) ... ٢٤١ ...
إن الحسنات يذهبن السيئات (هود) ... ٢٤٧ ...
ولا تبجلوا الله عرصة لأيمانكم (البقرة) ... ٢٤٧ ...
واستفظوا أيمانكم (المائدة) ... ٢٤٧ ...
واسأل القرية (يوسف) ... ٢٥١ ...
منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا
فيهن أنفسكم (التوبة) ... ٢٥٥ ...
ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك فداً إلا أن
يشاء الله (الكهف) ... ٢٥٥ ...
من فتيانكم المؤمنات (النساء) ... ٢٥٦ ...
من نساءكم اللاتي دخلتم بهن (النساء) ... ٢٥٦ ...
وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن
معك (الأحزاب) ... ٢٥٨ ...
ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا
(النساء) ... ٢٥٨ ...
إنما أنت منذر من يخشاها (النارعات) ... ٢٥٨ ...
إنما تنذر من اتبع الذكركر (يس) ... ٢٥٨ ...
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
للمؤمنات (النساء) ... ٢٦٠ - ٢٦٥ ...

سورة	سورة
وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ لَكُمْ (النساء) ... ٢٧٦	وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ لَكُمْ (النساء) ... ٢٧٦
جَاءُوا أَسَافِهِمْ لِيَأْخُذَهُمْ وَاسْتَفْعُوا تِيَابَهُمْ	جَاءُوا أَسَافِهِمْ لِيَأْخُذَهُمْ وَاسْتَفْعُوا تِيَابَهُمْ
(نوح) ... ٢٧٦	(نوح) ... ٢٧٦
فَلَمَّا نَسَتْ فَأُولَئِكَ (التحرير) ... ٢٧٦	فَلَمَّا نَسَتْ فَأُولَئِكَ (التحرير) ... ٢٧٦
فَالْحَمْدُ أَهْلِيهِمْ (المائدة) ... ٢٧٧	فَالْحَمْدُ أَهْلِيهِمْ (المائدة) ... ٢٧٧
وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابًا لِّلنَّاسِ وَأَمَّا (البقرة) ... ٢٧٧	وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابًا لِّلنَّاسِ وَأَمَّا (البقرة) ... ٢٧٧
فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٍ (آل عمران) ... ٢٧٨	فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٍ (آل عمران) ... ٢٧٨
وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ (بني إسرائيل)	وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ (بني إسرائيل)
فَأَخَذْنَا بِأُتَانَا (الشعراء) ... ٢٧٨	فَأَخَذْنَا بِأُتَانَا (الشعراء) ... ٢٧٨
وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ	وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ
(حم السجدة) ... ٢٧٨	(حم السجدة) ... ٢٧٨
لَا تَسْمَعُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ وَالْقَوَا فِيهِ (حم السجدة) ٢٧٨	لَا تَسْمَعُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ وَالْقَوَا فِيهِ (حم السجدة) ٢٧٨
وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَيْنَاهَا أَنْفُسَهُمْ فَظَلَمُوا	وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَيْنَاهَا أَنْفُسَهُمْ فَظَلَمُوا
(الزلزال) ... ٢٧٨	(الزلزال) ... ٢٧٨
قَالُوا أَتَيْنَا لَمَّا لَيْتُمْ (حم السجدة) ... ٢٧٩	قَالُوا أَتَيْنَا لَمَّا لَيْتُمْ (حم السجدة) ... ٢٧٩
فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ	فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ
(الكهف) ... ٢٧٩	(الكهف) ... ٢٧٩
وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (بني إسرائيل) ٢٧٩	وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (بني إسرائيل) ٢٧٩
وَلَهُ نِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الزلزال) ... ٢٨١	وَلَهُ نِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (الزلزال) ... ٢٨١
فَمِثَامٌ ثَلَاثَةٌ أَهَامٌ مَتَابَعَاتٌ (قراءة ابن مسعود)	فَمِثَامٌ ثَلَاثَةٌ أَهَامٌ مَتَابَعَاتٌ (قراءة ابن مسعود)
(المائدة) ... ٢٨١	(المائدة) ... ٢٨١
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ	فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
(النساء) ... ٢٨٢	(النساء) ... ٢٨٢
وَلَسَكُنْ شِبْهُ لَمْ (النساء) ... ٢٨٦	وَلَسَكُنْ شِبْهُ لَمْ (النساء) ... ٢٨٦
وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا (الأَنْفَال) ... ٢٨٧	وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا (الأَنْفَال) ... ٢٨٧
لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا (الأَنْفَال) ... ٢٨٧	لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا (الأَنْفَال) ... ٢٨٧
وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَمْ (التوبة) ... ٢٨٨	وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَمْ (التوبة) ... ٢٨٨
وَمَنْظَمٌ ظَنُّ السَّوءِ (الفتح) ... ٢٩٤	وَمَنْظَمٌ ظَنُّ السَّوءِ (الفتح) ... ٢٩٤
إِنْ بَعْضُ الظَّنِّ أَتَمُّ (الحجرات) ... ٢٩٤	إِنْ بَعْضُ الظَّنِّ أَتَمُّ (الحجرات) ... ٢٩٤
إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ (الزخرف) ... ٢٩٥	إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ (الزخرف) ... ٢٩٥
أَتَخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ	أَتَخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
(التوبة) ... ٢٩٥	(التوبة) ... ٢٩٥
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (آل عمران) ... ٢٩٦	وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (آل عمران) ... ٢٩٦
إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ (البقرة) .. ٢٩٦	إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ (البقرة) .. ٢٩٦
وَإِذْ قُلْتُمْ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ لَكُمْ (النساء) ... ٢٩٦	وَإِذْ قُلْتُمْ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ لَكُمْ (النساء) ... ٢٩٦
وَمِنْ بَعَثَاتِي الرُّسُولَ مِنْ بَعْدِي مَا يَبِينُ لَكُمْ	وَمِنْ بَعَثَاتِي الرُّسُولَ مِنْ بَعْدِي مَا يَبِينُ لَكُمْ
وَلَكُمْ فِي سَبِيلِ الْمَوْتِ (النساء) ... ٢٩٦	وَلَكُمْ فِي سَبِيلِ الْمَوْتِ (النساء) ... ٢٩٦
وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ (الفرقان) ... ٢٩٦	وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ (الفرقان) ... ٢٩٦
وَمَنْ يَحْمِلْ ذَٰلِكَ يَأْتِ أَلَامًا (الفرقان) .. ٢٩٧	وَمَنْ يَحْمِلْ ذَٰلِكَ يَأْتِ أَلَامًا (الفرقان) .. ٢٩٧
وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولَهُ وَلَا الْمُسْلِمِينَ	وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولَهُ وَلَا الْمُسْلِمِينَ
وَلِجِبَةِ (التوبة) ... ٢٩٧	وَلِجِبَةِ (التوبة) ... ٢٩٧
وَلَيْسَ كُنْ لَكُمْ دِينُهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمُ (النور) ... ٢٩٧	وَلَيْسَ كُنْ لَكُمْ دِينُهُمْ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمُ (النور) ... ٢٩٧
وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ	وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ
عَلَى النَّاسِ (البقرة) ... ٢٩٧ - ٣١١	عَلَى النَّاسِ (البقرة) ... ٢٩٧ - ٣١١
وَيَكُونُ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا (البقرة) ... ٢٩٧	وَيَكُونُ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا (البقرة) ... ٢٩٧
فَسَكِّبْ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا	فَسَكِّبْ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا
بِكَ عَلَى هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا (النساء) ... ٢٩٨	بِكَ عَلَى هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا (النساء) ... ٢٩٨
وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا (النساء) ... ٢٩٨	وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا (النساء) ... ٢٩٨
يَأْخُذُ السَّكَّابَ لَمْ يَدْعُوا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ	يَأْخُذُ السَّكَّابَ لَمْ يَدْعُوا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ
مِنْ آمَنَ بِلِقَائِهَا مُوَجَّهًا وَأَتَمَّ شَهِيدًا	مِنْ آمَنَ بِلِقَائِهَا مُوَجَّهًا وَأَتَمَّ شَهِيدًا
(آل عمران) ... ٢٩٨	(آل عمران) ... ٢٩٨
بِمَا اسْتَفْتَلُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ	بِمَا اسْتَفْتَلُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ
شُهَدَاءَ (المائدة) ... ٢٩٨	شُهَدَاءَ (المائدة) ... ٢٩٨
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا السَّكَّابَ	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا السَّكَّابَ
لَتُبَيِّنَنَّ (آل عمران) ... ٢٩٨	لَتُبَيِّنَنَّ (آل عمران) ... ٢٩٨
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
(الناريات) ... ٢٩٨	(الناريات) ... ٢٩٨
اللَّهُ وَلِي الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ	اللَّهُ وَلِي الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ
إِلَى النُّورِ (البقرة) ... ٣٠٠	إِلَى النُّورِ (البقرة) ... ٣٠٠
هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُكَ (الأحزاب) ٣٠٠	هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُكَ (الأحزاب) ٣٠٠
حَرَمْتَ عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ (النساء) ... ٣٠١	حَرَمْتَ عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ (النساء) ... ٣٠١
وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ (الحشر) ... ٣٠١	وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ (الحشر) ... ٣٠١
لَئِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ	لَئِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (الأحزاب) ... ٣١٤	وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (الأحزاب) ... ٣١٤
وَاتَّقِ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ (لقمان) ... ٣١٥	وَاتَّقِ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ (لقمان) ... ٣١٥
وَيَقِمْ فَرْدَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ (النساء) ... ٣١٥	وَيَقِمْ فَرْدَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ (النساء) ... ٣١٥
عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ (التوبة) ... ٣١٨	عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ (التوبة) ... ٣١٨
مَا كَانَ لِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى (الأَنْفَال) ٣١٨	مَا كَانَ لِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى (الأَنْفَال) ٣١٨
وَمَا آتَاكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا	وَمَا آتَاكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا
(الحشر) ... ٣١٨	(الحشر) ... ٣١٨

صفحة	صفحة
كتم خيرة أمة أخرحت للناس تأصرون بالمعروف	ولا تظلم ما ليس لك به علم (بنى إسرائيل)
وتنهون عن المنكر (آل عمران) ... ٣٣١	... ٣٢١ - ٣٢٩
أمكنوهن من حيث سكنتم (الطلاق) ... ٣٣٢	ولا تقولوا على الله إلا الحق (النساء) .. ٣٢١
فاستشهدوا عليهن أربعة منكم (النساء) ٣٣٤	إلا من شهد بالحق وهم يعلمون (الزخرف)
لا تزر وازرة وزر أخرى (الأنعام)	... ٣٢١ - ٣٥٩
بنى إسرائيل ، فاطر ، الزمر ، النجم) ٣٤٠	وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً (النجم) ... ٣٢١
لا يألونكم خيالاً (آل عمران) ... ٣٤٦	إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات
إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	(البقرة) ... ٣٢٢
(الحجر) ... ٣٤٩	وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
فلمتعنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتوهن	لتبينته للناس (آل عمران) ... ٣٢٢
مؤمنات فلا ترجعوهن (المتحنة) ... ٣٥٣	فلو قرر من كل فرقة منهم طائفة
فأولئك عند الله هم الكاذبون (النور) ... ٣٥٥	(التوبة) ... ٣٢٢
سنتركك ولا نلقى إلا ما شاء الله	وليشهد عذابهما طائفة (النور) ... ٣٢٣
(سبح اسم ربك) ... ٣٥٧	وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
فيه رجال يحبون أن يتطهروا (التوبة) ... ٣٦٥	بينهما (الحجرات) ... ٣٢٣
أمكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم	فأصلحوا بين أخويكم (الحجرات) ... ٣٢٣
(الطلاق) ... ٣٦٥	وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء
وإن كن أولات حمل فأعقوا عليهن حتى	ولو كان ذا قرنى (فاطر) ... ٣٢٣
يضمن حملهن (الطلاق) ... ٣٦٥	إذا رجعوا إليهم (التوبة) ... ٣٢٣
واستشهدوا شهيدين من رجالكم (البقرة) ٣٦٥	بأيها الرسل كلوا من الطيبات (المؤمنون) ٣٢٥
وأدنى أن لا ترتابوا (البقرة) ... ٣٦٦	وما شهدنا إلا بما علمنا (يوسف) ... ٣٢٦
أو آخران من غيركم (المائدة) ... ٣٦٦	فإن علمتوهن مؤمنات . (المتحنة) ... ٣٢٦
إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (الحجرات) ٣٧١	أن تصيبوا قوماً بجهالة (الحجرات) ... ٣٢٩
وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه	وجعلوا بها واستيقنتها أنفسهم (الحمل) .. ٣٢٩
فانتهوا (الحجر) ... ٣٧٤	يعرفونه كما يعرفون أبناءهم (البقرة)
وكلم الله موسى تكليماً (النساء) ... ٣٧٧	... ٣٢٩
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر	وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون
منكم (النساء) ... ٣٨٠	(البقرة) ... ٣٣٠

ما ذكره المصنف من الآثار المرفوعة أو الموقوفة

في هذا الكتاب محتجاً بها أو مستشهداً بها

صفحة

- خيركم أحسنكم قضاء - الحديث ... ٤٤
 رحم الله أحماً سهل البيع والعمراء سهل
 القضاء سهل الانقضاء - الحديث ... ٤٤
 من نام من صلاة أو نسيها فليصلها إفاذ كرها
 الحديث ٤٥
 وما فاتكم فأتوا - الحديث ... ٤٨
 وما فاتكم فأتوا ٤٩
 حديث الخثعمية إن فريضة الله على عباده
 أدركت أبي شيخاً كبيراً - الحديث ... ٤٩
 أتبع السيئة الحسنة تمحها - الحديث ... ٥١
 من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها
 فليذكر يمينه ثم ليأت بآتي هو خير ... ٦٤
 لا صدقة إلا عن ظهر غنى ... ٦٧ - ٦٩
 أغنهم عن المسألة في مثل هذا اليوم ... ٧١
 الإسلام يجب ما قبله ٧٥
 ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله فإن هم
 أجابوك فاعلمهم أن الله فرس عليهم خمس
 صلوات في كل يوم وليلة ... ٧٦
 لناس طاديان بالبحر فمعه فوبتها ومشت نفسه
 فمعتها ٧٨
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم
 يوم العيد وأيام التشريق ... ٨٥
 فإنها أيام أكل وشرب ... ٨٨
 لا نكاح إلا بشهود ... ٩٠ - ٩٧
 لا تتكبح الأمة على الحر ... ٩٠
 صوموا لرؤيته ... ١٠٤
 أدوا عن كل حر وعبد ... ١٠٧
 أدوا عما تموتون ... ١٠٧

صفحة

- فسر ابن عباس رضي الله عنهما الحسكة بطن
 الله ٩
 رواية ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعة من
 يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ... ٩
 قوله عليه الصلاة والسلام : خياركم في الجامعة
 خياركم في الإسلام إذا فقهوا ... ٩
 قوله عليه الصلاة والسلام : ما عبد الله تعالى
 بعبي أفضل من الفقه في الدين ولقديه واحد
 أشد على الشيطان من ألف عابد ... ١٠
 قوله عليه الصلاة والسلام : قليل من الفقه خير
 من كثير من العمل ... ١٠
 قوله عليه الصلاة والسلام : خذوا عني مناسككم
 وصلوا كما رأيتموني أصلي ... ١٢ - ١٤
 خلقه صلى الله عليه وسلم عليه في الصلاة
 وخلق أصحابه لعالم ... ١٣
 إني لست كأحدكم إني أبيت يطعمني ربي
 ويستغني ١٣
 خذوا عني مناسككم - حديث دعاء النبي
 صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وهو في
 الصلاة ١٣٥ - ١٦
 سؤال أقرع بن حابس عن الحج أنى كل عام
 أم حرة فقال صلى الله عليه وسلم : بل مرة
 الحديث ٣٠
 سؤال أقرع بن حابس عن الحج أنى كل عام
 أم حرة فقال صلى الله عليه وسلم : بل مرة
 الحديث ٣٢
 وإن أول وقت الظهر حين تزول الشمس
 الحديث ٣٢
 أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك
 الحديث ٤٤

صفحة

قال أبو بكر رضى الله عنه إنكم إذا اختلفتم
فمن بدمكم أشد اختلافاً — الحديث إلى
أن قال : فيكم كتاب الله فأطوا حلاله
وحرّموا حرامه ... ١٣٦ ...
نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ... ١٤١ ...
الجار أحق بصقبه ... ١٤٤ ...
نهي عليه الصلاة والسلام عن بيع ما لم
يقبض ... ١٤٤ ...
كانت اليد لا تطع على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيما دون ثمن الخبز ... ١٤٧ ...
أدرءوا الحدود بالشبهات ... ١٤٧ ...
الاثنان فما فوقها جماعة ... ١٥١ ...
الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة
ركب ... ١٥٢ ...
عن ابن عباس أنه قال لثمان الأخوة في لسان
قومك لا يتناول الاثني ؟ قال : نعم
ولكن لا أستجيز أن أخالفهم فيما رأوا
من قتل قتيلاً فله سلبه ... ١٥٥ ...
من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ... ١٥٥ ...
في خمس من الإبل شاة ... ١٥٩ ...
قال ابن عباس : لن يغلب عسرين يسرين ... ١٥٩ ...
قال ابن عباس : أيهموا ما أهم الله ... ١٦٧ ...
لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء ... ١٧١ ...
لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع
بالصاعين ... ١٧١ ...
قال ابن عباس : دخل آدم الجنة فله ما غربت
الشمس حتى خرج ... ١٧٦ ...
إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة :
اعتدى ثم راجعها ، وقال لحفصة اعتدى
ثم راجعها ... ١٨٩ ...
قال علي رضى الله عنه : إنما أعطيناكم النعمة
وبذلوا الحزبة لتسكون دماؤكم كدمائنا
وأموالهم كأموالنا ... ١٩٠ ...
الأعمال بالنيات ... ١٩٤ ...
رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه ... ١٩٤ — ٢٥١

صفحة

إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيئاً من
آلات الزراعة في دار فقال ما دخل هذا
بيت قوم إلا ذلوا ... ١٠٨ ...
شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بالصلاة
من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
عمل بها — الحديث ... ١١٤ ...
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ... ١١٤ ...
الصلاة أمامك (قوله صلى الله عليه وسلم في
حق صلاة القرب يوم عرفة) ... ١١٦ ...
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس
عند الإنسان ورخص في السلم ... ١٢١ ...
روى عن عمر رضى الله عنه قال يا رسول
الله ما بالنا نصل في السفر ركعتين ونحمن
آمنون ؟ فقال : هذه صدقة تصدق الله
بها عليكم فاقبلوا صدقته ... ١٢٢ — ١٢٣ ...
إن الله وضع من المسافر شطر الصلاة ... ١٢٣ ...
قوله عليه الصلاة والسلام : من فسر القرآن
برأيه فليتبوأ مقعده من النار ... ١٢٧ ...
حديث امرأة رقيقة (لا حتى تذوق من عسيلته
وتذوق من عسيلتك) ... ١٣١ ...
لعن الله المحلل والمحلل له ... ١٣١ ...
التمر بالتمر كيلاً بكيل ... ١٣٢ ...
من حفر بئراً فله ما حوله أربعون ذراعاً ... ١٣٣ ...
ما أخرجت الأرض قفيه العشر ... ١٣٣ ...
ليس في الخضروات صدقة وليس فيما دون
خسة أوسق صدقة ... ١٣٣ ...
استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر
منه ... ١٣٣ ...
لا صلاة إلا بقائمة الكتاب ... ١٣٣ ...
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله
إلا الله ... ١٣٥ ...
لا ربا إلا في النسبة ... ١٣٦ ...

سورة

لا يؤمن أحدكم حتى يسأل الله عما آتاه ولا يقر
 ٢٥٥ به من الجنبات
 ٢٥٦ خمس فواسق يقطن في الحل والحرم
 ٢٥٦ أحلت لنا ميتتان وحيات
 إن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة
 ٢٥٧ القطر على كل حر وبكر من المسلمين
 ٢٥٧ أدوا عن كل حر وعبد
 ٢٥٧ في خمس من الإبل شاة
 ٢٥٧ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 ما لم يضمن
 ٢٥٧ لا زكاة في العوامل والحوامل
 ٢٥٩ ابن عباس قال : أيهموا ما أيهم الله وأبيعوا
 ما بين
 ٢٦٨ وقال عمر : للراة مبهمة فأبهموها
 ٢٦٨ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً
 ٢٧٠ التراب طهور للسلم
 ٢٧٠ عن الأسلع أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 التيمم ضربتين ضربة للوجه وضربة
 ٢٧٠ للذراعين إلى المرفقين
 ٢٧٠ لا زكاة في العوامل
 إن النبي صلى الله عليه وسلم سها فسجد
 ٢٧١ وإن ماعزاً زنى فرجم
 ٢٧٢ نزول آية الظهار كان بسبب خولة
 ٢٧٢ نزول آية القذف كان بسبب قصة عائشة
 ٢٧٢ نزول آية اللعان كان بسبب ما قال سعد بن
 عباد
 ٢٧٢ ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 فوجدهم يسلفون في الثمار فقال : من أسلم
 فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى
 أجل معلوم
 ٢٧٢ إن الله لا يجمع أمته على الصلاة
 لا رباً إلا في القسيثة
 ٢٩٤ حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 عليه وسلم قال : من سره بمبوحة الجنة
 فيلزم الجماعة : فإن المصنوع مع الواحد
 وهو مع الاثنين أبعد
 ٢٩٩

سورة

حرمت الحراميات
 ١٩٥ إن الصحابة سألوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن القسي : أيها يبدأ
 قال أبدءوا بما بدأ الله تعالى : ٢٠٠ - ٢٠٢
 لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكاً
 فيشتره فيعتقه
 ٢٠٨ من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها
 فليأت الذي هو خير ثم ليسكفر بيمينه
 ٢١٠ وقد نزل جبريل عليه السلام على النبي صلى
 الله عليه وسلم بهذا التفسير في أصحاب
 أبي بردة
 ٢١٦ قوله عليه الصلاة والسلام لهار : يكفيلك
 ضربتان ضربة للوجه وضربة للراة رابع
 ٢٢٩ إن النساء شكنون إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : ما بالنا لم نذكر في القرآن
 فأنزل الله إن للمسلمين والمسلمات
 ٢٣٥ أنت وما لك لأبيك
 ٢٣٧ أخنوخ من المسألة في مثل هذا اليوم
 ٢٤٠ أوتيت جوامع الكلم واختصر لي اختصاراً
 ٢٤١ الحنطة بالحنطة مثل بمثل
 ٢٤٦ إن ماعزاً زنى وهو محصن فرجم
 ٢٤٦ وكذلك أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الكفارة على الأعرابي باعتباره جانيه
 ٢٤٦ إنما ليست بنجسة إنما من الطوائف عليكم
 والطوائف
 ٢٤٣ إنه دم عرقا فغير فوضي لسكر صلاة
 ٢٤٣ لا قود إلا بالسيف
 ٢٤٣ فإن الأعرابي سأل عن جنابته بقوله هل سكك
 وأهلكت
 ٢٤٤ لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكاً
 فيشتره فيعتقه
 ٢٤٥ إن الله أطعك وسفأك فم على صومك
 ٢٤٥ لسكر سهو سجدتان بعد السلام
 ٢٤٨ الأعمال باليات
 ٢٥١ الماء بالماء
 ٢٥٥

صفحة

لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق
 حتى يأتي أمر الله... ٣١٣
 خير الناس قرني الذين أتوا فيهم ، ثم الدين
 يلوهم ، ثم الذين يلونهم ... ٣١٣ — ٣١٤
 إن الإسلام ليأرز إلى المدينة كما تآرز الحية
 إلى جحرها ... ٣١٤
 إن الرجال لا يدخلها (للمدينة) ... ٣١٤
 من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب
 الملح في الماء ... ٣١٤
 إن المدينة تنفي الخبث كما ينفي السكر خبث
 الحديد ... ٣١٤
 إن تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي
 إن تمسككم بهما لن تضلوا ... ٣١٤
 قال سيدنا علي اتق رأبي ورأى عمر على
 أن أمهات الأولاد لا يمين ... ٣١٥
 إن أبا بكر رضي الله عنه كان يسوي بين
 الناس في العطايا ثم فضل علي رضي الله
 عنه في العطايا في خلافته ... ٣١٥
 روى عن عمر أنه قال لأبي بكر : لا تجعل
 من لا سابقة له في الإسلام كمن له سابقة
 فقال أبو بكر ثم إنما عملوا لله فأجرهم
 على الله .. ٣١٦
 حديث أمهات الأولاد فالروى أن علياً رضي
 الله عنه قال ثم رأيت أن أرتهن ... ٣١٦
 أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ... ٣١٦
 روى عن ابن عباس في زوج وأبوين وامرأة
 وأبوين أن للام ثلث جميع المال ٣١٦ — ٣٢٠
 روى عن ابن عباس حل التفاضل في أموال
 الربا ... ٣١٦
 يد الله مع الجماعة فمن شد شدني النار ... ٣١٧
 عليكم بالسواد الأعظم ... ٣١٧
 المراد في قوله عليه الصلاة والسلام بأبيهم
 اقتديتم اهتديتم ... ٣١٧
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
 بعدي عضوا عليها بالنواجذ ... ٣١٧

صفحة

حديث معاذ رضي الله عنه قال رسول الله :
 ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص
 العمل لله تعالى ، ومناجاة ولاة الأمر ،
 ولزوم جماعة المسلمين ... ٢٩٩
 يد الله على الجماعة فمن شد شدني النار ... ٢٩٩
 من خالف الجماعة قيد سر فقد خلع ربة
 الإسلام من عنقه ... ٢٩٩
 إن الله لا يجمع أمتي على الضلالة ... ٢٩٩
 لما سئل عن الخيرة التي يتعاطاها الناس قال
 عليه الصلاة والسلام : ما رآه المسلمون
 حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه
 المسلمون قبيحاً فهو عند الله لبيح ... ٢٩٩
 لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين
 لا يضرهم من نوافهم ... ٣٠٠
 لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ... ٣٠٠
 لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله ... ٣٠٠
 قصة توظيف سيدنا عمر المراج على أهل
 السواد ومراجعة بلال وأصحابه إياه
 ومناظرتهم ... ٣٠١
 قال سيدنا عمر : إن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اختار أبا بكر لأمر دينكم
 فيكون أرضى به لأمر دنياكم فأجمعوا
 على خلافته ... ٣٠١
 مشاورة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في
 حد شرب الخمر واتفانهم على ثمانين
 سوطاً ... ٣٠١
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
 بالضرب بالجريد والعتال في شرب الخمر ... ٣٠١
 مشاورة سيدنا عمر في مال فضل عنده
 للمسلمين ... ٣٠٣
 لما شاور سيدنا عمر في إملاس النقية التي
 امت بها فقرعت ... ٣٠٤
 حديث ذى الدين : أقصرت الصلاة يا رسول
 الله أم نسيتها ... ٣٠٤
 أينما دار الحق فمرمه ... ٣٠٧

صفحة

عن القيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الجعدة السوس ... ٣٣٩
 روى أبو موسى لم يرد الخبر الاستاذان وعهد
 له أبو سعيد الخدري ... ٣٣١
 قال عمر في حديث فاطمة بنت قيس : لا تدع
 كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة
 لا تدري أصدقت أم كذبت ... ٣٣١
 قال علي في أبي ستان الأحمسي في مهر المثل
 ماذا صنع بقول أعرابي بوال علي
 عفيه ... ٣٣١ - ٣٤٣
 أنه قيل حديث ضحكك بن سليمان في ترويض
 للرأة من دية زوجها ... ٣٣٢
 وقبل حديث عبد الرحمن بن عوف في
 الطاعون ... ٣٣٢
 حديث فاطمة بنت قيس لم يجعل لي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثقة ولا سكنى
 ورده عمر ... ٣٣٢ - ٣٤٣
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة
 خزيمة حجة تامة ... ٣٣٣
 روى أن علياً رضي الله عنه كان يحلف
 الراوي على ما قال : كنت إذا لم أسمع
 حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحدثني به غيره حافظه وحدثني أبو بكر
 وصديق أبو بكر رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال : ما أذنبت عبد
 ذنباً ثم توشأ فأحسن الوضوء وصلي ثم
 استغفر ربه إلا غفر له ... ٣٣٣
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسل
 هدية الطعام من البر التقي وغيره وكان
 يشتري من الكافر أيضاً ... ٣٣٥
 أن جل بن مالك حين روى لسيدنا عمر حديث
 الغرة في الجنين قال : كدنا أن تقضى
 فيه برأينا فيما فيه قضاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى
 به ... ٣٣٩

صفحة

ابن مسعود كان يقدم ذوق الأرقام على مول
 المتعة ... ٣٢٠
 روى عن سبيلنا عمر أنه من قال لامرأة
 أنت خلية فهو طليقة رجعية ... ٣٢٠
 إن أهل لباه كانوا يصلون إلى بيت للقدس
 بعد ما تزلت فريضة التوجيه إلى السكينة
 عن أئمة آتوا خبرهم واستشاروا كهنتهم
 وجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلاتهم ... ٣٢٠
 ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول بإباحة
 الفضة ثم رجع إلى قول الصعابة ... ٣٢١
 قوله في حفلة : إن الملائكة ضلته ... ٣٢٥
 قوله في جعفر : إن له جناحين يطير بهما في
 الجنة ... ٣٢٥
 ألا طليغ الشاهد الغائب ... ٣٢٥ - ٣٢٨
 لقصر الله امرأ سمع منا مقالة فوطها كما سمعها
 ثم ألقاها إلى من يسمعها فرب حامل فقه
 إلى غير فقيه ... ٣٢٥ - ٣٥٥
 ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ... ٣٢٥
 روى أن سلمان أهدى إليه طبقاً من
 رطب ... ٣٢٥
 أن بريرة كانت تهدي إليه ... ٣٢٥
 أنه تناول لقمة من الشاة المصلية فلما لم يستغها
 سأل عن شأنها فأخبر بذلك فأمر
 بالتصدق بها ... ٣٢٥
 أنه تناول لقمة من الشاة المسومة ... ٣٢٦
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع
 الخصومة في الحقوق العباد ويقضي
 بالشهادات والأيمان وكان يقول إنما أنا
 بشر مثلكم أقضي بما أسمع فن قضيت
 له بهي من حق أخيه فكأنما أقطع
 له قطعة من النار ... ٣٢٧
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ذبح
 وجهه إلى اليمن : ثم أهلهم أن الله فرض
 عليهم صدقة أموالهم ... ٣٢٩

صفحة

قال ابن عمر كنا نغابر ولا نرى بذلك بأصا
حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن كراه للزراع
فتركناه لأجل قوله ... ٣٣٩
زربا تردد جبا ... ٣٤٠
عن أبي هريرة قال : يزعمون أن
أبا هريرة يكثر الرواية وإن كنت
أحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ملء بطي والأصابع يشتغلون بالقيام على
أموالهم والمهاجرون بتجاراتهم فكنت
أحضر إذا غابوا وقد حضرت مجلساً
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
من يبسط منكم رداءه حتى أفيض فيه
مقاتي فيضها إليه ثم لا يلبسها ؟ فبسطت
بردة كانت على فائض فيها رسول الله
صلى الله عليه وسلم مقالته ثم ضممتها
إلى صدري فما لبثت بعد ذلك شيئاً ... ٣٤٠
توضوا مما مسته النار ... ٣٤٠
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بكث
مؤربة فأكلها وصل ولم يجوضاً ... ٣٤٠
من حل جنازة فليجوضاً ٣٤٠
إن ولد الزنا شر الثلاثة ... ٣٤٠
أوتيت جوامع الكلم واختصر لي اختصاراً
عن سلمة بن المحبق أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال فيمن وطئ جارية امرأته
فإن طأعته فهي له وعليه مثلها وإن
استكرهها فهي حرة وعليها مثلها .. ٣٤١
حديث سهل بن أبي حشمة في القسامة أتخلفون
وتستحقون دم صاحبكم ... ٣٤٤
حديث أبي هريرة رضي الله عنه من أصبح
جنباً فلا صوم له ... ٣٤٤ ٣٦٠
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
تزوج بميمونة وهو محرم ... ٣٤٨
عن يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه
وسلم تزوجها وهو حلال ... ٣٤٨

صفحة

عن الصديق رضي الله عنه قال : إذا سئتم
عن شيء فلا ترووا ولكن ردوا الناس
إلى كتاب الله ... ٣٥٠
قال عمر : أقلوا الرواية عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم ... ٣٥٠
قال ابن عباس كنا نحفظ الحديث والحديث
يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأما إذا ركبتم الصعب والذلول فهيئات ... ٣٥٠
قال زيد بن أرقم قد كبرنا ولسينا والرواية
عن رسول الله شديد ... ٣٥٠
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعصم
الناس بذلك حتى قال للأعرابي فني شهد
برؤية الهلال : أتشهد أن لا إله إلا الله
وأني رسول الله ؟ فقال نعم ، فقال : الله
أكبر يكني المسلمين أحدهم ... ٣٥٣
إذا رأيتم الرجل يتناد الجاهات فاشهدوا له
بالإيمان ... ٣٥٣
لا صلاة إلا بقراءة ... ٣٥٣
قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يجيب دعوة المملوك ... ٣٥٤
سلمان حين كان عبداً آتاه بصدقة فاعتمد
خبره وأمر أصحابه بالأكل ثم أضافه يديه
فاعتمد خبره وأكل منه ... ٣٥٤
تأخذون ثلثي دينكم من طائفة ... ٣٥٤
أنزل القرآن على سبعة أحرف ... ٣٥٦
الحراج بالضم ... ٣٥٧
العجاء جبار ... ٣٥٧
أوتيت جوامع الكلم ... ٣٥٧
ثم أداها كما سمعها ... ٣٥٧
قيدوا العلم بالكتابة ... ٣٥٧
وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم تردد
في قراءته سورة المؤمنين في صلاة للفجر
حتى قال لأبي : هلا ذكرني ... ٣٥٨
إذا رأيت مثل هذا الفس فاشهد
ولا قدح ... ٣٥٩

صفحة

الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ... ٣٦٩
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجتنبوا
 في أموال اليتامى خيرا كيلا تأكلها الصدقة ٣٦٩
 من عمر المسلمون عدول بعضهم على بعض ٣٧٠
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تهمدوا
 ممن لا تعلمون شهادته ... ٣٧٠
 قصة بنت النبي صلى الله عليه الوليد بن عتبة
 مصدقا لى قوم ورجوعه وقوله إنهم
 هموا بكتله ... ٣٧١
 إخبار عبد الله بن عمر أهل القباء بتحويل
 القبلة وهم في الصلاة ... ٣٧٢
 عليكم بسنة وستة الخلفاء من بعدى ... ٣٨٠
 من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
 عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن
 سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل
 بها إلى يوم القيامة ... ٣٨٠
 قال عمر لعبي بن ميمون هديت لسنة نبيك ٣٨١
 قال عتبة بن عامر ثلاث ساعات نهاها رسول
 الله عليه الصلاة والسلام أن تصل فيهن ٣٨١
 قال صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا كنا سفرا أن لا نترج
 خفافنا ثلاثة أيام ولياليها ... ٣٨١

صفحة

قال البراء بن عازب ما نكذب ما نحمدكم به
 سمعناه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وإنما يحدث بعضنا بعضا ولكننا
 لا نسكذب ... ٣٥٩
 من لم يمان بغير يرفعه : إن في الجحود مضرة
 إذا صلحت صلح شأن جسدته وإذا انسدت
 فسد شأن جسدته ألا وهي القلب ... ٣٦١
 من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ٣٦٢
 أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد لقرون
 الثلاثة بالصدق والخيرية وشهد على من
 بعدهم بالكذب بقوله ثم يغشوا الكذب
 من أحياء أرضاً ميتة فهي له ... ٣٦٣
 كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
 وكتاب الله أحق ... ٣٦٤
 تسكثروا الأحاديث لكم بعدى فإذا روى لكم
 هي حديث فاعرضوه على كتاب الله
 فما وافقه فآملوه واعلموا أنه منى وما خالفه
 فردوه واعلموا آتى منه برى ... ٣٦٥
 حديث سعد بن أبي وقاص في بيع الرطب بالتمر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 أينقص إذا جفأ قالوا نعم قال فلا إذا ... ٣٦٦
 التمر بالتمر مثل بمثل ... ٣٦٧

فهرس الأعلام

(الأنبياء والملائكة)

سيدنا محمد (بن عبد الله النبي الأبي صلوات الله
وسلامه عليه) ... ٣٥٢ ، ٢٨٦ ، ٩
سيدنا آدم (صلوات الله عليه) ١٥٤ ، ١٧٦ ، ٣٠٠

سيدنا جبريل (الأمين عليه السلام) ٢٨٧ ، ٢١٦
سيدنا سليمان (بن داود صلوات الله عليهما) ٦٧
سيدنا شبيب (صلوات الله عليه) ... ٣٥٤
سيدنا المسيح عيسى (بن مريم عليهما الصلاة
والسلام) ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٣٥٢

منكر ٣٢٩
سيدنا موسى (بن عمران صلوات الله عليه) ١٤٢ -
٣٧٧ - ١٥٦

نكير ٢٣٩
سيدنا يعقوب (بن إسحاق بن إبراهيم صلوات الله
عليهم) ٣٥٤

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(الألف)

أبو بكر (الصديق عبد الله بن أبي قحافة خليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم) ١١٤ ، ١١٥ ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ،
٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٠ ، ٣٣٣

أبو بكر (نفيح بن الحارث الثقفي) ... ٣٥٤
أبو الجراح صاحب راية الأشجيين ... ٣٤٣
أبو سعيد الخدري ٣٣١
أبو سفيان (صخر بن حرب الأموي القرشي) ١٥٥
أبو سنان (مقل بن سنان الأشجعي) ٣٣١ ،
٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣

أبو الطويل (عامر بن وائلة) ... ٣١٤

أبو موسى (عبد الله بن ليس الأشعري) ٣٣٦ ،
٣٣٨ ، ٣٣٢

أبو هريرة (عبد الرحمن القوسي) ١٠ ، ٣٣٩ ،
٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٠

ابن أم مكتوم (عمرو بن قيس) ... ٣٥٤
ابن الزبير (عبد الله) ١٣٦

ابن عباس (عبد الله جبر الأمة الهاشمي) ٩ ، ٤٩ ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٩

١٦٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ،
٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٦

٣٢٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ،
٣٦٠ ، ٣٥٤

ابن عمر (عبد الله العدوي القرشي) ٣٦ ، ١٧١ ،
٣٣٩ ، ٣٥٤

ابن عوف (عبد الرحمن الزهري القرشي)
٣٠١ ، ٣٣٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣

ابن مسعود (عبد الله الهذلي الهاجري) ٢٣٥ ،
٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠

٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ،
أبي بن كعب ٣٥٨ ، ٣٥ ، ١٦

أسامة بن زيد ١٠٦
الأسلم (بن الأسقع) ٢٧٠

الأقرع بن حابس ٢٢ ، ٢٠
أنس بن مالك ٣١٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٧٢ ،
٣٧٣

(الباء)

الراء بن عازب ٣٥٩
أبو بردة (عامر بن ليس الأشعري) ... ٢١٦

بروع بنت واشق الأشجعية ٣٤٣
بريرة ٣٥٤ ، ٣٢٥ ، ٥٥٤ ، ٥

بسرة (بنت صفوان) ٣٦٨ ، ٣٤٤
بلال (بن رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه

وسلم) ٣٠١

عائلة (الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين) ٢٧٢

٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠

المباس (بن عبد المطلب الهاشمي) ٣٠٧ ...

عبد الله (بن مسعود) ... ٣٨٠

عبد الله بن أبي أولاد (الأنصاري) ٣١٤ ...

عتبان بن مالك ... ٣٥٤

عتبان (بن عتبة أمير المؤمنين) ١٥٣ ، ١٣٥

عتبة بن طاهر ... ٣٨٠

علي (بن أبي طالب أمير المؤمنين) ١٣٥ ، ١٩٠ ،

٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٥ ،

٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ ،

٣٨٠

عمار (بن ياسر) ... ٢٢٩

عمر (بن الخطاب أمير المؤمنين) ١١٤ ، ١١٥ ،

١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٦٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ،

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ،

٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ،

٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ،

٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠

(ف)

فاطمة بنت قيس ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،

الفضل بن عباس (القرشي الهاشمي) ٣٦٠ ، ٣٦١ ،

(م)

محمد بن كعب (القرظي) ... ٣٢٣

محمد بن مسلمة (الأنصاري) ... ٣٣١

معاذ بن جبل (الأنصاري) ٢٩٩ ، ٣١٩ ،

٣٢٩ ، ٣٣٨

مطل بن سنان الأشجعي (انظر أبو سنان

الأشجعي) .

المغيرة بن شعبة (الثقفي) ... ٣٣١ ، ٣٣٢

ميمونة (بنت الحارث أم المؤمنين) ... ٣٤٩

(ن)

النعمان بن بهير (الأنصاري) ... ٣٦٠

(و)

وابصة بن معبد ... ٣٤٢

وثلة بن الأسقع ٣٥٤ .

الوليد بن عتبة (بن أبي ميط العبدسي القرشي) ٣٧١

(الجيم)

جابر (بن عبد الله الأنصاري) ٣٥٤ ...

جعفر (بن أبي طالب) ... ٣٢٥

(الحاء)

حماد بن مالك ... ٣٤٢

حنظلة (بن أبي طاهر عمرو بن سفيان الأوسي الأنصاري

غسيل للانسكة) ... ٣٢٥

حواء (أم بني آدم رضي الله عنها) ... ١٥١

(خ)

الخضمية ... ٤٩

خزيمة (بن ثابت الأنصاري) ... ٣٣٣

خولة (بنت حكيم الأنصارية) ... ٢٧٢

(د)

دحية السكلي ... ٢٨٧

(ذ)

ذواليدن (خرياني) ... ٣٠٧ ، ٣٠٤

(ر)

رافع بن خديج ... ٣٣٩

(ز)

زيد بن أرقم ... ٣٥٠

زيد (بن ثابت الأنصاري) ٣١٧ ، ٣١٩ ،

٣٣٨ ، ٣٨٠

(س)

سرافة بن مالك ... ٢٨٧

سعد بن عباد (سيد الخزرج) ... ٢٧٢

سعد بن أبي وقاص (الزهري المهاجر) ... ٣٦٧

سلطان الفارسي ... ٣٥٤ ، ٣٢٥

سلمة بن الحقيق ... ٣٤٢ ، ٣٤١

سهل بن أبي حشة ... ٣٤٤

(ص)

صخر بن حرب (انظر أبو سفيان)

صفوان بن وهال ... ٣٨٠

(ض)

ضحاك بن سفيان ... ٣٣٢

(ع)

طاهر بن وائلة (هو أبو الطفيل) ٣١٤ ...

الفتهاء والمحدثون والأدباء وغيرهم

أبو يوسف (مفتي بني إسرائيل) الكوفي	(الألف)
القاضي الإمام (١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠)	إبراهيم التميمي ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	إسماعيل الواحد ٧٣
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	ابن جرير (مفتي الطبري الإمام) ٣٠٢
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	ابن رستم (إبراهيم أبو بكر الروزي الإمام)
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	٣٥٨
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	ابن السراج (بالتخفيف عبد الله النحوي) ٢٢٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	ابن سريج () ١٥
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	ابن سيرين (مفتي البصري للبحر الإمام) ٣٥٥
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	٣٦١
(ب)	أبو حازم القاضي (عبد الحميد بن عبد العزيز) ٣١٧
بهر بن الوليد (القاضي الكندي تلميذ أبي يوسف)	أبو الحسن الكرخي ٢٦ (الظر الكرخي)
القاضي () ٣٥٨	أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الكوفي الإمام الأعظم)
(ث)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الثليجي ٢٥٦ (الظر محمد بن شجاع أبو عبد الله)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
(البنادي)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الثوري (سفيان بن سعيد بن مسروق الحماني)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
٣٧٩	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
(ج)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
جابر بن زيد أبو الشعثاء (البصري) ٣٤٨	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الجصاص (أحمد بن علي أبو بكر الرازي البغدادي)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
صاحب الأصول (١٤ ، ٣٥ ، ٦٤ ، ٩٤)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
(ح)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الحارث (الأصغر الكوفي صاحب أمير المؤمنين)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
٣٦٠ (ط)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الحسن (بن زياد الكوفي الإمام صاحب الإمام)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
أبي حنيفة (٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٣٥٥ ، ٣٧٠)	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الحسن (ابن أبي الحسن البصري) ٣٢٣ ، ٣٤٣	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
٣٦١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠
الحلواني (عبد العزيز بن محمد البخاري) ٣١٩	١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠

عبد الله الساماني (صاحب ابن مسعود) ... ٣٠٢
عروة بن الزبير (الأحمد القرشي المدني) ٣٦٣
عطاء (بن أبي رباح السكي صاحب ابن عباس) ٣٢٣

عقبة (بن نيس النخعي السكوني صاحب ابن مسعود) ... ٣٤٣
عمر بن عبد العزيز (الأموي أمير المؤمنين) ٣٦٣
عمرو بن ميمون (السكوني صاحب ابن مسعود) ٣٤٢

عيسى بن أبيان (السكوني صاحب الإمام محمد الباقر) ٣٠٤ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٦٣ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

(ف)

الفراء (يحيى بن زياد النخعي) ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢

(ق)

قتادة (بن دعامه البصري الفقيه المفسر الإمام) ١٥٤ ، ٣٢٣

(ك)

السكراني (عبد الله بن دهم بن دلال البغدادي أبو الحسن) ١٤٤ ، ٣٢ ، ٢٦ ، ١٤ ، ١٤٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥ ، ٢٣٣ ، ١٤٧ ، ١٤٥ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٣

(م)

مالك (بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة) ١١ ، ٣٠٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠

محمد (بن الحسن الشيباني أبو عبد الله الإمام) ١٠ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

(ز)

زفر (بن الحفيل النخعي القمي أبو القليل السكوني البصري الأصماني الإمام صاحب الإمام أبي حنيفة) ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٦٥ ، ٢٥٩

الزهري (محمد بن مسلم بن شهاب القرشي المدني الإمام) ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٦٣

(س)

سعيد بن السيب (المدني القرشي سيد التابعين) ١١٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٠ ...

(ش)

الشافعي (محمد بن إدريس القرشي الملقب بالسفي البصري الإمام) ١١٤ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠

شعبة (بن الحجاج البصري الإمام) ٣٧٩ ...
الشمي (طار بن شراحيل السكوني) ٣١٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠

شهر بن حوشب ... ٢٠٤ ...
(س)

سبي بن عبيد ... ٣٨٠ ...

(ع)

عباد بن كثير ... ٣٧٠ ...

فرعون ١٥٦
 باسرو القيس (ملك كندة) ٢٩٠
 كفتاسب (ملك الفرس) ٢٨٧
 ماني ٣٧٤
 مسيلة (الكذاب الخلفي) ... ٢٨٩ ، ٣٧٤

الكتب

(الألف)

أحكام القرآن (للإمام القافسي) ... ٢٠٠
 كتاب الاستبصار (للإمام محمد) ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢
 كتاب الإقرار (للإمام محمد بن الحسن الشيباني) ٢٧٢
 كتاب الإكراه (للإمام محمد بن الحسن الشيباني) ١٨٦ ، ١٢١
 كتاب الإملاء (للإمام محمد بن الحسن الشيباني المعروف بالأمالئ الذي رواه الكيساني ويسمى الكيسانيات أيضاً) ٣١٦
 الأمالئ (للإمام أبي يوسف) ... ٣٣٣

(ب)

كتاب التبرى (للإمام محمد) ... ٦٣

(ج)

الجامع الصغير (للإمام محمد بن الحسن) ... ٢٠٦
 الجامع الكبير (للإمام محمد بن الحسن ويسمى الجامع مطلقاً) ٢٦ ، ٤٧ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣
 ٢٥٣

كتاب الجصاص (الفصول في الأصول المعروف أصول الجصاص أبي بكر أحمد بن علي الرازي) ١٢٥

(د)

كتاب الدعوى للإمام محمد بن الحسن ١٨٥ ، ١٨٦

٣٣٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩
 ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠ ، ٢٥٩
 ٣٢٨ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣١١
 ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٣٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢
 ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٤٩
 ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٠

محمد بن شعاع (أبو عبد الله البغدادي الثعلبي صاحب الإمامين أبي يوسف والحسن بن زياد) ٣١ ، ٢٥٦

المبرد (محمد بن يزيد النحوي) ... ٢٢٠
 المزني (إسماعيل بن يحيى صاحب الإمام الشافعي) ٢٠

مسروق (بن الأجدع الكوفي صاحب ابن مسعود) ٣٤٣

المصنف (باقة محمد بن هارون الرشيد أبو إسحاق الخليفة ابن الخليفة العباسي) ٣١٧
 مكحول (الشافعي الفقيه من كبار التابعين) ١١٤
 (ن)

نافع بن جبير (القرشي من كبار التابعين) ٣٤٣
 النظام (أبو إسحاق بن سيار المعتزلي) ٢٩٥ ، ٣٢٠

(هـ)

هاشم (بن عبد مناف القرشي جد النبي صلى الله عليه وسلم) ... ٢٩٦
 هشام (بن عبد الله الرازي الفقيه صاحب الإمامين أبي يوسف ومحمد) ... ٣١٨
 (ي)

يزيد بن الأصم (ابن أخت ميمونة أم المؤمنين) ٣٤٩

يوسف بن خالد السعدي (البصري صاحب الإمام أبي حنيفة) ... ١١٢

من كان قبل الإسلام

أخزم (جد حاتم الطائي) ... ٣٠٧
 بلطيس ٢٨٧

زراشت ... ٢٨٢ ، ٢٧٤

موطأ مالك ٣٧٩

(د)

النواوير ٢١٠
لواجر أبي سليمان الجوزجاني (ثلث رواها عن الإمام
محمد) ٣٤

(و)

كتاب الرضا (للإمام محمد بن الحسن) ... ١٣٣
كتاب إسماعيل الزاهد (لم يسه) ... ٧٣

المدن والأمكنة والبقاع

بخاري ٢٨٥
بغداد ٢٨٥
بيت المقدس ٣٢٠
الصفاء ٣١٠
الغبا ... ٣٧٢ ، ٣٢٠
الغبا ... ٣٧٢
كاشغر ٢٨٥
الكعبة ... ٣٧٢ ، ٣٢٠ ، ٣١٠
الكوفة ... ٢٩٦
المدينة ... ٣١٨ ، ٣١٤
المروة ... ٣١٠
مكة ... ٣١٤ ، ٢٩٩ ، ٢٨٥
اليمن ... ٣٢٩

(ز)

الزادات للإمام محمد بن الحسن ٣٧ ، ٥١ ، ٦٤٢ ،
٩٥٠ ، ٩٦١ ، ٢٤٨ ، ٢٩٩ ، ٣٢٥ ،
٣٧٦ ، ٢٢٨ ، ٢٧٧

(ح)

السيرة الكبرى (ويسمى السيرة مطلقاً أيضاً) للإمام
محمد بن الحسن ٧٣ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ،
٢٠٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧

(ث)

شرح الزادات للإمام السرخسي ... ٢٤
كتاب الشهادات (للإمام محمد بن الحسن) ٣٥١

(س)

كتاب الصلاة (للإمام محمد) ... ٢٠٦
كتاب الصلح (للإمام محمد بن الحسن) ... ١٧٣
كتاب الصوم (للإمام محمد بن الحسن) ٢٦ ،
٤٦

(ط)

كتاب الطال (للإمام محمد بن الحسن) ... ٨٥

(ق)

مختصر السرخسي ٢٣٣
كتاب المضاربة (للإمام محمد بن الحسن) ١٣٣ ،
٢٠٦

المتقى (للحاكم الفقيه أبي الفضل محمد بن محمد
الروزي) ١٨٦

الخطأ والصواب

خطأ	صواب	ص	س	خطأ	صواب	ص	س
لأقاربها	لأقاربها	١٨	١٩٨	لأذى	لأذى	٦	١٤
الإلشاءات	الإلشاءات	٢٥	٢١٣	لو لو حلف	لو لو حلف	٢٠	٢٤
[في القضاء (٢)]	[في القضاء]	٢٣	٢٢٣	إذا	إذا	٢٣	٢٣
فعل التطبيق	فصل التطبيق	١٩	٢٣١	لا يفضل	لا يفضل	١	٣٤
بمقتضى	بمقتضى	١٢	٢٥٤	لهذا للمي	لهذا	٢٥	٣٦
لا نوجب	يوجب	٢	٢٥٩	أو غير مقدور	أو غير معذور	٢٤	٤٧
[لأن قبل]	فإن قبل	٤	٢٦٥	قتل	قتل	٢	٥٤
باعتبار التعليق	باعتبار [التعليق]	١٤	٢٦٥	الخطر	الخطر	٣	٥٩
أن القرآن	أن القرآن	١٤	٢٧٣	لا يلم	لم بلا	٢٦	٧٢
لأن القرآن	لأن القرآن	١٨	٢٧٣	بالجزى	بالجزى	١٢	٨٤
لوقا ومي	لو قال لوقا ومي	٢٥	٢٨٥	بالشروع	بالشروع	١٤	٨٨
وواطأ	واطأ	١٦	٢٨٧	انتبه	انتبه	١٩	١٠٠
دما الناس	دما الناس	١٧	٢٨٧	المرء من عنده	للؤمن عنده	١١	١١٥
لما	فيما	١٩	٢٩٤	إنما يكون وفي	إنما يكون	١٦	١٢٨
أبو الطويل	ابن الطويل	١	٣١٤	الزبير (١)	الزبير	٦	١٣١
الخوارج	الخوارج	٢١	٣١١	ثمن	ثمة	٢٢	١٥٠
يترتب	يترتب	٢٤	٣٢٢	لاستحي أن	لا استخير أن	١٠	١٥٣
فسكت	فسكت	١٠	٣٣٧	وقال موسى	قال موسى	١٤	١٥٦
لبروع	لبروع	٩	٣٤٣	جناية السرقة	جنايته السرقة	٢٢	١٦٧
لا يقبل	لا يقبل	٤	٣٤٤	والسرابة	والسران	١٨	١٨٢
صلح سائر	صلحت سائر	٤	٣٦١	للتعليق	التعليق	١٨	١٨٢
صاروا	وصاروا	٩	٣٦٨	زوال	زاول	١	١٩٢
التيقن	التيقن	١٩	٣٧٤	لم يقر أجنبيا	لم يقرأ حيبا	١٣	١٩٨

